

الكليات

معجم في المصطلحات والفروق اللغوية
أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفويدار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419 هـ - 1998 م.
تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

{ فصل الألف }

الألف بكسر اللام هي أول حروف المعجم وأول اسم الله تعالى وأول ما خاطب الله به عباده في الوجود بقوله { الست بربكم } وهي من أقصى الحلق وهو مبدأ المخارج و الألف بالسكون اسم علم لكمال العدد بكمال ثالث رتبة مذكر ولا يجوز تأنيثه بدليل { يمددكم ربكم بخمسة آلاف } وقولهم { هذه ألف درهم } لمعنى الدراهم وألفه يؤالفه إلفا وألفه يؤلفه إيلافا والإيلاف في التنزيل لمعنى العهد واللام فيه للتعجب أي أعجبوا لإيلاف قريش أو موصولة بما قبلها أي لتألف قريش وألفه يألفه أعطاه ألفا وألف بينهما تأليفا أي أوقع الألفة والألفة بالضم اسم من الائتلاف والإلف كالفسق الإليف ثم الألف وسائر الحروف التي يتركب منها الكلام مسميات لأسماء تتهجي واسميتها لدخولها في حد الاسم واتصافها بخواصه وبه صرح الخليل وأبو علي وما رواه ابن مسعود وهو لا أقول ألف حرف إلخ المراد المسميات أي مسمى هذا اللفظ حرف من يشهده فله حسنة لأن النبي - عليه الصلاة والسلام - بصدد بيان ثواب مسميات الألفاظ التي تتهجي بها لا الكلمات ولا المركبات منها إذ اللائق بمقام الترغيب تكثير الفائدة فالحسنة بعدد الحروف مطلقا مكتوبة كانت أو ملفوظة كالألفاظ في { الحواميم } و { الطواسين } و { كهيعص } و { طه } و { ص } و { ق } و { الر } وكذا { الرحمن } و { إبراهيم } و { إسحق } و { إسماعيل } وكذا ألف { هذا } و { هؤلاء } و { أولئك } و { لكن } و { لكن } و { ثلث } و { ثلثين } وقد تقرر في فنه أن المراد من موضوع القضية ذاته لا لفظه إلا أن يقتضي المقام ذلك وإطلاق المتقدمين على هذه الألفاظ بالحروف بعد البرهان على اسميتها

يصرف إلى التسامح أو يدفع بالعرف المتجدد ألف القطع فكل ما ثبت في الوصل فهو ألف القطع ك { أحمد } و { أحسن } ألف الوصل وما لم يثبت فهو ألف الوصل ك { استخرج } و { استوفى } الألف المجهولة كل ألف

لإشباع الفتحة في الاسم أو الفعل فهي الألف المجهولة كألف { فاعل } و { فاعول } الألف المحولة كل ألف أصلها واو أو ياء ك { باع } و { قال } فهي المحولة وكل ألف التانيث فهي على { فعلى } مثلثة الفاء ك { طوبى } و { ذكرى } و { مرضى } كل كلمة في آخرها ألف إن كانت حروفا فيكتب الجميع بالألف إلا { بلى } و { على } و { حتى } وكذا إذا كانت مبنية إلا { أنى } و { متى } و { لى } وإن كانت أسماء معربة زائدة على الثلاثة فصاعدا فيكتب جميعها بالياء لا غير لأن الواو تنقلب إلى الياء فيها إلا فيما إذا كان قبل الألف ياء نحو { العليا } و { الدنيا } كراهة الجمع بين الياءين إلا في نحو { يحيى } و { ربي } علمين للفرق وإن كانت الأسماء المعربة ثلاثية فحينئذ ينظر إلى أصلها الذي انقلب منه الألف فإن كان ياء فيكتب بالياء تنبيها على أصلها ويعدل عن جواز إمالتها وإن كان واو فيكتب بالألف ك { عصا } والفعل الثلاثي ينظر إلى أصله فما زاد فبالياء لا غير وقد نظم بعض الأدباء إذا الفعل يوما غم عنك هجاؤه
فألق به تاء الخطاب ولا تقف
فإن تر قبل التاء ياء فكتبه
بياء وإلا فهو يكتب بالألف
ولا تحسب الفعل الثلاثي والذي
تعداه والمهموز في ذاك يختلف
وإن كان منونا فالمختار أنه يكتب بالياء وهو قياس المبرد وقياس المازني أنه يكتب بالألف وقياس سيبويه أن المنصوب يكتب بالألف وما سواه بالياء وإن جهل كون الألف من الواو والياء بأن لم يكن شيء مما ذكر فإن أملت فالياء نحو { متى } وإلا فالألف وقد نظمت فيه
وكتب ذوات الياء بالألف جائز
وكتب ذوات الواو بالياء باطل
وقصر ذوي مد يجوز بلا مرا
ومد ذوي قصر خطأ وعاطل
وتذكير تانيث من العكس أسهل

فلا تنس واحفظ أنت في العصر كامل
كل همزة بعدها حرف مد كصورتها فإنها تحذف ولذلك كتبوا نحو { خطأ } في حال النصب بألف واحدة و { مستهزؤن } بواو واحدة و { مستهزئين } بياء واحدة وقد تقلب الهمزة في نحو { مستهزئين } فيكتب بياءين ولم يفعلوا في { مستهزؤن } كذلك فكانهم لما استثقلوا الواوين لفظاً استثقلوها خطاً وليس الياء في الاستثقال مثلها كل كلمة اجتمع في أولها همزتان وكانت الأخرى

ساكنة فلك أن تصيرها واو إن كانت الأولى مضمومة أو ياء إن كانت الأولى مكسورة أو ألفا إن كانت الأولى مفتوحة كل اسم ممدود فلا تخلو همزته إما أن تكون أصلية فتتركها في التثنية على ما هي عليه فتقول { خطأآن } وإما أن تكون للتانيث فتقلبها في التثنية واو لا غير فتقول { صفراوان } و { سوداوان }

{ وإما أن تكون منقلبة عن واو أو ياء أصلية مثل { كساء } و { رداء } أو ملحقة مثل { علباء } و { حرباء } ب { سرداح } و { شمالال } فأنت فيها بالخيار إن شئت قلبها واوا مثل التأنيث وإن شئت تتركها همزة مثل الأصلية وهو أجود فتقول { كسان } و { رداآن } كل كلمة أولها همزة وصل مفتوحة دخلتها همزة الاستفهام وذلك في صورتين الأولى لام التعريف والثانية { أيمن الله } و { إيم الله } فإن همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا فيهما الألف الفاصلة والألف الفاصلة تثبت بعد واو الجمع في الخط ك { شكروا } لتفصل بين الواو وما بعدها والفاصلة بين علامات الإناث وبين النون الثقيلة ك { افعلنان } ألف العوض وألف العوض تبدل من التنوين ك { رأيت زيدا } وألف الصلة اجتلبت في أواخر الأسماء وألف الوصل في أوائل الأسماء والأفعال وألف النون الخفيفة ك { نسفعا } وألف الجمع ك { مساجد } و { جبال } وألف التفضيل والتقصير ك { هو أكرم منك } و { أجهل منه } وألف النداء { أزيد } تريد يا زيد وألف الندبة { وازيداه } وألف التأنيث كمدة { حمراء } وألف { سكرى } و { حبلى } وألف التثنية كما في { يذهبان } و { الزيدان } والألف مشتركة بين العام والخاص وقد راعوا في وضع الاسم التشابه حيث سموا الهمزة والألف باسم واحد والتميز بوضع الاسم للألف ونبهوا على كثرة الألف وقلة الهمزة بذلك حيث لم يسموا الهمزة باسم خاص وقد يطلق الألف على الهمزة إما لكونها اسما للساكنة والمتحركة جميعا كما قيل أو على سبيل المجاز لكونها تكتب بصورة الألف إذا كانت في أول الكلمة ووضع الخط أن يكتب كل

كلمة على صورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها نحو { مه أنت } إلا إذا اتصل { ما } الاستفهامية بحرف الجر فإنه لا يكتب بالهاء نحو { حتام } و { إلام } و { علام } وذلك لشدة الاتصال حيث صارتا كالشيء الواحد وللإتصال المذكور أيضا كتب { مم } و { عم } بغير النون ويكتب { أنا زيد } بالألف إذ الوقف كذلك ومنه { لكننا هو الله ربي } وتاء التأنيث في نحو { رحمة } بالهاء إذ الوقف بها ويكتب المنون المنصوب بالألف وغير المنصوب بالحذف إذ الوقف كذلك { **الألف اللينة والألف المتحركة** }

والألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة قال بعضهم الألف إذا تحركت صارت همزة والهمزة إذا سكنت ومدت صارت ألفا ولهذا شبهوهما بالهواء والريح وقد نظمت فيه
كألف يريك الدهر في أعين الوري
ولو شاء يبدى للعيون كهمزة
فكم من سكون مد بالريح كالهوا
إليك فكم في الغيب عون بنصرة

وذكر ابن جني في سر الصناعة أن الألف في الأصل اسم الهمزة واستعمالهم إياها في غيرها توسع واتفق العارفون بعلم الحروف على أن الألف ليست بحرف تام بل هي مادة جميع الحروف فإن الحرف التام هو الذي يتعين له

صورة في النطق والكتابة معا والألف ليست كذلك فإن صورتها تظهر في الخط لا في النطق عكس الهمزة فإن الهمزة تظهر صورتها في النطق لا في الخط فمجموع الهمزة والألف عندهم حرف واحد والألف إن كانت حاصلة من إشباع الحركات كانت مصوتة وإلا فهي صامتة سواء كانت متحركة أو ساكنة والألف إذا كانت صامتة تسمى همزة والمصوتة هي التي تسمى في النحو حروف المد واللين ولا يمكن الابتداء بها والصامتة ما عداها والمصوتة لا شك أنها من الهيئات العارضة للصوت والصوامت فيها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والذال والطاء وهي لا توجد إلا في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس وأول زمان إرساله وهي بالنسبة إلى الصوت كالنقطة بالنسبة إلى الخط والآن بالنسبة إلى الزمان وهذه الحروف ليست بأصوات ولا عوارض في أصوات وإنما هي أمور تحدث في مبدأ حدوث الأصوات وإذا عرفت هذا فنقول لا خلاف في أن الساكن إذا كان حرفا مصوتا لم يمكن الابتداء به وإنما الخلاف في الابتداء بالساكن الصامت فقد منع إمكان الابتداء به قوم للتجربة وجوزه الآخرون قال العلامة الكافيجي والحق ههنا هو التفصيل بأن يقال إن كان السكون للساكن لازما لذاته فيمتنع كالألف وإلا فيمكن لكنه لم يقع في كلامهم لسلامة لغتهم من كل لكن وبشاعة وحق ألف الوصل الدخول في الأفعال نحو { انطلق }

و { اقتدر } وأما الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنما دخلت على أسماء قليلة وجعلوها في الأسماء العشرة عوضا عن اللام المحذوفة حتى احتاجوا في { امرئ } إلى حمله على { ابن } بجامع أن لامه همزة ويلحقها الحذف فيقال { مر } و { بن } فجعل همزة الوصل في { اسم } عوضا عن الصدر دون العجز خلاف ما عهد في كلامهم من نظائره وهمزة الوصل ما عدا الأسماء العشرة همزة

الماضي والمصدر والأمر الخماسي والسداسي وهمزة أمر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصلة بلام التعريف وتقلب همزة الوصل ألفا كما يفعل بالتي مع لام التعريف نحو { الله أذن لكم } وهمزة القطع باب الإفعال وهمزة الجمع ونفس المتكلم من كل باب وهمزة الاستفهام وقطعت الهمزة في النداء ووصلت في غيره لأن تعريف النداء أغنى عن تعريفها فجرت مجري الهمزة الأصلية فقطعت وفي غير النداء لما لم ينخلع عنه معنى التعريف رأسا وصلوا الهمزة والهمزة في الصدر تكتب على صورة الألف في كل حال وفي الوسط إذا كانت ساكنة تكتب على وفق حركة ما قبلها ك { رأس } و { لؤم } و { ذئب } وإذا كانت متحركة وسكن ما قبلها تكتب على وفق حركة نفسها نحو { يسأل } و { يلؤم } و { يستم } وكثر حذف المفتوحة بعد الألف ك { ساءل } وقل بعد ساكن تنقل إليه حركتها ك { مسألة } وإذا كانت متحركة بعد متحرك فهي كتخفيفها ف { مؤجل } بالواو و { فئة } بالياء والباقي بحرف حركتها وفي الأول المتصل به غيره لا يكون كالوسط فتكتب بالألف نحو { بأحد } و { لأحد } بخلاف { لئلا } لكثرة استعماله أو لكرهه صورته وبخلاف { لئن } لكثرته وفي الآخر تكتب بحرف حركة ما قبلها ك { قرأ } و {

قرئ { و { ردؤ { فإن سكن ما قبلها حذفت ك { خبء { و { ملء { وهمزة ألف التأنيث الممدودة ألف في الأصل بخلاف المقصورة والألف إذا كانت لاما وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الياء بخلاف ما إذا كانت عينا فإنها تحمل على الانقلاب عن الواو وألف التأنيث إذا كانت رابعة تثبت في التكسير نحو { حبلى { و { حبالى { و { سكرى { و { سكارى { وليست التاء كذلك بل قد تحذف في التكسير نحو { طلحة وطلاح { ولما كانت الألف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التاء فصارت مشاركتها في التأنيث علة ومزيتها عليها علة أخرى فكأنه تأنيثان ولذلك منعت الصرف وحدها ولم تمنع التاء إلا مع سبب آخر وألف التأنيث تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير

الاسم معها عن هيئة التذكير فزادت على التأنيث قوة لكن دخول تاء التأنيث في الكلام أكثر من دخولها لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث وتدخل المذكر للتأكيد والمبالغة نحو { علامة { و { نسابة { وتحذف الألف من الأسماء الأعجمية الكثيرة الاستعمال ك { إبراهيم { و { إسرائيل { كما يحذف أحد الواوين من { داود { لكثرة الاستعمال ولا تحذف الألف مما لا يكثر استعماله ك { هاروت { و { ماروت { وما كان على { فاعل { ك { صالح { يجوز إثبات ألفه وحذفها إن كثر استعماله وإلا فلا يحذف

ك { سالم { وما كثر استعماله ودخله الألف واللام يكتب بغير الألف فإن حذفتها أثبت الألف تقول { قال الحرث { و { قال حارث { ولا يحذف من { عمران { ويجوز الحذف والإثبات في { عثمان { و { معاوية { و { سفيان { و { مروان { وتكتب الألف في نفس المتكلم مع الغير إذا كان واويا كما في { نرجوا { ونظيره قوله تعالى { أندعوا من دون الله { وتكتب الألف في { ذووا { واقع من الثقات وزيدت الألف بعد الواو آخر اسم مجموع نحو { بنوا إسرائيل { و { أولوا الأبواب { بخلاف المفرد نحو { لذو علم { إلا { الربوا { و { إن امرؤا هلك { وآخر فعل مفرد أو جمع مرفوع أو منصوب إلا { جاؤ { و { باؤ { { وعتوا عتوا { { والذين تبوء الدار { { فإن فاؤ { { عسى الله أن يعفو عنهم { في النساء { { سعو في آياتنا { في سبأ كذا في الاتقان وتكتب ألف { الصلواة { و { الزكواة { بمعنى { نما { أو { طهر { و { الربوا { غير مضافات بالواو على لغة من يفخم وزيدت الألف بعدها تشبيها لها بواو الجمع ويحتمل أن يكون من هذا القبيل كتب الألف بعد الواو في الأفعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت أو منصوبة في كل القرآن والحق أن مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقله عن عثمان رضي الله تعالى عنه وفي غيره بالألف وقد اتفقت في خط المصحف أشياء خارجة عن القياسات التي بني عليها علم الخط والهجاء قال ابن درستويه خطان لا يقاسان خط العروض وخط القرآن وتدخل الألف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في نحو قوله تعالى { وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون { فتحذف إذا أردت { كالوا لهم ووزنوا لهم { لأن الضمير منصوب وإذا أردت { كالوا { في أنفسهم و { وزنوا { في أنفسهم أثبت الألف مثل { قاموا هم { و { قعدوا هم { لأن الضمير مرفوع وزادوها في { مائة { فرقا بينه وبين { منه { والحقوا المثنى

بها بخلاف الجمع والألف دائما حرف مد ولين والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد
الضمة والكسرة حرف مد ولين

وإذا نسبت الابن إلى لقب قد غلب على أبيه أو صناعة مشهورة قد عرف بها
فحينئذ تحذف الألف لأن ذلك يقوم مقام الأب ويكتب { هذه هند بنت فلان } بالياء
{ بالألف والهاء وإذا أسقطت الألف تكتب { هذه هند بنت فلان } بالياء
والحرف الذي عند عد الحروف قبل { الياء } يرى ابن جني أن اسمه { لا }
وقول المتعلمين { لام ألف } خطأ لسبقهما وليس الغرض بيان كيفية تركيب
الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط قال بعضهم لما احتاجوا إلى بيان
مسميات الحروف جعلوها أوائل أسمائها ك { ألف } و { باء } و { تاء } إلى
آخره ولم يأت هذا الطريق في الألف الهوائية لسكونها فأضافوا اللام لذلك
ولما جعل الألف مظهر اللام ناسب أن يكون اللام مظهرا لها أيضا وقال ابن
دريد الحروف التي استعملتها العرب في كلامهم في الأسماء والأفعال
والحركات والأصوات تسعة وعشرون حرفا مرجعهن إلى ثمانية وعشرين حرفا
وأما الحرف التاسع والعشرون فحرف بلا صرف - أي بلا تصريف - وهي الألف
الساكنة قالت الشافعية فلو جنى شخص على لسان أحد حتى بطل كلامه
بعض الحروف توزع الدية على عدد الحروف
{ فصل الألف والباء }

أبلغ كل متضح أبلغ وهو في الأصل خلاف الأقرن ثم قالوا للرجل الطلق الوجه
ذي الكرم والمعروف أبلغ وإن كان أقرن ثم استعير للواضح على الإطلاق ومنه
صباح أبلغ وابتلع الفجر وتبلغ إذا أثار وأضاء والابليجاج الوضوح الأب هو إنسان
تولد من نطفته إنسان آخر ولا بد من أن يذكر الابن في تعريف الأب فالأب من
حيث هو الأب لا يمكن تصويره بدون تصور الابن كما يقال { العمى عدم البصر
عما من شأنه أن يبصر } فلا بد من ذكر البصر في تعريف العمى مع أنه خارج
عن ماهيته كما أن الابن خارج عن ماهية الأب وقد يراد بالأب ما يتناول الأم إذ
كل من نطفتي الأب والأم تدخل في التولد وكذلك قد يراد بالابن ما يتناول
البنات عند تعريفه بحيوان تولد من نطفة شخص آخر من نوعه من حيث هو
كذلك وكل من كان سببا لإيجاد شيء أو إصلاحه أو ظهوره فهو أب له وأرباب
الشرائع المتقدمة كانوا يطلقون الأب على الله تعالى باعتبار أنه السبب الأول
حتى قالوا الأب هو الرب الأصغر والله هو الرب الأكبر ثم ظننت الجهلة منهم أن
المراد به معنى الولادة فاعتقدوا ذلك تقليدا ولذا كفر قائله ومنع منه مطلقا
حسما لمادة الفساد ولا يراد بالأب المربي أو العم من غير قرينة ولم يرد في
القرآن ولا في السنة مفردا وإنما ورد في ضمن الجمع بطريق التغليب بالقرينة
الواضحة قال الله تعالى حكاية عن بني يعقوب { نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم
وإسماعيل وإسحق } وكان إسماعيل عم يعقوب

والعرب تجعل العم أبا والخالة أما ومنه قوله تعالى { ورفع أبويه على العرش
{ يعني أباه وخالته وكانت أمه قد ماتت وقال أيضا حكاية عن يوسف { واتبعت
ملة آبائي إبراهيم وإسحق ويعقوب { وكان إسحق جده وإبراهيم جد أبيه
والمراد من قوله تعالى { كما أخرج أبويكم من الجنة { آدم وحواء وورد أيضا
الخال أحد الأبوين إلا أنه تسمية الجد أبا بمعنى التفرع منه بخلاف العم والخال
فإنهما إنما سميا أبا للآزم آخر من لوازمه وهي التربية والقيام بمصالح المرء
وهذا المجاز مشهور في الشرائع السالفة على ما روي في الإنجيل أن عيسى -
عليه السلام - قال أنطلق إلى أبي وأبيكم وأراد الرب سبحانه لأنه القائم
بمصالح العباد وإتمام أمورهم والابن أصله { بني { بالياء لما قيل أن معناه أنه
يبنى على ما بني أبوه والبنوة لا تدل على كونه بالواو كالفتوة والفتى شبه الأب
بالأس والابن بما يبنى عليه { ونادى نوح ابنه { أي ابن امرأته بلغة طيء وقد
قرئ ابنها ويستعار الابن في كل شيء صغير فيقول الشيخ للشاب الأجنبي { يا
ابني { ويسمي الملك رعيته بالأبناء والأنبياء في بني إسرائيل كانوا يسمون
أمامهم أبناءهم والحكماء والعلماء يسمون المتعلمين منهم أبناءهم وقد يكنى
بالابن في بعض الأشياء لمعنى الصاحب كقولهم { ابن عرس { و { ابن ماء {
و { بنت وردان { و { بنات نعش { على الاستعارة والتشبيه ويقال أيضا لكل
ما يحصل من جهة شيء أو تربيته أو كثرة خدمته أو قيامه بأمره أو توجهه إليه
أو إقامته عليه هو ابنه كما يقال { أبناء العلم { و { أبناء السبيل { و { من
أبناء الدنيا { ومن هنا سمي عيسى النبي - عليه الصلاة والسلام - ابنا وذلك
لتوجهه في أكثر أحواله شطر الحق واستغراق أغلب أوقاته في جانب القدس
قال الإمام العلامة محمد بن سعيد الشهير بالبوصيري - نور الله مرقده وفي
أعلى غرف الجنان أرقده - إن بعض النصارى انتصر لدينه وانتزع من البسملة
الشريفة دليلا على تقوية اعتقاده في

المسيح وصحة يقينه به فقلب حروفها ونكر معروفها وفرق مألوفها وقدم فيها
وأخر وفكر وقدر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر فقال قد انتظم من البسملة
المسيح ابن الله المحرر فقلت له فيحث رضى البسملة بيننا وبينك حكما
وجوزت منها أحكاما وحكما فليتنصرن البسملة الأخيار منا على الأشرار
ولتفضلن أصحاب الجنة على أصحاب النار قالت لك

البسملة بلسان حالها إنما الله رب للمسيح راحم النحر لأمم لها المسيح رب ما
برح الله راحم المسلمين سل ابن مريم أحل له الحرام لا المسيح ابن الله
محرر لا مرحم للئام أبناء السحرة رحم حر مسلم أناب إلى الله لله نبي مسلم
حرم الراح الحلم ربح رأس ماله الإيمان فإن قلت إنه رسول صدقتك وقالت
إيل أرسل الرحمة من بلحم وإيل من أسماء الله بلسان كتبهم وترجمة { بلحم
{ بيت اللحم الذي ولد فيه المسيح إلى غير ذلك مما يدل على إبطال مذهب
النصارى ثم انظر إلى البسملة قد تخبر أن من وراء حولها خيولا وليوثا ومن
دون طلها سيولا وغيوثا ولا تحسني استحسنيت كلمتك الباردة فنسجت على
منوالها وقابلت الواحدة بعشرة أمثالها بل أتيتك بما يبعثك فيبهتك ويسمعك ما
يصمك عن الإجابة ويصمتك فتعلم به أنه هذه البسملة مستقر لسائر العلوم

والفنون ومستودع لجوهر سرها المكنون ألا ترى أن البسملة إذا حصلت جملها كان عددها سبعمائة وستة وثمانين فوافق جملها مثل عيسى كآدم ليس لله من شريك بحساب الألف التي بعد لامى الجلالة { ولا أشرك بربي أحدا } { يهدي الله لنوره من يشاء } بإسقاط ألف الجلالة فقد أجابتك البسملة بما لم تحط به خبرا وجاءتك بما لم تستطع عليه صبرا انتهى ملخصا ثم اعلم أن المعنى الحقيقي لابن هو الصلبي كذا للولد منفردا وجمعا لكن في العرف اسم الولد حقيقة في ولد الصلب واستعمال الابن والولد في ابن الابن مجاز ولهذا صح أن يقال { إنه ليس ولدي بل ولد ابني } و { ليس ابني بل ابن ابني } فلا بد من قرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي إذا استعملا في ابن الابن أو في معنى شامل له كما في قوله تعالى { يا بني آدم } فإن عدم كون أحد من ولد آدم من صلبه موجودا عند ورود الخطاب قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فيكون المراد أبناء الأبناء فقط لا معنى شاملا للابن الصلبي وابن الابن وهذا لا يدل على صحة استعمال لفظ الولد في المعنى الشامل للأولاد الصلبية وأولاد

الأبناء والحق أن إطلاق الابن على ابن الابن لا يستلزم إطلاق الولد على ابن الابن قطعاً فإن حكم لفظ الابن مغاير لحكم لفظ الولد في أكثر المواضع وتناول لفظ الابن لابن الابن إنما يدل على تناول الولد لابن الابن أن لو كان لفظ الولد مرادفاً للفظ الابن أو كان الابن أخص مطلقاً من الولد وكلاهما ممنوع لأن الأولاد تطلق عرفاً على أولاد الأبناء بخلاف الأبناء فإنها تطلق عليها بدليل دخول الحفدة في المستأمن على أبنائه فبينهما عموم وخصوص وجهي فلا يلزم من تناول لفظ الابن له تناول لفظ الولد له أيضاً ولا يطلق الابن إلا على الذكر بخلاف الولد والبنون جمع { ابن } خالف تصحيح جمعه تشيته لعله تصرفية أدت إلى حذف الهمزة ويقع على الذكور والإناث كأبناء إذا اجتمعوا وقوله تعالى { يذبحون أبناءكم } المراد الذكور خاصة

الأب بالفتح والتشديد ما رعته الأنعام ويقال الأب للبهائم كالفاكهة للناس أو هو فاكهة يابسة تؤوب للشتاء أي تهيأ له وأب للسير تهيأ روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لما سئل عن قوله تعالى { وفاكهة وأبا } قال أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إن أنا قلت في كتاب الله تعالى ما لا أعلم وأب أبه قصد قصده وإبان الشيء بالكسر والتشديد حينه وأوله يقال { كل الفاكهة في إبانها } وإبانئذ بمعنى حينئذ والأباب بالضم معظم السيل والموج الإباء هو امتناع باختيار وأبى الشيء لم يرضه وأبى عليه امتنع وهو غير الاستكبار وكل إباء امتناع بلا عكس فإن الإباء شدة الامتناع وإباء الشكيمة مثل فيه ويقال أبى على فلان وتأبى عليه إذا امتنع والاستنكاف تكبر في تركه أنفة وليس في الاستكبار ذلك وإنما يستعمل الاستكبار حيث لا استخفاف بخلاف التكبر فإنه قد يكون باستخفاف والتكبر هو أن يرى المرء نفسه أكبر من غيره والاستكبار طلب ذلك بالتشيع وهو التزين بأكثر ما عنده والصفح أصله أن تنحرف عن الشيء فتوليه صفحة وجهك أي ناحيته كذلك الإعراض وهو أن تولي الشيء عرضك أي جانبك ولا تقبل عليه والتولي الاعراض مطلقاً ولا يلزمه الإدبار فإن تولي الرسول عن ابن أم مكتوم لم يكن بالإدبار والتولي بالإدبار قد يكون على حقيقته كما في

قوله تعالى { بعد أن تولوا } وقد يكون كناية عن الانهزام كما في قوله تعالى { ثم وليتم مدبرين } والتولي قد يكون حاجة تدعو إلى الانصراف مع ثبوت العقد والإعراض الانصراف عن الشيء بالقلب قال بعضهم المعرض والمتولي يشتركان في ترك السلوك إلا أن المعرض أسوأ حالا لأن المتولي متى ندم سهل عليه الرجوع والمعرض يحتاج إلى طلب جديد وغاية الذم الجمع بينهما والتولي إذا وصل إلى يكون بمعنى الإقبال عليه { ثم تولى إلى الظل } وإذا وصل بعن لفظا أو تقديرا اقتضى معنى الأعراض وترك القرب وعليه { فإن تولوا فإن الله عليم بالمفسدين } والصد هو العدول عن الشيء

عن قلى يستعمل لازما بمعنى الانصراف والامتناع { يصدون عنك } { الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله } ومتعديا بمعنى الصرف والمنع الذي يطاوعه الانصراف والامتناع { ولا يصدنك عن آيات الله } { هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام } ونظير صد صدق حيث يستعمل لازما بمعنى أعرض ومتعديا بمعنى صدق غيره { فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدق عنها } والآية محتملة لها كآية { فمنهم من آمن به ومنهم من صد عنه } الإبداع لغة عبارة عن عدم النظير وفي الاصطلاح هو إخراج ما في الإمكان والعدم إلى الوجود قيل هو أعم من الخلق بدليل { بديع السموات والأرض } و { خلق السموات والأرض } ولم يقل بديع الإنسان وقيل الإبداع إيجاد الأيس عن الليس والوجود عن كتم العدم والإيجاد والاختراع إفاضة الصور على المواد القابلة ومنه جعل الموجود الذهني خارجا وقال بعضهم الإبداع إيجاد شيء غير مسبوق بمادة ولا زمان كالعقول فيقابل التكوين لكونه مسبوقا بالمادة والإحداث لكونه مسبوقا بالزمان والإبداع يناسب الحكمة والاختراع يناسب القدرة والإنشاء إخراج ما في الشيء بالقوة إلى الفعل وأكثر ما يقال ذلك في الحيوان قال الله تعالى { وهو الذي أنشأكم } { ثم أنشأناه خلقا آخر } والفطر يشبه أن يكون معناه الإحداث دفعة كالإبداع في الجوهر الفطر الشق يقال فطرته فانفطر فالفطر الابتداء والاختراع والبرء هو إحداث الشيء على الوجه الموافق للمصلحة وقال بعضهم الإبداع والاختراع والصنع والخلق والإيجاد والإحداث والفعل والتكوين والجعل ألفاظ متقاربة المعاني أما الإبداع فهو اختراع الشيء دفعة والاختراع إحداث الشيء لا عن شيء والصنع إيجاد الصورة في المادة والخلق تقدير وإيجاد وقد يقال للتقدير من غير إيجاد والإيجاد إعطاء الوجود مطلقا والإحداث إيجاد الشيء بعد العدم والفعل أعم من سائر أخواته والتكوين ما يكون بتغيير وتدرج غالبا والجعل إذا تعدى إلى المفعولين يكون بمعنى

التصيير وإذا تعدى إلى مفعول واحد يكون بمعنى الخلق والإيجاد ولا فرق على عرف أهل الحكمة بين الجعل الإبداعي والجعل الاختراعي في اقتضائه المفعول وهو الماهية من حيث هي والمجعول إليه وهو الوجود وإن كان بينهما فرق من حيث إن الأول إيجاد الأيس عن مطلق الليس أي أعم من أن يكون مقيدا بما ذكر أو غير مقيد به واعلم أن الحقائق من حيث معلوميتها وعدميتها وتعين صورها في العلم الإلهي الذاتي الأزلي يستحيل أن تكون مجعولة لكونه

قادحا في صرافة وحدة ذاته تعالى أزلا غير أن فيه تحصيلا للحاصل فالتأثير إنما يتصور في اتصافها بالوجود وهذا ما عليه المحققون من أهل الكشف والنظر والإبداع من محسنات البديع هو أن يشتمل الكلام على عدة ضروب من البديع كقوله تعالى { يا أرض ابلعي ماءك } إلى آخره فإنها تشتمل على عشرين ضربا من البديع وهي سبع عشرة لفظة كذا في الإتيان الابتداء هو اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثان يكون خبرا عنه والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره والبدء من بدأ الشيء أنشأه واختصره قال الله تعالى { أولم يروا كيف يبدئ الله الخلق } ثم قال { كيف بدأ الخلق } هذا فيما يتعدى بنفسه وبدأت بالشيء وبدأت وابتدأت به وابتدأت بمعنى قدمته على غيره وجعلته أو الأشياء ومنه { بدأت البسملة } وقول الخطباء إن الله أمركم بأمر بدأ فيه بنفسه إلا أن في الابتداء زيادة كلفة كما في مثل { حملت } و { احتملت } وإذا شرعت في قراءة الكتاب مثلا وقلت { بدأت الكتاب وابتدأت بالكتاب } فلا استحالة في أن يكون معناه أنشأت قراءته وأحدثته لكن الظاهر المعقول أن هذا البدء والابتداء يستعملان فيما له أجزاء أو جزئيات ويكون حدوثه على التدريج كالقراءة والكتابة فالبدء إضافي بالإضافة إلى سائر أجزائه أو جزئياته والابتداء أمر عقلي ومفهوم كلي لا وجود له في الخارج إلا في ضمن الأفراد كسائر الأمور الكلية ولا أفراد

له في الخارج حقيقة كالإنسان مثلا وإنما أفراده حصص الجنس الحاصلة بالإضافة إلى الأزمنة والأمكنة وهكذا مفهومات المصادر كلها فإنها لكونها أمورا اعتبارية نسبية لا وجود لها إلا في ضمن النسب المعينة والإضافات الخارجية فالابتداء الحقيقي هو الذي لم يتقدمه شيء أصلا والإضافي هو الذي لم يتقدمه شيء من المقصود بالذات والعرفي هو الابتداء الممتد من زمن الابتداء إلى زمن الشروع في المقصود حتى يكون كل ما يصدر في ذلك الزمان يعد مبتدأ به قال بعضهم الإضافي يعتبر بالنسبة إلى ما بعده شيئا فشيئا إلى المقصود بالذات

بخلاف العرفي فإنه يعتبر شيئا واحدا ممتدا إلى المقصود والابتداء بالاسم الشريف أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة وما ورد في حديثي الابتداء ففي صحته مقال ولهذا لم يكتب في البخاري إلا البسملة وإن صح فصورة التعارض في صورة ضم الدال في { الحمد } على الحكاية وزيادة الباء على باء البسملة والدفع إما بأن يحمل الابتداء على الشامل للحقيقي كما في البسملة وللإضافي كما في الحمدلة أو على المتعارف بين الممثلين للحديث فالتنزيل الجليل مبدؤه عرفا الفاتحة بكمالها كما يشعر به التسمية بها والكتب المدونة مبدؤها الخطبة التي تضمنت البسملة والحمد والصلاة أو تجعل الباء فيهما للاستعانة ويجوز الاستعانة بأشياء متعددة كيفما اتفقت بلا ترتيب لازم بها أو للملازمة والشرع يعتبر المتلبس في الأول متلبسا من الأول إلى الآخر كالمتلبس بالبسملة في أول الأكل أو بالنية في أول كل عبادة أو بأن يكون أحدهما بالجنان أو باللسان أو بالكتابة والآخر بالآخر منهما أو كلاهما بالجنان معا لجواز إحضار الشيتين بالبال إذا كان له حضور وتوجه تام أو المراد منهما ذكره

تعالى سواء وجد في ضمن البسملة أو الحمدلة وقد صح رواية بذكر الله وقد
تقرر في الأصول أن الحكمين إذا تعارضا ولم يعلم سبق حمل على التخيير في
القهستاني قد ورد أيضا كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء وكل
كلام لا يبتدأ فيه بالصلاة علي فهو محقوق منه كل بركة ولما كان الابتداء أخذاً
في التحريك لم يكن المبدوء به إلا متحركاً ولما كان الانتهاء أخذاً في السكون
لم يكن الموقوف عليه إلا ساكناً كل ذلك للمناسبة الإبدال هو رفع الشيء
ووضع غيره مكانه والتبديل قد يكون عبارة عن تغيير الشيء مع بقاء عينه يقال
{ بدلت الحلقة خاتماً } إذا أدركتهما وسويتها ومنه { يبدل الله سيئاتهم حسنات
{ } { ويوم تبدل الأرض غير الأرض } وقد يكون عبارة عن إفناء الذات الأولى
واحداث ذات أخرى كما تقول { بدلت الدراهم دنانير }

ومنه { بدلناهم جلوداً غيرها } والتبديل يتعدى إلى المفعولين بنفسه مثل
{ فأردنا أن يبدلهم ربهما خيراً } وإلى المذهب به المبدل منه بالباء أو بمن
مثل { بدله بخوفه أو من خوفه أمناً } ومنه { بدلناهم بجنتيهم جنتين }
ويتعدى إلى مفعول واحد تقول { بدلت الشيء } إذا غيرته ومنه { فمن بدله
بعد ما سمعه } والإبدال والتبديل إذا استعملوا بالباء نحو { أبدل الخبيث بالطيب
{ } و { تبدل به } فلا تدخل الباء حينئذ إلا على المتروك والتبديل مثلهما
والإبدال يكون من حروف العلة وغيرها والقلب لا يكون من حروف العلة
والإبدال في البديع إقامة بعض الحروف مقام

البعض وجعل منه ابن فارس { فانفلق } أي البحر أي انفرق بدليل { كل فرق
{ الأبد الدهر والدائم والقديم والأزلي والأبد والأمد متقاربان لكن الأبد عبارة
عن مدة الزمان التي ليس لها حد محدود ولا يتقيد فلا يقال { أبد كذا } والأمد
مدة لها حد مجهول إذا أطلق وقد ينحصر فيقال { أمد كذا } كما يقال { زمان
كذا } وأبداً { منكراً } يكون للتأكيد في الزمان الآتي نفياً وإثباتاً لا لدوامه
واستمراره فصار ك { قط } و { البتة } في تأكيد الزمان الماضي يقال { ما
فعلت كذا قط والبتة } و { لا أفعله أبداً } والأبد المعروف للاستغراق لأن اللام
للتعريف وهو إذا لم يكن معهوداً يكون للاستغراق قيل الأبد لا يشئ ولا يجمع
والآباد مولد وأبد الأبدین معناه دهر الداهرين وعصر الباقيين أي يبقي ما بقي
دهر وداهر وآخر الأبد كناية عن المبالغة في التأيد والمعنى الأبد الذي هو آخر
الأوقات الإباحة أبحثك الشيء أحللتها وأبحثه أظهرته والمباح منه والإباحة شرعا
ضد الحرمة في النهاية ضد الكراهة وفي المضممرات أن الحل يتضمن الإباحة
لأنه فوقها وكل مباح جائز دون العكس لأن الجواز ضد الحرمة والإباحة ضد
الكراهة فإذا انتفى الحل ثبت ضده وهو الحرمة فتنتفي الإباحة أيضاً فثبت
ضدها وهو الكراهة ولا ينتفي الجواز لجواز اجتماع الجواز مع الكراهة كما في
نكاح الأمة المسلمة عند القدرة على مهر الحرة ونفقتها وكذا نكاح الأمة
الكتابية وإن لم يجز كلا النكاحين عند الشافعي بناء على مفهوم الوصف
والشرط اللذين ليسا بحجة عندنا وحكم المباح عدم الثواب والعقاب فعلاً وتركاً
بل عدم العقاب والإباحة ترديد الأمر بين شيئين يجوز الجمع بينهما وإذا أتى
بواحد منهما كان امتثالاً للأمر كقولك { جالس الحسن أو ابن سيرين } فلا

كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي الإسلامية

مكتبة مشكاة

يكون إلا بين مباحين في الأصل وهي تدفع توهم الحرمة كما أن التسوية تدفع توهم الرجحان وأما التخيير فهو ترديد الأمر بين شيئين ولا يجوز الجمع بينهما كقولك { تزوج زينب أو أختها }

فلا يكون إلا بين ممنوعين في الأصل ومن ثمة يجوز بين المعطوف والمعطوف عليه والإباحة والتخيير قد يضافان إلى صيغة الأمر وقد يضافان إلى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لأحد الأمرين أو الأمور وأن جواز الجمع وامتناعه إنما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن وليس المراد بالإباحة الإباحة الشرعية لأن الكلام في معنى كلمة أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد بالإباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الإباق من أبق العبد كسمع وضرب وطلب ومنع وهو هرب العبد من السيد خاصة ولا يقال للعبد أبق إلا إذا استخفى وذهب من غير خوف ولا كد عمل وإلا فهو هارب والفرار من محلة إلى محلة أو من قرية إلى بلد ليس بإباق شرعا وإنما الإباق من بلد إلى خارج ولا يشترط مسيرة السفر الإبهام أبهم الأمر اشتبه وأبهم الباب أغلقه وهو في اليد والقدم أكبر الأصابع والأسماء المبهمة عند النحويين أسماء الإشارات والإبهام البديعي هو أن يأتي المتكلم بكلام مبهم يحتمل معنيين متضادين لا يتميز أحدهما عن الآخر وسمى السكاكي ومن تبعه هذا النوع بالتورية كقوله في خياط أعور اسمه عمرو

خاط لي عمرو قباء

ليت عينيه سواء

ومنه قوله

تفرقت غنمي يوما فقلت لها

يا رب سلط عليها الذئب والضبع

الإبادة من البيوتة يقال { أباتك الله بخير } والإبتات قطع العمل والحكم والعزم الإبل في القاموس واحد يقع على الجمع ليس بجمع ولا اسم جمع وقيل اسم جمع لا واحد لها من لفظها مؤنثة لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدميين فالتأنيث لها لازم ويحيى بمعنى اسم الجنس كالطير دل على ذلك { ومن الإبل اثنتين } والإبالة ككتابة السياسة والأبلة كالقرحة الطلبة والحاجة والإبلة بالكسر العداوة وبالضم العاهة الإبلاغ الإيصال وكذا التبليغ إلا أن التبليغ يلاحظ فيه الكثرة في المبلغ وفي أصل الفعل أيضا على ما يظهر من قوله تعالى { وما على الرسول إلا البلاغ المبين } ومن قوله تعالى { يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك } الإبرام الإملا من أبرمه إذا أمله وأضرجه وأبرم الشيء أحكمه الانتهال الاجتهاد في الدعاء وإخلاصه قيل في قوله تعالى { ثم نبتله } أي نخلص في الدعاء الإبار اسم من { أبر نخله } إذا لقحه وأصلحه ومنه سكة مأبورة الإبراء هبة الدين لمن عليه الدين وكما يستعمل في الإسقاط يستعمل في الاستيفاء يقال أبرأه براءة قبض واستيفاء ولهذا يكتب في الصكوك وأبرأه عن الثمن قبض واستيفاء والإبراء عن الأعيان لا يجوز وعن دعاوها يجوز فلو ادعى دارا فصالح عن قطعة منها لم يصح وكذا لو أخرج أحد الورثة عن النقد بأقل من حصته وأما لو قال { برئت من دعاوي

في هذه الدار { بإضافة البراءة إلى نفسه فإنه يصح لمصادقة البراءة الدعوى وكذا لو ادعت ميراث زوجها جاز الإبراء لأن المدفوع إليها لقطع المنازعة الإبراء الإفناء الإبادة الاهلاك

الإبط هو ما تحت الجناح يذكر ويؤنث الإبلان الانكسار والحزن والسكوت يقال { ناظرته فأبلس } أي سكنت وأيس من أن يحتج الابتهاج السرور الابتلاء في الأصل التكليف بالأمر الشاق من البلاء لكنه لما استلزم الاختبار بالنسبة إلى من يجهل العواقب ظن ترادفهما وقال بعضهم الابتلاء يكون في الخير والشر معا يقال في الخير أبلته وفي الشر بلوته بلاء الأبطال إفساد الشيء وإزالته حقا كان ذلك الشيء أو باطلا الأبهة العظمة والكبر والنخوة والبهجة وأبهته تأبىها نهته وفطنته وبكذا أرنته أي اتهمته

{ نوع في بيان لغات ألفاظ النظم الجليل }

أبائيل قيل هو جمع وإن لم يستعمل واحده وطير أبائيل أي متفرقة أو متتابعة مجتمعة كما في المفردات و القرطبي أب بمعنى رجع وأبت الشمس لغة في غابت فلن أبرح لن أفارق وابن السبيل الضيف الذي نزل بالمسلمين أو المسافر وابتلوا واختبروا وابتغاء مرضاة الله طلبا لرضاه وما أبرئ نفسي أي ما أنزهها بلعي ماءك ازدرديه أو اشربيه هو الأبر أي الذي لا عقب له وأبصر أي انتظر إبراهيم اسم سرياني معناه أب رحيم وقال في القاموس اسم أعجمي وعلى هذا لا يكون معربا وقال بعض المحققين إن إجماع أهل العربية على أن منع الصرف في { إبراهيم } ونحوه للعجمة والعلمية فتبين منه وقوع المعرب في القرآن وقال الواقدي ولد على رأس ألفي سنة من خلق آدم وعن أبي هريرة أنه اختتن بعد عشرين ومائة سنة ومات ابن مائتي سنة

{ فصل الألف والتاء }

الإتيان هو عام في المجيء والذهاب وفيما كان طبيعيا وقهريا والذهاب يقابل المجيء والمروء يعمه وفي الراغب المجيء أعم لأن الإتيان مجيء بسهولة ويقال جاء في الأعيان والمعاني وبما يكون مجيئه بذاته وبأمر ولمن قصد مكانا وزمانا وذكر الزمخشري إن أتى يجيء بمعنى { صار } ك { جاء } في قولك { جاء البناء محكما } أي صار { ولا يفلح الساجر حيث أتى } أي كان أتى وجاء يطلقان بمعنى فعل فيتعديان تعديته ويقال { أتى زيد أتيا وإتيانا } إذا كان جائيا و { أتى بزيد وبمال } مثلا إذا أجاءه أي جعله جائيا وأتى المكان حضره

وأتى المرأة إتيانا جامعها كقوله تعالى { فاتوهن من حيث أمركم الله } وأتى على الشيء أنفذه وبلغ آخره أو مر به وأتى عليهم الدهر أهلكتهم وأفناهم { وما آتاكم الرسول } أي أمركم به وأتى الرجل القوم انتسب إليهم وليس منهم وأتاه آت أي ملك وأتيته على الأمر بالقصر وافقته وقد يتعدى إلى الثاني بالباء مثل { أتيته بالبلية } ويذكر الإتيان ويراد به الزيارة وفي قوله تعالى حكاية عن إبليس { ثم لآتينهم من بين أيديهم } إلى آخره عدى الفعل إلى الأولين ب

{ من } وإلى الآخرين ب { عن } لأن الآتي من الأولين متوجه إليهم والآتي من الآخرين كالمنحرف عنهم المار على عرضهم الإتيان أتبع بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين وبالتشديد إلى واحد قيل تبع وأتبع بمعنى واحد وهو اللحق فأتبعهم فرعون أي لحقهم أو كاد وأتبعه بالتشديد بمعنى سار خلفه وقيل أتبع بقطع الألف بمعنى اللحق والإدراك وبوصلها بمعنى أتبع أثره أدركه أو لم يدركه وفي الأنوار في قوله تعالى { والشعراء يتبعهم الغاوون } قرأ نافع بالتخفيف وقرئ بالتشديد وتسكين العين تشبيها لتبعه بقصده يعني تشبيها بما هو أبلغ في ذلك المعنى ونظير هذا التشبيه قوله تعالى { إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم } والإتيان هو أن تتبع الكلمة على وزنها أو رويها إشباعا وتوكيدا حيث لا يكون الثاني مستعملا بانفراده في كلامهم وذلك يكون على وجهين أحدهما أن يكون للثاني معنى كما في { هنيئا } مريئا { والثاني أن لا يكون له معنى بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو قولك { حسن بسن } وعليه { عبس وبسر } ومن أنواع الإتيان إدخال اللام على { يزيد } للوليد ومن أحد ضربيه قسيم وسيم كلاهما بمعنى الجميل فيؤتى به للتأكيد لأن لفظه مخالف للأول ومن الآخر { شيطان ليطان } أي لصوق لازم للشر و { عطشان نطشان } أي قلق فمعنى الثاني غير الأول وهو لا يكاد يوجد بالواو وأتباع ضمير المذكر بضمير المؤنث كحديث ورب الشياطين وما

أضللن وأتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة لهمزة في أخرى كحديث أرجعن مأزورات غير مأجورات وأتباع كلمة في ابدال واوها بالياء للياء في أخرى كحديث لا دريت ولا تليت وأتباع كلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها ك { سلاسلا وأغلالا } وأما { حياك الله وبياك } في حديث آدم حين قتل ابنه فمكث مائة سنة لا يضحك ثم قيل له ذلك فليس بأتباع وقد يؤتى بلفظين بعد المتبع كما يؤتى بلفظ

واحد فيقال { حسن بسن قسن } و { لا بارك الله فيك ولا تارك ولا دارك } الاتساع هو ضرب من الحذف إلا أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه وتحذف العامل في الحذف وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ولا يجري الاتساع في المتعدي إلى اثنين لأنه يصير ملحقا ببنات الثلاثة وهي أفعال محصورة لا يجوز القياس عليها والاتساع في الظرف هو أن لا يقدر معه { في } توسعا فينصب نصب المفعول به نحو { دخل بيتا } و { قام ليلا } و { صاد يومين } و { صام شهرا } و { سرق الليلة } والمعنى على ظاهر التركيب من غير تقدير { في } وإن كان أصل المعنى على الظرفية ومن ثمة يفهم منه غالبا قيام الليلة بتمامها وكذا في البواقي ولو كان بتقدير { في } لم يفهم التمام ومعنى التوسع في الظروف هو أن كل حادث في الدنيا فحده هو يكون في زمان وفي مكان والانفكاك محال ولما كان الزمان والمكان من ضرورات الحوادث وكان بينهما شدة الاتصال وقوة الالتصاق كان الزمان والمكان مع كل شيء كجزئه وبعضه لا أجنيا منه فهو إذن كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي وليس التوسع مطردا في كل ظروف الأمكنة كما في الزمان بل التوسع في الأمكنة سماع نحو { نحا نحوك } و { قصد قصدك } و

{ أقبل قبلك } ولا يجوز ذلك في { خلف } واخواتها وإنما كان كذلك لأن ظرف الزمان أشد تمكنا من ظرف المكان وإذا توسع في فعل له مفعول واحد يقال للظرف المتوسع فيه مفعول ثان ولا يتوسع فيما له ثلاثة مفاعيل لأنه يكون حينئذ مفعولا رابعا ولم يجئ في كلام العرب ماله أربعة مفاعيل والاتساع البديعي هو أن يأتي الشاعر بيت يتسع فيه التأويل على قدر قوى الناظرين فيه بحسب ما تحمله الألفاظ كما في فواتح السور وقد اتسع النقاد في تأويل قول الشاعر
إذا قامتا تضوع المسك منهما
نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

فمن قائل تضوع مثل المسك منهما نسيم الصبا ومن قائل تضوع نسيم الصبا كالمسك منهما ومن قائل تضوع المسك منهما كتضوع نسيم الصبا وهذا أجود الوجوه ومعنى قولهم هذا على الاتساع أي على التجوز الاتحاد هو يطلق بطريق المجاز على صيرورة شيء شيئا آخر بطريق الاستحالة أعني التغيير والانتقال دفعا كان أو تدريجيا كما يقال { صار الماء هواء والأسود أبيض } ويطلق أيضا بطريق المجاز على صيرورة شيء شيئا آخر بطريق التركيب وهو أن ينضم شيء إلى شيء ثان فيحصل منهما شيء ثالث كما يقال { صار التراب طينا والخشب سريرا } ولا شك في وقوع الاتحاد بهذين المعنيين وأما ما هو المتبادر منه عند الإطلاق وهو المفهوم الحقيقي له وهو أن يصير شيء بعينه شيئا آخر من غير أن يزول عنه شيء أو ينضم إليه شيء فهذا المعنى باطل بالضرورة

قال بعضهم الاتحاد شهود الوجود الحق الواحد المطلق الذي لكل موجود بالحق فيتحد به الكل من حيث كون كل شيء موجودا به معدوما بنفسه لا من حيث أنه له وجودا خاصا اتحد به فإنه محال واتحاد الشيء بأشياء كثيرة ممتنع بخلاف انطباق الصورة الواحدة على أشياء كثيرة واعلم أن الأمم قد اختلفوا في أنه هل يجوز أن يتحد موجودان بحث لا تبقى الاثنينية بينهما أم لا فذهب المحققون أن امتناعه ومال إليه طائفة من متألهة الفلاسفة فقال بعضهم باتحاد النفس مع البدن وذهب بعضهم إلى اتحاد النفس مع العقل الغول وزعم قوم من المشائين أن النفس إذا عقلت شيئا اتحدت مع الصورة المعقولة وإليه ذهب أبو علي وذهب قوم من متصوفة الإسلام إلى أن المنقطع عن الدنيا المتوجه إلى الله تعالى قد يتحد مع الله تعالى وزعم قوم من النصارى أن الاتحاد هو الممازجة بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر كممازجة الماء مع اللبن وهذا غير متنازع فيه إلا إذا ادعوا ذلك في الله سبحانه والمشهور عند العلماء في إبطال الاتحاد هو أنهما بعد الاتحاد إن بقيا موجودين فهما اثنان وإن عدا أو أحدهما فلا اتحاد لأن المعدوم لا يتحد بالمعدوم ولا بالموجود وفيه أن الاثنينية في صورة كونها بوجودين وتعيينين ولم لا يجوز أن يكونا بعد الاتحاد موجودين بوجود واحد وتعين واحد كما في الجنس والفصل فإنهما حقيقتا مغايرين موجودتان بوجود واحد وتعين واحد وهذا ما اتفق عليه الحكماء وفيه مناظرة لبعض الفضلاء جرت ببعض النصارى فهناك ملخصه قال قلت له هل تسلم أن عدم الدليل لا

يدل على عدم المدلول فإن انكرت لزمك أنه لا يكون الله قائما لأن دليل وجوده هو العالم فلزم من عدم العالم وهو الدليل عدم المدلول فإذا جوزت اتحاد كلمة الله بعبسى أو حلولها فيه فلم خصصت به وكيف عرفت أنها ما حلت في سائر الخلق فقال إنما اثبتنا ذلك بناء على ما ظهر على يد عبسى من إحياء الموتى وإبراء الأكمة والابرص ولم نجد شيئا من ذلك في يد غيره

فقلت له قد سلمت أن عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول فلا يلزم من عدم ظهور هذه الخوارق على يد غيره من المخلوق عدم ذلك الحلول فثبت أنك مهما جوزت القول بالاتحاد والحلول لزمك تجويز حصول ذلك في سائر المخلوق فإن قيل المعنى بالإلهية أنه حلت فيه صفة الإله فالجواب هب أنه كان كذلك لكن الحال هو صفة الإله والمسيح هو المحل محدث مخلوق فكيف يمكن وصفه بالإلهية ولو كان الله تعالى ولد فلا بد أن يكون من جنسه فإذا قد اشتركا من بعض الوجوه فإن لم يتميز فما به الامتياز غير ما به الاشتراك فيلزم التركيب في ذات الله تعالى وكل مركب ممكن فالواجب ممكن وهنا خلف هذا كله على الاتحاد والحلول فإن قالوا معنى كونه إلها أنه سبحانه خص نفسه أو بدنه بالقدرة على خلق الأجسام والتصرف في هذا العالم فهذا أيضا باطل كيف وإنهم قد نقلوا عنه الضعف والعجز وأن اليهود

قتلوه وإن قالوا معنى كونه إلها أنه اتخذته لنفسه على سبيل التشريف وهذا قد قال به قوم من النصارى وليس فيه كثير خطأ إلا في اللفظ انتهى ومما يقرب إليه ما يحكى أن لهارون الرشيد غلاما نصرانيا جامعا لخصال الأدب فألح الرشيد عليه يوما بالإسلام فقال ان في كتابكم حجة لما أنتحلّه قوله تعالى { وكلمته القاها إلى مريم وروح منه } حتى أجاب عنه علي بن الحسين بن وإقد بقوله تعالى { وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه } فأسلم النصراني واتحاد الاسم والمسمى باطل سواء كان المسمى مسمى بالمطابقة أو التضمن لأن المسمى مدلول الاسم دال ولا بد للدلالة من طرفين والاتحاد في الجنس يسمى مجانسة كاتفاق الانسان والفرس في الحيوانية وفي النوع مماثلة كاتفاق زيد وعمرو في الإنسانية وفي الخاصة مشاكلة كاتفاق العناصر الأربعة في الكرية وفي الكيف مشابهة كاتفاق الإنسان والحجر في السواد وفي الكم مساواة كاتفاق ذراع من خشب وذراع من ثوب في الطول وفي الأطراف مطابقة كاتفاق الأجانب في الأطراف وفي الإضافة مناسبة كاتفاق زيد وعمرو في بنوة بكر وفي الوضع المخصوص موازنة وهو أن لا يختلف البعد بينهما كسطح كل واحد من الافلاك الاتقاء هو افتعال من الوقاية وهي فرط الصيانة وشدة الاحتراس من المكروه واصل الاتقاء الحجر بين شيتين ومنه يقال { اتقى بترسه } وفي الحديث كنا إذا احمر البأس اتقينا برسول الله { صلى الله عليه وسلم } قيل الصحيح أنه لا يعتبر في مفهوم المتقي اجتناب الصغائر فعلى هذا يقال هو من تجنب الكبائر ومن المعلوم لا صغيرة مع الإصرار فيندرج في الاجتناب والفرق بينه وبين اسم المؤمن اظهر ان لم يشترط دخول الأعمال في الايمان والمتقي في عرف الشرع اسم لمن بقي نفسه عما يضره في الآخرة وهو الشرك المفضي إلى العذاب المخلد

وعن كل ما يؤثم من فعل أو ترك وعن كل ما يشغل عن الحق والتبتل عليه
بالكلية وهو التقى الحقيقي المشار إليه بقوله تعالى { واتقوا الله حق تقاته }

وإلى الأول قوله تعالى { وألزمهم كلمة التقوى } وإلى الثاني قوله { ولو أن
أهل القرى آمنوا واتقوا } واتقى يتعدى إلى مفعول واحد ووقى يتعدى إلى
اثنتين { ووقاهم عذاب الجحيم } الاتكاء هو أعم من الاستناد وهو الاعتماد على
شيء بأي شيء كان وبأي جانب كان والاستناد اتكاء بالظهر لا غير ويتعدى
{ اتكأ } ب { على } دون { إلى } الاتصال هو أن يكون لأجزاء شيء حد
مشترك تتلاقى عنده الإتراع أترع الإناء ملأه وهو مقصور على الحياض كما أن
الإمراع مخصوص بالرياض الاتهاب هو قبول الهبة والتقبل بعد التقبض
والاستيهاب سؤالها الإتقان هو معرفة الأدلة بعقلها وضبط القواعد الكلية
بجزئياتها { أتت أكلها ضعفين } أعطت ثمرها ضعفي غيرها من الارضين
{ وأتوهم من مال الله } ضعوا عنهم من مكاتبتهم { اتخذ الله إبراهيم خليلاً }
اصطفاه وخصه بكرامة تشبه كرامة الخليل عند خليله { أترفناهم } نعمناهم
المتترف المتقلب في لين المعيشة والعيش { أتينا بها } أحضرناها { أنرابا }
لدات كلهن بنات ثلاث وثلاثين كازواجهن { أتقن كل شيء } أحكم خلقه
وسواه على ما ينبغي { لآتوها } لأعطوها { اتوكا عليها } أعتمد عليها { فاتبع
قرانه } اعمل به { والقمر إذا اتسق } اجتمع وتم بدرا { ربنا آتينا في الدنيا }
اجعل إيتاءنا ومنحتنا في الدنيا { فاتمهن } فاداهن كملا وقام بهن حق القيام
وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم { أرشدناه إليها وعملناه إياها } لات { لكائن لا
محالة } اتل { اقرأ }

{ فصل الألف والياء }

أثبت كل من شد فقد أثبت لأنه لا يقدر على الحركة في الذهاب والمجيء
والإثبات مصدر أثبت وأفعل يصح للتعدية والنسبة أي نسبة ثبوت الشيء
والإثبات هو الحكم بثبوت شيء لآخر ويطلق على الإيجاد وهو من الوجوه
المتعددة للوقف عند الأئمة والقراء وقد يطلق على العلم تجوزا يقال العلم
إثبات المعلوم على ما هو به الأثاث هو ما يكتسبه المرء ويستعمله في الغطاء
والوطاء والمتاع ما يفرش في المنازل ويزين به وقيل الأثاث ما جد من متاع
البيت والخرثي ما رث وذكر بعضهم أن المتاع من متع النهار إذا طال

ويستعمل في امتداد مشارف للزوال ولهذا يستعمل في معرض التحقير لا
سيما في التنزيل وقال ابن الأثير المتاع لغة كل ما ينتفع به من عروض الدنيا
قليلها وكثيرها فيكون ما سوى الحجرين متاعا وعرفا كل ما يلبسه الناس
ويبسط الأثر في القاموس أثر يفعل كذا كفرح طفق و أثر على الأمر عزم و أثر
له تفرغ و أثر اختار و أثر كذا بكذا أتبعه إياه واستأثر بالشيء استبد به وخص به
نفسه و استأثر الله بفلان إذا مات ورجي له الغفران وما بقي من رسم الشيء
فهو أثر بالكسر والسكون وبفتحها أيضا وأثر الجرح بالضم والتسكين وحديث

مأثور من الأثر بالفتح والسكون وأثر على نفسه بالمد من الإيثار وهو الاختيار أو آثاره من علم بالفتح أي بقية منه وبالكسر أي مناظرة وعن ابن عباس أن المراد الخط الحسن والأثرة بمعنى التقدم والاختصاص من الإيثار والأثرة بالضم المكرمة المتوارثة ويستعار { الأثر } للفضل والإيثار للتفضيل وأثرت فلانا عليك بالمد فأنا أوثره وأثرت الحديث فأنا أثره أي أرويه وأثرت التراب فأنا أثيره والأثر في اصطلاح أهل الشرع قول الصحابي أو فعله وهو حجة في الشرع الإثم الذنب الذي يستحق العقوبة عليه ولا يصح أن يوصف به إلا المحرم سواء أريد به العقاب أو ما يستحق به من الذنوب وبين الذنب والإثم فرق من حيث أن الذنب مطلق الجرم عمدا كان أو سهوا بخلاف الإثم فإنه ما يستحق فاعله العقاب فيختص بما يكون عمدا ويسمى الذنب تبعة اعتبارا بذنب الشيء كما أن العقوبة باعتبار ما يحصل من عاقبته والهمزة فيه من الواو كأنه يثم الأعمال أي يكسرها وهو أيضا عبارة عن الانسلاخ عن صفاء العقل ومنه سمي الخمر إثمًا لأنها سبب الانسلاخ عن العقل { قل فيهما إثم كبير } أي في تناولهما إبطاء عن الخيرات و { أثم قلبه } أي ممسوخ والآثم كسلام الآثم وجزأؤه يلق أثاما أي عقابا والأثيم كثير الإثم والإثم والوزر هما واحد في الحكم العرفي وإن اختلفا في الوضع فإن وضع الوزر للقوة لأنه من

الإزار وهو ما يقوي الإنسان ومنه الوزر لكن غلب استعماله لعمل الشر لمكان أن صاحب الوزر يتقوى ولا يلين للحق ووضع الإثم للذة وإنما خص به فعل الشر لأن الشرور لذيزة والذنب والمعصية كلاهما اسم لفعل محرم يقع المرء عليه عن قصد فعل الحرام بخلاف الزلة فإنه اسم لفعل محرم يقع المرء عليه عن قصد فعل

الحلال يقال { زل الرجل في الطين } إذا لم يوجد منه القصد إلى الوقوع ولا إلى الثبات بعده ولكن وجد القصد إلى المشي في الطريق كما وجد في الزلة قصد الفعل لا قصد العصيان وإنما يعاتب لتقصير منه كما يعاتب من زل في الطين وقد تسمى الزلة معصية مجازا ويستعمل الذنب فيما يكون بين العبد وربّه وفيما يكون بين إنسان وإنسان وغيره بخلاف الجناح فإنه ميل يستعمل فيما بين إنسان وإنسان فقط والحنث أبلغ من الذنب لأن الذنب يطلق على الصغيرة والحنث يبلغ مبلغا يلحقه فيه الكبيرة والجرم بالضم لا يطلق إلا على الذنب الغليظ والمجرمون هم الكافرون والعصيان بحسب اللغة هو المخالفة لمطلق الأمر لا المخالفة للأمر التكليفي خاصة يرشدك إليه قول عمرو بن العاص لمعاوية أمرتك أمرا جازما فعصيتني

والعاصي من يفعل محظورا لا يرجو الثواب بفعله بخلاف المبتدع فإنه يرجو به الثواب في الآخرة والعاصي والفاسق في الشرع سواء الإثابة هي ما يرجع للإنسان من ثواب أعماله وتستعمل في المحبوب نحو { فأثابهم الله بما قالوا جنات } وفي المكروه أيضا نحو { فأثابكم غما } لكنه على الاستعارة الاثنان هو ضعف الواحد من ثبوت الشيء إذا عطفته حذف اللام وهو الياء والهمزة في أوله كالعوض عن المحذوف والمؤنث { اثنتان } بإلحاق التاء وإن شئت قلت {

ثتان { كما تقول { بثنان { في { اثنان { والجمع { اثنان { ولا واحد لها من لفظها اكتفاء عنه بالواحد كما لا تشية للواحد والاثنان الغيران عند الجمهور وقالت الأشاعرة ليس كل اثنين غيرين بل الغيران موجودان جاز انفكاكهما في حيز أو عدم فخرج بقيد الوجود الاعداد والأحوال أيضا إذ لا يشيتونها فلا يتصور اتصافها بالغير وخرج بقيد جواز الانفكاك أيضا ما لا يجوز انفكاكه كالصفة مع الموصوف والجزء مع الكل فإنه لا هو ولا غيره الأثل الطرفاء لا ثمر له والأثال كسحاب وغراب المجد والشرف وأثل ماله تأثيلا زكاه وأثل الرجل كثر ماله الأثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع و الإثمد بكسرهما حجر يكتحل به الأثافي الصخرات التي يوضع عليها القدر ورماء بثالثة الأثافي أي بالشر كله الاثنوي هو من يصوم الاثنين دائما { اثاقلتم { تباطأتم { وأخرجت الأرض أثقالها { ما في جوفها { يسارعون في الإثم { أي الحرام أو الكذب الآثام العقوبة والاثم أيضا أو واد في جهنم { فآثرن به { فهيجن به { أثخنموهم { أكثرتم قتلهم وأغلظتم { وأثاروا الأرض { قلبوا وجهها { تحمل أثقالكم { أحمالكم { مناع للخير معتد أثيم { متجاوز في الظلم كثير الآثام { وما يكذب به إلا كل معتد أثيم { متجاوز عن التفكير في الظلم منهمك في الشهوات { فصل الألف والجيم }

أجم كل بيت مربع مسطح فهو أجم وآجام الأسد غاباتها الإجمال أجمل إليه أحسن وأجمل الصنعة وفي الصنعة وأجمله أي حسنه وكثره وزينه وأجمل الأمر أبهم ومنه المجمل وهو ما لا يوقف على المراد منه إلا ببيان من جهة المتكلم ومنه قوله تعالى { وأتو حقه يوم حصاده { ونحو قوله تعالى { وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة { ونوع آخر شرعا لا لغة كالعام الذي خص منه بعض مجهول فيبقى المخصوص منه مجهولا فيصير مجملا والعام الذي اقتربت به صفة مجهولة مثل قوله تعالى { وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم { فإنه لما قيده بصفة مجهولة وهو قوله { محصنين { ولا يدري ما الإحصان صار قوله { وأحل لكم { مجملا والمجمل يحمل على المحكم وذلك فيما إذا ادعى المديون الإيفاء فشهدا بالإبراء أو التحليل جازت شهادتهما فإن الإبراء أو التحليل يحتمل البراءة بالإيفاء والإسقاط فيحمل على البراءة المقيدة بالإيفاء بقرينة القصد فكانهما شهدا بالإيفاء بدلالة الحال وهي تحسين الظن بالشاهد لما أن ظاهر حاله أنه يريد الجهة الموافقة للدعوى فينزل ذلك منزلة البيان لمجمل كلام المدعي فتكون الدعوى هنا مفسرة فلا حاجة إلى السؤال والإجمال إيراد الكلام على وجه يحتمل أمورا متعددة والتفصيل تعيين تلك الاحتمالات الإجماع هو في اللغة يطلق على معنيين أحدهما العزم التام كما في قوله تعالى { فاجمعوا أركانكم { وقوله عليه الصلاة والسلام لا صيام لمن لا يجمع الصيام من الليل والإجماع بهذا المعنى يتصور من الواحد وثانيهما الاتفاق يقال { أجمع القوم على كذا { إذا اتفقوا وفي الاصطلاح يطلق على اتفاق المجتهدين من أمة محمد بعد زمانه في عصر على حكم شرعي ومن عمم اقتصر على حكم والإجماع اتفاق جميع العلماء والاتفاق اتفاق معظمهم وأكثرهم ولا خلاف في أن جميع أهل الاجتهاد ولو اجتمعوا على قول واحد من الحل والحرمة أو الجواز والفساد أو على واحد نحو أن يفعلوا بأجمعهم فعلا واحدا ووجد الرضى من الكل

بطريق التنصيص على حكم من أمور الدين يكون

ذلك إجماعاً واختلفوا فيما إذا نص البعض وسكت الباقيون لا عن خوف وضرورة بعد اشتهاار القول وانتشار الخبر ومضي مدة التأمل فقال عامة أهل السنة يكون ذلك إجماعاً ويكون حجة فإن ما هو حجة في حقنا إن كان من الله يوحى بالروح الأمين وقد تواتر نقله فهو الكتاب وإلا فإن كان من الرسول فهو السنة وإن كان من غيره فإن كان آراء جميع المجتهدين فهو الإجماع أو رأي بعضهم فهو القياس وأما رأي غير المجتهد سواء كان الحاكم وهو الإلهام أو رأي غيره وهو التقليد فلا يثبت بهما الحكم الشرعي لعدم كونهما حجة والجمهور على أنه لا يجوز الإجماع إلا عن سند من دليل أو أمانة لأن عدم السند يستلزم الخطأ إذ الحكم في الدين بلا دليل خطأ ويمتنع إجماع الأمة على الخطأ ومخالفة الإجماع حرام بدليل قوله تعالى { ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى } إلى قوله { وساءت مصيراً } وكفر جاحد الإجماع ليس بكلي الأيرى أن متروكة التسمية عمداً محرمة عند الحنفية ثابتة بالإجماع مع أن الشافعي قائل بحلها والخلو الصحيح كالوطء عند الحنفية بالإجماع وليس كذلك عند الشافعي وترث زوجة الفار عند الحنفية بالإجماع ولم ترث عند الشافعي وأشباه ذلك والاستدلال على حجية الإجماع بقوله تعالى { كنتم خير أمة } إلخ ليس بتمام والعامة تمسكوا في حجية الإجماع بالدليل النقلى وأنه ينقسم إلى مصرح به وإلى مقدر أما المصرح به فقوله تعالى { كنتم خير أمة } إلى قوله { وتنهون عن المنكر } فلو اتفقوا على منكر لما نهوا عنه وكان { لما } ناقصة أو تامة أو زائدة فلا دلالة فيها على عدم كونهم كذلك في الحال وقوله تعالى { ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين } والحكم المجمع عليه سبيل المؤمنين ما يختار لنفسه قولاً وفعلًا فيجب اتباعهم فيه لأن الله تعالى جعل مخالفة سبيل المؤمنين أحد أسباب استحقاق النار وأما النقلى المقدر فهو أنا نستدل بالعادة المطردة أن جمعا من

العلماء المتقين البالغين عددهم التواتر لم يجز عليهم الاتفاق على الكذب فإذا قطعوا بتخطئة المخالف دلنا ذلك أنه بلغهم نص من رسول الله { صلى الله عليه وسلم } وإن لم ينقل إلينا لاحتمال أنهم استغنوا بالإجماع عن الدليل أو نقل ثم اندرس والتمسك بهذا أولى مما يحتمل وجوها على أن التمسك بالطواهر إنما يثبت بالإجماع فلزم الدور والاختلاف على الأقوال الثلاثة إجماع منهم على بطلان القول الرابع وهذا وارد في كل موضع كاختلاف علمائنا الثلاثة في حكم الماء المستعمل على الأقوال الثلاثة من كونه نجاسة غليظة وخفيفة وطاهر أو غير طاهر فقول سيدنا مالك والإمام الشافعي رحمهم الله بأنه طاهر ومطهر قول رابع يخالف الأقوال الثلاثة فهو محكوم بالبطلان عند الثلاثة لوقوعه مخالفاً لإجماع الثلاثة ثم الإجماع على مراتب إجماع الصحابة وهو بمنزلة الآية والخبر المتواتر يكفر جاحده ثم

إجماع من بعدهم فيما لم يرو فيه الصحابة وهو بمنزلة الخبر المشهور يضل جاحده ثم إجماعهم فيما روي خلافهم لا يضل جاحده ونقل الإجماع إلينا قد يكون بالتواتر فيفيد القطع وقد يكون بالشهرة فيقرب منه وقد يكون بخبر الواحد فيفيد الظن ويوجب العمل والاختلاف في العصر الأول لا يمنع انعقاد الإجماع في العصر الثاني عندنا وتخطئة الصحابة من حيث العمل دون الاعتقاد لا يسمى تضليلاً لأن التضليل يجري في العقليات وفيما كان من باب الاعتقاد دون الشرعيات لأن الحكم الشرعي جاز أن يكون على خلاف ما شرع وعلى المجتهد العمل في الشرعيات الاجتهاد افتعال من جهد يجهد إذا تعب والافتعال فيه للتكلف لا للطوع وهو بذل المجهود في إدراك المقصود ونيله وفي عرف الفقهاء هو استفراغ الفقيه الوسع بحيث يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه وذلك لتحصيل ظن بحكم شرعي ولا يكلف المجتهد بنيل الحق وإصابته بالفعل إذ ليس ذلك في وسعه لغموضه وخفاء دليله بل ببذل الجهد واستفراغ الطاقة في طلبه وليس فيه تكليف بما لا يطاق أصلاً خلافاً لجمهور المعتزلة والأشاعرة في صورة عدم تعدد الحق والتكليف بالاجتهاد في العمليات وأجمعت الأمة على أن المجتهد قد يخطئ ويصيب في العقليات إلا على قول الحسن العنبري من المعتزلة واختلفوا في الشرعيات والمروي عن أبي حنيفة أن كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد معناه أنه مصيب في الطلب وإن أخطأ المطلوب يحكى أن صاحب البدائع وهو أبو بكر الكاشاني ناظر مع فقيه في مسألة وهي أن المجتهدين هل هما مصيبان أم أحدهما مخطئ فقال الفقيه المنقول عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن كل مجتهد مصيب فقال لا بل الصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله أنهما مصيب ومخطئ وما تقوله في مذهب المعتزلة والإجماع على عدم العذر للمخطئ المجتهد في طلب عقائد الإسلام والصحيح عند الشافعي وفاقاً للجمهور أن المصيب في الشرعيات واحد والله تعالى فيها حكم قبل الاجتهاد وأن عليه أمانة وأن

المجتهد مكلف بإصابته وأن المخطئ لا يأثم بل يؤجر لبذله وسعه في طلبه كما دل عليه حديث الاجتهاد واتفقنا على أن الحق في العقليات واحد وأن المجتهد فيها يخطئ ويصيب وما ذهب إليه العنبري من أن الحق فيها حقوق وأن كل مجتهد فيها مصيب باطل لما فيه من تصويب الدهري والثنوي والنصاري والمجسمة والمشبهة وجعل كل فريق على الحق وهو محال وأما في الشرعيات فما ثبت بدليل مقطوع به فالحق فيه واحد حتى يكفر راده ويضل جاحده وما يسوغ فيه الاجتهاد فقد اختلفوا فيه قالت المعتزلة الحق فيها حقوق وقال أهل السنة الحق فيها واحد معين لأن الجمع بين النقيضين المتنافيين وهو الحل والحرمة والصحة والفساد في حق شخص واحد في محل واحد في زمان واحد من باب التناقض ونسبة التناقض إلى

الشرع محال ولهذا اتفقنا على أن الحق في العقليات واحد لأن القول بوجود الصانع وعدمه وحدوث العالم وقدمه تناقض بين ومن جملة مقاتلهم الفاسدة

أن اجتهاد المجتهد في الحكم كاجتهاد المصلي في أمر القبلة عند التباسها والحق في أمر القبلة متعدد اتفاقا فكذا ههنا لعدم الفرق والجواب أنا لا نسلم تعدد الحق في أمر القبلة إذ لو تعدد لما فسدت صلاة مخالف الإمام عالما حاله إذ لو كان كل مجتهد مصيبا لصح صلاة المخالف لإصابتها جميعا في جهة القبلة نظرا إلى الواقع وفساد الصلاة يدل على حقيقة مذهبنا واختلف في الاجتهاد للنبي عليه الصلاة والسلام قال بعضهم يمتنع له الاجتهاد لقدرته على اليقين في الحكم بالتلقي من الوحي بأن ينتظره وقال بعضهم بالجواز والوقوع في الآراء والحروب فقط جمعا بين الأدلة المجوزة والممانعة وأكثر المحققين على الوقف حكاة الإمام في المحصول وقال بعضهم له الوحي الخاص وإنما الرأي والاجتهاد حظ أمته وقد قال تعالى { وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى } وقال بعضهم كان له العمل في أحكام الشرع بالوحي لا الرأي جميعا وهو منقول عن أبي يوسف رحمه الله وهو مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله - وعامة أهل الحديث لأن الله تعالى قال { فاعتبروا يا أولي الأبصار } والنبي - صلى الله عليه وسلم - { أعظم الناس بصيرة وأصفاهم فطنة وأحسنهم استنباطا فكان أولى بالدخول تحت هذا الخطاب العام والصحيح أنه كان مأمورا بانتظار الوحي في حادثة ليس فيها وحي ثم إذا انقطع طمعه عن الوحي في بيان حال الحادثة التي ابتلي به يعمل بالاجتهاد كما في انتظار المتيمم ثم اختلفوا في جواز خطئه في اجتهاده والصحيح جوازه له فيما لا نص فيه ووقوعه لقوله تعالى { عفا الله عنك لم أذنت لهم } أي لمن ظهر نفاقهم في التخلف عن غزوة تبوك لكن لا يجوز إقراره على الخطأ بل ينبه عليه في الحال وإلا لأدى إلى أمر الأمة باتباع الخطأ وقيل الصواب أن اجتهاده لا يخطئ تنزيها لمنصب النبوة عن ذلك

واجتهاد الصحابي أقرب من اجتهاد التابعي لما لهم من الدرجة الزائدة ولهم زيادة جهد وحرص في طلب الحق والاجتهاد على مراتب بعضها فوق بعض فيجب العمل بما فيه احتمال الغلط أقل ولهذا قلنا خبر الواحد مقدم على القياس والاجتهاد لا ينقض بمثله لأن الثاني ليس بأقوى من الأول ولأنه يؤدي إلى أن لا يستقر حكم وفيه مشقة فلو حكم القاضي برد شهادة الفاسق ثم تاب فأعادها لم تقبل لأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد والاجتهاد قد يكون في مورد النص كالاجتهاد في قوله عليه الصلاة والسلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا والقياس شرطه فقد النص فالاجتهاد يوجد بدون

القياس ولا يوجد القياس بدون الاجتهاد وتبدل رأي المجتهد بمنزلة انتساخ النص يعمل به في المستقبل لا فيما مضى ولا يرجح الاجتهاد بكثرة المجتهدين بخلاف الرواية فإنها ترجح بكثرة الرواة الاجتماع هو حصول المتحيزين في حيزين بحيث يمكن أن يتوسطهما ثالث واجتماع المثليين في موضع واحد مستحيل وأما عروض أحدهما على الآخر فلا استحالة فيه كما في قولهم { الوجود موجود } وأيضا استحالة ليس مثل استحالة اجتماع النقيضين واجتماع الضدين محال كالسواد والبياض بخلاف الخلافين فإنهما أعم من

الضدين فيجتمعان من حيث الأعمية كالسواد والحلاوة ويجوز في كل من الضدين والخلافين والمثلين ارتفاعهما بضد آخر أو بخلاف آخر أو بمثل آخر وأما النقيضان فلا يجمعان ولا يرتفعان وشرطهما أن يكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا كالقيام وعدمه واجتماع النقيضين موجود في الذهن معناه أن إدراك الذهن النقيضين موجود في الخارج وليس معناه أن اجتماع النقيضين له ماهية أو صورة موجودة في الذهن فإن الممتنعات ليست لها ماهيات وحقائق موجودة في العقل فإن الوجود عين الماهية فما لا وجود له ماهية له لا سيما إذا كان ممتنعا فإنه لا ثبوت له اتفاقا واجتماع الأمثال مكروه ولهذا قلبت الياء الثانية من الحيوان واوا وإن كان الواو أثقل منها كذا في { دينار } و { قيراط } و { ديوان } ومن ذلك قولهم في الجمع { أخون } و { أبون } حيث أجري الجمع على حكم المفرد حذار اجتماع ضمات أو كسرات ولما كان هذا المانع مفقودا في التثنية رد المحذوف ف قيل { أخوان } و { أبوان } واجتماع العاملين على معمول واحد غير جائز ولهذا رد قول من قال إن الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول والابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر والمتبوع وعامله معا عاملان في التابع وإذا اجتمع العاملان فأعمال الأقرب جائز بالاتفاق وفي الأبعد اختلاف منعه البصريون وجوزه الكوفيون وإذا اجتمعت همزتان متفقتان في كلمتين نحو { جاء

أجلهم } جاز حذف إحداهما تخفيفا وفي المحذوف اختلاف ف قيل المحذوف هو الأولى لأنها وقعت آخر الكلمة محل التغيير وقيل الثانية وإذا اجتمعت همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو { أأمنتم من في السماء } فإنها ترسم بالالف الواحدة وتحذف الأخرى واختلف في المحذوفة ف قيل الأولى لأن الأصلية أولى بالثبوت وقيل الثانية لأن بها يحصل الاستثقال وإذا اجتمع نون الوقاية ونون { إن } و { أن } و { كأن } و { لكن } جاز حذف أحدهما وفي المحذوف قولان أحدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون { إن } وإذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة فالمختار عندهم أن تحذف إحداهما أو تخفف

لأن حذف إحداهما أو تخفيفها أخف من الإدغام إلا في باب { فعال } بالفتح والتشديد فإنه باب قيامي حوفظ عليه مع وجود المدة بعدها فكانت مسهلة لأمرهما وإذا اجتمعت همزة الاستفهام مع حرف العطف نحو { أو من كان ميتا } فحينئذ تدخل همزة الاستفهام في المقدر لرعاية حقها وإذا اجتمع اسمان من جنس واحد وكان أحدهما أخف على أفواه القائلين غلبوه فسموا الآخر باسمه ك { العمرين } وإذا اجتمع سبب الإعلال وسبب الإدغام قدم الإعلال لأن سببه موجب وسبب الإدغام مجوز يدل عليه امتناع الفتحة في { رضي } وجواز الفك في { حي } وإذا اجتمع فعلا متقاربان في المعنى ولكل واحد متعلق على حدة جاز ذكر أحدهما وعطف متعلق الآخر المتروك على متعلق المذكور كقوله { متقلدا سيفا ورمحا } وإذا اجتمع طالبان نحو القسم والشرط فالجواب للأول وإذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب روعي المتكلم نحو { قمنا } وإذا اجتمع المخاطب والغائب روعي المخاطب نحو { قمتما } وإذا اجتمع المخاطب والغائب روعي المخاطب نحو { قمتما } وإذا اجتمع

المعرفة والنكرة روعي المعرفة تقول { هذا زيد ورجل منطلقين } على الحال ولا يجوز الرفع والأعدل فيما إذا اجتماعا أن يكون المعرفة اسما والنكرة خبرا ولا يجوز العكس إلا في ضرورة الشعر واجتماع المعرفتين جائز إذا كان في أحدهما ما في الآخر وزيادة وإذا اجتمع الواو والياء روعي الياء نحو { طويت طيا } والأصل { طويا } وإذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بدئ باللفظ ثم بالمعنى هذا هو الجادة في القرآن قال الله تعالى { ومن الناس من يقول آمنا } ثم قال { وما هم بمؤمنين } أفرد أولا باعتبار اللفظ ثم جمع باعتبار المعنى وإذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر فلا ضمان على حافر البئر تعديا بما تلف بإلقاء غيره ولا من دل سارقا على مال إنسان فسرقه إلا إذا تعذر الوقوف على المباشر فحينئذ يعلق الحكم بالسبب الظاهر كما إذا اجتمع القوم بالسيف

وتفرقوا فظهر في موضع الاجتماع قتيل حيث تجب الدية والقامة على أهل المحلة وإذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وعلله الأصوليون بتقليل النسخ لأنه لو قدم المبيح لزم تكرار النسخ لأن الأصل في الأشياء الإباحة فإذا جعل المبيح متأخرا كان المحرم ناسخا للإباحة الأصلية ثم يصير منسوخا ولو جعل المحرم متأخرا لكان ناسخا للمبيح وهو لم ينسخ شيئا لكونه وفق الأصل وإذا اجتمع الحقان قدم حق العبد إلا في صورة صيد المحرم قدم حق الله تعالى

الأجر الجزاء على العمل كالإجارة والذكر الحسن وأجاره الله من العذاب أنقذه ونعم ما قال من قال { من أجار جاره أعانه الله وأجاره } وقال بعضهم الأجر والأجرة يقال فيما كان عقدا وما يجري مجرى العقد ولا يقال إلا في النفع والجزاء يقال فيما كان عن عقد وعن غير عقد ويقال في النافع والضار والأجير هو المستأجر بفتح الجيم فاعيل بمعنى مفاعل بفتح العين أو فاعل ومن الظن أنه مفعول أو مفاعل بالكسر فإنه سماعي واختلف في قولهم { أجرت الدار أو الدابة } بمعنى أكريتها هل هو { أفعل } أو { فاعل } والحق أنه بهذا المعنى مشترك بينهما لأنه جاء فيه لغتان إحداهما { فاعل } ومضارعه { يؤاجر } والأخرى { أفعل } ومضارعه { يؤجر } وجاء له مصدران فالمؤاجرة مصدر { فاعل } و { الإيجار } مصدر { أفعل } والمفهوم من الأساس وغيره اختصاص { أجرت الدابة } بباب أفعل واختصاص { أجرت الأجير } بباب فاعل واسم الفاعل من الأول { مؤجر } واسم المفعول { مؤجر } ومن الثاني اسم الفاعل { مؤاجر } واسم المفعول { مؤاجر } وقال المبرد أجرت داري ومملوكي غير ممدود وأجرت فلانا بكذا أي أثبته فهو ممدود وقيل { أجرتة } بالقصر يقال إذا اعتبر فعل أحدهما و { أجرتة } بالمد يقال إذا اعتبر فعلاهما وكلاهما يرجعان إلى معنى واحد والإجارة شرعا تملك المنافع بعوض والإعارة تملك المنافع بغير عوض والأجير الخاص هو الذي يستحق الأجرة بتسليم نفسه في المدة عمل أو لم يعمل كراعي الغنم والأجير المشترك هو من يعمل لغير واحد كالصباغ الإجراء معناه ظاهر إجراء اللازم مجرى غير اللازم كقوله الحمد لله العلي الأجلل وبالعكس كقوله تعالى { لكننا هو الله ربي } أصله { لكن أنا } خفت الهمزة بحذفها وإبقاء حركتها على

نون { لكن } فصارت { لكننا } فأجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل
إبقاء المثلين متحركين فأسكن الأول وأدغم في الثاني وإجراء الظرف مجرى
المفعول به كقوله تعالى { وذلك يوم مشهود }

وإجراء المتعدي مجرى غير المتعدي حيث يكون المفعول ساقطاً عن حيز
الاعتبار كما في قوله تعالى { وتركهم في ظلمات لا يبصرون } أو يكون
المتعدي نقيضاً لغير المتعدي فإن من دأبهم حمل النقيض على النقيض كفعل
الإيمان فإنه يعدى بالباء حيث قصد التصديق الذي هو نقيض الكفر وإجراء غير
المتعدي مجرى المتعدي هو طريقة الحذف والإيصال أو اعتبار ما في اللازم
من معنى المبالغة فإن ذلك قد يصلح أن يكون سبباً للتعدية من غير أن ينتقل
اللازم من صيغته إلى صيغة المتعدي ويتغير معناه قال الزمخشري في

قوله تعالى { ماء طهورا } أي بليغا في طهارته وبلاغته في طهارته بأن كان
طاهراً في نفسه ومطهراً لغيره أو باعتبار ما في غير المتعدي من الاشتهار
بالوصف المتعدي أو باعتبار التضمن وإجراء الأكثر مجرى الكل إنما يجوز في
الصورة التي يكون الخارج عن الحكم حقيراً قليل القدر فيجعل وجوده كعدمه
ويحكم على البواقي بحكم الكل وإجراء الأصلي مجرى الزائد كقولهم في
النسب إلى { تحية } { تحوي } وبالعكس كقولهم في تشية ما همزته منقلبة
عن حروف الإلحاق نحو { علباء } و { حرباء } { علبا أن } و { حربا أن }
بالإقرار تشبيها لها بالمنقلبة عن الأصلي وإجراء الوصل مجرى الوقف كما في
قراءة نافع { محياي } بإسكان الياء وإجراء الاسم مجرى الصفة كقوله
{ الطير أغربة عليه } أي باكية عليه بكاء الغريان وإجراء الموات وما لا يعقل
مجرى بني آدم كقولهم في جمع { أرض } { أرضون } وفي التنزيل { كل في
فلك يسبحون } وإجراء الضمير مجرى اسم الإشارة كقوله تعالى { إن أخذ
الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم من إله غير الله يأتيكم به } أي بذلك
ومجرى في أمثال هذه المواضع مفعول مطلق فحينئذ كان الأظهر جعله كـ
{ موسى } دون { مرضي } الإجزاء بالكسر هو الفعل الكافي في سقوط ما
في العهدة ومورده أخص من مورد الصحة فإن الصحة يوصف بها العبادة
والعقد والإجزاء لا يوصف به إلا العبادة وهل هو يختص بالوجوب أو يعم
المندوب فيه قولان لأهل الأصول والإجزاء يقابله العدم والصحة يقابلها البطلان
والاجتباء هو أن تأخذ الشيء بالكلية { افتعال } من { جبيت } أصله جمع
الماء في الحوض والجباية الحوض { وجفان كالجواب } واجتباء أي اصطفاه
واختاره والإجباء بيع الزرع قبل أن يبدو صلاحه وفي الحديث من أجبى فقد
أربى الإجبار في الأصل حمل الغير على الأمر تعورف في الإكراه المجرد فقل
{ أجبره على كذا } أي أكرهه فهو { مجبر } { وجبرت العظم والفقير } فهو
{ مجبور } والجبر بمعنى الملك سمي بذلك

لأنه يجبر بجوده الأجل الوقت الذي كتب الله في الأزل انتهاء الحياة فيه بقتل أو غيره وقيل يطلق على مدة الحياة كلها وعلى منتهاها يقال لعمر الإنسان أجل وللموت الذي ينتهي به أجل قال المفسرون في قوله تعالى { ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده } المراد بالأجل الأول أجل الماضين والثاني أجل الباقيين أو الأول أجل الموت والثاني أجل القيامة والبعث والنشور أو ما بين أن يخلق إلى أن يموت والثاني هو النوم أو ما انقضى من عمر كل واحد وما بقي وفي الأنوار { ثم قضى أجلا } أجل الموت { وأجل مسمى عنده } أجل القيامة والأول سماوي لكونه من الزمان الذي هو مقدار أسرع الحركات السماوية عند الفلاسفة وهذا باطل على تقدير تقدم خلق الأرض على قول الأكثرين لتحقيق الزمان من قبل الأفلاك وهذا الأجل قدر وكتب في الجباه والثاني وهو { أجل مسمى } أي معين في حق الكل وهو عنده لا يعلمه سواه ولم يكتب في الجباه بدليل ترك ذكر { قضى } لعدم اختصاصه بأربابها ويكذب المتمسكين بهذه الآية من الحكماء الإسلامية على أن للإنسان أجلين اخترامي وهو الذي يحصل بالأسباب الخارجية وطبيعي وهو الذي يحصل بفناء الرطوبة وعدم الحار الغريزي قوله تعالى { إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر } الآية وقوله تعالى { وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره } محمول على إرادة النقص عن الخير والبركة كما في زيادة الرزق ونقصه أو مؤول بإرجاع الضمير إلى مطلق المعمر لا الشخص المعمر بعينه أي لا ينقص عمر شخص من أعمار أضرابه وعليه جمهور المفسرين وحديث لا يزيد في العمر إلا البر فقيل إنه خبر الواحد فلا يعتمد في هذا الباب وقد يقال { زيادة العمر ونقصانه } إنما هو بالنسبة إلى ما أثبتته الملائكة في صحيفتهم إذ قد ثبت فيه الشيء مطلقا وهو في علم الله مقيد فيؤول إلى موجب علم الله على ما أشير إليه بقوله { يمحو الله ما يشاء ويثبت } إلخ وقد نظمت في زيادة الأجل ونقصه

لنا موازين عند الدهر قد نصبت

بها مقادير أعمار بلا ملل
يضم إن شاء من بعث لنا أجلا
ولو يشاء يزيد البعث من أجل
والأجل حلول الدين وفعلته من إجلك وإجلاك بالكسر فيهما أي من جملك الأجل
في الأصل مصدر أجل شرا إذا جنه استعمل في تعليل الجنايات ثم اتسع فيه
فاستعمل في كل تعليل الإجابة هي موافقة الدعوة فيما طلب بها لوقوعها على
تلك الصحة والاستجابة يتعدى إلى الدعاء بنفسه كقوله
فلم يستجبه عند ذاك مجيب وإلى الداعي باللام نحو { فإن لم يستجيبوا لك }
ويحذف الدعاء إذا عدي إلى الداعي في الغالب فيقال { استجاب الله دعاءه }
و { استجاب له } ولا يكاد يقال { استجاب له دعاءه } ويستجيب فيه قبول
لما دعي إليه وليس كذلك يجيب لأنه قد يجيب بالمخالفة والإجابة أعم من
القبول لأنه عبارة عن قطع سؤال السائل والقطع قد يكون بترتيب المقصود
بالسؤال وقد يكون بمثل { سمعت سؤالك وأنا أقضي حاجتك } وقد نظمت
فيه
تقبل سؤالي لا تجبه فإنني
لوعدك في ضمن الإجابة خائف

الإجازة أجاز له سوغ له و أجاز رأيه أنفذ ك { جوزه } و أجاز البيع أمضاه
والإجازة تعمل في تنفيذ الموقوف لا في تصحيح الفاسد ففيما إذا تزوج أمة
بغير شهود وبغير إذن مولاهما ثم أجازها المولى بحضرة الشهود لا يجوز النكاح
لأن الإشهاد شرط العقد ولم يوجد فكان باطلا لا موقوفا فلا تلحقه الإجازة
والفسخ أقوى من الإجازة فإن المجاز يقبل الفسخ ولا ترد الإجازة على عقد قد
انفسخ لأن الإجازة إثبات صفة النفاذ ويستحيل ذلك في المعدوم والإجازة في
الشعر مخالفة حركات الحرف الذي يلي حرف الروي أو أن تتم مصراع غيرك
والاستجازة طلب الإجازة إذا سقاك ماء لما شيتك أو أرضك فكذا الطالب
يستجيز العالم علمه فيجيزه له وأجزت على الجريح أجهزت أي أسرعت قتله
الأجيج هو تلهب النار وماء أجاج أي ملح ومر أجمع لا يضاف أجمع الموضوع
للتأكيد ولا يدخل عليه الجار بخلاف ما في قولهم { جاء القوم بأجمعهم } بضم
الميم فإنه مجموع جمع ك { أفرخ } و { أعيد } فيضاف ويدخل عليه الجار
وجميع وأجمع وأجمعون يستعمل لتأكيد الاجتماع على الأمر وأجمعون يوصف
به المعرفة ولا يجوز نصبه على الحال وجميعا ينتصب على الحال نحو قوله
{ اهبطوا منها جميعا } أجدر أي أليق وأولى يؤنث ويشن ويجمع من الجدار وهو
الحائط والجدير المنتهى لانتهاؤ الأمر إليه انتهاء الشيء إلى الجدار والذي يظهر
أنه من { الجدر } وهو أصل الشجرة فكأنه ثابت كثبوت الجدر في قولك
{ جدير بكذا } أ جاء هو في الأصل منقول من { جاء } لكنه خص بالإلجاء في
الاستعمال ك { أتى } في { أعطى } يقال { أجاته إلى كذا } إذا ألجأته إليه

{ فاجأها المخاض } فألجأها وجع الولادة نوع قوله تعالى { لولا اجتبيتها }
لولا أحدثتها لولا تلقينها { بلغن أجلهن } أي آخر عدتهن { وبلغنا أجلنا الذي
أجلت لنا } أي حد الموت وقيل حد الهرم وهما واحد في التحقيق { كل يجري
إلى أجل مسمى } في مدة دوره أو منتهاه أو يوم القيامة { واجنبي } بعدني
{ اجتروحوا } اكتسبوا { ملح أجاج } بليغ الملوحة يحرق لملوحته { لأي يوم
أجلت } آخرت { من الأحداث } من القبور { اجتباه } اصطفاه وقربه
{ فعلي إجرامي } وباله { أجورهن } مهورهن { من أجل ذلك } من جناية
ذلك أو من سبب ذلك { واجلب عليهم } اجمع عليهم أو صح عليهم { فأجمعوا
كيدكم } فأزمعوه واجعلوه جمعا عليه أو أحكموه أو اعزموا عليه { أجتت }
استؤصلت وأخذت جثة بالكلية

{ فصل الألف والحاء }

أحدية كل ما يتحد به في الأمور المتكثرة فهو أحدية جمع جميعها كلفظة الجلالة
فإنه أحدية جمع جميع الأسماء الإلهية والحقيقة الإنسانية فإنها أحدية جمع جميع
زيد وعمر و بكر وغيرهم والبيت فإنه أحدية جمع جميع السقف والجدران الأحد
هو بمعنى الواحد ويوم من الأيام واسم لمن يصلح أن يخاطب موضوع للعموم
في النفي مختص بعد نفي محض نحو { ولم يكن له كفوا أحد } أو نهى نحو
{ ولا يلتفت منكم }

أحد { أو استفهام يشبهها نحو { هل تحس منهم من أحد { يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وحيث أضيف بين اليه أو أعيد إليه ضمير الجمع أو نحو ذلك يراد به جمع من الجنس الذي يدل الكلام عليه فمعنى { لا نفرق بين أحد من رسله { أي بين جمع من الرسل ومعنى { فما منكم من أحد { أي من جماعة ومعنى { لستن كأحد من النساء { كجماعة من جماعة النساء ولا يقع في الإثبات إلا مع كل ولا يدخل في الضرب والعدد والقسمة ولا في شيء من الحساب قال الأزهري هو صفة من صفات الله استأثر بها فلا يشركه فيها شيء ويأتي في كلام العرب بمعنى الأول ك { يوم الأحد { ومنه { هل هو الله أحد { في أحد القولين وبمعنى الواحد كقولنا { ما في الدار أحد { أي من يصلح للخطاب والأحد اسم بني لنفي ما يذكر معه من العدد والواحد اسم بني لمفتتح العدد وهمزته إما أصلية وإما منقلبة عن الواو على تقدير أن يكون أصله { وحد { وعلى كل من الوجهين يراد بالأحد ما يكون واحدا من جميع الوجوه لأن الأحدية هي البساطة الصرفة عن جميع أنحاء التعدد عدديا أو تركيبيا أو تحليليا فاستهلاك الكثرة النسبية الوجودية في أحدية الذات ولهذا رجح على الواحد في مقام التنزيه لأن الواحد منه عبارة عن انتفاء التعدد العددي فالكثرة العينية وإن كانت منتفية في الواحدية إلا أن الكثرة النسبية تتعقل فيها ولا يستعمل أحد وإحدى إلا في التثنية أو مضافين نحو { أحدهم { و { إحداهن { ولا يستعمل واحد وواحدة في التثنية إلا قليلا وأتى بإحدى الأحد أي بالأمير المنكر العظيم فإن الأمر المتفاقم { إحدى الأحد { ويقال أيضا { إحدى من سبع { الإحسان هو فعل ما ينفع غيره بحيث يصير الغير حسنا به كإطعام الجائع أو يصير الفاعل به حسنا بنفسه فعلى الأول الهمزة في أحسن للتعدي وعلى الثاني للصيرورة يقال { أحسن الرجل { إذا صار حسنا أو دخل في شيء حسن وأحسن يتعدى إلى وباللام ويتعدى بالباء أيضا ولطف لا يتعدى إلا

باللام يقال { لطف الله له { من باب نصر أي أوصل إليه مراده بلطف ولطف به غير مسلم والإحسان أعم من الأنعام والرحمة أعم من اللطف والإفضال أعم من الإنعام والجود وقيل هو أخص منهما لأن الإفضال إعطاء بعوض وهما عبارة عن مطلق الإعطاء والكرم إن كان بمال فهو جود وإن كان بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وإن كان ببذل النفس فهو شجاعة

الإحساس هو إدراك الشيء مكتنفا بالعوارض الغريبة واللواحق المادية مع حضور المادة ونسبة خاصة بينهما وبين المدرك والإحساس للحواس الظاهرة كما أن الإدراك للحس المشترك أو العقل والفعل المأخوذ من الحواس رباعي كقوله تعالى { فلما أحس عيسى { وحس الثلاثي له معان ثلاثة حسه قتله نحو { إذ تحسونهم بإذنه { أو مسحه أو ألقي عليه الحجارة المحماة لينضج فهذه الثلاثة يقال فيها للمفعول محسوس أما المفعول من الحواس فمحس وجمعها محسات لا محسوسات والإحساس إن كان للحس الظاهر فهو المشاهدات وإن كان للحس الباطن فهو الوجدانيات والمتكلمون أنكروا الحواس الباطنة وهي الحس المشترك والخيال والواهمة والحافظة والمتخيلة لابتنائها على أصول الفلاسفة في نفي الفاعل على المختار والقول بأن الواحد لا يصدر عنه

إلا الواحد وقد صرح المحققون من متأخري الحكماء بأن القوى الجسمانية آلات للإحساس وإدراك الجزئيات والمدرّك هو النفس وأثبتها بعض المتكلمين أيضا من الماتريدية والأشاعرة واستدل بأنه يحصل عقيب صرفها الإدراكات الحسية ولو أصابت واحدة منها أفة اختل ذلك الفعل كالحواس الظاهرة وقالوا إثبات ذلك إنما يخالف الشرع لو جعلت مؤثرة في تلك الفعال وفاعلة لها في الآثار ولو جعلت آلات للإحساس وإدراك الجزئيات والمدرّك هو النفس كما ذهب إليه متأخرو الفلاسفة فلا مخالفة فيه ومن الناس من يقول للنفس حاسة سادسة تدرك بها عوارض النفس كالجوع والعطش والشبع والأصح ما عليه العامة وهو الخمس إذ لكل من الخمس يحصل علم مخصوص به باستعماله آلة مخصوصة به وأما ما يدرك به عوارض النفس فيخلق الله في الحيوان بدون اختياره إذا وجد شرطه واعلم أن مثبتتي الحواس الخمس الباطنة لا يسمون عقليا إلا المعاني الكلية ولا وهما إلا المعاني الجزئية ولا خياليا إلا الصور المحسوسات ومقالة أرباب البلاغة ليست على وفق مقاتلهم فإنهم عدوا الاتحاد والتماثل والتضاد عقلية سواء كانت كلية أو جزئية

وعدوا شبه التماثل والتضاد وشبهه وهمية سواء كانت كلية أو جزئية أيضا وسواء كانت بين المحسوسات أو بين المعاني وعدوا تقارن الأمرين مطلقا في أي قوة كان بسبب غير ما ذكر خياليا كما تقرر في فنه الإحصار هو شرعا أن يعرض للرجل ما يحول بينه وبين الحج أو العمرة بعد الإحرام من مرض أو أسر أو عدو ويقال { أحصر الرجل إحصارا فهو محصر } فإن حبس في سجن أو دار يقال { حصر فهو محصور } وقيل الإحصار المنع من أحصره وحصره

والأول في المرض أشهر والثاني في العدو أشهر وآية الإحصار وردت في الإحصار بالمرض بإجماع أهل اللغة وعن جماعة من الصحابة من كسر أو عرج فقد أحصر وهو مذهب أصحابنا وقال الشافعي لا يكون الإحصار إلا عن عدو فإن إحصار النبي كان بالعدو لأنه تعالى قال { فإذا أمتهم } وذلك زوال الخوف من العدو قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب والأمن يكون عن العلل أيضا قال النبي عليه الصلاة والسلام الزكاة أمان من الجذام الإحصان العفة وتحصين النفس من الوقوع في الحرام { والذين يرمون المحصنات } والتزويج { فإذا أحسن } والحرية { نصف ما على المحصنات من العذاب } والإصابة في النكاح { محصنين غير مسافحين } والمحصن من الأحرف التي جاء الفاعل منها على { مفعل } بفتح العين وإن كان قياس اسم الفاعل في باب الإفعال أن يجيء بالكسر واسم المفعول بالفتح إلا ما شذ ومنها المسهب من { أسهب } أي أطنب وأكثر من الكلام قيل لابن عمر ادع الله لنا فقال أكره أن أكون من المسهبين والمفلج من { أفلج } أي أفلس والإحصان عبارة عن اجتماع سبعة أشياء البلوغ والعقل والحرية والنكاح الصحيح والدخول وكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر في صفة الإحصان والإسلام وعند الشافعي الإسلام ليس بشرط للإحصان وكذا عند أبي يوسف في رواية كما في كفاية المنتهى بما روي أن رسول الله رجم يهوديين والجواب كان ذلك بحكم التوراة ثم نسخ يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام من أشرك

بالله فليس بمحصن وأحصنها زوجها أي أعفها فهي محصنة بفتح الصاد
وأحصنت فرجها فهي محصنة بكسرهما { والمحصنات من النساء } بعد قوله {
حرمت { بالفتح لا غير وفي سائر المواضع بالفتح والكسر لأن التي حرم
التزوج بها المتزوجات دون العفيفات وفي سائر المواضع يحتمل الوجهين
الاحتراس هو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم نحو
{ لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون } { واسلك يدك في جيبك
تخرج بيضاء من غير سوء

{ ونحوهما }
وهو أعم من الإيغال باعتبار المحل وأخص منه باعتبار النكتة ومباين للتذيل
مفهوما إذ التذيل تأكيد والتأكيد يدفع التوهم والتكميل الذي يسمى احتراسا
يدفع الإيهام والإيهام غير التوهم الإحاطة هي إدراك الشيء بكماله ظاهرا
وباطنا والاستدارة بالشيء من جميع جوانبه قيل الإحاطة بالشيء علما أن
يعلم وجوده وجنسه وقدره وصفته وكيفيته وغرضه المقصود به وما يكون به
منه وعليه وذلك لا يكون إلا الله تعالى وقوله تعالى { أحاطت به خبيثته } أبلغ
استعارة فإن الإنسان إذا ارتكب ذنبا واستمر عليه استجره إلى معاودة ما هو
أعظم منه فلا يزال يرتقي حتى يطبع على قلبه فلا يمكنه أن يخرج عن تعاطيه
وقد يتعدى بعلى لتضمنها معنى الاشتمال الاحتياط هو فعل ما يتمكن به من
إزالة الشك وقيل التحفظ والاحتراز من الوجوه لئلا يقع في مكروه وقيل
استعمال ما فيه الحياطة أي الحفظ هو الأخذ بالأوثق من جميع الجهات ومنه
قولهم { افعل الأحوط } يعني افعل ما هو أجمع لأصول الأحكام وأبعد عن
شوائب التأويل الإحباب أحب الشيء وحبه بمعنى إلا أنهم اختاروا أن بنوا
الفاعل من لفظ { أحب } والمفعول من لفظه { حب } فقالوا للفاعل
{ محب } وللمفعول { محبوب } ليعادلوا بين اللفظين في الاشتقاق على أنه
قد سمع في المفعول { محب } وأحببت عليه بمعنى أثرت عليه هذا هو الأصل
لكن في قوله تعالى { أحببت حب الخير عن ذكر ربي } لما أنيب مناب { أنبت
{ عدي تعديته والحب بالضم المحب و الحب بالكسر المحبوب وقد وضعوا
للمحبة حرفين مناسبين لها غاية المناسبة بين اللفظ والمعنى حتى اعتبروا تلك
المناسبة في الحركات خفة وثقله وقد نظمت فيه
وأثقل يعطي للأخف كعكسه
وما هو إلا من عدالة عادل
فما وجه ضم الحاء في الحب عاشقا
وبالكسر في المحبوب عكس التعادل

وإذا كان ما تعلق ب { أحب } فاعلا من حيث المعنى عدي إليه ب { إلى }
تقول { زيد أحب إلى عمرو من خالد } فالضمير في { أحب } مفعول من
حيث المعنى و { عمرو } هو المحب و { خالد } محبوب وإذا كان ما تعلق به
معفولا عدي إليه ب { في } تقول { زيد أحب في عمرو من خالد } فالضمير
فاعل و { عمرو } هو المحبوب و { خالد } محب و { أفعل من } لا يفرق فيه

بين الواحد وما فوقه والمذكور وما يقابله بخلاف أخواته فإن الفرق واجب في المحلى جائز في المضاف الاحتقار هو كالتحقير لأن الافتعال قد يأتي

بمعنى التفعيل وهو نسبة الحقارة إلى شيء بالقلب والقالب والحقارة عبارة عن كون الشيء ساقطاً عن النفع والانتفاع الاحتضار هو من احتضر الرجل مبنياً للمجهول إذا جعل حاضراً فكأن الرجل في حال صحته بدورانه إلى حيث شاء كالفأب إذا مرض وعجز عن الدوران حيث شاء صار كالحاضر عند بواب السلطان وهو ملك الموت فيمسكه ويدخله إلى السلطان والإحضار المطلق مخصوص بالشر عرفاً { وأحضرت الأنفس الشح } أي جعلت حاضرة له مطبوعة عليه الاحتباك هو من الحبك الذي معناه الشد والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب و الاحتباك من ألطف أنواع البديع وأبدعها وقد يسمى حذف المقابل وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول كقوله تعالى { ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم } فلا يعذبهم وكقوله تعالى { فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة } الاحتمال هو يستعمل بمعنى الوهم والجواز فيكون لازماً ويستعمل بمعنى الاقتضاء والتضمن فيكون متعدياً نحو { يحتمل أن يكون كذا } و { احتمل الحال وجوها كثيرة } الاحتساب هو طلب الأجر من الله بالصبر على البلاء مطمئنة نفسه غير كارهة له والحسبة بالكسر الأجر واسم من الاحتساب وأحسب عيه أنكر ومنه المحتسب الإحباط هو إبطال الحسنات بالسيئات والتكفير بالعكس الإحراز الصيانة والادخار لوقت الحاجة الإحالة { أحال الرجل في المكان } قام فيه حولا و { أحال المنزل إحالة } أي حال عليه حول وحال الشيء بيني وبينك حولا وحال الحول وحال عن العهد حولا وحالت الناقة والنخلة حياء إذا لم تحمل وأحلت زيدا بكذا من المال على رجل فاحتال زيد به عليه فأنا محيل و فلان محال ومحتمل والمال محال به ومحتمل به والرجل محال عليه ومحتمل عليه الأحاداد أهددت السكين احدادا وكذا أهددت إليك النظر وهددت حدود الدار أحدها حدا وهددت المرأة على زوجها تحد حدا وحدادا إذا تركت الزينة وهددت الرجل أحده حدا وهددت على الرجل أحده حدة

وحدا الاحمرار احمر يقال لما احمر وهلة نحو احمر الثوب واحمار لما يبدو فيه اللون شيئاً بعد شيء على التدريج نحو احمار البسر وكذا في نظائره فرقا بين اللون الثابت والعارض الإحرام المنع وقيل إدخال الإنسان نفسه في شيء حرم عليه به ما كان حلالاً له ويقال أحرم الرجل إذا دخل في الحرم وأحل إذا دخل في الحل أو المعنى صار ذا حل أي حلالاً بتحليل الله ومجيء { أفعل } على كلا الوجهين كثير في لسان العرب الإحفاء المبالغة وبلوغ الغاية يقال أحفى شاربته إذا استأصله الإحفاف الإذهاب والتنقيص أحمد هو { أفعل } مبالغة في صفة الحمد وأحمد الرجل أي صار ذا حمد وأحمدته وجدته محموداً وقولهم العود أحمد أي أكثر حمداً وهو { أفعل } من المحمود لأن الابتداء إذا كان محموداً كان العود أحق بأن يحمد منه أو من الحامد على حذف المضاف كأنه قيل ذو العود أحمد على الإسناد المجازي لأن وصف الفعل بالحمد وصف لصاحبه به وقد ألغز فيه بعض الفضلاء

واركعه في ظل غصن منوطة

بلؤلؤة نيظت بمنقار طائر

أحسننت هو بالخطاب لا يقال إلا لمن قل صوابه حكى أن محمد بن الحسن
سأل في حال صغره أبا حنيفة عمن قال والله لا أكلمك ثلاث مرات متعاقبة
فقال الإمام ثم ماذا فتبسم محمد وقال يا شيخ انظر حسنا فنكس الإمام رأسه
ثم رفع وقال حنث مرتين فقال محمد أحسننت فقال الإمام لا أدري أي قوله
أوجع لي قوله انظر حسنا أو قوله أحسننت لأن { أحسننت } إنما يقال لمن قل
صوابه نوع قوله تعالى { أحسن } تزوجن { لأحتنكن } لأستولين { أحاطت به
{ استولت عليه وشملت جملة أحواله { فإن أحصرتم { منعتم { أحسن عملا
{ أصوبه وأخلصه { أحكمت آياته { حفظت من فساد المعنى وركاكة اللفظ {
أحقابا { دهورا متتابعة ب { الأحقاف { الرمال { أحلامهم { عقولهم

{ فلما أحسوا بأسنا { أدركوا شدة عذابنا إدراك المشاهد المحسوس
{ أحاديث { حكايات { أحصى لما لبثوا أمدا { ضبط أمد زمان لبثهم { غناء
أحوى { يابسا أسود فإن أريد به الأسود من الجفاف واليبس فهو صفة ل
{ غناء { أو من شدة الخضرة فحال من { المرعى { { أحصاه الله { أحاط
به عددا لم يغيب منه شيئا وفي تاج المصادر الإحصاء أخص من العد لأنه العد
على سبيل الاستقصاء وظاهر كلام الصحاح يدل على الترادف
{ فصل الألف والخاء

أخشب كل شيء غليظ فهو أخشب وأخشب الاختصاص كل مركب من خاص
وعام فله جهتان قد يقصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه
فالقصد من جهة الخصوص هو الاختصاص وأما الحصر فمعناه نفي غير المذكور
وإثبات المذكور فإذا قلت { ما ضربت إلا زيدا } كنت نفيت الضرب عن غير
زيد وأثبتته لزيد وهذا المعنى زائد على الاختصاص لأن الاختصاص إعطاء الحكم
للشيء والسكوت عما عداه وما عليه الأكثر أن الاختصاص هو الحصر نفسه
لأنه يفيد مفاده والاختصاص يستدعي الرد على مدعي الشركة بخلاف الاهتمام
فإنه للتبرك لا للرد واختصاص الناعت بالمنعوت هو أن يصير الأول نعتا والثاني
منعوتا سواء كان متحيزا كما في سواد الجسم أولا كما في صفات الباري
والاختصاص النحوي هو النصب على المدح والاختصاص البياني هو النصب
بإضمار فعل لائق وأكثر الأسماء دخولا في النصب على الاختصاص { معشر {
و { آل { و { أهل { و { بنو { وأما { أهل { في قوله تعالى { ليذهب عنكم
الرجس أهل البيت { فالصواب أنه منادى والمنصوب على الاختصاص لا يكون
نكرة ولا مبهما والاختصاص على ثلاثة أوجه أكمل وهو في الإضافة بمعنى اللام
نحو { غلام زيد { وكامل وهو في الإضافة بمعنى { من { أو { في { نحو
{ خاتم فضة { و { ضرب اليوم { وناقص وهو في الإضافة لأدنى ملابسة نحو
{ كوكب الخرقاء { والأصل في لفظ الاختصاص والخصوص والتخصيص أن
يستعمل بإدخال البا على المقصور عليه أعني ما له الخاصة يقال { اختص
الجود بزيد { أي صار مقصورا عليه إلا أن الأكثر في الاستعمال إدخال الباء
على

المقصود أعني الخاصة بناء على تضمين معنى التمييز والإفراد لأن تخصيص شيء بأخر في قوة تمييز الآخر به والاختصاص يتعدى ويلزم الاختصار اختصار فلان أي أخذ المخصصة و اختصر الكلام أوجزه بحذف طوله و اختصر السجدة قرأ سورتها وترك آيتها كيلا يسجد أو أفرد آيتها فقرأ بها ليسجد فيها وقد نهى عنهما وهو عرفاً تقليل المباني مع إبقاء المعاني أو حذف عرض الكلام وهو جل مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم ومن ثمة وضعوا الضمائر لأنها أخصر من الظواهر خصوصاً ضمير الغيبة فإنه في قوله تعالى { أعد الله لهم مغفرة } قام مقام عشرين ظاهراً كما قال بعض المحققين والاختصار أمر نسبي يعتبر تارة إضافته إلى متعارف الأوساط وتارة إلى كون المقام خليفاً بعبارة أبسط من العبارة التي ذكرت وقد أكثروا من الحذف فتارة لحرف من الكلمة وتارة للكلمة بأسرها وتارة للجملة كلها وتارة لأكثر من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيراً عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فإنه كثير عند طول الصلة الاختلاف هو لفظ مشترك بين معان يقال { هذا الكلام مختلف } إذا لم يشبه أوله آخره في الفصاحة أو بعضه على أسلوب مخصوص في الجزالة وبعضه على أسلوب يخالفه والنظم المبين على منهاج واحد في النظم مناسب أوله آخره وعلى درجة واحدة في غاية الفصاحة ولذلك كان أحسن الحديث وأفصحه { ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً } وما جاز من الاختلاف في القرآن هو اختلاف تلاؤم وهو ما يوافق الجانبين كاختلاف وجوه القرآن ومقادير السور والآيات والأحكام من

الناسخ والمنسوخ والأمر والنهي والوعد والوعيد وما يمتنع عليه هو ما يدعو فيه أحد الشئئين إلى خلاف الآخر وما يوهم الاختلاف والتناقض وليس كذلك كنفى المسألة يوم القيامة وإثباتها وكتمان المشركين حالهم وإفشائها وخلق الأرض والسماء بدليل قوله { الذي خلق الأرض في يومين } إلى قوله { وقدر فيها أوقاتها في أربعة أيام } ولولا ذلك لكانت أيام التخليق ثمانية مع أن خلق السموات والأرض في ستة أيام ونظير هذا حديث من صلى على جنازة فله قيراط ومن تبعها فله قيراطان والمراد بهما الأول وآخر معه بدليل { مثني وثلاث ورباع } ونظير هذا من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الفجر بجماعة فكأنما قام الليل كله وقد جاء مصرحاً به في جامع الترمذي أيهما تقدم والإتيان بحرف { كان } الدالة على المضي في قوله تعالى { وكان الله } مع أن الصيغة لازمة وقد أجاب عنه ابن عباس بأن نفي المسألة فيما قبل النفخة الثانية وإثباتها فيما بعد ذلك والكتمان بالسنتهم فتنتطق جوارحهم وبدأ خلق الأرض في يومين غير مدحوة فخلق السماوات فسواهن في يومين ثم دحا الأرض وجعل ما فيها في يومين تلك أربعة أيام للأرض فتم خلقها في ستة أيام و { كان } وإن كانت للماضي لكنها لا تستلزم الانقطاع بل المراد أنه لم يزل كذلك والاختلاف في الأصول ضلال وفي الآراء والحروب حرام والاختلاف في الفروع هو كالاختلاف في الحلال والحرام ونحوهما والاتفاق فيه خير قطعاً ولكن هل يقال إن الاختلاف فيه ضلال كأوليين فيه خلاف والاختلاف هو أن يكون الطريق مختلفاً والمقصود واحداً والخلاف هو أن يكون كلاهما مختلفاً والاختلاف ما يستند إلى دليل والخلاف ما لا يستند إلى

دليل والاختلاف من آثار الرحمة كما في الحديث المشهور والمراد فيه الاجتهاد لا اختلاف الناس في الهمم بدليل أمتي والخلاف من آثار البدعة وفسر الشيخ الإمام أبو بكر حديث سألت ربي فيما يختلف فيه أصحابي من بعدي فأوحى الله تعالى إلي

أن يا محمد إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشيء مما هم عليه فهو عندي على الهدى رواه سعيد بن المسيب عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما بأن من تمسك بطاعة الأمراء إلا في المعصية واتباع العلماء إلا في الزلة والبدعة ولزوم الجماعة والجمعات إلا عند الضرورة فهو في الفروع من أهل الخلاف والرحمة ومن ترك شيئاً منها فهو من أهل الخلاف والبدعة فالاختلاف من آثار الرحمة والخلاف من آثار البدعة ولو حكم القاضي بالخلاف ورفع لغيره يجوز فسخه بخلاف الاختلاف فإن الخلاف هو ما وقع في محل لا يجوز فيه الاجتهاد وهو ما كان مخالفاً للكتاب والسنة والإجماع الأخذ تناول وأخذ إخذهم أي سار سيرتهم وتخلق بأخلاقهم وأخذ يعدي بالباء نحو يؤخذ بالنواصي وبنفسه نحو { خذها ولا تخف

وإن كان المقصود بالأخذ غير الشيء المأخوذ حساً فيتعدى إليه بحرف والفعل مع صلته قد يكون بمعنى فعل آخر مع صلة أخرى ك { أخذ به } فإنه بمعنى { حمل عليه } وعليه { آخذته العزة بالإثم } وك { تقدم إليه } فإنه بمعنى { أمر به } ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق وكل ما مادته ثلاثية فلها تقاليب ستة أربعة منها مستعملة واثنان مهملة مثاله مادة الكلام فإن تقاليب هذه الحروف الثلاثة تدل على التأثير بشدة { كلم } { ملك } { لكم } { كمل } { هذا معنى الأخذ وليس فيه اشتقاق الاختيار هو طلب ما هو خير وفعله وقد يقال لما يراه الإنسان خيراً وإن لم يكن خيراً وقال بعضهم الاختيار الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر كان المختار ينظر إلى الطرفين ويميل إلى أحدهما والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده والمختار في عرف المتكلمين يقال لكل فعل يفعله الإنسان لا على سبيل الإكراه فقولهم { هو مختار في كذا } فليس يريدون به ما يراد بقولهم { فلان له اختيار } فإن الاختيار أخذ ما يراه خيراً والمختار قد يقال للفاعل والمفعول واعلم أن الباري سبحانه فاعل بالاختيار عند المتكلمين واستدلوا به على إثبات الصفات الزائدة له تعالى من العلم والقدرة والإرادة واشتمال أفعاله على الحكم والمصالح لكونها مبادئ الأفعال الاختيارية عن الفاعل المختار ولا يلزم قدم المعلول من قدم الفاعل المختار لأن تعلق الإرادة بوجود المعلول عند كون الفاعل مختاراً جزءاً من العلة فيجوز أن يتأخر وجوده مع تمام استعداده في ذاته كما في الكبريت مثلاً بالنسبة إلى النار عن وجود الفاعل المستقل بالتأثير بأن تتعلق إرادته بوجوده في وقت معين دون وقت سابق أو لاحق لحكمة اقتضته فلا يلزم ذلك بخلاف ما إذا كان موجبا فإنه يلزم من قدم الفاعل الموجب قدم المعلول وإلا لزم التخلف عن

العلة التامة ولهذا ذهب الفلاسفة إلى قدم الأفلاك الآخر بكسر الخاء مقابل للأول وهو في حقنا اسم لفرد لاحق لمن تقدمه ولم

يتعقبه مثله يجمع على { آخرين } بالكسر وتأنيثه بالتاء لا غير ورجل آخر معناه أشد تأخرا في الذكر هذا أصله ثم أجري مجرى غيره ومدلول الآخر في اللغة خاص بجنس ما تقدمه فلو قلت { جاءني زيد وآخر معه } لم يكن الآخر إلا من جنس ما قلته بخلاف غير فإنها تقع على المغايرة مطلقا في جنس أو صفة وآخر كزفر جمع أخرى ك { الكبير } و { الكبرى } وإنما لم ينصرف لأنه وصف معدول عن الآخر والقياس أن يعرف ولم يعرف إلا أنه في معنى المعروف وليس في القرآن من الألفاظ المعدولة إلا ألفاظ العدد { مثنى وثلاث ورباع } ومن غيرها { طوى } ومن الصفات { آخر } في قوله تعالى { وآخر متشابهات } قال الكرمانى ما في الآية لا يمتنع كونها معدولة عن الألف واللام مع كونها وصفا لنكرة لأن ذلك مقدر من وجه وغير مقدر من وجه وأخرى مؤنث آخر الذي هو اسم التفضيل يجمع على آخرين بالفتح وقد نظمت فيه

مقابل الأول قل آخر
كفاعل تأنيثه الآخرة
وآخر أفعّل تأنيثه
أخرى فهاك درة فاخرة

وقولهم { جاء في أخريات الناس } و { خرج في أوليات الليل } يعنون بهما الأواخر والأوائل من غير نظر لمعنى الصفة والآخرة وكذا الدنيا مع كونهما من الصفات الغالبة قد جرتا مجرى الأسماء إذ قل ما يذكر معهما موصوفهما كأنهما ليسا من الصفات والآخرة كالثمرة بمعنى الأخير { جاءني فلان آخرة وبآخرة } و { عرفه بآخرة } أي أخيرا وهو في موضع الحال وحق الحال أن تكون نكرة و { عن آخرهم } في قولهم { اتفقوا عن آخرهم } متعلق بصفة مصدر محذوف أي اتفاقا صادرا عن آخرهم وهو عبارة عن الإحاطة التامة ووجهه أن تمام الشيء وانتهائه بآخره فعبر عن تمامه به فيكون من باب ذكر الجزء وإرادة الكل إذ آخر الشيء هو الجزء الذي يتم عنده الشيء الأخ هو كل من جمعت وإياه صلب أو بطن ويستعار لكل مشارك لغيره في القبيلة أو في الدين أو في الصنعة أو في معاملة أو في مودة أو في غير ذلك من المناسبات والأخت كالأخ و { يا أخت هارون } يعني أخته في الصلاح لا في النسب والتاء ليست للتأنيث والإخوة تستعمل في النسب والمشابهة والمشاركة في شيء وتتناول المختلط من الذكور والإناث لأن الجمع المذكر يتناول الذكور والإناث تغليباً كما يدل عليه قوله تعالى { وإن كانوا إخوة رجالا ونساء } قيل الإخوة جمع الأخ من النسب والإخوان جمع أخ من الصداقة ولم يعن النسب في { إنما المؤمنون إخوة } وأما { أو بيوت إخوانكم } ففي النسب والإخوة إذا كانوا من أب واحد ومن أم واحدة يقال بنو أعيان وإذا كانوا من رجال شتى يقال بنو أخياf وإذا كانوا من نساء شتى يقال بنو علات واستعارة الأخت للمثل استعارة غريبة غير مصنوعة للنحاة

{ كلما دخلت أمة لعنت أختها } أي مثلها { وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها } أي من الآية التي تقدمتها سماها أختا لاشتراكهما في الصحة والإبانة والصدق الإخبار هو تكلم بكلام يسمى خبرا والخبر اسم لكلام دال على أمر كائن أو سيكون والإخبار كما يتحقق باللسان يتحقق بالكتابة والرسالة لأن الكتاب من الغائب كالخطاب ولسان الرسول كلسان المرسل وصح أن يقال { أخبر الله بكذا } وإن كان ذلك بالكتاب لكنهم فرقوا بين كتاب القاضي وبين رسوله من حيث أن القاضي المكتوب إليه يعمل بالكتاب ولا يعمل برسالة الرسول وإن كان كل منهما بمنزلة الخطاب مشافهة لأن الكتابة في مجلس حكمه فأخباره في مجلس ولايته يقوم مقام شاهدين لأنه نائب رسول الله وقول المنوب عنه حجة على الانفراد فكذا قول نائبه وأما أداء الرسالة من الرسول فقد وجد في غير محل ولاية المرسل فيكون قوله شهادة ولو ذهب بنفسه إلى بلد القاضي المكتوب إليه فلا تقبل ما لم ينضم إليه شاهد آخر إلا أن يكون الذهاب المخبر قاضي القضاة لأن إخباره حجة ككتابه والإظهار والإفشاء والإعلام يكون بالكتابة والإشارة والكلام والإخلاص هو القصد بالعبادة إلى أن يعبد المعبود بها وحده وقيل تصفية السر والقول والعمل و { إنه كان مخلصا } بفتح اللام أي اجتباه الله واستخلصه وبالكسر أي أخلص لله في التوحيد والعبادة ومتى ورد القرآن بقراءتين فكل منهما ثابت مقطوع به الاختفاء الاستخراج ومنه قيل للنباش مختف واستخفيت من فلان استترت منه وأخفيت الشيء كتمته وأظهرته جميعا وبلا ألف أظهرته البتة وقد نظمت فيه إذا أخفيت شيئا فيه
كتمان وإظهار
وإن أخفيت ألفا ليس
فيه غير إظهار

{ أكاد أخفيها } بالضم أكتمها وبالفتح أظهرها والخفاء اسم مصدر ل { أخفيت } لا مصدر ل { خفيته } الاختيان هو أبلغ من الخيانة لتضمنه القصد والزيادة الإخراب التعطيل أو ترك الشيء خرابا والتخريب الهدم الاختلاج هو حركة العين أو عضو آخر بسبب ريح خالط أجزاءها خلف الله عليك هذا يقال لمن مات له ابن أو ذهب لو شيء يعتاض منه وأما لو مات أبوه أو أخوه أو ذهب له من لا يستعيز منه يقال له خلف الله عليك أي كان الله خليفة عليك من مصائبك
قوله تعالى { واختلاف الليل والنهار } تعاقبهما وانتقاص أحدهما وازدياد الآخر و { اخبثوا إلى ربهم } اطمأنوا إليه وخشعوا { أخزيته } أهلكته والآية خاصة لمن لا يخرج من النار فمعنى تدخل على القلب وقد قال الله تعالى { يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه } { اخسؤوا } اسكتوا سكوت الهوان { الأخدود } شق في الأرض { أخدان } أخلاء في السر { أخلد إلى الأرض } مال إلى الدنيا أو إلى السفالة { اختلاق } كذب وكل موضع استعمل فيه الخلق في وصف الكلام فالمراد به الكذب ومن هذا الوجه امتنع كثير من الناس عن إطلاق لفظ الخلق على القرآن { لولا أخرتني } أمهلتني { واخفض جناحك } لين جانبك وتواضع لهم وارفق بهم { وأنا اخترتك } أنا اصطفتك

للنبوة { أخرج ضحاها } أبرز ضوء شمسها { أخذته العزة بالإثم } حملته
الجاهلية على الإثم الذي يؤمر باتقائه { بنعمته إخوانا } متحابين مجتمعين على
الأخوة في الله
{ فصل الألف والدال }

الإدلاء كل إلقاء قول أو فعل فهو إدلاء يقال للمحتج { أدلى بحجته } كأنه
يرسلها ليصل إلى مراده إدلاء المستسقي الدلو وأدليت الدلو أرسلتها في البئر
ودلوته أخرجتها الأدب كل رياضة محمودة يتخرج بها الإنسان في فضيلة من
الفضائل فإنها يقع عليها الأدب الإدغام كل حرفين التقيا وأولهما ساكن وكانا
مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة كل إدغام مضاعف كـ
{ مد } وكل مضاعف ليس بإدغام كـ { مددت } كل ما جاء من الأفعال
المضاعفة على وزن فعل وأفعل وفاعل وافعل وتفاعل واستفعل فالإدغام فيه
لازم إلا أن يتصل به ضمير المرفوع أو يؤمر فيه جماعة المؤنث فيلزم حينئذ
فك الإدغام وقد جوز الإدغام والإظهار في الأمر الواحد كـ { رد } و { اردد }
وكذلك في المجزوم كما في قوله تعالى { من يرتد منكم } { ومن يرتدد }

منكم { ومن يشاق الله } { ومن يشاق الله } وفيما عدا هذه المواطن
المذكورة لا يجوز إبراز التضعيف إلا في ضرورة الشعر وحروف ضم شفوي
يدغم فيها ما يجاورها دون العكس الأداء هو في عرف أهل الشرع عبارة عن
تسليم عين الواجب في الوقت والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب في غير
وقته كالحائض نظر فخر فخر الإسلام إلى معناهما اللغوي ووجد معنى القضاء
شاملا لتسليم العين والمثل فجعله حقيقة فيهما ووجد معنى الأداء خاصا في
تسليم العين فجعله مجازا في غيره ونظر شمس الأئمة إلى العرف والشرع
ووجد كل واحد منهما خاصا بمعنى فجعل مجازا في غير ما اختص كل واحد به
ثم المؤدى بعد فواته عن الوقت المعين يكون قضاء عندنا سواء كان الواجب
ثابتا في الوقت أو لم يكن وقال أصحاب الحديث إن كان واجبا في الوقت يكون
أداء حقيقة وهو فرض ثان وإنما سمي قضاء مجازا الإدراك هو عبارة عن
الوصول واللحوق يقال أدركت الثمرة إذا بلغت النضج وقال أصحاب موسى
{ إنا لمدركون } أي ملحقون ومن رأى شيئا ورأى جوانبه ونهاياته قيل إنه
أدرك بمعنى أنه رأى وأحاط بجميع جوانبه ويصح { رأيت الحبيب وما أدركه
بصري } ولا يصح { أدركه بصري وما رأيته } فيكون الإدراك أخص من الرؤية
والإدراك تمثل حقيقة الشيء عند المدرك يشاهدها ما به يدرك وإدراك الجزئي
على وجه جزئي ظاهر وإدراك الجزئي على وجه كلي هو إدراك كلية الذي
ينحصر في ذلك الجزئي والإدراك ومطلق التصور واحد واعلم أن الإدراك هو
عبارة عن كمال يحصل به مزيد كشف على ما يحصل في النفس من الشيء
المعلوم من جهة التعقل بالبرهان أو الخبر وهذا الكمال الزائد على ما حصل
في النفس بكل واحدة من الحواس هو المسمى إدراكا ثم هذه الإدراكات
ليست بخروج شيء من الآلة الداركة إلى الشيء المدرك ولا بانطباع صورة
المدرك فيها وإنما هي معنى يخلقه الله تعالى في تلك الحاسة فلا محالة أن
العقل يجوز أن يخلق الله في الحاسة المبصرة بل وفي غيرها زيادة كشف

بذاته وبصفاته على ما حصل منه بالعلم القائم في النفس من غير أن يوجب حدوثاً ولا نقصاً فعلى هذا لا يستبعد أن يتعلق الإدراك بما لا يتعلق به الإدراكات في مجاري العادات فأين استدعاء الرؤية على فاسد أصول المنكرين المقابلة المستدعية للجهة الموجبة كونه جوهرًا أو عرضاً وقد تبين أن الإدراك نوع من العلوم بخلق الله تعالى والعلم لا يوجب في تعلقه بالمدرَك مقابلة وجهة وقد وردت الأخبار وتواترت الآثار من أن محمداً عليه الصلاة والسلام كان يرى جبريل ويسمع كلامه عند نزوله عليه ومن هو حاضر في مجلسه لا يدرك شيئاً من ذلك مع سلامة آلة الإدراك واعلم أن أول مراتب وصول العلم إلى النفس

الشعور ثم الإدراك ثم الحفظ وهو استحكام المعقول في العقل ثم التذكر وهو محاولة النفس استرجاع ما زال من المعلومات ثم الذكر وهو رجوع الصورة المطلوبة إلى الذهن ثم الفهم وهو التعلق غالباً بلفظ من مخاطبك ثم الفقه وهو العلم بغرض المخاطب من خطابه ثم الدراية وهو المعرفة الحاصلة بعد تردد مقدمات ثم اليقين وهو أن تعلم الشيء ولا تتخيل خلافه ثم الذهن وهو قوة استعدادها لكسب العلوم غير الحاصلة ثم الفكر وهو الانتقال من المطالب إلى المبادئ ورجوعها من المبادئ إلى المطالب ثم الحدس وهو الذي يتميز به عمل الفكر ثم الذكاء وهو قوة الحدس ثم الفطنة وهي التنبيه للشيء الذي يقصد معرفته ثم الكيس وهو استنباط الأنفع ثم الرأي وهو استحضر المقدمات وإزالة الخاطر فيها ثم التبين وهو علم يحصل بعد الالتباس ثم الاستبصار وهو العلم بعد التأمل ثم الإحاطة وهي العلم بالشيء من جميع وجوهه ثم الظن وهو أخذ طرفي الشك بصفة الرجحان ثم العقل وهو جوهر تدرك به الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة والمدرَك إن كان مجرداً عن المادة كما كان زيد فإدراكه تعقل أيضاً وحافظه ما ذكر أيضاً وإن كان مادياً فإما أن يكون صورة وهي ما يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة فإن كان مشروطاً بحضور المادة فإدراكه تخيل وحافظها الخيال وإما أن يكون معنى وهو ما لا يدرك بإحدى الحواس الظاهرة فإدراكه توهم وحافظها الذاكرة كإدراك صداقة زيد وعداوة عمرو وإدراك الغنم عداوة الذئب ولا بد من قوة أخرى متصرفة تسمى مفكرة ومتخيلة الإدماج هو في البديع أن يدمج المتكلم غرضاً في غرض أو بديعاً في بديع بحيث لا يظهر في الكلام إلا أحدهما كقوله تعالى { له الحمد في الأولى والآخرة } فإن الغرض تفرد سبحانه بوصف الحمد فأدمج فيه الإشارة إلى البعث والجزاء وهو أعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره والاستتباع يختص بالمدح الإدلاج بالتخفيف سير أول الليل و الادلاج بالتشديد سير آخر الليل الادعاء هو مصدر

ادعى افتعال من دعا وادعى كذا زعم له حقاً وباطلاً والدعوى على وزن { فعلى } اسم منه وألفها للتأنيث فلا تنون يقال { دعوى باطلة أو صحيحة } والجمع بفتح الواو لا غيرك { فتوى } و { فتاوى } وما يدعى هو المدعى به والمدعى خطأ والدعوى في الفغة قول يقصد به إيجاب حق على غيره وفي

عرف الفقهاء مطالبة حق في مجلس من له الخلاص عند ثبوته وسببها تعلق
البقاء المقدر بتعاطي المعاملات وشرطها حضور الخصم ومعلومية المدعي
وكونه ملزما على

الخصم وحكم الصحة منها وجوب الجواب على الخصم بالنفي أو الإثبات
وشرعيتها ليست لذاتها بل لانقطاعها دفعا للفساد المظنون ببقائها الأدب هو
علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابة أصوله اللغة والصرف
والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وفروعه الخط وقرض
الشعر والإنشاء والمحاضرات ومنها التواريخ والبديع ذيل للمعاني والبيان الأد
بالفتح والكسر هو العظيم المنكر والإدعة الشدة وأدني وأدني أثقلني وعظم
علي الأدمة هي باطن الجلد والبشرة ظاهره والأدمي منسوب إلى آدم النبي
بأن يكون من أولاده ولو كان كافرا الإدام هو ما يؤتد به مائعا كان أو جامدا
ومعناه الذي يطيب الخبز ويصلحه ويلتذ به الأكل ومدار التركيب على الموافقة
والملاءمة والصيغ مختص بالمائع وهو ما يغمس فيه الخبز ويلون إدريس هو
نبي وليس من الدراسة لأنه أعجمي واسمه خنوخ قال القرطبي إدريس بعد
نوح على الصحيح أعطي النبوة والرسالة فلما رأى الله من أهل الأرض ما رأى
من جورهم واعتدائهم في أمر الله تعالى رفعه إلى السماء السادسة روي أنه
لم ينم ولم يأكل ولم يشرب ست عشرة سنة وهو أول من خط بالقلم نوع
قوله تعالى { أو أدنى } أي أقرب منزلة وأدون قدرا { فادارأتم } اختصمت
{ ولا أدراكم } لا أعلمكم { ادرك علمهم } غاب علمهم { أدنى الأرض }
طرف الشام { فادلى دلوه } فأرسلها { ادعوني } وحدوني { فادع لنا } سل
لنا بدعائك { وإدبار النجوم } وإذا أدبرت النجوم من آخر الليل { وإدبار
السجود } أعقاب الصلاة آدم النبي عليه الصلاة والسلام سمي به لأنه خلق من
أديم الأرض قال بعضهم هو التراب بالعبرانية وقال بعضهم أعجمي معرب
ومعناه بالسريانية الساكن قال بعضهم أصله بهمزتين على { أفعل } لين
الثانية وإذا احتيج إلى تحريكها جعلت واوا فيقال في الجمع أوادم وأقرب أمره
أن يكون على فاعل لاتفاقهم على أنه

لو جمع ف { أوادم } بالواو واعتذر من قال على { أفعل } بأنه لما لم يكن
للهمزة أصل في الياء معروف جعلت الغالب عليها الواو وأما الآدم من الإنسان
لمعنى الأسمر ف { أفعل } جمعه { أدمان } وكونه اسما أعجميا يمنعه كون
الاشتقاق من خصائص اللفظ العربي وقيل الحق صحة الاشتقاق في الألفاظ
العجمية أيضا والقول بالاشتقاق قبل وجود العرب والعجم إنما هو باعتبار ما
يحدث

{ فصل الألف والذال }

كل ما ورد في القرآن وإذ ف { اذكر } فيه مضمرة أي اذكر لهم أو في نفسك
كيفما يقتضيه صدر الكلام وإذ منصوب به وعليه اتفاق أهل التفسير مع أن
القول واقع فيه ولم يجعلوه ظرفا له بل مفعولا به على سبيل التجوز مع أنه
لازم الظرفية فعدلوا عن الحقيقة إلى المجاز لعدم إمكان اعتبار مظهرية
المضاف إليه إذ هل هو ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف

مؤكد أي زائد فيه أقوال والحق ان إذ وكذا إذا كلاهما من الأسماء اللازمة
الظرفية بمعنى أنهما يكونان في أكثر المواضع مفعولا فيه وأما كونهما مفعولا
به وبدلا وخبرا لمبتدأ فقليل لكن الفرق بينهما ان إذ ظرف وضع لزمان نسبة ما
ضية وقع فيه أخرى وإذا ظرف وضع لزمان نسبة مستقبلية يقع فيه أخرى
ولذلك تجب إضافتهما إلى الجمل ك { حيث } في المكان وبنيا تشبيها
بالموصولات واستعملتا للتعليل والمجازاة ومحلهما النصب أبدا على الظرفية
فإنهما من الظروف غير المتصرفة لبنائهما وقد تستعمل إذا للماضي نحو { إذا
بلغ بين السدين } { إذا ساوى بين الصدفين } والاستمرار في الماضي دون
الشرط نحو { وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا } وتستعمل للشرط من غير
سقوط الوقت ك { متى } و { حيثما } وهو مذهب البصريين واستدل لإفادة
الوقت الخاص في أمر متروك أي منتظر لا محالة بقوله تعالى { إذا الشمس
كورت } وإفادة الوقت في أمر كائن في الحال بقول القائل
وإذا تكون كربة أدعى لها
وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

هذا عند الإمامين وأما عند أبي حنيفة ف { إذا } مشترك بين الظرف والشرط
يستعمل فيهما وهو مذهب الكوفيين واستدل على ذلك بقول الشاعر في
نصيحة ابنه
واستغن ما أغناك ربك بالغنى
وإذا تصبك خصاصة فتجمل
ووجه ذلك ان إصابة الخصاصة من الأمور المترددة وهي ليست موضع { إذا }
فكانت بمعنى { إن } ولم يستدل على جانب الظرفية اكتفاء بدليلهما

قال المبرد وإذا جاء { إذ } مع المستقبل كان معناه ماضيا كقوله تعالى { وإذا
يذكر بك } { وإذا مكروا } وإذا جاء { إذا } مع الماضي كان معناه مستقبلا
كقوله تعالى { فإذا جاءت الطامة الكبرى } و { إذا جاء نصر الله } وقد يجيء
{ إذا } و { إذ } لمحض الاسم يعني أنهما يستعملان من غير أن يكون فيهما
معنى الظرف أو الشرط نحو { إذا يقوم زيد } أي وقت قيامه و { إذ } يدل
على وقت ماض ظرفا نحو { جئتك إذ طلع فجر } ومفعولا به نحو { واذكروا
إذ كنتم قليلا } وكذا المذكورة في أوائل القصص كلها مفعول به بتقدير { اذكر
{ وبدلا نحو { واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت } ومضافا إليها اسم زمان
صالح للحذف نحو { يومئذ تحدث أخبارها } وهي من إضافة الأعم إلى الأخص
أو غير صالح له نحو { بعد إذ هديتنا } وللتعليل نحو { ولن ينفعكم اليوم إذ
ظلمتم } و { إذ } في قوله تعالى { فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم }
للماضي على تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وترد للمفاجأة
بعد { بينا } و { بينما } وتلزمها الإضافة إلى جملة إما اسمية أو فعلية فعلها
ماض لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى { إلا
تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ
يقول لصاحبه } وإذا للأمور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم انه
كائن ومتى لما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون تقول { إذا طلعت

الشمس خرجت { ولا يصح فيه متى وتقول { متى تخرج اخرج { لمن لم يتيقن بأنه خارج وفي إذا المستعمل لمجرد الظرف لا بد أن يكون الفعل في الوقت المذكور متصلا به مثل { والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى { وفي إذا الشرطية لا يلزم ذلك فإنك إذا قلت { إذا علمتني تثاب { يكون الثواب بعده زمانا لكن استحقاقه يثبت في ذلك الوقت متصلا به ولو قال { أنت طالق إن دخلت الدار أو إذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فقد استوت { إن { و {

إذا { في هذا الموضع ولو قال { إذا لم أطلقك { أو { متى لم أطلقك فأنت طالق { وقع على الفور بمضي زمان يمكن أن يطلق فيه و لم يطلق ولو قال { إن لم أطلقك فأنت طالق { كان على التراخي فيمتد إلى حين موت أحدهما واعلم أن كلمة { إذا { عند نحوي الكوفة مشترك بين الوقت والشرط وإذا استعملت للشرط لم يبق فيها معنى الوقت أصلا ويصير بمعنى { إن { وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وعند البصريين أنها موضوعة للوقت وتستعمل في الشرط مجازا من غير سقوط معنى الوقت عنها مثل { متى { فإنها للوقت لا يسقط ذلك عنها بحال وهذا قول صاحبيه رحمهم الله وإذا بالنظر إلى كونها شرطا تدخل على المشكوك وبالنظر إلى كونها ظرفا تدخل على المتقين كسائر الظروف وإذا غير جازم في الجازم وإن جازم في غير الجازم وقد نظمت فيه
ووعدتني فخلفته
وشككت فيه جزمته
بإذا كأنك عالم
وبإن كأنني جازم

وإذا المفاجأة تختص بالجمل الإسمية ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو { خرجت فإذا زيد واقف { وهل ألفاء الداخلة فيها زائدة لازمة أو عاطفة لجملة المفاجأة علي ما قبلها أو للسببية المحضة كفاء الجواب فيه أقوال إذن حرف جزاء ومكافأة وفيها اتساعات انفردت بها دون غيرها من نواصب الأفعال الأول أن تدل على انشاء السببية والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها نحو { أزورك { فتقول { إذن أكرمك { وهي حينئذ عاملة تدخل على الجملة الفعلية فتنبص المضارع المستقبل المتصل إذا صدرت والثاني أن تكون مؤكدة بجواب ترتبط بمقدم أو منبهة على سبب حصل في الحال فهي حينئذ غير عاملة لأن المؤكدات لا يعتمد عليها والعامل يعتمد عليه قال سبويه إذن للجواب والجزاء معا قيل دائما وقيل غالبا ومعنى ذلك أنه يقتضي جوابا أو تقدير جواب ويتضمن ما يصحبه من الكلام جزاء ومتى صدر به الكلام وتعقبه فعل مضارع جاز رفعه ونصبه ومتى تأخر عن الفعل أو لم يكن معه الفعل المضارع لم يعمل وإذا وقع بعد الواو والفاء لا لتشريك مفرد جاز فيه الإلغاء والإعمال واختلف في الوقف على إذن قيل يكتب بالألف إشعارا بصورة الوقف عليها فإنه لا يوقف عليها إلا بالألف وهو مذهب البصريين وقيل بالنون وهو مذهب الكوفيين اعتبارا باللفظ لأنها عوض عن لفظ أصلي فإنه يقال { أقوم { فتقول { إذن أكرمك { فالنون عوض عن محذوف والأصل

{ إذا تقوم أكرمك } أو للفرق بينهما وبين إذا في الصورة وقال بعضهم إذن إن أعملت كتبت بالنون وإن أهملت كتبت بالالف

إذا ما فيه إيهام في الاستقبال ليس في { إذا } بمعنى أنك إذا قلت { آتيك إذا طلع الشمس } فإنه ربما يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب بترك الإتيان في الغد بخلاف { إذا ما طلعت } فإنه يخص ذلك ولا يستحق العتاب وأيضا إذا ما يكون جازما في السعة مثل { إذا ما تخرج أخرج } بخلاف { إذا } فإنه لا يجزم إلا في الضرورة والجزم في { إذا ما } من { ما } لأن { إذا } إذا كان اسما يضاف إلى الجمل غير عامل فجعلت { ما } حرفا من حروف المجازاة عاملا كمتى فسميت هذه ال { ما } مسلطة لتسليطها على الجزم وقد نظمت فيه
إذا جعلت ما حرفا فسلطت
على الجزم لولاها لما كان عاملا

إذا ما هي عند النحويين مسلوب الدلالة على معناها الأصلي منقول إلى الدلالة على الشرط في المستقبل ولم تقع في القرآن كمذ ومنذ الإذن إذن بالشيء كسمع علم به وفعله باذني بعلمي وأذن له في الشيء إذا وأذينا أباحه به له وأذنه الأمر وبه أعلمه وأذن إليه وله استمع معجبا أو علم وأذنه تأذينا أكثر من الإعلام والأذان الإعلام مطلقا قال الله تعالى { وأذان من الله ورسوله } وفي الشرع الإعلام على وجه مخصوص { وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله } أي بإرادته وأمره أو بعلمه لكن الإذن أخص من العلم ولا يكاد يستعمل إلا فيما فيه مشيئة ما ضامه الأمر أو لم يضمه { وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله } فيه مشيئة من وجه إذ لا خلاف أن الله تعالى أوجد في الإنسان قوة بها إمكان قبول الضرر من جهة من يظلم فيضره ولم يجعله كالحجر الذي لا يوجعه الضرب فمن هذا الوجه يصح أن يقال بإذن الله ومشيئته يلحق الضرر من جهة الظالم والأذان المتعارف من التأذين كالسلام من التسليم والدليل على مشروعيته للصلاة قوله تعالى { وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزوا ولعبا } ولم يشرع إلا بالمدينة وقد سن في الهموم يأمر من يؤذن في أذنه لأنه يزيل الهم وكذا لمن ساء خلقه ولو بهيمة قاله ابن حجر والأذن الضم محبس جميع الصوت قد خلقت غضروفية لأنها لو خلقت لحمية أو غشائية لم يحفظ شكل التعجير والتعميق والتعريج الذي فيها فسبحان من أسمع بعظم كما أبصر بشحم وأنطق بلحم الإذعان الخضوع والذل والإقرار والإسراع في الطاعة والانقياد لا بمعنى الفهم والإدراك وقيل هو عزم القلب والعزم جزم الإرادة بعد التردد

نوع قوله تعالى { إلا أذى } ضررا يسيرا كطعن وتهديد { أذن خير } يقال فلان أذن خير أي يقبل كل ما قيل له { أذنت لربها وحقت } سمعت لربها وحق لها أن تسمع { فضرنا على أذانهم } أي أنماهم إنامة لا تنبههم فيها الأصوات

{ وداعيا إلى الله بإذنه { بتيسيره أطلق له من حيث إنه من أسبابه وليس المراد حقيقة { الإذن { لحصوله بقوله داعيا إلى الله { يتبعها أذى { أي من وتعبير للسائل { فأذنوا { بكسر الذال ممدودا بمعنى أعلموا غيركم أصله من الاذن أي أوقعوا في الأذان وفتح الذا ل مقصورا بمعنى أعلموا أنتم وأيقنوا { قل هو أذى { أي الحيز مستقذر مؤذ من يقربه نفر منه { أدناك { أعلمناك { أذن { رخص

{ فصل الألف والراء

الأرض كل ما استقر عليه قدماك وكل ما سفلى فهو أرض ورب مفرد لم يقع في القرآن جمعه لثقله وخفة المفرد كالأرض ورب جمع لم يقع في القرآن مفردة لثقله وخفة الجمع كالألباب الأرملة كل امرأة بالغة فقيرة فارقتها زوجها أو مات عنها دخل بها أو لم يدخل فهي أرملة والأرمل يطلق على الذكر والأنثى قال جرير

هذي الأرامل قد قضيت حاجتها

فمن لحاجة هذا الأرمل الذكر

والصحيح ما قاله محمد بن الحسن الشيباني وحكى الهاشمي عن صاحب العين وهو أنه لا يقال رجل أرمل إلا في تلميح الشعر وقال ابن الأنباري لا يقال رجل أرمل إلا في الشذوذ في القاموس رجل أرمل وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة ولا يقال للعزبة الموسرة أرملة الإرادة هي من { الرود { والروء يذكر ويراد به الطلب والواو لما سكنت نقلت حركتها إلى ما قبلها فانقلبت في الماضي ألفا وفي المستقبل ياء وسقطت في المصدر لمجاورتها الألف الساكنة وعوض منها الهاء في آخرها وراودته على كذا مراودة أي أرادته

والإرادة هي في الأصل قوة مركبة من شهوة وحاجة وخاطر وأمل ثم جعلت اسما لنزوع النفس إلى شيء مع الحكم فيه أنه ينبغي أن يفعل أو أن لا يفعل وفي الأنوار هي نزوع النفس وميلها إلى الفعل بحيث يحملها عليه ويقال للقوة التي هي مبدأ النزوع والأول مع الفعل والثاني قبله وتعريفها بأنها اعتقاد النفع أو ظنه أو هي ميل يتبع ذلك الاعتقاد أو الظن كما أن الكراهة نفرة تتبع اعتقاد الضر أو ظنه إنما هو على رأي المعتزلة والاتفاق على أنها صفة مخصصة لأحد المقدورين بالوقوع وقيل في حدها إنها بمعنى ينافي الكراهة والاضطرار فيكون الموصوف بها مختارا فيما يفعله وقيل إنها معنى يوجب اختصاص المفعول بوجه دون وجه لأنه لولا الإرادة لما كان وقت وجوده أولى من وقت آخر ولا كمية ولا كيفية أولى مما سواها والإرادة إذا استعملت في الله يراد بها المنتهى وهو الحكم دون المبدأ فإنه تعالى غني عن معنى النزوع به واختلف في معنى إرادته تعالى والحق أنه ترجيح أحد طرفي المقدور على الآخر وتخصيصه بوجه دون وجه أو معنى يوجب هذا الترجيح وهي أعم من الاختيار فإنه ميل مع تفضيل ثم إن إرادة الله تعالى ليست زائدة على ذاته كإرادتنا بل هي عين حكمته التي تخصص وقوع الفعل على وجه دون وجه وحكمته عين علمه المقتضي لنظام العالم على الوجه الأصح والترتيب الأكمل وانضمامها مع القدرة هو الاختيار والإرادة حقيقة واحدة قديمة قائمة بذاته كعلمه إذ لو تعددت إرادة الفاعل المختار أو تعلقها لم يكن واحدا من جميع الجهات ومتعلقة بزمان معين إذ لو تعلق بفعل من أفعال نفسه لزم وجود ذلك الفعل وامتنع تخلفه عن إرادته اتفاقا من أهل الملة والحكماء وأما إذا تعلق بفعل غيره

ففيه خلاف المعتزلة القائلين بأن معنى الأمر هو الإرادة لا يوجب الأمور به كما في القضاء وأما الإرادة الحادثة فلا توجه اتفاقا ولا يلزم من ضرورة وجود الإرادة والقدرة في القدم ما يتخصص بها والتعدد في متعلقاتها

وتعلقها على نحو متعلق الشمس بما قابلها واستضاء بها وهو المعني بسلب النهاية عن ذات واجب الوجود وكذا في غير الإرادة من صفات الذات وأما سلب النهاية عنها بالنظر إلى المتعلقات فما يصح أن يتعلق به الإرادة من الجائزات فلا نهاية له بالقوة لا أنه غير متناه بالفعل وهذا لا مرأى فيه ولا دليل ينافيه واختلفوا في كونه تعالى مريدا مع اتفاق المسلمين على إطلاق هذا اللفظ على الله تعالى فقال النجار إنه معنى سلبي ومعناه أنه غير مغلوب ولا مستكره ومنهم من قال إنه أمر ثبوتي وهؤلاء اختلفوا قال بعضهم معناه علم الله باشتمال الفعل على المصلحة أو المفسدة ويسمون هذا العلم بالداعي أو الصارف وقال بعضهم إنه صفة زائدة على العلم تم اختلفوا في تلك الصفة قال بعضهم ذاتية

وقال بعضهم معنوية وذلك المعنى قديم وهو قول الأشعرية وقال بعضهم محدث وذلك المحدث إما قائم بالله وهو قول الكرامية وقال بعضهم موجود لا في محل وهو قول أبي علي وأبي هاشم وأتباعهما ولم يقل أحد إنه قائم بجسم آخر فإذا استعمل في الله فإنه يراد به المنتهى وهو الحكم دون المبتدأ فإنه يتعالى عن معنى النزوع فمتى قيل أراد كذا فمعناه حكم فيه أنه كذا وليس بكذا ولفظة الإرادة تطلق في الشاهد والغائب جميعا ولفظة القصد لا تطلق إلا في الإرادة الحادثة والمشئنة في الأصل مأخوذة من الشيء وهو اسم للموجود وهي كالإرادة عند أكثر المتكلمين لأن الإرادة من ضرورتها الوجود لا محالة وإن كانت في أصل اللغة مختلفتين فإن المشئنة لغة اليجاد والإرادة طلب الشيء والفرق بينهما قول للكرامية فإنهم يقولون مشئنة الله صفة أزلية وإرادته صفة حادثة في ذاته القديم والحق أنهما إذا أضيفا إليه تعالى يكونان بمعنى واحد لأن الإرادة لله تعالى من ضرورتها الوجود لا محالة والفرق بينهما في حق العباد وذلك فيما لو قال { شيءي طلاقك } فشاءت يقع وفي { أريدي } فأرادت لا يقع وفي قوله تعالى { يفعل الله ما يشاء } و { يحكم ما يريد } رعاية لهذا الفرق حيث ذكر المشئنة عند ذكره الفعل المخصوص بالموجود وذكر الإرادة عند ذكره الحكم الشامل للمعدوم أيضا وفي الزيادات لمحمد في { أنت طالق بمشيئة الله } لا يقع كما في إن شاء الله ولمشيئة الله باللام يقع كذا الإرادة وأما العلم فإنه يقع من الوجهين وقال بعض المتكلمين ومن الفرق بينهما أن إرادة الإنسان قد تحصل من غير أن تتقدمها إرادة الله تعالى فإن الإنسان قد يريد أن لا يموت ويأبى الله ذلك ومشئته لا تكون إلا بعد مشيئته لقوله تعالى { وما تشاؤون إلا أن يشاء الله } وقال بعضهم لو أن الأمور كلها موقوفة على مشيئة الله وأن أفعالنا متعلقة بها وموقوفة عليها لما أجمع الناس على تعليق الاستثناء به في جميع أفعالنا والمشئنة

ترجح بعض الممكنات على بعض مأمورا كان أو منهيأ حسنا كان أو غيره والإرادة قد يراد بها معنى الأمر إلا أن الأمر مفوض إلى المأمور إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل والإرادة غير مفوض إلى أحد بل يحصل كما أراده المرید والشهوة ميل جبلي غير مقدور للبشر بخلاف الإرادة وكذلك النفرة فإنها حالة جبلية غير مقدورة بخلاف الكراهة وقد يشتهي الإنسان ما لا يريد بل يكرهه وقد يريد ما لا يشتهي بل ينفر عنه ولهذا قالوا { إرادة المعاصي مما يؤخذ عليها دون شهوتها } وكراهة الطاعات الشاقة يؤخذ عليها دون النفرة منها والكراهة طلب الكف عن الفعل طلبا غير جازم كقراءة القرآن مثلا في الركوع والسجود وهذه الكراهة تصح أن تجتمع مع الإيجاز فيوجد الله الفعل مع كراهته له أي مع نهيه عنه أما الكراهة بمعنى عدم إرادة الله للفعل فيستحيل اجتماعها مع الإيجاد إذ يستحيل أن يقع في ملك الله ما لا يريد وقوعه وأما رضى الله فهو ترك الاعتراض لا الإرادة كما قالت المعتزلة فإن الكفر مع كونه مرادا له تعالى ليس بمرضى عنده تعالى لأنه يعترض عليه ويؤاخذ به وقد نظمت فيه بسهم الحظ معترض لحب رضاء الله ترك الاعتراض

والمحبة والرضى كل منهما أخص من المشيئة فكل رضا إرادة ولا عكس والأخص غير الأعم وقوله تعالى { يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر } إرادة أمر وتشريع تتعلق هي بالطاعات لا بالمعصية وقوله تعالى { ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا } إرادة قضاء وتقدير شاملة لجميع الكائنات والإرادة قد تتعلق بالتكليف من الأمر والنهي وقد تتعلق بالمكلف به أي إيجاده أو إعدامه فإذا قيل إن الشيء مراد قد يراد به أن التكليف به هو المراد لا مجيئه وذاته وقد يراد به أنه في نفسه هو المراد أي إيجاده أو عدمه فعلى هذا ما وصف بكونه مرادا بلا وقوع له فليس المراد به إلا إرادة التكليف به فقط وما قيل إنه غير مراد وهو واقع فليس المراد به إلا أنه لم يرد التكليف به فقط فالمراد بقوله تعالى { وما الله يريد ظلما للعباد } نفي لإرادة التكليف به لا من حيث حدوثه وليس المراد بقوله تعالى { وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون } وقوع العبادة بل الأمر بها واحتج أصحابنا بقوله تعالى { قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي وإنا إن شاء الله لمهتدون } على أن الحوادث بإرادة الله تعالى وأن الأمر قد ينفك عن الإرادة وإلا لم يكن للشرط بعد الأمر معنى والحق أن دلالة على أن مراد الله تعالى واقع لا أن الواقع ليس إلا مراده ولا أن الأمر قد ينفك عن الإرادة إذ محل الخلاف الأمر التكليفي والأمرها هنا للارشاد بدليل { أتخذنا هزوا } ثم الدليل على أن الأمر غير الإرادة قوله تعالى { والله يدعو إلى دار السلام } ثم قوله { والله يدعو إلى دار السلام } ثم قوله { ويهدي من يشاء } دليل على أن المصير على الضلالة لم يرد الله رشده وقوله تعالى { ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم } دليل صحة تعلق الإرادة بالإغواء وإن خلاف مراده محال والإرادة قد تكون بحسب القوة الاختيارية ولذلك تستعمل في الجدار وفي الحيوانات نحو

{ فوجدوا فيها جدارا يريد أن ينقض } ويقال { فرس يريد التبن } الإرسال
التسليط والإطلاق والإهمال والتوجيه والاسم الرسالة بالكسر والفتح وقد يذكر
ويراد به مطلق الإيصال كما في { يرسل السماء عليكم مدرارا } وإرسال
الكلام إطلاقه بغير تقييد وإرسال الحديث عدم ذكر صحابه وفي إرسال
الرسول تكليف دون بعثه لأنه تكوين محض وكفاك شاهدا قوله عليه الصلاة
والسلام بعثت إلى الناس عامة لا مرسلإ إليهم كافة لأن تبليغ الرسالة إلى
أطراف العالم من أصناف الأمم كان خارجا عن الوسع قال الله تعالى
{ وأرسلناك للناس } ولم يقل إلى الناس وأما قوله تعالى { يا أيها الناس إني
رسول الله إليكم جميعا } فهو باعتبار تضمين البعث وقد جاء في القرآن { وما
أرسلنا في قرية } { كذلك أرسلناك في أمة } لما أن الأمة أو القرية جعلت
موضعا للإرسال وعلى هذا المعنى جاء { بعث } في قوله تعالى { ولو شئنا
لبعثنا في كل قرية نذيرا } ويقال فيما يتصرف بنفسه أرسلته كقوله تعالى
{ ثم أرسلنا رسلنا } وفيما يحمل { بعثت به } و { أرسلت به } كقوله تعالى
{ وإني مرسله إليهم بهدية } وإرسال المثل هو أن يأتي المتكلم في بعض
كلامه بما يجري مجرى المثل السائر من حكمة أو نعت أو غير ذلك كقوله
تعالى { إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها } { كل حزب بما لديهم
فرحون } و { ما على الرسول إلا البلاغ } { وقليل من عبادي الشكور }
{ كل نفس بما كسبت رهينة } { وكل يعمل على شاكلته } { ضعف الطالب
والمطلوب } { الآن حصحص الحق } إلى غير ذلك الأرض هي اسم جنس لم
يقولوا بواحداه والجمع أرضات لأنهم قد يجمعون المؤنث التي ليست فيها تاء
التأنيث بالناء ك { فرسات } ثم قالوا { أرضون } بالواو والنون عوضا عما
حذفوه وتركوا فتحة الراء على حالها وأرض أريضة أي زكية وأرضت الأرض
بالضم زكت ودليل تعددها قوله تعالى ومن الأرض

مثلهن { وقد تؤول بالأقاليم السبعة أو بطبقات العناصر الأربعة حيث عدت
سبعاً بالصرفة والاختلاط ولا دليل في قوله تعالى { الذي جعل لكم الأرض
فراشا } على عدم كربة الأرض لأن الكرة إذا عظمت كانت القطعة منها
كالسطح في إمكان الاستقرار عليه والأرض على مذهب المتكلمين مركبة من
الجواهر المفردة فلها أجزاء ومفاصل بالفعل موجودة بوجودات مغايرة لوجود
الكل كما هو شأن المركبات الخارجية وعلى مذهب الحكماء أن البسائط
عندهم وإن لم تكن ذات أجزاء ومفاصل بالفعل بل متصلا واحدا في نفس الأمر
إلا أن الأرض التي عندنا ليست أرضا صرفة فإنها لا ترى لكونها شفاقة بل
مخلوطة بالماء والهواء فهي مركبة من أجزاء موجودة بالفعل والتراب جنس لا
يشئ ولا يجمع وعن المبرد أنه جمع { ترابة } والنسبة { ترابي } الأرض هو
بدل الدم أو بدل الجناية مقابل بآدمية المقطوع أو المقتول لا بماليته ولهذا
وجب القسامة في النفس والكفارة في الخطأ ويتحمله العاقلة في ثلاث
سنين بالإجماع مخالفا لضمان الأموال الأرب هو فرط الحاجة المقتضي
للاحتيال في الدفع وكل أرب حاجة بلا عكس ثم استعمل تارة في الحاجة
المفردة وأخرى في الاحتيال وإن لم تكن حاجة الإرهاص هو إحداث أمر خارق
للعادة دال على بعثة نبي قبل البعث كتظليل الغمام لرسول الله { صلى الله
عليه وسلم } الإرث الميراث والأصل والأمر القديم توارثه الآخر عن الأول
والبقية من الشيء ومعنى قوله تعالى { ولله ميراث السموات والأرض } أنه

الباقى بعد فناء خلقه وزوال أملاكهم فيموتون ويرثهم ونظيره { إنا نحن نرث الأرض } وقيل الإرث في الحسب والورث في المال الأرذل الدون الخسيس أو الرديء من كل شيء وأرذل العمر أسوأه وجمعه أرذلون على الصحة وفي قوله تعالى { هم أرذلنا } على التكسير الإرصاء الترقيب يقال أرصدت له الشيء إذا جعلته له عدة والإرصاء في الشر وقال ابن الأعرابي رصدت وأرصدت في الخير والشر جميعا والإرصاء في البديع إيراد ما يدل على العجز { وما

كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون { الإرداف هو عبارة عن تبديل كلمة بردفها من غير انتقال من لازم إلى ملزوم كقوله تعالى { واستوت على الجودي } وأردفته أركبته خلفي وردفت الرجل ركبت خلفه وقيل تقول ردفت وأردفت إذا فعلت ذلك بنفسك وأما إذا فعلته بغيرك فأردفت لا غير وهو من أنواع البديع كقوله ليس التكحل في العينين كالكحل

الأرق هو ما استدعاك والسهر ما استدعيته وقيل السهر في الشر والخير والأرق لا يكون إلا في المكروه الارتياح النشاط والرحمة وارتاح الله له برحمته أنقذه من البلية الإرجاف الإخبار الكاذب الإرفاد الإعانة والإعطاء الارتجال ارتجل الكلام تكلم به من غير أن يهيئه وبرأيه انفرد الارتحال ارتحل سار ومضى والقوم عن المكان انتقلوا كترحلوا والاسم الرحلة بالضم والكسر أو بالكسر الارتحال وبالضم الوجه الذي تقصده والرجل اسم ارتحال القوم أرايتك هذه الكلمة في الأصل على وجهين أحدهما أنها من رؤية العين فالكاف إما مفعول والمعنى هل أبصرتك أو تأكيد للفاعل والمفعول شيء آخر فالمعنى هل أبصرت أنت فلانا والثاني أنها من رؤية القلب فالكاف إما مفعول أول والثاني أمر آخر والمعنى هل علمتك فاضلا أو تأكيد ومفعولاه شيء آخر فالمعنى هل علمت أنت زيدا فاضلا وعلى أي وجه كان يجب مطابقة الكاف للهاء في الأفراد والتنثية والتذكير والتأنيث ثم نقلوه عن أصله إلى معنى أخبرني بعلاقة السببية والمسببية لأن العلم بالشيء سبب للإخبار عنه وكذا مشاهدة الشيء من أبصاره سبب وطريق إلى الإحاطة به علما وهي إلى صحة الإخبار عنه ولما نقلت صيغة الاستفهام إلى معنى الأمر وجب حينئذ أن تترك التاء موحدة على كل حال ليكون بقاؤها على حالة واحدة وعلامة للنقل نوع أرني بكسر الراء بصرني ويسكونها أعطني و { أرني أنظر إليك } أي أرنيك وفيه بيان بعد الإبهام أراه أي أوقعه في الرية أراه الرجل كان ذا رية { فارهبون } خافوني حذف الياء لأنها في رأس آية ورؤوس الآي يوقف عليها والوقف على الياء يستثقل فاستغنوا عنها بالكسرة { أروني } أخبروني { أركسهم } أوقفهم أو حبسهم أو ردهم أو نكسهم

{ أرى { أكثر وأزيد ومنه الربا { وارحمنا { تعطف بنا وتفضل علينا { قالوا
أرجه { أي أخر أمره { وإرضادا { ترقبا { فارتد بصيرا { عاد بصيرا { على
الأرائك { أي على السرر { أراذلنا { أسافلنا { والجبال أرساها { أثبتها
{ وإلى ربك فارغب { بالسؤال ولا تسأل غيره { فارتقب { فانتظر { أربناه
آياتنا { بصرناه إياها أو عرفناه { أرذل العمر { الهرم { غير أولي الإربة من
الرجال { أولي الحاجة إلى النساء وهم الشيوخ الأهمام والممسوحون وفي
المحبوب والخصي خلاف وقيل البله الذين يتبعون النساء لفضل طعامهم ولا
يعرفون شيئا من أمور النساء { اركض { اضرب أو ادفع { سارقه صعدا {
سأغشيه عقية شاقة المصعد { ما أرىكم إلا ما أرى { ما أشير إليكم إلا ما أرى
وأستصوب { أرداكم { أهلككم { إرم { اسم بلدة بناها عاد إن صح { بما أراك
الله { عرفك وأوحى إليك

{ فصل الألف والنزاي

الأزل هو اسم لما يضيق القلب عن تقدير بدايته من الأزل وهو الضيق والأبد
اسم لما ينفر القلب عن تقدير نهايته عن الأبد وهو النفور فالأزل بالتحريك هو
ما لا بداية له في أوله كالقدم والأبد ما لا نهاية له في آخره كالبقاء يجمعهما
واجب الوجود كالاستمرار فإنه ما لا نهاية له في أوله وآخره ولما كان بقاء
الزمان بسبب مرور أجزائه بعضها عقيب بعض لا جرم أطلقوا المستمر في
حق الزمان وأما في حق الباري فهو محال لأنه باق بحسب ذاته العلية
والسرمد من السرد وهو التوالي والتعاقب سمي الزمان به لذلك زادوا عليه
الميم ليفيد المبالغة في ذلك المعنى ولما كان هذا المعنى في حق

الله تعالى محالا كان إطلاق السرمد عليه محالا أيضا فإن ورد في الكتاب
والسنة أطلقناه وإلا فلا والأزلي أعم من القديم لأن اعدام الحوادث أزلية
وليست بقديمة قال ابن فارس وأرى كلمة - يعني الأزلي - ليست بمشهوره
وأجيب أنهم قالوا للقديم { لم يزل { ثم نسب إلى هذا فلم يستقل إلا
بالاختصار فقالوا يزلي ثم أبدلت الياء ألفا لأنها أخف فقالوا أزلي كقولهم في
الرمح المنسوب إلى ذي يزن أزني وقيل الأزلي هو الذي لم يكن ليسا والذي
لم يكن ليسا لا علة له في الوجود والأزليات تتناول ذات الباري وصفاته الحقيقة
الاعتبارية الأزلية وتتناول أيضا المعدومات الأزلية ممكنة كانت أو ممتنعة والله
سبحانه وتعالى أزلي وأبدي ولا تقول كان الله موجودا في الأزل فإنه يقتضي
كونه تعالى زمانيا وهو محال والقول بأزليته سبحانه لا يوجب الاعتراف بكون
الزمان أزليا وعالم الدنيا مع ما فيه لا هذا ولا ذاك وما هو ممتنع الوجود أزلي لا
أبدي لأن ما ثبت قدمه امتنع عدمه والإنسان والملك أبدي لا أزلي والقدم بحق
الباري بمعنى الأزلية التي هي كون وجوده غير مستفتح لا بمعنى تطاول الزمن
فإن ذلك وصف للمحدثات كالعرجون القديم وليس القدم معنى زائدا على
الذات فيلزمك أن تقول ذلك المعنى أيضا قديم بقدم زائد عليه فيتسلسل إلى
غير نهاية لا يقال إثبات موجود لا أول له إثبات أوقات متعاقبة لا نهاية لها إذ لا
يعقل استمرار وجود إلا في أوقات وذلك يؤدي إلى إثبات حوادث لا أول لها وهو
باطل لأننا نقول الأوقات يعبر بها عن موجودات تقارن موجودا وكل موجود
أضيف إلى مقارنة موجود فهو وقته والمستمر في العادات هو التعبير بالأوقات
عن حركات الفلك وتعاقب الجديدين فإذا تبين ذلك في معنى الوقت فليس من
شرط وجود الشيء أن يقارنه موجود آخر إذا لم يتعلق أحدهما بالثاني في

قضية عقلية ولو افتقر كل موجود إلى وقت وقدر الأوقات موجودة لافتقرت إلى أوقات وذلك يجر إلى جهالات لا ينتحلها عاقل والله

سبحانه قبل حدوث الحوادث متفرد بوجوده وصفاته لا يقارنه حادث ولما كان لفظ الأزلي يفيد الانتساب إلى الأزل وكان يوهم أن الأزل شيء حصل ذات الله فيه - وهو باطل - إذ لو كان الأمر كذلك لكانت ذات الله مفتقرة إلى ذلك الشيء ومحتاجة إليه وهو محال فقلنا المراد به وجود لا أول له البتة فلم يزل سبحانه أي لم يكن زمان محقق أو مقدر ولم يمض إلا ووجود الباري مقارن له فهذا معنى الأزلية والقدم ولا يزال أي لا يأتي زمان في المستقبل إلا ووجوده مقارن له وهذا معنى الأبدية والدوام الإزجاء السوق ومنه { البضاعة المزجاة } فإنها يزجها كل أحد الأزر الإحاطة والقوة والضعف ضد والإزار الملحفة ويؤنث كالمئزر والإزر والإزار بكسرهما وائتزربه وتأزر ولا تقل اتزر وقد جاء في بعض الأحاديث ولعله من تحريف الرواة وأزر قيل هو اسم عم إبراهيم عليه السلام

وأما أبوه فإنه تاريخ الإزدار الإصدار وقرئ { يومئذ يزدري الناس أشتاتاً } الازدواج هو في البديع تناسب المتجاورين نحو { من سبأ نبيا } الإزالة الإذهب وأزال وأزال يتقاربان في المعنى غير أن أزل يقتضي عثرة مع الزوال يقال { أزلته فزل } و { أزلته فزال } الأزلام هي القداح التي على أحدها أمرني ربي وعلى الآخر نهاني ربي والثالث غفل فإن خرج الأمر مضوا على ذلك وإن خرج الناهي تجنبوا عنه وإن خرج الغفل أجالوها ثانياً نوع { يوم الآزفة } أي القيامة سميت بها لأزوفها أي لقربها { احشروا الذين ظلموا وأزواجهم } وأشباههم { أزواج } ألوان من العذاب { ازدجر } من الزجر وهو الانتهاز { أزلفت الجنة } قربت من المؤمنين { فازره } فقواه { أزفت الآزفة } دنت الساعة { أزاع } صرف { ازكى طعاما } أحل وأطيب أو أكثر وأرخص { اشدد به أزرى } قوتي { ازكى لكم } أنفع

{ فصل الألف والسين }

الأسف كل ما في القرآن من ذكر الأسف فمعناه الحزن إلا { فلما آسفونا } فإن معناه أغضبونا الإسكاف كل صانع عند العرب فهو إسكاف إلا الخفاف فإنه الأسكف الاستصحاب كل شيء لازم شيئاً ولاءمه فقد استصحبه كل حكم عرف وجوبه في الماضي ثم وقع الشك في زواله في الحال الثاني فهو معنى الاستصحاب وله معنى آخر وهو كل حكم عرف وجوبه بدليله في الحال ووقع الشك في كونه على الأول زائلاً في الماضي فبعض الفروع مفرع على الأول والبعض على الثاني الأسلوب كل شيء امتد فهو أسلوب وكأنه

{ أفعول } من السلب لأنه لا يخلو من المد ومنه شجر سلب أي طويل لأنه إذا أخذ ورقه وسعفه امتد وطال وهو الفن والطريقة والجمع أساليب الاستخبار كل استخبار سؤال بلا عكس لأن الاستخبار استدعاء الخبر والسؤال يقال في

الاستعفاف فتقول سألته كذا ويقال في الاستخبار أيضا فتقول سألته عن كذا الاستفهام كل استفهام استخبار بلا عكس لأن قوله تعالى { أنت قلت للناس { إلى آخره استخبار وليس باستفهام وقيل الاستفهام في الآية على حقيقته لأن طلب الفهم كان مصروفا إلى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل الاستعلام كل استعلام استفهام بلا عكس لأن الاستعلام طلب العلم وهو أخص من الاستفهام إذ ليس كل ما يفهم يعلم بل قد يظن ويخمن كل استفهام دخل في جحد فمعناه التقرير الاسم كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان فهي الاسم ولو تعرضت له فهي الفعل والاسم أصله سمو كعلم ومصدره السمو وهو العلو واحد الأسماء أو وسم ووسمه أعلمه والموسم المعلم والأول أصح لعدم ورود الأوسام وكلما وقع التعارض بين المذهبين فمذهب البصريين من حيث اللفظ أصح وأفصح ومذهب الكوفيين من حيث المعنى أقوى وأصلح والاسم مسماه ما سواه أو هو مسماه أو مسماه لا هو ولا ما سواه واستعماله في التسمية أكثر من المسمى ولكل واحد أصل وسيجيء تفصيله قال بعضهم الاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل والمشهور في تعريف الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران بأحد الأزمان ولا يخفى أن الضمير في نفسه سواء عاد إلى الدال أو المدلول لا يخلو عن خلل إذ لا معنى لما دل على معنى حصل في نفسه لكون معناه حينئذ ما دل على معنى هو مدلوله وهذا عبث وكذا ما دل على معنى حاصل في نفس ذلك المعنى لامتناع كون الشيء حاصلًا في نفسه ولو أريد بكونه حاصلًا في نفسه أنه ليس حاصلًا في غيره فينتقض الحد بأسماء الصفات والنسب والتعريف بما يصح الإخبار

عنه ينتقض بآين وإذا وكيف والجواب بأن المراد ما جاز الأخبار عن معناه بدليل صحة { طاب الوقت } وهو معنى { إذا } ضعيف إذ ليس { إذا عبارة عن الوقت فقط بل هو يفيد حال ما جعل ظرفًا لشيء آخر والوقت حال ما جعل ظرفًا لحادث آخر لا يمكن الإخبار عنه البتة والاسم لغة ما وضع لشيء من الأشياء ودل على معنى من المعاني جوهرًا كان أو عرضًا فيشمل الفعل والحرف أيضًا ومنه قوله تعالى { وعلم آدم الأسماء كلها } أي أسماء الجواهر والأعراض كلها

واشتقاقًا هو ما يكون علامة للشيء ودليلاً يرفعه إلى الذهن من الالفاظ والصفات والأفعال ووعرفًا هو اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان مركبًا أو مفردًا مخبرًا عنه أو خبرًا أو رابطة بينهما وفي عرف النحاة هو اللفظ الدال على المعنى المفرد المقابل للفعل والحرف وقد يطلق الاسم ويراد به ما يقابل الصفة وما يقابل الظرف وما يقابل الكنية واللقب والاسم هو اللفظ المفرد الموضوع للمعنى على ما يعم أنواع الكلمة وأما تقييده بالاستقلال والتجرد عن الزمان ومقابلته بالفعل والحرف فاصطلاح النحاة والاسم أيضًا ذات الشيء قال ابن عطية يقال ذات ومسمى وعين واسم بمعنى والاسم أيضًا الصفة يقال الحق والخالق والعليم أسماء الله تعالى وهو رأي الأشعري

والمسمى هو المعنى الذي وضع الاسم بإزائه والتسمية هي وضع الاسم للمعنى وقد يراد بالاسم نفس مدلوله وبالمسمى الذات من حيث هي وبالتسمية نفس الأقوال وقد يراد ذكر الشيء باسمه كما يقال سمي زيدا ولم يسم عمرا والاسم لا يدل بالوضع إلا على الثبوت والدوام والاستمرار معنى مجازي له والفعل يدل على التجدد والحدوث ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر والاسم أعلى من صاحبه إذ كان يخبر به وعنه وليس كذلك صاحبه والاسم إن دل على معنى يقوم بذاته فهو اسم عين كالرجل والحجر وإلا فاسم معنى سواء كان معناه وجوديا كالعلم أو عدميا كالجهل ومثل زيد وعمرو وفاطمة وعائشة ودار وفرس هو اسم علم ومثل رجل وامرأة وشمس وقمر هو اسم لازم أي لا ينقلب ولا يفارق ومثل صغير وكبير وقليل وكثير وطفل وكهل هو اسم مفارق ومثل كاتب وخياط هو اسم مشتق ومثل غلام جعفر وثوب زيد هو اسم مضاف ومثل فلان أسد هو اسم مشبه ومثل أب وأم وأخت هو اسم منسوب يثبت بنفسه ويثبت غيره ومثل حيوان وناس اسم جنس والاسم باعتبار معناه على ستة أقسام فنحو { زيد } جزئي حقيقي ونحو { الإنسان } كلي متواطئ ونحو { الوجود } كلي مشكك ونحو { العين } مشترك ونحو { الصلاة } منقول

متروك ونحو { الأسد } حقيقي ومجاز والاسم المفرد ك { زيد } و { عمرو } والمركب إما من فعل ك { تأبط شرا } وإما من مضاف ومضاف إليه ك { عبد الله } أو من اسمين قد ركبا وجعلا بمنزلة اسم واحد ك { سيبويه } وقد يكون المفرد مرتجلا وهو الذي ما استعمل في غير العلمية ك { مذبح } و { أدب } وقد يكون منقولا إما من مصدر ك { سعد } و { فضل } أو من اسم فاعل ك { عامر } و { صالح } أو من اسم مفعول ك { محمود } و { مسعود } أو من أفعال التفضيل ك { أحمد } و { أسعد } أو من صفة ك { عتيق } وهو الدارب بالأمور والظافر بالمطلوب و { سلول } وهو كثير السل

وقد يكون منقولا من اسم عين ك { أسد } و { صقر } وقد يكون منقولا من فعل ماض ك { أبان } و { شمر } أو من فعل مضارع ك { يزيد } و { يشكر } ووقوع الاسم على الشيء باعتبار ذاته كالأعلام وباعتبار صفة حقيقة قائمة بذاته كالأسود والأبيض والحر والبارد واعتبار جزء من أجزاء ذاته كقولنا للحيوان إنه جوهر وجسم وباعتبار صفة إضافية فقط كقولنا للشيء إنه معلوم ومفهوم ومذكور ومالك ومملوك وباعتبار صفة سلبية كالأعمى والفقير وباعتبار صفة حقيقية مع صفة إضافية كقولنا للشيء إنه عالم وقادر فإن العلم عند الجمهور صفة حقيقية ولها إضافة إلى المعلومات وكذا القدرة صفة حقيقية ولها إضافة إلى المقدورات وباعتبار صفتين حقيقية وسلبية كشجاع وهي الملكة وعدم البخل وباعتبار صفتين إضافية وسلبية كالأول لأنه سابق لغيره ولم يسبقه غيره وقيوم لأنه غير محتاج إلى غيره ومقوم لغيره وباعتبار الصفات الثلاث كالإله لأنه دال على وجوبه لذاته وعلى إيجاده لغيره وعلى تنزيهه عما لا يليق به والاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من الفعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل والصفة ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم

الفاعل واسم المفعول ك { ضارب ومضروب } وما أشبههما من الصفات الفعلية و { أحمر } و { أصفر } وما أشبههما من صفات الحلية و { مصري } و { مغربي } ونحوهما من صفات النسبة وهذا من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فالصفة تدل على ذات وصفة نحو { أسود } إلا أن دلالتها على الذات تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا يدل إلا على شيء واحد وهو ذات المسمى والاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس لفظه كما يقال { زيد } معرب و { ضرب } فعل ماض و { من } حرف جر وقد يراد به معناه كقولنا { زيد كاتب } وقد يراد به نفس ما هية المسمى مثل { الإنسان نوع والحيوان جنس } وقد يراد به فرد منه نحو { جاءني إنسان } و { رأيت حيوانا } وقد يراد جزؤها كالناطق

أو عارض لها كالضاحك فلا يبعد أن يقع اختلاف واشتباه في أن اسم الشيء نفس مسماه أو غيره وفي مثل { كتبت زيدا } يراد به اللفظ وفي مثل { كتب زيد } يراد به المسمى وإذا أطلق بلا قرينة ترجح اللفظ أو المسمى كما في قولك { زيد حسن } فإنه يحتملها بلا رجحان فالقائل بالغيرية يحمله على اللفظ وبالعينية على المسمى فعند النحويين غير المسمى إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه فالاسم هو اللفظ المطلق على الحقيقة عينا تلك الحقيقة أو معنى تميزا لها باللقب ممن يشاركها في النوع والمسمى تلك الحقيقة وهي ذات ذلك اللقب أي صاحبه فمن ذلك { لقيته ذات مرة } والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو مرة والدليل على التغير بينهما أيضا ثبوت كل منهما حال عدم الآخر كالحقائق التي ما وضعوا لها اسما بعينه وكألفاظ المعلوم والمنفي وكالأسماء المترادفة والمشاركة فإن كثرة المسميات ووحد

الاسم في المشترك وبالعكس في المترادف يوجب المغايرة لا سيما أن الاسم أصوات مقطعة وصنعت لتعريف المسميات وتلك الأصوات أغراض غير باقية والمسمى قد يكون باقيا بل يكون واجب الوجود لذاته قال الشيخ أبو الحسن الأشعري قد يكون الاسم عين المسمى نحو { الله } فإنه علم للذات من غير اعتبار معنى فيه وقد يكون غيره نحو الخالق والرازق مما يدل على نسبة إلى غيره ولا شك أنه غيره وقد يكون لا هو ولا غيره كالعليم والقديم مما يدل على صفة حقيقية قائمة بذاته انتهى لكن إطلاق الاسم بمعنى الصفة على ما مدلوله مجرد للذات بلا معنى زائد محل نظر فإن قيل لو كان الاسم هو المسمى لاستقام أن يقال إن الله اسم كما يستقيم القول بأن الله مسمى واستقام أن يقال بأنه عبد اسم الله كما يستقيم القول بأنه عبد الله قلنا السبيل في مثله التوقيف ولم يرد التوقيف بأن اسم الله هو الله ولا بأن { عبد اسم الله } عبد الله كذا في الكافي والمحكي عن المعتزلة أن الاسم غير المسمى ولفظ الاسم في قوله تعالى { سبح اسم ربك } و { تبارك اسم ربك } مقحم ولنا أن تلك الآية دليل على أنهما واحد إذ لو كان الاسم غير المسمى لكان أمرا بالتسبيح لغير الله وعلى هذا إذا قال { زينب طالق } واسم امرأته زينب يقع على ذات المرأة لا على اسمها وإذا استعمل بمعنى التسمية يكون غير

المسمى لا محالة فجواب { ما اسمك } زيد لأن { ما } لغير العقلاء وجواب { من زيد } أنا بالإضافة إلى الذات وفي الجملة الاسم هو مدلول اللفظ لا اللفظ يقال زيد هذا الشخص وزيد جاء ولو كان هو اللفظ لما صح الإسناد فعلم أنه عين المسمى خارجا لا مفهوما وأما اللفظ الحاصل بالتكلم وهو الحروف المركبة تركبا مخصوصا فيسمى بالتسمية ثم اعلم أن الاسم إما أن يوضع لذات معينة من غير ملاحظة معنى من المعاني معها مثل { الإبل والفرس } وإما أن يوضع لذات معينة باعتبار صدق معنى ما عليها فيلاحظ الواضع تلك الذات باعتبار صدق ذلك

المعنى عليها ثم يوضع الاسم بإزاء تلك الذات فقط خارجا عنها ذلك المعنى أو بإزاء الذات المتصفة بذلك المعنى داخلا ذلك المعنى في الموضوع له فيكون المعنى سببا باعثا للوضع في هاتين الصورتين مع أنه خارج في الصورة الأولى داخل في الثانية وكل من هذه الأقسام الثلاثة اسم يوصف ولا يوصف به إذ مدلوله الذات المعينة القائمة بنفسها ممتنعة القيام بغيرها حتى يوصف بها الغير وإما أن يوضع لذات مبهمة يقوم بها معنى معين على أن يكون قيام ذلك المعنى بأية ذات كانت من الذوات مصححا للاطلاق فهذا القسم هو الصفة إذ مدلوله قائم بغيره لا بنفسه لأنه مركب من مفهوم الذات المبهمة والمعنى وقيام المعنى بغيره ظاهر وكذا الذات المبهمة معنى من المعاني إذ لا استقلال

له بنفسه فيقوم بغيره والضابط فيه هو أن كل ذات قامت بها صفات زائدة عليها فالذات غير الصفات وكذا كل واحد من الصفات غير الآخر انختلف بالذوات بمعنى أن حقيقة كل واحد والمفهوم منه عند انفراده غير مفهوم الآخر لا محالة وإن كانت الصفات غير ما قامت به من الذات فالقول بأنها غير مدلول الاسم المشتق منها أو ما وضع لها وللذات من غير اشتقاق وذلك مثل صفة العلم بالنسبة إلى مسمى العالم أو مسمى الإله فعلى هذا وإن صح القول بأن علم الله غير ما قام به من الذات لا يصح أن يقال إن علم الله غير مدلول اسم الله أو عينه إذ ليس هو عين مجموع الذات مع الصفات ولعل هذا ما أراده بعض الحذاق من الأصحاب في أن الصفات النفسية لا هي ولا هي غيره إذا عرفت هذا فنقول إن الإله اسم لا وصف مع أنه صالح للوصفية أيضا لاشتغال معناه على الذات المبهمة القائمة بها معنى وعين والدليل على ذلك جريان الأوصاف عليه وعدم جريانه على موصوف ما والسبب في ذلك كونه في أصل وضعه لذات معينة باعتبار وصف الألوهية ومعلوم أن الذات المعينة قائمة بنفسها لا يحتمل قيامها بغيرها حتى يصح إجراء اللفظ الدال عليها على موصوف ما وهذا هو الفرق بين الاسم والصفة اسم الجنس هو يطلق على الواحد على سبيل البدل ك { رجل } ولا يطلق على القليل والكثير والجنس يطلق عليهما ك { الماء } واسم الجنس لا يتناول الأفراد على سبيل العموم والشمول في غير موضع الاستغراق ويتناول ما تحته من الأنواع كالحيوان يتناول الإنسان وغيره مما فيه الحيوانية واسم النوع لا يتناول الجنس كالإنسان فإنه لا يتناول الحيوان واسم الجنس إذا عرف باللام فإن كان هناك حصة من الماهية معهود حمل عليها وإلا فإن لم يكن هناك ما يدل على إرادة الحقيقة من حيث وجودها في

ضمن أفرادها حمل على الحقيقة وإن دلت قرينة على إرادتها من حيث الوجود فإن كان المقام مناسباً للاستغراق حمل عليه وإلا حمل على غير معين وشمول اسم الجنس لكل

فرد ومثنى ومجموع إنما يتصور على مذهب من يقول أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي المتحدة في الذهن يمكن فرض صدقها على كثيرين في الخارج فهي متعينة في الذهن بالنسبة إلى سائر الحقائق وليست بمشخصة حيث توجد في الخارج في ضمن أفراد كثيرة هذا ما هو مختار السيد الشريف والقاضي العضد وأما على مذهب من يقول إنه موضوع للماهية مع وحدة شخصية أو نوعية باعتبار وجودها في الخارج يسمى فرداً منتشراً فهو ليس بمتعين ولا بشخص وهو مذهب الأصوليين ومختار ابن الحاجب والرضي والتفتازاني واسم الجنس موضوع للفرد المبهم وعلم الجنس موضوع للماهية وإذا قال الواضع وضعت لفظة { أسامة } لإفادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هي هي على سبيل الاشتراك اللفظي فإن ذلك علم الجنس وإذا قال وضعت لفظ { الأسد } لإفادة الماهية التي هي القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان اسم الجنس

الاسم المتمكن أي اسم راسخ القدم في الاسمية وهو ما يجري عليه الإعراب أي ما يقبل الحركات الثلاث ك { زيد } وغير المتمكن ما لا يجري عليه الإعراب والاسم التام ما يستغني عن الإضافة والمقصود ما في آخره ألف مفردة والمنقوص ما في آخره ياء قبلها كسرة ك { القاضي } والاسم المشترك ما له وضعان أو أكثر بإزاء مدلولية أو مدلولاته فلكل مدلول وضع والعام ما ليس له إلا وضع واحد يتناول كل فرد ويستغرق الأفراد وأسماء الأفعال موضوعة بإزاء ألفاظ الأفعال ك { استجب } و { أمهل } و { أسرع } و { أقبل } من حيث يراد بها معانيها لا من حيث يراد بها أنفسها لأن مدلولاتها التي وضعت لها هي ألفاظ لم يعتبر اقترانها بزمان وأما المعاني المقترنة بالزمان فهي مدلولات لتلك الألفاظ فينقل من الأسماء إليها بواسطتها وحكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها إلا أن الباء تزداد في مفعولها كثيراً نحو { عليك به } لضعفها في العمل فيعمل بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول اسم الفاعل هو ما اشتق لما حدث منه الفعل والفاعل ما أسند إليه المعروف أو شبهه ونائب الفاعل ما أسند إليه المجهول أو شبهه والفاعل كاسم الفاعل إذا اعتمد على الهمزة يساوي الفعل في العمل نحو { أقائم الزيدان } والفاعل الذي بمعنى ذي كذا لا يؤنث لقوله تعالى { السماء منفطر به } أي ذات انقطاع بخلاف اسم الفاعل واسم الفاعل مجاز في الماضي عند الأكثرين وحقيقة في الحال عند الكل ومجاز في الاستقبال اتفاقاً وقيل حقيقة في الماضي وقيل إن كان الفعل مما لا يمكن بقاءه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة وإلا فمجاز وهكذا اسم المفعول وكل اسم دل على المصدر فإنه لا يقتضي التكرار كالسارق في آية السرقة فإن المصدر الثابت بلفظ السارق لما لم يجعل للعدد أريد بها المرة وبالمرة

الواحدة لا يقطع إلا يد واحدة واليمنى متعينة بالإجماع وبالسنة قولاً وفعلاً وقرأ
ابن مسعود { فاقطعوا أيماهما

{ يقول الشافعي الآية تدل على قطع يسرى السارق في الكرة الثانية وهو
ضعيف وإنما يحمل الشافعي المطلق على المقيد ههنا مع الاتفاق عليه في
صورة اتحاد الحكم والحادثة لأنه لا يعمل بالقراءة غير المتواترة ويجوز تعدية
اسم الفاعل بحرف الجر وامتنع ذلك في فعله نحو { فعال لما يريد } واسم
الفاعل المتعدي لا يضاف إلى فاعله لوقوع الالتباس وهو مع فاعله يعد من
المفردات بخلاف الفعل مع فاعله ولا يكون مبتدأ حتى يعتمد على الاستفهام أو

النفي أو معنى النفي لأنهما يقربانه بماله صدر الكلام ويدل في كثير من
المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه والفعل الماضي لا يدل
عليه واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لشبهه بالخالي عن الضمير حيث لم
يتفاوتا في الحكاية والخطاب والغيبة تقول { أنا قائم أنت قائم هو قائم } كما
تقول { أنا غلام أنت غلام هو غلام } إلا أنه إذا وقع صلة كان مقدرًا بالفعل
فيكون جملة وإنما عدل إلى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام
التعريف على صريح الفعل والفعل مع فاعله جملة لأصالته ويبنى اسم الفاعل
من اللازم كما يبني من المتعدي واسم المفعول إنما يبني من فعل متعد واسم
الفاعل المراد به الماضي لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى { الذي } ويتعرف
بالإضافة وإذا ثني أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجر بخلاف اسم الفاعل
المراد به الحال والاستقبال فإنه يعمل مطلقاً ولا يتعرف بالإضافة ويجوز فيه
في صورة التثنية والجمع حذف النون والجر وبقاء النون والنصب واستعمال
اسم الفاعل بمعنى الحاضر أقوى منه بمعنى المستقبل واسم الفاعل دون
الصفة المشبهة في الدلالة على الثبوت ولا يكون اسم الفاعل إلا مجارياً
للمضارع في حركاته وسكناته والصفة المشبهة تكون مجارية له ك { منطلق
اللسان } و { مطمئن } القلب { وغير مجارية له وهو الغالب واسم الفاعل لا
يخالف فعله في العمل والصفة المشبهة تخالفه فيه لأنها تنصب مع قصور
فعلها ويجوز حذف اسم الفاعل وإبقاء معموله والصفة المشبهة لا تعمل
محذوفة واسم الفاعل لما كان جارياً على الفعل جاز أن يقصد به الحدوث
بمعونة القرائن كما في { ضايق } ويجوز أن يقصد به الدوام كما في المدح
والمبالغة وكذا حكم اسم المفعول وأما الصفة المشبهة فلا يقصد بها إلا مجرد
الثبوت وضعاً والدوام باقتضاء المقام واسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف
المصدر والألف واللام فيه تفيد التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد
التعريف فقط ويجوز تقديم

معموله عليه نحو { هذا زيداً ضارب } بخلاف المصدر ويعمل بشبه الفعل
والمصدر لا يعمل بشبه شيء لأنه الأصل ولا يعمل إلا في الحال والاستقبال
والمصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة ولا يعمل معتمداً على موصوف أو ذي خبر أو

حال والمصدر يعمل معتمداً وغير معتمد وقد يضاف مع الألف واللام والمصدر لا يضاف كذلك ولا يضاف إلا إلى المفعول والمصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول والظاهر من صيغة الفاعل غير المضاف هو الاستقبال كما صرحوا به في { ضارب غلامك } حيث قالوا هو عدة إن لم يضاف وإقرار إن أضاف واسم الفاعل من العدد إذا أضيف إلى أنقص منه يكون بمعنى المصير نحو { ثالث اثنين } أي مصير الاثنين ثلاثة وعلى هذا قول الرضي الثالث المعنيين أي مصير المعنيين السابقين

ثلاثة وإنما دخل { ال } على المضاف إضافة لفظية لكونها داخلة أيضاً على المضاف إليه نحو { الجعد الشعر } وإذا أضيف إلى أزيد منه أو إلى مساوية يكون بمعنى الحال نحو { ثاني اثنين } أو { ثاني ثلاثة } أي أحدهما واسم الفاعل والمصدر المتعديين إلى المفعول بأنفسهما قد يقويان باللام ويسمى لام التقوية في غير نحو { عل } و { عرف } و { درى } و { جهل } ولا يقوى الفعل باللام إذا قدم مفعوله فيقال { لزيدا ضربت } واسم الفاعل يجوز عطفه على الفعل وبالعكس مثل { صافات ويقبضن } وعمل اسم الفاعل مشروط بشرطين أحدهما كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وثانيهما اعتماده على أحد الأشياء الستة حرف النفي وحرف الاستفهام ملفوظاً أو مقدراً والمبتدأ صريحاً أو منوياً والموصوف وذو الحال والموصول كما أن الطرف مشروط في عمله الاعتماد على أحد ما ذكر وزاد البعض في اسم الفاعل الاعتماد على حرف النداء نحو { يا طالعا جبلا } وبعضهم على { إن } نحو { إن قائم الزيدان } واسم الفاعل ونحوه يدل على شخص متصف بالمصدر المشتق منه ولا دلالة له على الزمان إذا أريد به الثبوت بل هو كلفظ { أسد } و { إنسان } في الدلالة على الزمان فمعنى { ضارب } مراداً به الثبوت شخص متصف بالضرب صادر منه وإن أريد به الحدوث كما يقصد بالأفعال بحيث يعمل عمل الفعل دل على الزمان وقد يطلق اسم الفاعل باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤول إليه واسم الفاعل والمفعول والمصدر إذا وصف بشيء يمنع إعماله بعد ذلك في شيء ولهذا قالوا عامل { يوم } في { يوم ينظر المرء } محذوف وهو { اذكر } لا { العذاب } واسم الفاعل والمفعول إذا جرى على غير ما هو له كان كالفعل يذكر ويؤنث على حسب ما عمل فيه كما في قوله { ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها } وبناء اسم الفاعل من { فعل } على { فاعل } متعدياً كان أو لازماً ومن { فعل } إذا كان متعدياً على { فاعل } أيضاً وأما إذا كان لازماً فهو على { أفعل } ك { أبخل }

و { أحول } واسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل بالقوة والمفعول ما وقع عليه الفعل بالفعل والفاعل لا بد له من فعل وهو المصدر ولا بد لذلك الفعل من زمان ومن غرض ثم قد يقع ذلك الفعل في شيء آخر وهو المفعول به وفي مكان ومع شيء آخر هذا ضبط القول في المفاعيل والمفعول إذا كان ضميراً منفصلاً والفعل متعدياً لواحد وجب تأخير الفعل نحو { إياك نعبد } ولا يجوز أن يتقدم إلا في ضرورة وفي بعض

الشروح إن كان مفعول المجهول جاراً أو مجروراً لا يتقدم على الفعل لأنه لو تقدم اشتغل الفعل بضميره و لا يمكن جعله مبتدأ لأجل حرف الجر ومنهم من أجازته محتجاً بقوله تعالى { كل أولئك كان عنه مسؤولاً } لأن ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والنصب بعد حذف الخافض علامة المفعول به لأن حروف الجر إنما تدخل الأسماء لإخفاء معاني الأفعال إليها فتكون تلك الأسماء مفاعيل لتلك الأفعال منصوبة المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظاً لضرورة وجود آثار تلك الحروف ولما حذف مانع ظهور النصب عادت منصوبات على المفعولية ويجوز حذف أحد مفعولي أفعال القلوب فيما إذا كان الفاعل والمفعولان شيئاً واحداً في المعنى ذكره صاحب الكاشف الاستثناء في اللغة المنع والصرف فينتظم الوضعي الذي هو ما يكون بأداته والعرفي الذي هو التعليق بمشيئة الله تعالى ولفظ الاستثناء يطلق على فعل المتكلم وعلى المستثنى وعلى نفس الصيغة والمراد من قولهم إن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع صيغ الاستثناء وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع والاستثناء إيراد لفظ يقتضي رفع ما يوجبه عموم اللفظ أو رفع ما يوجبه اللفظ فمن الأول قوله تعالى { قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة } ومن الثاني قوله القائل { والله لأفعلن كذا إن شاء الله } و { عبده عتيق وامراته طالق إن شاء الله تعالى } والمخرج بالاستثناء عينه وباستثناء المشيئة خلاف المذكور والاستثناء من قبيل الألفاظ والتلفظ تكلم بالحاصل بعد الثنيا ولهذا دخل في العدد ولم يجز إضماره والنية ليست كذلك لأنها ليست من قبيل الألفاظ والثابت بها إذن التخصيص لا الاستثناء إذ التخصيص لا يختص بالألفاظ فإنه يكون تارة باللفظ وتارة بغيره ولهذا جاء التخصيص بالعقل كما في قوله تعالى { تدمر كل شيء } والاستثناء يجري حقيقة في العام والخاص والتخصيص لا يجري حقيقة إلا في العام والاستثناء من النفي

إثبات كقولك { ليس له على شيء إلا عشرة } فيلزمه عشرة وبالعكس كقولك { له علي عشرة إلا خمسة } فيلزمه خمسة هذا عند الشافعي وقال أبو حنيفة الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا يعني أنه استخراج صوري وبيان معنوي إذ المستثنى لم يرد أولاً نحو قوله تعالى { فليث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً } والمراد تسعمئة سنة قال البرماوي ما قاله الشافعي وهو مذهب الجمهور موافق لقول سيبويه والبصريين وما قاله أبو حنيفة موافق لقول نحاة الكوفة لأنه كوفي

وأما الإجماع المنعقد على أن { لا إله إلا الله } يفيد التوحيد ولو من الدهري وذلك لا يحصل إلا بالإثبات بعد النفي فالجواب أن إفادة كلمة التوحيد الإثبات بعد النفي بالعرف الشرعي وكلامنا في الوضع اللغوي ولأن مراد أهل الإجماع بالإثبات في قولهم الاستثناء من النفي إثبات عدم النفي ومرادهم بالنفي في قولهم الاستثناء من الإثبات نفي عدم الإثبات إطلاقاً للخاص على العام أو نقول

الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس لكن بطريق الإشارة على معنى أن حكم الإثبات ينتهي به كما ينتهي بالغاية وذلك لأن الاستثناء في الحقيقة غاية للمستثنى منه فمتى دخل على نفي ينتهي بالإثبات وما دخل على إثبات ينتهي بالنفي لانعدام علة الإثبات وسمي هذا نفياً وإثباتاً مجازاً والمراد أنه لم يحكم على المستثنى بحكم الصدر إلا أنه حكم عليه بنقيض حكم الصدر ففي قوله { لا إله إلا الله } لما انتهى نفي الأولوية عما سوى الله تعالى بالألوهية ثبت ألوهية الله تعالى ضرورة لكن بطريق الإشارة والاستثناء وضع للنفي لأنه لبيان أن المستثنى لم يدخل في حكم المستثنى منه لكن جعلناه للنفي إذا كان من الإثبات والعكس بالعكس ضرورة المضادة بين المستثنى والمستثنى منه فكان النفي ذاتياً أما نفي الإثبات إن كان من الإثبات أو نفي النفي إن كان من النفي والإثبات فلعارض المضادة وما بالذات أولى مما بالعارض وجميع كالم الاستثناء إذا أدخلت قبل النفي أوجب نفي الحكم عما عداها وإذا دخلت بعد النفي أوجب إثبات الحكم بعدها وقد يجيء بلفظ يدل على معنى الاستثناء وليس هو إياه مثل { هذه الدار لزيد وهذا البيت منها لي } لأنه إخراج ما يتناوله اللفظ كما قال الرافعي فكان كالاستثناء ودخول المستثنى في المستثنى منه ثم إخراجهم بإلا وأخواتها إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه فلا تناقض في مثل { جاءني القوم إلا زيدا } لأنه بمنزلة قولك { القوم المخرج منهم زيد جاؤوني } وذلك لأن المنسوب إليه الفعل

وإن تأخر عنه لفظاً لكن لا بد له من التقديم وجوداً على النسبة التي يدل عليها الفعل إذ المنسوب إليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة والمنسوب إليه في الاستثناء هو المستثنى منه مع إلا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد إذن من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض والاستثناء معيار العموم أي ما يختبر به عموم اللفظ فكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام للزوم تناوله للمستثنى وأما ما فيه حصر كأسماء الأعداد فإنه خارج عن مفهوم العموم فاندفع ما يقال إن المستثنى منه قد يكون اسم عدد نحو { عندي عشرة إلا واحداً } أو اسم علم نحو { كسوت زيدا إلا رأسه } أو مشيراً إليه نحو { صمت هذا الشهر إلا يوم كذا } فلا يكون الاستثناء دليل العموم أو تقول إن المستثنى منه في مثل هذه الصور وإن لم يكن عاماً لكنه يتضمن صيغة

عموم باعتبارها يصح الاستثناء وهو جمع مضاف إلى المعرفة أي جميع أجزاء العشرة وأعضاء زيد وأيام الشهر والاستثناء من أعم عام الأحوال نحو قولك { ما رأيت إلا زيدا } وهذا الاستثناء يقع في جميع مقتضيات الفعل أعني فاعله وما شبه به فقولك { إلا زيدا } مستثنى من أعم عام المفعول به وكذلك { ما لقيته إلا راكباً } فإنه استثناء من أعم عام أعراضه والاستثناء قصر للمستثنى منه وبيان لانتهاه حكمه كما أن الغاية قصر لامتداد المغيا وبيان لانتهاه واستثناء الشيء استثناء له ولما دونه في الغرض المسوق له الكلام لا لمثله ولا لما فوقه لأن الشيء لا يستتبع إلا لما دونه ألا يرى أن من قال { ما رأيت اليوم إلا رجلاً } يصدق مع أنه رأى ثيابه وسلاحه وفرسه واستثناء الأمر الكلي من الحكم

السلبى لا يدل على خروج جميع أفراد من ذلك الحكم بل خروج البعض كاف واستثناء الشيء من جنسه يصح ومن خلاف جنسه لا يصح لأن الاستثناء وضع لمنع دخول ما لولاه لدخل تحت اللفظ ولا يتحقق ذلك في خلاف الجنس ويجوز حذف المستثنى منه في النفي لا في الإثبات يقال { ما جاءني إلا زيد } ولا يقال { جاءني إلا زيد } لأن النكرة في النفي تعم وفي الإثبات تخص فالحذف في النفي يدل على أن المحذوف لفظة { أحد } وهو عام لوقوعه في سياق النفي ولا يمكن تقديره في الإثبات لأنه خاص فيلزم استثناء الواحد من الواحد وهو لا يصح والاستثناء إن كان من المثبت يكون لقصر النفي نحو { كل شيء هالك إلا وجهه } أي انتفاء الهلاك مقصور على ذات الله وإن كان من المنفي يكون لقصر الإثبات نحو { ما زيد إلا عالم } في قصر الموصوف و { ما العالم إلا زيد } في قصر الصفة واستثناء الكل من الكل لا يصح إذا كان بلفظ المستثنى منه بأن قال { نسائي طوالق إلا نسائي } وبغير ذلك اللفظ يصح مثل { نسائي طوالق إلا زينب } وكذا لا يصح { ثلث مالي لزيد إلا ثلث مالي ويصح { ثلث مالي لزيد إلا ألف } وثلث ماله ألف لكن لا يستحق

شيئا ولو أقر بقبض عشرة دراهم جياذ وقال متصلا إلا أنها زيوف لم يصح الاستثناء ولو قال { غلاماي حران سالم ويزيغ إلا يزيغا } صح الاستثناء لأنه فصل على سبيل التفسير فانصرف إلى المفسر وقد ذكرهما جملة بخلاف ما لو قال { سالم حر ويزيغ حر إلا يزيغا } لأنه أفرد كلا منهما بالذكر فكان هذا الاستثناء لجملة ما تكلم به فلا يصح وببطل الاستثناء بأربعة بالكسوة وبالزيادة على المستثنى منه مثل { أنت طالق ثلاثا إلا أربعا } وبالمساواة وباستثناء بعض الطلاق واتصال الاستثناء بالمستثنى منه لفظا أو ما هو في حكم الاتصال لفظا وهو أن لا يعد المتكلم به إثباته بعد فراغه من الكلام قطعاً عرفاً بل يعد الكلام واحداً غير منقطع استدلالاً بقوله تعالى { واذكر ربك إذا

نسيت } وإن تخلل بينهما فاصل بانقطاع نفس أو سعال أو عطاس أو نحوها شرط عند عامة العلماء وما نقل عن ابن عباس من جواز تأخير الاستثناء إن صح فعله أراد به إذا نوى الاستثناء أولاً ثم أظهر نيته بعده فيدين فيما بينه وبين الله فيما نواه وأما تجويز التأخير لو أصر عليه دون هذا التأويل فيرده عليه اتفاق أهل اللغة على خلافه لأنه جزء من الكلام يحصل به الإتمام وإذا انفصل لم يكن إتماماً كالشرط وخبر المبتدأ ولو جاز الانفصال لما استقر شيء من الطلاق والعتاق وكذا علم صدق صدوق وكذب كاذب ولم يحصل الوثوق بيمين ولا وعد ووعد وهو خلاف النقل والعقل وفيه حكاية مشهورة لأبي حنيفة مع الرشيد ولأن الاستثناء تغيير صدر الكلام من التنجيز إلى التعليق أو إلى الإبطال فلا يصح إلا موصولا بخلاف العطف فإنه تقرير لصدر الكلام وليس بتغيير فيصح مفصلاً ما دام المجلس قائماً دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام { والمقصرين } في المرة الثالثة بعد السكوت عطفاً على { المحلقين } قال عكرمة معنى قوله تعالى { إذا نسيت } إذا ارتكبت ذنباً معناه اذكر الله إذا قصدت ارتكاب ذنب يكن ذلك دافعاً لك والاستثناء كما يكون من المنطوق يكون من المفهوم أيضاً وعليه حديث إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث

إلى آخره وقوله تعالى { قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً { إلى آخره فإنه قد فهم من { لا أجد { معنى { لا يكون { والاستثناء إذا تعقب الجمل المعطوفة ينصرف إلى الأخيرة عندنا لأنه المتيقن وهو أولى بالاعتبار وهو المذهب عند محققي البصرة ويعود للكل عند الشافعي لأن الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع مثاله آية القذف فإن قوله تعالى { إلا الذين تابوا { منصرف عنده إلى قوله { ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً { حتى إن التائب تقبل شهادته عنده وأما عند الحنفية فهو منصرف إلى قوله { وأولئك هم الفاسقون { حتى إن فسقهم يرتفع بالتوبة ولا تفيد التوبة شهادتهم بل ردها من تمام الحد وفي الشرط

والمشيئة إجماع على أنه ينصرف إلى الكل حتى لو قال { امرأته طالق { و { عبده حر { و { عليه حج إن دخل الدار { وقال في آخره { إن شاء الله { ينصرف إلى ما سبق والاستثناء المنقطع حسن فيه دخول { إن { في المستثنى ولم يحسن ذلك في المتصل والعامل في المفرغ مشغول بالمستثنى منه على أنه مناط الحكم ومقصود به بخلاف غير المفرغ ويقدر العموم في المفرغ بالنفي فيما تعذر فيه الإثبات كما في قوله تعالى { قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون { أي ما يهلك هلاك سخط وتعذيب إلا القوم الظالمون وفيما لم يتعذر جاز الإثبات نحو قولك { قرأت إلا يوم الجمعة { إذ يصح { قرأت كل الأيام إلا يوم الجمعة { والاستثناء كما يتعذر في المحصور نحو { جاءني مئة رجل إلا زيد { قد يتعذر في غير المحصور أيضاً كما في قوله تعالى { لو كان فيهما آلهة إلا الله { إلى آخره فيضطر هناك إلى حمل { إلا { على { غير { والاستثناء يمنع بعض الكلام والتعليق يمنع كله ولهذا صار التعليق أقوى والاستثناء الصناعي هو الذي يفيد بعد إخراج القليل من الكثير معنى يزيد على الاستثناء ويكسوه بهجة وطلاوة كقوله تعالى { فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس { { فليث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً { فإن معاني هذه الآيات الشريفة زائدة على مقدار الاستثناء ومن الاستثناء نوع سماه بعض استثناء الحصر وهو غير الاستثناء الذي يخرج القليل من الكثير كقوله إليك وإلا ما تحت الركائب وعنك وإلا فالمحدث كاذب

أي لا تحت الركائب إلا إليك ولا يصدق المحدث إلا عنك اسم التفضيل هو ما اشتق لما زاد على غيره في الفعل ولا يستعمل إلا مع { من { أو اللام أو الإضافة ولا بأس باجتماع الإضافة و { من { إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه كما يقال { زيد أفضل البصرة من كل فاضل { ولا يقال { هو أفضل { بدون هذه الثلاثة إلا أن يكون المفضل عليه معلوماً بقرينة وبالجملة شرط حذف { من { أن يكون { أفعل { خبراً لا صفة فيكثر حذف { من { في الخبر لأن الغرض منه الفائدة وقد يكتفي في حصوله بقرينة ويقل في الصفة لأن المقصود من الصفة إما التخصيص أو الثناء وكلاهما من باب الإطناب والإسهاب لا من مواضع المبالغة والاختصار والمعرف ب { ال { يمتنع اتصاله ب { من { والذي مع { من { ملفوظاً بها أو مقدرة أو مضافة إلى نكرة لا يستعمل إلا

مفردا مذكرا على كل حال سواء كان لمذكر أم لمؤنث مفرد أم مثني أم مجموع لأن { من } بمنزلة جزء منه فيمتنع تشيته وجمعه وتأنيته وإذا ثني أو جمع أو أنث طابق ما هو له ولزمه أحد أمرين إما الألف واللام وإما الإضافة لمعرفة والذي باللام لا يستعمل إلا مطابقا لاستحقاق المطابقة وعدم المانع والذي بالإضافة يجوز فيه المطابقة وذلك إذا أضيف وقصد به التفضيل على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف إليه فقط والإضافة لمجرد التوضيح والتخصيص كقولنا { نبينا أفضل قريش } أي أفضل الناس من بين قريش ويجوز عدم المطابقة وذلك فيما إذا أضيف والمقصود تفضيله على المضاف إليه فقط وأفعال التفضيل إذا أضيف وأريد تفضيل موصوفه في معنى المصدر المشتق منه على كل واحد مما بقي بعده من أجزاء ما أضيف إليه لم يجز إفراد

ذلك المضاف إليه إذا كان معرفة ك { أفضل الرجل } إلا إذا كان ذلك المفرد جنسا يطلق على القليل والكثير نحو { البرني أطيب التمرة } واسم التفضيل ما كان بعلامة وعكس هذا أفعال التفضيل وقيل أفعال التفضيل هو الذي غلب عليه الفعلية واسم التفضيل هو الذي غلب عليه الإسمية ك { خير منه } و { شر منه } وذكر صاحب المغرب وغيره أن أفعال التفضيل إذا وقع خبرا يحذف منه أداة التفضيل قياسا ومنه { الله أكبر } وقول الشاعر دعائمه أعز وأطول

وإذا قلت مثلا { زيد أعلم القوم } فقد أردت أنه زائد في الجملة على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء وأما أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة المذكورة بالزيادة الكاملة فلا يتجاسر عليه عاقل كيف وفوق كل ذي علم عليم علام وأما إطلاق النحاة الزيادة في قولهم أفعال التفضيل إذا أضيف فله معنيان الأول أن يقصد به الزيادة على جميع ما عداه مما أضيف إليه والثاني أن يقصد به الزيادة على جميع ما عداه مطلقا فمن مساهااتهم لظهور المراد وأفعال يضاف إلى ما هو بعضه وإذا كان بمعنى فاعل جازت إضافته إلى ما ليس بعضه نحو { أعلم بما كانوا يكتمون } وأفعال إنما يضاف إلى ما بعده إذا كان من جنس ما قبله كقولك { وجهك أحسن وجه } أي أحسن الوجوه فإذا نصبت ما بعده كان غير الذي قبله كقولك { زيد أنزه عبدا } فالنزاهة للعبد لا لزيد وقد يكون أفعال موضوعا لمشاركتين في معنى واحد أحدهما يزيد على الآخر في الوصف به كقولك { زيد أفضل الرجلين } فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان في الفضل إلا أن فضل زيد يزيد على فضل المقرون به وقد يجري مثل هذا اللفظ من غير مشاركة كقوله تعالى { خير مستقرا وأحسن مقيلا } والمشاركة بين المفضل والمفضل عليه قد تكون تحقيقا وقد تكون فرضيا نحو ما يقال { زيد أعلم من الحمار وعمرو أفصح من الأشجار } أي لو كان للحمار علم وللشجرة فصاحة وقولنا { هو أهون عليه } أي هين عليه وقد يستعمل أفعال لبيان الكمال والزيادة في وصفه الخاص وإن لم يكن الوصف الذي هو الأصل مشتركا وعليه قولهم { الصيف أبرد من الشتاء } أي الصيف أكمل في حرارته من الشتاء في برودته وقد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده

عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة إليه بعد المشاركة في أصل الفعل بل بمعنى أن صاحبه متباعد في أصل الفعل متزايد إلى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الأوضح في الأفعال في صفاته تعالى إذ لم

يشاركه أحد في أصلها حتى يقصد التفضيل نحو { الله أكبر } قالوا أفعل قد يستعمل لغير المبالغة كما في صفات الله تعالى لأنه ينبئ عن التفاوت وهو لا يليق بصفاته تعالى وفيه نظر لأن أفعل قد يكون بمعنى الفاعل كما في قولهم { الناقص والأشج أعدا بني مروان } أي عادلاهم وكقولنا { الله أكبر } أي كبير وقوله تعالى { وبعولتهن أحق بردهن } وأفعل التفضيل إنما ينصب النكرات على التمييز خاصة كقولهم { هذا أكبر منه سنا } وإذا نصب ما بعده لم يكن من جنسه كما في قوله تعالى { أو أشد خشية } وأفعل الذي يلزمه الفضل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث والذي لا يلزمه الفضل يثنى ويجمع ويؤنث ويذكر قال بعضهم صيغة { أفعل } إذا لم يقصد بها المفاضلة وصارت بمعنى اسم الفاعل للعرب فيه لحظان لحظ الأصل فيلزم الإفراد والتذكير كيفما كان قبله نحو قوله تعالى { نحن أعلم بما يقولون } هذا هو الأكثر والثاني لحظ عدم الأصل فيلزم المطابقة إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنينا وأفعل التفضيل يجب أن يكون من الفاعل كقولك { زيد ضارب وعمرو أضرب منه } ولا يجوز أن تقول { زيد مضروب وعمرو أضرب منه } ولا يستعمل { أفعل من كذا } إلا مما يستعمل منه { ما أفعله } والتعجب لا يكون مما هو على أربعة أحرف الاستفهام الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق أولا ولم يفهم حق الفهم فإذا سئل عنه ثانيا كان استفهاما قال بعضهم حقيقة الاستفهام طلب المتكلم من مخاطبة أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلًا عنده مما سأل عنه وقال بعض الفضلاء ينبغي أن يكون المطلوب تحصيل ذلك في ذهن أعم من المتكلم وغيره كحقيقة الاستغفار وفيه أن أعمية الستر لغيره أيضا عادة مسلم لكن طلب إفهام المطلوب للغير مع كون الطالب عالما وإن كان ممكنا إلا أنه لم تنصرف إرادة الواضع إلى ذلك القصد لعدم الحاجة إليه غالبا والاستفهام في المعرفة عن الصفة وفي النكرة عن العين ولما اختلف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ حيث استفهموا

مخاطبتهم في النكرات بالحرف عند الوقف وأسقطوا الحرف في المعارف عند الوصل ومن دقيق باب الاستفهام أن يوضع في الشرط وهو في الحقيقة للجزاء نحو { أفإن مت فهم الخالدون } أي أفهم الخالدون إن مت وقد يكون استخبارا والمعنى تبكيت نحو { أنت قلت للناس } إلى آخره فإنه تبكيت للنصارى فيما ادعوه وذلك أنه طلب به إقرار عيسى في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ذلك ليحصل فهم النصارى ذلك فيقرر كذبهم فيما ادعوه أو استرشادا نحو { أتجعل فيها من يفسد فيها } أو نفيا نحو { فمن يهدي من أضل الله } أو إخبارا وتحقيقا نحو { هل أتى على الإنسان حين من الدهر } وقد يكون استخبارا والمراد به الإفهام والايئاس نحو { وما تلك بيمينك يا موسى } وقوله تعالى { فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا } وما أشبه

ذلك من الآيات فالاستفهام فيها للنفي والمعنى خبر وبتخصيص كل موضع بالصلاة يزول التناقض بين هذه الآية وبين ما أشبه ذلك من الآيات ولا يلزم من نفي التفضيل نفي المساواة ومن معاني الاستفهام التقرير أي حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده وحقيقة استفهام التقرير إنكار والإنكار نفي وقد دخل على النفي ونفي النفي إثبات ومن أمثلته قوله تعالى { ألسنت بربكم } وفي قوله تعالى { ألا تأكلون } يحتمل العرض والحث على الأكل على طريق الأدب إن قاله أول ما وضعه ويحتمل الإنكار إن قاله حينما رأى إعراضهم ومنها التعجب أو التعجيب نحو { كيف تكفرون بالله } والتذكير نحو { ألم أعهد إليكم } والافتخار نحو { أليس لي ملك مصر } والتهويل والتخويف نحو { القارعة ما القارعة } وبالعكس نحو { ماذا عليهم لو آمنوا } والتهديد والوعيد نحو { ألم نهلك الأولين } والأمر نحو { أتصبرون } والتكثير نحو { وكم من قرية } والتنبيه وهو من أقسام الأمر نحو { ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء } والترغيب نحو { هل أدلكم على تجارة تنجيكم } والنهي نحو { ما غرك بربك الكريم }

والدعاء نحو { أتهلكنا بما فعل السفهاء } أي لا تهلكنا والتمني نحو { فهل لنا من شفعاء } والاستبطاء نحو { متى نصر الله } والتعظيم نحو { من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه } والتحقير نحو { أهذا الذي بعث الله رسولا } والاكتفاء نحو { أليس في جنهم مثوي للمتكبرين } والاستبعاد نحو { أنى لهم الذكرى } والتهكم والاستهزاء نحو { أصلاتك تأمرك } والتأكيد لما سبق من معنى إرادة الاستفهام قبله نحو { أفمن حق عليه كلمة العذاب } والتسوية وهو بعد { سواء } و { ما أبالي } و { ما أدري } و { ليت شعري } والإنكار التوبيخي نحو { أفعصيت أمري } والاستفهام الإنكاري إنما يكون في معنى النفي إذا كان إبطالياً وأما إذا كان توبيخاً فلا والاستفهام عقيب ذكر المعاييب أبلغ من الأمر بتركها كقوله تعالى { فهل أنتم منتهون } ويقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم ك { علمت } و { دريت } و { تبينت } وبعد كل ما يطلب به العلم ك { تفكرت } و { امتحنت } و { بلوت } وبعد جميع أفعال الحواس ك { لمست } و { أبصرت } و { سمعت } و { ذقت } و { شممت } وأدوات الاستفهام الهمزة و { هل } و { ما } و { من } و { أي } و { كم } و { كيف } و { أين } و { أنى } و { متى } و { أيان } وما عدا الهمزة نائب عنها وأما أدوات الاستفهام بالنسبة إلى التصديق والتصوير فتلثة أقسام مختص بطلب التصديق وهو { أم } المتصلة وجميع أسماء الاستفهام ومختص بطلب التصديق وهو { أم } المنقطعة و { هل } ومشارك بينهما وهي الهمزة التي لم تستعمل مع { أم } المتصلة لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز أن تقع بعد { أم } سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة ومتى قامت قرينة ناصة على أن السؤال عن المسند إليه تعينت الجملة الإسمية أو عن المسند تعينت الفعلية وإلا فالأمر على الاحتمال والأرجح الفعلية لأن طلب الهمزة للفعل أقوى فهي به أولى وكل مادة يمتنع فيها حقيقة الاستفهام يستعملون لفظ الاستفهام هناك فيما يناسب المقام

ويحيلون دركها على ذوق السامعين فلا تنحصر المتولدات ولا ينحصر أيضا شيء منها في أداة فعليك

بالتصرف واستعمال الروية الإسناد هو ضم كلمة حقيقة أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر يفيد السامع فائدة تامة وقال بعضهم الإسناد قسمان عام وخاص فالعام هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى والخاص هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها والإسناد وبالباء والتفريغ والشغل ألفاظ مترادفة يدل على ذلك أن سبويه قال الفاعل ما اشتغل به الفعل وفي موضع آخر فرغ له وفي آخر بني له وأسند له وهو والحكم والنسبة التامة بمعنى واحد يعم الإخبار والإنشاء والوقوع واللاوقوع وأما الإيقاع والانتزاع فيختصان بالإخبار دون الإنشاء والنسبة التقييدية أعم من جميع ذلك والإسناد يقع على الاستفهام والأمر وغيرهما وليس الإخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح أن يقابل التصديق والتكذيب فكل إخبار إسناد ولا عكس وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أن معنى { قم } أطلب قيامك وكذلك الاستفهام والنهي والإسناد إذا أطلق على الحكم كان المسند والمسند إليه من صفات المعاني ويوصف بهما الألفاظ تبعا وإذا أطلق على الضم كان الأمر بالعكس واعتبارات الإسناد تجري في كلا معنييه على سواء وأما اعتبارات المسند والمسند إليه فإنما جريانها في الألفاظ الاستعارة هي من { استعرت زيدا ثوبا لعمره } لكنها في صورة إطلاقها على لفظ المشبه به مستعملا في المشبه نقلت من المصدر بمعنى المفعول إلى معنى لا يصح الاشتقاق منه وفي صورة إطلاقها على نفس استعمال لفظ المشبه به في المشبه نقلت من معنى مصدر إلى معنى يصح الاشتقاق منه والاستعارة هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للمشابهة وبهذا فارقت المجاز المرسل والأصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز قال الرازي الاستعارة هي جعل الشيء للشيء للمبالغة في التشبيه وقيل زوج المجاز بالتشبيه فتولد بينهما الاستعارة والأصح أنها مجاز لغوي لأنها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما وقال بعضهم حقيقة

الاستعارة أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها إظهارا للخيال وإيضاحا للظاهر الذي ليس بجلي أو لحصول المبالغة أو لمجموع ذلك كما في قوله تعالى { وإنه في أم الكتاب } { واخفض لهما جناح الذل } { وفجرنا الأرض عيونا } والاستعارة أخص من المجاز إذ قصد المبالغة شرط في الاستعارة دون المجاز ولا يحسن الاستعارة إلا حيث كان التشبيه مقصرا

وكلما زاد التشبيه خفاء زادت الاستعارة حسنا واعلم أن الاستعارة باعتبار ذاتها تنقسم أولا إلى مصرح بها ومكنى عنها والمصرح بها تنقسم إلى قطعية واحتمالية والقطعية تنقسم إلى تخيلية وتحقيقية ثانيا إلى أصلية وتبعية وثالثا إلى مجردة ومرشحة أما الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع فهي أن

تذكر مشبها به في موضع مشبه محقق مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به مع سد طريق التشبيه ونصب قرينة مانعة من الحمل على الظاهر احترازا عن الكذب كما إذا أردت أن تلحق شجاعا بالأسود في شدة البطش وكمال الإقدام فقلت { رأيت أسدا يتكلم } أو ذا وجه جميل بالبدر في الوضوح والإشراق وملاحاة الاستدارة فقلت { لقيت بدرا يتبسم } ومن الاستعارة استعارة اسم أحد الصدين للآخر بواسطة تنزيل التضاد منزلة التناسب بطريق التهكم والتمليح كما إذا قلت { تواترت على فلان البشارات بعزله ونهب أمواله وقتل أولاده } ومنها استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من عدة أمور لوصف الأخرى أن تجد من استفتي في مسألة فيهم بالجواب تارة ويمسك عنه أخرى فيشبه تردده بتردد من قام لأمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى ثم تدعي دخول المشبه في المشبه به وتسد طريق التشبيه قائلا { أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى } وتسمى هذا التمثيل على سبيل الاستعارة قائلا ذلك وقد صرح أهل البيان بأن التمثيل لا يستلزم الاستعارة في شيء من أجزائه بل لا يجوز فيه ذلك حتى بنى بعض المحققين عدم اجتماع التمثيلية والتبعية على ذلك قال القطب في المثل شهرة بحيث يصير علما للحال الأولى التي هي المورد بخلاف الاستعارة التمثيلية فكل مثل استعارة تمثيلية وليس كل استعارة تمثيلية مثلا وحقيقة الاستعارة التمثيلية أن تؤخذ أمور متعددة من المشبه وتجمع في الخاطر وكذا من المشبه به ويجعل المجموعات متشاركين في مجموع منتزع يشملهما ومذهب السكاكي هو أن الاستعارة تشمل التمثيل ويقال التمثيل استعارة

تمثيلية وأما على مذهب عبد القاهر وجار الله فالاستعارة مختصة بالمجاز في المفرد المبني على التشبيه وأما الاستعارة المصريح بها التخيلية مع القطع فهي أن تذكر مشبها به في موضع مشبه وهمي تقدر مشابهيته للمذكور مع الأفراد في الذكر والقرينة كما إذا شبهت الحالة الدالة على أمر بالإنسان الذي يتكلم فيخترع الوهم للحال ما قوام الكلام به ثم تطلق عليه اسم اللسان المحقق وتضيفه إلى الحال قائلا { لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا وأما الاستعارة المصريح بها المحتملة للقطع والتخييل فكما في قوله تعالى { فآذاقها الله لباس الجوع والخوف } إذ الظاهر من

اللباس الحمل على التخييل ويحتمل الحمل على التحقيق بأن يستعار لما يلبسه الإنسان من امتقاع لون وورثاة وأما الاستعارة بالكناية فهي أن تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بإضافة شيء من لوازم المشبه به المساوية إلى المشبه مثل أن تشبه المنية بالسبع ثم تفردا بالذكر مضيفا إليها الأنياب والمخالب قائلا { أنياب المنية أو مخالب المنية قد نشبت بفلان } ونحوه { لسان الحال ناطق بكذا } وهي لا تنفك عن التخيلية وأما الاستعارة الأصلية فهي أن يكون المستعار اسم جنس فيكون المستعار له كذلك ك { أسد } في الشجاع و { حاتم } في الجواد و { قتل } في الإيلام الشديد وأما الاستعارة التبعية فهي ما تقع في غير أسماء الأجناس من الأفعال والصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة والحروف لأن مفهومات الأشياء

مركبات أما مفهوم الفعل فمن الحدث والنسبة إلى ذات ما والزمان وأما مفهوم الصفة فمن الحدث والنسبة إلى ذات ما وأما مفهوم أسماء الزمان والمكان والآلة فمن الحدث والنسبة إلى زمان ما أو مكان ما أو آلة ما وأما مفهوم الحرف فمن النسبة والإضافة إلى شخص مخصوص ومعلوم أن مجازية الجزء يستلزم مجازية الكل وقد تقرر في قواعد المعاني والبيان أن الاستعارة في الصفة والفعل وما يتعلق به وفي الحرف تبعية وفي الاسم أصلية والاستعارة الواقعة في الحروف إنما هي واقعة في متعلق معناها فيقع في المصادر ومتعلقات المعاني ثم بتبعيتها تسري في الأفعال والصفات والحروف فمعنى الاستعارة التبعية أن يكون المستعار فعلاً أو صفة أو حرفاً والمستعار له لفظ المشبه لا المشبه به إذا تحققت هذا فاعلم أنك إذا وجدت مثلاً { قتل زيد عمراً } بمعنى ضربه ضرباً شديداً وفتشت جميع أجزاء مفهومه فلا تجد المجازية إلا في جزئه الحدث وهي مجازية الكل ولذلك تسمى الاستعارة في الفعل تبعية وقس عليه واستوضح منه حال المشتق والحرف وأوضح من هذا أنه إذا أريد استعارة { قتل } لمفهوم { ضرب } لتشبيهه

{ ضرب } بمفهوم { قتل } في شدة التأثير يشبه الضرب بالقتل ويستعار له القتل ويشترك منه { قتل } فيستعار { قتل } بتبعية استعارة القتل وهكذا باقي المشتقات وبيان الاستعارة في الحروف هو أن معاني الحروف لعدم استقلالها لا يمكن أن يشبه بها لأن المشبه به هو المحكوم عليه بمشاركة المشبه له في أمر فتجري التشبيه فيما يعبر به عنه ويلزم بتبعية الاستعارة في التعبيرات الاستعارة في معاني الحروف وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقة على التسوية فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما في { نطقت الحال بكذا } وأما المجردة والمرشحة فالاستعارة إذا عقت بما يلائم المستعار له فهي مجردة لتجردها عن روادف المعنى الحقيقي نحو { رأيت أسداً شاكي السلاح } وإذا عقت بما يلائم المستعار منه فهي مرشحة لإتباعها بما يرادف المعنى الحقيقي نحو { رأيت أسداً له لبد } وإن لم تعقب بشيء من المستعار منه والمستعار له فهي مطلقة نحو { رأيت أسداً } وأما الاستعارة باعتبار بنائها على التشبيه فهي خمسة أنواع فإن المستعار منه والمستعار له إما حسيان والجامع

أيضاً حسي نحو قوله تعالى { واشتعل الرأس شيباً } أو الطرفان حسيان والجامع عقلي نحو قوله تعالى { إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم } أو كل منهما عقلية وكذا الجامع نحو قوله تعالى { من بعثنا من مرقدنا } أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي نحو قوله تعالى { بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق } ومثال الخامس نحو قوله تعالى { فنبذوه وراء ظهورهم } فالمستعار منه إلقاء الشيء وراءه والمستعار له التعرض للغلة والجامع الزوال عن المشاهدة والاستعارة أبلغ من الحقيقة لأن الاستعارة كدعوى الشيء بينة وأبلغ من التشبيه أيضاً وأبلغ أنواعها التمثيلية ويليها المكنية والترشيحية أبلغ من المجردة والمطلقة والترشيح عندهم ذكر ما يلائم المستعار منه معه فهو في التصريحية بمنزلة التخيل في المكنية كإثبات

الأظفار للمنية في { أنشبت المنية أظفارها } والتخييلية أبلغ من التحقيقية والمراد من الأبلغية إفادة زيادة التأكيد والمبالغة في كمال التشبيه والاستعارة وإن كان فيها التشبيه فتقدير حرف التشبيه لا يجوز فيها والتشبيه المحذوف الأداة على خلاف ذلك لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه فنحو { زيد أسد } يقصد به التشبيه تارة فالأداة مقدرة ويقصد به الاستعارة أخرى فلا تكون مقدرة فالأسد مستعمل في حقيقته والإخبار عن زيد بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلى الاستعارة فإن قامت قرينة على حذف الأداة صرنا إليه وإلا فنحن بين إضمار واستعارة والاستعارة أولى فيصار إليها الاستغراق هو التناول على سبيل الشمول لا على سبيل البذل وإلا يلزم أن تكون النكرة في الإثبات كما في النفي مستغرقة وهو جنسي وفردى وعرفي فالجنسي مثل { لا رجل في الدار } والفردى مثل { لا رجل في الدار } بالتونين فلا ينافي أن يكون فيها اثنان أو ثلاثة والجنسي ينافي ذلك والعرفي هو ما يكون المرجع في شموله وإحاطته إلى حكم العرف مثل { جمع الأمير الصاغة } وإن كان بعض الأفراد في

الحقيقة وغير العرفي ما يكون المدلول جميع الأفراد في نفس الأمر واستغراق الجمع كاستغراق المفرد في الشمول لأن استغراق المفرد أشمل على ما المشهور بدليل قوله تعالى { فما لنا من شافعين ولا صديق حميم } فإن ما لنا من شافعين يقيد ما

أفاده ما لنا من شافع ولو قيل { ما لنا من أصدقاء } يفيد ما أفاده { ما لنا من صديق } الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة وهو المشهور من الخدمة وجوز أن يكون بالذال المعجمة وكلاهما بمعنى القطع سمي حقيقة الاستخدام في البديع به فكأنه على الوجه المشهور جعل المعنى المذكور أولا تابعا وخادما للمعنى المراد وعلى الوجه غير المشهور كأن الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع إلى المذكور فإن الاستخدام هو أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر مرادا به أحد معانيه ثم يؤتى بضميره مرادا به المعنى الآخر وهذه طريقة السكاكي وأتباعه أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين ثم يراد بالضمير الآخر معناه الآخر وهذه طريقة بدر الدين بن مالك في المصباح فالأولى كقوله تعالى { ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين } فإن المراد به آدم عليه الصلاة والسلام ثم أعاد الضمير عليه مرادا به ولده فقال { ثم جعلناه نطفة في قرار مكين } وكقوله تعالى { لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل } استخدم سبحانه لفظة { الصلاة } لمعنيين أحدهما إقامة الصلاة بقرينة { حتى تعلموا } والآخر موضع الصلاة بقرينة { ولا جنباً }

إلى آخره وكقول القائل
إذا نزل السماء بأرض قوم
رعيناه وإن كانوا غضا
والثاني كقول البيهقي
فسقى الغضا والساكنية وإن هم
شبهه بين جوانحي وضلوعي

أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر المنصوب في { شيوه } النار أي أوقدوا بين جوانحي نار الهوى التي تشبه نار الغضا والاستخدام استعمال معني اللفظة معا بخلاف التورية فإنها استعمال أحد معنيي اللفظة وإهمال الآخر الاستبراء هو لغة طلب البراءة وشرعا التبرص الواجب على كاملة الرق بسبب تجديد ملك أو زوال فراش مقدرا بأقل ما يدل على البراءة فلو باع جارية ثم اشتراها في المجلس ثبت الاستبراء فيها تقديرا عند الحنفية وقال غير الحنفية الاستبراء في الجارية المذكورة تعبد كما في المشتراة من امرأة لأن المذهب في الاستبراء جانب التعبد وقد نظمت فيه

وقد يحصل المقصود من شرع حكما
يقينا كما في البيع إذ كنت مالكا
وطنا كما في القتل يقتص قاتل
لينزجروا حتى تحاشوا مهالكا
ومحتملا في حد خمر مساويا
فكم منته كم مدمن قد تهالكا
ورجح القصد نفسه من حصوله
كأيسة لو أنكح الدهر ذلكا
ويعتبر المقصود في بعض صورة
وإن ندرت فالحكم صح هنالكا
كمن صار بالتوكيل زوج زينا
لها الغرب مأوى وهو في الشرق سالكا
فلو ولدا لما أتته فملحق
له نسب ظن اللحق سوالكا
وجارية لو باعها ثمة اشترى
من المشتري في مجلس قد تملكا
فيثبت الاستبراء فيها لجهلنا
براءة رحم منه تقديرا اذلكا
ولم يعتبر تلك الجهالة غيرنا
بل اعتبروا فيه التعبد مسلكا

ويجوز التعليل بما لا يطلع على حكمته وإن قطع بانتفائها في صورة من الصور كوجوب استبراء الصغيرة لظن وجود الحكمة فيها وقال الجدليون لا يثبت الحكم فيها لانتفاء الحكمة التي هي روح العلة ولا عبرة للمظنة عند تحقيق المئنة الإسجال هو الإتيان بألفاظ سجلت على المخاطب وقوع ما خوطب به نحو { ربنا وأتينا ما وعدتنا على رسلك } { ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم } فإن في ذلك إسجالا بالإتياء والإدخال حيث وصف بالوعد من الله الذي لا يخلف الميعاد الاستتباع هو أن يذكر الناظم أو الناثر معنى بمدح أو ذم أو غرض من الأغراض فيستتبع معنى آخر من ذلك الغرض يقتضي زيادة وصف في ذلك الفن كقوله

نهيت من الأعمار ما لو حويته
لهنت الدنيا بأنك خالد

مدحه ببلوغ النهاية في الشجاعة إذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في

الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنة بخلوده الاستقصاء هو أن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالا كقوله تعالى { أبود أحدكم أن تكون له جنة من نخيل وأعناب } إلى آخره والاستقصاء يرد على المعنى التام الكامل والتتميم يرد على المعنى الناقص والاستكانة قيل هو { افعل } من { سكن } والألف للإشباع لأن معناه خضع وتذل فكان الخاضع يسكن لصاحبه ليفعل به ما يريد وقيل هو { استفعل } من { كان } التامة فكان الخاضع يطلب من نفسه أن يكون ويثبت على ما يريد به صاحبه والأول أقوى من حيث المعنى ولكن لا يساعده وجوه الاشتقاق والتصريف والثاني أصح لفظا أو أضعف معنى واستكان خاص بالتغير عن كون مخصوص وهو خلاف الذل واستحال عام في كل حال الاستقراء هو تتبع جزئيات الشيء

فالتام منه هو الاستقراء بالجزئي على الكلي نحو { كل جسم متحيز } فإنه لو استقربت جميع جزئيات الجسم من جماد وحيوان ونبات لوجدتها متحيزة وهذا الاستقراء دليل يقيني فيفيد اليقين لكن لا دائما فيما هو المشهور كقولهم القياس يفيد اليقين والناقص هو الاستقراء بأكثر الجزئيات نحو { كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ } وهذا الاستقراء دليل ظني فلا يفيد إلا الظن ويسمى الناقص عند الفقهاء إلحاق الفرد بالأغلب والاستقراء بجزئي على جزئي هو تمثيل يسميه الفقهاء قياسا وهو مشاركة أمر لأمر في علة الحكم الاستثناف هو من الأنف لأن الجواب ذو شرف وارتفاع أو من أنف كل شيء وهو أوله أو من أنف الباب وهو طرفه لأن الجواب كلام مبتدأ مستقل وطرف من سؤال فالاستثناف هو أن يكون الكلام المتقدم بحسب الفحوى موردا للسؤال فيجعل ذلك المقدر كالمحقق ويجاب بالكلام الثاني فالكلام مرتبط بما قبله من حيث المعنى وإن كان مقطوعا لفظا والقطع كون الكلام مقطوعا عما قبله لفظا ومعنى والاستثناف عند أهل المعاني ترك الواو بين جملتين نزلت أولهما منزلة السؤال وتسمى الثانية استثنافا أيضا ولا يصار إلى الاستثناف إلا لجهات لطيفة إما لتنبيه السامع على موقعه أو لاعتنائه أن يسأل أو لئلا يسمع منه شيء أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه أو للقصد إلى تكثير المعنى مع قلة اللفظ أو ترك العاطف الاستصحاب هو الحكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول ولم يظن عدمه واستصحاب الحال هو التمسك بالحكم الثابت في حالة البقاء وهو حجة عندنا حتى يجب العمل في حق نفسه ولا يصلح حجة للإلزام على الخصم لأن ما ثبت فالظاهر فيه البقاء والظاهر يكفي لإبقاء ما كان ولا يصلح أيضا حجة لإثبات أمر لم يكن كحياة المفقود فإنه لما كان الظاهر بقاءه منع الإرث وهو لا يرث فهو إثبات أمر لم يكن وأما عند الشافعي فهو حجة في إثبات كل حكم ثبت بدليل ثم شك في بقاءه قال علماؤنا التمسك بالاستصحاب على أربعة أوجه الأول

عند القطع بعدم المغير بحس أو عقل أو نقل ويصح إجماعا كما نطقت به آية { قل لا أجد فيما أوحى إلي } إلى آخره والثاني عند العلم بعدم دليل مغير ثابت

بالنظر وبالاكتفاء بقدر الوسع مع احتمال قيام المغير من حيث هو لا يشعر وهذا به يصح إجماعا لإبداء عذر لا حجة على الغير إلا عند الشافعي والشيخ أبي منصور الماتريدي وبعض مشايخنا رحمهم الله لأنه غاية وسع المجتهد والثالث قيل هو التأمل في طلب المغير وهو باطل بالإجماع لأنه جهل محض كعدم علم من أسلم في دارنا بالشرائع وصلاة من اشتبهت عليه القبلة بلا سؤال ولا تحر والرايع إثبات حكم مبتدأ وهو خطأ محض لأن معناه اللغوي إبقاء ما كان ففيه تغيير حقيقة الاستحسان هو لغة عد الشيء واعتقاده حسنا يقال { استحسنت كذا } أي اعتقدته حسنا وقيل هو طلب الأحسن من الأمور وقيل هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس وهو اسم لدليل نصا كان أو إجماعا أو قياسا خفيا إذا وقع في مقابلة قياس جلي سبق إليه الفهم حتى يطلق على دليل إذا لم يقصد فيه تلك المقابلة وإذا كان الدليل ظاهرا جليا وأثره ضعيفا يسمى قياسا وإذا كان باطنا خفيا وأثره قويا يسمى استحسانا والترجيح بالأثر لا بالخفاء والظهور كالدينيا مع العقبي وقد يقوى أثر القياس في بعض الفصول فيؤخذ به وقد يقوى أثر الاستحسان فيرجح به وهذا اللفظ في اصطلاح الأصول في مقابلة القياس الجلي شائع يعمل به إذا كان أقوى منه سموه بذلك لأنه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجلي فيكون قياسا مستحسنا قال الله تعالى { فيشر عباد } { الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه } الاستطاعة استفعال من الطوع وهي عند

المحققين اسم للمعاني التي بها يتمكن الإنسان مما يريد من إحداث الفعل وهي أربعة أشياء نية مخصوصة للفاعل وتصور للفعل ومادة قابلة للتأثير وآلة إن كان الفعل أليا كالكتابة وبضاده العجز وهو ألا يجد أحد هذه الأربعة فصاعدا والاستطاعة هي التهيؤ لتنفيذ الفعل بإرادة المختار من غير عائق قال المحققون هي اسم للمعاني التي يتمكن المرء بها مما يريد من إحداث فعل وهي أخص من القدرة والحق ما صرح به الإمام أبو حنيفة أن القدرة تصلح للضدين بمعنى أنها قوة بها يتمكن الحي مع الفعل والترك وصحة الأمر والنهي يعتمد عليه ولو قلنا إن القدرة هي الآلات على مذهب الاعتزال لسقط عمن يوجد لا الآلات وليس بها قدرة كاللسان مثلا حكم التكلم والقراءة وقيل القدرة ما يظهر من القوة بقدر العمل لا زائدا عليه ولا ناقصا منه ونفي الاستطاعة قد يراد به نفي القدرة والإمكان نحو { فلا يستطيعون توصية } { وما استطاعوا له نقبا } وقد يراد به نفي الامتناع نحو { هل يستطيع ربك } على القراءتين أي هل يفعل

وقد يراد به الوقوع بمشقة وكلفة نحو { إنك لن تستطيع معي صبرا } والاستطاعة منها ما يصير به الفعل طائعا له بسهولة وفي التعديل وغيره هي جملة ما يتمكن به العبد من الفعل إذا انضم إليها اختياره الصالحة للضدين على البذل وهي المرادة بالنفي بقوله { ما كانوا يستطيعون السمع } لا الاستطاعة بمعنى سلامة الأسباب والآلات المتقدمة على الفعل كما في قوله تعالى { من استطاع إليه سبيلا } لأنها كانت ثابتة للكفار والاستطاعة أخص من القدرة والوسع من الاستطاعة ما يسع له فعله بلا مشقة والجهد منها ما يتعاطى به

الفعل بمشقة والطاقة منها بلوغ غاية المشقة يقولون { فلان لا يستطيع أن يرقى هذا الجبل } و { هذا الجمل يطيق السفر } و { هذا الفرس صبور على مماطلة الحضر } وقد فسر رسول الله الاستطاعة بالزاد والراحلة وما فسر استطاعة السبيل إلى البيت في القرآن باستطاعة الحج فإنها لا بد فيها من صحة البدن أيضا واستطاعة الأموال والأفعال كلاهما يسمى بالتوفيقية واستطاعة الأحوال وهي القدرة على الأفعال تسمى بالتكليفية الاستواء هو إذا لم يتعد إلى يكون بمعنى الاعتدال والاستقامة وإذا عدي بها صار بمعنى قصد الاستواء فيه وهو مختص بالأجسام { واستوت على الجودي } أي استقرت { ولما بلغ أشده واستوى } أي تم { فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك } أي علوت وارتفعت واختلف في معنى { الرحمن على العرش استوى } فقيل بمعنى استقر وهو يشعر بالتجسيم وقيل بمعنى استولى ولا يخفى أن ذلك بعد قهر وغلبة وقيل بمعنى صعد والله منزّه عن ذلك أيضا وقال الفراء والأشعري وجماعة من أهل المعاني معناه أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه وهذا معنى { ثم استوى إلى السماء } لا على العرش وقال ابن اللبان الاستواء المنسوب إلى الله تعالى بمعنى { اعتدل } أي قام بالعدل كقوله { قائما بالقسط } فقيامه بالقسط والعدل هو استواؤه تعالى واعلم أن الله تعالى أخبر بأنه على العرش استوى وأخبر

رسوله بالنزول وغير ذلك فكل ما ورد من هذا القبيل دلائل التوحيد فلا يتصرف فيها بتشبيه وتعطيل فلولا إخبار الله تعالى وإخبار رسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى وتلاشى دون ذلك عقل العقلاء ولب الألباء فالله سبحانه وفي من عباده بما أخبر ودل على نفسه بما أظهر ورفع حجابا من الحجب عن وجه الكبرياء وكشف شيئا من سباحات العظمة والعلاء فكل أخبار الصفات تجليات إلهية وكشوف جلية عقل من عقل وجهل من جهل فلا تبعد عن الله بالتشبيه وقد قرب منك ولا تفر منه بالتعطيل وقد دنا إليك أطلق لسان الاستواء وأعرض عن الكيفية وهكذا سائر الصفات فهو سبحانه بما تجلى لعباده بهذا الإخبار ظاهر وبما قصرت العقول عن إدراك كنهها وكيفيتها باطن فلا ينكشف من عظم شأنه ما بطن ولا يتشف من علو سلطانه ما انكمن الاستطراد هو سوق الكلام على وجه يلزم فيه كلام آخر وهو غير مقصود بالذات بل بالعرض من { استطراد الفارس في جريه في الحرب } وذلك أن يفر من بين يدي الخصم يوهمه الانهزام ثم يعطف عليه وهو ضرب من المكيدة وفي الاصطلاح أن يكون في غرض من أغراض الشعر يوهم أنه يستمر فيه ثم يخرج منه إلى غيره لمناسبة بينهما ولا بد من التصريح باسم المستطراد به بشرط أن يكون قد تقدم له ذكر ثم يرجع إلى الأول ويقطع الكلام فيكون المستطراد به آخر كلامه وهذان الأمران معدومان في التخلص فإنه لا يرجع إلى الأول ولا يقطع الكلام بل يستمر فيما تخلص إليه كقوله لها برص بأسفل إسكتيها كعنفة الفرزدق حين شابا

وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن الجليل وقد خرج على الاستطراد قوله تعالى { لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون } فإن أول الكلام رد على النصارى الزاعمين بنوة المسيح ثم استطراد الرد على العرب الزاعمين بنوة الملائكة ومنه أيضا قوله تعالى { ألا بعدا لمدين كما بعدت ثمود } ومنه تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية ولو كانت القصة واحدة كقوله تعالى { جعلنا له شركاء فيما آتاهما فتعالى الله عما يشركون } فإن ما بعد قصة ابني آدم كمخلص إلى قصة العرب وإشراكهم الأصنام فيكون من الموصول لفظا والمفصول معنى ومن هذا القبيل قوله { فماذا تأمرون } فإنه قول فرعون { أن يخرجكم من أرضكم } قول الملأ { أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين } قول زليخا { ذلك ليعلم أنني لم أخنه بالغيب } كلام يوسف و { إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة } كلام بلقيس

{ وكذلك يفعلون } كلام الله و { من بعثنا من مرقدنا } قول الكفار و { هذا ما وعد الرحمن } قول الملائكة إلى غير ذلك أسلوب الحكيم هو لغة كل كلام محكم واصطلاحا هو إما تلقي المخاطب بغير ما يترقب بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما أراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد والإرادة وهذا عين القول بالموجب لأن حقيقته حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقة وإما تلقي السائل بغير ما يتطلب تنبيها على أن الأولى له والأهم إنما هو السؤال عما أجيب عنه مثال الأول قول القبعثري للحجاج حين قال متوعدا لأحملنك على الأدهم مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فقال الحجاج إنه الحديد فقال لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا ومثال الثاني قوله تعالى { يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج } وهذا على احتمال أن السائل غير الصحابة وقد روي ما يقتضي أنهم لم يسألوا عن سبب زيادة الهلال ونقصانه بل عن سبب خلقه على ما هو الأليق بحالهم روي أبو جعفر الرازي عن الربيع عن أبي عالية قال بلغنا أنهم قالوا يا رسول الله لم خلقت الأهلة فأنزل الله هذه الآية فعلى هذا ليس فيها من أسلوب الحكيم شيء بل يصير الجواب طبق السؤال فصارت الآية محتملة للوجهين ومن أسلوب الحكيم أيضا جواب النبي عليه الصلاة والسلام حين سئل عن قوله تعالى { وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم } الآية بأن الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج من ذريته إلى آخر الحديث فإن هذا جواب ببيان الميثاق المقالي والسؤال عن بيان الميثاق الحالي وذلك أن الله تعالى ميثاقين مع بني آدم أحدهما يهتدي إليه العقل من نصب الأدلة الباعثة على الاعتراف الحالي وثانيهما المقالي الذي لا يهتدي إليه العقل بل يتوقف على أخبار الأنبياء فأراد النبي أن يخبر الأمة عما لا تهتدي إليه عقولهم من ميثاق آخر أزلي فقال ما قال ليعرف منه أن هذا النسل الذي يخرج فيما لا يزال من

أصلا بني آدم هو الذر الذي أخرج في ابتداء خلق آدم من صلبه وأخذ منه الميثاق المقالي الأزلي كما أخذ منهم فيما لا يزال بالتدريج حين أخرجوا

الميثاق الحالي اللايزالي وقال بعضهم المخاطبون بقوله { ألسنت بربكم } هم الصور العلمية القديمة التي هي ماهيات الأشياء وحقائقها ويسمون بها بالأعيان الثابتة وليست تلك الصور موجودة في الخارج وجوابهم إنما هو بالسنة استعداداتهم الأزلية فالمراد بالذرية هو الصور العلمية والأعيان الثابتة وباستخراجها هو تجلي الذات وظهوره فيها ونسبة الإخراج إلى ظهورهم باعتبار أن تلك الصور إذا

وجدت في الأعيان كانت عينهم وإن هذه المقابلة حالية استعدادية أزلية لا قالية لا يزالية حادثة وذكر صاحب التلخيص أن القول بالموجب ضربان أحدهما ما ذكرناه آنفاً وهو المتداول بين الناس والثاني أن يقع صفة من كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فتثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم وانتفائه عنه كقوله تعالى { يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجننا من الأذى منها الأذى ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين } الاستئمان هو طلب الأمان من العدو حربياً كان أو مسلماً قال الشافعي صح أمان العبد للحربي كالحرب بجامع الإسلام والعقل فإنهما مظنة لإظهار مصلحة بالإيمان من بذل الأمان فيعترضه الحنفي باعتبار الحرية معهما فإنهما مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرقية فإنها ليست مظنة الفراغ لاشتغال الرقيق بخدمة سيده فيلغي الشافعي ما اعتبره الحنفي من كون الحرية جزءاً علته بثبوت الأمان بدونها في الرقيق المأذون له في القتال اتفاقاً فيجيب الحنفي بأن الإذن له خلف الحرية لأنه مظنة لبذل وسعه في النظر في مصلحة القتال والأمان الإسلام لغة الانقياد المتعلق بالجوارح كما في قوله تعالى { ولكن قولوا أسلمنا } والدين { إن الدين عند الله الإسلام } والإيمان كما في قوله تعالى { فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين } ثم ذكر فاء التعليل فقال { فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين } فالمناسب أن يراد بالمؤمنين المسلمون وشرعاً هو على نوعين دون الإيمان وهو الاعتراف باللسان وإن لم يكن له اعتقاد وبه يحقق الدم وفوق الإيمان وهو الاعتراف مع الاعتقاد بالقلب والوفاء بالفعل وأعلم أن مختار جمهور الحنفية والمعتزلة وبعض أهل الحديث أن الإيمان والإسلام متحدان وعند أبي الحسن الأشعري أنهما متباينان وغاية بها يمكن في الجواب أن التباين بين مفهومَي الإيمان والإسلام لا ما صدق عليه المؤمن والمسلم إذ لا يصح في الشرع أن يحكم على واحد بأنه مؤمن وليس بمسلم

ولا بالعكس والصحيح ما قاله أبو منصور الماتريدي أن الإسلام معرفة الله بلا كيف ولا شبهة ومحله الصدر والإيمان معرفته بالالهية ومحله داخل الصدر وهو القلب والمعرفة معرفة الله بصفاته ومحله داخل القلب وهو الفؤاد فهذه عقود أربعة ليست بواحدة ولا بمتغايرة فإذا اجتمعت صارت ديناً وهو الثبات على هذه الخصال الأربع إلى الموت

ودين الله في السماء والأرض واحد وهو الإسلام لقوله تعالى { إن الدين عند الله الإسلام } ثم اعلم أنه ذكر في كتب أصول الشافعية أن الإيمان هو التصديق القلبي أي بما علم مجيء الرسول به من عند الله ضرورة يعني الإذعان والقبول له والتكليف بذلك ولا يعتبر التصديق المذكور في الخروج به من عهدة التكليف بالإيمان إلا مع التلطف بالشهادتين من القادر عليه الذي جعله الشارع علامة لنا على التصديق الخفي عنا حتى يكون المنافق مؤمنا بيننا كافرا عند الله تعالى وهل التلطف المذكور شرط للإيمان أو شطر منه فيه خلاف للعلماء والراجح الأول والإسلام أعمال الجوارح من الطاعات كالتلطف بالشهادتين وغير ذلك فلا تعتبر الأعمال المذكورة في الخروج بها من عهدة التكليف بالإسلام إلا مع الإيمان أي التصديق المذكور وعن بعض المشايخ الإيمان تصديق الإسلام والإسلام تحقيق الإيمان والحاصل أن بينهما عموما وخصوصا فالعام هو الإيمان والخاص هو الإسلام الذي هو فعل الجوارح فإن المنافق مسلم وليس بمؤمن الإسراف هو صرف الشيء فيما لا ينبغي زائدا على ما ينبغي بخلاف التبذير فإنه صرف الشيء فيما لا ينبغي والإسراف تجاوز في الكمية فهو جهل بمقادير الحقوق والتبذير تجاوز في موضع الحق فهو جهل بمواقعها يرشدك إلى هذا قوله تعالى في تعليل الإسراف { إنه لا يحب المسرفين } وفي تعليل التبذير { إن المبذرين كانوا آخوان الشياطين } فإن تعليل الثاني فوق الأول الاستدراج هو أن يعطي الله العبد كل ما يريده في الدنيا ليزداد غيه وضلاله وجهله وعناده فيزداد كل يوم بعدا من الله تعالى الاستعداد استعداد الشيء كونه بالقوة القريبة إلى الفعل البعيد فيمتنع أن يجمع وجوده بالفعل الاستسعاء هو أن يكلف العبد الاكتساب حتى يحصل قيمة نصيب الشريك ومعنى { استسعى } اكتسب بلا تشديد فيه أو استخدم بلا تكليف ما لا يطاق الإستقاء هو أبلغ من السقي لأن الإسقاء هو أن يجعل له ما يستقى منه ويشرب

والسقي هو أن تعطيه ما يشرب وقيل سقى لما لا كلفة فيه ولهذا ورد في شراب الجنة { وسقاهم ربهم شرابا طهورا } وأسقى لما فيه كلفة ولهذا ذكر في ماء الدنيا { لأسقيناهم ماء غدا } وسقاه من العيمة أي من أجل عطشه وعن العيمة إذا أرواه حتى أبعدته عن العطش وهكذا قسا قلبه من ذكر الله وعن ذكر الله فمعنى الأول قسا من أجل الشيء وبسببه والثاني غلظ عن قبول الذكر والأول أبلغ

الأسير المأخوذ قهرا أصله الشد فإن من أخذ قهرا شد غالبا فسمي المأخوذ أسيرا وإن لم يشد في القاموس الأسير الأخذ والمقيد والمسجون قال أبو عمرو الأسراء هم الذين جاؤوا مستأثرين والأسارى هم الذين جاؤوا بالوثاق والسجن الاستغاثة من الغوث وهو النصر والعون يقال استغثته فأغثنني وأما استغثته فأغثنني فهو من الغيث وهو المطر ولم يجيء { استغاث } في القرآن إلا متعديا بنفسه والاستغاثة طلب الانخراط في سلك البعض والنجاة عما ابتلي به البعض الآخر الإسباغ يقال أسبغ الله النعمة إذا أتمها وفلان الوضوء إذا أبلغه مواضعه ووفي كل عضو حقه الإسعاف هو قضاء الحاجة يعدى إلى المفعول

الثاني بالباء وقد يتضمن معنى التوجه فيعدى تعديته وهو { إلى } وساعفه ساعده أو وافاه في مصافاة ومعاونة الاستحباب هو أن يتحرى الإنسان في الشيء أن يحبه وفي الشريعة هو مثل التطوع والنفل والندب وحكمه الثواب بالفعل الشامل للترك وعدم العقاب بترك كل منها الاستدلال لغة طلب الدليل ويطلق في العرف على إقامة الدليل مطلقاً من نص أو إجماع أو غيرهما وعلى نوع خاص من الدليل وقيل هو في عرف أهل العلم تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو بالعكس الأسف حزن مع غضب لقوله تعالى { ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا } سئل ابن عباس عن الحزن والغضب فقال مخرجهما واحد واللفظ مختلف فمن نازع من يقوى عليه أظهر غيظاً وغضباً ومن نازع من لا يقوى عليه أظهر حزناً وجزعاً والأسى واللهم حزن على الشيء الذي يفوت والكمد حزن لا يستطيع إمضاؤه والبهت أشد الحزن والكرب الغم الذي يأخذ بالنفس والسدم هم في ندم الاستهلال هو أن يكون من الولد ما يدل على حياته من رفع الصوت أو حركة عضو كذا في التبيين الإشتار بالكسر في العدد أربعة وفي الزنة أربعة مثاقيل ونصف الإساءة أساءه أفسده وإليه ضد أحسن وهي دون الكراهة وأسوت بين القوم أصلحت ويقال أسى أخاه بنفسه وبماله والإساءة من

هذا الباب وإنما هي منقولة عن ساء الأسوة الحالة التي يكون الإنسان عليها في اتباع غيره إن حسنا وإن قبيحا إن سارا وإن ضارا الإسكان هو جعل الغير ساكناً والأصل أن يعدى ب { في } لأن السكنى نوع من اللبث والاستقرار إلا أنهم لما نقلوه إلى سكنون خاص تصرفوا فيه فقالوا أسكن الدار الاستئناس هو عبارة عن الأنس الحاصل من جهة المجالسة وهو خلاف الاستيحاش وقد يكون بمعنى الاستعلام الاستدراك هو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء إسماعيل هو ابن إبراهيم الخليل عليهما السلام ومعناه مطيع الله وهو الذبيح على الصحيح وهو المراد من قوله عليه الصلاة والسلام أنا ابن الذبيحين أحدهما جده إسماعيل والآخر أبوه عبد الله فإن عبد المطلب نذر أن يذبح ولداً إن سهل الله له حفر زمزم أو بلغ بنوه عشرة فلما خرج السهم على عبد الله فداه بمئة من الإبل ولذلك سنت الدية إسحاق ولد بعد إسماعيل بأربع عشرة سنة وعاش مائة وثمانين سنة قيل معناه بالعبرانية الضحاك إسرائيل لقب يعقوب قيل معناه عبد الله لأن { إيل } اسم من أسماء الله بالسريانية وقيل صفوة الله وقيل سر الله أو لأنه انطلق إلى حاله خشية أن يقتله أخوه عيسو فكان يسري بالليل ويكمن بالنهار وقصته مسطورة في بعض كتب الأحاديث قال بعضهم لم يخاطب اليهود في القرآن إلا ب { يا بني إسرائيل } دون { يا بني يعقوب } لنكتة هي لأنهم خوطبوا بعبادة الله وذكروا بدين أسلافهم موعظة لهم وتنبيهاً من غفلتهم فسموا بالاسم الذي فيه تذكرة بالله نوع { فكيف آسى } أحزن { أسفا } حزينا { فاستعصم } امتنع { وما استكانوا } وما خضعوا للعدو وأسباب السماء مراقيها ونواحيها أو أبوابها { فليرتقوا في الأسباب } السماء { أستيأسوا } يئسوا { غير آسن } أي غير متغير { واستغشوا ثيابهم } تغطوا بها { إذا أسفر } أضاء { استحوذ } استولى

{ فاستغلظ } فصار من الرقة إلى الغلظ { فاستفتهم } فاستخبرهم { أسوة
حسنة } خصلة حسنة { استمسك } تعلق { أساطير الأولين } أكاذيبهم التي
كتبوها { استرق السمع } اختلسه { استجارك } استأمنك وطلب منك جوارك
{ فاسلك فيها } فأدخل فيها { من إستبرق } من ديباج غليظ بلغة العجم
أصله استبرك { فاستوى على سوقه } فاستقام على أصله { من أسلم وجهه
{ أخلص نفسه } أسفارا { هي الكتب بالسريانية وقال بعضهم بالنبطية
{ أسلنا } أذبنا { وأسروا الندامة } أظهروها وهو من الأضداد { واستفز {
استخف { فاسعوا إلى ذكر الله { بادروا بالنية والجد ولم يرد العدو والإسراع
في المشي { وتقطعت بهم الأسباب { أي الوصل التي كانت بينهم { استهوته
الشياطين { ذهبت به مرده الجن في المهامه { فما اسطاعوا { فما
استطاعوا { وما استكانوا { فما انتقلوا من حالهم وما خضعوا { وشدنا
أسرهم { وأحكمنا ربط مفاصلهم بالأعصاب { استمتع بعضنا ببعض { أي انتفع
{ وأسيرا { يعني أسارى الكفار { بما أسلفتم { بما قدمتم من الأعمال
الصالحة { أسفل سافلين { أهل النار أو النار أو أرذل العمر { فما استيسر {
فما تيسر { فاستبقوا الخيرات { فابتدروها انتهازا للفرصة وحيازة لفضل
السبق والتقديم
{ فصل الألف والشين }

اشترى كل من ترك شيئا وتمسك بغيره فقد اشتراه ومنه { اشتروا الضلالة
بالهدى { الاشتقاق هو أخذ شق الشيء والأخذ في الكلام وفي الخصومة يمينا
وشمالا وفي الاصطلاح هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك
الأصل وقيل هو أخذ كلمة من أخرى بتغيير ما مع التناسب في المعنى وقيل هو
رد كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى وهو من أصل خواص كلام
العرب فإنهم أطبقوا على أن التفرقة بين اللفظ العربي والعجمي بصحة
الاشتقاق قال ابن عصفور لا يدخل الاشتقاق في ستة أشياء وهي الأسماء
الأعجمية ك { اسماعيل } والأصوات ك { غاق } والأسماء المتوغلة في
الإبهام ك { من } و { ما } والبارزة ك { طوبى } اسم للنعمة { واللغات
المتقابلة ك { الجون } للابيض والأسود { والأسماء الخماسية ك { سفرجل }
وجاز الاشتقاق من الحروف وقد قالوا { أنعم له بكذا } أي قال له نعم
وسوفت الرجل أي قلت له سوف أفعل وسألتك الحاجة فلوليت لي أي قلت
لي لولا ولا ليت لي أي قلت لي لالا وأشبه ذلك ومحال أن يشتق الأعجمي من
العربي أو بالعكس لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى مواضعة كانت
في الأصل أو إلهاما وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض لأن
الاشتقاق نتاج وتوليد ومحال أن تنتج النوق إلا حوراناً وتلد المرأة إلا إنساناً ومن
اشتق الأعجمي من العربي كان كمن ادعى أن الطير من الحوت والاشتقاق
يعم الحقيقة والمجاز ك { الناطق } المأخوذ من { النطق } بمعنى التكلم
حقيقة وبمعنى الدال مجازاً ومن قولهم { الحال ناطقة بكذا } أي دالة عليه
فاستعمل النطق في الدلالة مجازاً ثم اشتق منه اسم الفاعل وقد لا يشتق من
المجاز كالأمر أي لفظ الأمر بمعنى الفعل مجازاً لا يشتق منه اسم فاعل ولا
اسم مفعول ويشتقان من الأمر بمعنى القول حقيقة وأركانه أربعة المشتق

والمشتق منه والمشاركة بينهما في المعنى والحروف والتغيير فإن فقدنا
التغيير لفظاً حكمنا بالتغيير تقديراً وليس من شرط الاسم

المشتق اتصاف الذات بالمشتق منه بدليل أن المعلوم مشتق من العلم والعلم
ليس قائماً بالمعلوم وشرط صدق المشتق حصول المشتق منه في الحال
وجواز صدق المشتق مع انتفاء مأخذ الاشتقاق كما يذهب إليه المعتزلة القائلة
بأن الله تعالى عالم لا علم له فليس بمرضي عند المحققين بدليل أن من كان
كافراً ثم أسلم فإنه يصدق عليه أنه ليس بكافر فدل على أن بقاء المشتق منه
شرط في صدق الاسم المشتق ووجود معنى المشتق منه

كالضارب لمباشرة الضرب حقيقة اتفاقاً وقيل وجوده - أعني في الاستقبال -
كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقاً وبعد وجوده منه وانقضائه -
أعني في الماضي - كالضارب لمن قد ضرب قبل وهو الآن لا يضرب اختلف
فيه فعند الحنفية مجاز وعند الشافعية حقيقة وثمره الخلاف تظهر في نحو
قوله عليه الصلاة والسلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا فلم يثبت أبو حنيفة
خيار المجلس بعد انقطاع البيع وحمل التفرق على التفرق بالأقوال واثبت
الشافعي وحمله على التفرق بالابدان الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق ان اعتبر
فيه الحروف الأصول مع الترتيب وموافقة الفرع الأصل في المعنى فهو الصغير
الاشتقاق الكبير وان اعتبر فيه الحروف الأصول مع عدم الترتيب فالكبير
ويشترط في كل منهما المناسبة بين المعنيين في الجملة والمشهور في
المناسبة المعنوية أن يدخل معنى المشتق منه في المشتق واختلاف الاسمين
في المعنى بالخصوص والعموم لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر لأن ذلك
مناسبة في المعنى وهو شرط في الاشتقاق وقال بعضهم يكفي في الأكبر أن
يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى ولا يكفي ذلك في الكبير بل لا
بد من الاشتراك في حروف الأصول بلا ترتيب والاشتقاق عدل من اللفظ
والمعنى ك { ضارب } من { الضرب } والعدل اشتقاق من اللفظ دون
المعنى وجاز اشتقاق الثلاثي من المتشعبة في الكبير لا في الصغير وقد جعل
صاحب الكشف الرعد من الارتعاد لأنه أشهر في معنى الاضطراب واشتقاق
الثلاثي من المزيد فيه شائع إذا كان المزيد فيه أشهر في المعنى الذي
يشارك في فيه وأقرب للفهم من الثلاثي لكثرة استعماله كما في الدبر مع
التدبير والاشتقاق عند أهل البديع أن يشتق من الاسم العلم معنى في غرض
قصده المتكلم من مدح أو هجاء أو غير ذلك مثاله في التنزيل { فأقم وجهك
للدين القيم } { يحق الله الربا ويربي الصدقات } وفي الشعر
عممت الخلق بالنعماء حتى
غدا الثقلان منها مثقلين

الاشتراك هو إما لفظي أو معنوي فاللفظي عبارة عن الذي وضع لمعان
متعددة كالعين والمعنوي عبارة عن الذي كان وجوداً في محال متعددة

كالحيوان والحاصل ان المعنوي يكفي فيه الوضع الواحد دون اللفظي لأنه يقتضي الأوضاع المتعددة واللفظ المشترك بين معنيين قد يطلق على أحدهما ولا نزاع في صحته وفي كونه بطريق

الحقيقة وقد يطلق ويراد به أحد المعنيين لا على التعيين بأن يراد به في إطلاق واحد هذا أو ذاك وقد أشير في المفتاح بأن ذلك حقيقة المشترك عند التجرد عن القرائن وقد يطلق إطلاقاً واحداً ويراد به كل واحد من معنييه بحيث يفيد ان كلا منهما مناط الحكم ومتعلق الإثبات والنفي وهذا هو محل الخلاف وقد يطلق إطلاقاً واحداً ويراد به مجموع معنييه من حيث هو المجموع المركب منهم بحيث لا يفيد ان كلا منهما مناط الحكم والفرق بينه وبين الثالث هو الفرق بين الكل الإفرادي والكل المجموعي وهو مشهور يوضحه انه يصح { كل الأفراد يرفع هذا الحجر } ولا يصح { كل فرد } وهذا الرابع ليس من محل النزاع في شيء إذ لا نزاع في امتناعه حقيقه ولا في جوازه مجازاً إن وجدت علاقة مصححة قال بعض المحققين يجري العموم في المشترك المعنوي بلا خلاف ولا يجري في اللفظ فإن الاشتراك المعنوي بأن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى يشمل ذلك المعنى أشياء مختلفة كاسم الحيوان يتناول الإنسان والفرس وغيرهما بالمعنى العام وهو التحرك بالإرادة وكاسم الشيء يتناول البياض والسواد وغيرهما بمعنى اللونية والاشتراك اللفظي بأن يكون اللفظ موضوعاً بإزاء كل واحد من المعاني الداخلة تحته قصداً كاسم القرء والعين والمشارك في اصطلاح الفقهاء اللفظ فإنه مشترك فيه والمعنى مشترك أو الأعيان والمشارك المعنوي وهو أن يكون المعنى مشتركاً فيه فليس باصطلاح الفقهاء ولا يشترط في ثبوت الاشتراك في لفظ نقل أهل اللغة أنه مشترك بل يشترط نقلهم أنه مستعمل في معنيين أو أكثر وإذا ثبت ذلك بنقلهم فنحن نسميه مشتركاً باصطلاحنا ورجحان بعض وجوه المشترك فقد يكون بواسطة التأمل في صيغته وقد يكون بالتأمل في سياقه وقد يكون بالتأمل في غيره واعلم أن الشافعي قال يجوز أن يراد من المشترك كلا معنييه عند التجرد عن القرائن ولا يحمل عنده على أحدهما إلا بقريئة ومحل النزاع إرادة كل واحد من معنييه على أن يكون مراداً ومناطاً للحكم

وأما إرادة كليهما فغير جائز اتفاقاً وعند أبي حنيفة لا يستعمل المشترك في أكثر من معنى واحد لأنه إما أن يستعمل في المجموع بطريق الحقيقة أو بطريق المجاز والأول غير جائز لأنه غير موضوع للمجموع باتفاق أئمة اللغة وكذا الثاني إذ لا علاقة بين المجموع وبين كل واحد من المعنيين ويمنع كون الصلاة في قوله تعالى { إن الله وملائكته يصلون على النبي } مشتركة بين الرحمة والاستغفار لأنه لم يثبت عن أهل اللغة بل هي حقيقة في الدعاء ولأن سياق الآية إيجاب اقتداء المؤمنين بالله وملائكته في الصلاة على النبي فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع سواء كان معنى حقيقياً أو معنى مجازياً أما الحقيقي فهو الدعاء فالمراد الله يدعو ذاته بإيصال الخير إلى النبي ثم من لوازم الدعاء

الرحمة فمن قال إن الصلاة من الله رحمة أراد هذا المعنى لا ان الصلاة

وضعت للرحمة وأما المجازي فكإرادة الخير ونحوه مما يليق بهذا المقام
والاشتراك لا يكون إلا باللفظة المشتركة والتوهم يكون بها وبغيرها من تحريف
أو تبديل والإيضاح يكون في المعاني خاصة وهذا نوع اشتراك اللفظة واشتراك
النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين واشتراك المعارف
في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع والاشتراك في البديع ثلاثة أقسام
قسمان منها من العيوب والسرقات وقسم واحد من المحاسن وهو أن يأتي
الناظم في بيته بلفظة مشتركة بين معنيين اشتراكا أصليا أو فرعيا فيسبق
ذهن السامع إلى المعنى الذي لم يرده الناظم فيأتي في آخر البيت بما يؤكد أن
المقصود غير ما توهمه السامع كقوله
شيب المفارق يروي الضرب من دمهم
ذوائب البيض بيض الهند لا اللمم

فلولا { بيض الهند } لسبق ذهن السامع إلى أنه أريد بيض اللمم لقوله شيب
المفارق الإشارة التلويح بشيء يفهم منه النطق فهي ترادف النطق في فهم
المعنى والإشارة عند إطلاقها حقيقة في الحسية وإشارة ضمير الغائب وأمثالها
ذهنية لا حسية والإشارة إذا استعملت ب { على } يكون المراد الإشارة بالرأي
وإذا استعملت ب { إلى } يكون المراد الإيماء باليد وإشارته عرفه والإشارة
الحسية تطلق على معنيين أحدهما أن يقبل الإشارة بأنه ههنا أو هناك وثانيهما
أن يكون منتهى الإشارة الحسية - أعني الامتداد الخطي أو السطحي الآخذ من
المشير - منتهيا إلى المشار إليه والإشارة عبارة عن أن يشير المتكلم إلى
معان كثيرة بكلام قليل يشبه الإشارة باليد فإن المشير بيده يشير دفعة واحدة
إلى أشياء لو عبر عنها لاحتاج إلى ألفاظ كثيرة ومن أمثلتها قوله تعالى
{ وغيض الماء } فانه أشار بهاتين اللفظتين إلى انقطاع مادة المطر وبلغ
الأرض وذهب ما كان حاصلًا من الماء على وجهها من قبل والإشارة إلى
الشيء تارة تكون بحسب شخص وأخرى بحسب نوعه قال النبي عليه الصلاة
والسلام في يوم عاشوراء هذا اليوم الذي أظهر الله فيه موسى على فرعون
والمراد النوع وقال الله تعالى { وخلق منها زوجها } أي من نوع الإنسان زوج
آدم والمقصود منه التنبيه على أنه تعالى جعل زوج آدم إنسانا مثله وقد ورد
التفسير بذلك عن ابن عباس وهو حبر الأمة وإشارة النص ما عرف بنفس
الكلام لكن بنوع تأمل وضرب تفكر غير أنه لا يكون مرادا بالانزال نظيره في
الحسيات أن من نظر إلى شيء يقابله فرآه ورأى غيره مع أطراف عينه مما
يقابله فهو مقصود بالنظر وما وقع عليه أطراف بصر فهو

مرئي لكن بطريق الإشارة تبعًا لا مقصودا والاستدلال بإشارة النص إثبات
الحكم بالنظم غير المسوق له كما أن الاستدلال بدلالة النص إثبات الحكم
بالنظم المسوق له وبعبارة النص إثبات الحكم بالمفهوم اللغوي غير النظم
وباقتضاء النص إثبات الحكم بالمفهوم الشرعي غير النظم ودلالة النص
وإشارته بالنسبة إلى عبارة النص من قبيل سوق الكلام لغرض على وجه
يتضمن جوابا عن شيء أو فائدة أخرى وقال بعضهم المعنى الذي أريد باللفظ
إن كان نفس الموضوع له أو جزأه أو لازمه غير المتقدم عليه سمي عبارة إن

سيق له وإشارة إن لم يسق له وإن كان لازمه المتقدم فاقتضاء وإن لم يكن شيء من ذلك فإن فهم منه معنى يعلم اللغوي أن الحكم المنطوق لأجله فدلالة وإلا فلا دلالة والإشارة تقوم مقام العبارة إذا كانت معهودة فذلك في الأخرس دون معتقل اللسان حتى لو امتد ذلك وصارت له إشارة معهودة كان بمنزلة الأخرس الاشتراك هو إثبات الشريك لله في الألوهية سواء كان بمعنى وجوب الوجود أو استحقاق العبادة لكن أكثر المشركين لم يقولوا بالأول بدليل { ليقولن الله } وقد يطلق ويراد به مطلق الكفر بناء على عدم خلق الكفر عن شرك ما الاشعار هو بالنظر إلى فهم المقاصد لأصل المراد والتنقيص بالنظر إلى فهم البليغ الذي يقصد أولا وبالذات المزايلا ولا ينظر إلى أصل المعنى إلا باللمح الاشفاق هو عناية مختلطة بخوف فإن عدي ب { من } فمعنى الخوف فيه أظهر كما في { اشفقن منها } وإن عدي ب { على } فمعنى العناية فيه أظهر نوع { وأشربوا في قلوبهم العجل } تداخلهم حبه ورسخ في قلوبهم صورته لفرط شغفهم به { ولما بلغ أشده } منتهى اشتداد جسمه وقوته وهو سن الوقوف ما بين الثلاثين والأربعين فإن العقل يكمل حينئذ { اشمازت } انقبضت ونفرت { أشتاتا } متفرقين { وأشهدوا } أحضروا { أشحة } بخلاء { اشتروا به أنفسهم } باعوا نصيبهم { اشتروا الضلالة بالهدى } اختاروها عليه واستبدلوها به

{ كذاب أشر } بطر متكبر والأشر لا يكون إلا فرحا بحسب قضية الهوى
بخلاف الفرح فإنه قد يكون من سرور بحسب قضية العقل
{ فصل الألف والصاد }

أصحاب النار كل ما في القرآن من أصحاب النار فالمراد أهلها إلا { وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة } فالمراد خزنتها الإصرار كل عزم شددت عليه فهو إصرار الإصر كل عقد وعهد فهو إصر { وأخذتم على ذلكم إصري } أي عهدي وقال الأزهري في قوله تعالى { ولا تحمل علينا إصرا } أي عقوبة ذنب يشق علينا { ويضع عنهم إصرهم } أي ما عقد من عقد ثقیل عليهم مثل قتل أنفسهم وما أشبه ذلك من قرص الجلد إذا أصابته نجاسة الأصل هو أسفل الشيء ويطلق على الراجح بالنسبة إلى المرجوح وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول وعلى ما ينبنى عليه غيره وعلى المحتاج إليه كما يقال { الأصل في الحيوان الغذاء } وعلى ما هو الأولى كما يقال { الأصل في الإنسان العلم } أي العلم أولى وأحرى من الجهل والأصل في المبتدأ التقديم أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع وعلى المتفرع عليه كالأب بالنسبة إلى الابن وعلى الحالة القديمة كما في قولك الأصل في الأشياء الإباحة والطهارة والأصل في الأشياء العدم أي العدم فيها مقدم على الوجود والأصل في الكلام هو الحقيقة أي الكثير الراجح والأصل في المعرف باللام هو العهد الخارجي وتخلف الأصل في موضع أو موضعين لا ينافي أصالته وحمل المفهوم الكلي على الموضوع على وجه كلي بحيث يندرج فيه أحكام جزئياته يسمى أصلا وقاعدة وحمل ذلك المفهوم على جزئي معين من جزئيات موضوعه يسمى فرعا ومثالا والأصول

من حيث إنها مبنى وأساس لفرعها سميت قواعد ومن حيث إنها مسالك واضحة إليها سميت مناهج ومن حيث إنها علامات لها سميت أعلاما والأصول تتحمل ما لا تتحملة الفروع والأصول تراعى ويحافظ عليها والملزوم أصل ومتبوع من حيث أن منه الانتقال واللازم فرع وتبع من جهة أن إليه الانتقال والكل أصل ينبنى عليه الجزء في الحصول من

اللفظ بمعنى أنه يفهم من اسم الكل بواسطة أن فهم الكل موقوف على فهمه والجزء أصل باعتبار احتياج جهة كون القصد إليه والسبب أصل من جهة احتياج المسبب إليه وابتناؤه عليه والسبب المقصود أصل من جهة كونه بمنزلة العلة الغائية والأصل في الدين التوحيد والأصل في الاعتقاد هو الإيمان بالمبدأ والمعاد والأصل بقاء الشيء على ما كان والأصل في الأشياء التوقف - عند أصحابنا - لا الإباحة حتى يرد الشرع بالتقرير أو بالغير إلى غيره كما قال عامة المعتزلة ولا الحظر إلى أن يرد الشرع مقررًا أو مغيرًا كما قال بعض أصحاب الحديث لأن العقل لاحظ له في الحكم الشرعية وإليه ذهب عامة أصحاب الحديث وبعض المعتزلة غير أنهم يقولون لا حكم له فيها أصلا لعدم دليل الثبوت وهو خبر أصحاب الشرع عن الله تعالى وأصحابنا قالوا لا بد وأن يكون له حكم إما الحرمة بالتحريم الأزلي وإما الإباحة لكن لا يمكن الوقوف على ذلك بالعقل فيتوقف في الجواب فوق الاختلاف بيننا وبينهم في كيفية التوقف والأصل في العرف الشرعي أن يكون على وفق العرف العادي والأصل في الكلام الحقيقة وإنما يعدل إلى المجاز لثقل الحقيقة أو بشاعتها أو جهلها للمتكلم أو المخاطب أو شهرة المجاز أو غير ذلك كتعظيم المخاطب نحو { سلام على المجلس العالي } وموافقة الروي والسجع والمطابقة والمقابلة والمجانسة إذا لم يحصل ذلك بالحقيقة والأصل أن يكون لكل مجاز حقيقة بدليل الغلبة وإن لم يجب والأصل في الأسماء التنكير بدليل اندراج المعرفة تحت عمومها كإصالة العام بالنسبة إلى الخاص والتذكير والصرف أيضا ولذا لم يمتنع السبب الواحد اتفاقا ما لم يعتضد بآخر يجذبه عن الأصالة إلى الفرعية نظيره في الشرعيات أن الأصل براءة الذمة فلم تصر مشغلة إلا بعدلين والأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث أن لا تدخلها الهاء نحو { شيخ } و { عجوز } و { حمار } وغيرهما وربما أدخلوا الهاء تأكيدا للفرق ك { ناقة } و { نعة } والأصل في

الاسم صفة كان ك { عالم } أو غير صفة ك { غلام } الدلالة على الثبوت وأما الدلالة على التجدد فأمر عارض في الصفات ولا يدل الاسم بالوضع إلا على الثبوت والدوام والاستمرار معنى مجازي والأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلى محسوس مشاهد قريب أو بعيد وإن أشير إلى ما يستحيل إحساسه نحو { ذلكم الله } أو إلى محسوس غير مشاهد نحو { تلك الجنة } لتصويره كالمشاهد والأصل في الأفعال التصرف ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر

المختلفة بها وقد استثنى منها { نعم } و { بئس } و { عسى } وفعل التعجب والأصل في الأسماء العارية عن العوامل الوقف على السكون والأصل في التعريف العهد ولا يعدل عنه إلا عند التعذر والأصل في الجملة ان تكون مقدرة بالمفرد والأصل في روابط الجملة الضمير والأصل في حرف العطف أن لا يحذف لأنه جيء به نائبا عن العامل ولكنك قد تتخير في حذفه وذلك في عطف الصفات بعضها على بعض وفي الحال قد يمتنع حذفه وذلك فيما إذا كان بين الجملتين مشاركة ولم يكن بينهما تعلق ذاتي مثل { فلان يقول ويفعل } و { زيد طويل وعمره قصير } وقد يجب حذفه وذلك فيما إذا لم يكن بينهما مشاركة والأصل في الصفة التوضيح والتخصيص ولا يعدل عنه ما أمكن والأصل في الوصف التمييز لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون التمييز حاصلًا أيضا والأصل في الرفع الفاعل والباقي مشبه به قاله الخليل وقال سيبويه الأصل هو المبتدأ والباقي مشبه به والأصل تقديم المفعول به بلا واسطة ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم المفعول المطلق ثم المفعول له وقيل الأصل تقديم المفعول المطلق لكونه جزء مدلول الفعل والباقي كما ذكر والأصل ذكر التابع مع المتبوع لأنه متحد به من جهة كونهما بإعراب واحد من جهة واحدة وعند اجتماع التوابع الأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البديل أو البيان والأصل في كل من جملتي الشرط والجزاء أن تكون فعلية استقبالية لا اسمية ولا ماضوية والأصل كون الحال للأقرب فإذا قلت { ضربت زيدا راكبا } ف { راكبا } حال من المضروب لا من الضارب والأصل في تعريف الجنس اللام والإضافة في ذلك التعريف ملحقة باللام واللام للاختصاص في أصل الوضع ثم إنها قد تستعمل في الوقت إذا كان للحكم اختصاص به وقد تستعمل في التعليل لاختصاص الحكم بالعلة والأصل أن يكون الأمر كله باللام نحو قوله تعالى { فبذلك فليفرحوا } وفي الحديث لتأخذوا مصافكم وإثباته بغير لام كثير والأصل في الاشتقاق أن يكون من المصادر

عند البصرية والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكر والأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا بالعكس ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال لأن الزمان مضارع للفعل واختلفوا أي أقسام الفعل أصل فالأكثر قالوا هو فعل الحال لأن الأصل في الفعل أن يكون خبرا والأصل في الخبر أن يكون صدقا وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه وقال قوم الأصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم

يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده وقال آخرون هو الماضي لأنه كمل وجوده فاستحق أن يسمى أصلا وبه قالت الكوفية في الاشتقاق والأصل في الاستثناء الاتصال والأصل في الحال أن تكون نكرة وفي صاحبها أن يكون معرفة والأصل في المبهمات المقادير والأصل في بيان النسب والتعلقات هو الأفعال والأصل أن يكون بناء الجمع بناء مغايرا من مفرد ملفوظ مستعمل ولو تقديرا والأصل في كل معدول عن شيء أن لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه

مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي والأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء والأصل في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صفة المذكر والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأن المطلوب المبهم الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة والأصل في الفاعل أن يلي الفعل لانه كالجزم منه لشدة احتياج الفعل إليه ولا كذلك المفعول والأصل في الخبر الأفراد والأصل في العمل الفعل والأصل في استحقاق الرفع المبتدأ والخبر وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما والأصل في الظروف التصرف وهو الصحيح والأصل في التاء أن يكون دخولها لتأنيث مدخولها كما في { ضاربة } فجعل دخولها في مثل { ملائكة } كذلك يجعل مدلولها مؤنثا لتأويل الجماعة والأصل في كلمة { أو } أن تستعمل لأحد الأمرين والعموم مستفاد من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة { أو } والأصل في كلمة { إذا } القطع أي قطع المتكلم بوقوع الشرط وذلك لغلبة استعمال { إذا } في المقطوعات كما أن غلبة استعمال { إن } في المشكوكات والأصل في استعمال { إذا } أن يكون لزمان من أزمته المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والأصل في كلمة { غير } أن تكون صفة كما تقول { جاءني رجل غير زيد } واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب والأصل

في كلمة { من } ابتداء الغاية والبواقي متفرعة عليه قاله المبرد وقال الآخرون الأصل فيه هو التبعية والبواقي متفرعة عليه والأصل في كلمة { إن } { الخلو عن الجزم بوقوع الشرط أو لا وقوعه أيضا فانه يستعمل فيما يترجح أي يتردد بين أن يكون وبين أن لا يكون واللاوقوع مشترك بين { إن } و { إذا } والأصل في فرض المحالات كلمة { لو } دون { إن } لأنها لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه والمحال

مقطوع بلا وقوعه والأصل في { حتى } أن تكون جارة لكثرة استعمالها والأصل في { كان } أن تكون ناقصة لكونها حقيقة فلا يصار إلى التامة إلا لضرورة داعية والأصل في { إلا } الاستثناء وقد استعملت وصفا وفي { غير } أن يكون صفة كما مر وقد استعملت في الاستثناء وفي { سواء } و { سوى } الظرفية وقد استعملتا بمعنى { غير } والأصل في خبر { أن } بالفتح الأفراد والأصل في البناء السكون وأصل الإعراب أن يكون بالحركات والأصل فيما حرك منهما الكسر والأصل تحريك الساكن المتأخر لأن الثقل ينتهي عنده كما كان في صيغة الخماسي وتصغيره والأصل في { مفعل } للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح والأصل أن يكون الاستثناء من الجنس ولذلك كان هو الغالب والمتبادر إلى الفهم من الاستثناء والأصل في الجر حروف الجر لأن المضاف مردود في التأويل إليه والأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة لأنها إنما زيدت لأجل الوقف والوقف لا يكون إلا على ساكن والأصل في { إن } المخففة المكسورة دخولها على فعل من الأفعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل { كان } و { ظن } وأخواتهما والأصل في باب القصر { إلا } لكونه موضوعا له بالاصالة من غير اعتبار تضمين شيء أو ابتداء على مناسبة

ومفيدا له من غير احتمال واختلاف والأصل في التشبيه المشبه لأنه المقصود في الكلام ظاهرا وإليه يعود الغرض غالبا والمشبه به هو الفرع وذلك لا ينافي كونه أصلا وكون المشبه فرعاً نظراً إلى وجه المشبه والأصل في المشبه به أن يكون محسوساً سواء كان المشبه محسوساً أو معقولاً والأصل في وجه الشبه أن يكون محسوساً أيضاً والأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به وقد تدخل على المشبه إما لقصد المبالغة مثل { أفمن يخلق كمن لا يخلق } وإما لوضوح الحال نحو { وليس الذكر كالأنثى } وقد تدخل على غيرهما اعتماداً على فهم المخاطب نحو { كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم } أي كونوا أنصار الله خالصين في

الانقياد كشأن مخاطبي عيسى إذ قالوا إلخ والأصل في الجواب أن يشاكل السؤال فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك وبجيء كذلك في الجواب المقدر ألا ترى إلى قوله تعالى { وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً } حيث تطابق في الفعلية وإنما لم يقع التطابق في قوله { ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين } إذ لو طابقوا لكانوا مقرين بالإنزال وهم من الإذعان على مفاوز

والأصل أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله والاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه نظير ذلك شهادة المرأتين على شهادة رجل والأول من جزأي المركب هو الأصل في التسمية ك { سيبويه } و { نفطويه } والألف أصل في الحروف نحو { ما } و { لا } وفي الأسماء المتوعدة في شبه الحرف نحو { اذا } و { أنى } لا في الأسماء المعربة ولا في الأفعال وأصل الاسم الإعراب وأصل الإعراب أن يكون بالحركات وأصل الفعل البناء والرجوع إلى الأصل وهو البناء في الأفعال أيسر من الانتقال عن الأصل وأصل الجمل الجمل الفعلية وأصل المثني أن يكون معرباً وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ويحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل في الطرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا وأصل الواو واو العطف التي فيها معنى الجمع ولهذا وضعوا الواو موضع { مع } في المفعول معه و { أو } في الأصل للتساوي في الشك ثم اتسع فاستعمل في التساوي بلا شك كما في قوله تعالى { أتما أو كفورا } وما لا ينصرف أصله الانصراف و { لله درك } أصله المصدر ثم منع المصدرية و { والد } و { صاحب } و { عبد } أصلها الوصف ثم منعه وأصل حروف العطف الواو وأصل حروف النداء { يا } وأصل أدوات الشرط { إن } لأنها حرف وأصل أدوات الاستفهام الألف وأصل المضمرة أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر وأصل الضمير والمنفصل المرفوع وأصل الفعل أن لا يدخل عليه شيء من الإعراب لعدم العلة المقتضية له في الفعل وأصل الخبر أن يكون نكرة وأصل حروف القسم الباء ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو { أقسم بالله ليفعلن } ودخولها على

الضمير نحو { بك لافعلن } واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو { بالله هل قائم زيد } وأصل الفعل التذكير لأن مدلوله المصدر وهو مذكر وأنه

عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين وأصل الأسماء أن لا تقصر على باب دون باب ولا وجود هذا إلا في الظروف والمصادر وإلا في باب النداء لأنها أبواب وضعت على التغيير وأصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب وأصل حذف حرف النداء في نداء الأعلام ثم كل ما أشبه العلم وأصل النواصب للفعل { أن } وهي أم الباب بالاتفاق وأصل الحروف أن لا تعمل رفعا ولا نصبا لأنهما من عمل الأفعال فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما بشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له حق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيفا للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم وكل حرف اختص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجر إن استحق العمل ولم يجر من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا { ألا } التي للتمني فإن الاسم المبني معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه والإعراب أصل في الأسماء لأنه يفتقر إليه للفرقة بين المعاني نحو { ما أحسن زيدا } بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي ويرفع { أحسن } وخفض { زيد } في الاستفهام عن الأحسن والإيجاب أصل لغيره من النفي والنهي والاستفهام وغيرها فإن الإيجاب يتركب من مسند ومسند إليه من غير احتياج إلى الغير وليس كذلك غيره والعطف على اللفظ هو الأصل نحو { زيد ليس بقائم ولا قاعد } بالخفض والأصول تراعى تارة وتهمل أخرى فمما تراعى قولهم { صغت الخاتم وحكت الثوب } ونحو ذلك فلولا أن أصل هذا { فعلت } بفتح العين لما جاز أن تعمل { فعلت } ومنه ليك يزيد البيت

ونحوه قوله تعالى { خلق الإنسان ضعيفا } و { خلق الإنسان من علق } وقد يراجع من الأصول إلى الفروع عند الحاجة منه الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته للفعل فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح وإظهار الضعيف وما لا يراجع من الأصول عند الضرورة كالثلاثي المعتل العين نحو { قام } و { باع } وكذلك مضارعه وباب { افتعل } إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء أو دالا أو ذالا أو زايا حيث لا يجوز خروج هذه التاء على أصلها بل تقلب والأصل في { فعلى } أن تستعمل في الجمع بالألف واللام ك { كبرى } و { الكبر } ولا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي ويكفي في العودة إلى الأصل أدنى شبهة لانه على وفق الدليل ولذلك صرف { أربع } في قولك { مررت بنسوة أربع } مع أن فيه الوصف والوزن اعتبارا لأصل وضعه وهو العدد والأصول المرفوضة منها مصدر { عسى } لأنه لا يستعمل وإن كان الأصل لأنه أصل مرفوض وخبر { لا } فإن بني تميم لا يجوزون ظهوره ويقولون هو من الأصول المرفوضة و { سبحان الله } فإنه إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك والأصل في الالفاظ أن لا تجعل خارجة عن معانيها الأصلية بالكلية

والأصل عند اختلاف الألفاظ اختلاف معانيها والأصل في الكلام التصريح وهو اظهار ولا شك أن المقصود من الكلام إظهار المعاني فإذا ذكر لفظ التصريح منه فهم أنه الأصل والأصل في قيود التعريف تصوير ماهية المعرف والاحتراز بها إنما يحصل ضمناً والأصل في فن العروض قد يطلق ويراد به عدم التغير عن شيء وقد يطلق ويراد به ما يحصل بتكراره بحر وقد يطلق ويراد به ما وضع في كل بحر من أجزاء الأفاعيل مطلقاً بدون التغير والأصل في مباحث الألفاظ هو النقل لا العقل والأصل في المسائل الاعتقادية أن يقال ما اعتقدته وقلت به حق يقينا وما قاله غيري باطل يقينا والأصل بقاء ما كان على ما كان فلو كان لرجل على آخر ألف مثلاً فبرهن المدعى عليه على الاداء أو الإبراء فبرهن المدعى على أن له ألفاً لم يقبل حتى يبرهن على الحدوث بعد الاداء أو الإبراء والأصل العدم في الصفات العارضة فالقول للمضارب أنه لم يربح لأن الأصل فيه عدمه وكذا لو اشترى عبداً على أنه خباز أو كاتب وانكر المشتري وجود ذلك الوصف فالقول له لأن الأصل عدمه لكونه من الصفات العارضة والأصل في الصفات الأصلية الوجود فلو اشترى أمة على أنها بكر وانكر المشتري قيام البكارة وادعاها البائع فالقول للبائع لأن الأصل وجودها لكونها صفة أصلية والأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته فلو مات مسلم وتحتة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد موته فالقول للورثة والأصل في المتعارضين العمل بهما بقدر الإمكان والأصل في الإيمان أن تكون الشروط متقدمة كما في قوله تعالى { وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها } إذ المعنى إن أراد النبي أن يستنكحها أحلناها له إن وهبت نفسها للنبي لأن إرادة الاستنكاح سابقة على الهبة قال ثعلب قولهم { ليس له أصل ولا فصل } الأصل الوالد والفصل الولد وقيل الأصل الحسب والفصل اللسان { وما فعلته أصلاً } أي بالكلية وانتصابه

على المصدر أو الحال أي { ذا أصل } فإن الشيء إذا أخذ مع أصله كان الكل وكذا { رأساً } والأصيل المتمكن في أصله والأصيل ما بعد العصر إلى الغروب الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد واصطلاح التخاطب هو عرف اللغة والاصطلاح مقابل الشرع في عرف الفقهاء ولعل وجه ذلك أن الاصطلاح { افتعال } من { الصلح } للمشاركة كالاقتسام والأمور الشرعية موضوعات الشارع وحده لا يتصلح عليها بين

الأقوام وتواضع منهم ويستعمل الاصطلاح غالباً في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال وأما الصناعة فإنها تستعمل في العلم الذي تحصل معلوماته بتتبع كلام العرب واللغات كلها اصطلاحية عند عامة المعتزلة وبعض الفقهاء وقال عامة المتكلمين والفقهاء وعامة أهل التفسير إنها توقيفية وقال بعض أهل التحقيق لا بد وأن تكون لغة واحدة منها توقيفية ثم اللغات الأخر في

حد الجواز بين أن تكون اصطلاحية أو توقيفية لأن الاصطلاح من العباد على أن يسمى هذا كذا وهذا لا يتحقق بالإشارة وحدها بدون المواضعة بالقول وفي أنوار التنزيل في قوله تعالى { وعلم آدم الأسماء كلها } أن اللغات توقيفية فإن الأسماء تدل على الألفاظ بخصوص أو عموم وتعليمها ظاهر في إلقائها على المتعلم مبينا له معانيها وذلك يستدعي سابقة وضع والأصل ينبغي أن يكون ذلك الوضع ممن كان قبل آدم فيكون من الله تعالى الإصابة في الأصل هو النيل والوصول وفي { إن أصبتك فكذا } مضافا إلى المرأة يحتمل وجوها متعددة منها إصابة الذنب يقال { أصبت من فلان } ويراد به الغيبة والمال يقال { أصاب من امرأته مالا } والوطء ولهذا يقال للثيب مصابة والقبلة ومنه حديث عائشة رضي الله عنها كان رسول الله يصيب من بعض نسائه وهو صائم أرادت بها القبلة وفي التسديد لفظ الإصابة يدل على ما يقع من غير اختيار العبد وكسبه ولا يكون مقدورا له لا على ما يفعله العبد بقصده واختياره كما يقال { أصابه مرض أو هم أو مشي أو قعود أو قيام } بل يقال كسب وقول والدليل عليه قوله تعالى { وما أصابتكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم } الإصغاء معناه { كوش داشتن } لا السماع وقد يراد به السماع للاستلزام بينهما بالنظر إلينا بناء على الغالب وصح في حق الله تعالى بالنظر إلى أصل اللغة بمعنى الاستماع الاصطفاء في الأصل تناول صفوة الشيء كما أن الاختيار تناول خيره والاجتباء تناول جانبته أي وسطه وهو المختار واصطفاء آدم النبي على

العالم بأن روجه على جميع الملائكة واصطفاه نوح عليه الصلاة والسلام على العالم بأن أهلك قومه وحفظ نوحا وأتباعه واصطفاه آل إبراهيم على العالم بأن جعل دينهم شائعا وذلك مخالفينهم واصطفاه موسى وهارون على العالم بأن جعل فرعون مع عظمتهم وغلبة جنوده مغلوبا واصطفاه محمد { صلى الله عليه وسلم } على جميع المكونات بأن جعله حبيبا { قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله } الأصفاة صفوه قيده وسمي به العطاء لأنه ارتباط للمنعم عليه قال علي رضي الله عنه من برك فقد أسرك ومن جفاك فقد أطلقك وكل من أعطيته عطاء جزلا فقد أصفدته وكل من شددته شدا وثيقا فقد صفدته الاصباح هو مصدر { أصبح } والصبح الاسم يقال من نصف الليل إلى نصف النهار كيف أصبحت ومنه إلى نصف الليل كيف أمسيت وبجيء { أصبح } بمعنى استصبح بالمصباح الاصعاد السير في مستوى الأرض والانحدار الوضع والصعود الارتفاع على الجبل والسطح أصبحت السماء فهي مصحية وكذلك اليوم والليل وصحا السكران فهو صاح أصحاب الرأي هم أصحاب القياس لأنهم يقولون برأيهم فيما لم يجدوا فيه حديثا أو أثرا أصف كهاجر كاتب سليمان النبي عليه السلام نوع { في الأصفاة } في وثاق { إصرا } عبثا ثقيلًا يأصر صاحبه أي يحبسه في مكانه والمراد التكاليف الشاقة { اصلوها } ادخلوها أو ذوقوا حرها أو احترقوا بها { أصب إليهن } أمل إلى جانبهن أو إلى أنفسهن بطبعي ومقتضى شهوتي { أصبناهم بذنوبهم } أهلكناهم { فما أصبرهم على النار } ما أجراهم أو ادعاهم إليها أو أي شيء صبرهم على النار { واصبروا } واثبتوا { واصطبر } داوم { فاصدع بما تؤمر } فاجهر به أو أمضه { أفأصفاكم } افحصكم { أصحاب النار } ملازموها { وأصروا } اكبوا { حيث أصاب } أراد من قولهم

أصاب الصواب فأخطأ في الجواب { فاصفح } فأعرض { واصطنعتك لنفسى
{ واخترتك لمحيتي
{ فصل الألف والصاد

كل فعل الله تعالى جاء في القرآن فإنه يصح اضممار الله تعالى من غير سبق ذكره لتعيينه في العقول وليس في اضممار المتعين المتفرد قبل ذكره اضممار قبل الذكر الإضافة كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف من الإضافة المحضة فالإضافة بمعنى اللام وكل إضافة كان المضاف إليه جنس المضاف فالإضافة بتقدير { من } ولا ثالث لهما عند الأكثر والإضافة في اللغة نسبة الشيء إلى الشيء مطلقا وفي الاصطلاح نسبة اسم إلى اسم جر ذلك الثاني بالأول نيابة عن حرف الجر أو مشاكلة فالمضاف إليه إذن اسم مجرور باسم نائب مناب حرف الجر أو بمشاكل له وقيل الإضافة ضم شيء إلى شيء ومنه الإضافة في اصطلاح النحاة لأن الأول منضم إلي الثاني ليكتسب منه التعريف أو التخصيص وفي الإضافة بمعنى اللام لا يصح أن يوصف الأول بالثاني وأن يكون الثاني خبرا عن الأول ولا يصح انتصاب المضاف إليه فيها على التمييز والكل صحيح في الإضافة بمعنى { من } والإضافة بمعنى { في } لم تثبت عند جمهور النحاة ذكر التفتازاني بل ردها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام وصرح الرضي بأنها من مخترعات ابن الحاجب والقول بكونها بمعنى { في } أخذ بالظاهر الذي عليه النحاة دون التحقيق الذي عليه علماء البيان وقد نص عليها صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى { ألد الخصام } واللام أصل حروف الإضافة لأن أخلص الإضافات وأصحها إضافة الملك إلى المالك وسائر الإضافات مضارعة لها وقد تكون للاختصاص ولا ملك ك { الحمد لله } لأن هذا مما لا يتملك والمذهب الصحيح من المذاهب أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لكن بنيابته عن حرف الجر وكونه قائما مقامه ومكونه بدلا منه وإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو المفعول إلى ما يقوم مقام الفاعل إذا أريد بهما الحال أو الاستقبال فهي لفظية وإضافة اسم الفاعل الذي أريد به الماضي أو الاستمرار معنوية مفيدة للتعريف نحو { مررت بزيد ضاربك أمس } أو { مالك عبيده } وإذا اعتبر اسم

الفاعل المستمر من جهة حصوله في الماضي وإضافته حقيقية وتقع صفة للمعرفة وإذا اعتبر من جهة حصوله في الحال أو الاستقبال تكون إضافته غير حقيقية فيعمل فيما أضيف إليه وكل ما كانت الماهية كاملة فيه وإضافته للتعريف وكل ما كانت الماهية ناقصة فيه وإضافته للتقيد نظير الأول { ماء البحر } و { ماء البئر } و { صلاة الكسوف } ونظير الثاني { ماء الباقلا } و { صلاة الجنازة } وإضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها معنوية مفيدة للتعريف أو التخصيص إذا كان المضاف إليه معرفة أو نكرة

وإضافة الموصوف إلى الصفة مشهورة وإن اتحدا كقوله { ولدار الآخرة } و { حق اليقين } و { صلاة الأولى } و { يوم الجمعة } و { عنقاء مغرب } لأن الصفة تضمنت معنى { ليس } في الموصوف فتغيرا والعرب إنما تفعل ذلك في الوصف اللازم للموصوف لزوم اللقب للأعلام كما قالوا { زيد بطة } أي صاحب هذا اللقب وأما الوصف الذي لا يثبت كالقائم والقاعد ونحو ذلك فلا يضاف الموصوف إليه لعدم الفائدة المصححة التي لأجلها أضيف الاسم إلى اللقب وإضافة المصدر كلها معنوية إلا إذا كان بمعنى الفاعل أو المفعول وحكم الإضافة المعنوية تعرف المضاف ولهذا لا يجوز فيه الألف واللام فلا يقال { الغلام زيد } وأما اللفظية التي هي إضافة الصفة إلى فاعلها أو مفعولها فحكمها التخفيف لا التعريف ولهذا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام نحو { الحسن الوجه } و { الضارب الرجل } وفي التنزيل { والمقيم الصلاة } والإضافة المعنوية عند التحليل تعود إلى تركيب وصفي ألا ترى أن { غلام زيد } عند التحليل { غلام لزيد } بمعنى { كائن لزيد } و { ضرب اليوم } { ضرب في اليوم } أي { كائن فيه } والإضافة بأدنى ملابسة نحو قولك { لقيته في طريقي } و { كوكب الخرقاء } والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللام وإضافة الجزء إلى الكل في جميع المواضع بمعنى اللام وإضافة الشيء إلى جنسه بمعنى { من } { البيانية مثل } خاتم فضة { و { ثوب حرير } و { خبز شعير } وإضافة العام إلى الخاص إضافة إلى الجنس وهي أن يكون المضاف إليه بعد الإضافة أعم من المضاف مطلقا كإضافة علم المعاني ذكره التفتازاني كإضافة وجه الاختصار ذكره السيد الشريف كإضافة البهيمة المفسرة بكل ذات قوائم أربع إلى الأنعام المفسرة بالأزواج الثمانية ذكره صاحب الكشف و الأنوار قال ابن الكمال والذي تقرر عليه رأيي أن شرط الإضافة بمعنى { من } { البيانية عموم المضاف للمضاف إليه ولغيره سواء كان مع عموم المضاف إليه أيضا أم لا

والإضافة للملك ك { غلام زيد } والاختصاص ك { حصير المسجد } و { سبحان الفصاحة } و { في دار زيد } لمن يسكن بالأجرة مجازية والإضافة كاللام للتعين والإشارة إلى حصة من الجنس أو إلى الجنس نفسه وحينئذ قد تدل القرينة على البعضية فتصرف إلى البعض وقد لا تدل فتصرف إلى الكل وهو معنى الاستغراق فكما أن في جانب القلة تنتهي البعضية في المفرد إلى الواحد وفي الجمع إلى القلة كذلك في جانب الكثرة ترتقي إلى أن لا يخرج منه فرد في المفرد وفي الجمع إلى أن لا يخرج منه جمع والإضافة المحضة على ضربين إضافة اسم إلى اسم هو بعضه لبيان جنس المضاف لا لتعريف شخصه ويقدر لذلك بمن نحو { ثوب خز } و { باب ساج } وإضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام لتعريف شخص المضاف وتخصيصه فالتعريف نحو { غلام زيد } والتخصيص نحو { راكب فرس } فالمراد بالإضافة الأولى التبعية وأن الثاني من الأول والثانية الملك أو الاختصاص والمضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص نحو { غلام رجل } والتعريف نحو { غلام زيد } والجنس نحو { غلام الرجل } والتذكير نحو إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فقوله { مكسوف } خبر { إنارة } وهي مؤنث اكتسب التذكير من المضاف

إليه ولهذا لم يقل { مكسوفة } وعلى هذا المنوال ورد قوله تعالى { إن رحمة الله قريب } في أحد الوجوه والتأنيث نحو { يلتقطه بعض السيارة } وكما في قوله
لما أتى خبر الزبير تضعضعت
سور المدينة والجبال الخضع

وهذا إذا كان المضاف جزء المضاف إليه فلا يقال { جاءتنى غلام هند } وقد صرح الرضي بأن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا صح حذف المضاف وإسناد الفعل إلى المضاف إليه كما في { سقطت بعض أصابعه } وليس الأمر كذلك على ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى { لا تنفع نفسا إيمانها } في قراءة التأنيث أنها لإضافة الإيمان إلى ضمير المؤنث الذي هو بعضه أي بمنزلة بعضه لكونه وصفا له وذكر في قوله تعالى { ما أن مفاتحه لينوء بالعصبة } في قراءة التذكير أنه على إعطاء المضاف حكم المضاف إليه ويكتسب أيضا الاشتقاق في نحو { مررت برجل أي رجل } والمصدرية نحو { ضربته كل الضرب } والظرفية نحو { مررت أي وقت } والاستفهام نحو { غلام من عندك } والشرط نحو { غلام من تضرب أضرب } والتذكير نحو { هذا زيد رجل } والتخفيف نحو { ضارب زيد } وإزالة القبح نحو { مررت بالرجل الحسن الوجه } فإن الوجه إن رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا من ضمير الموصوف وإن نصب حصل التجوز بإجراء ذلك الوصف القاصر مجرى المتعدي ومسألة إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس مختلف فيها فالبصريون قائلون بالامتناع والكوفيون قائلون بالجواز وحق المضاف إليه أن لا يقع عنه حال لكونه بمنزلة التنوين من المنون من حيث تكمله للمضاف إلا أن يكون مضافا إلى معموله نحو { عرفت قيام زيد مسرعا } أو يكون المضاف جزاءه نحو { ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا } أو كجزئه نحو { واتبع ملة إبراهيم حنيفا } وإذا كان المقام مقام الاشتباه بأن يكون الكلام متحملا لمعنيين على اعتباري رجوع الضمير إلى

المضاف والمضاف إليه فحينئذ لا يجوز إرجاعه إلى المضاف إليه لأن المتبادر إلى الفهم رجوعه إلى المضاف لأصالته في الكلام والدليل على أن لا رجحان ولا مزية لأحدهما على الآخر من جهة العربية أو الفصاحة قوله تعالى { وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون } وقوله تعالى { ونقول للذين ظلموا ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون } والكلام واحد وإضافة كلية الأشياء إلى الله تعالى نحو قوله تعالى { لله ملك السموات والأرض } وإضافته إلى كلية الأشياء كقوله تعالى { رب العالمين } يخرج مخرج التعظيم لله والتحميد له وإضافة خاصة الأشياء إليه وكذا إضافته إلى خاصة الأشياء يخرج مخرج تعظيم ذلك الخاص كما يقال { إله محمد } و { إله موسى } و { إله هرون } و { عبد الله } و { ناقة الله } الإضمار الإسقاط والإخفاء والاستقصاء وإسكان التاء من { متفاعلن } في الكامل والإضمار عند النحاة أسهل من التضمن لأن التضمنين زيادة بتغيير الوضع والإضمار زيادة بغير تغييره والإضمار أحسن من الاشتراك ولهذا كان قول البصريين إن نصب بعد

{ حتى } بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيين إنه ب { حتى } نفسها وأنها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم والإضمار والاقتضاء هما سواء وأنهما من باب الحذف والاقتصار لكن الإضمار كالمدكور لغة حتى قلنا إن للمضمر عموماً فإن من قال لامرأته { طلقي نفسك } ونوى الثلاث صح لأن المصدر محذوف فهو كالمدكور لغة فصار كأنه قال { طلقي نفسك طلاقاً } وأما المقتضي فليس بمدكور لغة بل يجعل ثابتاً ضرورة صحة الكلام شرعاً فلا يعم هذا عندنا وعلى قول الشافعي للمقتضي عموم لأن المدكور شرعاً كالمدكور حقيقة فيعم والإضمار أولى من النقل عند أبي حنيفة وبالعكس عند الشافعي مثاله قوله تعالى { وحرم الربا } أي أخذ الربا وهي الزيادة كبيع درهم بدرهمين مثلاً فيصح البيع إذا سقطت الزيادة ويرتفع الإثم هذا عند أبي حنيفة والربا عند الشافعية تقل شرعاً إلى

العقد فيفسد ويأثم فاعله ومن الإضمار وضع العرب { فعيلاً } في موضع { مفعلاً } نحو { أمر حكيم } بمعنى { محكم } ومفعلاً نحو { عذاب أليم } بمعنى مؤلم قال
أمن ربحانة الداعي السميع
بمعنى المسمع ويجوز الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى عند أرباب البلاغة إذا قصد تفخيم شأن المضمر وجاز عند النحويين أيضاً في ضمير الشأن نحو { إنه زيد قائم } وفي ضمير { رب } نحو { ربه رجلاً } وفي إبدال المظهر من لقيته وفي ضمير { نعم } نحو { نعمه رجلاً زيد } وفي إبدال المظهر من الضمير نحو { ضربته زيداً } وفي باب التنازع على مذهب البصريين نحو { ضربني وأكرمت زيداً } والإضمار قد يكون على مقتضى الظاهر وقد يكون على خلافه فإن كان على مقتضى الظاهر فشرطه أن يكون المضمر حاضراً في ذهن السامع بدلالة سياق الكلام أو مساقه عليه أو قيام قرينة في المقام لإرادته أو أن يكون حقه أن يحضر لما ذكر وإن لم يحضر لقصور من جانب السامع ومن هذا القبيل قوله
ممن حملن به وهن قواعد

وقوله تعالى { عبس وتولى } وإن كان على خلاف مقتضى الظاهر فشرطه أن يكون هناك نكتة تدعو إلى تنزيه منزلة الأول وتلك النكتة قد تكون تفخيم شأن المضمر كما في قوله تعالى { من كان عدواً لجبريل فإنه نزله على قلبك } وقوله تعالى { إنا أنزلناه في ليلة القدر } فخم القرآن بالإضمار من غير ذكر له شهادة له بالنباهة المغنية عن التصريح وكما يكون الإضمار على خلاف مقتضى الظاهر كذلك يكون الإظهار على خلاف مقتضى الظاهر كما إذا أظهر والمقام مقام الإضمار وذلك أي كون المقام مقام الإضمار عند وجود أمرين أحدهما كونه حاضراً أو في شرف الحضور في ذهن السامع لكونه مذكوراً لفظاً أو معنى أو في حكم المذكور لأمر خطابي كما في الإضمار قبل الذكر على خلاف مقتضى الظاهر بل لقيام قرينة حالية أو مقالية وثانيهما أن يقصد الإشارة إليه من حيث أنه حاضر فيه فإذا لم يقصد الإشارة من هذه الحثية يكون حقه الإظهار كما في قولك { إن جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل }

ومن المواضع التي تظهر في مقام الإضمار قوله تعالى { من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين } كان مقتضى الظاهر فإن الله عدو لهم فعدل إلى الظاهر للدلالة على أن الله تعالى عاداهم لكفرهم وأن عداوة الملائكة والرسل كفر وإضمار شيء خاص بدون قرينة خاصة لا يجوز وإضمار الجار مع بقاء عمله مردود غير جائز اتفاقا وأما قولهم { الله لأفعلن } شاذ والكل مصرح به ومتفق عليه الاضطراب الاحتياج إلى الشيء واضطره إليه الجأ وأحوجه فاضطر بضم الطاء والاضطرار بمعنى حمل الإنسان على ما يكره ضربان اضطراب بسبب خارج كمن يضرب أو يهدد لينقاد واضطرار بسبب داخل كمن اشتد جوعه فاضطر إلى أكل ميتة ومنه { فمن اضطر غير باغ } واصل الاضطراب عدم الامتناع عن الشيء قهرا والاضطرار لا يبطل حق الغير ولذا ضمن قاتل جمل سائل وإن كان في قتله مضطرا لدفع الضرر عن نفسه

الإضراب الإبطال والرجوع وعند النحاة له معنيان إبطال الحكم الأول والرجوع عنه إما لغلط أو لنسيان كقولك { قام زيد بل عمرو } و { ما قام زيد بل عمرو } والثاني إبطال الأول لانتفاء مدة ذلك نحو قوله تعالى { أتأتون الذكران } ثم قال { بل أنتم قوم عادون } كأنه انتهت مدة القصة الأولى فأخذ في قصة أخرى ولم يرد أن الأولى لم تكن والإضراب يبطل به الحكم السابق ولا يبطل بالاستدراك الاضطراب الاختلال يقال { اضطرب أمره } إذا اختل و { اضطربت أقوالهم } إذا اختلفت من قولهم { اضطرب جبل القوم } بمعنى اختلفت كلماتهم الإضاءة فرط الإنارة وأضاء يرد لازما ومتعديا تقول { أضاء القمر الظلمة } و { أضاء القمر } واللزوم هو المختار الأضحوة ما يضحك منه وضحكت الأرنب كفرحت حاضت قيل ومنه { فضحكت فبشرناها بإسحاق } نوع { أضاءوا الصلاة } تركوها { لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة } لا تزيدوا زيادات مكررة { أضغانهم } أحقادهم { أضل سبيلا } أبعد حجة { ثم اضطره } ألجأه { فمن اضطر } دعت الضرورة

{ فصل الألف والطاء }

أطلق كل ما كان على لونه فهو أطلق إطار كل شيء أحاط بشيء فهو إطار له الإطلاق الفتح ورفع القيد وأطلق الأسير خلاه وأطلق عدوه سقاه سما وإطلاق اسم الشيء ذكره وإطلاق الفعل اعتباره من حيث هو بأن لا يعتبر عمومه بأن يراد جميع أفراده ولا خصوصه بأن يراد بعض أفراده ولا تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه والإطلاق التلطف والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه أو مناسبه فهو فرع الوضع إطلاق اسم الكل على الجزء كإطلاق اسم القرآن على كل آية من آياته واسم العالم على كل جزء من أجزائه وفي التنزيل نحو { يجعلون أصابعهم في آذانهم } وبالعكس نحو { ويبقى وجه }

{ ربك } أي ذاته وإطلاق لفظ { بعض } مرادا به الكل نحو { ولأبين لكم بعض الذي تختلفون فيه } أي كله { وإن يك صادقا يصيبكم بعض الذي يعدكم } وإطلاق اسم الخاص على العام نحو { وحسن أولئك رفيقا } أي رفقاء { إنا }

رسول رب العالمين { أي رسله وبالعكس نحو { ويستغفرون لمن في الأرض
{ أي المؤمنين بدليل { ويستغفرون للذين آمنوا { وإطلاق اسم المسبب على
السبب نحو { وينزل لكم من السماء رزقا { وبالعكس نحو { ما كانوا
يستطيعون السمع { أي القول والعمل به لأنه مسبب عن السمع وإطلاق اسم
الحال على المحل نحو { ففي رحمة الله هم فيها خالدون { أي في الجنة لأنها
محل الرحمة وبالعكس نحو { فليدع نأديه { أي أهل مجلسه وإطلاق اسم
الملزوم على اللازم كقوله تعالى { أم أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم بما كانوا
به يشركون { سميت الدلالة كلاما لأنها من لوازمه ومنه قيل كل صامت ناطق
أي أثر الحدوث فيه يدل على محدثه فكأنه ينطق وبالعكس كقول الشاعر
قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم
دون النساء ولو باتت بأطهار
أريد بشد المئزر الاعتزال عن النساء لأن شد الإزار من لوازم الاعتزال وإطلاق
اسم الشيء على ما يدانيه ويتصل به كقوله تعالى { بين يدي نجواكم صدقة {
فإنه مستعار من بين جهتي يدي من له يدان وهو جهة الإمام وإطلاق الفعل
المراد مقارنته وإرادته نحو { فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون { أي فإذا قرب مجيئه { إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم {
أي إذا أردتم القيام وإطلاق المصدر على الفاعل نحو { فإنهم عدو لي { وعلى
المفعول نحو { صنع الله { وإطلاق الفاعل على المصدر نحو { ليس لوقعها
كاذبة { أي تكذيب

وإطلاق المفعول على المصدر نحو { بأيكم المفتون { أي الفتنة وإطلاق فاعل
على مفعول نحو { جعلنا حرما آمنا { أي مأمونا فيه وبالعكس نحو { وعده
مأتيا { أي أتيا وإطلاق المفرد على المثنى نحو { والله ورسوله أحق أن
يرضوه { أي يرضوهما وعلى الجمع نحو { إن الإنسان لفي خسر { أي
الإناسي بدليل الاستثناء منه وإطلاق المثنى على المفرد نحو { ألقيا في جهنم
{ أي ألق وعلى الجمع نحو { ثم أرجع البصر كرتين { أي كرات لأن البصر لا
يحسر إلا بها وإطلاق الجمع على المفرد نحو { قال رب أرجعون { أي أرجعني
وعلى المثنى نحو { فقد صغت قلوبكما { أي قلبكما وإطلاق الماضي على
المستقبل لتحقيق وقوعه نحو { أتى أمر الله { أي الساعة وبالعكس لإفادة
الدوام والاستمرار نحو { تأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم { وإطلاق ما
بالفعل على ما بالقوة كإطلاق المسكر على الخمر في الدين وإطلاق المشتق
على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفا قائما به كإطلاق الخالق
على الباري تعالى قبل الخلق وهذا عند الأشعرية من قبيل إطلاق ما بالقوة
على ما بالفعل وإطلاق اسم المطلق على المقيد كقول الشاعر
ويا ليت كل اثنين بينهما هوى
من الناس قبل اليوم يلتقيان
أي قبل يوم القيامة وبالعكس كقول شريح أصبحت ونصف الناس علي غضبان
يريد أن الناس بين محكوم عليه ومحكوم له لا نصف الناس على سبيل التعديد
والتسوية وإطلاق اسم آلة الشيء عليه كقوله تعالى حكاية { واجعل لي لسان
صدق في الآخرين { أي ذكرا حسنا أطلق اسم اللسان وأريد به الذكر هو
حركة اللسان وإطلاق لفظ العام وإرادة الخاص كإطلاق لفظ العلم وإرادة
التصديق وإطلاق الكلمة على أحد جزأي الكلمة المضاف مجاز مستعمل في

عرف النحاة وأما إطلاقها على الكلام كما يقال { كلمة الشهادة } فمجاز مهمل في عرفهم ومستعمل في اللغة والعرف العام وإطلاق أحد المعنيين المتجاورين على الآخر مجاز مرسل كإطلاق النكتة على اللطيفة فإن من

تأمل شيئا بفكره يجعل الأرض خطوطا ويؤثر فيها بنحو قصب وإطلاق الأسد على الرجل الشجاع مجاز في صفة ظاهرة وقد ينزل التقابل منزلة التناسب بواسطة تمليح أو تهكم كما في إطلاق الشجاع على الجبان أو تفاؤل كما في إطلاق البصير على الأعمى أو مشاكلة كما في إطلاق السيئة على جزائها وما أشبه ذلك وإطلاق الأسد على صورته المنقوشة في جدار مجاز بالشكل وإطلاق اسم الشيء على بدله كقولهم { فلان أكل الدم } إذا أكل الدية ومنه قوله
إن بنا أحمرة عجافا
يأكلن كل ليلة إكافا

أي ثمن إكاف وإطلاق المعرف باللام وإرادة واحد منكر كقوله تعالى { وادخلوا الباب سجدا } أي بابا من الأبواب وإطلاق الظرف على الجار والمجرور شائع حتى إذا ذكر الظرف وأطلق فهو شامل للثلاثة بلا كلفة وإطلاق المتعلق بالكسر على المعمول وبالفتح على العامل وهو المتعارف مع أنه يجوز بالعكس والسر فيه أن التعلق هو التشبث والمعمول لضعفه متشبث على عامله والعامل لقوته متشبث فيه وإطلاق القوم على طائفة فيها امرأة وكان بعلاقة البعضية والكلية فهو مجاز مرسل وإن كان لادعاء أنها منهم ففيه تغليب ولا بد في إطلاق اللفظ على ذات الله تعالى من الاستناد على الإذن الشرعي لإجماع أهل السنة على أن أسماء الله تعالى مأخوذة من التوقيات الشرعي إما الكتاب أو السنة المتواترة أو المشهورة أو الإجماع ولا يجوز بدون ذلك بخلاف إطلاق اللفظ على مفهوم صادق عليه كإطلاق الخادع المفهوم من قوله تعالى { وهو خادعهم } فإنه لم يطلق عليه على وجه الحقيقة بل يطلق على مفهوم مجازي صادق عليه { وأجاز الغزالي رحمه الله في الوصف دون الاسم وتوقف إمام الحرمين وأما المعتزلة فإنهم يجوزون إطلاق كل اسم يدل على اتصافه تعالى وجودية أو سلبية أو فعلية مما يدرك سواء ورد بذلك الإطلاق إذن شرعي أم لا وجاز إطلاق المضممرات عليه كقوله تعالى { له ما في السموات } و { إياك نعبد } وكذا المبهمات { مثل } و { ما } و { من } و { أين } و { حيث } وإطلاق البيع على الشراء وبالعكس فيما إذا كان اليدين غير نقدين الاطراد اطراد الأمر تبع بعضه بعضا وجري واطراد الحد تتابعت أفرادها وجرى مجرى واحدا كجري الأنهار والاطراد هو أنه كلما وجد الحد وجد المحدود ويلزمه كونه مانعا من دخول غير المحدود فيه والانعكاس هو أنه كلما انتفى الحد انتفى المحدود أو كلما وجد المحدود وجد الحد وهذا معنى كونه جامعا

والاطراد في البديع هو أن يذكر المتكلم اسم الممدوح واسم من أمكن من
آبائه في بيت واحد مرتبة على حكم ترتيبها في الولادة ومنه قوله تعالى حكاية
عن يوسف { واتبع ملة آبائي إبراهيم وإسحق ويعقوب } حيث لم يرد مجرد
ذكر الآباء ولهذا لم يأت على الترتيب المألوف بل قصد ذكر ملتهم التي اتبعها
وقال الشيخ صفى الدين الاطراد هو أن يذكر الشاعر اسم الممدوح ولقبه
وكنيته وصفته اللائقة به واسم من أمكن من أبيه وجده وقبيلته وشرط أن
يكون ذلك في بيت واحد من غير تعسف ولا تكلف ولا انقطاع بألفاظ أجنبية
وأورد على ذلك قول بعضهم
مؤيد الدين أبو جعفر
محمد بن العلقمي الوزير

الإطناب هو أداء المقصود بأكثر من العبارة المتعارفة والإسهاب تطويل لفائدة
أو لا لفائدة والإطناب كما يكون في اللفظ يكون في المعنى وكذا الإيجاز ومن
الإطناب المعنوي قوله تعالى { وما تلك بيمينك يا موسى } فإن ما في اليمين
من القيد الخارج عن مفهوم اليد زائد إلا أنه مناسب لما سيق لأجله الإطلاع هو
بالسكون جعل الغير مطلعاً والاطلاع بالتشديد لازم طلع الكوكب والشمس
طلوعاً أي ظهر وتعدية اطلع ب { على } لما فيه من معنى الإشراف وحديث
أطلع في القبور باعتبار تضمنه معنى النظر والتأمل وطلع فلان علينا أتاناً
كأطلع وطلع عنهم غاب ضد ورجل طلاع الثنايا كشداد مجرب الأمور وطليلة
الجيش من يبعث ليطلع طلع العدو أي مقداره ولكل حد مطلع أي مصعد يصعد
إليه من معرفة علمه والمطلع في الأصل مصدر بمعنى الاطلاع ويجوز أن يكون
اسماً للزمان و { نعوذ بالله من هول المطلع } أي يوم القيامة لأنه وقت
الاطلاع على الحقائق وطلعه طلاعاً ومطالعة اطلع عليه وتطلع إلى وروده
استشرف واستطلع رأي فلان نظر ما عنده وما الذي يبرز إليه من أمره
الإطالة أصله إطوال نقلت حركة الواو إلى الطاء وقلبت ألفاً ثم حذفت إحدى
الألفين وأدخلت الهاء عوضاً عن المحذوف ومعناه التطويل الإطاقة هي القدرة
على الشيء والطاقة مصدر بمعنى الإطاقة يقال { أطق الشيء إطاقة
وطاقة } ومثلها { أطاع إطاعة } والاسم الطاعة و { أغار إغارة } والاسم
الغارة و { أجاب إجابة } والاسم الجابة الإطماع هو في البديع أن يخبر عن
شيء لا يمكن بشيء يوهم أنه يمكن كقوله
وإنك سوف تحلم أو تنأى
إذا ما شبت أو شاب الغراب

الإطباق هو أن يطبق على مخرج الحرف من اللسان ما حاذاه من الحنك
الأعلى أي يلصقه الإطعام هو ظاهر ويستعمل في معنى الشرب في قوله
تعالى { ومن لم يطعمه فإنه مني } أي من لم يشربه نوع { أطواراً } أصنافاً
في الألوان واللغات والطور الحال والتارة والمرة وفي الأنوار تارات عناصر ثم
مركبات تغذي الإنسان ثم أخلاطاً ثم نطفاً ثم علقة ثم مضغاً ثم عضماً ولحوماً
ثم أنشأناه خلقاً آخر { ما أطغيته } ما أوقعته في الطغيان { فإذا اطمأننتم }
سكنت قلوبكم من الخوف

{ فصل الألف والظاء }

أظلم كل ما دنا منك فقد اظلمك أي ألقى عليك ظلاله كل فعل من { اظلم } على وزن { افتعل } كان للعرب فيه ثلاث لغات الأولى قلب التاء طاء ثم إظهارها مع الظاء جميعا والثانية إدغام المعجمة في المهملة والثالثة قلب المهملة معجمة ثم ادغام الأولى فيها وأظلم لنسبة الفاعل إلي ما اشتق منه الفعل أو لدخوله فيه تقول { أظلم الليل } إذا صار ذا ظلام وأظلم القوم إذا دخلوا في الظلام ومنه { فإذا هم مظلمون } وأظلم الثغر تلاً وأظلم الرجل أصاب ظلماً واطلم بتشديد الظاء واللام لمجانبة الفاعل أصل الفعل والأصل { تظلم } أي جانب الظلم وأحب زواله و اظلم بتشديد الظاء فقط الاتصاف بأصله الاظلال أظلم يومنا أي صار ذا ظل وأظلني الشيء غشيني واستظل بالظل مال إليه وقعد فيه الأظفور بالضم واحد كالظفر لأجمع وإنما جمعه أظفار وأظافير والأظفر الطويل الأظفار العريضة والأظفار كواكب قدام النسور وكبار القردان نوع { أظفركم } أظهركم

{ فصل الألف والعين }

الأعجم كل ما لا ينطق فهو أعجم وكل ناطق فهو فصيح أعيا كل من مشى حتى أعيا إن كان من التعب يقول { أعيت } وإن كان من انقطاع الحيلة والتحير من الأمر يقول { عيت } مخففاً الأعراف كل مرتفع عند العرب فهو أعراف الإعراب لغة البيان والتغيير والتحسين يقال { أعرب عن حاجته } إذا أبان عنها و { عربت معدة الفصيل } إذا تغيرت لفساد وامرأة عروب أي متحبة وجارية عروب أي حسناء واصطلاحاً على القول بأنه لفظي هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته وعلى القول بأنه معنوي هو تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا وعليه كثير من المتأخرين والاختلاف عبارة عن موصوفية آخر تلك الكلمة بحركة أو سكون بعد أن كان موصوفاً بغيرها ولا شك أن تلك الموصوفية حالة معقولة لا محسوسة ولهذا المعنى قال عبد القاهر الإعراب حالة معقولة لا محسوسة وإنما اختص الإعراب بالحرف الأخير لأن العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا تحصل إلا بعد تمام الكلمة ولأن الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد إقامة المدلول عليه ولو جعل أولاً والحرف الأول لا يكون إلا متحركاً لم يعلم إعراب هو أم بناء ومن جملة الإعراب الجزم الذي هو السكون وهو في آخر الأفعال وإنما لم يجعل وسطاً لأن بالوسط يعرف وزن الكلمة مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له فإن قيل الكلام المنطوق به الذي تعرف الآن بيننا هل العرب كانت نطقن به زماناً غير معرب ثم أدخلت عليه الإعراب أم هكذا نطقن به في أو تبليبل ألسنتها قلنا بل هكذا نطقن به في أول وهلة فإن للأشياء مراتب في التقديم والتأخير إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول فتحكم لكل واحد منها بما يستحقه وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة إذا عرفت هذا فنقول الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما

في المعقول وإن كان لم يوجد مفترقين كالسواد والجسم لأننا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختل معناه ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم فالكلام إذن سابقة في الرتبة والإعراب الذي لا يعقل أكثر المعاني إلا به تابع من توابعه والحاصل أن المعرب لما كان قائما بنفسه من غير إعراب بخلاف الإعراب صار المعرب كالمحل له والإعراب كالعرض فيه فكما يلزم تقديم المحل على الحال كذلك يلزم تقديم المعرب على الإعراب قال بعضهم والصحيح أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة ومقارن للوضع والمختار أن الإعراب نفس الحركات والحروف لا الاختلاف لأنه علامة من حقها الظهور والإدراك في الحس هذا مذهب قوم من المتأخرين فالإعراب عندهم لفظ لا معنى وعند من قال هو اختلاف يكون معنى لأن

الاختلاف معنى لا محالة وهذا أظهر لاتفاقهم على أن قالوا حركات الإعراب ولو كانت نفس الحركات لكان من إضافة الشيء إلى نفسه وذلك ممتنع وللإعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فإن لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وإن منع فإن كان في آخره فتقديري أو في نفسه فمحلي والمحلي إنما يستعمل حيث لم تستحق الكلمة الإعراب لأجل بنائها على معنى أنها وقعت في محل لو وقع فيه غيرها لظهر فيه الإعراب فالمانع من الإعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري فإنه الحرف الأخير ثم المحلي في الأسماء والمضمرات المبنية كالموصولات وأسماء الإشارات وكالأفعال الماضية والجمل والحروف والتقديري في الأسماء التي في أواخرها ألف مقصورة وفيما أضيف إلى ياء المتكلم مفردا أو جمعا موصوفا وفيما فيه إعراب محكي جملة منقولة إلى العلمية وفي الأسماء المنقوصة وفي الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا وفي الأسماء الستة ك { أبوه } إذا لاقاها ساكن بعدها وفي التثنية مضافا ولاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع واللفظي فيما آخره حرف صحيح أو في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلاث وفي الأسماء الستة المعتلة المضافة إلى غير ياء المتكلم وفي التثنية وفي الجمع الصحيح و { أولو } و { عشرون } وأخواتها وفي { كلا } مضافا إلى مضمر والإعراب ما به الاختلاف وكل من الرفع وأخواته منه والبناء عبارة عن صفة في المبنى لا عن الحركات والسكون وكل من الضم وأخواته ليس نوعا منه بل اسم لما في آخره من الحركات والسكون والإعراب كما يكون بالحروف والحركات يكون أيضا بالصيغة والحركات لأن { أنت } في { أنت عالم } ضمير منصوب يدل على النصب بالصيغة والإعراب بالحركة أصل وبالحرف فرع واللفظي أصل والتقديري فرع وإعراب الجمع المذكر بالحرف وتقديري وإعراب الجمع المؤنث بالحركة ولفظي والمبنيات لا تقبل الإعراب بسبب مناسبة بينها وبين الحروف الاعتراض المنع

والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السابطة من سلوكه واعتراض الشيء صار عارضا كالخشبة المعتضة في النهر واعتراض الشيء دون الشيء حال دونه واعتراض له بسهم أقبل به قبله فرماه فقتله

واعترض الشهر ابتدأه من غير أوله واعترض فلان فلانا وقع فيه وعارضه جانبه وعدل عنه والاعتراض هو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب وجوز وقوع الاعتراض فرقة في آخر الكلام لكن كلهم اتفقوا على اشتراط أن لا يكون لها محل من الإعراب والنكته فيه إفادة التقوية أو التشديد أو التحسين أو التنبيه أو الاهتمام أو التنزيه أو الدعاء أو المطابقة أو الاستعطاف أو بيان السبب لأمر فيه غرابة أو غير ذلك والاعتراض عند أهل البديع هو أن يقع قبل تمام الكلام شيء يتم الغرض بدونه ولا يفوت بفواته وسماه قوم الحشو واللطيف منه هو الذي يفيد المعنى جمالا ويكسو اللفظ كمالا ويزيد به النظم فصاحة والكلام بلاغة وهو المقصود مثاله قوله تعالى { فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار } إلى آخره فإن { ولن تفعلوا } اعتراض حسن أفاد معنى آخر وهو النفي بأنهم لن يفعلوا ذلك أبدا ومثاله من الشعر قوله
ولما تعامى الدهر وهو أبو الوري
عن الرشيد في أنحائه ومقاصده
تعاميت حتى قيل إني أخو العمى
ولا غرو إذ يحذو الفتى حذو والده
والاعتراض في الأول { أبو الوري } وفي الثاني { أخو العمى } الإعادة هي ذكر الشيء ثانيا وقد يراد ذكره مرة أخرى كقوله
أعد ذكر نعمان لنا إلى آخره

وما فعل في وقت الأداء ثانيا لخلل في الأول وقيل لعذر فهو إعادة أيضا وإعادة الشيء وجود مستأنف له في الزمان الثاني اختلف في جواز إعادة المعدوم عقلا فذهبت الفلاسفة والتناسخية والحسن البصري وبعض الكرامية إلى المنع من ذلك وذهب أكثر المتكلمين إلى جوازه ثم اختلف المجوزون فالأشاعرة ومن تابعهم ذهبوا إلى جواز إعادة ما عدم ذاتا ووجودا واختلفوا في إعادة الأعراض مطلقا فمنهم من منع ذلك وأكثرهم ذاهبون إلى جواز إعادتها مطلقا ثم اختلف أصحابنا القائلون بجواز إعادة الأعراض في أنه هل يجوز إعادتها في غير محالها أو أنها لا تعاد إلا في محالها والذي عليه المحققون منهم جواز إعادتها في غير محالها وأما المعتزلة القائلون بكون المعدوم الممكن ذاتا وأن وجوده زائد على ذاته فإنهم جوزوا إعادة ما عدم وجودا ومنعوا من إعادة المعدوم ذاتا وأما الأعراض فقد اتفقوا على جواز إعادة ما كان على أصولهم باقيا غير متولد واختلفوا في جواز إعادة المتولد منها وكذا في جواز إعادة ما لا يعاد كالحركات والأصوات فذهب الأكثرون منهم إلى المنع من إعادتها وجوزها الأقلون كالبلخي رحمه الله وغيره

وتعليل منكري إعادة المعدوم بعينه بلزوم تخلل العدم بين شيء واحد بعينه على تقدير وقوعها وهو محال إذ لا بد للتخلل من طرفين متغايرين فحينئذ لا يكون المعاد هو المبتدأ بعينه فليس بشيء إذ التخلل في الحقيقة إنما هو لزمان العدم بين زمانين الوجود الواحد وإذا اعتبر نسبة هذا التخلل إلى المعدوم مجازا كفاه اعتبار التغير في الوجود الواحد بحسب زمانيه في

الاقتصاد معنى الإعادة أن يبدل الوجود للعدم الذي سبق له الوجود ومعنى المثل أن يخرع الوجود لعدم لم يسبق له الوجود واعلم أن مقتضى ذات الشيء أو لازمه الذاتي لا يختلف بحسب الأزمنة فلا يكون ممتنعا في وقت ممكنا في وقت وكما لا يكون الماهية الموصوفة بالوجود بعد العدم واجب الوجود وممتنع الوجود كذلك لا يكون الماهية الموصوفة بالعدم بعد الوجود ممتنع الوجود وواجب العدم بل هو أقبل للوجود وقال الله تعالى { وهو أهون عليه } والحكم بصحة عود المعدوم لا على المعدوم المطلق بل على الموجود في الذهن لأنه يصح أن يعاد في الخارج ثم القول بثبوت المعاد الجسماني فقط هو لأكثر المتكلمين النافين للنفس الناطقة وبثبوت المعاد الروحاني فقط للفلاسفة الإلهيين وثبوتهما معا لكثير من المحققين وبعدم ثبوت شيء منهما للفلاسفة الطبيعيين والتوقف في هذه الأقسام هو المنقول عن جالينوس حيث قال لم يتبين لي أن النفس هل المزاج الذي ينعدم عند الموت فيستحيل إعادتها أو جوهر باق بعد فساد البنية فيمكن المعاد بقي احتمال ثبوت المعاد مطلقا مع التوقف في خصوصية كل من الجسماني والروحاني ثم المعاد الروحاني لا يتعلق التكليف باعتقاده ولا يكفر منكروه ولا منع شرعا ولا عقليا من إثباته وأما المعاد الجسماني فمما يجب الاعتقاد به ويكفر منكروه وأما حشر الأجساد اللازمة على تقدير وقوع المعاد الجسماني فقد قال بعضهم هو حشر المكلفين لا غير المكلفين لأن الأخبار المنقولة فيه لم تصل إلى حد التواتر ولم ينعقد عليه الإجماع بل

كان مختلفا فيه فيما بينهم ولم يكن الاعتقاد به من شرائط الإسلام والمتفق عليه عند أهل الحق وقوع المعاد الجسماني مطلقا وأما تعيين أنه بالإيجاد بعد الأعدام أو بالجمع بعد التفريق فمختلف فيه فيما بينهم والسمع لا يعين واحدا منهما على القطع والجمهور على أن المحشور الأجزاء الأصلية التي سماها الأوائل الجسم لا الأجزاء الفضلية التي سموها أيضا الجرم والحكمة المحمدية تقتضي حشرهما جميعا بدليل أن النبي { صلى الله عليه وسلم } وصى أن يجتنب الجنب عن إزالة

الشعر والظفر قبل الاغتسال لكون أمثالهما معادا بل جاوز الحكم من البدن إلى اللباس وأمر بتحسين الأكفان فالمعاد حقيقة هو البدن بالأجزاء الأصلية والفضلية ولكن بحسب الماهية والاسم وأما الوجود فمختلف فيه وقد قال الله تعالى { وننشئكم فيما لا تعلمون } لعدم الإحساس بنظير ذلك الوجود والشكل وهو أيضا غير الشكل الأول من عوارض الوجود ولذا ورود أن ضرس الكافر يصير مثل أحد وجلده أربعون ذراعا بذراع الجبار لما أن الغالب على الأشقياء خواص التركيب والكثافة لاستهلاك قولهم وصفاتهم الروحانية في القوى الطبيعية وتلاشي جوهريتها فصارت كثيفة كما أن أصحاب الجنان لما استهلك نشأتهم الكثيفة في لطائف جواهرها وغلبت خواص نفوسهم وقواهم الروحانية على قوى أمزجتهم الطبيعية صاروا يظهرون في الوقت الواحد في الأماكن الجنانية متنعمين في كل طائفة من أهاليهم متقلبين فيما اشتهاوا من الصور كالملائكة يحضر واحد منهم في ألف مكان فصاعدا كقباض الأرواح

ونافخها الإغارة أعاره الشيء وأعاره منه وعاوره إياه وتعور واستعار طلبه
واعتور الشيء وتعاوره تداوله وعاره يعوره ويعيره أخذه وذهب به أو أتلفه
الاعتبار هو مأخوذ من العبور والمجازة من شيء إلى شيء ولهذا سميت
العبرة عبرة والمعبر معبرا واللفظ عبارة ويقال السعيد من اعتبر بغيره
والشقي من اعتبر به غيره ولهذا قال المفسرون الاعتبار هو النظر في حقائق
الأشياء وجهات دلالتها ليعرف بالنظر فيها شيء آخر من جنسها وقيل الاعتبار
هو التدبر وقياس ما غاب على ما ظهر ويكون بمعنى الاختبار والامتحان
وبمعنى الاعتداد بالشيء في ترتب الحكم نحو قول الفقهاء الاعتبار بالعقب أي
الاعتداد في التقدم به والاعتبار عند المحدثين أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة
فتعتبره بروايات غيره من الرواة لسير الحديث لتعرف هل شاركه فيه غيره
والاعتبار يطلق تارة ويراد به مقابل الواقع وهو اعتبار محض يقال هذا أمر
اعتباري أي ليس بثابت في الواقع

وقد يطلق ويراد ما يقابل الموجود الخارجي فالاعتبار بهذا المعنى اعتبار
الشيء الثابت في الواقع لا اعتبار محض والواقع هو الثبوت في نفس الأمر مع
قطع النظر عن وقوعه في الذهن والخارج والاعتبارية الحقيقية هي التي لها
تحقق في نفس الأمر كمراتب الأعداد وإن كانت من الأمور الواهية والاعتبارات
العقلية عند الفلاسفة وأما الاعتبارات الفرضية فهي التي لا وجود لها إلا بحسب
الفرض والاعتبار للمقاصد والمعاني لا الصور والمباني

ومن فروعها الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة وهي بشرط عدم براءته كفالة
واعتبار المعنيين من لفظ واحد لا يجوز بلا مرجح في الإثبات ويجوز في النفي
ولهذا من أوصى لمواليه وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح بطلت لتعذر إرادة
أحد المعنيين بلا مرجح في موضوع الإثبات بخلاف ما إذا حلف لا يكلم موالي
فلان حيث يتناول الأعلى والأسفل لأنه مقام النفي ولا تنافي فيه الإعلام مصدر
{ أعلم } وهو عبارة عن تحصيل العلم وإحداثه عند المخاطب جاهلا بالعلم به
ليتحقق إحداث العلم عنده وتحصيله لديه ويشترط الصدق في الإعلام دون
الإخبار لأن الإخبار يقع على الكذب بحكم التعارف كما يقع على الصدق قال لله
تعالى { إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا } اختص الإعلام بما إذا كان بإخبار سريع
والتعليم بما يكون بتكرير وتكثير حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم والإلهام
أخص من الإعلام لأنه قد يكون بطريق الكسب وقد يكون بطريق التنبيه والأمر
من { العلم } يستعمل في الكلام الآتي ومن الفهم في الكلام السابق وفي
الأول تنبيه من إيقاظ لأهل الطلب والترقي على التوجه الكامل والإقبال التام
على إصغاء ما يرد بعده بقلب حاضر وإيماء إلى جلالة قدره فحسن موقعه في
مثل هذا الموضع كما حسن موقع { واستمع يوم ينادي المنادي } الإعداد هو
التهيئة والإرصاد وأعدده هياه وعدده جعله عدة للدهر واستعد له تهيأ له وعدة
المرأة أيام أقرانها وأيام إحداها على الزوج وعداد الشيء بالفتح والكسر
زمانه وعهده وأفضله ويوم عداد أي جمعة أو فطر أو أضحي وعداده في بني
فلان أي يعد منهم في الديوان وأكثر استعمال الأعداد في الموجود وقد
يستعمل فيما هو في معنى الموجود كقوله تعالى { أعد الله لهم مغفرة وأجرا

عظيما { والإعداد في البديع إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد فإن روعي في ذلك ازدواج أو مطابقة أو تجنيس أو مقابلة فذلك الغاية في الحسن كقوله فالخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب والطعن والقرطاس والقلم

الإعجام من العجم وهو النقط بالسواد يقال { أعجمت الحرف } والتعجيم مثله ولا يقال عجمته ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من سائر حروف الأمم ومعناه حروف الخط المعجم ك { مسجد الجامع } وبعضهم يجعلون المعجم بمعنى الإعجام مثل { المخرج والمدخل } وقد يقال معناه حروف

الإعجام أي إزالة العجمة وذلك بالنقط الإعجاز أعجزه الشيء فاته وفلانا وجده عاجزا أو صيره عاجزا ومعجزة النبي ما أعجز به الخصم عند التحدي والهاء للمبالغة والمعجز في وضع اللغة مأخوذ من العجز وفي الحقيقة لا يطلق على غير الله أنه معجزة أي خالق العجز وتسمية غيره معجزا ك { فلق البحر } و { إحياء الميت } فإنما هو بطريق التجوز والتوسع من حيث أنه ظهر بقدر المعارضة والمقابلة من المبعوث إليه عند ظهوره وإن لم يكن هو الموجب لذلك تسميته للشيء بما بدأ منه وما هو منه بسبب في ذلك كما في تسمية مخلوقات الله دالة عليه لظهور المعرفة بالله عند ظهورها وإن لم تكن دالة في الحقيقة إذ الدال في الحقيقة هو ناصب الدليل وهو الله تعالى والمخلوقات إنما هي أدلة وخلق المعجز ليس لغرض تصديق المدعي بل يعرف قيام التصديق بذات الله وكما أن هذه الكلمات المخصوصة صارت دالة بسبب الوضع والاصطلاح على المعاني القائمة بذات المتكلم فكذا هذه الأفعال الخارقة للعادة إذا حصلت عقيب الدعوى دالة على قيام التصديق من فعل المعجز فالمعجزة من أفعاله تعالى قطعا والإعجاز هو في الكلام أن يؤدي المعنى بطريق أبلغ من كل ما عداه من الطرق وإعجاز القرآن ارتقاؤه في البلاغة إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته على ما هو الرأي الصحيح لا الإخبار عن المغيبات ولا عدم التناقض والاختلاف ولا الأسلوب الخاص ولا صرف العقول عن المعارضة ولا إيجاز اللفظ أو كثرة المعنى وليس إعجازه لمعناه فقط بل هو في المعنى تام كما هو في النظم ولو كان حاصلا بدون النظم لم يكن مختصا بالقرآن بل يكون بعض الأحاديث معجزا أيضا وهذا خرق الإجماع وإفراد البشر بالذكر لمجرد التصدي للمعارضة وإلا فالمعجزة ما يكون خارجا عن طوق المخلوق والقرآن معجز من حيث إنه كلام الله مطلقا لا من

حيث إن بعضه كلام متكلم آخر حكاه الله بلفظه فإنه ليس يلزم أن يثبت له الإعجاز من هذه الحيثية والإعجاز ذاتي للقرآن فلا ينتقض بالآية القصيرة لأن ما كان ذاتيا للمجموع لا يلزم أن يوجد في كل جزء ألا ترى أن كون القرآن كلاما أو

عربيا ذاتي له ولا يوجد ذلك في كل جزء منه مثل حرف أو كلمة واعلم أن دلالة المعجزة على صدق المبلغ تتوقف على امتناع تأثير غير قدرة الله القديمة فيها وألا يخبر بأنها فعله فضلا عن أنها تصديقه والعلم بذلك الامتناع يتوقف على قاعدة خلق الأفعال وأن لا تأثير لقدرة العباد بل لا مؤثر في الوجود إلا الله فالمعجزة من أفعاله تعالى قطعاً وفيه أن من أثبت لغيره قدرة مؤثرة مع تفاوت مراتبها وتباين آثارها فهو في دلالة المعجزة على ورطة الحيرة والمعجزة الحسية كإحياء الموتى ونبع الماء من الأصابع وهي للعوام والعقلية كالعلم بالمغيبات وهي لأولي الألباب والذوقية الحدسية كالقرآن وهي لأرباب القلوب وفي الظاهر الأولى أقوى ثم الثانية ثم الثالثة وفي الباطن والشرف على العكس والإيمان بسبب الأولى أقل ثواباً وتركه أشد عقاباً ثم الثانية ثم الثالثة فهو أكثر ثواباً وتركه أقل عقاباً لأن الإيمان بالغيب أقوى والمعجزة الظاهرة إدراكها أسهل فالإيمان بها أيسر فيكون أقل ثواباً ولا عذر لتاركه فتركه أشد عقاباً وأما الباطنة فإدراكها أشق فثواب الإيمان أعظم لكن من لم يدركها فعذره أوضح من عذر تارك المعجزة الظاهرة فعقابه أقل من عقاب تارك الإيمان بالمعجزة الظاهرة الاعتدال هو توسط حال بين حالين في كم أو كيف وكل ما تناسب فقد اعتدل وكل ما أقمته فقد عدلته وعدل فلانا بفلان سوى بينهما وعدل عنه رجع وعادل اعوج الاعتداء هو مجاوزة حد ما وذلك قد لا يكون مذموماً بخلاف الظلم فإنه وضع الشيء في الموضع الذي لا يحق أن يوضع فيه وقيل هو في أصل وضعه تجاوز الحد في كل شيء وعرفه في الظلم والمعاصي الإعتاق هو إثبات القوة الشرعية للمملوك الاعتناق

اعتنقا في الحرب ونحوها وتعانقا وعانقا في المحبة الاعلال هو تخفيف حرف العلة بالإسكان والقلب والحذف الإعصار الريح التي تنشر السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب في الأرض كالعمود نحو السماء أو التي فيها العصار وهو الغبار الشديد الاعتضاد اعتضدته أي جعلته في عضدي وبه استعنت

الاعتماد قال بعض الفضلاء اعتمد لا يتعدى بنفسه بل بواسطة حرف الجر يقال { اعتمد عليه } لكن في الأساس وغيره اعتمده وأما اعتمد به فمن قبيل التضمين أو إجراء الشيء مجرى النظير وهو القصد إلى الشيء والاستناد إليه مع حسن الركون الاعتقاد في المشهور هو الحكم الجازم المقابل للتشكيك بخلاف اليقين وقيل هو إثبات الشيء بنفسه وقيل هو التصور مع الحكم الاعتذاب هو أن تسبيل للعمامة عذبتين من خلفها الاعتمال الاضطراب في العمل وهو أبلغ من العمل الاعتراف اعترف بذنبه أقر وفلانا سأله عن خبر ليعرفه والشيء عرفه وذل وانقاد وإلي أخبرني باسمه وبشأنه الاعوجاج هو في المحسوسات عدم الاستقامة الحسية وفي غيرها عدم كونها على ما ينبغي والاعوجاج يعم الأعضاء كلها والانحناء يختص بالقامة وهو تقوس الظهر أو هما مترادفان الاعتباط هو إدراك الموت شأياً صحيحاً وفي بعض كتب النحو ذبح الشاة بلا علة ومنه الحذف الاعتباري الأعيان الثابتة هي حقائق الممكنات في علم الله وهي صور حقائق الأسماء الإلهية في الحضرة العلية لا تأخر لها عن الحق إلا بالذات لا بالزمان فهي أزلية أبدية الأعلى هي من صفات الذكران لأنه

{ أفعِلْ } ك { الأكبر } و { الأصغر } وعليه الفردوس الأعلى والعليا والكبرى والصغرى من صفات الإناث ويجمع الأعلى بالواو والنون وعلى { أفاعل } وتأنثه على { فعلى } وبستعمل ب { من } ويلزمه أحد الثلاثة التعريف أو الإضافة أو { من } ولا يجري ذلك في { الأحمر } وبابه ك { الأصفر } و { الأخضر } الأعشى هو من لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار ومصدره العشا والأجهر ضده فإن البخار يكدر نور الباصرة ليلا ويذوب بالنهار بسبب حرارة الشمس وسبب الضد ضد ذلك أعجني كذا يقال ذلك في الاستحسان وعجيت من كذا في الذم والإنكار أعجلته أي استعجلته وعجلته أي سبقته نوع { أعدت } هيئت { أعيذها بك } أجبرها بحفظك { واعف عنا } وامح ذنوبنا { لأعنتكم } لأخرجكم وضيق عليكم { اعجاز نخل }

أصول نخل

{ وأنتم الأعلون } الأغلبون { اعتدوا منكم في السبت } تجاوزا الحد الذي حد لهم من ترك الصيد يوم السبت { إعصار } ريح عاصفة تنعكس من الأرض إلى السماء ملتفة في الهواء حاملة للتراب مستديرة كالعمود { فاعتلوه } فجروه { بأعيننا } بحفظنا { فضلنا أعناقهم } رقابهم أو رؤسائهم أو جماعاتهم { أعرنا عليهم } أطلعنا على حالهم { اعتمر } زار البيت { أعصر خمرا } استخرج خمرا من العنب { اعتراك } أصابك { كالأعلام } كالجبال

{ فصل الألف والغين }

الأغلف كل شيء في غلاف فهو أغلف يقال { سيف أغلف } وقوس أغلف ورجل أغلف إذا لم يختتن الإغريض كل أبيض طري فهو إغريض قال وثنايا كأنها إغريض
الإغماء هو غلبة داء يزيل القوة لا العقل فإن رسول الله { صلى الله عليه وسلم } صار مغمى عليه في المرض الذي توفي فيه ولا يجوز أن يكون عديم العقل قال الله تعالى { وما صاحبكم بمجنون } { وما بصاحبكم من جنة } والجنون يزيل العقل والغشي بالضم والسكون داخل في الإغماء وكذا السكر الإغلاق هو يعم الإكراه والغضب والجنون وكل أمر يغلق على صاحبه علمه وقصده مأخوذ من غلق الباب الإغلال الخيانة في كل شيء والغلول من المغنم خاصة { وما كان لنبي أن يغفل } أي يخون في المغنم الإغراق هو إفراط وصف الشيء بالممكن القريب وقوعه عادة وهو فوق المبالغة رتبة والغلو فوقهما لأنه إفراط في وصف الشيء بالمستحيل وقوعه عقلا وعادة كقوله وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطف التي لم تخلق

وفي اصطلاح علماء البديع هو وصف الشيء بالممكن البعيد وقوعه عادة وكل من الإغراق والغلو لا يعد من المحاسن إلا إذا اقترن بما يقربه من القبول مثل { كاد } و { لو } وما يجري مجراهما
من أنواع التقريب كقوله تعالى { يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار } إذ لا يستحيل في العقل أن البرق يخطف الأبصار لكنه يمتنع عادة ومن شواهد تقريب نوع الإغراق قوله

لو كان يقعد فوق الشمس من كرم
قوم بأولهم أو مجدهم قعدوا

فاقتران هذه الجملة بامتناع { لو } من قعود القوم فوق الشمس هو الذي أظهر بهجة شمسها في باب الإغراق الإغراء من { أغريت الكلب بالصيد } إذا حرصته عليه و الإغراء وضع الطرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر ولا يجوز إلا فيما سمع من العرب نحو { عليك } و { عندك } و { دونك } و { أمامك } و { وراءك } و { مكانك } و { إليك } و { لديك } { فأغرينا بينهم العداوة } فالزمنا من { غري بالشيء } إذا لصق به والياء من واو واشتقاقه من الغراء وهو الذي يلصق به يقال { سهم مغرو } الأغلوطة بالضم الكلام الذي يغلط فيه ويغالط به نوع { واغلظ عليهم } أذهب الرفق عنهم { أغويتني } أضللتني { واغفر لنا } واستر عيوبنا اغتفر استتر { أن اغدوا } ان أخرجوا غدوة { اعطش ليلها } أظلم { واغضض } وأنقص أو أقصر

{ فصل الألف والفاء }

الإفك كل شيء في القرآن إفك فهو كذب الأف كل مستقذر بين وسخ وقلامة ظفر وما يجري مجراها فهو الأف وعن ابن مالك هو الردئ من الكلام ويستعمل عند الضجر وعن مجاهد { فلا تقل لهما أف } لا تقذرهما الإفاضة كل دفعة إفاضة وأفاض الناس من عرفات دفعوا ورجعوا وتفرقوا وأسرعوا منها إلى مكان آخر وأفاض عليه نعمه وسعها الإفادة هي صدور الشيء عن نفسه إلى غيره والاستفادة صدور الشيء عن غيره إلى نفسه والإفاضة إنما تستعمل في المعاني المفهومة بالدلالة العقلية أعني المعاني الثواني وهي الخواص والمزايا والدلالة تستعمل فيما يفهم بالدلالة الوضعية أعني المعاني الأول التي هي الوسائل إلى المعاني الثواني والملحوظ في الإفادة إنما هو جانب السائل وفي الدلالة جانب اللفظ أو المتكلم

الأفق الناحية ويجمع على آفاق بالمد وعن سيبويه أن الأفعال للواحد فعلى هذا الياء في { الآفاقي } للواحد كما قالوا في { رومي } وعلى تقدير الجمع لا يجب رده في النسبة إلى الواحد فإنهم أرادوا بالآفاق الخارجين والآفاقي الخارجي فصار كالأنصاري الإفساد هو جعل الشيء فاسدا خارجا عما ينبغي أن يكون عليه وعن كونه منتفعا به وفي الحقيقة هو إخراج الشيء عن حالة محمودة لا لغرض صحيح ولا يوجد ذلك في فعل الله وما تراه في فعله تعالى فسادا فهو بالإضافة إلينا وأما بالنظر إليه فكله صلاح ولهذا قال بعض الحكماء يا من إفساده صلاح الإفضاء أصله الوصول إلى الشيء بسعة من الفضاء وأفضى إلى امرأة في باب الكناية أبلغ وأقرب إلى التصريح من قولهم خلا بها والمفضاة المرأة التي اتحد سبيلها

وفي المفضاة مسألة عجيبة
لدى من ليس يعرفها غريبه
إذا حرمت على زوج وحلت
لثان نال من وطء نصيبه
فطلقها ولم تحبل فليست
حلالة للقديم ولا خطيبه
لشك أن ذاك الوطاء منها
بفرج أو شكيلته القريبه

فإن حبلت فقد وطئت بفرج
ولم تبق الشكوك ولا مريبه
الافتراء هو العظيم من الكذب يقال لمن عمل عملاً فبالغ فيه إنه ليفري الفري
ومعني افتري افتعل واختلق ما لا يصح أن يكون وما لا يصح أن يكون أعم مما لا
يجوز أن يقال وما لا يجوز أن يفعل وهل الإطلاق على القول والفعل بالاشتراك
المعنوي أو اللفظي أو حقيقة في الأول مجاز في الثاني رجع التفتازاني القول
الثالث على القولين والبهتان هو الكذب الذي يبهت سامعه أي يدهش ويحير
وهو أفحش الكذب لأنه إذا كان عن قصد يكون إفكاً وإفكاً إذا كان على الغير
يكون افتراء والافتراء إذا كان بحضرة المقول فيه يكون بهتاناً الافتنان هو أن
يأتي المتكلم بفنين من فنون الكلام وأغراضه في بيت واحد مثل النسيب
والحماسة والفخر والمدح كقوله
ولقد ذكرتكم والرماح نواهل
مني وبيض الهند تقطر من دمي

ومنه قوله تعالى { كل من عليها فان } الآية فإنه عزى جميع المخلوقات
وتمدح بالبقاء بعد فناء الموجودات مع وصف ذاته بعد الانفراد بالبقاء بالجلال
والإكرام والافتنان في ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار
على ضرب واحد ولهذا ورد بعض أي القرآن متماثل المقاطع وبعضها غير
متماثل الإفلاس أفلس الرجل أي صار ذا فلس بعد أن كان ذا درهم ودينار
فاستعمل مكان افتقر وفلسه القاضي أي قضى بإفلاسه حين ظهر له حاله
الإفاقة أفاق من مرضه رجعت الصحة إليه أو رجع إلى الصحة كاستفاق الإفخام
بالخاء المعجمة التعظيم وبالمهملة هو أن يعجز المعلل السائل أو بالعكس وهو
الإلزام الآفة هي العاهة وقد أيف الزرع على ما لم يسم فاعله إذا أصابته آفة
الإفراط التجاوز عن الحد ويقابله التفريط الإفتاء هو تبين المبهم أفصح
الأعجمي وفصح اللسان نوع { افتح } اقض { قد أفلح } فاز وسعد { أفلت }
زالت الشمس عن كبد السماء { أفضتم من عرفات } دفعتم منها بكثرة { في
ما أفضتم } خضتم { أفرغ علينا } أفض علينا أو صب علينا { أفيضوا } انفروا
{ أفواجا } جماعات { الأفق المبين } مطلع الشمس { بالأفق الأعلى } أفق
الشمس { أفاك } شرب كذاب { أفنوني } أجيبوني { أف لكم } تضجر على
إصرارهم بالباطل البين ومعناه قبحاً وفتناً { أفضى بعضكم إلى بعض } أي خلا
الافضاء هو الخلوة من الفضاء وهو المفارقة الخالية { وما أفاء } وما أعاد
{ من أفك } من صرف

{ فصل الألف والقاف }

الاقتباس هو طلب القبس وهو الشعلة من النار

ثم يستعار لطلب العلم يقال اقتبست منه علماً وفي الاصطلاح هو أن يضم
المتكلم إلى كلامه كلمة أو آية من آيات الكتاب العزيز خاصة بأن لا يقول فيه {
قال الله } ونحوه فما كان منه في الخطب والمواعظ ومدحة الرسول والآل
والأصحاب ولو في النظم فهو مقبول وما كان في الغزل والرسائل والقصص
فهو مباح ونعوذ بالله ممن ينقل ما نسب إلى الله تعالى إلى نفسه أو يضمن

كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي الإسلامية

مكتبة مشكاة

الآي في معرض الهزل والتلميح قريب من الاقتباس إلا أن الاقتباس بجملة
الألفاظ أو بعضها والتلميح يكون بلفظات يسيرة ولا يكون الاقتباس إلا من
القرآن والحديث والتلميح قد يكون منهما ومن سائر كلمات الناس من شعر
ورسالة وخطبة وغير ذلك كقوله
لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي
أرق وأحنى منه في ساعة الكرب
فقد ضمن كلامه كلمات من البيت المشهور وهو
والمستجير بعمرو عند كربته
كالمستجير من الرمضاء بالنار
وإن ترك اللفظ وأشار إليه جاز واعلم أن الظاهر من كلامهم أن الاقتباس
مقصود على القرآن والحديث وقد وسع بعضهم المجال في ذلك بذكر أن
الاقتباس يكون في مسائل الفقه وإذا قلنا بذلك فلا معنى للاقتصار على مسائل
الفقه بل يكون في غيره من العلوم أما الاقتباس من مسائل الفقه فكقول
بعضهم

أقول لشادن في الحسن أضحى
يصيد بلحظه قلب الكمي
ملكك الحسن أجمع في نصاب
فأد زكاة منظر كالبهي
فقال أبو حنيفة لي إمام
يرى أن لا زكاة على الصبي
فإن تك مالكي الرأي أو من
يرى رأي الإمام الشافعي
فلا تك طالبا مني زكاة
فإخراج الزكاة على الولي
ومنه قوله
طلبت زكاة الحسن منها فجاءت
إليك فهذا ليس تدركه مني
علي ديون للعيون فلا ترم
زكاة فإن الدين يسقطه عني
وأما الاقتباس من مسائل الحديث فممنه
قالت أعندك من أهل الهوى خبر
فقلت إني بذاك العلم معروف
مسلسل الدمع من عيني ومرسلة
على مذبح ذاك الخد موقوف
قالت حديثك مردود لأنك ما
بين الأنام بجرح الحب موصوف
ومنه
فضائله صحاح فاعتمدها
فصحة نقلها ذات اتضاح

فمن طرق المسامع عن جميل
ومن طرق الأنامل عن رباح

وأما الاقتباس من علم الأصول فممنه قوله
لا تعجبوا من عموم الحب في رشاً
كل الجمال له في الناس مخصوص
بدر ولكن إلى الغزلان منتسب
قد نص ذلك جيد منه منصوص
ومنه قوله
جئتها طالبا لسالف وعد
فأجابت لقد جهلت الطريقه
إنما موعدي مجاز فقلت الأصل
يا هند في الكلام الحقيقة
وأما الاقتباس من علم أصول الدين فممنه قوله
عرض الصبر دون جوهر ذاك الثغر
من أكبر المحال فجودي
أجمع الناظرون في ذاك أن لا
عرض دون جوهر في الوجود
وأما الاقتباس من علم المنطق فممنه قوله
مقدمات الرقيب كيف غدت
عند لقاء الحبيب متصله
تمنعنا الجمع والخلو معا
وإنما ذاك حكم منفصله
ومنه
قياس غرامي صادق مع أنه
تركب من تلك العيون السوالب
وقد حكموا أن السوالب كل ما
تركب منها لا يرى غير كاذب
وأما الاقتباس من علم النحو فقوله
أيا قمرا من حسن وجنته لنا
وظل عذاريه الضحى والأصائل
جعلت بالتمييز نصبا لناظري
فهلا رفعت الهجر والهجر فاعل
ومنه
انظر إلي بعين مولى لم يزل
يولي النداء وتلاف قبل تلاف
أنا كالذي احتاج ما تحتاجه
فاغنم دعائي والثناء الوافي
وأما الاقتباس من علم العروض فممنه
وبقلبي من الجفاء مديد
وبسيط ووافر وطويل
لم أكن عالما بذاك إلى أين
قطع القلب بالفراق الخليل
وأما الاقتباس من علم الموسيقى فممنه قوله
صوت يشابه ضرب سوط
وعود مثل عود النسيديان
فقلت له وقد غنى حجازا

كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي الإسلامية

مكتبة مشكاة

وددنا أن تكون بأصبعها
وقد نظمت فيه أيضا
ثقل علينا كان في مجلس الغنا
يقول لعذار لآتي من الهوا
فقلت أيا ضد الحسيني أنصرف
حجازا عراقا والخفيف لنا النوى
وأما الاقتباس من علم النجوم فمنه
يا حسن ليلتنا التي قد زارني
فيها وأنجز ما مضى من وعده
قومت شمس جماله فوجدتها
في عقرب الصدع الذي في خده
وأما الاقتباس من علم الحساب فمنه قوله
ولقيت كل الفاضلين كأنما
رد الإله نفوسهم والأعصرا
فسقوا لناسق الحساب مقدما
وأتى فذاك إذا أتيت مؤخرا

وأما الاقتباس من علم ضرب الرمل فمنه قوله
تعلمت ضرب الرمل لما هجرتم
لعلي أرى شكلا يدل على الوصل
فقالوا طريق قلت يا رب للقا
وقالوا اجتماع قلت يا رب للشمل
وأما الاقتباس من علم الخط وما يتعلق بذلك من حروف الهجاء وغيرها فمنه
قوله
يا أيها القمر الذي بذلك له
عشاقه الأموال والأرواحا
ريحان خدك في حواشي صدغه
سر به دمعي غدا فضاحا
ومنه
لله يوم في دمشق قطعته
حلف الزمان بمثله لا يغلط
الطير تقرأ والغدير صحيفة
والريح تكتب والسحاب ينقط
ومنه
كان عذراء في الخد لام
ومبسمه الشهي العذب صاد
وطرة شعره ليل بهيم
فلا عجب إذا سرق الرقاد
الاقتصاد هو من القصد والقصد استقامة الطريق والاقتصاد فيما له طرفان
إفراط وتفریط محمود على الإطلاق وعليه قوله تعالى { واقصد في مشيك }
و { إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا } وقد يكنى به عما تردد بين المحمود
والمذموم كالواقع بين الجور والعدل وعليه قوله تعالى { فمنهم ظالم لنفسه

ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله { الاقتصار هو من أحد الطرق
الأربعة لثبوت الأحكام كثبوتها بالتصرفات الإنشائية بلا تخلل مانع ثانيها التبيين
وهو أن يتبين في ثاني الحال أن الحكم كان ثابتا من قبل كثبوت حكم الحيض
بعد تمام ثلاثة أيام ثالثها الاستناد وهو أن يثبت الحكم بعد زوال المانع مضافا
إلى السبب السابق كثبوت الملك للغاصب بعد الضمان مستندا إلى الغصب
السابق رابعها الانقلاب وهو تبدل الحكم إلى آخر كتبدل حكم البر في اليمين
بعد الحنث إلى الكفارة وقد نظمته
إذا كنت لا تدري لشرع رسولنا
بكم طرق تهدي لأحكامه طرا
فخذ من علوم الأولين مصرحا
بأربعة منها عليك بها درا
وكان حكم بالتصرف ثابتا
بلا مانع فالأقتصار له أمرا
وبعد ضمان الغاصب الملك ثابت
له باستناد غصب سابقة جرا
ولو أن حكما كان من قبل ثابتا
تبين في ثان من الحال ما مرا
كبعد تمام الحيض يثبت حكمه
يسميه شرع بالتبين كن جهرا
وكم لك في التعليق حكم مبدل

إلى ما غدا قد كنت تاركه عذرا
تبدل حكم البر بعد إلى الجزا
يسمى انقلابا ذاك ما كان لي جبرا

والاقتصار أيضا الحذف لغير دليل والاختصار هو الحذف لدليل الاقتضاء هو
أضعف من الإيجاب لأن الحكم إذا كان ثابتا بالاقتضاء لا يقال يوجب بل يقال
يقتضي والإيجاب يستعمل فيما إذا كان الحكم ثابتا بالعبارة أو بالإشارة أو
بالدلالة فيقال النصر يوجب ذلك وأما الاستلزام فهو عبارة عن امتناع الانفكاك
فيمتنع فيه وجود الملزوم بدون اللازم بخلاف الاقتضاء فإنه يمكن وجود
المقتضى بدون مقتضاه الاقتصاص هو أن يكون الكلام في موضع مقتضا من
كلام في موضع آخر أو في ذلك الموضع كقوله تعالى { وأتيناها أجره في الدنيا
وإنه في الآخرة لمن الصالحين } والآخرة دار الثواب لا عمل فيها فهذا يقتض
من قوله تعالى { ومن يأته مؤمنا قد عمل الصالحات فأولئك لهم الدرجات
العلی } الاقتضاب اقتضاب كلاما أو خطبة أو رسالة ارتجلها أصله من قضب
الغصن وهو اقتطاعه ومنه الاقتضاب في اصطلاح أهل البديع وهو انتقال من
كلام إلى كلام من غير رعاية مناسبة بينهما فإذا بدأ كاتب أو شاعر بكلام قبل
مقصوده يسمى هذا الكلام تشبيها ثم انتقاله منه إلى مقصوده إن كان بملاءمة
بينهما يسمى تخلصا وإلا يسمى اقتضابا ومن الاقتضاب ما هو قريب من
التخلص وما هو بعيد منه وجميع العبارات الواقعة في عناوين المباحث من

الأبواب والفصول ونحوها من باب الاقتضاب القريب من التخلص الإقالة هي رفع العقد بعد وقوعه وألفه إما من الواو فاشتقاقه من { القول } لأن الفسخ لا بد فيه من قيل وقال أو من الياء فاشتقاقه من لفظ القيلولة لأن النوم بسبب الفسخ والانفساخ وأقلت الرجل في البيع إقالة وقلت من القائلة قيلولة وأقل رجل أي لم يكن ماله إلا قليلا والهمزة فيه للصيرورة ك { أحصد الزرع } وأما في قوله عليه الصلاة والسلام ولا تخش من ذي العرش إقلالا فهمزته للتعديّة الاقتراح الاستدعاء والطلب يقال { اقترحت عليه شيئا } إذا سألته إياه وطلبتّه على سبيل التكليف والتحكم واقترح الشيء ابتدعه ومنه اقترح الكلام لارتجاله

الإقدام الشجاعة والجرأة على الأمر والإحجام كف النفس عنه يقال { أقدم الرجل } إذا صار إلى قدام والشجاعة على ما فسرّها الحكماء مختصة بذوات الأنفس كوجوب كونها صادرة عن ذويه بخلاف الجرأة فإنها أعم الإحجام هو إيقاع النفس في الشدة والافتحام هو أن تجد العين الشيء حقيرا كريها الإقبال الذهاب إلى جهة القدام والدولة والعزة والإدبار هو الذهاب إلى جهة الخلف وقد نظمت فيه
ولو أقبلت دنياك جاز بمثلها
وجزها لها الإدبار لا تك مدبرا

والإقبال التوجه نحو القبلة وكذا الاستقبال والسين للتأكيد لا للطلب الاقتفاء هو اتباع القفا كما أن الارتداد اتباع الردف الإقتار النقص من القدر الكافي والاقتصاد هو التوسط بين الإسراف والتقتير الاقتناص هو أخذ الصيد ويشبه به أخذ كل شيء بسرعة الإقرار هو إثبات الشيء باللسان أو بالقلب أو بهما وإبقاء الأمر على حاله والإقرار بالتوحيد وما يجري مجراه لا يغني باللسان ما لم يضامه الإقرار بالقلب وبضاده الإنكار وأما الجحود فإنما يقال فيما ينكر باللسان دون القلب والإقرار الذي هو ضد الجحد يتعدى بالباء الاقتدار هو أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور اقتدارا منه على نظم الكلام وتركيبه على صياغة قوالب المعاني والأغراض فتارة يأتي به في لفظ الاستعارة وتارة في صروة الإرداف وحيناً في مخرج الإيجاز ومرة في قالب الحقيقة وعلى هذا أنت جميع قصص القرآن الإقامة من أقام الشيء إذا قومه وسواه أو من أقامه إذا أدامه واستمر عليه أو من قام بالأمر وأقامه إذا جد فيه وتجلد وأقامت ببلدة يفيد أنه كان مخالطاً بالبلد وأقامت فيها يدل على إحاطتها به فالأول أعم لأن القائم فيها قائم بها بلا عكس وإقام الصلاة عوض فيه الإضافة من التاء المعوضة عن الساقطة بالإعلال الإقواء في القاموس أقوى الشعر خالف قوافيه وهو عيب إن كثر نوع { اقلعي } اسكني أو أمسكي { أقتت } جمعت أو عين لها وقتها أو بلغت ميقاتها الذي كانت منتظرة { وأقوم قليلا } أسد مقالا أو أثبت قراءة بحضور القلب وهدو الأصوات { إذ يلقون أقلامهم } قداحهم للاقتراع { من أقطارها } من جوانبها { وأقنى } وأعطى القنية أو أفقر { فأقيموا الصلاة } فعدلوا واحفظوا أركانها وشرائطها واثبتوا بها تامة و { إذا أقلت } أي حملت { فاقذفه في اليم } أي ألقه وضعه فيه

{ فصل الألف والكاف }

الأكل كل ما يؤكل فهو أكل ومنه قوله تعالى { أكلها دائم } ويقال { أكلت اليوم أكلة واحدة وما أكلت عنده إلا أكلة } بالضم أي شيئاً قليلاً كاللقمة والمستعمل في الغيبة الأكلة بالضم والكسر والأكل هو البلع عن مضغ ويعبر بالأكل عن إنفاق المال نحو { لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل } لما أن الأكل أعظم ما يحتاج فيه إلى المال وأكل المال بالباطل صرفه إلى ما ينافيه الحق الاكتساب هو والكسب بمعنى عند أهل اللغة والقرآن ناطق بذلك نحو { كل نفس بما كسبت رهينة } { ولا تكسب كل نفس إلا عليها } ومن فرق بينهما قال الكسب ينقسم إلى كسبه بنفسه ولغيره ولهذا قد يتعدى إلى مفعوليه فيقال { كسبت فلاناً كذا } والاكتساب خاص بنفسه فكل اكتساب كسب بدون العكس وقيل الاكتساب يستدعي العمل والمحاولة والمعاناة فلم يجعل على العبد إلا ما كان من القبيل الحاصل بسعيه ومعاناته وبعمله وأما الكسب فيحصل بأدنى ملابس حتى بالهم بالحسنة ونحو ذلك فخص الشر بالاكتساب والخير بأعم منه في قوله تعالى { لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت } وفيه تنبيه على لطفه تعالى بخلقه حيث أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الأعلى وجه المبالغة والاعتماد فيه فإن النفس من شأنها المبالغة في تحصيل ما يضرها من الآثام وأعلم أن الكسب يختص بالعبد والخلق بالله هذا إذا كان الخلق بمعنى الإيجاد فأما إذا كان بمعنى التقدير فيجوز من العبد أيضاً كقوله تعالى { وإذ خلق من الطين كهيئة الطير } أي تقدر وهو المراد بقوله تعالى { فتبارك الله أحسن الخالقين } أي المقدرين { وقد اختلفوا في تفسير قوله تعالى { تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون } فالأشعري على أنه لا تأثير بقدرة البعد في مقدوره أصلاً بل المقدور والقدرة كلاهما واقع بقدرة الله لكن الشيء الذي حصل بخلق الله وكونه متعلق

القدرة الحادثة هو الكسب فالأفعال مسندة إلى الله تعالى خلقاً وإلى العبد كسباً لإثبات قدرة مقارنة للفعل { والماتريدية يسندون إليه كسباً بإثبات قدرة مرجحة وكذلك الصوفية لكن قدرته مستعارة عندهم كوجوده ومستفادة عند الماتريدية وقول الأشعري أقرب إلى الأدب وذهب إمام الحرمين إلى أن القدرة الحادثة مع الدواعي توجب الفعل فالله تعالى هو الخالق لكل بمعنى أنه تعالى هو الذي وضع الأسباب المؤدية إلى دخول هذه الأفعال في الوجود والعبد هو المكتسب بمعنى أن المؤثر في وقوع فعله هو القدرة والداعية القائمتان به وهذا مناسب لقول الفلاسفة وهو أقرب إلى التحقيق لأن نسبة الأثر إلى المؤثر القريب لا تنافي كون ذلك الأثر منسوباً إلى مؤثر آخر بعيد ثم إلى أبعد إلى أن ينتهي إلى مسبب الأسباب وفاعل الكل وزعم جمهور المعتزلة أن القدرة مع الداعي لا توجب الفعل بل القدرة على الفعل والترك متمكنة منهما إن شاء فعل وإن شاء ترك ومنه الفعل والكسب وعن القاضي أن ذات الفعل واقعة بقدرة الله ثم يحصل ذلك الفعل صفة طاعة الله أو صفة معصيته فهذه الصفة تقع بقدرة العبد وهذا القول مختار محقق الحنفية كما في شرح المسبيرة والتسديد وتعديل صدر الشريعة والحاصل أن مناط التكليف بعد خلق الاختيار للعبد هو قصد الفعل وتعليق قدرته به بأن يقصده قصداً مصمماً

طاعة كان أو معصية وإن لم تؤثر قدرته في وجود الفعل المانع وقدره الله لا يقاومها شيء فلا استقلال للعبد ولا اضطرار مع الإقذار على العزم على كل من الفعل والتترك وليس لعلم الله السابق بظهور المخالفة من المكلف لأمره أو الطاعة له خاصية التأثير في إيجاد الأعمال بل تعلق العلم تعلق كشف فكان أحق بأن لا يسلب ذلك العزم والكسب الذي هو محل قدرة العبد فلا جبر

الإكراه لغة حمل الإنسان على أمر لا يريده طبعاً أو شرعاً وشرعاً في المبسوط أنه إسم لفعل من يفعل الأمر لغيره فينتفي به اختياره وفي الوافي هو عبارة عن تهديد القادر على ما هدد غيره بمكروه على أمر بحيث ينتفي به الرضا وفي القهستاني هو فعل سوء يوقعه بغيره فيفوت رضاه أو يفسد اختياره مع بقاء أهليته والتسخير هو القهر على الفعل وهو أبلغ من الإكراه فإنه حمل الغير على الفعل بلا إرادة منه كحمل الرحي على الطحن الإكمال هو بلوغ الشيء إلى غاية حدود في قدر أو عد حساً أو معنى أكننت الشيء أضمرته ويستعمل في الشيء الذي يخفيه الإنسان ويستتره عن غيره وهو ضد أعلنت وأظهرت وكننت الشيء صنته حتى لا تصيبه آفة وإن لم يكن مستورا يقال { در مكنون } و { جارية مكنونة } أكبرته أعظمته وأنكر الزجاج تفسير { أكبرنه } بالحيز لأنه عداه إلى الضمير نوع { أكاد أخفيها } لا أظهر عليها أحداً غيري { أكرمي مثواه } اجعلي مقامه عندنا كريماً حسناً والمعنى أحسنني تعهده { وأكدي } كدره بمنه أو قطعة { أكواب } أباريق بلا عروة { أكفلنيها } ملكنيها وحقيقته اجعلني أكفلها { من الجبال أكنانا } مواضع تستكنون بها من الكهوف والبيوت المنحوتة فيها من { الكن } وهو السترة { الأكمام } أوعية الثمر { أكله } ثمره وما يؤكل منه اكنة أعطيه { ربي أكرمن } فضلني بما أعطاني

{ فصل الألف واللام }

الم كل سورة استفتحت ب { الم } فهي مشتملة على مبدأ الخلق ونهايته والتوسط بينهما من التشريع بالأوامر والنواهي وهذا وسائر حروف الهجاء في أوائل السور إما أسماء للسور أو أقسام أو حروف مأخوذة من صفات الله تعالى ولا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه وفي التيسير أن كل حرف من المقطعات في القرآن إشارة إلى أمر جليل الخطر

عظيم القدر من بيان منتهى ملك تلك الأمة وظهور الحق فيهم وعدد أئمتهم وخلفائهم وعدد البقاع التي يبلغ دولة الإسلام بها الأليم كل شيء في القرآن أليم فهو الموجع الذي والذين كل ما في القرآن من الذي والذين يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً والقطع على أنه خبر إلا في سبعة مواضع فإنه تعين فيها الابتداء بهما كما تقرر في علمه الأدلة كل اسم اشتق من فعل إسماً لأن يستعان به في ذلك الفعل فهو الأدلة الآل كل من يؤول إلى الرئيس في خيرهم وشرهم أو يؤولون إلى خيرهم وشرهم فهو الآل والقوم أعم منه لأن كل من يقوم الرئيس بأمرهم أو يقومون بأمره فهو القوم ال التعريف ودخولها على ما أوله لام كل اسم كان أوله لاما ثم أدخلت عليه لام التعريف فإنه يكتب بلامين نحو {

اللحم واللبن واللجام { إلا { الذي والتي { لكثرة الاستعمال وإذا ثبت { الذي { تكتبه بلامين وإذا جمعته فيلام واحدة وأما { التان والاتي والائي { فكله يكتب بلام واحدة وإنما كتبوا { الذي { بلام واحدة ولفظة { الله { بلامين مع استوائهما في لزوم التعريف وغيره لأن قولنا { الله { معرف متصرف تصرف الأسماء فأبقوا كتابته على الأصل و { الذي { مبني لأجل أنه ناقص إذ لا يفيد إلا مع صلته فهو كبعض الكلمة وبعض الكلمة يكون مبينا وإنما كتبوها في التثنية لأن التثنية أخرجته عن مشابهة الحرف فإن الحرف لا يثنى ولا التباس في ترك اللام الواحدة في { الذي { ولا تفخيم له في المعنى بخلاف لفظة { الله { فترك تفخيمه في الخط وأسماء الله تعالى التسعة والتسعون تذكر بالألف والام وإن لم يكونا من نفس الكلمة وقد أنكر بعض المشايخ على من يكتب أو يذكر اسما من أسماء الله منكرًا وحاشا الله أن يكون اسمه نكرة واختلفوا في { الليل { و { الليلة { فكتب بعضهم بلام واحدة اتباعا للمصحف وكل شيء منها إذا دخلت عليه لام الإضافة يكتب بلامين وتحذف واحدة استئقالا لاجتماع ثلاث لامات و { الذي { يصح للعاقل وغيره وكذا المثني

و { الذين { لا يستعمل إلا للعقلاء خاصة ويجوز التعبير بلفظ { الذي { عن الجمع لأنهم جوزوا في الموصولات وأسماء الإشارات ما لم يجوزوا في أسماء الأجناس فيراد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث وإنما لم يعرب { الذي { لأنه موصول لا يتم إلا بصلته ولا إعراب إلا لتمام الكلمة في آخره وأعرب التثنية لتحقيق معنى الاسم فيه وليس { اللذان { و { التان { تثنية { الذي { و { التي { على حد لفظهما إذ لو كان كذلك لقالوا { اللذان { و { التان { وإنما هما صيغتان مرتجلتان للتثنية وليس { الذين { جمع { الذي { المصحح بل ذو زيادة زيدت لزيادة المعنى ولذلك جاء بالياء أبداً في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل و { الذي { تدخل على الجملة الاسمية والفعلية و { ال { لا تدخل إلا على الجملة المصدرة بفعل

متصرف مثبت و { أولاء { كلمة معناها الكناية عن جماعة نحو { هم { جمع لا واحد له من لفظه بني على الكسر والكاف المتصل به للخطاب و { اللائي { واحدها { التي { و { الذي { جميعا و { اللاتي { واحدها { التي { وقيل هي جمع { التي { بحسب المعنى دون اللفظ وقيل جمع على غير قياس في أدب الكاتب وغيره { أولي { بمعنى { الذين { واحده { الذي { و { أولو { بمعنى أصحاب واحده { ذو { و { أولات { واحدها { ذات { وقال الكسائي من قال في الإشارة { أولاك { فواحدة { ذاك { ومن قال { أولئك { فواحدة { ذلك { و { بعد التيا والتي { معناه بعد الخطة التي من فطاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهم أنها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه الألف واللام هي متى أطلقت إنما يراد بها التي للتعريف وإذا أريد غيرها قيد بالموصولية والزائدة وكذلك التنوين فإنه متى أطلق إنما يراد به الصرف وإذا أريد به غيره قيد بتنوين التنكير والمقابلة والعوض وإذا دخل الألف واللام في إسم فردا كان أو جمعا وكان ثمة معهود يصرف إليه إجماعا وإن لم يكن ثمة معهود يحمل على الاستغراق عند المتقدمين وعلى الجنس عند المتأخرين إلا

أن المقام إذا كان خطايا يحمل على كل الجنس وهو الاستغراق وإذا كان المقام استدلاليا أو لم يمكن حمله على الاستغراق يحمل على أدنى الجنس حتى يبطل الجمعية ويصير مجازا عن الجنس فلو لم نصرفه إلى الجنس وأبقيناه على الجمعية يلزم إلغاء حرف التعريف من كل وجه إذ لا يمكن حمله على بعض أفراد الجمع لعدم الأولوية إذ التقدير { أن لا عهد } فتعين أن يكون للجنس فحينئذ لا يمكن القول بتعريف الجنس مع بقاء الجمعية لأن الجمع وضع لأفراد الماهية لا للماهية من حيث هي فيحمل على الجنس بطريق المجاز واعلم أن { أل } التعريف إما عهدية وإما جنسية فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو { فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوب } أو ذهنيا نحو { إذ هما

في الغار } أو حضوريا نحو { اليوم أكملت لكم دينكم } والجنسية إما الاستغراق للأفراد وهي التي تخلفها { كل } حقيقة نحو { وخلق الإنسان ضعيفا } ومن دلائلها صحة الإستثناء من مدخولها نحو { إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا } ووصفه بالجمع نحو { أو الطفل الذين لم يظهروا } وإما لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها { كل } مجازا نحو { ذلك الكتاب } أي الكتاب الكامل في الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة وخصائصها وأما لتعريف الماهية والحقيقة والجنس وهي التي لا تخلفها { كل } لا حقيقة ولا مجازا نحو { وجعلنا من الماء كل شيء حي } وقد تجيء الألف واللام في كلام العرب على معان غير المعاني الأربعة المشهورة كالتعظيم نحو { الحسن } والتزيين والتحسين نحو { الذي والتي } وقد يراد من مدخولها مجرد شهرته بين الناس وذلك إذا كان خبرا لمبتدأ نحو { ووالدك العبد } أي ظاهر أنه على هذه الصفة معروف به والألف واللام تلحق الأحاد بالجمع والجمع بالأحاد ذكره النيسابوري رحمه الله وغيره وكون الألف واللام عوضا من المضاف إليه مذهب الكوفيين والصواب أن اللام تغني عن الإضافة في الإشارة إلى المعهود وإذا دخلت على اسم الفاعل أو المفعول كانت بمعنى { الذي والتي } لا للعهد وتدخل الألف واللام في العدد المركب على الأول نحو { الثالث عشر } وفي العدد المضاف على الثاني نحو { خمسمائة الألف } وعليهما في العدد المعطوف نحو قوله إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب

وإنما تدخل على الأول في العدد المركب لأن الاسمين إذا ركبنا نزلا منزلة الاسم الواحد والاسم الواحد يلحق لام التعريف بأوله إلا مشدودة حرف محض و { غير } و { سوى } و { سواء } اسم محض و { ليس } و { لا يكون } و { ما خلا } و { ما عدا } فعل محض ومعنى المغايرة في { غير } و { سوى } و { لا سيما } ومعنى النفي في { ليس } وفي { لا يكون } ومعنى المجاوزة في { خلا } و { عدا } ومعنى التنزيه في { حاشى } ومعنى الترك في { يله } و { غير } يسوغ إقامتها مقام { إلا } والاسم الواقع بعد { غير } لا يقع أبدا إلا مجرورا بالإضافة وضمير المجرور لا يكون إلا متصلا ولهذا امتنع أن يفصل بينهما وليس كذلك الاسم الواقع بعد { إلا } لأنه يقع إما منصوبا أو مرفوعا

وكلاهما يجوز أن يفصل بينه وبين العامل نحو { فشربوا منه إلا قليلا } نصب ما بعدها بها و { ما فعلوه إلا قليل } رفع ما بعدها على أنه بدل بعض نقل عن الأمدي أنك إذا قلت { لا رجل في الدار إلا عمرا } كان نصب { عمرو } على الاستثناء أحسن من رفعه على البديل وقد قالوا إذا لم تحصل المشاركة في الاتباع كان النصب على الاستثناء أولى في الميزان المستثنى بإلا على ثلاثة أضرب منصوب أبدا وهو ما استثنى من كلام موجب نحو { جاءني القوم إلا زيدا } وما قدم على المستثنى منه

نحو { ما جاءني إلا زيدا أحد } وما كان استثناءه منقطعا نحو { ما جاءني أحد إلا حمارا } والثاني جاز فيه البديل والنصب وهو المستثنى من كلام غير موجب نحو { ما جاءني أحد إلا زيد وإلا زيدا } والثالث جار على إعرابه قبل دخول { إلا } والمختار مع الفصل الكثير بين المستثنى والمستثنى منه النصب على الاستثناء صرح به في التسهيل ووافقه الرضي و { إلا } يخرج ما بعدها مما أفاده الكلام الذي قبلها في الكلام التام الموجب وكذا في غير الموجب ومن ثمة كان تركيب مثل { ما قام القوم إلا زيدا } مفيدا للحصر مع أنها للاستثناء أيضا لأن المذكور بعد { إلا } لا بد أن يكون مخرجا من شيء قبلها فإن كان ما قبلها تاما لم يحتج إلى تقدير وإلا فيتعين تقدير شيء قبل { إلا } ليحصل الإخراج منه لكن إنما احتج إلى هذا التقدير لتصحيح المعنى فعلم منه أن المقصود في الكلام الذي ليس بتام إنما هو إثبات الحكم المنفي قبل { إلا } لما بعدها وأن الاستثناء ليس بمقصود ولهذا اتفق النحاة على أن المذكور بعد { إلا } في نحو { ما قام إلا زيد } معمول للعامل الذي قبلها وإلا تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت { ما قام إلا زيد } فكانت هي الأصل في الاستثناء وإلا الاستثنائية قد تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك كقوله تعالى { لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا } أي ولا الذين ظلموا وتكون بمعنى { بل } نحو { إلا تذكرة لمن يخشى } وبمعنى { لكن } نحو { لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر } ونحو { إلا ما اضطررتم } وتكون صفة بمعنى { غير } فيوصف بها أو بتاليها جميعا جمع منكر أو شبه نحو { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا } أو شبيهة والمراد بشبه الجمع المنكر الجمع المعروف بلام الجنس والمفرد غير المختص بواحد وكون { إلا } في هذه الآية للاستثناء غير صحيح من جهة اللفظ والمعنى إذ المعنى حينئذ { لو كان فيهما آلهة ليس فيهم

الله لفسدتا } وهو باطل باعتبار مفهومه وأما اللفظ فلأن { آلهة } جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه وحكم ابن الحاجب بضعف { إلا } بمعنى { غير } غير ما إذا كانت تابعة بجمع منكور غير محصورة وقد يجيء بمعنى { بدل } وعليه خرج ابن الصائغ أي { بدل الله } أو { عوضه } فلا إشكال حينئذ وقد يذكر { إلا } ويراد به تأكيد الأول بتعليق الثاني بعدم الأول كقول الإمام للمرتد { تب وإلا قتلناك } ويذكر ويراد به التخيير كما يقال { اركب هذه الدابة وإلا هذه الدابة } ويجيء بمعنى { إما } كما في قولهم { إما أن

تكلمني وإلا فاذهب { أي وإما أن تذهب وقد تكون زائدة و { إلا { في قوله تعالى { ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء ربك { قيل بمعنى { سوى { كقوله { علي ألف إلا الألفان القديمان { والمعنى سوى ما شاء ربك من الزيادة التي لا آخر لها على مدة بقاء السماوات والأرض و { إلا { و { الواو { التي بمعنى { مع { كل واحدة منها يعدى الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه وقد يكون للشرط كما في قوله وكل أخ مفارقه أخوه
لعمر أبيك إلا الفرقدان

أي إن لم يوجد الفرقدان لكان كل أخ مفارق أخيه فلا شذوذ في البيت على هذا الوجه ألا بالفتح والتشديد حرف تحضيض مختص بالجملة الفعلية الخبرية وبالكسر والتشديد مع التنوين بمعنى العهد والحلف والقرابة والأصل والجيد والجار والمعدن والحق والعداوة والربوبية والوحي والأمان ألا أن هي متى دخلت على ما يقبل التوقيت تجعل غاية نحو { لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم إلا أن تقطع قلوبهم { أي حتى دل عليه قراءة { إلى أن تقطع { ومتى دخلت على ما لا يقبل التوقيت وهو أن يكون فعلا لا يمتد ك { إلا أن يقدم فلان { تجعل شرطا بمنزلة { إن { لما بين الغاية والشرط من المناسبة وهي أن حكم ما بعد كل منهما يخالف حكم ما قبله ألا تأتي حرف استفتاح ك { أما { لكن يتعين كسر { إن { بعد { ألا { ويجوز الفتح والكسر بعد { أما { كالواقعة بعد { إذ { وتأتي للتنبيه وتفيد التحقيق لتركبها من همزة الاستفهام التي هي الإنكار وحرف النفي الذي لإفادة التنبيه على تحقيق ما بعده فإن إنكار الشيء تحقيق للإثبات لكنهما بعد التركيب صارتا كلمتي تنبيه يدخلان على ما لا يجوز أن يدخل عليه حرف النفي وذهب الأكثرون إلى أن لا تركيب فيهما نظيرهما الهمزة الداخلة على { ليس { في كونها لتحقيق ما بعدها كقوله تعالى { أليس ذلك بقادر { وتكون للتوبيخ والإنكار والاستفهام عن النفي وللعرض والتحضيض وتكون اسما بمعنى { النعمة { والجمع { آلاء { وفعلا ماضيا بمعنى { قصر { أو استطاع { إلى هي نقيضة { من { لأنها بإزاء طرف { من { في المفردات حرف لتحديد النهاية من الجوانب الستة ولكنها لا تختص بالمكان كما اختصت { من { وفي التنزيل { والأمر إليك { { وإلى الله المصير {

وإلى الزمانية نحو { أتموا الصيام إلى الليل { والمكانية { من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى { وتكون بمعنى { مع { وهو قليل وعليه { وأيديكم إلى المرافق { { ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم { والتحقيق أنه يحمل على التضمين أي { مضافة إلى المرافق { و { ضامين إلى أموالكم وتكون بمعنى الظرف ك { في { نحو { ليجمعنكم إلى يوم القيامة { وإذا دخلت على ظاهر أبقيت ألفها إذ الأصل في الحروف ألا يتصرف فيها وإذا دخلت على مضمرة قلبت ألفها ياء حملا على { على { و { لدى { فإنهما لا تنفكان عن الإضافة وإلى بمعنى على كما في حديث من ترك كلاً وعيلاً فإلي وإلى واللام يتعاقبان نحو { وأوحى إلى نوح { { أوحى لها { و { إليك كذا { أي خذه و { اذهب

{ إليك } أي اشتغل بنفسك و { إليك عني } أي أمسك عني وكف وأصل { إليك } { إلّاك } قلبت الألف ياء فرقا بين الإضافة إلى المكنى وغيره الالتفات هو نقل الكلام من أسلوب إلى آخر أعني من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخر منها بعد التعبير الأول هذا هو المشهور مثاله من التكلم إلى الخطاب قوله { وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأن أقيموا الصلاة } ومن التكلم إلى الغيبة نحو { إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله } ومن الخطاب إلى الغيبة نحو { ادخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون يطاف عليهم } ومن الغيبة إلى التكلم نحو { وأوحى في كل سماء أمرها وزينا } ومن الغيبة إلى الخطاب نحو { وسقاهم ربهم شرابا طهورا } وقوله تعالى { إن الإنسان لربه لكنود وإنه على ذلك لَشَهِيد وإنه لحب

الخير لشديد } يحسن أن يسمى التفات الضمائر قاله ابن أبي الأصبع ولم يقع في القرآن مثال من الخطاب إلى التكلم وفي قوله تعالى { سبحان الذي أسرى } إلى قوله { إنه هو السميع العليم } أربع التفات من الغيبة إلى التكلم إلى قوله { باركنا } وفي قراءة { ليربه } بالغيبة من التكلم إلى الغيبة وفي { آياتنا } بالعكس وفي { إنه } كالمعكوس ومن شرط الالتفات أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائدا في نفس الأمر إلى المنتقل عنه وأن يكون في جملتين ولا التفات في قوله تعالى { يا أيها الذين آمنوا } من الخطاب إلى الغيبة كما ظن لأن الموصول مع صلته كاسم واحد فلا يجري عليه حكم الخطاب بإدخال { يا } عليه إلا بعد ارتباط الصلة به وعود ضمير الصلة إليه وهو في هذه الحالة غائب إذ الاسم الظاهر من قبيل الغيب ما لم يدخل عليه ما يوجب الخطاب فمقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد إليه من الصلة ضمير غيبة فلاحقه موافق لسابقه والالتفات لا بد فيه من المخالفة بينهما وكذا الالتفات بين { الذين آمنوا } وبين { إذا قمتم إلى الصلاة } لأن الموصول مع صلته لما صار بورود حرف الخطاب عليه معنى مخاطبا يقتضى الظاهر أن يكون العائد إليه في هذه الحالة ضمير خطاب ليوافق سابقه في الخطاب والتجريد بجامع الكناية دون الالتفات لأن الالتفات يقتضي اتحاد المعنيين والتجريد يغايرهما ولأن التجريد مما يتعلق بمفهوم اللفظ والالتفات نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب وهو نقل معنوي لا لفظي فقط فبينهما عموم وخصوص وجهي وكذا وضع الظاهر موضع المضمرة وبالعكس بالنسبة إلى الالتفات والعدول من أسلوب إلى آخر أعم من الالتفات كما في الرفع والنصب المعدول إليه مما يقتضيه عامل المنعوت وسنشبعك من البيان في بحث التجريد إن شاء الله تعالى ومن الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد إلى الاثنين كقوله تعالى { قالوا أجتنا لتلفتنا } إلى قوله { وتكون لكما الكبرياء في الأرض } وإلى الجمع نحو { يا

أيها النبي إذا طلقتم النساء { ومن الاثنين إلى الواحد نحو { فمن ربكما يا موسى } وإلى الجمع نحو { وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوأا } ومن الجمع إلى الواحد نحو { أقيموا الصلاة وبشر المؤمنين } وإلى الاثنين نحو { يا معشر الجن

والإنس { إلى قوله { تكذبان } الآل هو جمع في المعنى فرد في اللفظ يطلق بالاشتراك اللفظي على ثلاثة معان أحدها الجند والأتباع نحو { آل فرعون } والثاني النفس نحو { آل موسى } و { آل هرون } و { آل نوح } والثالث أهل البيت خاصة نحو { آل محمد } وروي أن الحسن كان يقول اللهم صل على ألى محمد أي على شخصه وآل إبراهيم اسماعيل واسحاق وأولادهما وقد دخل فيهم الرسول { صلى الله عليه وسلم } وآل عمران موسى وهارون ابنا عمران بن يصهر ابن يافث بن لاوي بن يعقوب أو عيسى وأمه مريم بنت عمران إلى سليمان بن داود إلى يهودا ابن يعقوب واصل آل أهل كما اقتصر عليه صاحب الكشف أو من { آل يؤول } إذا رجع إليه بقرابة أو رأي أو نحوهما كما هو رأي الكسائي ورجحه بعض المتأخرين وعلى كل من التقديرين قد دلت الأحاديث على أن آل محمد مخصوص بمستحق خمس الخمس الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم فقط هذا عند أبي حنيفة وأهل بيت النبي فاطمة وعلي والحسن والحسين رضوان الله عليهم أجمعين لأن النبي { صلى الله عليه وسلم } لف عليه كساء وقال هؤلاء أهل بيتي والمتبادر إلى الذهن عند الإطلاق هم مع أزواجه وقد نظمت فيه
حقا بنو هاشم آل الرسول فقط
عند الإمام فكن في أمرهم عسا
أما علي وإبناه وفاطمة
من أهل بيت عليهم كان لف كسا
لا منع من داخل في حق خارجه
والنص لا يقتضي أن ليس منه نسا

والآل عرفا هم المؤمنون من هذه الأمة أو الفقهاء العاملون منهم فلا يقال { الآل } على المقلدين كما في المفردات وآل النبي من جهة النسب أولاد علي وعقيل وجعفر والعباس ومن جهة الدين كل مؤمن تقي كذا أجاب رسول الله حين سئل عن الآل قال بعضهم الآل هم المختصون بالقرب منه قرابة أو صفة أو خلافة عنه في موارثه العلمية والعملية والحالية وهم ثلاثة أصناف صنف منهم آل صورة ومعنى وهو خليفته والإمام القائم مقامه حقيقة وصنف منهم آل معنى لا صورة كسائر الأولياء الذين هم أهل الكشف والشهود وصنف منهم آل صورة طينية لا معنى كمن صحت نسبته الطينية والعنصرية إليه وهذا الصنف هم السادات والشرفاء وقد نظمت فيه
من خص بالقرب ممن قد علا نسبا
قرب القرابة كالسادات والشرفا
قرب الخلافة أو قرب مصاحبة
كالأولياء ومن في العدل كالخلفا
قيل لجعفر الصادق إن الناس يقولون إن المسلمين كلهم آل النبي فقال
صدقوا وكذبوا

ف قيل له ما معنى ذلك فقال كذبوا في أن الأمة كافة هم آلهم وصدقوا إذا قاموا بشرائط شريعته هم آلهم وبين الآل والصحب عموم وخصوص من وجه فمن

اجتمع بالنبي من أقاربه المؤمنين فهو من الآل والصحب ومن لم يجتمع به منهم فهو من الآل فقط ومن اجتمع به من غير القرابة بشرط كونه مؤمنا به فهو من الصحب فقط قال بعضهم إضافة الآل إلى الضمير قليلة أو غير جائزة والصحيح جواز ذلك ولا يستعمل مفردا غير مضاف إلا نادرا ويختص بالأشرف دنيويا كان أو أخرويا من العقلاء الذكور فلا يقال { آل الإسكاف } ولا { آل فاطمة } ولا { آل مكة } وعن الأخفش أنهم قالوا { آل المدينة } و { آل البصرة } اللهم كلمة تستعمل فيما إذا قصد استثناء أمر نادر مستبعد كأنه يستعان بالله تعالى في تحصيله حذف حرف النداء وآخر ما عوض عنه من الميم المشددة تبركا بالابتداء باسمه سبحانه وهو الأكثر في الاستعمال من كلمة { يا } الموضوع للبعيد مع أنه أقرب قرب علم ألا إنه بكل شيء محيط وأصل اللهم يا الله وهو قول أهل البصرة فتمحض ذكرا و { يا الله أمانا بخير } أي اقصدنا بخير وهو قول أهل الكوفة فلم يك تعظيما خالصا واختلف في لفظة الجلالة على عشرين قولا أصحها أنه علم لذاته المخصوص جزئي المفهوم فليس له ماهية كلية لئلا يلزم أن يكون وجود الباري ممتنعا إذا كان وجود باقي الأفراد أنفس الماهية وأن يكون وجود الأفراد الباقية ممكنا بالذات ممتنعا بالغير إذا كان لغير الماهية فإنهما محال و غير مشتق على ما هو اختيار المحققين لاستلزام الاشتقاق أن يكون الذات بلا موصوف لأن سائر الأسامي الحقيقية صفات وهذا إذا كان مشتقا يلزم أن يكون صفة وليس مفهومه المعبود بالحق كالإله ليكون كليا بل هو اسم للذات المخصوص المعبود بالحق الدال على كونه موجودا أو على كفيات ذلك الوجود أعني كونه أزليا أبديا واجب الوجود لذاته وعلى الصفات السلبية الدالة على التنزيه وعلى الصفات الإضافية الدالة على الإيجاب

والتكوين ومن قال أنه مشتق غير علم علل بأن العلم قائم مقام الإشارة وهي محال في حقه تعالى وإنما الكلام في أنه من الأعلام الخاصة أو العامة وقد صرحوا بأن لفظ إله منكر بمعنى المعبود مطلقا بحق كان أو بباطل إلا أنه يحمل في كلمة التوحيد على المعبود بالحق بقريئة أن المرء والجدال إنما هو في المعبود بحق وهو المقصود بإثبات الوجود وحصره ويكون مجازا مستعملا في معنى أخص من معناه الأصلي والحاصل أن الإله اسم لمفهوم كلي هو المعبود بحق والله علم لذات معين هو المعبود بالحق وبهذا الاعتبار كان قولنا { لا إله إلا الله كلمة توحيد } أي لا معبود بحق إلا ذلك الواحد الحق واتفقوا على أن لفظ الله مختص بالله وأصل اسم الله الذي هو الله { إله } ثم دخلت عليه الألف واللام فصار { الإله } ثم تخفف الهمزة التخفيف الصناعي بأن تلين وتلقى حركتها على الساكن قبلها وهو لام التعريف فصار { الإلاه } بكسر اللام الأولى وفتح

الثانية فأدغموا الأولى في الثانية بعد إسكانها وفخموها تعظيما قال بعضهم وكذا الإله مختص به تعالى وقال بعضهم اسم الإله يطلق على غيره تعالى كان مضافا أو نكرة { وانظر إلى إلهك } { واجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة } وأصل لفظة الجلالة الهاء التي هي ضمير الغائب لأنهم لما أثبتوا الحق سبحانه في

عقولهم أشاروا إليه بالهاء ولما علموا أنه تعالى خالق الأشياء ومالكها زادوا عليها لام الملك فصار { الله } وحاصل ما عليه المحققون هو أنه كان وصفا لذات الحق بالألوهية الجامعة لجميع الأسماء الحسنى والصفات العلى والحيطة بجميع معاني اشتقاقاته العظمى فصار بغلبة استعماله فيه لعدم إمكان تحقق تلك الجمعيات في غيره علما له فجرى سائر أوصافه عليه بلا عكس وتعين كلمة التوحيد علامة للإيمان ولم يعلم له مسمى في اللسان لأن الله سبحانه قبض الألسن عن أن يدعى به أحد سواه وكما تاهوا في ذاته وصفاته لاحتجابها بأنوار العظمة وأستار الجبروت كذلك تحيروا في اللفظ الدال عليه أنه اسم أو صفة مشتق أو غير مشتق علم أو غير علم إلى غير ذلك كأنه انعكس إليه من مسماه أشعة من تلك الأنوار فقصرت أعين المستبصرين عن إدراكه الإلهام هو إيقاع الشيء في القلب من علم يدعو إلى العمل به من غير استدلال تام ولا نظر في حجة شرعية وقد يكون بطريق الكشف وقد يحصل من الحق من غير واسطة الملك بالوجه الخاص الذي له مع كل موجود والوحي يحصل بواسطة الملك ولذلك لا تسمى الأحاديث القدسية بالوحي وإن كانت كلام الله وقد يراد بالإلهام التعليم كما في قوله تعالى { فآلهما فجورها وتقواها } ولا يراد به إلهام الخواص لأنه لا يكون مع القدسية وأيضا إلهام الخواص للروح لا للنفس والتعليم من جهة الله تارة يكون بخلق العلوم الضرورية في المكلف وتارة بنصب الأدلة السمعية أو العقلية وأما الإلهام فلا يجب إسناده ولا استناده إلى المعرفة بالنظر في الأدلة وإنما هو اسم لما يهجس في القلب من الخواطر

بخلق الله في قلب العاقل فيتنبه بذلك ويتفطن فيفهم المعنى بأسرع ما يمكن ولهذا يقال { فلان ملهم } إذا كان يعرف بمزيد فطنته وذكائه ما لا يشاهده ولذلك يفسر وحي النحل بالإلهام دون التعليم والإلهام من الكشف المعنوي والوحي من الشهودي المتضمن لكشف المعنوي لأنه إنما يحصل بشهود الملك وسماع كلامه والوحي من خواص النبوة والإلهام أعم والوحي مشروط بالتبليغ دون الإلهام الالتزام هو في اصطلاح البديعيين أن يلتزم الناثر في نشره والناظم في نظمه بحرف قبل حرف الروي أو بأكثر من حرف بالنسبة إلى قدرته مع عدم التكلف وفي التنزيل كقوله { فلا أقسم

بالخنس الجوار الكنس } { والليل وما وسق والقمر إذا اتسق } وفي الحديث اللهم بك أحاول وبك أوصول و زر غبا تزدد حبا الإلغاء هو حقيقة ترك العمل مع التسليط نحو { زيد قائم طننت } ولا ينكر إلغاء معاني الألفاظ كما يتأول في الشيء ما لا يكون في أصله وأما إلغاء العمل فلا يكون إلا فيما لا يكون أصله العمل وهو ثلاثة أقسام إلغاء في اللفظ والمعنى مثل { لا } في { لئلا يعلم أهل الكتاب } وإلغاء في اللفظ دون المعنى مثل { كان فيما كان أحسن زيدا } وبالعكس نحو { كفى بالله شهيدا } نقل ابن يعيش عن ابن السراج أنه قال حق الملغى عندي أن لا يكون عاملا ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجمع ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد واستغرب زيادة حروف الجر لأنها عاملة قال ودخلت لمعان غير التأكيد الآلة هي ما يعالج بها الفاعل المفعول كالمفتاح ونحوه وليس المنبر بآلة وإنما هو موضع العلو والارتفاع والصحيح أن

هذا ونحوه من الأسماء الموضوعة على هذه الصيغة ليست على القياس الألم
الوجع والأليم المؤلم من العذاب الذي يبلغ إيجاعه غاية البلوغ وهو مصدر ألم
يألم كعلم يعلم إذا أصابه الوجع والألم إدراك المنافي من حيث هو منافي كما
أن اللذة إدراك الملائم من حيث هو ملائم وهذا لا يناسب فن البديع لأن اللذة
حالة تدركها عند عروض المنافي لإدراكها ويدل عليه قولهم { فلان يدرك اللذة
والألم } والمناسب لفن البديع أن يقال الألم الوجع واللذة ضده وسبب الألم
عند الحكماء تفرق الاتصال ورده الفخر بأن قطع العضو بسكين حادة بسرعة لا
يحس معه الألم إلا بعد حين بل تفرق الاتصال سبب المزاج الموجب للألم
الإلحاق لحق به كسمع ولحقه لحقا ولحاقا بالفتح أدركه كألحقه وألحق به غيره
ومنه { ان عذابك بالكفار ملحق } أي لاحق في القاموس الفتح أحسن أو
الصواب والإلحاق جعل مثال على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر موازنا له
في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات والملحق يجب أن

يكون فيه ما يزيد للإلحاق دون الملحق به وزيادة الحروف في المنشعبة لقصد
زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ آخر ليعامل معاملته لا
لزيادة معنى والإلحاق بما هو الأصل في نوعه أظهر من الإلحاق فيما هو الأصل
في جنسه

ألم تر كلمة تستعمل لقصد التعجيب وكذا { أو كالذي } وفي زيادة حرف
التشبيه ترق في التعجب ولا يخفى أن قولك { هل رأيت مثل هذا } أبلغ من
قولك { هل رأيت هذا } وك { ألم تر } { أرأيت } إلا أن { ألم تر } تتعلق
بالتعجب منه فيقال { ألم تر إلى الذي صنع كذا } بمعنى أنه من الغرابة
عجيب لا يرى له مثل وكذا يقال { أما ترى إلى فلان كيف صنع } أي هذا الحال
مما يستغرب ويتعجب منه فانظر وتعجب منه ولا يصح { أرأيت الذي مثله } إذ
يكون المعنى انظر إلى المثل وتعجب من الذي صنع وقد يخاطب ب { ألم تر
{ من لم يسمع ولم ير فإنه صار مثلاً في التعجب وتعدية { ألم تر } إلى إذا
كان من رؤية القلب فلتضمن معنى الانتهاء نوع { ألفينا } وجدنا { ألهاكم }
أشغلكم { إلحافا } هو أن يلزم المسؤول حتى يعطيه { ألقى السمع } أصغى
لاستماعه { بإلحاد } عدول عن القصد { ألد الخصام } شديد الخصومة { إلا
ولا ذمة } الإل القرابة والذمة العهد { فألهمها فجورها وتقواها } بين الخير
والشر { والغوا فيه } وعارضوا بالخرافات أو ارفعوا أصواتكم لتشوشوا على
القارئ { وما ألتناهم } وما نقصناهم { ألقاها } ملتفة بعضها ببعض { فبأي
آلاء ربكما } بأي نعمة الله { وألقى الألواح } طرحها من شدة الغضب حمية
للدين { إلياس } بهمزة قطع اسم عبراني حكى أنه من سبط يوشع وفي أنوار
التنزيل هو إلياس بن ياسين سبط هرون أخي موسى بعث بعده قال وهب إنه
عمر كما عمر الخضر وأنه يبقى إلى آخر الدنيا وعن ابن مسعود رضي الله
عنهما أنه هو إدريس جد نوح

{ فصل الألف والميم }

كل موضع في القرآن وقع فيه لفظة امرأة إذا قرنت باسم زوجها طولت تأوها
وإلا قصرت كقوله

تعالى { إذ قالت امرأت عمران } و { امرأت العزيز } كل آية في القرآن في الأمر بالمعروف فهو الإسلام والنهي عن المنكر هو عبادة الأوثان الإمام كل من أتم به قوم فهو إمام لهم الأمة كل جماعة يجمعها أمر أو دين أو زمان أو مكان واحد سواء كان الأمر الجامع تسخييراً أم اختياراً فهي أمة كل من آمن بنبي فهو أمة الإجابة وكل من بلغه دعوة النبي فهو أمة الدعوة وأم كل شيء أصله قال الخليل كل شيء ضم إليه ما يليه يسمى أما قال ابن عرفة ولهذا سميت أم القرآن وأم الكتاب وقال الأخفش كل شيء انضم إليه أشياء فهو أم لها ولذلك سمي رئيس القوم أم لهم وأم الدماغ مجتمعه وأم النجوم المجرة هكذا جاء في شعر ذي الرمة لأنها مجتمع النجوم وأم الكتاب أصله أو اللوح المحفوظ أو سورة الحمد لأنه يبدأ بها في المصاحف وفي كل صلاة أو القرآن جميعه وأم القرى علم لمكة شرفها الله تعالى وهي ماثرة إبراهيم ومنشأة إسماعيل ومفخر العرب وسرة جزيرتها وقبلة جماعتها ومأمن خائفها وملاذ هاربها وحرمة الله في أرضه وأم قرى عباده وأول بيت وضع للناس لأنها توسطت الأرض فيما زعموا أو لأنها قبلة الناس يؤمنونها أو لأنها أعظم القرى شأناً أو لتقدمها على سائر القرى وأم الدنيا علم لمصر لكثرة أهلها ويقال لها القاهرة لوقوع القهر على أهلها بالقحط والغرق أو لغلبتها على سائر البلاد الأمانة كل ما يؤتمن عليه كأموال وحرمة وأسرار فهو أمانة أمحض كل شيء أخلصته فقد أمحضته الأمر هو في اللغة استعمال صيغة دالة على طلب من المخاطب على طريق الاستعلاء وفي عرف النحاة صيغة { افعل } خاصة بلا قيد الاستعلاء والعلو على ما هو الظاهر من عبارة السيد الشريف قال الشيخ سعد الدين الأمر في عرف النحاة ما هو المقرون باللام والصيغة المخصوصة وصرح صاحب المفتاح بأن الأمر في اللغة عبارة عن استعمال نحو { لينزل } و { انزل } و { نزال } على سبيل الاستعلاء وفي اصطلاح الشافعية هو الصيغة الطالبة للفعل مطلقاً

من المخاطب وفي اصطلاح الأصول هو الصيغة الطالبة له على طريق الاستعلاء لكن بشرط أن لا يراد بها التهديد أو التعجيز أو نحوهما وقد يطلق على المقصد والشأن تسمية للمفعول بالمصدر وصيغة الأمر وهو قوله { افعل } على سبيل

الاستعلاء دون التضرع ذاتها ليس بأمر عند أهل السنة وإنما هي دلالة على الأمر وعند المعتزلة نفس هذه الصيغة أمر وأمر يستعمل تارة مجرداً من الحروف فيتعدى إلى مفعوله الثاني بنفسه فيقال { أمرتك أن تفعل } وأخرى موصولاً بالباء يقال { أمرتك بأن تفعل } وقد يستعمل باللام لكن التعليل وقوعه على مفعوليه لا لتعديته إليهما أو إلى أحدهما فيقال { أمرتك لأن تفعل } والأمر في الحقيقة هو المعنى القائم في النفس فيكون قوله { افعل } عبارة عن الأمر المجازي تسمية للدال باسم المدلول والأمر التقدم بالشيء سواء كان ذلك بقول { افعل } و { ليفعل } أو بلفظ خبر نحو { والوالدات يرضعن أولادهن } أو بإشارة أو غير ذلك ألا ترى أنه قد سمي ما رأى في المنام إبراهيم من ذبح ابنه أمراً حيث قال { إني أرى في المنام أني أذبحك قال يا أبت أفعل ما تؤمر } والأمر حقيقة في نحو { وأمر أهلك بالصلاة } أي

قل لهم صلوا وهو مجاز في الفعل اللغوي نحو { اتعجبين من أمر الله {
وشاورهم في الأمر { أي في الفعل الذي تعزم عليه والأمر في الشأن نحو
{ وما أمر فرعون { وهو عام في أقواله وأفعاله وفي الصفة نحو { لأمر ما
يسود { أي لأي صفة من صفات الكمال والأمر في الشيء نحو { لأمر ما كان
كذا { أي لشيء ما ويذكر الأمر ويراد به الدين نحو { حتى جاء الحق وظهر أمر
الله { يعني دين الله والقرآن ومحمد والقول نحو { فلما جاء أمرنا { والعذاب
نحو { وقال الشيطان لما قضي الأمر { وعيسى النبي نحو { إذا قضى أمرا {
أي إذا أراد أن يخلق ولدا بلا أب كعيسى بن مريم وفتح مكة نحو { فتربصوا
حتى يأتي الله بأمره { والحكم والقضاء نحو { ألا له الخلق والأمر { والوحي
نحو { يدبر الأمر من السماء إلى الأرض { والملك المبلغ للوحي نحو { يلقي
الروح من أمره {

والنصرة نحو { هل لنا من الأمر شيء { والذنب نحو { فذاقت وبال أمرها {
يعني عقوبة ذنبها و { أتى أمر الله { أي الساعة عبر بالماضي تنبيها لقربها
وضيق وقتها وأقسام صيغة الأمر ثلاثة الأول المقترنة باللام الجازم ويختص بما
ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يصح أن يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب يحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند
النحاة من أسماء الأفعال والأولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الأمر أعني
طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون أمرا سواء استعمل في
حقيقة الأمر أو في غيرها حتى إن لفظ { اغفر { في { اللهم اغفر لنا { أمر
عندهم وأما الثالث فلما كان اسما لم يسموه أمرا تميزا بين البابين واشتراط
الاستعلاء في الطلب بالأمر أي عد الطالب نفسه عاليا وإن لم يكن في الواقع
كذلك ليخرج به الدعاء والالتماس مما هو بطريق الخضوع والتساوي ولم
يشترط العلو ليدخل في قول الأدنى للأعلى على سبيل الاستعلاء { افعل {
ولهذا نسب إلى سوء الأدب وقول فرعون لقومه { فماذا تأمرون { مجاز
بمعنى { تشيرون { أو { تشاورون { أو إظهار التواضع لهم لغاية دهشته من
موسى عليه السلام والأمر المطلق للوجوب ولا ينقسم إلى أمر الندب وغيره
فلا يكون موردا للتقسيم ومطلق الأمر ينقسم إلى أمر إيجاب وأمر ندب والأمر
المطلق فرد من أفراد مطلق الأمر بلا عكس ونفي مطلق الأمر يستلزم نفي
الأمر المطلق بلا عكس وثبوت مطلق الأمر جنس للأمر المطلق والأمر
المطلق مقيد باطلاق لفظا مجرد عن التقييد معنى ومطلق الأمر مجرد عن
التقييد لفظا مستعمل في المقيد وغيره معنى والأمر المطلق هو المقيد بقيد
الإطلاق فهو متضمن للإطلاق والتقييد ومطلق الأمر يصلح للمطلق والمقيد
وهو عبارة عما صدق عليه الأمر والأمر المطلق عبارة عن الأمر الخارجي عن
القربة وإذا قلت { الأمر المطلق { فقد أدخلت الألف واللام على الأمر وهي
تفيد العموم والشمول ثم وصفته بالإطلاق

بمعنى أنه لم يقيد بقيد يوجب تخصيصه من شرط أو صفة أو غيرهما فهو عام
في كل فرد من الأفراد التي هاذ شأنها وأما { مطلق الأمر { فالإضافة فيه
ليست للعموم بل للتمييز بل هو قدر مشترك مطلق لا عام فيصدق على فرد

من أفراد والأمر مطلقا لا يستلزم الإرادة ولو قلنا بالاستلزام لزم ذلك في جميع الصور ومن جعلتها أمر الله تعالى والمعتزلة لما لم يفرقوا بين إرادة الرب وإرادة العبد في جواز تخلف المراد اتجاه لهم القوم بالاستلزام ونقل الزركشي في البحر عن بعض المتأخرين أن الحق أن الأمر يستلزم الإرادة الدينية ولا يستلزم الإرادة الكونية فإنه لا يأمر إلا بما يريد شرعا ودينا وقد يأمر بما لا يريد كونا وقدر كإيمان أبي لهب وكأمره خليله بالذبح ولم يذبح وأمره رسوله محمدا عليه الصلاة والسلام بخمسين صلاة ولم يصلها وفائدته العزم على الامتثال وتوطين النفس عليه وصيغة { افعل } ترد للوجوب والندب نحو { فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله } فالإيتاء واجب والكتابة مندوبة والإباحة نحو { وإذا حللتم فاصطادوا } وهي أدنى درجات الأمر وهو المختار والتهديد نحو { اعملوا ما شئتم } أي من حرام أو مكروه والإرشاد نحو { واستشهدوا شهيدين من رجالكم } والإذن كقولك لمن طرق الباب ادخل والتأديب كقولك لصبي تجول يده في القصعة كل مما يليك والإنذار نحو { قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار } ويفارق التهديد بذكر الوعيد والامتنان نحو { كلوا مما رزقكم الله } ويفارق الإباحة بذكر ما يحتاج إليه والإكرام للمأمور نحو { ادخلوها بسلام آمين } والتسخير نحو { كونوا قردة خاسئين } والتكوين نحو { كن فيكون } والتعجيز نحو { فاتوا بسورة من مثله } والإهانة نحو { ذق إنك أنت العزيز الكريم } والتسوية نحو { فاصبروا أو لا تصبروا } والدعاء نحو { ربنا أنزل علينا مائدة } والتمني نحو ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

تمناه لكونه مستحيلا بحسب ظنه واعتقاده وإن كان مرجوا والاحتقار نحو { ألقوا ما أنتم ملقون } فإنه حقير بالنسبة إلى معجزة موسى والتفويض نحو { فاقض ما أنت قاض }

ويسمى أيضا التحكيم والتعجب للمخاطب نحو { انظر كيف ضربوا لك الأمثال } والاعتبار نحو { انظروا إلى ثمره إذا أثمر } ولما اختلفت وجوه استعمالات الأمر قال بعض الشافعية ليس له موجب خاص بل هو مجمل في حق الحكم فيتوقف حتى يتبين المراد بالدليل ويسمى الواقفية وقال بعض المالكية إنه حقيقة في جواز الفعل والأصل عدم الوجوب والندب فتشيت الإباحة وقال بعض الأشاعرة إنه لترجيح الفعل والأصل عدم الوجوب بالبراءة الأصلية فيحمل على الندب وهو مذهب أبي هاشم وقيل مشترك بين الوجوب والندب وقيل يطلق عليهما وقال أكثر الفقهاء والمتكلمين إنه حقيقة في الوجوب مجاز في الباقي وهو المختار وقد يكون الكلام أمرا والمعنى وعيد نحو { اعملوا ما شئتم } أو تسليم نحو { فاقض ما أنت قاض } أو تحسير نحو { موتوا بغيطكم } أو تعجب نحو { أسمع بهم } أو تمن كما تقول لشخص تراه { كن فلانا } أو خبر نحو { فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا } واستعمال صيغة الأمر في موضع الالتماس سائغ شائع بدليل { واجعل لي وزيرا } وعليه { ومن ذريتي } أي واجعل بعض ذريتي وعطف التلقين لا يخلو عن سوء أدب وصيغة الأمر لا تدل

على فعل المأمور به متكررا وهو قول عامة العلماء ومختار إمام الحرمين قال أبو اسحاق الإسفرائيني هو للتكرار مدة العمر إن أمكن ولنا أن الائتثار يحصل بالإتيان بالمأمور به مرة واحدة فلا يصار إلى التكرار وإنما تكررت العبادات بتكرر أسبابها كالشهر للصوم والوقت للصلاة ولا يأمر بالفحشاء في الأمر الشرعي و { أمرنا مترفيها ففسقوا } في الأمر الكوني بمعنى القضاء والتقدير والأمر التعبدية هو أمر تعبدنا به أي كلفنا الله به من غير معنى يعقل والياء للنسبة أو للمبالغة والأمر الاعتباري هو ما يعتبره العقل من غير تحقق في الخارج والحكماء يسمون الأمور الاعتبارية معقولات ثانية وهي ما لا يكون لها في الخارج ما يطابقها ويحاذي بها نحو الذاتية والعرضية والكلية والجزئية العارضة

للأشياء الموجودة في الذهن وليس في الخارج ما يطابقها وأما المعقولات الأولى فهي المفهومات المقصورة من حيث هي عارضة لموجود في الذهن والأمور العامة هي ما لا يختص بقسم من أقسام

الموجودات التي هي الواجب والجوهر والعرض قال الدواني الأمور العامة مشتقات وهي ليست بأحوال والمشهور عند الجمهور أنها أحوال كالوجود والماهية المطلقة والشخص المطلق وليس منها الحال عند من ينفيه والواجب لذاته والقدم ليسا منها أيضا كما هو رأي الفلاسفة القائلين بقدم المجردات والحركة والزمان والأمر يستعمل في الأفعال والأمور في الأقوال وجمع الأمر بمعنى الفعل على أمور لا غير وبمعنى القول على أوامر لا غير واختلاف الجمعين بحيث إن كل واحد منهما بمعنى يدل على اختلاف المعنيين وحينئذ لا يخلو إما أن يكون لفظ الأمر حقيقة فيهما بالاشتراك اللفظي أو مجازا فيهما أو حقيقة في الفعل مجازا في الأمر أو بالعكس لا سبيل إلى الأول لأن الاشتراك خلاف الأصل ولا إلى الثاني والثالث لانعقاد الإجماع على خلافه فتعين الرابع فالمتوقف على الصيغة حقيقة عندنا فإن لكل مقصود صيغة تدل عليه كالماضي والحال والاستقبال وإلا يلزم قصور العبارات عن المقاصد فيختل الغرض المفروض من وضع الكلام فيكون المراد بالأمر صيغة تدل عليه لأنه معنى مقصود وذلك المعنى المقصود مختص بتلك الصيغة الموضوعية والأمر لا يحتمل الصدق والكذب بخلاف الخبر والأمر صيغة مرتجلة لا مقتطع من المضارع والنهي ليس بصيغة مرتجلة وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه { لا } للطلب لأن النهي يتنزل من الأمر منزلة النفي من الإيجاب فكما احتيج في النفي إلى أداة كذلك في النهي احتيج إلى ذلك ولذلك كان ب { لا } التي هي مشاركة في اللفظ { لا } التي للنفي والأمر وجودي والنهي عدمي والأمر استدعاء الفعل بالقول والنهي استدعاء ترك الفعل بالقول والأمر بالشيء يكون نهيا عن ضده إذا كان له ضد واحد كالأمر بالإيمان والأمر بالحركة والنهي عن الفعل أمر بضده بإجماع أهل السنة والجماعة إذا كان له ضد واحد أيضا كالنهي عن الكفر فإنه يكون أمرا بالإيمان والنهي عن الحركة فإنه يكون أمرا بالسكون وإن

كان له أضداد يكون أمرا بواحد منها غير عين عند العامة من أصحابنا وأصحاب الحديث وأولو الأمر أصحاب النبي ومن اتبعهم من أهل العلم ومن الأمراء إذا كانوا أولي علم ودين الأمة بالضم في الأصل المقصود العمدة والعدة في كونهما معمودا ومعدا وتسمى بها الجماعة من حيث تؤمها الفرق كقوله { أمة من الناس يسقون } وأتباع الأنبياء أمتهم وتطلق على الرجل الجامع لخصال محمودة { إن إبراهيم كان أمة قانتا لله } ومن هنا قيل لو لم يبق من المجتهدين إلا واحد يكون قوله إجماعا لأنه عند الانفراد يصدق عليه أنه أمة

وعلى الرجل المنفرد بدين لا يشركه فيه غيره ويبعث زيد بن عمرو بن نفيل يوم القيامة أمة وحده الحديث وعلى الدين والملة والطريقة التي تؤم { قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة } وعلى الحين والزمان { إلى أمة معدودة } { وادكر بعد أمة } وعلى القامة يقال { فلان حسن الأمة } وعلى الأم يقال { هذه أمة فلان } يعني أمه وعلى جنس من أجناس الكلب لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها الحديث وقال ابن عباس خلق الله ألف أمة ستمئة في البحر وأربعمئة في البر وفي حدود المتكلمين الأمة هم المصدقون بالرسول دون المبعوث إليهم في المصفي الكفار أمة دعوة لا أمة إجابة والامية الصفة التي هي على أصل ولادة أمة لم يتعلم الكتابة ولا قراءتها وقيل هو من لا يحسن الكتابة لأنه لا يقدر عليها ونبينا محمد عليه الصلاة والسلام كان يقرأ من الكتاب وإن كان لا يكتب على ما رواه جعفر الصادق ولعل هذا كان من معجزاته وجمع أم أمهات والأمات للبهائم لأن الهاء تختص بالعقلاء وقد سمع فيها الأمران جميعا والإمة بالكسر النعمة والحالة التي يكون عليها الأم أي القاصد والأمة بالفتح الشجة أم كلمة تفيد الاستفهام وهي مع الهمزة المعادلة تقدر ب { أي } و { أو } مع الهمزة تقدر ب { أحد } وجواب الاستفهام مع { أم } المعادلة بالتعيين ومع { أو } ب { لا } أو { نعم } ويقع { أم } موقع { بل } { أم } يقولون شاعر { و { أم } المتصلة لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق والمتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد معنيين غالبا وهما الإضراب والاستفهام والمتصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أو لازمة وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأسا لما عرفت أنها تفيد معنيين فإذا تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر والمتصلة لا تفيد إلا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهملة وما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاما وما قبل المنقطعة يكون استفهاما وغيره وما بعد المتصلة يكون مفردا وجملة وما بعد

المنقطعة لا يكون إلا جملة والمتصلة قد تحتاج لجواب وقد لا يحتاج والمنقطعة تحتاج للجواب والمتصلة إذا احتاجت إلى جواب فإن جوابها يكون بالتعيين والمنقطعة إنما تجاب ب { نعم } أو ب { لا } ونقل أبو حيان عن جميع البصريين وهو رأي ابن مالك أن { أم } المنقطعة لا يتعين تقديرها ب { بل } والهمزة ونظيرها قوله تعالى { أم جعلوا لله

{ شركاء } { أم هل تستوي الظلمات والنور } وذهب الكسائي إلى أن { أم } المنقطعة لا يتعين تقديرها ب { بل } فقط ونظيرها قوله تعالى { أم له البنات ولكم البنون } تقديره بل أله البنات ولكم البنون وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن { أم } في قوله تعالى { أم أنا خير من هذا } زائدة أما وضعت لمزيد تقرير لا يفهم هو لولا هي ألا ترى إلى قولك { زيد منطلق } حيث يفهم منه خبر الانطلاق سادجا وإذا زدت في أوله { أما } يفهم منه الانطلاق لا محالة فعن هذا قال سيبويه في تقريره مهما يكن من شيء فزيد منطلق وهي حرف وضع لتفصيل الجمع وقطع ما قبله عما بعده عن العمل وأنيب عن جملة الشرط وحرفه فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة يلزمها الفاء ولا بد أن يفصل بين { أما } وبين الفاء فاصل مبتدأ أو مفعول أو جار ومجرور فالمبتدأ كقولك أما زيد فكريم وأما بكر فلثيم والمفعول كقولك أما زيد فأكرمت وأما عمرا فأهنت والجار والمجرور كقولك أما في زيد فرغبت وأما على بكر فنزلت وهي على نوعين في الاستعمال الأول أنها مركبة من { أن } المصدرية و { ما } كما في قولك أما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام كما في { أن جاءه الأعمى } ثم حذف { كان } للاختصار وزيد { ما } عوضا عنه والثاني أنها متضمنة معنى الشرط وهي على نوعين إما للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال كما في أوائل الكتب وهو { أما بعد } وإما للتفصيل وهو غالب أحواله كقولك بعد ذكر زيد وعمرو وبكر أما زيد فأكسه وأما عمرو فأطعمه وأما بكر فأحبه ومنه { أما السفينة فكانت لمساكين } { وأما الغلام } { وأما الجدار } الآية وللتوكيد كقولك أما زيد فذاهب إذا أردت أنه ذاهب لا محالة وأنه منه عزيمة والمشهور أنها في { أما بعد } لتفصيل المجل مع التأكيد وفي الرضي أنها لمجرد التأكيد ومتى كانت لتفصيل المجل وجب تكرارها ولتضمنها معنى الابتداء لم يأت عقيبها إلا الاسم لاختصاصه به ولتضمنها معنى الشرط

لزم الفاء في جوابها نحو { أما زيد فمنطلق } أي مهما يكن من شيء فزيد منطلق بمعنى إن يقع في الدنيا شيء يقع ثبوت انطلاق زيد وما دامت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيدل على انطلاق زيد على جميع التقادير وقد تدخل الفاء على الجزاء كما في قوله تعالى { فأما الذين آمنوا فاعلموا } وأن كان الأصل دخول الفاء على الجملة لأنها الجزاء كراهة إيلاء حرف الشرط والمبتدأ عوض عن الشرط لفظا ولا تدخل { أما } على الفعل لأنها قائمة مقام كلمة الشرط وفعله ولا يدخل فعل على فعل

وأما فيما يراد تفصيل المجل كقوله تعالى { فأما الذين شقوا ففي النار } { وأما الذين سعدوا ففي الجنة } وتركيب { إما } العاطفة على قول سيبويه من { إن } الشرطية و { ما } النافية و { إما } بالكسر في الجزاء مركبة من { إن } و { ما } وقد تبدل ميمها الأولى ياء كما في { أما } بالفتح استقالا لا للتضعيف كقوله

يا ليتما أمنا شالت نعامتها
إيما إلى جنة إيما إلى النار
وقد تحذف { ما } كقوله

أي إما من صيف وإما من خريف و { إما } بالكسر فيما يراد التخيير أو الشك نحو { فإما منا بعد وإما فداء } وتقول في الشك { لقيت إما زيدا وإما عمرا } وتجيء للتفصيل ك { أما } بالفتح نحو { إما شاكرا وإما كفورا } وللإبهام نحو { إما يعذبهم وإما يتوب عليهم } والإباحة نحو { تعلم إما فقها وإما نحوا } ونازع في هذا جماعة وإذا ذكرت متأخرة يجب أن يتقدمها { إما } أخرى وإذا ذكرت سابقة فقد تذكر في اللاحق { إما } أو كلمة { أو } ويبنى الكلام مع { إما } من أول الأمر على ما جيء بها من أجله ولذلك وجب تكرارها وقد جاءت غير مكررة بقوله تعالى { فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل } ويقيح الكلام مع { أو } على الجزم ثم يطرأ الإبهام أو غيره ولهذا لا يتكرر واعلم أن كلمتي { إما } و { أو } لهما ثلاثة معان في الخبر الشك والإبهام والتفصيل وفي الأمر لهما معنيان التخيير والإباحة فالشك إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه والإبهام إذا عرفت بعينه وقصدت أن يبهام الأمر على المخاطب فإذا قلت { جاءني إما زيد وإما عمرو } و { جاءني زيد أو عمرو } ولم تعرف الجائي منهما بعينه ف { إما } و { أو } للشك وإذا عرفت وقصدت الإبهام على السامع فهما للإبهام وإذا لم تشك ولم تقصد الإبهام على السامع فهما للتفصيل و { ما } في { أما والله } بالتخفيف مزيدة للتوكيد ركبوها مع همزة الاستفهام واستعملوا مجموعهما على وجهين أحدهما أن يراد به معنى حقا في قوله { أما والله لأفعلن } والآخر أن يكون افتتاحا للكلام بمنزلة { ألا } كقولك { أما زيد منطلق } وأكثر ما يحذف ألفها إذا وقع بعدها القسم ليدل على شدة اتصال الثاني بالأول لأن الكلمة إذا

بقيت على حرف واحد لم تقم بنفسها فعلم بحذف ألف { ما } افتقارها إلى الهمزة الإمكان هو أعم من الوسع لأن الممكن قد يكون مقدورا للبشر وقد يكون غير مقدور له والوسع راجع إلى الفاعل والإمكان إلى المحل وقد يكونان مترادفين بحسب مقتضى المقام والإمكان إما عبارة عن كون الماهية بحيث يتساوى نسبة الوجود والعدم إليه أو عبارة عن نفس التساوي على اختلاف العبارتين فيكون صفة للماهية حقيقة من حيث هي والاحتياج صفة للماهية باعتبار الوجود والعدم لا من حيث هي لأن الممكن في ترجح أحد طرفيه على الآخر يحتاج إلى الفاعل إيجادا أو إحداثا لا في نفس التساوي فإنه محض اعتبار عقلي وللممكن أحوال ثلاث تساوي الطرفين ورجحان العدم بحيث لا يوجب الامتناع ورجحان الوجود بحيث لا يوجب الوجود ويستحيل أن يخرج كل ممكن إلى الوجود بحيث لا يبقى من الممكنات شيء في العدم بل يجوز أن يكون ممكن لا يوجد أصلا ولم تتعلق الإرادة بوجوده بدليل قوله تعالى { ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها } ونظائره كثيرة وهل يمكن وجود ممكن ليس متحيزا أو لا قائما بالمتحيز كما يقول الفلاسفة في العقول والنفوس الفلكية والإنسانية قالت المعتزلة وكثير من أصحاب الأشاعرة هذا مما لا يدل عليه

دليل من عقل ولا نقل فلا يكون ثابتاً في نفسه وحاصله يرجع إلى نفي المدلول لانتفاء دليله والأقرب في هذا الباب أن يقال وجود ممكن مثل هذا شأنه لا سبيل إلى إثباته وسواء كان ثابتاً في نفس الأمر أو لم يكن ثابتاً وقال بعضهم ما المانع من وجود ما ليس متحيزاً ولا قائماً بالمتحيز ويمتنع اختراعه بحيث المتحيز كما أنه يمتنع اختراع عرض غير قائم بالمتحيز وما المانع أيضاً من جواز قيامه بالمتحيز إذا خلق في حيثه ويكون قائماً بنفسه إذا لم يخلق في حيث المتحيز وبه وينفصل عن العرض حيث لا تصور لوجوده إلا في حيث المتحيز والإمكان العام هو سلب الضرورة عن أحد الطرفين والإمكان الخاص سلب الضرورة عن الطرفين

والإمكان الذاتي بمعنى التجويز العقلي الذي لا يلزم من فرض وقوعه محال وهذا النوع من الممكن قد لا يكون البتة واقعاً كمنارة من ماء وتمييز ماعين صبا في إناء وقد يعد محالاً عادة فتبتنى على امتناعه أدلة بعض المطالب العالية كبرهان الوجدانية المبتنى على التمانع عند وقوع التعدد ولا يكون احتمال وقوعه قادحاً في كون إدراك نقيضه علماً كالجزم بأن هذا حجر لا يقدر في كونه علماً لاحتمال انقلابه حيواناً مع اشتراطهم في العلم عدم احتمال النقيض والخلاء عند المتكلمين من هذا القبيل والإمكان الذاتي أمر اعتباري يعقل الشيء عند انتساب ماهيته إلى الوجود وهو لازم لماهية الممكن قائم بها يستحيل انفكاكه عنها وبه يستدل على جواز إعادة المعدوم خلافاً

للفلاسفة ولا يتصور فيه تفاوت بالقوة والضعف والقرب والبعد والإمكان الاستعدادي أمر موجود من مقولة الكيف قائم بمحل الشيء الذي ينسب إليه الإمكان لا به وغير لازم وقابل للتفاوت والمفهوم الممكن العام يصدق على الواجب والممتنع والممكن الخاص فالواجب من أفراده الضروري الوجود والممتنع من أفراده الضروري العدم والممكن الخاص من أفراده اللازم الوجود والمفهوم الممكن العام جنساً لشيء من الأشياء لتباين المقولات التي هو الجواهر والأعراض الصادق على جميعها الممكن العام الإمام جمع بلفظ الواحد وليس على حد عدل لأنهم قالوا إمامان بل جمع مكسر وأيمة وأمة شاذ كذا في القاموس قال بعضهم والجمع { أئمة } بهمزة بعدها همزة بين أي بين مخرج الهمزة والياء وتخفيف الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين ولا يجوز التصريح بالياء والإمامة مصدر { أمت الرجل } أي جعلته أمامي أي قدامي ثم جعلت عبارة عن رئاسة عامة تتضمن حفظ مصالح العباد في الدارين يقال { هذا أيم منه وأوم } أي أحسن إمامة كما في الراموز وقال بعضهم الإمام من يؤتم به أي يقتدى سواء كان إنساناً يقتدى بقوله وفعله ذكرنا كان أو أنثى أو كاتباً أو غيرهما والصواب ترك الهاء منه لأنه ليس بصفة بل هو اسم موضوع لذات ومعنى معينين كاسم الزمان والمكان بخلاف نحو { المقتدي } فإن الذات فيه مبهمة قال المحقق التفتازاني رحمه الله هو { فعال } من صيغ الآلة كالإزار والرداء وغير ذلك والإمام الكتاب نحو { أحصيناه في إمام مبين } أي في لوح محفوظ سمي به لكونه أصل كل ما

كتب من كتب وصحف كما سمي مصحف عثمان إماما لذلك وأما { يوم ندعو كل أناس بإمامهم } فقد قالوا الإمام هناك جمع { أم } أي يدعون يوم القيامة بأسمائهم رعاية لحق عيسى النبي أو إظهارا لشرف الحسن والحسين أو أن لا يفتضح أولاد الزنية قال الزمخشري وهذا غلط لأن أما

لا يجمع على إمام { وإنهما لبإمام مبين } أي لطريق واضحة والأمام بالفتح نقيض الورا كقدام يكون اسما وظرفا وقد يذكر وأمامك كلمة تحذير والإمام إذا ذكر في كتب المعقول يراد به الفخر الرازي وفي كتب الأصول إمام الحرمين الأمانة مصدر { أمن } بالضم إذا صار آمينا ثم

يسمى بها ما يؤمن عليه وهي أهم من الودعة لاشتراط قصد الحفظ فيها بخلاف الأمانة والأمانة عين والودعة معنى فيكونان متابنين وكل ما افترض على العباد فهو أمانة كصلاة وزكاة وصيام وأداء دين وأوكدها الودائع وأوكد الودائع كتم الأسرار والأمن في مقابلة الخوف مطلقا لا في مقابلة خوف العدو بخصوصه ولا يتعدى إلا ب { من } وأما { أفامنوا مكر الله } فإنما هو بتضمين معنى الفعل المتعدي الامتلاء هو مطاوع { ملأ } الذي يتعدى إلى أحد مفعوليه بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر و { ملأت الإناء ماء } نصب { ماء } على التمييز وفي { امتلأ الإناء ماء } الأصل { من ماء } وإذا جعل تمييزا فالأولى أن يحمل على أنه مميز جملة جرى مجرى مميز المفرد فإن { من } لا تدخل على مميز الجملة الإمداد هو تأخير الأجل وأن تنصر الأجناد بجماعة غيرك والإعطاء والإغاثة قيل ما كان على جهة القوة والإعانة يقال فيه أمده إمدادا وما كان على جهة الزيادة يقال فيه مده مدا ومنه { والبحر يمدّه } وأكثر ما جاء في القرآن الإمداد في الخير نحو { وأمددناكم بأموال وبنين } والمد في الشر نحو { ونمد له من العذاب } { ويمدهم في طغيانهم } بخلاف أمطر فإنه في الخير والشر ومطر في الخير فقط وفي أمطر معنى الإرسال حتى يعدى إلى ما أصابه ب { على } وإلى من أرسل وأصيب بنفسه ومطر يعدى إلى ما أصابه بنفسه الإملال والإملاء لغتان فصيحتان معناهما واحد جاء بهما القرآن { فهي تملأ عليه بكرة وأصيلا } من الإملاء { وليملأ الذي عليه الحق } من الإملال ولما قلبت اللام ياء في { أملت } تبعه المصدر في ذلك فصار { إملايا } فقلب حرف العلة الواقع بعد الألف الزائدة همزة الأم الوالدة حقيقة وفي معناها كل امرأة رجع نسبك إليها بالولادة من جهة أبيك أو من جهة أمك الأمل هو ما تقيد بالأسباب والأمنية ما تجردت عنها { ألقى الشيطان في أمنيته } أي في تلاوته والجمع أماني والأماني أيضا ما يتمناه الإنسان

ويشتهبه والأكاذيب أيضا الإمارة بالكسر الولاية وبالفتح العلامة أمس إذا أريد به قبل يومك فهو مبني لتضمنه معنى لام التعريف فإنه معرفة بدليل { الدابر } ولولا أنه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته والذي يراد به الزمان الماضي فهو معرب يدخل عليه

الألف واللام { كأن لم تغن بالأمس } ولا يضاف نوع { إلا أمانى } أحاديث
أمين استجب أو كذلك افعل هذا الفعل { وأملي لهم } أطيل لهم المدة
وأتركهم ملاوة من الدهر أي حيناً من الدهر وأمرنا وأمرنا بمعنى واحد أي كثرة
وأمرناهم مشدداً جعلناهم أمراء ويقال أمرنا من الأمر أي أمرناهم بالطاعة
{ خشية إملاق } الفقر أو الجوع { أمرنا مترفيها } سلطنا شرارها { عرضنا
الأمانة } الفرائض أو كلمة التوحيد وقيل العدالة وقيل حروف التهجي وقيل
العقل وهو الصحيح كما في المفردات { نطفة أمشاج } مختلفة الألوان عن
ابن عباس اختلاط ماء الرجل وماء المرأة { وأملي لهم } وأمهلهم { في إمام
مبين } يعني اللوح المحفوظ { أمتعنك } أعطكن المتعة { لكل أمة } أهل
دين { بعد أمة } بعد حين { أمتكم } دينكم { شيئاً } أمراً عظيماً { يا أيها
الذين آمنوا آمنوا } دوموا على الإيمان { كل أناس بإمامهم } كتاب ربهم
{ أمتكم أمة واحدة } ملتكم ملة واحدة أي متحدة في العقائد وأصول الشرائع
أو جماعتكم جماعة واحدة أي متفقة على الإيمان والتوحيد في العبادة
{ أمثلهم طريقة } أعدلهم رأياً أو عملاً { عوجاً ولا أمتاً } نتوءاً أو ارتفاعاً
وهبوطاً { أمداً } غاية { ومنهم أميون } جهلة { لا يعلمون الكتاب إلا أمانى }
أي إلا كذباً
أو تلاوة مجردة عن المعرفة من حيث التلاوة بلا معرفة المعنى تجري عند
صاحبها مجرى أمنية يمنية على التخمين { فأمه هاوية } أي مثواه النار
{ أمكثوا } أقيموا مكانكم { أو أمضي حقها } أو أسير زماناً طويلاً { أمين
البيت } قاصدين لزيارته
{ فصل الألف والنون }

الإنكار عن مجاهد كل شيء في القرآن { أن } فهو إنكار الإنفاق قال بعضهم
كل إنفاق في القرآن فهو الصدقة إلا { فأتوا الذين ذهبوا أزواجهم مثل ما
أنفقوا } فإن المراد المهر انتهى كل شيء بلغ الحد فقد انتهى أنسي كل ما
يؤنس به فهو أنسي انتحى كل من جد في أمر فقد انتحى فيه ومنه { انتحى
الفرس في عدوه } إنما إنما كل ما أوجب { إنما } بالكسر للحصر أوجب
{ إنما } بالفتح للحصر أيضاً لأنها فرع عنها وما ثبت للأصل ثبت للفرع ما لم
يثبت مانع منه والأصل عدمه وموجب الحصر موجود فيهما وهو تضمن معنى
{ ما } و { إلا } أو اجتماع حرفي التأكيد وقد اجتمع الحصران في قوله تعالى
{ قل إنما يوحى إلي أنما إليكم إله واحد } وفائدة الاجتماع الدلالة على أن
الوحي مقصور على استئثار الله بالوحدانية والحصر مقيد لأن الخطاب مع
المشركين لا مطلق لاقتضائه أنه لم يوح إليه سوى التوحيد وليس كذلك هذا ما
ذهب إليه الزمخشري والبيضاوي وقال الفخر الرازي { إنما } لحصر الشيء
في الحكم أو لحصر الحكم في الشيء لأن { إن } للإثبات و { ما } للنفي
ويقتضي إثبات المذكور ونفي ما عداه واعتراض عليه بأن { ما } في { إنما }
كافة عند النحاة وليست بنافية لأنها قسيمة وقسيم الشيء لا يكون عينه ولا
قسمه وبأن دخول { إن } على { ما } النافية لا يستقيم لأن كلا منهما له صدر
الكلام فلا يجمع بينهما وذهب جماعة من الفقهاء والغزالي وغيرهم إلى أن
{ إنما } بالكسر ظاهر في الحصر إن احتمل التأكيد لقوله عليه الصلاة
والسلام إنما الولاء لمن أعتق وإنما الأعمال بالنيات قلنا الحصر لم ينشأ إلا من
عموم الولاء والأعمال إذ المعنى كل ولاء للمعتق وكل عمل بنية وهو كلي

موجب فينتفي مقابله الجزئي السالب قال الآمدي وأبو حيان { إنما } لا تفيد الحصر وإنما تفيد تأكيد الإثبات فقط لأنها مركبة من { إن } المؤكدة و { ما } الزائدة الكافة ولا تعرض لها للنفي المشتمل عليه الحصر بدليل حديث إنما الربا في

النسيئة فإن الربا في غير النسيئة كربا الفضل ثابت بالإجماع وقوله تعالى { إنما }

حرم ربي الفواحش { إذ ليس { إنما } فيه للحصر والحصر في { إنما } إلهكم الله { من أمر خارج وذلك أنه سيق للرد على المخاطبين في اعتقادهم إلهية غير الله والجمهور على أن { إنما } بالفتح لا يفيد الحصر والفرع لا يجب أن يجري على وتيرة الأصل في جميع أحكامه وقيل المفتوحة أصل المكسورة وقيل كل منهما أصل برأسه وأحسن ما يستعمل { إنما } في مواضع التعريض نحو { إنما يتذكر أولو الألباب } إن بالكسر والتشديد هي في لغة العرب تفيد التأكيد والقوة في الوجود ولهذا أطلقت الفلاسفة لفظ الإنية على واجب الوجود لذاته لكونه أكمل الموجودات في تأكيد الوجود وفي قوة الوجود وهذا لفظ محدث ليس من كلام العرب { وإن } من الحروف التي شابهت الفعل في عدد الحروف والبناء على الفتح ولزوم الأسماء وإعطاء معانيها والتعدي خاصة في دخولها على اسمين ولذلك عملت عمله الفرعي وهو نصب الجزء الأول ورفع الثاني إيذانا بأنه فرع في العمل دخيل فيه وهي مع { ما } في حيزها جملة ولا تعمل في موضعها عوامل الأسماء والمفتوحة مع { ما } في حيزها مفرد وتعمل في موضعها عوامل الأسماء وإنما اختصت المفتوحة في موضع المفرد لأنها مصدرية فجرى مجرى { أن } الخفيفة وقد تنصب المكسورة الاسم والخبر كما في حديث إن قعر جهنم سبعين خريفا وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون والأصل إنه و { إن } و { أن } كلاهما حرفا تحقيق فلا يجوز الجمع بينهما لانا إذا منعنا الجمع بين { أن } واللام لاتفاقهما في المعنى مع أنهما مفترقان في اللفظ فلأن نمنع الجمع بين { إن } و { أن } مع اتفاقهما لفظاً ومعنى أولى وقال بعضهم { إن } الشديدة المكسورة إنما لا تدخل على المفتوحة إذا لم يكن بينهما فصل وأما إذا كان فصل فلا منع للاتفاق على جواز { إن عندي أن زيدا منطلق } و { إن } المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكد والمفتوحة تغير معنى الجملة

لأنها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد ولهذا وجب الكسر في كل موضع تبقى الجملة بحالها ووجب الفتح في كل موضع يكون ما بعدها في حكم المفرد وكسرت همزة { إن } بعد القول نحو { قال إنه يقول إنها } لأن مقول القول جملة وبعد الدعاء نحو { ربنا إنك } وبعد النهي نحو { لا تحزن إن الله معنا } وبعد النداء نحو { يا لوط إنا رسل ربك } وبعد { كلا } نحو { كلا إنهم }

وبعد الأمر نحو { ذق إنك } وبعد { ثم } نحو { ثم إن علينا } وبعد الإسم الموصول لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة نحو { آتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه } وتكسر أيضا إذا دخل اللام على خبرها نحو { إنك لرسوله } وكذا إذا وقعت جواب القسم نحو { والعصر إن الإنسان } لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة وكذا إذا كانت مبدوءا بها لفظا أو معنى نحو { إن زيدا قائم } وكذا بعد { ألا } التنبيهية وبعد واو الحال وبعد حيث قال بعضهم والأوجه جواز الوجهين بعد { حيث } الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا وامتناع إضافتها إلى المفرد إنما هو في اللفظ لا في المعنى على أن الكسائي جوز إضافتها إليه وإن فعل أمر للمؤنث مؤكد بالنون الثقيلة أن وأن المفتوحة الشديدة للحال والخفيفة تصلح للماضي والاستقبال وأن الشديدة تفيد التأكيد وأن الناصبة لا تفيده ولذلك وجب أن تقرن الشديدة بما يفيد التحقيق والمخففة الناصبة بما يدل على الشك والتردد فيه ولا تعمل الخفيفة في الضمير إلا لضرورة بخلاف الشديدة وفي غير هذا من الأحكام حالها كحال الشديدة إذا عملت والمفتوحة الشديدة تصير مكسورة بقطعها عما تتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بوصلها بما تتعلق به والجملة مع المكسورة باقية على استقلالها بعائدها ومع المفتوحة منقبة إلى حكم المفرد وهما سيان في إفادة التأكيد وتفتح { أن } وجوبا بأن كانت مع ما بعدها فاعلة نحو { بلغني أن زيدا قائم } لوجوب كون الفاعل مفردا وكذا إذا كانت مع ما بعدها مبتدأ نحو { عندي أنك عالم } لوجوب كون المبتدأ مفردا وكذا إذا كانت مع ما بعدها مفعولا نحو { علمت أنك كريم } لوجوب كون المفعول مفردا وكذا إذا كانت مع ما بعدها مضافا إليه نحو { أعجبنى اشتهار أنك فاضل } لوجوب كون المضاف إليه مفردا وكذا بعد { لولا }

الابتدائية نحو { لولا أنك منطلق } لأن ما بعد { لولا } مبتدأ خبره محذوف وكذا بعد { لو } التحضيضية نحو { لولا أن زيدا قائم } بمعنى { هلا } لأن { لولا } هذه يجب دخولها على الفعل لفظا أو تقديرا وكذا بعد { لو } نحو { لو أنك قائم } لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا لفعل محذوف أي لو وقع قيامك

وجاز الكسر والفتح في موضع جاز فيه تقدير المفرد والجملة نحو { من يكرمني فإني أكرمه } فإن جعلت تقديره { فأنا أكرمه } وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وإن جعلت تقديره { فجزاؤه الإكرام مني } وجب الفتح لوقوعها خبرا لمبتدأ وهو واحد نحو { أول قولني إني أحمد الله } وكذا إذا وقعت بعد { إذا } الفجائية أو فاء الجزاء أو { أما } أو { لا جرم } أو وقعت في موضع التعليل وقد تخفف المشددة فيبطل عملها عند النحاة كقوله تعالى { إن لعنة الله على الظالمين } { أن } بالفتح مخففة تدل على ثبات الأمر واستقراره لأنها للتوكيد كالمشددة فمتى وقعت بعد علم وجب أن تكون المخففة نحو

{ علم أن سيكون } وإذا وقعت بعد ما ليس بعلم ولا شك وجب أن تكون الناصبة وإذا وقعت بعد فعل يحتمل اليقين والشك جاز فيها وجهان باعتبارين إن جعلناه يقينا جعلناها المخففة ورفعنا ما بعدها وإن جعلناه شكاً جعلناها الناصبة ونصبنا ما بعدها نحو { وحسبوا أن لا تكون } قرئ بالرفع إجراء للظن مجرى العلم وبالنصب إجراء له على أصله من غير تأويل وهو أرجح ولهذا أجمعوا عليه في { ألم أحسب الناس أن يتركوا } والذي لا يدل على ثبات واستقرار تقع بعده الناصبة نحو { والذي أطمع أن يغفر لي } والمحمتمل للأمريين تقع بعده تارة المخففة وتارة الناصبة لما تقدم من الإعتبارين وتزاد مع { لما } كثيراً نحو { فلما أن جاء البشير } وبعد واو القسم المتقدم عليه نحو { والله أن لو قام زيد قمت } وبعد الكاف قليلاً كقوله كأن طيبة تعطو إلى ناضر السلم والفارق بين { أن } المخففة والمصدرية أما من حيث المعنى لأنه إن عني به الاستقبال فهي الخفيفة وإلا فهي المصدرية وأما من حيث اللفظ لأنه إن كان الفعل المنفي منصوباً فهي المصدرية وإلا فهي المخففة وأن المصدرية يجوز أن تتقدم على الفعل لأنها معمولة وإذا كانت مفسرة لم يجر ذلك لأن المفسر لا يتقدم على المفسر وأن الموصولة المصدرية إذا وصلت بالماضي يؤول بالمصدر

الماضي وإذا وصلت بالمضارع يؤول بالمصدر المستقبل وإذا وليت المضارع تنصبه وكان معناها الاستقبال وإذا وليت الماضي خلع عنها الدلالة على المستقبل ولهذا يقع بعدها الماضي الصريح تقول { سرنى أن قمت أمس } ولا تدخل { أن } المصدرية على الأفعال غير المتصرفة التي لا مصادر لها و { أن } المخففة تكون شرطية وتكون للنفي كالمكسورة وتكون بمعنى { إذ } قيل ومنه { بل

عجبوا أن جاءهم منذر } وبمعنى { لئلا } قيل ومنه { يبين الله لكم أن تضلوا } { صلى الله عليه وسلم } والصواب أنها ههنا مصدرية والأصل كراهة أن تضلوا وتقع بمعنى { الذي } كقولهم { زيد أعقل من أن يكذب } أي من الذي يكذب وتكون مفسرة بمنزلة { أي } نحو { فأوحينا إليه أن أصنع الفلك } و { أن } المفسرة لا تكون إلا بعد فعل يتضمن معنى القول أعم من أن يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ بنفسه كما في { لبيت } و { ناديت } أو دلالة الحال كما في { وانطلق الملائمة منهم أن امشوا } أي امشوا وقدر { أن } بعد لام { كي } ولام الجحود في الرضى يقدر في أمثاله مع كونها زائدة وفي التسهيل تظهر { أن } وتضم بعد لام الجر غير الجحودية ويجوز إظهار { أن } مع لام { كي } ولا يجوز مع لام النفي لأن { لم يكن ليقوم } إيجابه { كان سيقوم } فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز أن يجمع بين { أن } الناصبة وبين السين وسوف كذلك لا يجمع بين { أن } واللام التي هي مقابلة لها وأن مختصة بالفعل ولذلك كانت عاملة فيه و { ما } تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ولعدم اختصاص { ما } لم تعمل شيئاً و { أن } في { أن الحمد والنعمة لك } كما في أركان الحج بالفتح على التعليل كما قاله الشافعي كأنه يقول أجيبك لهذا السبب وبالكسر عند أبي حنيفة وهو أصح وأشهر على ما

قاله النووي وأحوط عند الجمهور كما قاله ابن حجر ووجه ذلك أنه يقتضي أن تكون الإجابة مطلقة غير مقيدة وقد تجيء { أن } بالفتح بمعنى { لعل } حكاه الخليل عن العرب { إن } بالكسر مخففة للشك مثل { وإن كنتم جنبا } و { إذا } للجزم مثل { إذا قمتم إلى الصلاة } لأن القيام إلى الصلاة في حق المسلم قطعي الوقوع غالبا وأما الجنابة فإنها من الأمور العارضة غير المجزوم بوقوعها حيث يجوز أن ينقضي عمر شخص ولا يحصل له الجنابة بعد أن صار مخاطبا بالتكاليف الشرعية واستشكل بقوله تعالى { ولئن متم } { أفإن مات } بقوله { وإذا مس الإنسان ضر }

وأجيب بأن الموت لما كان مجهول الوقت أجري المجزوم مجرى غير المجزوم ولما قصد التوبيخ والتقريع أتى ب { إذا } تخويفا لهم وإخبارا بأنهم لا بد أن يمسمهم شيء من العذاب والتقليل مستفاد من لفظ { المس } وتنكير { الضر } قال الجويني الذي أظنه أن { إذا } يجوز دخولها على المتيقن والمشكوك لأنها ظرف وشرط فبالنظر إلى الشرط يدخل على المشكوك وبالنظر

إلى الظرف يدخل على المتيقن كسائر الظروف وإن تكون بمعنى { إذ } نحو { وأنتم الأعلى إن كنتم مؤمنين } وبمعنى { لقد } نحو { إن كنا عن عبادتكم لغافلين } وتكون شرطية نحو { إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف } وكذا في قوله تعالى { قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين } فإنها لمجرد الشرطية فلا تشعر بانتفاء الطرفين ولا بنقيضه بل بانتفاء معلول اللازم الدال على انتفاء ملزومه وقد تقترب ب { لا } فيظن أنها { إلا } الاستثنائية نحو { إلا تنصروه فقد نصره الله } وتكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو { إن الكافرون إلا في غرور } و { إن الحكم إلا لله } والفعلية نحو { إن أردنا إلا الحسنى } { وإن أدري أقرب } وتزاد مع { ما } النافية نحو { ما إن رأيت زيدا } وحيث وجدت { إن } وبعدها لام مفتوحة فاحكم بأن أصلها التشديد وقد تكون بمعنى { قد } قيل منه { إن نفعت الذكرى } { لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين } ونحو ذلك مما كان الفعل فيه محققا وقد تجيء للتأكيد كما في حديث وإن زنى وإن سرق وإذا دخلت { إن } على { لم } فالجزم ب { لم } وإذا دخلت على { لا } فالجزم ب { إن } لا ب { لا } وذلك أن { لم } عامل يلزمه معموله ولا يفصل بينهما بشيء و { إن } يجوز الفصل بينها وبين معمولها بمعموله و { لئلا } تعمل الجزم إذا كانت نافية فأضيف العمل إلى { إن } وقد أجروا كلمة { إن } مكان { لو } وعليه قولنا { وإلا لما فعلته } { وإلا لكان كذا } إن الوصلية موجبها ثبوت الحكم بالطريق الأولى عند نقيض شرطها وإن للاستقبال سواء دخلت على المضارع أو الماضي كما أن { لو } للمضي على أيهما دخلت وقد تستعمل ك { إن } في المستقبل في نحو قوله تعالى { ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم } و { إن } لكونه لتعليق أمر بغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملتيه إلا فعلية استقبالية وقد يخالف ذلك لفظا لنكتة كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب أو

لكون ما هو للوقوع كالواقع أو للتفاؤل أو لإظهار الرغبة في وقوعه نحو { إن ظفرت بحسن العاقبة } وإن جعلت تلك الجملتين أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبالية ولكن قد يستعمل { إن } في غير الاستقبال قياسا إذا كان الشرط لفظ { كان } إذ قد نص المبرد والزجاج على أن { إن } لا تقلب { كان } إلى معنى الاستقبال ومجيء { إن } للشرط في المضي مطرد مع { كان } نحو { إن كنتم في ريب } ومع الوصل نحو { زيد بخيل وإن كثر ماله } ومع غيرهما قليل كقوله فيا وطني إن فاتني بك سابق

وقد يؤتى بالشرط مع الجزم بعدم وقوعه إقامة للحجة بقياس بين كما في قوله تعالى { قل بئسما يأمركم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين } أي إن كنتم مؤمنين بالتوراة فبئس ما يأمركم به إيمانكم لأن المؤمن ينبغي أن لا يتعامل إلا بما يقتضيه إيمانه لكن الإيمان بالتوراة لا يأمر به فإذن لستم بمؤمنين وقول النحويين إن { إن } إذا دخل على الماضي يصيره مستقبلا عكس { لو } ينتقض بقوله تعالى { إن كنت قلته فقد علمته } قال سيبويه إن قوله تعالى { وإن كانت لكبيرة } تأكيد يشبه اليمين أي وقد كانت ولذلك دخلت اللام في الجواب و { إن } لا تستعمل في خطر بخلاف { كلما } فإنها قد تستعمل في الأمور الكائنة كما في قوله تعالى { كلما نضجت جلودهم } إلى آخره ونضج الجلود كائن لا محالة ولما كانت { إن } لا تستعمل إلا في خطر والشرط هو ما يكون في خطر ف { إن } لا تستعمل إلا في الشرط قال بعضهم وقع في القرآن { إن } بصيغة الشرط وهو غير مراد في ستة مواضع { إن أردن تحصنا } { إن كنتم إياه تعبدون } { وإن كنتم على سفر } { إن ارتبتم فعدتهن } { إن خفتن } { وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا } أنى ك { حتى } استفهامية بمعنى { كيف } نحو { أنى يحيي هذه الله بعد موتها } أو بمعنى { أين } نحو { أنى لك هذا } وترد أيضا بمعنى { متى } و { حيث } ويحتمل الكل قوله تعالى { فأتوا حرثكم أنى شئتم } لكن لما كانت كلمة { أنى } مشتركة في معنيي { كيف } و { أين } وأشكل الإتيان في الآية تأملنا فيه فظهر أنه بمعنى { كيف } لقرينة الحرث والذي اختاره أبو حيان وغيره أنها في هذه الآية شرطية حذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه

الإنزال هو نقل الشيء من أعلى إلى أسفل وهو إنما يلحق المعاني بتوسط لحوقه الذوات الحاملة لها ويستعمل في الدفعي لأن { أفعلته } يكون لإيقاع الفعل دفعة واحدة والتنزيل يستعمل في التدريجي لأن { فعلته } يكون لإيقاع الفعل شيئا فشيئا وقوله تعالى { لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة } بمعنى أنزل ك { خبر } بمعنى { أخبر } فلا تدافع قال ابن كمال تضعيف { نزلنا } بمنزلة همزة الفعل ولا دلالة في { نزل } مشددا على النزول منجما في أوقات مختلفة لأن مبناه على أن يكون التضعيف للتكثير وذلك في المتعدي نحو { قطعت } ولا يكون في اللازم إلا نادرا نحو { مات الإبل } و { موت }

إذا كثر ذلك فيه وقيل الإنزال بواسطة جبريل والتنزيل بلا واسطة والتنزيل
النزول على مهل لأنه مطاوع { نزل } وقد يطلق بمعنى النزول مطلقا كما
يطلق { نزل } بمعنى { أنزل } والنزول باعتبار أنه من فوق يعدى ب { على
{ وباعتبار أنه ينتهي إلى المرسل إليه يعدى ب { إلى } قال الله تعالى في
خطاب المسلمين { قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا } و { إلى } ينتهي بها من
كل جهة يأتي مبلغه إياهم منها وقال مخاطبا للنبي { قل آمنا بالله وما أنزل
علينا } لأن النبي إنما أتى له من جهة العلو خاصة ونسبة التنزيل إلى النبي أولا
وبالذات وإلى الأمة ثانيا وبالعرض كالحركة بالنسبة إلى السفينة فيكون مجازا
فيهم لكن قوله تعالى { لقد أنزلنا إليكم كتابا فيه ذكركم } يفيد الحقيقة
ويؤيده عمومات الخطاب ولا ينافيه نزول جبريل عليه السلام واختصاص
الوحي به وهو الفرد الكامل العمدة ممن أنزل عليه القرآن الواسطة في
التبليغ نظيره أن المسافر إذا نزل بداره ونزل ببلده حقيقة الانسجام هو أن
يكون الكلام لخلوه من العقادة متحدرا كتحدر الماء المنسجم لسهولة وعذوبة
ألفاظه وعدم تكلفه ليكون له في القلوب موقع وفي النفوس تأثير من ذلك ما
وقع في أثناء آيات التنزيل موزونا بغير قصد فمن الطويل { فمن شاء فليؤمن

ومن شاء فليكفر } ومن المديد { واصنع الفلك بأعيننا } ومن البسيط
{ فاصبحوا لا يرى إلا مساكنهم } ومن الوافر { ويخزهم وينصرهم عليهم
ويشف صدور قوم مؤمنين } ومن الكامل { والله يهدي من يشاء إلى صراط
مستقيم } ومن الهزج { فآلقوه على وجه أبي يأت
بصيرا } ومن الرجز { ودانية عليهم ظلالها وذللت قطوفها تذليلا } ومن الرمل
{ وجفان كالجواب وقدور راسيات } ومن السريع { أو كالذي مر على قرية {
ومن المنسرح { إنا خلقنا الإنسان من نطفة } ومن الخفيف { لا يكادون
يفقهون حديثا } ومن المضارع { تولون مدبرين } ومن المقتضب { في
قلوبهم مرض } ومن المجث { نبيء عبادي أني أنا الغفور الرحيم } ومن
المتقارب { وأملني لهم إن كيدي متين } ومن أمثلة الانسجام الجاري من
أشعار الفصحاء قول أبي تمام
نقل فؤادك حيث شئت من الهوى
ما الحب إلا للحبيب الأول

الإنشاء الإيجاد والإحداث وأنشأ يحكي جعل وابتدأ و أنشأ الله السحاب رفعه و
أنشأ الحديث وضعه والنشئة ما غص من كل نبات ولم يغلط بعد كالنشاءة
والإنشاء إخراج ما في الشيء بالقوة إلى الفعل وهو كما يطلق على الكلام
الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أول كذلك يطلق على فعل المتكلم أعني إلقاء
الكلام الإنشائي كالإخبار والإنشاء والإخبار ليسا بممتنعي الاجتماع في كلام
الفقهاء كما في المنقولات الشرعية فإنها من جهة أن مضمونها لا يثبت إلا بها
إنشاء ومن جهة أن الشرع قد اعتبر إيقاع مضمونها من المتكلم لتصحيح الكلام
خبر والفرق بينهما إنما هو بين الإنشاء والإخبار عما في الخارج تحقيقا كما في
الإخبارات المحضة وأما الفرق بين الإنشاء والإخبار عن خارج ضروري لم يثبت
الشرع اقتضاء لتصحيح الكلام فادق من الفرق بين الإنشاء والإخبار عما في

النفس ثم الإنشاء على نوعين إيقاعي أي موضوع لطلب المتكلم شيئاً لم يكن بعد وطلبي أي موضوع لطلب المتكلم شيئاً من غيره ثم الإيقاعي منه على أنحاء منها أفعال متصرفة ماضية أو مضارعة حالية بعد نقلها عن معانيها الأصلية الإخبارية أما الماضي فكألفاظ العقود والفسوخ الصادرة عن المتكلم حال مباشرته العقد والفسخ وأما المضارع فنحو { أشهد بالله } و { أقسم بالله }

و { أعوذ بالله } الصادرة عنه حين أداء الشهادة والقسم والاستعاذة ومنها أفعال غير متصرفة منقولة أيضاً عن معانيها الأصلية الإخبارية بلا استعمال فيها بعد النقل كأفعال المدح والذم والمقاربة والتعجب ومنها حروف كواو القسم وبائه وتائه و { رب } و { كم } الخيرية و { لعل } ومنها جمل اسمية إخبارية بعد النقل أيضاً كقول القائل { أنت حر } و { أنت طالق } و { الحمد لله } على قول أي حال إعتاقه وتطليقه وحمده وكذا الطلبي على أنحاء أمر ونهي واستفهام وتمن ونداء وقد يستعمل مقام الأمر صيغ الإخبار من الماضي والمضارع واسم المفعول والجملة الاسمية وذلك لاعتبارات خطابية لطيفة يقتضيها المقام مثل إظهار الحرص في وقوع الأمر المطلوب والاحتراز عن صورة الأمر رعاية لحسن الأدب بناء على أن ظاهر الأمر يوهم علو درجة الأمر على درجة المأمور والقصد إلى المبالغة في الطلب ليكون المأمور مسارعاً في إتيانه بالمطلوب وغير ذلك من الاعتبارات المذكورة في كتب المعاني الإنسان هو عام بالنظر إلى الأفراد خاص بالنظر إلى نفس المعنى وقطع النظر عن الأفراد واعلم أن الإنسان هو المعنى القائم بهذا البدن ولا مدخل للبدن في مسماه وليس المشار إليه ب { أنا } الهيكل المحسوس بل الإنسانية التي هي صورتها النوعية الحالة في مادتها المحصلة لنوع البدن الإنساني التي هي كالآلة للنفس الناطقة في التصرف في البدن في أجزائه وأما النفس الناطقة فهي وإن كانت كمالات أولاً ومبدءاً للآثار والخواص الإنسانية لكنها ليست حالة في المادة بل هي متعلقة بها فلا يسمى صورة إلا مجازاً وتلك الإنسانية المقومة لهذا الهيكل هذا على ما ذهب إليه الحنفية والغزالي وهي لطيفة ربانية نورانية روحانية سلطانية خلقت في عالم اللاهوت في أحسن تقويم ثم ردت إلى عالم الأبدان الذي هو أسفل في نظام سلسلة الوجود وتلك اللطيفة هي المكلف والمطيع والعاصي والمثاب والمعاقب وقال جمهور المتكلمين إن المشار إليه هو

الهيكل المحسوس ويعني به هذا البدن المتقوم بالروح وعبارة الأشعري في الإبحار أن الإنسان هو هذه الجملة المصورة ذات الأبعاد والصور ولا خلاف لأحد من العقلاء في أن ما عبر عنه ب { أنا } في { أنا أكلت وشربت وأمرت ومرضت وخرجت ودخلت } وأمثالها ليس إلا البدن والروح المختلف فيه شيء آخر غير هذا وأما في مثل { أنا رأيت المنام } فيراد به الروح وذلك لشدة الملازمة بينهما وعلى هذا الأصل اختلف الفقهاء في مسائل منها أن مورد الحل في النكاح هل هو هذا الهيكل بأجزائه المتصلة اتصال خلقه أو إنسانية المرأة دون الأجزاء والأعضاء فعند الشافعية هو البدن بدليل { فانكحوهن بإذن

أهلهم { حيث أضاف النكاح إلى ذواتهن والمعنى بالذات جميع الأجزاء والأعضاء الموجودة لدى العقد وعند

الحنفية الإنسانية لأن الأجزاء الموجودة عند العقد تتحلل وتتجدد فيلزم تجدد النكاح كل يوم وفيه أن النكاح عرض فلا يبقى زمانين فلزم التجدد أيضا في صورة كون المعقود عليه إنسانيتها وإنما لم يصف الحل إلى البضع لأن البضع موضع بدل العوض مع عدم قطع النظر عن الإنسانية والمعنى ههنا أن الإنسانية مورد الحل وأن ورود العقد على جسم متقوم ومنها مسألة غسل الزوج زوجته الميتة فعند الشافعية جائز بدليل غسل علي فاطمة لبقاء المعقود عليه وهو البدن وليس له ذلك عند الحنفية بناء على أن مورد العقد المعنى الزائل بالموت فتبطل أهلية المملوكية مع أن لها غسل زوجها الميت في العدة ألبتة إذ الزوجية مملوكة له فبقي مالكيته له إلى انقضاء العدة ومنها لو طلق زوجها وقع على المذهب وفيه خلاف مبني على أن الروح جسم أو عرض ومنها لو علق طلاقها على رؤية زيد فرأته حيا أو ميتا وقع ولم يخرج الموت عن كونه زيدا ومنها إذا وجد بعض الميت هل ينوي الصلاة على جملة الميت أو على ما وجد منه كالإختلاف بين المتكلمين في أن العضو المبان هل يحضر معه ويدخل الجنة إن كان من أهلها ثم الإنسان عند علماء الشريعة جنس والمرأة كالرجل نوع وعند المناطق الإنسانية نوع والحيوان جنس ثم اعلم أن الشيء هو إنسان في الحقيقة أجزاء لطيفة سارية في هذا البدن باقية من أول العمر إلى آخره إما لأجل أن تلك الأجسام أجسام مخالفة للماهية لهذه الأجسام العنصرية الكائنة الفاسدة المتحللة وتلك الأجسام حية لذاتها مضيئة شفافة فلا جرم كانت مصونة عن التبدل والتحلل وإما لأنها كانت متساوية لهذه الأجسام العنصرية إلا أن الفاعل المختار صانها عن التغير والانحلال بقدرته وجعلها باقية دائمة من أول العمر إلى آخره فعند الموت تنفصل تلك الأجزاء الجسمانية التي هي الإنسان وتبقى على حالها حية مدركة عاقلة فاهمة وتتخلص إما إلى منازل السعداء وإما إلى منازل الأشقياء ثم إن الله تعالى يضم يوم القيامة إلى

هذه الأجزاء الأصلية أجزاء آخر زائدة كما فعل ذلك في الدنيا ويوصل الثواب والعقاب على ما كان مطيعا أو عاصيا في الدنيا هذا على القول بأن الإنسان جسم محسوس سار في هذا البدن وكذا على قول من يقول إن الإنسان عبارة عن جوهر مجرد عن الحجمية والمقدار وسيجيء التفصيل في بحث الروح والنفس إن شاء الله تعالى ومما ينبغي أن يعلم أيضا أن من عادات القرآن أنه إذا كان المقام مقام التعبير عن المفرد يذكر الإنسان نحو { وكل إنسان ألزمناه } وإذا كان مقام التعبير عن الجمع يذكر الناس نحو { إن الله لذو فضل على الناس } ولذلك لا يذكر الإنسان إلا والضمير الراجع إليه مفرد ولا يذكر الناس إلا والضمير الراجع إليه ضمير جمع

وإذا كان المقام مقام التعبير عن طائفة منه يذكر الأناس نحو { يوم ندعو كل أناس بإمامهم } وأكثر ما أتى القرآن باسم الإنسان عند ذم وشر نحو { قتل الإنسان ما أكفره } { وكان الإنسان عجولا } { يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم } والأناسي جمع إنسان العين وهو المثل الذي به يرى في السواد فيكون الياء عوضاً من النون وقد يعبر بها عن فنون اللطائف وخيارها الإنباء هو إذا كان بمعنى الإعلام يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل يجوز الاكتفاء بواحد ولا يجوز الإكتفاء بإثنين دون الثالث وفي جواب { من أنباك } { نبأني العليم الخبير } فضلاً عن كونه أبلغ تنبيه على تحقيقه وكونه من قبل الله وإذا كان بمعنى الإخبار يتعدى إلى مفعولين يجوز الاكتفاء بواحد دون الثاني { وأنبأته كذا } أعلمته كذا و { أنبأته بكذا } كقولك { أخبرته بكذا } ولا يقال { نبأ } إلا لخبر فيه خطر قال المحدثون أنبأنا أحط درجة من درجة أخبرنا الإنابة أناب في الأصل بمعنى أقام غيره مقام شيء وناب ينوب بمعنى قام الشيء مقام غيره وقيل الإنابة بمعنى الرجوع ولم يوجد في الكتب المتداولة مجيئه بمعنى جعل الغير نائباً عن نفسه وقد استعملها صاحب الكشف في ذلك المعنى وفي الأساس أنبته منابي واستنبته الإنكار ثلاثيه فيما يرى بالبصر ورباعية فيما لا يرى من المعاني وإنكار الشيء قطعاً أو ظناً إنما يتجه إذا ظهر امتناعه بحسب النوع أو الشخص أو بحث عما يدل عليه أقصى ما يمكن فلم يوجد والإنكار التوبيخي يقتضي أن ما بعده واقع وأن فاعله ملوم على ذلك والإبطالي يقتضي أنه غير واقع وأن مدعيه كاذب نحو { أفأصفاكم ربكم بالبنين } والإنكار من الله تعالى إما بمعنى أنه لا ينبغي أن يعقل أو بمعنى { لا يمكن } الانحصار الانضباط والتعين والقوم بالانحصار التقسيم سهو إذ التقسيم حاصر إلا أن يوجه بأنه مجاز من باب الإسناد إلى السبب الانجاس أكثر ما يقال ذلك فيما يخرج من شيء ضيق والانفجار يستعمل فيه وفيما يخرج من

شيء واسع وما في سورة البقرة لعله انجس أولاً ثم انفجر ثانياً الانطواء انطوى عليه اشتمل وانطوى فيه اندرج ومنطو تحت ذلك أي مندرج الانعقاد هو تعلق كلام أحد العقادين بالآخر شرعاً على وجه يظهر أثره في المحل والإيجاب ما يذكر أولاً من كلام العقادين وبه يثبت خيار القبول للآخر الإنذار هو إبلاغ المخوف منه والتهديد والتخويف وذكر الوعيد مع الإنذار واجب لا مع التهديد الإنجاء قيل معنى أنجاه أخلصه قبل وقوعه في المهلكة ونجاه أخلصه بعد الوقوع الإنجاء أنجح فلان بلغ مراده وأنجح الحاجة قضائها وأنجح عمل فلان بلغ العمل إلى ما أريد من النجاح والثواب الإنارة جعل الشيء منيراً وبجيء لازماً أيضاً كأضاء الإناء بالكسر مقصور وبالفتح ممدود وأناه وقته وبلغ هذا أناءه وبكسر غايته أو نضجه إدراكه كذا في القاموس وأناه الليل ساعاته والانفصال أعم من الانفكاك أنفاً أي قريباً أو هذه الساعة أو أول وقت كنا فيه من قولهم { أنف الشيء } لما تقدم منه مستعار من الجارحة ومنه استأنف وهو ظرف بمعنى وقتاً مؤتلفاً أو حال والمد أشهر أنعم صباحاً كلمة تحية من { نعم } طاب عنه وخص الصباح لأنه وقت الغارات والمكاره أنت كلمة { أن } في { أنت } موضوع للمخاطب وما لحقه لخصوصية التذكر والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والخطاب أبلغ في الإعلام والإفهام من النداء لأنه إنما يكون بالثناء أو الكاف وهو يقطع شركة الغير والنداء يكون بالاسم أو بالصفة وذلك لا يقطع الاشتراك وأعرف المعارف { أنا }

وأوسطها { أنت } وأدناها { هو } وكلمة التوحيد قد وردت بكل واحدة من هذه الألفاظ ولما قال فرعون { آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنوا إسرائيل { لم يقبل الله منه ذلك وقد نظمت فيه شأن الضمائر أعلي إذ بها وردت مفاتيح الخلد في الآيات تفصيلا لما خلا اللفظ عن شأن الضمير إذن لم يقبل الله من فرعون موصولا

نوع { أناسي } جمع إنسي وهو واحد الإنس جمعه على لفظه مثل كرسى وكراسي أو جمع إنسان فالياء بدل من النون لأن الأصل { أناسين } مثل سراحين جمع سرحان والناس قد يكون من الإنس ومن الجن { إنكاثا } النكث هو ما نقض من غزل الشعر وغيره { انقض ظهرك } أي كسره حتى صار له نقيض أي صوت لأن نقيض المفصل صوتها { أنستم } عرفتكم { فأنجست } انفجرت { فأنفروا ثبات } فأخرجوا إلى الجهاد جماعات متفرقة { أناء الليل } ساعاته { فإذا أنسلح } انقضى { فأنبذ إليهم } فاطرح إليهم عهدهم { فأنهار } فأنهدم { أنكر الأصوات } أقبحها وأوحشها { أنكدرت } انقضت أو تغيرت { انفطرت } انشقت { فأنصب } فاتعب في العبادة أو في الدعاء { فانتصر } فانتقم { أنصتوا } اسكتوا { وأناسي كثيرا } يعني أهل البوادي الذين يعيشون بالحيا { إذا انتبذت } اعتزلت { فأنظرني } فأخبرني { لانفضوا من حولك } لتفرقوا عنك ولم يسكنوا إليك { أنفقوا } تصدقوا { وأنشأنا } وأحدثنا { فأنتهى } فاتعظ واتبع النهى { كره الله انبعاثهم } أي نهوضهم للخروج { وقولوا انظرونا } من نظره إذا انتظره وأما { انظر إلينا } فلا يناسب المقام { من عين آنية } جارية { حميم أن } هو الذي انتهى حره { غير منتظرين وقته أو إدراكه } فانتشروا { تفرقوا ولا تمكثوا } انتشرت { تساقطت متفرقة } وأناب { ورجع إلى الله بالتوبة } أنفروا { أغزوا } أشياها { أنبتكم من الأرض } أنشأكم منها { إذ أنبعث } حين قام رسولا { من أنفسهم } من نسبهم أو جنسهم عربيا أو من أشرفهم على قراءة فتحة الفاء والأنصاب أي الأصنام التي نصبت للعبادة والأنصار أهل بيعة العقبة الأولى وأهل العقبة الثانية والذين آمنوا حين قدم عليهم أبو زرارة ومصعب بن عمير

{ فصل الألف والواو }

أو أخرج البيهقي في سننه عن ابن جريج أنه قال كل شيء في القرآن { أو } فللتخير إلا قوله { أن يقتلوا أو يصلبوا } قال الشافعي وبهذا أقول إلاواه كل كلام يدل على حزن يقال له التاوه ويعبر بالأواه الأوقية كل أوقية اثنان وأربعون مثقالا ومثقال الشيء ميزانه من عينه كما في العباب والمثقال في الفقه من الذهب عبارة عن اثنتين وسبعين شعيرة قاله الكرمانى أو كلمة { أو } إذا كانت للشك أو التقسيم أو الإبهام أو التسوية أو التخيير أبو بمعنى { بل } أو { إلى } أو { حتى } أو { كيف } كانت عاطفة ساكنة وإذا كانت للتقرير أو التوضيح أو الرد أو الإنكار أو الاستفهام كانت مفتوحة كقوله تعالى { أو لو كان

آباؤهم لا يعلمون { قال ابن عطية هي عاطفة والزمخشري جعلها واو الحال لو و { لو { التي تجيء هذا المجيء شرطية وكلمة { أو { إذا وقعت في سياق النفي تحتمل معنيين أحدهما نفي أحد الأمرين وذلك إذا دخلت قبل تسليط النفي عليه والآخر نفي أحد النفيين وذلك إنما يكون إذا دخلت بعد تسليط النفي على المعطوف عليه لأن النفي لا يتصور إلا بعد تصور الإثبات فإذا قيل { ما جاءني زيد أو عمرو { فربما يتصور مجيء أحدهما ولا يكون إلا بعد مجيئهما وربما يتصور مجيء زيد وينفى ثم يعطف عليه عمرو فيجب النفي فيه أيضا فيكون المعنى أحد النفيين وإذا وقعت في الإثبات ذكر بعضهم أنها تخص في الإثبات كما في آية التكفير وفي النفي والإباحة تعم كما في قوله تعالى { إلا لبعولتهن أو آبائهن { ومن قال إنها للتشكيك فهو مخطئ لأن التشكيك ليس بمقصود ليوضع له حرف بل

موجبه إثبات أحد الأمرين ثم القول بأنها تخص في الإثبات ينتقض بالإباحة لأنها إثبات و { أو { فيها تفيد العموم كقولهم { جالس الفقهاء أو المحدثين { وكقوله تعالى { إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم { والاستثناء من التحريم إباحة فتثبت في جميع هذه الأشياء وإذا وقعت بين نفي وإثبات ينظر إلى المذكور آخر فإن صلح غاية للأول حمل على غاية لما بين الغاية والتخير من المناسبة و { أو { تستعمل في الغاية بمعنى { حتى { نحو { تقاتلونهم أو يسلمون { { لأذبحنه أو ليأتيني بسلطان مبين { وإن لم يصلح للغاية كانت للتخير عملا بالحقيقة عند عدم المانع وإذا دخلت بين المستثنيات كما في قوله تعالى { قل لا أجد فيما أوحى إلي { إلى آخره وقوله { ولا يبدن زينتهن { إلى آخره وكذا بين نفيين كما في قوله تعالى { ولا تطع منهم أثما أو كفورا { فإن { أو { فيها بمعنى { ولا { وكذا بين إباحتين كما في { جالس الحسن أو ابن سيرين { ففي هذه الصور أفادت الجمع كالواو والاستثناء في الحقيقة من التحريم إباحة كما عرفت أنفا فتثبت في جميع ما عداها وهذا ليس باعتبار أصل الوضع بل باعتبار الاستعارة فإنها تستعار لعموم الأفراد في موضع النفي باعتبار أنها إذا تناولت أحدها غير عين صار ذلك المتناول نكرة في موضع النفي فتعم وتستعار أيضا لعموم الاجتماع في موضع الإباحة بقريئة طارئة على الوضع وهي أن المستفاد من الإباحة رفع القيد فيثبت الإطلاق على العموم والحاصل أن العموم بنوعية طارئة عليه وتناول أحد المذكورين بالوضع لقوله تعالى { من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم { ففيما إذا قال { لا أدخل هذه الدار أو لا أدخل هذه { فأيهما دخل حث لما أن دخول { أو { بين نفيين يقتضي انتفاءهما وفي { لأدخلن هذه الدار اليوم أو هذه الدار الأخرى { بر بدخول واحدة منهما لما أن دخول { أو { بين إثباتين يقتضي ثبوت أحدهما وأما إذا دخل بين نفي وإثبات ك { لا أدخل

هذه الدار أبدا أو لأدخلن هذه الأخرى اليوم { بر بدخول الثانية في اليوم وحث بفوت الدخول أصلا أو دخول الأولى لأنه ادخل كلمة { أو { بين نفي مؤبد وإثبات مؤقت والمؤقت لا يصلح غاية للمؤبد فأفادت موجبها الأصلي وهو التخير في التزام أي الشرطين شاء وإنما جعلت ههنا للتخير مع أن الأصل أن

{ أو } إذا دخلت بين نفي وإثبات تجعل بمعنى { حتى } كقوله تعالى
{ تقاتلونهم أو يسلمون } { لأذبحنه أو }

ليأتيني بسلطان مبين { وهكذا استعمال الفصحاء والعرف لأنه امكن في الآية جعلها بمعنى { حتى } وتعذر هناك فجعلت للتخيير وكذا تجعل بمعنى الغاية فيما إذا دخلت بين نفي وإثباتين كما إذا قال { والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الأخرى أو أدخل هذه الأخرى } فاقترضى الخصوص في الإثبات ويجعل المثبت في حكم الغاية للنفي فإذا دخل الأولى قبل أن يدخل إحدى الآخرين حنث وإن دخل بعده بر لانتفاء الحظر بوجود الغاية ثم اعلم أن كلمة { أو } على ما بين في الكتب تجيء لستة معان أحدها التسوية ن فإن المخبر إذا جزم بتعلق الحكم بكلا الشئيين بطريق استقلال كل منهما في الثبوت له مع تساويهما في جنس الثبوت ف { أو } هذه للتسوية وكونها للإضراب ك { بل } قد أجازته سيبويه بشرطين تقدم نفي أو نهى وإعادة عامل فهذا المعنى راجع إلى معنى التسوية في النفي لأن الجملة المنفية إذا ذكرت بعد جملة أخرى مثلها وحكم بتساويهما يتولد منه معنى الإضراب أيضا وكذا كونها شرطية نحو { لأضربه عاش أو مات } أي إن عاش بعد الضرب وإن مات فإنه راجع أيضا إلى معنى التسوية لأن التسوية بين أمرين يترتب عليهما الإتيان يفيد معنى الشرطية والثاني لنفي الشمول فإن المخبر إذا شك في تعلق الحكم بكل من الشئيين على التعيين مع جزمه بأصل الثبوت فلا يسعه إلا الإخبار عن تعلقه بواحد منهما لا على التعيين ف { أو } هذه لنفي الشمول وكونها للتقريب نحو { لا أدري أسلم أو ودع } راجع إلى معنى نفي شمول العدم ولما اسلزم هذه الشك لزم منه معنى التقريب لأن اشتباه السلام بالوداع لا يكون إلا من قريبهما والثالث للتشكيك فإن المخاطب إذا جزم بتعلق الحكم بواحد من الشئيين على التعيين يورد المخبر كلمة أو تشكيكا للمخاطب إما لرد خطئه إلى الشك إن أخطأ وهذا جائز وإما لرد إصابته إلى الشك إن أصاب وهذا غير جائز ف { أو } هذه تسمى تشكيكية والرابع للإبهام فإن المخاطب إن كان خالي الذهن يورد المخبر كلمة

{ أو } إبهاما للأمر عليه صونا عن الخطأ وهذا جائز أو عن الإصابة وهذا غير جائز ف { أو } هذه تسمى إبهامية أو يورد إظهار النصفة بينه وبين المخاطب مثل { أنا أو أنت رجل عالم } هذا كله إذا وردت كلمة { أو } في الخبر وأما إذا وردت في الإنشاء فلها معنيان التخيير كما إذا قال لك الأمير { أطلق هذا الأسير أو استعبده } والإباحة كما إذا قال صديقك { خذ من مالي درهما أو دينارا } ففي التخيير يتحقق نفي شمول الوجود والعدم معا وفي الإباحة يتحقق نفي شمول العدم دون الوجود ثم إن كلمة { أو } لمطلق الجمع كالواو وذلك من لوازم التقسيم مثلا إذا قلت { الكلمة اسم أو فعل أو حرف } باعتبار أنواع متباينة يجوز لك جمعها في جنس الكلمة بدون اعتبار توسط تلك الأنواع وكذا كونها بمعنى { إلا } للاستثناء راجع إلى معنى

التقسيم لأنها حينئذ ينصب المضارع بعدها بإضمار { أن } كقوله { لأقتلنه أوبسلم } معناه حاله منقسم إلى القتل والإسلام ولما كان القتل في غير زمان الإسلام تولد منه معنى { إلا } وكذا كونها بمعنى { إلى } راجع إلي معنى التقسيم أيضا إذ هي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها ب { أن } مضمرة نحو { لألزمك أو تقضيني حقي } أي حالي معك منقسم إلى الإلزام عند قضاء الحق تولد منه معنى { إلى } وكذا كونها للتبعيض نحو { وقالوا كونوا هودا أو نصارى } من لوازم معنى التقسيم أيضا لأن هذا المعنى تقسيم بالنسبة إلى المقسم وتبعيض بالنسبة إلى الأقسام ولا ترد في كلام الله للشك ولا للتشكيك ولا للإبهام إلى على سبيل الحكاية عن الغير وإنما ترد في أخبار الله إما لتسوية المستقلين زمانا في الحكم كما في قوله تعالى { إن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم } أو لتسوية المستقلين علما في الحكم أيضا كما في قوله تعالى { أو كصيب من السماء } أو للتقسيم سواء كانت كلمة { أو } بين المفردين أو بين الجملتين والتي تقع بين الجملتين لا تكون إلا للتسوية ولا تكون لنفي الشمول ولا للتشكيك لنبو الجمل عنها ثم إن التخيير والإباحة كل منهما معنى مجازي ل { أو } وأما معناها الحقيقي فالشك وتستعمل في غير الخبر بالمعنى المجازي فقط وفي الخبر بكل من معنيها الحقيقية والمجاز والمتكلم في الشك لا يعرف التعيين بل هو متردد في الذي أخبره مثل { لبثنا يوما أبو بعض يوم } ومن ثمة يمتنع ورود كلمة { أو } للشك في كلام الله إلا أن يصرف إلى تردد المخاطب وعليه { فأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون } وأما المتكلم في الإبهام فإنه يعرف التعيين لكنه أبهمه على السامع لغرض الإيجاز أو غيره نحو { وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين } وتكون { أو } لمطلق الجمع كالواو نحو { لعله يتذكر أو يخشى } وذلك لأنه لما كثر استعمال { أو } في الإباحة التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى

الجمع كالواو وكقوله تعالى { أو تكون لك جنة } الآية فإن الكفار طلبوا تعنتا جميع ما ذكر في الآية لا واحدا منها غير معين وقد تجيء للنقل تقول لآخر { افعل كذا إلى الشهر } ثم تقول { أو أسرع منه } وعليه قوله تعالى { فاذكروا الله كذاكم آباءكم أو أشد ذكرا } و { أو } في مثل قولنا { الجسم ما يتركب من جوهريين أو أكثر } لتقسيم المحدود وفي قولنا

{ من جوهريين أو ماله طول وعرض وعمق } لتقسيم الحد قال المحققون من النحاة كون { أو } للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها مثل { جالس الحسن أبو ابن سربن } الأول أول الشيء جزؤه الأسبق وهو { أفعل } ومؤنثه { أولى } وأصلها { وولى } قلبت الواو همزة ففاؤها وعينها واواً عند سبويه ولم يتصرف منها فعل لا اعتلال فائها وعينها وعند الكوفيين وزنه { افعل } أيضا وأصله { أو أل } من { وأل } فأبدلت همزته الثانية واوا تخفيفا أو { أعفل } وأصله { أول } بهمزتين من { أل } ففصل بينهما بالواو بعد سكونها وفتحت الهمزة بعدها ثم قلبت واوا وأدغمت فيها الواو وفي الجمهرة هو { فوعل } ليس له فعل والأصل { ووول } قلبت الواو الأولى همزة وأدغمت إحدى الواوين في الأخرى وقال ابن خالويه الصواب أنه { أفعل } بدليل صحة من

إياه تقول { أول من كذا } ويجمع على { أوائل } و { أوالي } وهو حقيقة ظرف للزمان ولذلك يصح ترك { في } فيه وإنما يوصف به العين والفعل باعتبار اشتماله على الأزمنة وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما فينصرف ومنه قولهم { ما له أول ولا آخر } قال أبو حيان في محفوظي أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف فتقول { أوله وآخره } بالتنوين والثاني أن يكون صفة أي { أفعل } تفضيل بمعنى الأسبق فيعطى له حكم غيره من صيغ { أفعل } التفضيل من دخول { من } عليه ومنع الصرف وعدمه فأتيت بالتاء فعلى هذا يكون من { آل يؤول } إذا رجع وفي قولنا { أول الناس } و { أول الغرض } معنى الرجوع لأن الجزء السابق من الوقت وغيره يرجع من العدم إلى الوجود الخارجي كما أن الوجود الخارجي يرجع إلى العدم فيكون الجزء الثاني أيلا أي راجعا من العدم إلى الوجود لكن الجزء السابق أول منه أي أرجع منه فالتفضيل باعتبار السبق إلى الرجوع ونظير { أول } في المبنيات على الضم { فوق } وغيره تقول { انحدر من فوق } و { أتاه من قدام } و { استردفته من وراء } و { أخذه من تحت } فتبنى هذه الأسماء

على الضم وإن كانت ظروف أمكنه لانقطاعها عن الإضافة و { الأول } في حق الله تعالى باعتبار ذاته هو الذي لا تركيب فيه وأنه المنزه عن العلل وأنه لم يسبقه في الوجود شيء وإلى هذا يرجع من قال هو الذي لا يحتاج إلى غيره ومن قال هو المستغني بنفسه وبإضافته إلى الموجودات هو الذي يصدر عنه الأشياء قال المحققون الله أول الأشياء ولا أول كل شيء لأنه لا يوافقها ولا هو مثلها و { أفعل } يضاف إلى ما هو مثله وقال الفخر هو أول لكل ما سواه وآخر لكل ما سواه فيمتنع أن يكون له أول وآخر لامتناع كونه أولا لأول نفسه وأخرا لآخر نفسه بل هو أزلي لا

أول له وأبدي لا آخر له بل هو الآخر الذي يرجع إليه الموجودات في سلسلة الترقى أو في سلوك السالكين وقال بعض المحققين لا معنى لكونه تعالى قبل العالم إلا أنه كان ولا شيء سواه ولا معنى لكون العالم بعده إلا أنه لم يكن معه تعالى ثم كان وإلا فلو كان الرب قبل العالم بالزمان والزمان من العالم يلزم أن يكون متقدما على الزمان بالزمان وهو محال وأيضا ليس وجود الباري وجودا زمانيا فلا يكون قبل الزمان كما أنه لما لم يكن وجوده وجودا مكانيا لم يكن قبل المكان فسبحان من لا تحد أزليته بمتى ولا تقيد أبديته بحتى وهو قيوم أزلي ديوم سرمدي إن قلت أين فقد سبق المكان وإن قلت متى فقد تقدم الزمان وإن قلت كيف فقد جاوز الأشباه والأمثال والأقران وإن طلبت الدليل فقد غلب الخبر العيان وإن رمت البيان فذرات الكائنات له بيان وبرهان والأول في حقنا هو الفرد السابق والأول إنما يتوقف على آخر إذا صح اجتماع الآخر مع الأول فإذا قال لغير المدخول بها { هذه طالق وطالق } وقع الأول ولغا الثاني لعدم المحل وإن كان قد جمع بينهما بحرف الجمع لعدم تغير أوله بآخره فلم يتوقف على الآخر وكذا قوله لشريكه في صغير { هو ابني وابنك } فإنه يكون ابنا للأول ولم يتوقف أوله على آخره لأن النسب لا يحتمل الشركة فلا يتغير به الكلام ولأنه إقرار على الغير وإنما يضاف إليهما إذا ادعيا معا لعدم الأولوية

والنسب حقيقة من أحدهما ونصب { أولا } في قولنا { أولا وبالذات } على
الظرفية بمعنى { قبل } وهو منصرف حينئذ لعدم الوصفية مع أنه { أفعل }
تفضيل في الأصل بدليل { الأولى } و { الأوائل } و { بالذات } عطف على {
أولا } والباء بمعنى { في } أي في ذات المعنى بلا واسطة الأولى بالفتح واحد
الأوليان والجمع الأولون والأنثى الوليا والجمع الوليات والأولى يستعمل في
مقابلة الجواز كما أن الصواب في مقابلة الخطأ ومعنى قوله تعالى { فأولى
لهم } فويل لهم دعاء عليهم بأن يليهم

المكروه أو يؤول إليه أمرهم فإنه { أفعل } من { الولى } أو { فعلى } من {
أل } الأوب لا يقال هذا إلا في الحيوان الذي له إرادة والرجوع أعم وتاب إلى
الله رجع إليه وتاب الله عليه وفقه للتوبة أو رجع به من التشديد إلى التخفيف
أو رجع عليه بفضلله وقبوله وهو التواب على عياده
أوى هو بالقصر إذا كان فعلا لازما وهو أفصح وأوى غيره بالمد وهو أفصح وأكثر
أوهمت في الشيء أوهم إيهاما ووهمت في الحساب وغيره أوهم وهما إذا
غلطت فيه ووهمت إلى الشيء أهم وهما إذا ذهب قلبك إليه وأنت تريد غيره
أولوبته إياه أذنبته منه ووليت إليه وليا دنوت منه وأوليت بمعنى أعطيت أو أن
هو مفرد بمعنى الحين وجمعه أونة كزمان وأزمنة الأوابد الوحوش سميت بها
لأنها لم تمت حتف أنفها ويقال للفرس قيد الأوابد لأنه يلحق الوحوش بسرعة
نوع { أوي إلى ركن شديد } انضم إلى عشيرة منيعة { وأوحى ربك إلى النحل
{ ألهمها } أوسطهم { أعدلهم } أوفوا { الوفاء القيام بمقتضى العهد وكذا
الإيفاء { أوى إليه } ضم إليه { أواب } رجع { أوبي معه } رجعي معه
{ أوزعني أن أشكر نعمتك } اجعلني أزع شكر نعمتك عندي أي أكفه وأرتبطه
لا ينقلب عني بحيث لا أنفك عنه { أوزعني } ألهمني وأصله أولعني { فأوجس
منهم خيفة } وأدرك { وأوصاني } وأمرني { فأوجس في نفسه } فأضم
فيها { فأوحى إليهم } فأوما إليهم { أو جفتم } أجريتم من الوجيف وهو
سرعة السير { أوفوا الكيل } أتموه { لأواه } هو المؤمن التواب أو الرحيم أو
المسيح أو دعاء بالعبرانية { فأوعى } فجعله في وعاء وكنز حرصا
{ أورثتموها } أي أعطيتموها
{ فصل الألف والهاء }

الإهالة كل ما يؤتد به من زيت أو دهن أو سمن أو ودك شحم فهو إهالة أهل
وأهلي كل دابة ألف مكانا يقال له أهل وأهلي وأهل الرجل من يجمعه وإياهم
مسكن واحد ثم سميت به من يجمعه وإياهم نسب أو دين أو صنعة أو نحو ذلك
وعند أبي حنيفة أهل الرجل زوجته خاصة لأنها المراد في عرف اللسان يقال
فلان تاهل وبني على أهله تزوج وعندهما كل من يعولهم ويضمهم نفقته باعتبار
العرف والدليل عليه قوله تعالى { فأنجيناه وأهله إلا امرأته } وقوله تعالى في
جواب قول نوح { إن ابني من أهلي } { إنه ليس من أهلك } يدل على أن من
لم يدين بدين امرئ لا يكون من أهله وكذا قوله في امرأة لوط { إنا منجوك
وأهلك إلا امرأتك } لاستثناء المرأة الكافرة من الأهل وليس الاستثناء منقطعا
في المفردات لما كانت الشريعة حكمت برفع حكم النسب في كثير من

كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي الإسلامية

مكتبة مشكاة

الأحكام بين المسلم والكافر قال الله تعالى { إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح } وأهل النبي أزواجه وبناته وصهره علي أو نساؤه والرجال الذين هم آله وأهل كل نبي أمته وآل الله ورسوله أولياؤه وأصله أهل وقيل الأهل القرابة كان لها تابع أو لم يكن والآل القرابة يتابعها وأهل الأمر ولاته وأهل البيت سكانه أو من كان من قوم الأب والبيت بيت النسبة وبيت النسبة للأب ألا ترى أن ابراهيم بن محمد عليه الصلاة والسلام من أهل بيت النبوة ولم يكن من القبط وأنسابه وأهل المذهب من يدين به وأهل الحق هم الذين يعترفون بالأحكام المطابقة للواقع والأقوال الصادقة والعقائد السليمة والأديان الصحيحة والمذاهب المتينة والمشهور من أهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام وأكثر الأقطار هم الاشاعرة أصحاب أبي الحسن الأشعري من نسل أبي موسى الأشعري من أصحاب الرسول وفي ديار ما وراء النهر والروم أصحاب أبي منصور الماتريدي وأهل القبلة من صدق بضروريات الدين كلها عند التفصيل وأهل الأهواء من أهل القبلة الذين معتقدهم غير معتقد أهل السنة وهم الجبرية

والقدرية والروافض والخوارج والمعتلة والمشبهة فكل منهم إثنتا عشرة فرقة كلهم في الهاوية على ما قال النبي { صلى الله عليه وسلم } افترق اليهود على إحدى وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة وافترق النصارى على ثنتين وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في الهاوية إلا واحدة وأهل الوبر سكان الخيام وأهل المدر سكان الأبنية وهو أهل لكذا أي مستوجب للواحد والجميع واستأهله استوجبه لغة جيدة الإهانة أهانه استخفه أصله هان يهون إذا لان وسكن و المؤمنون هينون أي ساكنون لا يتحركون بما يضر لينون أي يتعطفون للحق ولا يتكبرون فعلى هذا يكون الهمزة في { أهان } لسلب هذه الصفة الجميلة الإهداء أهديت إلى البيت هديا وأهديت الهدية إهداء وهديت العروس إلى زوجها هداء وهديت القوم الطريق هداية وفي الدين هدى والاهتداء مقابل الإضلال كما أن الهدى مقابل للضلال الإهتاف هو بريق السراب والدوي في المسامع الإهمال أهمله خلى بينه وبين نفسه أو تركه ولم يستعمله أهيا شراها هو بكسر الهمزة وفتحها ويفتح الشين كلمة يونانية معناها الأزلي الذي لم يزل أه كلمة توجع أي وجعي عظيم وتندمي زائد دائم وقد نظمت فيه

رمى بلحظ قد أصبت بمهجتي
فأهي وما من شاهد لي سوى أهني
نوع { أهل به لغير الله } رفع به الصوت عند ذبحه للطواغيت { أهبطوا مصرا }
{ انحدروا إليه } واهجرني { اجتنبني } أهون { أيسر أو أسهل } أهواءكم {
آراءكم الزائفة } هو أهل التقوى { حقيق بأن يتقى عقابه } وأهل المغفرة {
حقيق بأن يغفر لعباده لا سيما المؤمنين منهم } اهتزت وريت { تزخرفت
وانتفخت بالنبات } فاهدوهم { وجهوهم } أحق بها وأهلها { والمستأهل لها
{ وأهش بها } أخبط الورق بها على رؤوس غنمي أو بالسين بمعنى أنحي
عليها زاجرا لها من { الهس } وهو زجر الغنم { ثم اهتدى } ثم استقام على
الهدى المذكور

{ بأهوائهم } بتشهيهم { قد أهمتهم أنفسهم } أوقعتهم في الهموم أو ما
يهمهم إلا أنفسهم وطلب خلاصها
{ فصل الألف والياء }

الإيتاء كل موضع ذكر في وصف الكتاب { آتينا } فهو أبلغ من كل موضع ذكر
فيه { أوتوا } لأن { أوتوا } قد يقال إذا أوتي من لم يكن منه قبول و { آتينا }
يقال فيمن كان منه قبول والإيتاء أقوى من الإعطاء إذ لا مطاوع له يقال آتاني
فأخذته وفي الإعطاء يقال أعطاني فعطوت وما له مطاوع أضعف في إثبات
مفعوله مما لا مطاوع له ولأن الإيتاء في أكثر مواضع القرآن فيما له ثبات
وقرار كالحكمة والسبع المثاني والملك الذي لا يؤتى إلا لذي قوة والإعطاء فيما
ينتقل منه بعد قضاء الحاجة منه كإعطاء كل شيء خلقه لتكرر حدوث ذلك
باعتبار الموجودات وإعطاء الكوثر للانتقال منه إلى ما هو أعظم منه وكذا
{ يعطيك ربك فترضى } للتكرر إلى أن يرضى كل الرضا الإيلية كل اسم إلهي
مضاف إلى ملك أو روحاني فهو الإيلية وفي المفردات قيل في { جبرائيل }
إن { إيل } اسم الله وهذا لا يصح بحسب كلام العرب الإيمان الثقة وإظهار
الخشوع وقبول الشريعة { إفعال } من الأمن ضد الخوف ثلاثية يتعدى إلى
مفعول واحد نحو أمنتته أي كنت أمنيًا وإذا عدي بالهمزة يعدى إلى مفعولين
تقول { أمنت زيدا عمرا } بمعنى جعلته أمنيًا منه وقد يكون بمعنى صار ذا أمن
ثم استعمل في التصديق إما مجازا لغويا لاستلزامه ما هو معناه فإنك إذا
صدقت أحد أمنتته من التكذيب في ذلك التصديق وإما حقيقة لغوية والإيمان
المعدى إلى الله معناه التصديق الذي هو نقيض الكفر فيعدى بالباء لأن من
دأبهم حمل النقيض على النقيض كقوله تعالى { وما أنت بمؤمن لنا } أي
بمصدق وفي { مؤمن } مع التصديق إعطاء الأمن لا في مصدق واللام مع
الإيمان في القرآن لغير الله وذلك لتضمن معنى الاتباع والتسليم وهو عرفا
الاعتقاد الزائد على العلم كما في { التقوى } قال الرازي التصديق هو الحكم
الذهني المغاير للعلم فإن الجاهل بالشيء قد يحكم به فقد أشكل ما قال
التفتازاني أن الإيمان هو التصديق الذي قسم العلم إليه في المنطق ثم
التصديق معناه اللغوي هو

أن

ينسب الصدق إلى المخبر اختيارا إذ لو وقع صدقه في القلب ضرورة كما إذا
ادعى النبوة وأظهر المعجزة من غير أن ينسب الصدق إليه اختيارا لا يقال في
اللغة إنه صدقه وأيضا التصديق مأمور به فيكون فعلا اختياريا والتصديق وانقياد
الباطن متلازما فلهذا يقال أسلم فلان ويراد به أمن والتصديق يكون في
الإخبارات والانقياد يكون في الأوامر والنواهي فتبلغ الشرائع إن كان بلفظ

الإخبار بالإيمان يكون بالتصديق وإن كان بالأمر والنهي فالإيمان بانقياد الباطن والفرق بين التصديق والإيقان أن التصديق قد يكون مؤخرا عن الإيقان ولا يكون الإيقان مستلزما للتصديق كالذي شاهد المعجزة فيحصل له العلم اليقيني بأنه نبي ومع ذلك لا يصدق فاليقين الضروري ربما يحصل ومع ذلك لا يحصل التصديق الاختياري وقد يكون التصديق مقدما على اليقين كما في أحوال الآخرة فإنه لا يحصل اليقين بها إلا بأن يصدق النبي فعلم منه أن اليقين ليس بإيمان والتصديق والمعرفة ليسا بمتحدّين فإن التصديق عبارة عن ربط القلب بأنه على ما علمه من إخبار المخبر بأنه كذا فهذا الربط أمر كسبي يثبت باختيار المصدق وأما المعرفة فليست كذلك لحصولها بدون الاختيار كما في وقوع بصر الإنسان على شيء بدون اختياره فإنه يحصل له معرفة المبصر بأنه حجر أو مدر أو غير ذلك بدون ربط قلبه عليه بالاشتغال بأنه هو فالمعرفة ليست بإيمان بخلاف التصديق فإنه إيمان والإيمان شرعا هو إما فعل القلب فقط أو اللسان فقط أو فعلهما جميعا أو هما مع سائر الجوارح فعلي الأول هو إما التصديق فقط والإقرار ليس ركنا بل شرط لإجراء الأحكام الدنيوية وهو مختار الماتريدي وقال الإمام الرضي وفخر الإسلام إنه ركن أحط فإنه قد يسقط بما فيه شائبة العرضية والتبعية أو التصديق بشرط الإقرار وهو مذهب الأشعري وأتباعه ولا دلالة في قوله تعالى { كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا } على أن الإقرار باللسان خارج عن حقيقة الإيمان المصطلح

عند أهل الشرع إنما دلالتها على أنه خارج عن الإيمان بمعنى التصديق بالله وبرسوله وليس هذا مما يقبل النزاع والرابع مذهب المحدثين وبعض السلف والمعتزلة والخوارج وفيه إشكال ظاهر وجوابه أن الإيمان يطلق على ما هو الأصل والأساس في دخول الجنة وهو التصديق مع الإقرار وعلى ما هو الكامل المنجي بلا خلاف وهو التصديق والإقرار والعمل وفي التصديق المجرد خلاف فعند بعض مشايخنا منج وعند البعض لا والمذهب عندنا أن الإيمان فعل عبد بهداية الرب وتوفيقه وهو الإقرار باللسان والتصديق بالقلب والتصديق بالقلب هو الركن الأعظم والإقرار كالدليل عليه

وقوله تعالى { ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين } يدل على أن الإقرار بغير تصديق ليس بإيمان بإشارة النص واقتضائه فينتهض حجة على الكرامية وليس لهم دليل بعبارة النص على خلافه حتى يرجح وليس الإيمان هو الإقرار باللسان فقط كما زعمت الكرامية ولا إظهار العبادات والشكر بالطاعات كما زعمت الخوارج فإننا نعلم من حال الرسول عند إظهار الدعوة أنه لم يكتف من الناس بمجرد الإقرار باللسان ولا العمل بالأركان مع تكذيب الجنان بل كان يسمى من كانت حاله كذلك كاذبا ومنافقا قال الله تعالى تكذبا للمنافقين عند قولهم نشهد أنك لرسول الله { والله يشهد إن المنافقين لكاذبون } وما ورد في الكتاب والسنة وأقوال الأئمة في ذلك أكثر من أن يحصى ولا يخفى قبح القول بأن الإيمان مجرد الإقرار باللسان لإفضائه إلى تكفير من لم يظهر ما أبطنه من التصديق والطاعة والحكم بنقيضه لمن أظهر خلاف ما أبطن من الكفر بالله ورسوله وأشد قبحا منه جعل الإيمان مجرد

الإتيان بالطاعات لإفضائه إلى إبطال ما ورد في الكتاب والسنة من جواز خطاب العاصي بما دون الشرك قبل التوبة بالعبادات البدنية وسائر الأحكام الشرعية وبصحتها منه إن لو أتاها وبإدخاله في زمرة المؤمنين وبهذا تبين قبح قول الحشوية أن الإيمان هو التصديق بالجنان والإقرار باللسان والعمل بالأركان نعم لا ينكر جواز إطلاق اسم الإيمان على هذه الأفعال وعلى الإقرار باللسان كما قال الله تعالى { وما كان الله ليضيع إيمانكم } أي صلاتكم وقال عليه الصلاة والسلام الإيمان بضع وسبعون باباً أوله شهادة أن لا إله إلا الله وآخره إمطة الأذى عن الطريق لكن من جهة أنها دالة على التصديق بالجنان ظاهراً فعلى هذا مهما كان مصدقاً بالجنان وإن أخل بشيء من الأركان فهو مؤمن حقاً وإن صح تسميته فاسقاً بالنسبة إلى ما أخل به ولذلك صح إدراجه في خطاب المؤمنين وإدخاله في جملة تكاليف المسلمين واختلف في زيادة

الإيمان ونقصه قال بعضهم إن الإيمان الكامل هو الإيمان المطلق لا يقبل الزيادة والنقصان ومطلق الإيمان يطلق على الناقص والكامل ولهذا نفى رسول الله الإيمان المطلق عن الزاني وشارب الخمر والسارق ولم ينف عنهم مطلق الإيمان فلا يدخلون في قوله تعالى { والله ولي المؤمنين } ولا في قوله تعالى { قد أفلح المؤمنون } ويدخلون في قوله تعالى { ومن يقتل مؤمناً } وفي قوله تعالى { فتحرير رقبة }

مؤمنة { والإيمان المطلق يمنع دخول النار ومطلق الإيمان يمنع الخلود وقال بعضهم إيمان الله الذي أوجب اتصافه بكونه مؤمناً لا يزيد ولا ينقص إذ ليس محلاً للحوادث وإيمان الأنبياء والملائكة يزيد ولا ينقص وإيمان من عداهم يزيد وينقص إن فسر الإيمان بالطاعة وإن فسر بخصلة واحدة من تصديق أو غيره فلا يقبل الزيادة والنقصان من هذه الحيثية اللهم إلا أن ينظر إلى كثرة أعداد أشخاص تلك الخصلة وقتلتها في أحاد الناس فحينئذ يكون قابلاً للزيادة والنقصان وأما العمل فليس بجزء إلا من مطلق الإيمان بدليل قوله تعالى { لا تجد قوماً يؤمنون بالله } إلى قوله { كتب في قلوبهم الإيمان } فإن جزء الثابت في القلب يكون ثابتاً فيه وأعمال الجوارح لا تثبت فيه وفي المقارنة بالإيمان في أكثر القرآن إيذان بأنهما كالمتلازمين في توقف مجموع النجاة والثواب عليهما وهذا لا ينافي كون الإيمان المجرد عن العمل الصالح منجياً ووجه الشافعي في أن الأعمال الصالحة من الإيمان قوله تعالى { وما كان الله ليضيع إيمانكم } أي صلاتكم وعندنا معناه ثباتكم على الإيمان ولأن المعطوف غير المعطوف عليه في قوله تعالى { إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات } بخلاف العطف في { من آمن بالله واليوم الآخر } فإنه عطف تفسير وحجتنا في أن العمل ليس من الإيمان قوله تعالى { قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة } سماهم مؤمنين قبل إقامة الصلاة والإجماع على أن أصحاب الكهف وكذا سحرة فرعون من أهل الجنة وإن لم يوجد منهم العمل وكذا من آمن مثلاً قبل الضحوة فمات قبل الزوال وليس في قوله تعالى { اليوم أكملت لكم دينكم } دليل على نقصان إيمان قبل اليوم وإلا يلزم موت المهاجرين والأنصار كلهم على دين ناقص بل المراد من اليوم عصر النبي

{ صلى الله عليه وسلم } إذ كانت قبل ذلك فترة أو المعنى أظهرت لكم دينكم حتى قدرتهم على إظهاره أو التكميل لإرغاب العدو وأما قوله تعالى { ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم } وقوله { وإذا تليت عليهم

آياته زادتهم إيماناً } وما روي إن إيمان أبي بكر لو وزن مع إيمان أمي لترجح إيمان أبي بكر فنقول الإيمان المطلق عبارة عن التصديق والتصديق لا يقبل الزيادة والنقصان فقوله تعالى { ليزدادوا } إلى آخره في حق الصحابة لأن القرآن كان ينزل في كل وقت

فيؤمنون به فتصديقهم للثاني زيادة على الأول أما في حقنا فقد انقطع الوحي وما زاد بالإلف وكثرة التأمل وتناسر الحجج فثمراته لا أصله وقوله { زادتهم إيماناً } المراد به المجموع المركب من التصديق والإقرار والعمل لا التصديق وحديث أبي بكر كان ترجيحاً في الثواب لأنه سابق في الإيمان وعدم صحة الاستثناء في الإيمان هو قول أبي حنيفة وأصحابه وقوم من المتكلمين وقد روى ترك الاستثناء في الإيمان والإسلام خمسة من الصحابة الأعلام والذين قالوا الطاعة داخله في الإيمان فمنهم من جوز مطلقاً وهو ابن مسعود وقوم من الصحابة والتابعين والشافعي ومنهم من جوز في الاستقبال دون الحال وهو جمهور المعتزلة والخوارج والكرامية قال التفتازاني لا خلاف في المعنى بين الفريقين يعني الأشاعرة والماتريدية لأنه إن أريد بالإيمان مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال وإن أريد ما يترتب عليه من النجاة والثمرات فهو في مشيئة الله تعالى ولا قطع في حصوله فمن قطع بالحصول أراد الأول ومن فوض إلى المشيئة أراد الثاني لنا أن مثل هذا الكلام صريح في الشك في الحال ولا يستعمل في المحقق ففي الحال مثل { أنا شاب إن شاء الله } والصريح لا يحتاج إلى النية وما روي عن ابن مسعود من جواز الاستثناء في الإيمان فمحمول على الخاتمة أو كان زلة منه فرجع كيف يستثنى والإيمان عقد فهو يبطله كما في العقود قال الله تعالى { أولئك هم المؤمنون حقا } بعد وجود حقيقة الإيمان منهم ولأن التصديق أمر معلوم لا تردد فيه عند تحققه بل في التردد في الحال مفسدة جر الاعتبار به آخر الحياة وأما الاستثناء في أخبار الله تعالى فإنه وإن كان ثابتاً في نفسه كائن لا محالة ولكنه مستقبل فكان ذلك من الله تعالى تعليماً لعباده أن يقولوا في عداتهم مثل ذلك متأدبين بأداب الله تعالى ومقتدين بسننه وقال بعض الفضلاء إن للإيمان وجوداً عينياً أصلياً ووجوداً قلبياً ذهنياً ووجوداً في العبارة فالوجود العيني للإيمان هو

حصول المعارف الإلهية بنفسها لا بتصورها في القلب فإن من تصور الإيمان لا يصير مؤمناً كما أن من تصور الكفر لا يصير كافراً ولا شك أن الصور العلمية أنوار فائضة من المبدأ الفياض فإذا حققت حقيقة الإيمان نور حاصل للقلب بسبب ارتفاع الحجاب بينه وبين الحق وهذا النور قابل للزيادة والنقص والقوة والضعف وأما الوجود الذهني للإيمان فملاحظة المؤمن به وتصوره للتصديق

القلبي وما يتبعه من المعارف والأنوار وأما الوجود اللفظي فشهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله ولا يخفي أن مجرد الوجود الذهني وكذا مجرد التلفظ بكلمة الشهادة من غير أن يحصل عين

الإيمان والنور المذكور لا يفيد كما لا يفيد العطشان تصور الماء البارد ولا التلفظ به وينبغي أن يعلم أيضا أن كثيرا من الآيات والأحاديث يدل على أن الإيمان مجرد العلم مثل قوله تعالى { فاعلم أنه لا إله إلا الله } وقول رسوله من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة والإيمان المجمل يتم بشهادة واحدة عند أبي حنيفة ثم يجب عليه الثبات والتقرر بأوصاف الإيمان وعند الشافعي يتم بشهادتين ثم يجب عليه سائر أوصاف الإيمان وشرائطه ولم يثبت التعبد من الشارع بلفظ { أشهد أن لا إله إلا الله } بل يصح بكل لفظ دال على الإقرار والتصديق ولو بغير العربية مع إحسانها وكذا يصح بترك القول والإيمان الإجمالي كافي في الخروج عن عهدة التكليف فيما لو خط إجمالا ويشترط التفصيل فيما لو خط تفصيلا فيكفي في الإجمال التصديق بجميع ما علم بالضرورة مجيء الرسول به أي بعلم كل أحد كونه من الدين من غير افتقار إلى الاستدلال كوحدة الصانع وعلمه ووجوب الصلاة وحرمة الخمر ولو لم يصدق منها عند التفصيل كان كافرا بالاتفاق كما في شرح المقاصد وغيره { واختلف في أن الإيمان مخلوق أم لا } فمن قال إنه مخلوق أراد به فعل العبد ولفظه ومن قال غير مخلوق - كما هو عندنا - أراد به كلمة الشهادة لأن الإيمان هو التصديق أي الحكم بالصدق وهو إيقاع نسبة الصدق إلى النبي بالاختيار وأما الاهتداء فهو مخلوق لأنه الحالة الحاصلة بالتصديق فالإيمان مصدر والاهتداء هو الهيئة الحاصلة بالمصدر فيكون بخلقه تعالى لأن القدرة مقارنة بخلقه فبمعنى الهداية غير مخلوق وبمعنى الإقرار والأخذ في الأسباب مخلوق والخلاف لفظي وأما الإسلام فهو من الاستسلام لغة وفي الشرع الخضوع وقبول قول الرسول فإن وجد معه اعتقاد وتصديق بالقلب فهو الإيمان والإيمان بعد الدليل أكثر من الإيمان قبل الدليل ولهذا قال الله تعالى { ولكن أكثر الناس } وفي موضع آخر { كثير من الناس } وإيمان الملائكة مطبوع

والأنبياء معصوم والمؤمنين مقبول والمبتدعين موقوف والمنافقين مردود ومثل إيمان اليأس كشجر غرس في وقت لا يمكن فيه النماء ومثل توبة اليأس كشجر نابت الثمر في الشتاء عند ملائمة الهواء والحق أن إيمان اليأس مقبول كما في قوم يونس عليه السلام

الإيجاد هو إعطاء الوجود مطلقا والإحداث إيجاد الشيء بعد العدم ومتعلق الإيجاد لا يكون إلا أمرا ممكنا فلا يستقيم في أعدام الملكات بخلاف الإحداث فإنه أهم من الإيجاد كما بين في محله وإيجاد الشيء متوقف على القدرة المتوقف على الإرادة المتوقف على العلم المتوقف وجود الجميع على الحياة والمراد بالتوقف توقف معية نظرا إلى صفات الباري إذ كلها أزلية يستحيل

تقدم بعضها على بعض بالوجود وإيجاد شيء لا عن شيء محال بل لا بد من سنخ للمعلول قابل لأن يتطور بأطوار مختلفة لا يقال هذا لا يتمشى في الجعل الإبداع الذي هو إيجاد الأيس عن الليس لأننا نقول ذلك بالنسبة إلى الخارج وإلا فالصور العلمية التي يسمونها أعيانا ثابتة سنخ لها وأصلها وهي قديمة صادرة عنه تعاني بالفيض الأقدس والإبداعات بالفيض المقدس والإيجاد إذا لم يكن مسبقا بمثله يسمى إبداء وإذا كان مسبقا بمثله يسمى إعادة والإيجاد بطريق العلة لا يتوقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع والإيجاد بطريق الطبع يتوقف على ذلك وإن كانا مشتركين في عدم الاختيار ولهذا يلزم اقتران العلة بمعلولها كتحرك الإصبع مع الخاتم التي هي فيه ولا يلزم اقتران الطبيعة بمطبوعها كاحتراق النار مع الحطب لأنه قد لا يحترق لوجود مانع أو تخلف شرط وهذا في حق الحوادث والإيجاد بالاختيار خاص بالفاعل المختار وهو الله تعالى ولم يوجد عند المؤمنين إلا هو ثم الإيجاد لو كان حال العدم يلزم الجمع بين النقيضين ولو كان حال الوجود لزم تحصيل الحاصل والجواب أن الإيجاد بهذا الوجود لا بوجود متقدم كمن قتل قتيلا أي بهذا القتل لا بقتل سابق فيكون حقيقة واعلم أن التأثير وهو إعطاء الوجود ليس إلا في حالة الحدوث هذا مذهب المتكلمين ولزوم تحصيل الحاصل إنما يلزم أن لو كان التأثير حال بقاء الوجود كما هو عند الفلاسفة المجوزين ذلك في حال البقاء فحسب كالتأثير فيما هو قديم قدما زمانيا والمتكلمون لا يقولون إن البقاء لا يحتاج

إلى سبب فإن البقاء أمر ممكن وكل ممكن محتاج إلى السبب لكن الإيجاد السابق بطريق الأحكام سبب للبقاء ويمكن أن يقال إن التأثير في حال العدم لا يلزم الجمع بين النقيضين وإنما يلزم تخلف المعلول عن العلة لو لم يتصل الوجود بتمام التأثير كما في قطع حبل القنديل فإن التأثير من أول القطع إلى تمامه وحال تمامه هو حال ابتداء الوقوع بالإيجاب لغة الإثبات واصطلاحا عند أهل الكلام صرف ممكن من الإمكان إلى الوجوب والإيجاب صفة كمال بالنسبة إلى صفات الله

واعلم أن أرباب الحكمة متطابقون وأصحاب الفلسفة متوافقون على أن مبدأ العالم موجب بالذات والظاهر أن مرادهم من الإيجاب أنه قادر على أن يفعل ويصح منه الترك إلا أنه لا يترك البتة ولا ينفك عن ذاته الفعل لا لاقتضاء ذاته إياه بل لاقتضاء الحكمة إيجاده فكان فاعلا بالمشيئة والاختيار كما هو الحق ويشهد له أنهم يدعون الكمال في الإيجاب ولا كمال فيه على معنى الاضطرار بحيث لا يقدر على الترك فلا يقولون بالإيجاب على المعنى المشهور فيما بين خصمائهم من فرق المتكلمين والمعتزلة مع إيجابهم على الله ما أوجبوه قائلون بكونه مختارا بلا خوف منهم وعامة الناس كانوا معتقدين في زمان دعوى النبوة بأنه تعالى قادر مختار والقول بالإيجاب المشهور إنما حدث بين الملة الإسلامية بعد نقل الفلسفة إلى اللغة والإيجاب في عرف الفقهاء عبارة عن ما صدر على أحد المتعاقدين أولا وإيجاب العبد معتبر بإيجاب الله وقد صح النذر بقوله { لله علي أن أعتكف شهرا } ونفس اللبث في المسجد ليس بقربى إذ ليس لله من جنسه واجب فكان ينبغي أن لا يصح هذا النذر لأن إيجاب

العبد معتبر بإيجاب الله تعالى وإنما صح إلحاقاً للنذر بالصلاة باعتبار الفرض أو الشرط وكذا إذا قال { ما لي أو ما أملك صدقة } يقع على مال الزكاة والقياس أن يقع على كل المال لكن ترك القياس بذلك الأصل فإن ما أوجبه الله بقوله { خذ من أموالهم صدقة } أنصرف إلى الفضول لا إلى كل المال فكذا ما يوجبه العبد إلى نفسه والإيجاب يستدعي وجود الموضوع والسلب لا يستدعيه بمعنى أن الموجبة إن كانت خارجية وجب وجود موضوعها محققاً وإن كانت حقيقية وجب وجود موضوعها مقدراً والسالبة لا يجب فيها وجود الموضوع على ذلك التفصيل الآية هي في الأصل العلامة الظاهرة واشتقاقها من { أي } لأنها تبين { أي } عن { أي } وتستعمل في المحسوسات والمعقولات يقال لكل ما يتفاوت به المعرفة بحسب التفكير والتأمل فيه وبحسب منازل الناس في العلم آية

ويقال على ما دل على حكم من أحكام الله سواء كانت آية أو سورة أو جملة منها والآية أيضاً طائفة حروف من القرآن علم بالتوقيف انقطاع معناها عن الكلام الذي بعدها في أول القرآن وعن الكلام الذي قبلها في آخره وعن الذي قبلها والذي بعدها في غيرهما غير

مشمتم على مثل ذلك والآية تعم الأمانة والدليل القاطع والسلطان يخص القاطع { وجعلنا ابن مريم وأمه آية } لم يقل آيتين لأن كل واحد آية بالآخر وقولهم الآية هو بإعراب ثلاثة تأويلها اقرأ الآية أو أتمها أو الآية إلى آخرها وإلى آخر الآية الإيجاز هو الاختصار متحداً إذ يعرف حال أحدهما من الآخر وقيل بينهما عموم من وجه لأن مرجع الإيجاز إلى متعارف الأوساط والاختصار قد يرجع تارة إلى المتعارف وأخرى إلى كون المقام خليفاً بأبسط مما ذكر فيه وبهذا الاعتبار كان الاختصار أعم من الإيجاز ولأنه لا يطلق الاختصار إلا إذا كان في الكلام حذف بهذا الاعتبار كان الإيجاز أعم لأنه قد يكون بالقصر دون الحذف وإيجاز القصر هو أن يقصر اللفظ على معناه كقوله { إنه من سليمان } إلى قوله { وأتوني مسلمين } جميع في أحرف العنوان والكتاب والحاجة وإيجاز التقدير هو أن يقدر معنى زائد على المنطوق ويسمى بالتضييق أيضاً نحو { فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف } أي خطايا غفرت فهو له لا عليه والجامع هو أن يحتوي اللفظ على معان متعددة نحو { إن الله يأمر بالعدل والإحسان } إلى آخره ومن بدع الإيجاز سورة الإخلاص فإنها نهاية التنزيه وقد تضمنت الرد على نحو أربعين فرقة وقد جمع في قوله تعالى { يا أيها النمل أدخلوا مساكنكم } إلى آخره أحد عشر جنساً من الكلام نادت كنت نهت سمت أمرت قصت حذرت خصت عمت أشارت عذرت وأدت خمسة حقوق حق الله وحق رسوله وحقها وحق رعيته وحق جنود سليمان النبي عليه السلام وقد جمع الله الحكمة في شطر آية { كلوا واشربوا ولا تسرفوا } وأما تكرير القصص فقد ذكروا فيه فوائد منها أن في إبراز الكلام الواحد في فنون كثيرة وأساليب مختلفة ما لا يخفى من الفصاحة وعدم تكرار قصة يوسف التي فيها نسب النسوة به وحال امرأة ونسوة افتتن بأبدع الناس جمالا لما فيه من

الإغضاء والستر وقد صحح الحاكم في مستدركه حديث النهي عن تعليم النساء
سورة يوسف

عليه السلام أي بالتشديد جزء من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن أمثاله
وهو اسم ظاهر ولا مضمحل هو مبهم لم يستعمل إلا بصلة { إلا } في
الاستفهام والجزء الذي كني به عن المنصوب
وملحقته من الكاف والياء والهاء حروف زبدت لبيان التكلم والخطاب والغيبة
ولا محل لها من الإعراب مثل الكاف في { رأيته } ويسأل ب { أي } عما
يُميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما نحو { أي الفريقين خير مقاماً } أي
أنحن أم أصحاب محمد وأي اسم للشرط نحو { أيا ما تدعوا فله الأسماء
الحسنى } وهي من جهة كونها متضمنة معنى الشرط عامل في { تدعو } و
من جهة كونها اسماً متعلقاً ب { تدعوا } معمول له والاستفهام نحو { أيكم
يأتيني بعرضها } وموصولة نحو
فسلم على أيهم أفضل

أي الذي هو أفضل ودالة على معنى الكمال فتكون صفة للنكرة وحالا من
المعرفة ولا تستعمل إلى مضافة فإن أضيفت لجامد فهي للمدح بكل صفة وإن
أضيفت لمشتق فهي للمدح بالمشتق منه فقط فالأول نحو { مررت برجل أي
رجل } أي كامل في الرجولية والثاني نحو { جاءني زيد أي رجل } أي كامل
في صفات الرجولية وتكون وصلة لنداء ما فيه { ال } نحو { يا أيها الرسول }
و { يا أيها النفس } و { أي } بمنزلة { كل } مع النكرة وبمنزلة { بعض }
مع المعرفة والفعل في قولك { أي عبيدي ضربك فهو حر } عام حتى لو ضربه
الجميع عتقوا لأن الفعل مسند إلى عام وهو ضمير { أي } وفي { أي عبيدي
ضربته فهو حر } خاص حتى لو ضرب الجميع لم يعتق إلا الأول لأن الفعل
مسند إلى ضمير المخاطب وهو خاص إذا راجع إلى { أي } ضمير المفعول
والفعل يعم بعموم فاعله لكونه كالجزء من الفعل وقد تؤنث { أي } إذا
أضيفت إلى مؤنث وترك التأنيث أكثر فيها ويقال { أي الرجال أناك } ولا يقال
{ أتوا } إيا بالكسر والتشديد حرف لأنه لم يوضع لمعنى حتى يكون كلمة
محرفة بل هو لفظ ذكر وسيلة إلى التلغظ بالضمير والجمهور على أن { إيا }
ضمير وما بعده اسم مضاف له يفسر ما يراد به من تكلم نحو { وإياي فأرهبون }
وغيبة نحو { بل إياه تدعون } وخطاب نحو { إياك نعبد } أو وحده ضمير
وما بعده حرف يفسر المراد أو عماد وما بعده هو الضمير وإيا بالفتح مخففة
حرف نداء ك { هيا } و { إياك } في { رأيته إياك } بدل و { أنت } في
{ رأيته أنت } تأكيد { وإياك } في { إياك والأسد } منصوب بإضمار فعل
تقديره اتق أو باعد واستغني عن إظهار هذا الفعل لما تضمنه هذا الكلام من
معنى التحذير وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد وإذا كان قد استوفى
عمله ونطق بعده باسم آخر لزم إدخال حرف العطف عليه تقول { اتق الشر
والأسد } وقد جوز إلغاء الواو عند تكرير { إياك } كما استغني

عن إظهار الفعل مع تكرير الاسم في مثل { الطريق الطريق } أي بالتخفيف يسمى حرف تفسير وحرف تعبير لأنه تفسير لما قبله وعبارة منه وشرطه أن يقع بين جملتين مستقلتين تكون الثانية هي الأولى وأي يفسر بها للإيضاح والبيان و { أعني } لدفع السؤال وإزالة الإبهام وقيل { أي } تفسير إلى المذكور و { أعني } تفسير إلى المفهوم و { أي } تفسير كل مبهم من المفرد نحو { جاءني زيد أي أبو عبد الله } والجملة كقولك { فلان قطع رزقه أي مات } و { أن } مختصة بما في معنى القول لا نفس القول نحو { كتبت إليه أن قم } ف { أي } أعم استعمالاً من { أن } لجواز أن يفسر بها ما ليس في معنى القول وما هو في معنى القول صريح وغير صريح ولا يفسر ب { أن } إلا ما في معنى القول غير الصريح ولا يفسر به في الأكثر إلا مفعول مقدر نحو { ونادينا أن يا إبراهيم } أي نادينا بقول هو قولنا يا إبراهيم وقد يفسر به المفعول به الظاهر كقوله تعالى { إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن أقذفيه } ف { أن أقذفيه } تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر ل { أوحينا } وإذا فسرت جملة فعلية مضافة إلى ضمير المتكلم ب { أي } يجب أن يطابق في الإسناد إلى المتكلم فتقول { استكتمته سري أي سألته كتماناً } بضم تاء { سألته } لأنك تحكي كلام المعبر عن نفسه وجاز حينئذ في صدر الكلام { تقول } على الخطاب و { يقال } على البناء للمفعول وإذا فسرته ب { إذا } فتحت الضمير فتقول { إذا سألته كتماناً } لأنك تخاطبه أي أنك تقول ذلك إذا فعلت ذلك الفعل ولا يصح حينئذ أن يقال في الصدر { يقال } وأي بالفتح والسكون لنداء القريب قاله المبرد والبعيد قاله سيويه والمتوسط قاله ابن برهان وإي بالكسر بمعنى { نعم } نحو { إي وربّي } وهو من لوازم القسم ولذلك وصل بواوه في التصديق فيقال { إي والله } ولا يقال { إي } وحده ومن هذا قالوا كون { إي } بمعنى { نعم } مشروط بوقوعه في القسم أين يبحث به عن المكان بطريق

الشرطية نحو { أين تجلس أجلس } و { متى } يبحث به عن الزمان وأين سؤال عن المكان الذي حل فيه الشيء ومن أين سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء و { ما } في { أينما } موصولة وصلت ب { أين } في خط المصحف وحققا الفصل أيا ن يسأل به عن الزمان المستقل ولا يستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيم شأنه نحو { أيا ن يوم القيامة } ويكون بمعنى { متى } نحو { وما يشعرون أيا ن يعثون } أيا ما { ما } زائدة للتأكيد أو شرطية جمع بينهما تأكيداً كما جمع بين حرفي الجر للتأكيد

وحسنه اختلاف اللفظ الأيم ك { كيس } من لا زوج لها بكراً أو ثيباً ومن لا امرأة له أيضاً جمع الأول { أيايم } و { أيايمى } كما في القاموس وفي أنوار التنزيل هو العزب ذكر كان أو أنثى بكراً كان أو ثيباً وقال بعضهم هي المرأة التي وطئت ولا زوج لها سواء وطئت بحلال أو بحرام دل عليه أن النبي { صلى الله عليه وسلم } قابل الأيم بالبكر في حديث الإذن حيث قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها وإذنها صماتها عطف إحداهما على الأخرى وفصل بينهما في الحكم وكل من العطف والفصل دليل على المغايرة

بينهما قال أبو المعالي في مسألة النكاح بغير ولي خلاف بين أبي حنيفة وبين رسول الله فإنه عليه الصلاة والسلام قال أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل وقال أبو حنيفة نكاحها صحيح وإنما قال كذلك لأن المرأة مالكة لبعضها فيصح نكاحها بغير إذن وليها قياساً على بيع سلعتها فحمل بعض الحنفية المرأة في الحديث على الصغيرة فاعترض لأن الصغيرة ليست امرأة في لسان العرب كما أن الصغير ليس رجلاً فحملها بعض آخر منهم على الأمة فاعترض بما رواه البيهقي من قوله عليه الصلاة والسلام فإن أصابها فلها مهر مثلها فإن مهر مثلها لسيدها لا لها فحملها بعض آخر من متأخريهم على المكاتبه فإن المهر لها وهذه التأويلات بعيدة عند الشافعية لما أنه على كل من التأويلات قصر للعام على صورة نادرة منافية لما قصده الشارع من عموم منع استقلال المرأة بالنكاح فحضر أبو المعالي يوماً مع الصندلي وسأل عن التسمية على الذبيحة هل هي واجبة أم لا فقال الصندلي في هذه المسألة خلاف بين الشافعي وبين الله تعالى فإن الله تعالى يقول { ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه } والشافعي قال كلوا وإنما قال الشافعي كذلك لأنه ذبح صدر من أهله في محله فيحل كذبح ناسي التسمية والنص عنده مؤول بحمله على تحريم مذبح عبدة الأوثان فإن عدم ذكر الله غالب عليهم فإذا انقح هذا التأويل عمل به لما صح في

الحديث من أن قوماً قالوا يا رسول الله إن قوماً يأتون باللحم ما ندري أذكر اسم الله عليه أم لا فقال عليه الصلاة والسلام سموا عليه وكلوا وقد فصلناه في بحث الذبيحة تفصيلاً وافياً حتى ظهر الحق من قوة التحقيق الإيلاء الإعطاء والتقريب والإيلاء مصدر { آلت على كذا } إذا حلفت عليه بالله أو بغيره من الطلاق أو العتاق أو الحج أو نحو ذلك والأمر منه { أول } وتعديته ب { من } في القسم على قربان المرأة باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطء كما في قوله تعالى { للذين يؤلون من نسائهم } أي وللمؤلين من نسائهم تربص أربعة أشهر فلا يلزم شيء في هذه المدة وهذا لا ينافي وقوع الطلاق البائن عند مضيتها كما قاله أبو حنيفة ولا يقتضي أن تكون المدة أكثر مما ذكر بدلالة الفاء في قوله { فإن فاؤوا } كما قاله الشافعي لأنها للتعقيب والعبد والحر في مدة الإيلاء سواء عند الشافعي وأبو حنيفة يعتبر رق المرأة ومالك يعتبر رق الزوج الإيقاع هو العلة الحاصلة في الذهن والوقوع هو المعلول سواء كان في الذهن أو في الخارج الإيغال هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومن أمثلته في القرآن { يا قوم أتبعوا المرسلين } إلى قوله { مهتدون } فإن المعنى قد تم بدون { وهم مهتدون } إذ الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة مبالغة في الحث على اتباع الرسول والترغيب فيه وفي الشعر كقوله

كأن عيون الوحش حول خبائنا
وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب

الإيأس مصدر الآيسة عن الحيض في الأصل { إيأس } على { إفعال } حذفت الهمزة من عين الكلمة تخفيفاً الإيهام هو إيقاع الشيء في القوة

الوهمية قيل هو كالتخييل الذي هو إيقاع الشيء في القوة الخيالية لأن ذلك من الصور الوهمية وهذا من الأمور المتخيلة بل كلاهما موهومان لا تحقق لهما لكن الأول أن يوجد لكل منهما وجه علمي يرجحه في موضعه ولا يحمل على التعيين وإيهام التناسب في البديع كون اللفظ مناسباً لشيء بأحد معنييه لا بالآخر الإيعاء هو حفظ الأمتعة في الوعاء والوعي لفظ الحديث ونحوه إيه تقول { إيه حدثنا } إذا استردته و { إيه كف عنا } إذا أمرته أن يقطعه و { وبها } إذا زجرته عن الشيء أو أغريته و { واهأ له } إذا تعجبت منه أيضاً مصدر { أض } ولا يستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر فخرج نحو { جاءني زيد أيضاً } و { جاء فلان ومات أيضاً } و { اختصم زيد وعمرو أيضاً } فلا يقال شيء من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعاً كما نقل ومعناه عاد هذا عوداً على الحثية المذكورة أو حال من ضمير المتكلم حذف عاملها وصاحبها أي { أخبر أيضاً } أو { أحكي أيضاً } أي راجعاً وهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع نوع { من جانب الطور الأيمن } من ناحيته اليمنى

من { اليمين } أو من جانبه الميمون من { اليمين } { بأيام الله } بوقائعه التي وقعت على الأمم { إياهم } مرجعهم { أيان مرساها } متى إرساؤها أي إقامتها وإثباتها أو منتهاها ومستقرها { لإيلاف قريش } أي أعجبوا عهد قريش أو لئلاف قريش { إيلافهم } لزومهم { أصحاب الأيكة } الغيضة وهم قوم شعيب { أيدتك } قوتك أيوب في الأنوار هو ابن عيص بن اسحاق والصحيح أنه كان من بني إسرائيل ولم يصح في نسبه شيء إلا أن اسم أبيه أبيض وأنه ممن آمن إبراهيم عليه السلام وعلى هذا كان قبل موسى وقيل بعد شعيب وقيل بعد سيلمان ابتلي وهو ابن سبعين واختلف في مدة بلائه وما حكى فيه من الجذام فغير صحيح ومدة عمره كانت ثلاثاً وتسعين سنة

{ فصل الباء }

البروج كل ما في القرآن من ذكر البروج فهو الكواكب إلا { ولو كنتم في بروج مشيدة } فإن المراد بها القصور الطوال الحصينة وفي الأنوار في تفسير قوله تعالى { ولقد جعلنا في السماء بروجا } اثني عشر مختلفة الهيئات والخواص على ما دل عليه الرصد والتجربة مع بساطة السماء البر والبحر كل ما في القرآن من ذكر البر والبحر فالمراد بالبر التراب واليابس وبالبحر الماء إلا { ظهر الفساد في البر والبحر } فإن المراد من البر العمران وقيل المراد بالبر ثمة البوادي والمفاوز وبالبحر المدائن والقرى التي هي على المياه الجارية قال عكرمة العرب تسمى المصر بحراً تقول أجذب البر وانقطعت مادة البحر البخس كل ما في القرآن من بخس فهو النقص إلا { بثمن بخس } معناه حرام لكونه ثمن الحر وهو سيدنا يوسف النبي عليه الصلاة والسلام البعل كل ما في القرآن من بعل فهو زوج إلا { أتدعون بعلاً } فإن المراد الصم البكم كل ما في القرآن من ذكر البكم فالمراد الخرس عن الكلام بالإيمان إلا { بكما

وصما { في الإسراء } أحدهما أبكم { في النحل فإن المراد عدم القدرة على الكلام مطلقا برع كل شيء تنهى في جمال أو نصارة فقد برع يقال برع الرجل إذا فاق أصحابه البثنية كل حنطة تنبت في الأرض السهلة فهي بثنية بخلاف الجبلية البغاء كل طلبة فهو بغاء بالضم والمد البخار كل دخان يسطع من ماء حار فهو بخار وكذلك من الندى أبتز كل أمر منقطع عن الخير فهو أبتز البحر كل رائحة ساطعة فهو بحر والبخور كصبور ما يتبخر به والبخر بالتحريك النتن في الفم وغيره البهار كل حسن منير فهو بهار ونبت طيب الرائحة البرزخ كل حاجز بين شيئين فهو برزخ وموبق البغاث كل طائر ليس من الجوارح يصاد فهو بغاث البهيمة كل حي لا عقل له وكل ما لا نطق له فهو بهيمة لما في صوته من الإبهام ثم اختص هذا الاسم بذوات الأربع ولو من دواب البحر ما عدا السباع البكر كل امرأة لم يبتكرها رجل فهي بكر هذا عند الإمامين وأما عند أبي حنيفة إذا زالت بكارتها بالزنا فهي بكر أيضا وليست بثيب والثيب كل امرأة جومعت بنكاح أو شبهة وعندهما الثيب كل امرأة زالت بكارتها بجماع البدعة كل عمل عمل على غير مثال سبق فهو بدعة البرة كل حلقة من سوار وقرط وخلخال وأشباهها فهي برة البلد كل موضع من الأرض غامر أو عامر مسكون أو خال فهو بلد والقطعة منه بلدة البيات كل ما كان ليل فهو بيات البقل كل ما ينبت الربيع مما يأكله الناس وكل نبات اخضرت به الأرض وكل ما ينبت أصله وفرعه في الشتاء فهو بقل البلاط كل شيء فرشت به الدار من حجر وغيره فهو بلاط البهتان كل ما يبهت له الإنسان من ذنب وغيره فهو بهتان البذر كل حب يبذر فهو بذر البدر كل شيء تم فهو بدر وسميت البدر بدرة وهي عشرة آلاف درهم لتمام عددها البحر كل مكان واسع جامع للماء الكثير فهو بحر ثم سموا كل متوسع في شيء بحرا وفي

تقاليبه معنى السعة البستان كل أرض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة وأشجار يمكن الزراعة في وسط الأشجار فهي بستان معرب { بوستان } وإن كانت الأشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم البيض كل بيض يكتب بالضاد إلا بيط النمل فإنه بالطاء كل ما كان من حروف الهجاء على حرفين الثاني منهما ألف فإنها تمد وتقصر من ذلك الباء والتاء والثاء واشباهها الباء هو أول حرف نطق به الإنسان وفتح به فمه ومن معانيها الوصل والإصاق أي تعليق أحد معنيها بالآخر وقد رفع الله قدرها وأعلى شأنها وأظهر برهانها بجعلها مفتتح كتابه ومبتدأ كلامه وخطابه وهي من الحروف الجارة الموضوعة لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء وإذا استعملت في كلام ليس فيه فعل تتعلق هي به يقدر فعل عام إذا لم يوجد قرينة الخصوص وإلا فلا بد من تقدير الخاص لأنه أتم فائدة وأعم عائدة نحو { زيد على الفرس } و { من العلماء } و { في البصرة } أي هو راكب ومعدود ومقيم وعلى التقديرين إن كان تعلقها به بواسطة متعلق عام أو خاص حذف نسيا ومنسيا وله محل من الإعراب يسمى الجار والمجرور ظرفا مستقرا كما في صورة انتفاء الفعل الأول عن أصله نحو { زيد في الدار } لاستقرار معنى عامله فيه وانفهامه منه ولهذا قام مقامه وانتقل إليه ضميره وإن كان بالذات ولم يكن له محل من الإعراب فلغو كما إذا ذكر الفعل مطلقا والباء الداخلة على الاسم الذي لوجوده أثر في وجود متعلقها ثلاثة أقسام لأنها إن صح نسبة العامل إلى مصحوبها فهي باء الاستعانة نحو { كتبت بالقلم } وتعرف أيضا بأنها الداخلة على أسماء الآلات وإلا فإن

كان التعلق إنما وجد لأجل وجود مجرورها فهي باء العلة وتعرف أيضا بأنها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها وإلا يكن المتعلق كل ذلك فهي باء السببية نحو { فأخرج به من الثمرات رزقا لكم } والباء في قوله تعالى { تنبت بالدهن } للمصاحبة أي تنبت ودهنها فيها وكذا في قوله { فانتبذت به } أي اعتزلت وهو في

بطنها وباء المصاحبة والملابسة أكثر استعمالا من الاستعانة لاسيما في المعاني وما يجري مجراها من الأقوال وحقيقة باء الاستعانة التوصل بعد دخولها إلى تشریف المشروع فيه والاعتداد بشأنه

واختلف في باء البسمة فعند صاحب الكشف للملابسة كما في { دخلت عليه بثياب السفر } ولها معنيان المقارنة والاتصال وعند البيضاوي للاستعانة كما في { كتبت بالقلم } فعلى الأول الظرف مستقر والتقدير { ابتدئ ملابسا باسم الله ومقارنا به ومصاحبا إياه } وعلى الثاني لغو والتقدير { ابتدئ باسم الله أي أستعين في الابتداء باسم الله } والأول لسلامته من الإخلال بالأدب لما في الاستعانة من جعل اسم الله آلة للفعل والآلة غير مقصودة لذاتها بل لغيرها وقيل الاستعانة أولى لأن الفعل لا يوجد إلا بها والباء للإصاق أي لتعليق أحد المعنيين بالآخر إما حقيقة نحو { وامسحوا برؤوسكم } أو مجازا نحو { إذا مروا بهم } والإصاق أصل معاني الباء بحيث لا يكون معنى إلا وفيه شمة منه فلهذا اقتصر عليه سيبويه في الكتاب وفي شرح المغني الباء للإصاق وهو معناها بدلالة العرف وهو أقوى دليل في اللغة كالنص في أحكام الشرع والباء تكون للتعدية كالهزمة نحو { ذهب الله بنورهم } أي أذهبه وهي للتعدية وهي الداخلة على الفاعل فيصير مفعولا كما في الآية والسببية وهي التي تدخل على سبب الفعل ويعبر عنها بالتعليل ونحو { ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل } وللظرفية ك { في } زمانا ومكانا نحو { ولقد نصركم الله بدير } { وما كنت بجانب الغربي } وللاستعلاء ك { على } نحو { من إن تأمنه بقنطار } { وإنما يسرناه بلسانك } وللمجاورة ك { عن } نحو { فأسأل به خبيرا } ولا يجيء بهذا المعنى أصلا عند البصريين وقوله { فأسأل به خبيرا } مؤول عندهم بجعل الباء سببية أو تجريدية وفي الأنوار تعديته بها لتضمنه معنى الاعتناء والتجوز في الفعل أولى منه في الحرف لقوته على ما قيل وما في القاموس { سأله كذا } و { عن كذا } و { بكذا } بمعنى { عنه } لا يوافق كلام الثقات وللتبعيض ك { من } نحو { عينا يشرب بها

عباد الله } وللغاية ك { إلى } نحو { وقد أحسن بي } أي إلي وللمقابلة وهي تدخل تارة على الثمن نحو { وشروه بثلثين بخرس } وتارة على المثلثين نحو { فلا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا } وللحالية نحو { خرج زيد بشيابه } قاله ابن أياز وللتجريد نحو { لقيت زيدا بخير } وللتوكيد وهي الزائدة فتزداد في الفاعل وجوبا نحو { أسمع بهم وأبصر } وجوازا غالبا نحو { وكفى بالله شهيدا } وفي

المفعول نحو { ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة } وفي المبتدأ نحو { بأيكم المفتون } وفي اسم { ليس } في قراءة بعضهم نحو { ليس البر بأن تولوا وجوهكم } وفي الخبر المنفي نحو { وما الله بغافل } والباء الزائدة لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها وتجيء بمعنى { حيث } نحو { فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب } أي بحيث يفوزون وباء التعدية بابها الفعل اللازم نحو { ذهب الله بنورهم } الزمخشري يسمي باء التعدية صلة والذي يستعمله أكثر المصنفين في مثل هذا هو أن الصلة بمعنى الزيادة وندرت التعدية بالباء في المعتدي نحو { صككت الحجر بالحجر } أي جعلت أحدهما يصك بالآخر والباء القسمية يختص دخولها المعرفة ولأصالتها في إفادة معنى القسم تستبد عن أختيها بجواز إظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو { به لأعبدنه } والحلف على سبيل الاستعطاف نحو { بحياتك أخبرني } والواو لكونها فرعا لا تدخل إلى على المظهر وكذا التاء لكونها فرعا عن الواو لم تدخل إلا على المظهر الواحد ومن عجب ما قيل في باء البسملة أنها قسم في أول كل سورة ذكره صاحب الغرائب والعجائب والباء أبدا تقع في الطي نحو { ما زيد بقائم } بخلاف اللام فإنها تقع في الصدر نحو { لزيد منطلق } و { لأنتم أشد رهبة } والباء متى دخلت في المحل تعدى الفعل إلى الآلة فيلزم استيعابها دون المحل كما في { وأمسحوا برؤوسكم } فيكون بعض الرأس ممسوحا وهو المحل أما إذا دخلت في وسائل غير مقصودة مثل { مسحت رأس اليتيم باليد } فإن

الباء متى دخلت في الوسيلة وهي آلة المسح

تعدى الفعل إلى المحل فيلزم استيعابه دون الآلة فيكون المسح ببعض اليد البيان في الأصل مصدر { بأن الشيء } بمعنى تبين وظهر أو اسم من { بين } كالسلام والكلام من { كلم } و { سلم } ثم نقله العرف إلى ما يتبين به من الدلالة وغيرها ونقله الاصطلاح إلى الفصاحة وإلى ملكة أو أصول يعرف بها إيراد المعنى الواحد في صور مختلفة وقيل البيان ينطلق على تبين وعلى دليل يحصل به الإعلام على علم يحصل منه الدليل والبيان أيضا هو التعبير عما في الضمير وإفهام الغير وقيل هو الكشف عن شيء وهو أعم من النطق وقد يطلق على نفس التبليغ كما في قوله تعالى { وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم } والبيان قد يكون بالمفعل كما يكون بالقول وهو على خمسة أوجه عرف ذلك بالاستقراء ووجه الحصر هو أن البيان لا يخلو إما أن يكون بالمنطوق أو غيره الثاني بيان الضرورة والأول إما أن يكون المبين مفهوم المعنى بدون البيان أولا الثاني بيان التقرير والأول لا يخلو إما أن يكون بيانا لمعنى الكلام أو للآلة له كالمدة الثاني بيان التبديل والأول إما أن يكون بلا تغيير أو معه الثاني بيان التغيير والأول بيان التفسير أما بيان التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز والتخصيص كقوله تعالى { فسجد الملائكة كلهم أجمعون } قرر معنى العموم من الملائكة بذكر الكل حتى صارت بحيث لا يحتمل التخصيص وكقوله { ولا طائر يطير بجناحيه } فإن قوله { يطير بجناحيه } تقرير لموجب الكلام وحقيقته قطعاً لاحتمال المجاز إذ يقال المرء

يطير بهمته ويقال للبريد طائر لإسراعه في مشيه وأما بيان التفسير فهو بيان ما فيه خفاء من المشترك أو المشكل أو المجمل أو الخفي وأما بيان التغيير فهو تغيير موجب الكلام نحو التعليق والاستثناء والتخصيص وأما بيان التبديل فهو النسخ والنسخ بالنسبة إلى الله تعالى بيان لمدة الحكم الأول لا رفع وتبديل وبالنسبة إلينا بتبديل كالقتل فإنه بيان محض للأجل

في حقه تعالى لأن المقتول ميت بأجله وفي حقنا تبديل للحياة بالموت لأن ظاهره الحياة لولا مباشرة قتله وأما بيان الضرورة فهو نوع بيان يقع بغير ما يوضع له لضرورة ما إذ الموضوع له النطق وهذا يقع بالسكوت فهي على أربعة أوجه عرف ذلك بالاستقراء الأول ما يعلم بمعونة المنطوق لا بمجرد السكوت كقوله تعالى { فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث } أضيف الإرث إليهما ثم خص الأم بالثلث فكان بيانا أن للأب ما بقي وهذا البيان لم يحصل بمحض السكوت عن نصيب الأب بل بصدر الكلام الموجب للشركة

إذ لو بين نصيب الأم من غير إثبات الشركة بصدر الكلام لا يعرف نصيب الأب بالسكوت بوجه والثاني ما يثبت بدلالة حال المتكلم والمراد بالمتكلم القادر على التكلم لا الناطق واحتراز به عمن لا يقدر على التكلم كالأخرس والثالث ما يثبت ضرورة رفع الضرر مثل سكوت الشفيع بعد العلم بالبيع فجعل إسقاط الشفعة ضرورة دفع الضرر عن المشتري والرابع ما يثبت بدلالة الكلام كما قال { له علي مئة وثلاثة دراهم أو ثلاثة أثواب أو أفراس } فالمعطوف بيان للمعطوف عليه والبيان ما يتعلق باللفظ والبيان ما يتعلق بالمعنى البر بالكسر الصلة والجنة والخير الاتساع في الإحسان والحج والصدقة والطاعة وضد العقوق وكل فعل مرضي بر والبر بالفتح من الأسماء الحسنى والصادق وضد البحر والبار حيث ورد في القرآن مجموعا في صفة الآدميين قيل أبرار وفي صفة الملائكة قيل بررة والبرية بتشديد الراء الصحراء والجمع براري وبالتخفيف { فعيلة } من برأ الله الخلق أي خلقهم والجمع البرايا والبريات وبر الله الحج يبره برورا قبله ويقال { برحجك } بالفتح والضم وبر خالقه أطاعه وبررت بالكسر كعلمت خلاف العقوق وبررت في القول واليمين أبر فيهما برورا أيضا إذا صدقت فيهما ويتعدى بنفسه في الحج وبالحر فيهما وفي لغة يتعدى بالهمزة فيقال أبر الله الحج وأبرت اليمين وأبر القول وبرئت من المرض وبرأت أيضا برءا وبرءا ومن الدين والرجل براءة وأصل البرء خلوص الشيء عن غيره إما على سبيل التقصي كقولهم { برئ المريض من مرضه والبائع من عيوب مبيعه وصاحب الدين من دينه } ومنه استبراء الجارية أو على سبيل الإنشاء كقولهم { برأ الله الخلق } و { برئت القلم وغيره } بفتح الراء غير مهموز أبريه برىا البديل هو لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح فالبديل أحد التوايح يجتمع مع المبدل منه وبديل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلا ولا يكون إلا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضع المعوض عنه ألا ترى أن العوض في }

اللهم { في آخر الاسم والمعوض عنه في أوله لأن طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوضوا آخرًا مثل { عدة } و { زنة } وإذا حذفوا من الآخر عوضوا أولًا مثل { ابن } في { بنو } وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مرادفاً للبدل في الاصطلاح وقد نظمت في جواز جمع البدل والمبدل منه

جمعت بوصل بين جسمي وروحه
وهذا كلام لم يجوزه سامعي
أبقت كأني من يد العصب غارم
فعدت ومنه الإرث قد صار جامعي

والبدل على ضربين بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه هذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها وكثرة تغييرها وذلك في نحو { قام } و { موسر } و { رأس } و { آدم } فكل قلب بدل وليس كل بدل قلباً والبدل والمبدل منه إن اتحدا في المفهوم يسمى بدل الكل من الكل وبدل العين من العين أيضاً وإن لم يتحدا فيه فإن كان الثاني جزءاً من الأول فهو بدل البعض من الكل وإن لم يكن جزءاً فإن صح الاستغناء بالأول عن الثاني فهو بدل الاشتمال نحو { نظرت إلى القمر فلكه } وبدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لا في التعريف وسائر الأبدال لا يلزم موافقتها للمبدل منه في الإفراد والتذكير وفروعهما والبدل على المعنى لا على اللفظ كقوله تعالى { كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون } وبدل الغلط ثلاثة أقسام ندامة كقولك { محبوبي بدر شمس } وغلط صريح كقولك { هذا زيد جار } ونسيان والأخيران لا يقعان في كلام الفصحاء أصلاً بخلاف الأول فإنه يقع في كلام الشعراء مبالغة وتفنناً في الفصاحة وبدل المعرفة من المعرفة نحو قوله تعالى { اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم } والنكرة من المعرفة نحو قوله تعالى { لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة } ولا يحسن ذلك حتى يوصف نحو الآية لأن البيان مرتبط بهما جميعاً والنكرة من النكرة نحو قوله تعالى { إن للمتقين مفازاً حدائق وأعناباً } والمعرفة من النكرة نحو قوله تعالى { وأنك لتهدي إلى صراط مستقيم } صراط الله { فإن الثاني معرفة بالإضافة ولا يجوز إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة كما لا يجوز وصف المعرفة بالنكرة هذا إذا لم يفد البدل ما زاد على المبدل منه وأما إذا أفاد فجائز نحو { مررت بأبيك خير منك } والأكثر على أن ضمير المخاطب لا يبدل منه والبدل في الاستثناء من الأبدال التي تثبت في

غير الاستثناء بل هو قسم على حدة كما في قولك { ما قام أحد إلا زيد } ف { إلا زيد } هو البدل وهو الذي يقع في موضع { أحد } فليس { زيد } وحده بدلاً من { أحد } وإنما { زيد } هو الأحد الذي نفيت عنه القيام و { إلا زيد } بيان للأحد الذي عينته والبدل مشروع في الأصل كالمسح على الخف والخلف ليس بمشروع في الأصل كالتميم والبدل التفصيلي لا يعطف إلا بالواو كقوله

وكننت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت
بين كلمة تنصيف وتشريك حقها أن تضاف إلى أكثر من واحد وإذا أضيفت إلى
الواحد وجب أن يعطف عليه بالواو لأن الواو للجمع تقول { المال بين زيد
وعمر } و { بين عمرو } قبيح وأما { بيني وبينك } ف { بين } مضاف إلى
مضممر مجرور وذلك لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار وقد جاء التكرير مع المظهر
وإذا أضيف إلى الزمان كان ظرفاً زمان تقول { آتيك بين الظهر والعصر } وإذا
أضيف إلى المكان كان ظرف مكان تقول { داري بين دارك والمسجد } ولا
يضاف إلى ما يقتضي معنى الوحدة إلا إذا كرر نحو { فاجعل بيننا وبينك موعداً
{ } ولا بالذي بين يديه { أي متقدماً له من الإنجيل ونحو } وجعلنا من بين
أيديهم سداً { أي قريناً منه ولا يدخل الضم على { بين } بحال إلا إذا عني
بالبين الوصل وتقول { بينا أنا جالس جاء عمرو } وليس لدخول { إذ } ههنا
معنى وما وقع في الأحاديث فمحمول على زيادة الرواة وأجازوا

ذلك في { بينما } واعتذروا بأن { ما } ضمت إلى { بين } فغيرت حكمها كما
أن { رب } لا يليها إلا الاسم وإذا زيدت فيها { ما } وليها الفعل و { بينما }
ظرف لمتوسط في زمان أو مكان بحسب المضاف إليه وإذا قصد إضافة
{ بين } إلى { أوقات } مضافة إلى جملة حذف الأوقات وعوض عنها الألف
أو { ما } منصوب المحل والعامل فيه معنى المفاجأة الذي تضمنته { إذ }
ويقال في التباعد الجسماني { بينهما بين } وفي التباعد الشرقي { بينهما
بون } والبين من الأضداد يستعمل للوصل والفصل والبينونة الخفيفة تفيد
انقطاع الملك فقط كما يحصل بوحدة أو اثنتين والغليظة تفيد انقطاع الحل
بالكلية كما يحصل بالثلاث بل هو موضوع لإثبات ما بعده وللإعراض عما قبله
بأن يجعل ما قبله في حكم المسكوت عنه بلا تعرض لنفيه ولا إثباته وإذا انضم
إليه { لا } صار نصاً في نفيه وفي كل موضع يمكن الإعراض عن الأول يثبت
الثاني فقط وفي كل موضع لا يمكن الإعراض عن الأول يثبت الأول والثاني و {
بل } في الجملة مثلها في المفردات إلا أنها قد تكون لا لتدارك الغلط بل
لمجرد الانتقال إلى آخر أهم من الأول بلا فصل إلى إهدار الأول وجعله في
حكم المسكوت عنه كقوله تعالى { بل هم في شك منها بل هم منها عمون }
واعلم أن كلمة { بل } إذا تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال كما في
قوله تعالى { وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون } وقوله
تعالى { أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق } وإما الانتقال من غرض إلى آخر
نحو قوله { قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثر الحياة الدنيا }
وقوله { ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة } وهي
في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وإن تلاها مفرد كانت عاطفة
فإن كانت بعد إثبات فهي لإزالة الحكم عن الأول وإثباته للثاني إن كانت في
الإخبارات لأنها المحتمل للغلط دون الإنشاءات تقول { جاءني زيد بل عمرو }
لا { خذ هذا بل }

هذا { وإن كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير الحكم لما قبلها وإثبات ضده لما بعدها تقول { ما قام زيد بل عمرو } و { لا تضرب زيدا بل عمرا } تقرر نفي القيام عن زيد وتنتهي عن الضرب له وتثبت له عمرو وتأمّر بضربه قال بعضهم { بل { الإضرابية لا تقع في التنزيل إلا للانتقال وقوله تعالى { وقالوا اتخذ الرحمن

ولدا سبحانه بل عباد مكرمون } لا يتعين كون { بل { فيها للإبطال لاحتمال كون الإضراب فيها عن جملة القول لا عن الجملة المحكية بالقول وجملة القول إخبار من الله تعالى عن مقالته صادقة غير باطلة فلم يبطلها الإضراب وإنما أفاد الإضراب الانتقال من الإخبار عن الكفار إلى الإخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من النبي والملائكة وقال ابن عصفور { بل { و { لا بل { وإن وقع بعدهما جملة كانا حرفي ابتداء ومعناهما الإضراب عما قبلهما واستئناف الكلام الذي بعدهما ثم قال و { لا { المصاحبة لها لتأكيد معنى الإضراب وإن وقع بعدهما مفرد كانا حرفي عطف ومعناهما الإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني وقد يكون { بل { بمعنى { إن { كما في قوله تعالى { بل الذين كفروا في عزة وشقاق } لأن القسم لا بد له من جواب وقد تكون بمعنى { هل { كقوله تعالى { بل ادرك علمهم في الآخرة } و { بل { لا يصلح أن يصدر بها الكلام ولهذا يقدر في قوله { بل فعله كبيرهم { ما فعلته بل فعله بلى هو من حروف التصديق مثل { نعم { إلا أن { نعم { يقع تصديقا للإيجاب والنفي في الخبر والاستفهام جميعا و { بلى { يختص بالمنفي خبرا أو استفهاما على معنى أنها إنما تقع تصديقا للمنفي على سبيل الإيجاب ولا تقع تصديقا للمثبت أصلا ولهذا قيل قائل { بلى { في جواب { ألسنت بربكم { من الأرواح مؤمن لأنه في قوة { بلى أنت ربنا { وقائل { نعم { منها كافر لأنه في قوة { نعم لست بربنا { واستشكل بعض المحققين بأن { بلى { إذا كانت لإيجاب ما بعد النفي لم تكن تصديقا لما سبقها بل تكذيبا له والجواب أنها وإن كانت تكذيبا للنفي لكنها تصديق للمنفي و { بلى { لا يأتي إلا بعد نفي و { لا { لا يأتي إلا بعد إيجاب و { نعم { يأتي بعدهما وقد نظمت فيه بعد نفي قل نعم لا بعد إيجاب كذا بعد إيجاب نعم لا بعد إيجاب بلى

بعد هو من الظروف الزمانية أو المكانية أو المشتركة بينهما وله حالتان إما الإضافة إلى اسم عين فحينئذ ظرف زمان أو إلى اسم معنى فظرف مكان وإما القطع فإن كان مضافا فهو معرب على حسب اقتضاء العوامل من النصب أو الجر ولا يكون مرفوعا إلا أن يخرج عن الظرفية أو يراد منه اللفظ وإن كان مقطوعا عن الإضافة فلا يخلو إما أن يكون المضاف إليه منويا أو منسيا فإن كان منسيا فهو معرب على حسب اقتضاء العوامل أيضا وإن كان منويا فينبى على الضم وبهما قرئ قوله تعالى { لله الأمر من قبل ومن بعد { وقولهم بعد الخطبة { وبعد { بالضم أو الرفع مع التنوين أو الفتح على تقدير لفظ

المضاف إليه أي { واحضر بعد الخطبة ما سيأتي } والواو للاستئناف أو لعطف الإنشاء على مثله أو على الخبر نحو قوله تعالى { وبشر الذين آمنوا } وتجيء { بعد } بمعنى { قبل } نحو { وكتبنا في الزبور من بعد الذكر } ومعنى { مع } يقال { فلان كريم وهو بعد هذا أديب } وعليه يتأول { عتل بعد ذلك زعيم } { والأرض بعد ذلك دحاه } وبعد يبعد كعلم يعلم بعدا بفتح الباء والعين هلك وكحسن يحسن بعدا بالضم ضد القرب وهو عبارة عن امتداد قائم بالجسم أو بنفسه عند القائلين بوجود الخلاء والعبد الذي هو بين الأعلى والأسفل يسمى عمقا إن اعتبر النزول وسمكا إن اعتبر الصعود والأبعاد التي بين غايات الأجسام هي ثلاثة بعد الطول وهو الامتداد المفروض أولا وبعد العرض وهو المفروض ثانيا مقاطعا للأول على زوايا قائمة وبعد العمق وهو المفروض ثالثا مقاطعا لهما عليها فلا يوجد جسم إلا على هذه الأبعاد فما كان ذا بعد واحد فخط وذا بعدين فسطح وذا ثلاثة فجسم تعليمي و { بعد } في { أفعله بعد } لزمان الحال أي بعدما مضى وفي { لا أفعله بعد } للاستقبال أي بعدما نحن فيه البلاغة مصدر { بلغ الرجل } الضم إذا صار بليغا وأسد عبارات الأدباء في حد البلاغة وأوفاهها بالغرض قولهم البلاغة هي التعبير عن المعنى الصحيح لما طابقه من اللفظ الرائق من غير مزيد على المقصد ولا انتقاص عنه في البيان فعلى هذا فكلمة ازداد الكلام في المطابقة للمعنى وشرف الألفاظ ورونق المعاني والتجنب عن الركيك المستغث كان بلاغته أزيد في الجوهري البلاغة الفصاحة وعند أهل المعاني البلاغة أخص من الفصاحة قال بعض محققهم ولم أر ما يصلح لتعريفهما لكن الفرق بينهما أن الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط يقال كلمة فصيحة ولا يقال بليغة أما فصاحة المفرد فخلوصه من تنافر الحروف ك { مستشزرات } ومن الغرابة وهي كون الكلمة لا يعرف معناها إلا بعد البحث الكثير عليه في كتب

اللغة ومن مخالفة القياس ك { الأجلل } بفك الإدغام ولم يرتض بعضهم زيادة أن لا تكون الكلمة مستكرهة في السمع نحو { الجرشى } أي النفس وأما فصاحة الكلام فخلوصه من ضعف التأليف نحو أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول المتأخر ومثله مما لا يجوز في العربية إلا بضعف ومن التنافر بأن يعسر النطق بكلماته لعسرها على اللسان ومن التعقيد بأن يكون الكلام غير ظاهر الدلالة على المراد منه وذلك إما لتعقيد في اللفظ أو المعنى ورد بعضهم زيادة

خلوصه من كثرة التكرار وتتابع الإضافات وأما فصاحة المتكلم فملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح وأما بلاغة الكلام فمطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ومقتضى الحال أن يعبر بالتنكير في محله وبالتعريف في محله وما أشبه ذلك وبالجملة أن يطابق الغرض المقصود وارتفاع شأن الكلام إنما يكون بهذه المطابقة وانحطاطه بعدمها وأما بلاغة المتكلم فملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ واختلف في رتب البلاغة هل هي متناهية أم لا والحق أنها إن نظر إلى اللغات الواقعة المتناهية فمراتب البلاغة فيها لا بد وأن تكون متناهية لأن البلاغة على ما ذكرنا عائدة إلى مطابقة الشريف من الألفاظ

لصحيح من المعاني من غير زيادة في المقصد ولا نقصان عنه في البيان ولا يخفى أن الألفاظ الشريفة بالاصطلاح المطابقة للمعاني متناهية فكانت مراتب البلاغة المترتبة على الألفاظ الواقعة متناهية وأما إذا نظر إلى ما يمكن وقوعه من اللغات بعد اللغات الواقعة المفروضة فلا يبعد في علم الله وجود ألفاظ هي أشرف من الألفاظ الواقعة وتكون مطابقتها لمعانيها أعلى رتبة في البلاغة من الألفاظ الواقعة وهلم جرا إلى ما لا يتناهى وتمام مباحث هذه النبذ في علم المعاني ورجحان بلاغة النظم الجليل إنما هو بإبلاغ المعنى الجليل المتسوعب إلى النفس باللفظ الوجيز وإنما يكون الإسهاب أبلغ في كلام البشر الذين لا يتناولون تلك الرتبة العالية من البلاغة البكر البكر من الإبل هي التي وضعت بطننا واحدا ومن بني آدم هي التي لم توطأ بنكاح سواء كان لها زوج أم لم يكن بالغة كانت أم لا ذاهبة العذرة بوثة أو حيض أو وضوء وهي بكر إلا في حق الشراء وفي المغرب أنه يقع على الذكر الذي لم يدخل بامرأة وشرط محمد ابن الحسن الأنوثة في هذا الاسم وهو إمام مقلد وإطلاق الثيب على الذكر كما في حديث الثيب بالثيب إلى آخره إنما هو بطريق المقابلة مجازا ك { ومكروا ومكر الله } وقد حكى الصغاني عن الليث

أنه لا يقال للرجل ثيب وإنما يقال ولد الثيبين تغليبا ولم يسمع من البكر فعل إلا أن في تركيبها الأولية ومنه البكرة والباكورة وأما الباكرة فليست من كلام العرب والصحيح البكر والبكارة بالفتح في القاموس كل من بادر إلى شيء فقد أبكر إليه في أي وقت كان وبكر وأبكر وتبكر تقدم وعليه فبكروا في الحديث بمعنى تقدموا لا بادروا وبكر تبكيرا أتى الصلاة لأول وقتها وابتكر أول الخطبة البقاء هو سلب العدم اللاحق للوجود أو استمرار الوجود في المستقبل إلى غير نهاية وهما بمعنى كما في شرح الإرشاد وهو أعم من الدوام والدائم الباقي هو الله تعالى بافتقار الموجودات

إلى مديم كافتقار المعدومات إلى موجد وأما المتغيرات المحسوسة فهي في الماديات دون الإبداعات ولو فرض انقطاع فيضان نور الوجود من الله تعالى على العالم في أن لم يبق في الخارج والأشعري جعل البقاء من الصفات والصحيح أنه ليس صفة وجودية زائدة بل هو نفس الوجود المستمر أي الموجود في الزمان الثاني فيكون أخص من مطلق الوجود كما أن الفناء أخص من مطلق العدم لأنه العدم الطارئ وتفصيل ذلك هو أن الباري تعالى باق لذاته خلافا للأشعري فإن عنده هو باق ببقاء قائم بذاته فيكون صفة وجودية زائدة على الوجود إذ الوجود متحقق دون البقاء وتتجدد بعده صفة هي البقاء والنافون للبقاء قالوا البقاء هو نفس الوجود في الزمان الثاني لا أمر زائد عليه إذ لو كان موجودا لكان باقيا بالضرورة فإن كان باقيا ببقاء آخر لزم التسلسل أو بقاء الذات لزم الدور أو بنفسه والذات باقية ببقاء البقاء فتقلب الذات صفة والصفة ذاتا وهو محال أو بقاء قائم له تعالى فيكون واجب الوجود لذاته واجبا لغيره وهو محال أيضا والتحقيق أن المعقول من بقاء الباري امتناع عدمه ومقارنة مع الأزمنة من غير أن يتعلق بها كتعلق الزمانيات كما أن المعقول من بقاء الحوادث مقارنة وجودها لأكثر من زمان واحد بعد زمان أول وذلك لا يعقل

فيما ليس بزمان وامتناع العدم ومقارنة الزمان من الأمور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج ولفضل البقاء على العمر وصف الله به وقلمما يوصف بالعمر والباقي بنفسه لا إلى مدة هو الباري وما عداه باق بغيره وباق بشخصه إلى أن يشاء الله أن يفنيه كالأجرام السماوية والباقي بنوعه وجنسه دون شخصه وجزئه كالإنسان والحيوانات والباقي بشخصه فهي الآخرة كأهل الجنة وبنوعه وجنسه هو ثمار أهل الجنة كما في الحديث وكل عبادة يقصد بها وجه الله فيه الباقيات الصالحات والبقية مثل في الجودة والفضل يقال { فلان بقية القوم } أي خيارهم ومنه قولهم { في الزوايا خبايا وفي الرجال بقايا

{ وبقية الشيء من جنسه ولا يقال للأخر بقية الأب والباقي يستعمل فيما يكون الباقي أقل بخلاف السائر فإنه يستعمل فيما يكون الباقي أكثر والصحيح أن كل باق قل أو كثر فالسائر يستعمل فيه وقيل السائر بالهمزة الأصلية بمعنى الباقي وبالمبدلة من الياء بمعنى الجميع والأول أشهر في الاستعمال وأثبت عند أئمة اللغة وأظهر في الاشتقاق وفي القاموس السائر الباقي لا الجميع والبقاء أسهل من الابتداء بقاء النكاح بلا شهود وامتناعه بدونها ابتداء وجواز الشيوع في الهبة بقاء لا ابتداء كما إذا وهب دارا ورجع في نصفها وشاع بينهما فالشيوع الطارئ لا يمنع بقاء الهبة وبقاء الشيء الواحد في محلين في زمان واحد محال ولذا إذا تمت الحوالة برئ المحيل من الدين بقبول المحتال والمحال عليه لأن معنى الحوالة النقل وهو يقتضي فراغ ذمة الأصيل لئلا يلزم بقاء الشيء في محلين في زمان واحد

البشر هو علم لنفس الحقيقة من غير اعتبار كونها مقيدة بالتشخيصات والصور والرجل اسم لحقيقة معتبرة معها تعيينات وصور حقيقية فالمتبادر في الأول نفس الحقيقة وفي الثاني الصورة وفي القاموس البشر محركة الإنسان ذكرا أو أنثى واحدا أو جمعا نحو { بشرا سويا } { فإما ترين من البشر أحدا } وقد يثنى نحو { لبشرين } ويجمع على { آبشار } وياشر الأمر وليه بنفسه وياشر المرأة جامعها البشارة اسم لخبر يغير بشرة الوجه مطلقا سارا كان أو محزنا إلا أنه غلب استعمالها في الأول وصار اللفظ حقيقة له بحكم العرف حتى لا يفهم منه غيره واعتبر فيه الصدق على ما نص عليه في الكتب الفقهية فالمعنى العرفي للبشارة هو الخبر الصدق السار الذي ليس عند المخبر به علمه ووجود المبشر به وقت البشارة ليس بلازم بدليل { وبشرناه بإسحق نبيا } قال بعضهم البشارة المطلقة في الخير ولا تكون في الشر إلا بالتقييد كما أن النذارة تكون على إطلاق لفظها في الشر والبشارة بالفتح الجمال والبشر بالكسر الطلاقة والبشير المبشر وأبشر فرح ومنه أبشر بخير البيت هو اسم لمسقف واحد له دهليز والمنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما اشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف

والدار دار وإن زالت حوائطها
والبيت ليس ببيت بعدما انهدما

والبيت يجمع على أبيات وبيوت لكن البيوت بالمسكن أخص والأبيات بالشعر والبيت علم اتفاقي لهذا المكان الشريف وكل ما كان من مدر فهو بيت وإن كان من كرسف فهو سرداق ومن صوف أو وبر فهو خباء ومن عيدان فهو خيمة ومن جلود فهو طراف ومن حجارة فهو أقبية والفسطاط الخيمة العظيمة فكان من الخباء والخانة اسم لكل مسكن صغيرا كان أو كبيرا أعم من الدار والمنزل الذي يشتمل على صحن مسقف وبيتين أو ثلاثة والحجرة نظير البيت فإنها اسم للقطعة من الأرض المحجورة بحائط ولذلك يقال لحظيرة الإبل حجرة والخان مكان مبيت المسافرين والحانة بالمهملة مكان التسوق في الخمر والنسبة حاني وجانوي والحانوت مكان البيع والشراء والدكان فارسي معرب كما في الصحاح أو عربي من دكنت المتاع إذا نضدت بعضه فوق

بعض كما في المقاييس والدير خان النصارى والجمع أديار وصاحبه ديار وديراني واسم الدار يتناول العرصة والبناء جميعا غير أن العرصة أصل والبناء تبع فصار البناء صفة الكمال دل عليه أن مرافق السكنى قد تحصل بالعرصة وحدها بدون البناء ولا ينعكس وكذا العرصة ممكن الوجود بدون البناء والبناء بدون العرصة غير ممكن الوجود والعقار بالفتح في الشريعة هي العرصة مبنية كانت أو لا لأن البناء ليس من العقار في شيء وقيل هو ما له أصل وقرار من دار وضعية وفي العمادية العقار اسم للعرصة المبنية والضيعة اسم للعرصة لا غير ويجوز إطلاق اسم الضيعة على العقار البيع هو رغبة المالك عما في يده إلى ما في يد غيره وفي المصباح أصله مبادلة مال بمال يقولون { بيع راجح وبيع خاسر } وذلك حقيقة في وصف الأعيان لكنه أطلق على العقد مجازا لأنه سبب التملك والتملك وقولهم { صح البيع } أو { بطل } ونحو ذلك أي صيغة البيع لكن لما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو مذكر أسند الفعل إليه بلفظ التذكير وباع يتعدى إلى مفعولين وقد تدخل { من } على المفعول الأول على وجه التأكيد يقال { بعث من زيد الدار } وربما دخلت اللام مكان { من } فيقال { بعث لك } وهي زائدة وبعث الشيء إذا بعته من غيرك وبعته اشتريته ويقال بعثك الشيء وباع عليه القاضي أي من غير رضا وابتاع زيد الدار بمعنى اشتراها وأبعته عرضته للبيع والبيعة جمع { بائع } كالحاكة والقافة وبيعة الدار ساحتها والباع قدر مد اليدين والشرف والكرم والبوع مد الباع بالشيء وبسط اليد بالمال وبيع العين بالاثمان المطلقة يسمى باتا والعين بالعين مقايضة والدين بالعين يسمى سلما والدين بالدين صرفا وبالنقصان من الثمن الأول وضعية وبالثمن الأول تولية ونقد ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح مرابحة وإن لم يلتفت إلى الثمن السابق مساومة وبيع الثمر على رأس النخل بتمر مجذوذ مثل كيله خرصا مزابنة وبيع الحنطة في

سنبها بحنطة مثل كيلها خرصا محاقلة وبيع الثمار قبل أن تنتهي مخاصرة والصحيح من البيع ما كان مشروعاً بأصله ووصفه والباطل ما لا يكون كذلك والفاسد ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه والمكروه ما كان مشروعاً بأصله

ووصفه لكن جاوره شيء منهى عنه والموقوف ما يصح بأصله ووصفه لكن
يفيد الملك على سبيل التوقف ولا يفيد تمامه لتعلق حق الغيرية قالوا العمل
صحيح إن وجد فيه

الأركان والشروط والوصف المرغوب فيه وغير صحيح إن وجد فيه قبح فإن
كان باعتبار الأصل فباطل في العبادات كالصلاة بدون ركن أو شرط وفي
المعاملات كبيع الخمر وإن كان باعتبار الوصف ففاسد كترك الواجب وكالربا
وإن كان باعتبار أمر مجاور فمكروه كالصلاة في الدار المغصوبة والبيع وقت
النداء والباطل والفاسد عندنا مترادفان في العبادات وأما في نكاح المحارم
فقليل باطل وسقط الحد لشبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقط الحد لشبهة العقد
وفي البيع متباينان وكذا في الإجازة والصلح والكتابة وغيرها فليرجع إلى محله
وعند الشافعية هما مترادفان إلا في الكتابة والخلع والعارية والوكالة والشركة
والقرض وفي العبادات في الحج ذكره السيوطي البناء لغة وضع شيء على
شيء على صفة يراد بها الثبوت وبنى يبنى بناء في العمران وبنى يبنى بيا في
الشرف وبنى فلان على أهله زفها فإنهم إذا تزوجوا ضربوا عليها خباء جديدا
وبنى الدار وابتناها بمعنى وهو مبتني على كذا على بناء المفعول كالمرتبط
يقال { فلان مرتبط بكذا } على بناء المفعول لأن { ارتبط } ك { رابط }
اتفقت عليه أئمة اللغة والبناء في الاصطلاح على القول بأنه لفظي ما جيء به
لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا
من ساكنين وعلى القول بأنه معنوي هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من
سكون أو حركة لغير عامل ولا اعتلال والأسباب الموجبة لبناء الاسم تضمن
معنى الحرف ومثابته الحرف والوقوف موقع الفعل المبني فكل شيء من
الأسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر أو راجع إليه وتنحصر المبنيات في سبعة اسم
كني به عن اسم وهو المضمر واسم أشير به إلى مسمى وفيه معنى فعل نحو
هذا وهذان وهؤلاء واسم قام مقام حرف وهو الموصول واسم سمي به فعل
نحو { صه } و { مه } وشبههما والأصوات المحكية وظرف لم يتمكن واسم
ركب مع اسم مثله والبنية بالضم عند الحكماء عبارة عن الجسم المركب من
العناصر الأربعة على وجه يحصل

من تركيبها مزاج وهو شرط للحياة وعند جمهور المتكلمين هي عبارة عن
مجموع جواهر فردة يقوم بها تأليف خاص لا يتصور قيام الحياة بأقل منها
والأشاعرة نفوا البنية بل جوزوا قيام الحياة بجوهر واحد وتجمع البنية على
{ بني } بالكسر والضم وقولهم { بناء على كذا } نصب على أنه مفعول له أو
حال أو مصدر لفعل محذوف في موضع الحال أي لأجل البناء أو بانيا أو يبنى
بناء البسيط هو ما لا جزء له أصلا أو ما ليس له أجزاء متخالفة الماهية سواء لم
يكن له جزء أصلا أو كان له أجزاء متفقة الحقيقة والبسيط إما عقلي لا يلتئم
في العقل من أمور عدة

تجتمع فيه كالأجناس العالية والفصول البسيطة وإما خارجي لا يلتئم من أمور كذلك في الخارج كالمفارقات من العقول والنفوس والمركب أيضا إما عقلي يلتئم من أمور تتميز في العقل فقط كحيوان ناطق وإما خارجي يلتئم من أجزاء متميزة في الخارج كالبيت والبسيط الحقيقي ما لا جزء له أصلا والبسيط الإضافي ما هو أقل جزءا والبسيط القائم بنفسه هو الباري سبحانه والبسيط القائم بغيره كالنقطة والمركب القائم بغيره كالسواد والبسط الزيادة في عدد حروف الاسم والفعل ولعل أكثر ذلك لإقامة الوزن وتسوية القوافي والقبض هو النقصان من عدد الحروف كباب الترخيم في النداء وغيره والبسطة الفضيلة وفي العلم التوسع وفي الجسم الطول والكمال ويضم في الكل وبسط يده عليه سلط { ولو بسط الله الرزق لعباده } أي وسعه و { كبسط كفيه إلى الماء } أي للطلب { والملائكة باسطوا أيديهم } أي للأخذ { وبسطوا إليكم أيديهم } أي للصولة والضرب وبسيط الوجه متهلل واليدين سماح والبسيطة هي الأرض البخل هو نفس المنع والشح الحالة النفسية التي تقتضي ذلك المنع و { بخل } يعدي ب { عن } وب { على } أيضا لتضمنه معني الإمساك والتعدي فإنه إمساك عن مستحق والبخل والحسد مشتركان في أن صاحبهما يريد منع النعمة عن الغير ثم يتميز البخل بعدم دفع ذي النعمة شيئا والحاسد يتمنى أن لا يعطى لأحد سواه شيئا والبخل شعبة من الجبن لأن الجبن تألم القلب بتوقع مؤلم عاجلا على وجه يمنعه من إقامة الواجب عقلا وهو البخل في النفس والبخل يأكل ولا يعطي واللئيم لا يأكل ولا يعطي البدء بدأ الشيء وأبداه أنشأه واخترعه والبداءة بالهمزة وهو الصواب ويادي بدا بالياء والالف معناه مبتدئا به فهما اسمان ركبا وجعلا كاسم واحد وأصله بهمز الأول ومد الثاني فقلبت الهمزة ياء ثم اسكنت كما في { معد يكره } وحذف ألف { بداء } للتخفيف فقلبت الهمزة ألفا لانفتاح ما قبلها وقيل معنى { بادي بدا } أي ظاهرا والوجه هو الأول

لأنه جاء مهموزا وبدا لي في الأمر أي تغير رأيي فيه عما كان قاله التبريزي ونقله الزركشي عن صاحب المحكم عن سيوبه ويبدك { كيف } اسم ملازم بمعنى { على }

و { غير } وعليه قوله عليه الصلاة والسلام نحن الآخرون السابقون يبد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وبمعنى { من أجل } وعليه قوله عليه السلام أنا أفصح من نطق بالضاد يبد أنني من قريش ويبداء بالمد في الأصل كانت صفة من { باديبيد } بمعنى هلك ثم غلب عليها الاستعمال فصارت اسما لنفس الفلاة من غير ملاحظة وصف لكن روعي فيها الأصل فجمعت على { فعل } ومما يدل على ذلك ما ذكر بعض أهل اللغة من أن المفازة هي اسم للبيداء وسميت بذلك تسمية للشيء باسم ضده تفاؤلا كما سمي اللديغ سليما { والعرب تقول { افعل هذا بادي بدا } بياء وألف معناه أول كل شيء فهما اسمان ركبا ك { خمسة عشر } وأصله بهمز الأول ومد الثاني ومعناه ظاهرا من { بدا يبدو } والوجه هو الأول لأنه جاء مهموزا والمعنى مبتدئا به قبل كل شيء { والبدا في وصف الباري تعالى محال لأن منشأه الجهل بعواقب الأمور ولا يبدو له تعالى

شيء كان عنه غائبا ويجيء { بدا } بمعنى أراد كما في حديث الأقرع والأعمى والأبرص بدا الله أي أراد والبدا بالمعجمة هو التعبير عن الأمور المستقبحة بالعبارات الصريحة ويجري أكثر ذلك في الوقاع والبدوة بالجزم منسوب إلى البدا بمعنى البدو والبدو البسيط من الأرض يظهر فيه الشخص من بعيد والنسبة إلى البادية بادي البدعة هي عمل عمل على غير مثال سبق وفي القاموس هي الحدث في الدين بعد الإكمال أو ما استحدث بعد النبي عليه السلام من الأهواء والأعمال قيل هي أصغر من الكفر وأكبر من الفسق وفي المحيط الرضوي إن كل بدعة تخالف دليلا يوجب العلم والعمل به فهي كفر وكل بدعة تخالف دليلا يوجب العمل ظاهرا فهي ضلالة وليست بكفر وقد اعتمد عليه عامة أهل السنة والجماعة ومختار جمهور أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين عدم إكفار أهل القبلة من المبتدعة والمؤولة في غير الضرورية لكون التأويل شبهة والواجبة من البدعة نظم أدلة المتكلمين للرد على الملاحدة والمبتدعين والمندوبة منها كتب

العلم وبناء المدارس ونحو ذلك والمباحة منها البسط في ألوان الأطعمة وغير ذلك

والمبتدع في الشرع من خالف أهل السنة اعتقادا كالشيعة قيل حكمه في الدنيا الإهانة باللعن وغيره وفي الآخرة على ما في الكلام حكم الفاسق وعلى ما في الفقه حكم بعضهم حكم الكافر كمنكر الرؤية والمسح على الخفين وغير ذلك والبدع بالكسر والسكون بمعنى البديع نظيره الخف بمعنى الخفيف الباطل هو أن يفعل فعل يراد به أمر ما وذلك الأمر لا يكون من ذلك الفعل وهو أيضا ما أبطل الشرع حسنه كتزوج الأخوات والمنكر ما عرف فبحه عقلا كالكفر وعقوق الوالدين والباطل من الأعيان ما فات معناه المخلوق له من كل وجه بحيث لم يبق إلا صورته والباطل من الكلام ما يلغى ولا يلتفت إليه لعدم الفائدة في سماعه وخلوه من معنى يعتد به وإن لم يكن كذبا ولا فحشا البراعة هي كمال الفضل والسرور وحسن الفصاحة الخارجة عن نظائرها وبرع الرجل فاق أصحابه وبراعة المطلع أن يكون البيت صحيح السبك واضح المعنى غير متعلق بما بعده سالما من الحشو وتعقيد الكلام سهل اللفظ متناسب القسمين بحيث لا يكون شطره الأول أجنيا من شطره الثاني مناسبا لمقتضى المقام وسماه ابن المعتز حسن الابتداء وفرعوا منه براعة الاستهلال ومعناها عند أهل البلاغة أن يذكر المؤلف في طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده ويسمى بالإلماع وأما براعة المطلب فهي أن يلوح الطالب الطلب بالفاظ عذبة مهذبة منقحة مقترنة بتعظيم الممدوح خالية من الإلحاح والتصريح بل تشعر بما في النفس دون كشفه كقوله وفي النفس حاجات وفيك فطانة سكوتي بيان عندها وخطاب

البعث الإثارة والإيقاظ من النوم { من بعثنا من مرقدنا } وإيجاد الأعيان والأجناس والأنواع عن ليس يختص به الباري والإحياء والنشر من القبور وإرسال الرسل و { بعث فيهم } جعله بين أظهرهم وبعث إليهم أرسل

لدعوتهم سواء كان فيهم أم لا وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر ووصف
البعثة لا ينتظم في الأنبياء كلهم بل هي مخصوصة بالرسول { البعض هو طائفة
من الشيء وقيل جزء منه كما في قولك ضربت رأس زيد ويجوز كونه أعظم
من بقيته كالثمانية من العشرة والبعض يتجزأ والجزء لا يتجزأ والكل اسم
لجملة تركبت من أجزاء محصورة والبعض اسم لكل جزء تركب الكل منه ومن
غيره ليس عينه ولا غيره

واستحال هذا المعنى في صفة الله مع ذاته لاستحالة التركيب فلم تكن بعضا له
لاستحالة حد البعضية ولا غيره لاستحالة حد الغيرية ولا عينه لاستحالة حد
العينية وبهذا تندفع شبهة الخصوم في مسألة الرؤية وقد يزيد البعض على الكل
في صورة { أنت علي كظهر أمي } فإنه صريح بخلاف { كأمي } فإنه كناية
وقيل ليس ذلك من باب زيادة البعض على الكل بل من زيادة القليل على
الكثير كالقطرة من الخمر إذا وقعت في دن خل لا يجوز شربه في الحال
بخلاف ما إذا وقع كوز من الخمر في دن خل حيث يجوز شربه ومن باب زيادة
البعض على الكل مسألة الميزاب فإن الخارج منه إذا وقع على شخص فقتله
وجبت الدية بتمامها وإن وقع الجميع لم يجب إلا النصف على الصحيح { وذكر
بعض ما لا يتجزأ كذكر كله كما في الطلاق والعفو عن القصاص بخلاف العتق
لأنه مما لا يتجزأ عند الإمام وأما عدم تجزؤ الإعتاق فهو بالاتفاق { وقد يطلق
البعض على ما هو فرد من الشيء كما يقال { زيد بعض الإنسان } وقد يجيء
البعض بالتعظيم واسم الجزء يطلق على النصف لا يقال الثلثان جزء من ثلاثة
وإنما يقال جزءان من ثلاثة فأقصى ما يقع عليه هذا الاسم النصف ولا غاية لأقل
ما يقع عليه هذا الاسم ولفظ البعوض من البعض لصغر جسمه بالإضافة إلى
سائر الحيوانات البصرة بالكسر حجارة رخوة فيها بياض وهو معرب { بس راه
{ أي كثر الطرق والبصري بالكسر منسوب إلى البصرة وبالفتح إلى البصر
والبصريون هم الخليل وسيبويه ويونس والأخفش وأتباعهم والكوفيون هم
المبرد والكسائي والفراء وثعلب وأتباعهم { البحث هو طلب الشيء تحت
التراب وغيره والفحص طلب في بحث وكذا التفتيش والمحاولة طلب الشيء
بالحيل والمزاولة طلب الشيء بالمعالجة وبحث عن الشيء بحثا استقصى
طلبه وبحث في الأرض حفرها ومنه { فبعث الله غرابا يبحث في الأرض }
والبحث عرفا إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية من المعلن بالدلائل وطلب
إثباتها من السائل إظهارا للحق ونفيا للباطل

وللبحث أجزاء ثلاثة مرتبة بعضها على بعض وهي المبادئ والأواسط والمقاطع
وهي المقدمات التي تنتهي الأدلة والحجج إليها من الضروريات والمسلمات
مثل الدور والتسلسل { البت القطع يقال في قطع الحبل والوصل ويقابله
البتر لكنه استعمل في قطع الذنب والبتك يقارب البت لكنه استعمل في قطع
الأعضاء والشعر والبتل الانقطاع

وتبتل إلى الله وتبتل انقطع وأخلص { قل الله ثم درهم } أو ترك النكاح وزهد فيه وهذا محظور لا رهبانية ولا تبتل في الإسلام والتبتل هي المنقطعة عن الرجال ومريم العذراء كالتيل وفاطمة بنت سيد المرسلين لانقطاعها عن نساء زمانها ونساء الأمة فضلا ودينا وحسبا وانقطاعها إلى الله تعالى وقولهم ألبتة أي أبت هذا القول قطعة واحدة ليس فيها تردد بحيث أجزم مرة وأرجع أخرى ثم أجزم فيكون قطعتين أو أكثر بل لا يشئ فيه النظر وهو مصدر منصوب على المصدرية بفعل مقدر أي { بت } بمعنى { قطع } ثم أدخل الألف واللام للجنس والتاء للمبالغة والمسموع قطع همزته على غير القياس وقل تنكيرها وحكم سيبويه في كتابه بأن اللام فيها لازمة البضاعة هي قطعة وافرة من المال تقتطع للتجارة وتدفع إلى آخر ليعمل فيها بشرط أن يكون الربح للمالك على وجه التبرع والبضع بالضم الجماع أو الفرج نفسه والمهر والطلاق وعقد النكاح ضد وبمعنى المبضوع كالأكل نحو { أكلها دائم } أي مأكولها وهو جملة من اللحم تبضع أي تقطع والبضع بالفتح مصدر { بضعت الشيء } إذا قطعته وشققته وسمي فرج المرأة بضعا لشق فيه والبضع بالكسر المتقطع عن العشرة أو ما بين الثلاثة والعشرة وإذا جاوزت العشرة ذهب البضع فلا يقال بعض وعشرون لكن في المغرب في العدد المنيف بضعة عشر بالهاء للمذكر وبحدفها في المؤنث كما تقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكذا بضعة وعشرون رجلا وبضع وعشرون امرأة البدن بدن الرجل بدنا وبدانة إذا ضخم وأما إذا أسن واسترخى فيقال بدن تبدينا والجسد يقال اعتبارا باللون البدنة ما جعل في الأضحية للنحر وللنذر وأشباه ذلك وإذا كانت للنحر فعلى كل حال هي الجزور البرق هو واحد بروق السحاب وبرق البصر بكسر الراء أي شق وافتحها شخص من البريق وحقيقة البرق نار تحدث عند اصطكاك أجرام الهواء وذلك أكثر ما يكون عند انتقال الزمان من البرد إلى الحر وبالعكس فيصادف الهواء حارا وبالعكس فتحدث

أصوات الرعد من تلك الأصوات وتكون النيران لشدة الاصطكاك هذا على أصول الحكماء من أهل الهيئة وأما السنيون فيسندون جميع ما ظهر من الآثار العلوية والسفلية إلى إرادة الفاعل المختار ويقولون الرعد ملك أو صوت ملك يزجر السحاب إلى الجهات التي يريد الله سبحانه والبرق سوطه واختلفوا في مقدار جرم ذلك الملك بما يتوقف نقله على خبر صحيح البث هو إظهار ما كان خفيا عن الحاسة حديثا كان أو هما أو غيرهما والإيجاد والخلق ومنه

{ وبث فيها من كل دابة } والفراش المبتوث أي المهيج بعد سكونه وبث السلطان الجند نشرهم البيغي طلب تجاوز الاقتصاد فيما يتحرى تارة يعتبر في القدر الذي هو الكمية وتارة يعتبر في الوصف الذي هو الكيفية وقال بعضهم البيغي الحسد وقصد الاستعلاء والترقي في الفساد وبغى بمعنى طلب مصدره بغاء الضم وبغت بمعنى فجرت مصدره بغاء بالكسر { ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء } البصر هو إدراك العين وقد يطلق مجازا على القوة الباصرة وكذا في السمع والبصر قوة مرتبة في العصبين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان إلى العينين من شأنها أن تدرك ما ينطبع في الرطوبة الجامدية من أشباح صور

الأجسام بتوسط المشف ونحو { كلمح البصر } أي الجارحة الناطرة { وإذا
زاغت الأبصار } أي القوة التي فيها البصيرة هي قوة في القلب تدرك بها
المعقولات وقوة القلب المدركة بصيرة وبصر بكذا علم وعليه { فبصرك اليوم
حديد } أي علمك ومعرفتك بها قوية البهيم الأسود الخالص الذي لم يشبه غيره
و يحشر الناس بهما بالضم أي ليس بهم شيء مما كان في الدنيا نحو البرص
والعرج أو عراة البستان الجنة إن كان فيه نخل والفردوس إن كان فيه كرم
البحر يفتحتن تنن الفم وغيره والأول مراد الفقهاء والذفر كالبحر شدة الريح
طيبة أو خبيثة ومرادهم تنن الإبط البكاء هو يمد إذا كان الصوت أغلب ويقصر
إذا كان الحزن أغلب وقيل هو بالقصر خروج الدمع فقط وبالمد خروج الدمع مع
الصوت والمرء إن تهيأ للبكاء قيل أجهش فإن امتلأت عينه دموعا قيل
اغرورقت فإن سالت قيل دمعت وهمعت وإذا حك دموعها المطر قيل همت
وإن بكى بالصوت قيل نحب وإذا صاح قيل أعول البلوغ هو منتهى المرور ومثله
الوصول غير أن في الوصول معنى الإتصال وليس كذلك البلوغ والبلوغ بالحلم
قدر الشارع الاطلاع به إذ عنده يتم التجارب بتكامل القوى الجسمانية التي هي
مراكب القوى العقلية والأحكام علقت بالبلوغ عام الخندق وأما قبل ذلك
فكانت منوطة بالتميز

بدليل إسلام علي رضي الله عنه البطالة بالكسر الكسالة المؤدية إلى إهمال
المهمات جيء على هذا الوزن المختص بما

يحتاج إلى المعالجة من الأفعال بحمل النقيض على النقيض و البطالة بالفتح
الشجاعة و البطال بين البطالة و البطل بين البطولة البراز الفتح اسم للفضاء
الواسع يكنى به عن قضاء الغائط كما يكنى عنه بالخلاء و البراز بالكسر مصدر
من المبارزة في الحرب البراء بالفتح أول ليلة من الشهر وسميت بذلك لتبري
القمر من الشمس البال الحال والشأن والقلب وأمر ذو بال أي شرف يهتم به
كأن الأمر لشرفه وعظمه قد ملك قلب صاحبه لاشتغاله به البداة هي
المعرفة الحاصلة ابتداء في النفس لا بسبب الفكر كعلمك بأن الواحد نصف
الاثنتين والبداة في المعرفة كالبديع في العقل والبديهي أخص من الضروري
لأنه ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب سواء احتاج لشيء آخر من نحو
حدس أو تجربة أو لا كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بأن النفي والإثبات لا
يجتمعان ولا يرتفعان والأوليات هي البديهيات بعينها سميت بها لأن الذهن يلحق
محمول القضية بموضوعها أولا لا بتوسط شيء آخر وأما الذي يكون بتوسط
شيء آخر فذاك المتوسط هو المحمول أولا البركة النماء والزيادة حسية كانت
أو معنوية وثبوت الخير الإلهي في الشيء وداومه ونسبتها إلى الله تعالى على
المعنى الثاني وقال الله تعالى { لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض }
سمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في اليم وبركة الماء بكسر أوله
وسكون ثانيه سميت به لإقامة الماء فيها والمبارك ما فيه ذلك الخير وعلى ذلك
{ وهذا ذكر مبارك أنزلناه } تنبيهها على ما يفيض عنه من الخيرات الإلهية
والبركة في حديث تسحروا فإن في السحور بركة بمعنى زيادة القوة على
الصوم أو الرخصة لأنه لم يكن مباحا في أول الإسلام وقيل الزيادة في العمر {

وجعلني مباركا { أي نفاعا والتبريك الدعاء بها وبارك الله لك وفيك وعليك
وباركك وبارك على محمد عليه الصلاة والسلام أي آدم له ما أعطيته من
الشرف والكرامة والعرب تقول للسائل بورك فيك يقصدون بذلك الرد عليه لا
الدعاء له

البرهان الحجة والدلالة وبرهن عليه أقام البرهان وأبره أتى بالبرهان والعجائب
وغلب الناس

والبرهان هو الذي يقتضي الصدق أبدا لا محالة وفي عرف الأصوليين ما فصل
الحق عن الباطل وميز الصحيح من الفاسد بالبيان الذي فيه وعند أهل الميزان
هو قياس مؤلف من مقدمات قطعية منتج لنتيجة قطعية والحد الأوسط فيه لا
بد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر فإن كان مع ذلك علة لوجود النسبة
في الخارج فهو برهان لمي لأنه يفيد اللمية في الذهن وهو معنى إعطاء السبب
في التصديق وفي الخارج أيضا وهو معنى إعطاء الحكم في الوجود الخارجي
وإن لم يكن كذلك بأن لا يكون علة للنسبة إلا في الذهن فهو برهان إنفي لأنه
يفيد إنية الحكم في الخارج دون لमितه وإن أفاد لمية التصديق فبرهان الموازة
يستعمل في إثبات تناهي الأبعاد وبرهان السلب مشهور في منع عدم تناهي
الأجسام الباب هو في الأصل مدخل ثم سمي به ما يتوصل إلى شيء وفي
العرف طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد وقد يسمى به ما
دل على مسائل من صنف واحد البادرة هي النكتة التي يبادر بها الإنسان
لحسنها ومنه سمي القمر ليلة كماله بدرا لمبادرته والنادرة هي النكتة الغريبة
التي لا يأتي بها الأولون والبادرة أيضا ما يبدو من حدثك في الغضب من قول أو
فعل اليأس هو والبأس الشدة والقوة والضرر والمكروب لكن اليأس في
الفقر والحرب أكثر والبأس والبأساء في الشكاية والتنكيل أكثر والبأساء
والضراء صيغتا تأنيث لا مذكر لهما البزاق هو للإنسان واللعب للصبي واللغام
للبعير والرؤال للدابة والبصاق والبساق أيضا ماء الفم كبالزاق إذا خرج منه وما
دام فيه فهو ريق البعد هو أقصر الخطوط الواصلة بين الشيئين البرهة بالفتح
والضم الزمان الطويل أو أعم وأكثر استعمالها في الزمان الطويل البز هو
الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها بئعه البزاز وحرفته البزاة والبزة
بالكسر الهيئة البصم بالضم اسم فرجة بين الخنصر والبنصر والعقب اسم
فرجة بين البنصر والوسطى والرتب اسم فرجة بين الوسطى والسبابة والفترا
اسم ما

بين السبابة والإبهام والشبر يجمعها والفوت اسم فرجة ما بين كل أصبعين
طولا البرزخ الحائل بين شيئين ويعبر به عن عالم المثال أعني الحاجز بين
الأجساد الكثيفة وعالم الأرواح المجردة أعني الدنيا والآخرة البعل النخل الذي
يشرب بعروقه من الأرض ولا يسمى الرجل بعلا حتى يدخل بامرأة وهو زوج
على كل حال البلاء أصله الاختبار { وفي ذلكم بلاء } أي محنة إن أشير إلى

صنيعهم أو نعمة إن أشير إلى الإنجاء وفعل البلوى يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه وإنما يتعدى إلى الثاني بواسطة الباء والبلية الناقصة التي تحبس عند قبر صاحبها لا تسقى ولا تغلف إلى أن تموت كما هي عادة الجاهلية زعما منهم أن صاحبها يحشر عليها البطريق ككبريت القائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل ثم الطرخان وهو على خمسة آلاف ثم القومس على مئتين وجائليق بفتح المثلثة هو رئيس للنصارى في بلاد الإسلام ويكون تحت يد بطريق أنطاكية ثم المطران وهو تحت يده ثم الأسقف يكون في كل بلد من تحت يد المطران ثم القسيس ثم الشماس البلادة هي فتور الطبع من الابتهاج إلى المحاسن العقلية البرد النوم ومنه { لا يذوقون فيها بردا } أي نوما و البرد بالتحريك حب الغمام و البرد بالضم جمع بردة وهي من الصوف كساء أسود يلبسه الأعراب والبرد بالضم والتسكين جمع بريد والبريد ميلان وأقل سفر يقصر فيه ستة برد عند أبي حنيفة وهو اثنا عشر ميلا البنت معروف وفي معناها كل أنثى رجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات بإنات أو ذكور ويجمع على { بنات } خلاف { أخت } لأنه مما لا يرد محذوفة البارحة هي أقرب ليلة مضت وبرحى كلمة تقال عند الخطأ في الرمي ومرحى عند الإصابة البدال يقال البلبل طير معروف والبلبله هي الإبريق ما دام فيه الخمر بات بمعنى { عرس } لقول عمر رضي الله عنه أما رسول الله فقد بات بمنى أي عرس بها وقد يكون بمعنى { نزل } يقال { بات بالقوم } إذا نزل بهم ليلا ويقال { باتت العروس بليلة حرة } إذا لم يقتضها و { باتت بليلة شيباء } إذا افتضها باء انصرف ولا يقال إلا بشر وقال الكسائي لا يكون { باء } إلا بشيء إما بخير وإما بشر ولا يكون لمطلق الانصراف و { باؤوا بغضب من الله } استوجبوا ويقال { باء بكذا } إذا أقر به بأبي أنت وأمي الباء فيه متعلقة بمحذوف أي

أنت مفدى بأبي أو فديتك بأبي بدل كذا نصب على الحال أي مبدلا منه به به كلمة تقال عند استعظام الشيء ومعناه يخ بخ بله ك { كيف } اسم ل { دع } ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف ل { كيف } وما بعدها منصوب على الأول مخفوض على الثاني مرفوع على الثالث وفتحها بناء على الأول والثالث إعراب على الثاني و { من بله ما اطلعت عليه } استعملت فيه معربة مجرورة ب { من } خارجة عن المعاني الثلاثة وفسرت ب { غير } وهو موافق لقول من يعدها من ألفاظ الاستثناء نوع { بديع السموات والأرض } عديم النظر فيهما البت النشر والتفريق { أدعو إلى الله على بصيرة } أي على يقين و { على نفسه بصيرة } أي جوارحه تشهد عليه بعمله { بطانة من دونكم } أي دخلاء من غيركم وبطانة الرجل دخلاؤه ودخلاؤه أهل سره ممن يسكن إليه ويشق بمودته { براءة } خروج من الشيء ومفارقة له { بواكم } أنزلكم يؤس فقر وسوء حال { جاء بكم من البدو } خلاف الحضرة { بغى } ترفع وعلا وجاوز المقدار { وبعولتهن } أي أزواج المطلقات { ما كنت بدعا من الرسل } أي مبتدعا لم يتقدمني رسول أو مبدعا فيما أقوله { غير باغ } أي غير طالب ما ليس له طلبه أو غير متناول للذة أو غير باغ على إمام { ولا عاد } ولا متجاوز فيما رسم له أو سد الجوعة أو في المعصية { وبيع } بيع النصارى { باسطو

أيديهم { البسط الضرب { بنان { أطراف الأصابع { بازغا { مبتدئا في
الطلوع { الباقيات الصالحات { ذكر الله

{ بهيج { حسن عجيب { بورك { قدس { بدارا { مبادرة وهي المسارعة
{ باسقات { طوال { برزخ { حاجز { بسطة { شدة { بست { فتنت { بورا
{ هلكى { بصائر للناس { عبرة لهم { بيدنك { بدرعك { باءوا { استوجبوا
{ بثيس { شديد { بغيا { حسدا بلغة تميم { البر { ما أمرت به { والتقوى {
ما نهيت عنه { على مريم بهتانا { يعني الزنا { باخع { قاتل { على البغاء {
الزنا { بيض مكنون { رقتهن كرقعة الجلدة التي في داخل البيضة التي تلي
القشرة { بأسنا { عذابنا { فباءوا { رجعوا { بيت طائفة منهم { زورت خلاف
ما قلت لها أو قالت لك { لبلاغا { لكفاية { بوأنا لإبراهيم مكان البيت { عيناه
وجعلنا له مباءة { بغتة { فجأة { بارك فيها { أكثر خيرها { بطشا { قوة
{ بياتا { وقت بيات واشتغال بالنوم { بررة { أتقياء { بعثرت { قلب ترابها
وأخرج موتاهها { وجوه يومئذ باسرة { شديدة العيوس

{ برق البصر { تحير فزعاً { برزت الجحيم { أظهرت { بحيرة { هي الناقة
التي إذا انتجت خمسة أبطن نظروا إلى الخامس فإن كان ذكراً ذبحوه فأكله
الرجال دون النساء وإن كانت أنثى جدعوا آذانها هكذا في الجاهلية { الباد {
من أهل البدو { بلاء { نعمة واختيار ومكرهه { باشروهن { جامعوهن { بينكم
{ وصلكم { شر البرية { أي الخليفة { ولما برزوا { أي ظهرها وذنوا { لهم
البشرى في الحياة الدنيا { عن النبي { صلى الله عليه وسلم { هذه الرؤيا
الصالحة يراها المسلم أو يرى له فهي بشره في الحياة الدنيا وبشره في
الآخرة الجنة { بالغة { متناهية { من باقية { من بقية أو نفس باقية أو بقاء
{ لمن دخل بيتي { منزلي أو مسجدي أو سفيتي { حتى تأتيهم البينة {
الرسول أو القرآن { والبلد الطيب { الأرض الكريمة التربة { فما بلغت
رسالته { فما أدبت شيئاً منها أن لم تبلغ جميع ما أمرت به مما يتعلق به مصالح
العباد وقصد اطلاعهم عليه { بابل { هو بلد من سواد الكوفة { على أن
نسوي بنانه { نجمع سلامياته ونضم بعضها إلى بعض { بكة { مكان البيت
الشريف ومكة سائر البلد سميت بطن مكة بكة لأنهم يتكئون فيها أي يزدهمون
وسميت مكة لاجتذابها للناس من كل أفق من { أمتك الفصيل ما في ضرع
الناقة { أي استقصى فلم يدع منه شيئاً {

{ فصل الناء }

التسبيح كل تسبيح في القرآن فهو الصلاة والتزكي الإسلام التهلكة كل شيء
تصير عاقبته إلى الهلاك فهو تهلكة تسنم كل شيء علا فقد تسنم

التباشير تبشير كل شيء أوائله التفعال كل ما ورد عن العرب من المصادر
على { تفعال } فهو بالفتح ك { التكرار } و { الترداد } إلا لفظين هما
{ تبيان } و { تلقاء } بالكسر شاذ وما عدا ذلك من أسماء الأجناس نحو

{ بتمثال } و { تمساح } و { تقصار } فهو بالكسر التاء هي تجيء لمعان كلها راجع إلى التأنيث وتاء الجمع وإن لم تكن لمحض التأنيث على ما هو المعتبر في منع الصرف لكنها للتأنيث في الجملة ودخول التاء التأنيث في الجمع إما للدلالة على النسبة ك { مهالبة } أو على العجمة ك { جواربه } و { موازنة } وتكون عوضا عن حرف محذوف كما في { العبادلة } و { الزنادقة } وإذا كانت علما للمذكر العاقل فلا يعتبر تأنيثه في غير منع الصرف فيرجع إليه ضمير المذكر تقول { طلحة قائم أبوه } وأما إذا كانت علما لغيره فيعتبر تأنيثه وتكون للنقل من الوصيفة إلى الإسمية كما في { الحقيقة } فإن اللفظ إذا صار اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسميته فرعا لوصفيته فيشبه المؤنث لأن المؤنث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية وتكون لتمييز الواحد من الجنس نحو { التمرة } ومن الجمع نحو { التخمة } ولتأكيد الصفة والمبالغة نحو { علامة } ولتأكيد الجمع نحو { ملائكة } وتكون في أول الكلمة للقسم وهي للمخاطب في الفعل المستقبل وللتأنيث أيضا وفي آخر الكلمة إما زائدة للتأنيث فتصير في الوقف هاء نحو { قائمة } أو ثابتة في الوقف والوصل نحو { أخت } و { بنت } أو تكون للجمع مع الألف نحو { مسلمات } وتكون في آخر الفعل الماضي لضمير المخبر مضمومة وللمخاطب مفتوحة ولضمير المخاطبة مكسورة وتاء الوحدة إذا دخلت على ذات الأفراد يراد فرد منها وإذا دخلت على ذات الأجزاء يراد بعض منها وتاء التأنيث إنما تكون في العربي لا في اسم أعجمي ك { التوراة } وتحذف التاء في الخماسي على { فعائل } ك { عناكب } والتاء في مثل { المعرفة } و { النكرة } و { الصفة } و { الرسالة } و

المقدمة { من نفس الكلمة والوقف عليها وكونها صفة للمؤنث باعتبار وجود التاء وقد يعبر عن التاء في مثل { الخليفة } بالهاء لكونها في صورة الهاء خطأ وتصير في الوقف هاء وتاء التأنيث المتحركة مختصة بالاسم والساكنة تلحق الفعل الماضي قال سيبويه تاء التأنيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزوائد دخولا مضطربا فهي تدل على المرة الواحدة ويكون ما قبل تاء التأنيث مفتوحا كالميم في

{ فاطمة } والراء في { شجرة } إلا أن يكون ألفا ك { قطاة } و { قناة } ولما كان ما قبل التاء في { بنت } و { أخت } ساكنا وليس بألف دل على أن التاء فيهما أصلية والتاء تكتب طويلا في الجموع وقصيرا في المفردات هذا في الأسماء وأما في الأفعال فلا تكتب إلا طويلا التعليق هو مأخوذ من قولهم { امرأة معلقة } أي مفقودة الزوج فتكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على الزوج والتعليق ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى والشرط تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر الوجود فالتعليق بكائن تنجيز وبالمستحيل باطل ووظيفة التعليق هي أن يكون الشيء الذي سيوجد بدلا عن ضده لا أن يكون المراد حال اجتماعه مع ضده كقولك { إن دخلت الدار فأنت طالق } معناه إن باشرت

الدخول بدلا عن الخروج كقولك إن باشرت الدخول حالة الخروج وكذا في كل تعليق والتعليق النحوي هو أن تقع الجملة موقع المفعولين معا وأما التعليق عن أحد المفعولين ففيه خلاف وفي الرضي إذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالأولى أن يعلق فعل القلب عنه دون المفعول الأول نحو { علمت زيدا من هو } وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لأن معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد { علمت } كأنه قيل { علمت من زيد } وليس بقوي والتعليق إبطال عمل العامل لفظا لا تقديرا على سبيل الوجوب والإلغاء إبطال ذلك لفظا وتقديرا على سبيل الجواز وإلغاء العمل بالتعليق لا يكون إلا في أفعال القلوب وأما قوله تعالى { ليلوكم أيكم أحسن عملا } فالقياس { أيكم } بفتح الياء وإنما علق فعل البلوى لما فيه من معنى العلم من حيث إنه طريق إليه كالنظر والاستماع فإنهما طريقان إلى العلم فتقدير الكلام { ليلوكم فيعلم أيكم أحسن عملا } فوجد شرط التعليق وهو عدم ذكر شيء من مفعوليه قبل الجملة والإلغاء لا يجوز إلا بشرط التوسط

والتأخير وأن لا يتعدى إلى مصدره وأن يكون قلبيا والتعليق يكون في ذلك وفي أشباهه والتعليق يكون مع لام الابتداء نحو { علمت لزيد قائم } ومع { ما } النافية نحو { علمت ما زيد ذاهب } ومع الاستفهام سواء كان مع الهمزة أو أسماء الاستفهام نحو { علمت أزيد أفضل أم عمرو } والإلغاء في اللفظ والمعنى مثل { لا } في { لئلا يعلم أهل الكتاب } وفي اللفظ دون المعنى نحو { كان } في { ما كان أحسن زيدا } وفي المعنى دون اللفظ وذلك حروف الجر الزوائد نحو { كفى بالله شهيدا }

والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عاملا ومعنى وتقديرا لأن معنى { علمت لزيد قائم } علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين التكوين هو صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة والقدرة صفة يتأتى بها كون الجائز ممكن الوجود من الفاعل والتكوين من صفات المعاني لأن الله تعالى وصف ذاته في كلامه الأزلي بأنه خالق فلو لم يكن في الأزل خالقا لزم الكذب أو العدول إلى المجاز من غير تعذر الحقيقة هذا عند الماتريدية فعلى هذا المكون مفعول وأنه حادث بإحداث الله لوقت وجوده ولا يلزم العبث في أزلية الإخبار لأن إخبار الله واجب البقاء فيبقى إلى وجود المخاطبين بخلاف كلام العباد فانه عرض لا بقاء له وقال المحققون من المتكلمين إن الصفة المسماة بالتكوين والتخليق لو كانت مؤثرة في وقوع المخلوق فذلك التأثير فيه إما على سبيل الصحة وهو المسمى عندنا بالقدرة فالخلاف لفظي أو على سبيل اللزوم والوجوب وهو قول الفلاسفة ونقيض القول لكونه قادرا بل التكوين من الإضافات والاعتبارات العقلية مثل كونه تعالى قبل كل شيء ومعه وبعده ومذكورا بالسنتنا ومعبودا لنا ومحيا ومميتا ونحو ذلك والحاصل في الأزل هو مبدأ التخليق والترزيق والإحياء والإماتة ونحوها فالتكوين عندهم عين المكون فيكون الإيجاب عين الواجب والحكم عين المحكوم والإحداث عين المحدث ولا دليل على كونه صفة أخرى سوى القدرة والإرادة وهذا الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية مبني على الخلاف في أن الاسم هل هو مشترك بين

الدال والمدلول كما هو عند جمهور الماتريدية أم لا كما هو عند الأشعري وجمهور أصحابه وثمره الخلاف تظهر في أن مدلول جميع الأسماء الإلهية من الصفات السلبية والإضافيات والصفات الثبوتيات والمتشابهات ثابت الاتصاف في الأزل وفيما لا يزال عندنا فيكون من قبيل إطلاق المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصف قائما بذاته تعالى وأما عند جمهور الأشاعرة فمدلول

الاسم المشتق من صفة أزلية كالقادر والعالم أزلي ومدلول الاسم المشتق من الفعل ليس بأزلي سواء كان مشتقا من فعله تعالى كالخالق والرازق لعدم أزلية صفات الأفعال عندهم أو كان مشتقا من فعل غيره كالمعبود والمشكور فالقسمان ليسا بأزليين عندهم فعلى هذا يكون من قبيل إطلاق ما بالقوة على ما بالفعل وفي التعديل صفات الأفعال ليست نفس الأفعال بل منشؤها فالصفات قديمة والأفعال حادثة والماتريدية لما أثبتوا التكوين سوى القدرة غايروا بين أثريهما فأثر القدرة صحة وجود المقدور من القادر وأثر التكوين هو الوجود بالفعل والدليل على أن التكوين غير المكون قوله تعالى { كن فيكون } حيث أخبر عن تكوينه

بقوله { كن } وعن المكون بقوله { فيكون } ولأن الله تعالى قال في الأزل { كن } أي ليكن كل ما يكون في وقته ولم ينعدم قوله لأنه متكلم قائل لم يزل ولا يزال بلا كيفية حتى إذا كان في وقته كان بناء على قوله ليكن أي ليوحد كل ما من شأنه أن يوجد في وقته المخصوص وهذا لأنه لا يصح خطاب الموجود ب { كن } إذ لا يوجد الموجود ثانيا وكذا المعدوم إذ هو ليس بشيء فيخاطب ولا يجوز أن يحدث الله فعل أو قول لتعالى الذات عن الحوادث فوجب القول بأنه قال في الأزل ليكن كل ما يكون في وقته فلا يلزم قدم المفعول والمخلوق والمكون فكان { كن فيكون } عبارة عن سرعة الإيجاد بلا كلفة والقول بأن المراد بقوله تعالى { كن } حقيقة التكلم لا أنه مجاز عن الإيجاب وموافق لمذهب الأشعري فإن عنده وجود الأشياء متعلق بكلامه الأزلي وهذه الكلمة دالة عليه لا إن كانت من حروف وصوت أو كان لكلامه وقت تعالى الله عن ذلك كذا في شرح التأويلات وهذا مخالف لعامة أهل السنة لأن أهل السنة يرون تعلق وجود الأشياء بخلق الله وإيجاده وهذا الكلام عبارة عن سرعة حصول المخلوق بإيجاده واعلم أن الصفة الإضافية هي صفة قائمة بذاته تعالى ينشأ منها الإضافة كالتكوين فإنه في الأزل لم يكن ليكون العالم كائنا به في الأزل بل ليكون كائنا به وقت وجوده وتكوينه باق إلى الأبد فيتعلق وجود كل موجود بتكوينه الأزلي وهذا كمن علق طلاق امرأته في شعبان بدخول رمضان فإن التطليق يبقى حكما إلى رمضان ليتعلق الطلاق وقت وجوده بذلك التطليق ولا امتناع في الاحتياج إلى الغير في نفس الإضافات فإن محض الإضافات كالقلبية والمعية لا يسمى صفات لعدم قيامها بالذات وإنما الامتناع في الصفات الإضافية لئلا يكون الباري تعالى مستكملا بالغير فالكمال هو الاتصاف بالصفة الكلية لا وجود جزئياتها وأثارها وإلا لكان إيجاد الشيء استكمالا به نعم نفي الاستكمال بالغير عنه تعالى إنما هو بالنظر إلى كماله الذاتي الذي له

مرتبة الغنى عن العالمين لا بالنظر إلى كماله الأسماي الذي لا بد لكمالها من ظهور آثارها وترتب أحكامها عليها كما هو عند المحققين من الصوفية التقديم هو من { قدم } و { قدمت كذا فلانا } تقدمته و { قدمت بكذا إلى فلان } أعلمته قبل وقت الحاجة إلى فعله وقيل أن دهمه الأمر { وقد قدمت إليكم بالوعيد } وأعلم أن أسباب التقديم وأسرارها كثيرة منها التبرك كتقديم اسم الله في الأمور ذوات الشأن ومنه { شهد الله } إلى آخره والتعظيم نحو { ومن يطع الله والرسول } والتشريف كتقديم الذكر على الأنثى والحر على العبد والحي على الميت والخيّل على غيرها والسمع على البصر والرسول على النبي والإنس على الجن والمؤمن على الكافر

والعاقل على غيره والسماء على الأرض والشمس على القمر والغيب على الشهادة وأشباه ذلك ومنها السبق كتقديم الليل على النهار والظلمات على النور وآدم على نوح عليهما السلام وهو على إبراهيم وهو على موسى وهو على عيسى عليهم السلام هذا باعتبار الإيجاد وأما باعتبار الإنزال فكقوله تعالى { صحف إبراهيم وموسى } { وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان } وأما باعتبار الوجوب والتكليف فكتقديم الركوع على السجود وغسل الوجوه على الأيدي والصفاء على المروة وكذا جميع الأعداد كل مرتبة منها متقدمة على ما فوقها بالذات وأما مثني وفرادي فللحث على الجماعة ومنها الكثرة كتقديم الكافر على المؤمن والسارق على السارقة والزاني على الزانية والرحمة على العذاب والموتى على القتلى باعتبار كثرة المحشور الميت من المقتول وبالعكس باعتبار كون المقتول أحق بالمغفرة ومنها الترقى من الأدنى إلى الأعلى كقوله تعالى { ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها } ومن هذا النوع تأخير الأبلغ كتقديم الرحمن على الرحيم والرؤوف على الرحيم والرسول على النبي ومنها التدلي من الأعلى إلى الأدنى كتقديم السنة على النوم والصغير على الكبير ونحو ذلك ومن الأسباب كون التقديم أدل على القدرة وأعجب كقوله تعالى { فمنهم من يمشي على بطنه } وقوله { وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير } ومنها المناسبة لسياق الكلام ومنها رعاية الفواصل وإفادة الحصر والاختصاص وتقديم المعمول على العامل نحو { أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون } وتقديم ما هو متأخر في الزمان نحو { فله الآخرة والأولى } والفاضل على الأفضل نحو { برب هارون وموسى } والضمير على ما يفسره نحو { فأوجس في نفسه خيفة موسى } والصفة الجملة على الصفة المفرد نحو { ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا } وتقديم بعض المعمولات على البعض لا يكون إلا بكون ذلك البعض أهم لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشأنه ويعرف

له معنى ولا يكفي أن يقال قدم للعناية والاهتمام من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم ففي تقديم الفاعل يقال قدم لكون ذكره أهم إما لأنه في

نفسه نصب عينك وإما لنحو ذلك من الأغراض بحسب اقتضاء المقام وكذا في تقديم الجار والمجرور على الفاعل كما في قوله تعالى { اقترب للناس حسابهم } لأن المقصود الأهم الاقتراب إلى المشركين ليورثهم رهبة وانزعاجا من أول الأمر وكذلك في تقديم الجار والمجرور على المفعول الصريح كما في قوله تعالى { هو الذي خلق لكم ما في الأرض } لأن المقصود الأهم الخلق لأجل المخاطبين ليسرهم من أول الأمر والمسرة والمساءة تنشأن تارة من التقديم وأخرى من مجموع الكلام وقد يقدم المفعول حيث لا مجال لتقديم العامل كما في قوله تعالى { فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر } فإن المنصوبين بالفعلين المجزومين قد يقدمان على { لا } الناهية مع امتناع تقدم الفعلين عليها والتقديم في الذكر لا يستلزم التقديم في الحكم قيل لابن عباس إنك تأمر بالعمرة قبل الحج وقد بدأ الله بالحج فقال { وأتموا الحج والعمرة } فقال كيف تقرأون آية الدين فقالوا { من بعد وصية يوصي بها أو دين } فقال فبماذا تبدؤون قالوا بالدين قال هو كذلك وتقديم الفاعل على المفعول من جهة كون المؤثر أشرف من القابل ويجوز تقديم أحدهما على الآخر من جهة أخرى وهي افتقار الفعل المعتدي إلى المؤثر والقابل معا والفعل لما وجب كونه مقدما على الفاعل في الذهن ووجب تقديمه عليه في الذكر أيضا والفرق ظاهر بين { ضرب زيد } و { زيد ضرب } إذ الذهن في صورة تقديم الفعل يحكم بإسناد مفهومه إلى شيء ما ثم يحكم بأنه هو زيد الذي كان تقدم ذكره فحينئذ قد أخبر عن زيد بأن ذلك الشيء المسند إليه هو هو فزيد مخبر عنه و { ضرب } جملة من فعل وفاعل وقعت خبرا عن ذلك المبتدأ وفي صورة تقديم الفاعل لا يلزم من وقوف الذهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم بإسناد معنى آخر إليه ولا يرد باحتمال صيغة الفعل وحدها للصدق والكذب ولا بوجوب امتناع الإسناد إلى شيء معين في صورة الدلالة على الضرب إلى شيء مبهم للتناقض إذا الصيغة إنما

وضعت لإسناده إلى شيء معين يذكره القائل فقبل الذكر لا يتم الكلام ولا يحتملها والفاعل إذا اشتمل على ضمير يعود إلى المفعول يمتنع تقديمه على المفعول عند الأكثر وإن كان متقدما في النية والاسم يقدم على الفعل لأن الاسم لفظ دال على الماهية والفعل لفظ دال على حصول الماهية لشيء من الأشياء في زمان معين فالمفرد سابق على المركب بالذات والرتبة فوجب السبق عليه في الذكر واللفظ وتقديم الجزء أولى عند أهل البصرة لعدم الاحتياج حينئذ إلى حرف الجزء خلاف التأخير

وصيانة الكلام عن الزوائد أولى وعند أهل الكوفة تقديم الشرط أولى لأنه سابق في الوجود فالأولى أن يكون سابقا في الذكر والتقديم على نية التأخير تقديم معنوي ولا على نية التأخير تقديم لفظي قياس الإضافة المعنوية واللفظية ولا بد في تقديم الشيء على الشيء من تقدمه على جميع أجزائه وأما في التأخير فإنه يكفي فيه تأخير جزء واحد عنه ولا يجوز تقديم الصلة على

الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاز منه على شريطة التفسير ولا يجوز تقديم الصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف وما أشبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع لا يقدم مرفوعها على منصوبها والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه بها لا يقدم عليها ما عملت فيه والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها وما عمل فيه معنى الفعل لا يقدم المنصوب عليه ومن سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر وتأخيره وهو في المعنى مقدم كقوله ما بال عينك منها الماء ينسكب وقوله تعالى { ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى } قال العلامة في فرائده ما قدم لفظا لأمر النظم قد يعتبر مؤخرا في المعنى إلى آخر ما قال فلما جوز اعتبار المقدم لفظا مؤخرا معنى إذا اتصل المقدم مؤخرا فيجوز بالعكس إذا اتصل المؤخر مقدمه معنى التفسير الاستبانة والكشف والعبارة عن الشيء بلفظ أسهل وأيسر من لفظ الأصل وهو اصطلاح علم يبحث فيه عن كيفية النطق بالفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التركيبية وتفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجار مجرى بعض أجزائه قال أهل البيان التفسير هو أن يكون في الكلام لبس وخفاء فيؤتى بما يزيله ويفسره والتفسير الاسمي يكون للماهية الاعتبارية والتفسير الحقيقي للماهية

الحقيقية ولا يشترط فيه الطرد والعكس بقسميه ويفهم منه قطعاً جواز التفسير بالأعم والأخص وكما لا يجوز تفسير الشيء بنفسه كذلك لا يكون بمعناه إلا إذا كان لفظاً مرادفاً أجلى وتفسير الإعراب من ملاحظة الصناعة النحوية

وتفسير المعنى لا يضره مخالفة ذلك مثلاً إذا سئلنا عن إعراب قوله تعالى { وكانوا فيه من الزاهدين } قلنا تقديره { وكانوا أعني فيه من الزاهدين } ونقول في تفسيره { وكانوا من الزاهدين فيه } وتفسير قولنا { أهلك والليل } الحق أهلك قبل الليل وتقديره الحق أهلك وسابق الليل وتفسير نحو قولهم { ضربت زيدا سوطاً } ضربت ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربته ضربة بسوط فحذفت والتفسير والتأويل واحد وهو كشف المراد عن المشكل والتأويل في اللغة من { الأول } وهو الانصراف والتضعيف للتعدية أو من الأيل وهو الصرف والتضعيف للتكثير وقيل التأويل بيان أحد احتمالات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم ولذلك قيل التأويل ما يتعلق بالدراية والتفسير ما يتعلق بالرواية وفي الراغب التفسير أعم من التأويل وأكثر استعمال التفسير في الألفاظ ومفرداتها وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل وأكثر ما يستعمل التأويل في الكتب الإلهية والتفسير يستعمل فيها وفي غيرها وقال أبو منصور الماتريدي التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا والشهادة على الله أنه عني باللفظ هذا فإن قام دليل مقطوع به فصحيح وإلا فتفسير بالرأي وهو المنهي عنه والتأويل ترجيح

أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله وكلام الصوفية في القرآن ليس بتفسير وفي عقائد النسفي النصوص على ظواهرها والعدول عنها إلى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد وفي معنى الظهر والبطن وجوه أشبهها بالصواب ما قاله أبو عبيد وهو أن القصص التي قصها الله عن الأمم الماضية وما عاقبهم به ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين إنما هو حديث حدث به عن قوم وباطنهم وعظ الآخرين وتحذير أن يفعلوا كفعلهم فيحل بهم مثل ما حل بهم وفي تفسير أبي حيان كتاب الله جاء بلسان عربي مبين لا رمز فيه ولا لغز ولا باطن ولا إيماء بشيء مما ينتحله الفلاسفة وأهل الطبائع إلى آخر ما قال كما في الإتيان وأما ما يذهب

إليه بعض المحققين من أن النصوص على ظواهرها ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان

وتفسير القرآن ما هو المنقول عن الصحابة وتأويله ما يستخرج بحسب القواعد العربية ولو قلنا في قوله تعالى { يخرج الحي من الميت } أريد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً أو إخراج المؤمن من الكافر والعالم من الجاهل كان تأويلاً وتفسير القرآن بالرأي المستفاد من النظر والاستدلال والأصول جائز بالإجماع والمراد بالرأي في الحديث هو الرأي الذي لا برهان فيه ولا يصح تفسير القرآن باصطلاح المتكلمين وتفسير الحي بالباقي الذي لا سبيل للفناء فيه تحقيق للغة بعد أن أطلق الحي على الله تعالى وتأويل الظواهر أولى من مخالفة الأوضاع اللغوية لوجهين الأول أن تأويل الظواهر متفق عليه بخلاف مخالفة الأوضاع ومخالفة ما اتفق على جواز مخالفته أولى من مخالفة ما لم يتفق على مخالفته والثاني أن مخالفة الظواهر في الشرع أكثر من مخالفة الأوضاع اللغوية عند القائلين بمخالفة الأوضاع وإن أكثر الظواهر مخالفة وأكثر الأوضاع مقررة وذلك يدل على أن المحذور في مخالفة الأوضاع أعظم منه في مخالفة الظواهر فكان مخالفة الظواهر أولى وعلى هذا يجب حمل حديث من مات ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانيا وحديث من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر على حالة الاستحلال وإنكار الوجوب وعليه أيضا { ومن كفر فإن الله غني عن العالمين } والتفسير البديعي هو أن يأتي المتكلم في أول كلامه بمعنى لا يستقل الفهم بمعرفته دون أن يفسره ومن معجزة التفسير ما جاء في الكتاب الجليل وهو قوله تعالى { والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه } إلى آخره و { لا تأخذه سنة ولا نوم } تفسير للقيوم و { لم يلد } إلى آخره تفسير للصمد و { خلقه من تراب } تفسير للمثل ونحو ذلك في القرآن كثير مما يفسره بعضه بعضا وفي الشعر نحو قوله

أراؤكم ووجوهكم وسيوفكم
للحادثات إذا دجون نجوم
منها معالم للهدى ومصباح
تجلو الدجى والأخريات رجوم

والفرق بينه وبين الإيضاح أن التفسير تفصيل الإجمال والإيضاح رفع الإشكال
التعريف هو أن يشار إلى المعلوم من حيث إنه معلوم والتعريف باعتبار
المفهوم لا باعتبار الذات

والتقسيم باعتبار الذات لا المفهوم وكل تعريف للوصفية الأصلية فهو للعهد
الخارجي والتعريف الحقيقي هو الذي يقصد به تحصيل ما ليس بحاصل من
التصورات ويكون بالإضافة والإشارة الشخصية لا بالنسبة والتعريف اللفظي أن
لا يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفسر بلفظ واضح دلالة على ذلك
المعنى كقولك الغضنفر الأسد وكل تعريف معنوي فالمساواة شرط فيه دون
التعريف اللفظي لأن المقصود من التعريف اللفظي التصديق بأن هذا اللفظ
موضوع لذلك المعنى فلا يكون المقصود منه حصر ذلك على ذلك اللفظ لجواز
أن يكون لفظ آخر موضوعا لذلك المعنى والمتأخرون لم يفرقوا بين التعريف
والتفسير في لزوم المساواة والمتقدمون لم يفرقوا بينهما في عدم اللزوم
وتعريف المعدومات لا يكون إلا اسما إذ لا حقائق لها بل هي مفهومات
وتعريف الموجودات قد يكون حقيقيا إذ لها معلومات وحقائق وتعريف الإشارة
إيماء وقصد إلى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسته النظرية وتعريف النداء
خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه وتعريف الخبر بلام الجنس لإفادة قصره على
المبتدأ وإن لم يكن هناك ضمير فصل مثل { زيد الأمير } وتعريف المبتدأ بلام
الجنس لإفادة قصره على الخبر وإن كان مع ضمير الفصل مثل { الكرم هو
التقوى والدين هو النصيحة } وأما { الحمد لله } فكلام صاحب الكشف أن
كلا من لام الجنس واللام الجارة للحصر وفيه نظر لأنه إن أريد بها الجنس من
حيث ما هو كما هو المختار فكونه له تعالى لا ينافي كونه لغيره أيضا وعند إرادة
الاستغراق بها لا تفيد أيضا في مثل { الحمد لله } إذ غايته أن يكون الله
تعالى محمودا بكل حمد ومستحقا له وهو لا يستلزم أن لا يحمده غيره ببعض
منه ويكون مستحقا له بما فيه من الجميل وأما اللام الجارة فكلام صاحب
الكشف والعلامتين في كثير من المواضع يدل على الإفادة وفي كثير منها يدل
على عدم الإفادة والذي يظهر أنها موضوعة للاختصاص المطلق وإرادة
الاختصاص الحصري منها بمعاونة قرائن

المقامات كيف وفي كثير من المواضع لا يمكن إرادة الحصر منها كما في اللام
المقدرة في إضافة العام إلى الخاص وفي الجملة { مؤدى الحصرين واحد
وسبق أحدهما على الآخر لا يستدعي إلا كون الثاني مؤكدا للأول والتعريف
الذي لا يستدل عليه هو ما كان لبيان الماهية والذي لبيان المفهوم لغة أو عرفا
فيستدل عليه صرح به ابن الحاجب في أصوله والتعريف باسم العلم أولى من
التعريف بالإضافة كـ { بيت الله } و { الكعبة } و { رسول الله } و { محمد
} إذا لا تفيد الإضافة ما يفيد العلم والتعريف بحسب الماهية إنما يكون
بالأجزاء

المحمولة والتعريف بحسب الوجود قد يكون بالأجزاء غير المحمولة والتعريف الدوري عبارة عن توقف المعرف أو بعض أجزائه على المعرف والتعريف المشتمل على الدور هو عبارة عن توقف أجزاء المعرف على البعض الآخر من تلك الأجزاء وفي تعريف الشيء نفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة وفي الدوري يلزم تقدمه عليه بمرتبتين إن كان صريحا وفي تعريف الإضافيات لا بد من قيد الحثية إلا إنه كثيرا ما يحذف من اللفظ لشهرة أمره والحدود للتصور والحثية تكون في الحكم وهو لا يعتبر في التصورات بل هو من أحوال التصديقات والتعريف بالمفرد لا يصح لأن الشيء المطلوب تصوره بالنظر يجب أن يكون متصورا بوجه ما وإلا امتنع طلبه ولا بد من تصور يستفاد منه التصور المطلوب وذلك التصور غير التصور بوجه وللتصور بوجه مدخل في التصور المطلوب فوجب تحقق تصورين في وقوع التصور المطلوب فلا يقع تصور المطلوب بفرد التقسيم هو على قسمين تقسم الكلي إلى جزئياته وتقسيم الكل إلى أجزائه فالأول هو أن يضم إلى مفهوم كلي قيود مخصصة تجمعه إما متقابلة أو غير متقابلة ليحصل بانضمام كل قيد إليه قسم منه فيكون المقسم صادقا على أقسامه وتقسيم الكل إلى أجزائه تفصيله وتحليله إليها فعلا يصدق المقسم على أقسامه وصرح عماد الدين بأن التقسيم نوع واحد لأن تقسيم الكلي إلى جزئياته يرجع إلى تقسيم الكل إلى الأجزاء فقولنا { الحيوان إما حيوان أسود وإما حيوان أبيض } معناه مجموع أفراد الحيوان بعضها حيوان أسود وبعضها حيوان أبيض والترديد لا يستلزم اشتراكا بين أقسامه خلاف تقسيم الكلي إلى أجزائه كما في المنفصلات وقد يجري في الجزئيات الحقيقية كما في الحملات الشبيهة بها كقولك { زيد إما أن يكون قائما أو قاعدا } والترديد الانفصالي يشبه بالترديد الحملي إذا تعلق بكلي غير مسبور ألا يرى العدد إما زوج وإما فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق باعتبار المقاصد ولا يشتبه بالتقسيم لأنه وارد بين

القضايا بحسب صدقها وتحققها في نفس الأمر وكذا لا يشتبه بالترديد الحملي إذا كان متعلقا بجزئي حقيقي أو بكلي مسبور ثم الترديد لا يكون إلا بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالإنسان إما الحيوان الناطق أو الحجر والتقسيم للذات والتعريف للمفهوم والتحديد وضع لمعرفة الجزئيات بواسطة الكليات والتقسيم بالعكس وتقسيم الكلي إلى جزئياته حقيقي نحو { الكلمة اسم أو فعل أو حرف } وتقسيم الكلي إلى أجزائه مجازي كقوله فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

وتقسيم الكلي إلى الجزئيات كتقسيم الجنس إلى الأنواع والأنواع إلى الأصناف والأصناف إلى الأشخاص وتقسيم الذاتي إلى العرضي كتقسيم الإنسان إلى الأبيض والأسود وبالعكس كتقسيم الأبيض إلى الإنسان والفرس وتقسيم

العرضي إلى العرضي كتنقسم الأبيض إلى الطويل والقصير والتنقسم التام في الطول والعرض أن يكون بالنفي والإثبات متقابلا وهو التنقسم الحاصر لكونه مرددا بين النفي والإثبات والغرض من القسم تكثير الوسائط في البراهين وأجزاء الحدود وحقيقة التنقسم الاستقرائي ضم القيود المتحققة في الواقع إلى مفهوم كلي وحقيقة التنقسم العقلي ضم القيود الممكنة الانضمام بحسب العقل إلى مفهوم كلي سواء طابق الواقع أو لا والسبب والتنقسم هو حصر الأوصاف في الأصل وإلغاء البعض الباقي للعلية كما يقال علة الخمر إما الإسكار أو كونه ماء العنب أو المجموع أو غير ذلك والتنقسم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما على قسم صاحبه كما في تقسيم البيئة واليمين بين المدعي والمنكر حيث لا يشترك أحد منهما في قسم صاحبه بمقتضى الحديث المشهور حتى صار في حيز التواتر فعلى هذا لو عجز المدعي عن إقامة شاهد آخر يستحلف المدعي عليه فقط ويقضى عليه بالنكول لا برد اليمين عليه فيقضى له لو حلف كما هو عند الشافعي استدلالا بقضاء رسول الله بشاهد ويمين فإن هذا الحديث غريب والتنقسم التكثير من الأعلى إلى الأسفل والتحليل هو تكثير الوسائط وإعادة المقدمات من الأسفل إلى الأعلى وإنما يذكر للانتفاء والتحديد تصوير ونقش لصورة المحدود في الذهن ولا حكم فيه أصلا فالحاد إنما ذكر المحدود ليتوجه الذهن إلى ما هو معلوم من وجه ما ثم يرسم فيه صورة أخرى أتم من الأولى لا ليحكم بالحد عليه إذ ليس هو يصور التصديق بثبوت له فما مثله إلا كمثل النقاش إلا أن الحاد ينقش في الذهن صورة معقولة وهذا ينقش في اللوح صورة محسوسة والتحديد هو فعل

الحد وذكر الأشياء بحدودها الدالة على حقائقها دلالة تفصيلية والتنقسم
البيديعي هو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التبعض ليخرج اللف والنشر
نحو قوله

ولا يقيم على ضيم يراد به
إلا الأذلان غير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته
وذا يشج فلا يرثي له أحد

قال السكاكي هو أن يريد المتكلم شيئا ذا جزأين أو أكثر ثم يضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له وقيل هو أن يريد المتكلم معتددا أو ما هو في حكم المتعدد ثم يذكر لكل واحد من المعتدات حكمه على التعيين والكل راجع إلى مقصود واحد التضمنين هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته وبعبارة أخرى هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة والعدل هو أن تريد لفظا فتعدل عنه إلى غيره ك { عمر } من { عامر } والمعدل عن اللام يجوز إظهارها معه ولذلك أعرب والمتضمن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمنة معنى الحرف ولذلك بني التضمنين ثم الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز إظهار الحرف معه نحو { من } و { كم } في الاستفهام فلا يقال { أمن } ولا { أكم } حذار

التكرار فيبنى لا محالة وضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه فكأنه ملفوظ به ولو كان ملفوظا به لما يبنى الاسم وكذلك إذا عدل عن النطق به وضرب وهو الإضافة والظرف إن شئت أظهرت الحرف وإن شئت لم تظهر نحو { قمت اليوم } و { قمت في اليوم } فلما جاز إظهاره لم يبين قال بعضهم التضمن هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة لكن قصد تبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له لفظ آخر فلا يكون التضمن من باب الكناية ولا من باب الإضمار بل من قبيل الحقيقة التي قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة وقال بعضهم التضمن إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه وهو نوع من المجاز ولا اختصاص للتضمن بالفعل بل يجري في الاسم أيضا قال التفتازاني في تفسير قوله تعالى { وهو الله في السموات وفي الأرض } لا يجوز تعلقه بلفظة { الله } لكونه اسما لا صفة بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم { الله } كما في قولك { هو حاتم من طي } على تضمين معنى الجواد وجريانه في الحرف

ظاهر في قوله تعالى { ما ننسخ من آية } فإن { ما } تضمن معنى { إن } الشرطية ولذلك لزم جزم الفعل وكل من المعنيين مقصود لذاته في التضمن إلا أن القصد إلى أحدهما وهو المذكور بذكر متعلقة يكون تبعا للآخر وهو المذكور بلفظه وهذه التبعية في الإرادة من الكلام فلا ينافي كونه مقصودا لذاته في المقام وبه يفارق التضمن الجمع بين الحقيقة والمجاز فإن كلا من المعنيين في صورة الجمع مراد من الكلام لذاته مقصود في المقام أصالة ولذلك اختلف في صحته مع الاتفاق في صحة التضمن والتضمن سماعي لا قياسي وإنما يذهب إليه

عند الضرورة أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى وكذا الحذف والإيصال لكن لشيوعهما صار كالقياس حتى كثر للعلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماح فيه ونظيره ما ذكره الفقهاء من أن ما ثبت على خلاف القياس إذا كان مشهورا يكون كالثبات بالقياس في جواز القياس عليه وجاز تضمين اللازم المتعدي مثل { سفه نفسه } فإنه متضمن ل { أهلك } وفائدة التضمن هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين فالكلمتان معقودتان معا قصدا وتبعا فتارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله تعالى { ولتكبروا الله على ما هداكم } كأنه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة بالعكس كما في قوله تعالى { والذين يؤمنون بما أنزل إليك } أي يعترفون به مؤمنين ومن تضمين لفظ معنى لفظ آخر قوله تعالى { ولا تعد عيناك عنهم } أي لا تفتهم عينك مجاوزين إلى غيرهم { ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم } أي ولا تضموها أكليين و { من أنصاري إلى الله } أي من ينضاف في نصرتي إلى الله و { هل لك إلى أن تزكى } أي أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى و { وما يفعلوا من خير فلن يكفروه } أي فلن يحرموه فعدي إلى اثنين و { ولا تعزموا عقدة النكاح } أي لا تنووه فعدي بنفسه لا بعلى { ولا يسمعون إلى الملا الأعلى } أي لا يصغون فعدي إلى وأصله أن يتعدى بنفسه ونحو { سمع

الله لمن حمده { أي استجاب فعدي باللام { والله يعلم المفسد من المصلح {
أي يميز ومن هذا الفن في اللغة شيء كثير لا يكاد يحاط به ومن تضمنين لفظ
لفظا آخر قوله تعالى { هل أنبئكم على من تنزل الشياطين { إذ الأصل { أمن
{ حذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما في { هل { فإن
الأصل { أهل { فإذا أدخلت حرف الجر فقدّر الهمزة قبل حرف الجر في
ضميرك كأنك تقول { أعلي من تنزل الشياطين { كقولك { أعلي زيد مررت
{ وهذا تضمنين لفظ لفظا آخر والتضمنين يطلق أيضا على إدراج كلام الغير في
أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى أو

ترتيب النظم وهذا هو النوع البديعي كإبداع حكايات المخلوقين في القرآن
التأكيد هو أن يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته والتأسيس هو
أن يكون لإفادة معنى آخر لم يكن حاصلًا قبله ويسمى الأول إعادة والثاني
إفادة

والإفادة أولى وإذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التأسيس ولهذا قال
أصحابنا لو قال لزوجته { أنت طالق طالق طالق { طلقت ثلاثا وإن قال عنيت
التأكيد صدق ديانة لا قضاء والتأكيد إذا كان ضميرا لا يؤكد به إلا مضمر والفصل
ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر والتأكيد يفيد مع التقوية نفي احتمال
المجاز وليس كذلك التابع والحق أن التابع لا يفيد التقوية استقلالاً بخلافه تابعا
ولعل مراد البيضاوي هذا من قوله إذ التابع لا يفيد والتابع من شرطه أن يكون
على زنة المتبوع والتأكيد لا يكون كذلك والتأكيد يرفع الإبهام عن نفس المتبوع
في النسبة ويرفع أيضا إبهام ما عسى يتوهم في النسبة والتأكيد بذكر ما هو
كالعلة أقوى من التأكيد بالتكرار المجرد والتكرار إعادة الشيء فعلا كان أو قولا
وتفسيره بذكر الشيء مرة بعد أخرى اصطلاح والتأكيد كما يكون لإزالة الشك
ونفي الإنكار مع السامع كذلك يكون لصدق الرغبة ووفور النشاط من المتكلم
ونيل الرواج والقبول من السامع وكون الخبر على خلاف ما يتربح نحو { رب
إن قومي كذبون { و { رب إني وضعتها أنثى { وتحسين إتيان ضمير الشأن
نحو { إنه لا يفلح الكافرون { وكذلك ترك التأكيد فإنه كما يكون لعدم الإنكار
يكون أيضا لعدم الباعث والمحرك من جهة المتكلم ولعدم الرواج والقبول من
جهة السامع وقد يكون التأكيد لرد ظن المتكلم كقولك { أحسنت إليه ثم أساء
إلي { أو لإظهار كمال العناية كقوله تعالى { إنك لمن المرسلين { أو كمال
التضرع والابتهال نحو { إنا أمانا { أو كمال الخوف نحو { إنك من تدخل النار
فقد أخزيت { إلى غير ذلك من المعاني التي تناسب التأكيد بوجه خطابي
والشيء إما أن يؤكد بنفسه ويسمى التأكيد اللفظي كقوله عليه الصلاة
والسلام لأعزون قريشا ثلاثا أو يؤكد بغيره ويسمى التأكيد المعنوي وحينئذ إما
أن يكون تأكيدا للمفرد وهو المقابل للجملة سواء كان تأكيدا للواحد مذكرا أو
مؤنثا كلفظ النفس والعين أو تأكيدا

لتنبيه المذكر أو المؤنث كلفظة { كل } و { أجمعين } وأخواته وإما أن يكون تأكيداً للجملة كلفظة { إن } وأخواتها والفصل بين المعطوفين يقوم مقام التأكيد كما في قوله تعالى { لقد كنتم أنتم وأباؤكم في ضلال مبين } و { مكروا مكرهم } ك { سعى لها سعيها } يحتمل التأكيد والنوع و { جلست

جلوساً } للتأكيد و { جلسة } بالكسر للنوع وبالفتح في العدد لبيان المرة وأدوات التأكيد { إن } و { أن } المفتوحة على مذهب التنوخي القائل بأنها لتأكيد النسبة ولام الابتداء والقسم و { ألا } الاستفتاحية و { أما } و { ها } التنبيه و { كأن } و { لكن } و { ليت } و { لعل } وضمير الشأن وضمير الفصل و { أما } في تأكيد الشرط و { قد } و { السين } و { سوف } والنونات في تأكيد الفعلية و { لا } التبرئة و { لن } و { لما } في تأكيد النفي ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه وإذا اجتمعت { إن } واللام كان بمنزلة تكرير الجملة ثلاث مرات اثنتان ل { إن } وواحدة للام وكذلك نون التوكيد الشديدة بمنزلة تكرير الفعل ثلاثاً والخفيفة بمنزلة تكريره مرتين والتأكيد المعنوي ب { كل } و { أجمع } و { كلا } و { كلتا } وفائدته رفع توهم المجاز في المسند إليه وعدم الشمول والإحاطة بجميع الأفراد ويمتنع التأكيد ب { كل } إذا أضيفت إلى ظاهر أو إلى ضمير محذوف ولا يؤكد ب { كل } و { أجمع } إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً وحكماً قال الزجاج والمبرد في قوله تعالى { فسجد الملائكة كلهم أجمعون } إن { كلهم } دل على الإحاطة و { أجمعون } على أن السجود منهم في حالة واحدة حملاً على الإفادة دون الإعادة وفائدة { أجمعين } في قوله { لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين } إما استغراق أفراد العصاة وشمولها بتقدير المضاف وإما بيان أن الداخلين في جهنم ليسوا مقصورين على أحد الفريقين وهذا لا يقتضي شمول أفراد كلا الفريقين لكن الأخير يدل على جواز وقوع { أجمعين } تأكيداً للمثنى وهو محل بحث ولعل المراد من الجنة والناس التابعون لأبليس وقد ورد { لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين } فلا محذور والتأكيد اللفظي هو تكرار اللفظ إما بمرادف نحو { ضيقاً حرجاً } بكسر الراء والعرب تقدم الأشهر ثم تؤكد تقول { أسود غريب } فاستشكل بقوله تعالى { غريب سود } والجواب أن

سود { بدله لأن توكيد الألوان لا يتقدم فتأمل وإما بلفظه ويكون في الاسم نحو { دكا دكا } وفي الفعل نحو { فمهل الكافرين أمهلهم رويداً } وفي اسم الفعل نحو { هيهات هيهات لما توعدون } وفي الحرف نحو { ففي الجنة خالدين فيها } وفي الجملة نحو { فإن مع العسر يسراً وإن مع العسر يسراً } ومن هذا النوع تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل نحو { فاذهب أنت وربك } والمنفصل بمثله نحو { وهم بالآخرة هم كافرون } وتأكيد الفعل بمصدره وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين وفائدته دفع توهم المجاز في الفعل نحو { وسلموا تسليماً } { وتسير الجبال سيرا } والأصل في هذا النوع أن ينعت الوصف المراد كقوله تعالى { اذكروا الله ذكراً كثيراً } { وسرحوهن سراحاً جميلاً } وقد يضاف وصفه إليه نحو { اتقوا الله

حق تقاته { وقد يؤكد بمصدر فعل آخر نحو { وتبتل إليه تبتلا } والتبتل مصدر { بتل } أو اسم عين نياية المصدر نحو { أنبتكم من الأرض نباتا } أي إنباتا إذ النبات اسم عين والحال المؤكدة نحو { ويوم أبعث حيا } والتكرير أبلغ من التأكيد وله فوائد منها التقرير وقد قيل الكلام إذا تكرر تقرر ومنها زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول وهو مع التأكيد يجامعه ويفارقه ويزيد عليه وينقص عنه فإن التأكيد قد يكون تكرارا وقد لا يكون وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة وإن كان مفيدا للتأكيد معنى ومنه ما وقع فيه الفصل بين المكررين كقوله تعالى { إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين } والتأكيد لا يفصل بينه وبين مؤكده والكلام الابتدائي المجرد والطلبى المؤكد استحسانا والإنكارى المذكور وجوبا فهذه الأقسام الثلاثة ظاهرة الجريان بأسرها في إفادة الحكم دون إفادة لازمه لأن المؤكد إذا ذكر كان التأكيد راجعا بحسب الظاهر إلى الفائدة لا إلى اللازم وتأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه نحو قوله ولا عيب فيهم غير أن ضيوفهم

تلام بنسيان الأحبة والوطن { أكدت أجود في عقد الإيمان ووكدت أجود في القول وفي الديوان وكده أفصح من أكده التشبيه في اللغة التمثيل مطلقا وفي الاصطلاح هو الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من أوصاف الشيء الواحد في نفسه والتشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة هو أخص من مطلق التشبيه اللغوي فإنه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه يبتنى عليه الاستعارة أو غير ذلك والتشبيه على ما قاله الشيخ عز الدين إن كان بحرف فهو حقيقة وإلا فمجاز بناء على أن الحذف من باب المجاز والصحيح أنه حقيقة وله ألفاظ تدل عليه وضعا وليس فيه نقل اللفظ

عن موضوعه وإنما هو توطئة لمن يسلك سبيل الاستعارة والتمثيل لأنه كالأصل لهما والذي يقع منه في حيز المجاز عند أهل البديع هو الذي يجيء على حد الاستعارة كقولك لمن يتردد في أمر بين أن يفعله أو يتركه { إنني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى } والأصل { أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى } ومن الشروط اللازمة في التشبيه أن يشبه البليغ الأدون بالأعلى إذا أراد المدح والبلاغة في الهجوم بالعكس وأداته الكاف { كرماد } و { كأن } { كأنه رؤوس الشياطين } و { شبه } و { مثل } { مثل ما ينفقون } ولا يستعمل { مثل } إلا في حال أو صفة لها شأن وفيها غرابة والمصدر المقدر بتقدير الأداة كقوله تعالى { وهي تمرر السحاب } وربما يذكر فعل ينبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد والأداة محذوفة مقدرة لعدم استقامة المعنى بدونها نحو { يحسبه الظمان ماء } { يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى } والأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به وقد تدخل على المشبه إما لقصد المبالغة نحو { قالوا إنما البيع مثل الربا } { أفمن يخلق كمن لا يخلق } وإما لوضوح الحال نحو { وليس الذكر كالأنثى } وقد تدخل على غيرهما ثقة بفهم المخاطب نحو { كونوا أنصار الله كما قال عيسى ابن مريم } والمراد كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطبي عيسى إذ قالوا والتشبيه

المقلوب كقوله
وبدا المصباح كأن غرته
وجه الخليفة حين يمتدح
وقد نظمت فيه
لا تقلب الشبه كلا فيه ما فيه
حق التشابيه تشبيه بما فيه
فالسهم في هدف كاللحظ في جسدي
والدر في صدف كالثرغ في فيه
والبدر جبهته والقوس حاجبه
والجوهر الفرد فوه لا ينافيه
ولا قياس على تشبيه خالقنا
لنوره العز فيما لا يوافيه
والتشبيه المطلق هو أن يشبه شيء بشيء من غير عكس ولا تبديل كقوله
تعالى { وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام } والتشبيه المشروط هو أن
يشبه شيء بشيء لو

ركناه وضعا واختلفا في النقط مثل { يسقين } و { يشفين } وكقوله عليه
الصلاة والسلام لعلي كان بصفته كذا أو لولا أنه بصفته كذا كقوله
قد كاد يحكيه صوب الغيث منسكبا
لو كان طلق المحيا يمطر الذهبا
والدهر لو لم يخن والشمس لو نطقت
والليث لو لم يصد والبحر لو عذبا
وتشبيه الكناية هو أن يشبه شيء بشيء من غير أداة التشبيه كقوله
وأستمطرت لؤلؤا من نرجس فسقت
وردا وعضت على العناب بالبرد
وتشبيه التسوية هو أن يأخذ صفة من صفات نفسه وصفة من الصفات
المقصودة ويشبههما بشيء واحد كقوله
صدغ الحبيب وحالي
كلاهما كالليالي
وثغره في صفاء
وأدمعي كاللالي
والتشبيه المعكوس هو أن يشبه شيئين كل واحد منهما بالآخر كقوله
رق الزجاج وراقت الخمر
فتشابها فتشاكل الأمر
فكأنه خمر ولا قدح
وكأنه قدح ولا خمر
وتشبيه الإضمار هو أن يكون مقصوده التشبيه بشيء ويدل ظاهر لقطه على
أن مقصوده غيره كقوله
إن كان وجهك شمعا
فما لجسمي يذوب
وتشبيه التفضيل هو أن يشبه شيئا بشيء ثم يرجع فيرجع المشبه على المشبه
به كقوله

من قاس جدواك بالغمام فما
أنصف في الحكم بين شيئين
أنت إذا جدت ضاحك أبدا
وهو إذا جاد دامع العين
وتشبيه محسوس بمحسوس كتشبيه الخد بالورد واللين الناعم بالخز ورائحة
بعض الزهر بالمسك هذا في المحسوسات الأولى وأما في المحسوسات
الثانية وهي الأشكال المستقيمة والمستديرة والمقادير والحركات كتشبيه
المنتصب بالرمح والقذ اللطيف بالغصن وقد نظمت فيه
وقدك غصن البان خدك ورده
وذلك أمر الحق قد بان مزهرا
والشيء المستدير بالكرة والحلقة وعظيم الجثة بالجبل والذاهب على
الاستقامة بنفوذ السهم

وفي الكيفيات الجسمانية كالصلابة والرخاوة وفي الكيفيات النفسانية كالغرائز
والأخلاق وفي حالة إضافية كما تقول { ألفاظه كالماء في السلالة وكالنسيم
في الرقة وكالعسل في الحلاوة } وتشبيه المعقول بالمعقول كتشبيه الوجود
العاري عن الفوائد بالعدم وتشبيه الفوائد التي تبقى بعد عدم الشيء بالوجود
وتشبيه المعقول بالمحسوس كقوله تعالى { والذين كفروا أعمالهم كسراب
بقيعة } وفي موضع آخر { كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف } وتشبيه
المحسوس بالمعقول غير جائز لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية إليها فلا يجوز جعل الفرع أصلا والأصل فرعاً وأما ما جاء في الأشعار
فوجهه أن يقدر المعقول محسوساً على طريق المبالغة فرعاً فيصح التشبيه
حينئذ ويقرب من هذا تشبيه الموجود بالمتخيل الذي لا وجود له في الأعيان
كتشبيه الجمر بين الرماد ببحر من المسك موجه الذهب وذلك إنما يتم أن لو
فرض المتخيل من أمور كل واحد منها موجود في الأعيان فحينئذ يكون التشبيه
حسناً وقد يذكر مع التشبيه وجه الشبه كقولك { فلان كالأسد في الشجاعة أو
نتن الفم } إلى غير ذلك وقد يذكر معه لأحد الطرفين صفة تكون هي مناط
وجه التشبيه في ذلك الطرف لينتقل منها إليه كتشبيه الحبيب بالغزال الثني
وذكر طيب النكهة مقروناً بسواد الخال وتوافق الطرفين في الأفراد والتعدد
غير لازم فإنه قد يتعدد المشبه به ويتحد المشبه ويسمى تشبيه التسوية وقد
ينعكس الأمر ويسمى تشبيه الجمع والتشبيه المؤكد الذي أجري فيه المشبه به
على المشبه نحو { زيد أسد } فهو استعارة عند البعض وأما التجريد مثل
{ لقيت منه أسداً } فهو تشبيه عند بعض والاختلاف فيهما راجع إلى الاختلاف
في تفسير الاستعارة والتشبيه وأما علو التشبيه فهو إما بإيهام اشتراك المشبه
مع المشبه به في جميع أوصافه وهو بحذف الوجه وإما بإيهام الاتحاد بينهما وهو
بحذف الأداة فما لم يوجد فيه شيء من الأمرين فلا علو فيه من هذه الحيثية
وإن كان

كلاماً بليغاً في نفسه وما وجد فيه أحدهما فهو عال وما وجد فيه كلاهما فهو
أعلى التجريد هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مماثل له في تلك الصفة

مبالغة في كمالها فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ويكون ب { من } التجريدية كقوله { لي من فلان صديق حميم } وبالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم { لئن سألت فلانا لتسألن به البحر } ويمكن بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله
وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى
بمستلثم مثل الفنيق المرحل
ويكون بدخول { في } في المنتزع نحو قوله تعالى { لهم فيها دار الخلد }
ويكون بدون توسط حرف نحو قوله
ولئن بقيت لأرجلن بغزوة
تحوي الغنائم أو يموت كريم
يعني نفسه ويكون بطريق الكناية نحو قوله { يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا

أي يشرب الكأس بكف الجواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لأنه إذا انتفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكف نفسه فالكريم نفسه ومن التجريد مخاطبة الإنسان نفسه ثم اعلم أن التجريد هو حذف بعض معاني اللفظ وإرادة البعض ويتعلق بمفهوم اللفظ والالتفات على ما قالوا هو نقل معنوي لا لفظي فقط فبينهما عموم وخصوص من وجه كما مر ذكره فيما تقدم وشرطه أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائدا في نفس الأمر إلى المنتقل عنه فمثل { أكرم زيدا وأحسن إليه } ليس الالتفاتا فإن ضمير فاعل { أكرم } غير الضمير في { إليه } ومثل { إني أخاطبك فأجب المخاطب } تجريد لأن ضمير النسبة واقع موضعه وليس ذلك وضعا لضمير الغائب موضع ضمير المتكلم وكذلك { ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون } لأن الضمير واقع في محله فهو الالتفات وتجريد على رأي السكاكي وعلى رأي غيره هو تجريد فقط ومثل قوله تعالى { حتى إذا تكلم في الفلك وجرين بهم } تجريد والالتفات إذ الضميران في نفس الأمر لشيء واحد وبالادعاء لشيئين وفي قوله تعالى { والله الذي أرسل الرياح } إلى آخره في لفظ الجلالة على رأي السكاكي الالتفات وتجريد وعلى رأي غيره تجريد فقط وقوله { فسقناه } الالتفات على رأيهما وقوله { الحمد لله } الالتفات على رأي السكاكي وتجريد أيضا و { وإياك نعبد } الالتفات لا تجريد ومثل { رأيت منه أسدا } تجريد ومثل { تطاول ليلك } و { يكلفني ليلي } و { فسقناه } الالتفات دون تجريد على رأي الجمهور ومثل { فصل لربك وأنحر } الالتفات وتجريد ولا واحد منهما كغالب القرآن ووضع الظاهر موضع المضمرة قد يجمع مع الالتفات كما في مثل قوله تعالى { والله الذي أرسل الرياح } و { أمير المؤمنين يأمر بكذا } وينفرد الالتفات في نحو { تطاول ليلك }

وقد ينفرد وضع الظاهر عن الالتفات كقوله تعالى { إن أبانا لفي ضلال مبين } وينفرد وضع المضمرة موضع الظاهر عن الالتفات في نحو { نعم رجلا زيد }

لأن الضمير والظاهر كلاهما على أسلوب الغيبة وينفرد الالتفات عنه كثيرا نحو
وبات وباتت له ليلة ويجتمعان في قول { الخليفة نعم الرجل أمير المؤمنين }
وأما على رأي غير السكاكي فوضع الظاهر موضع المضمرة والالتفات قد
يجتمعان مثل { فصل لربك } وقد ينفرد الالتفات وهو الغالب مثل { إياك نعبد
{ وقد ينفرد وضع الظاهر مثل { الحمد لله } ووضع المضمرة موضع الظاهر لا
يجتمع مع الالتفات التجنيس تفعيل من الجنس ومنهم من يقول من الجناس
ومنهم من يقول من المجانسة لأن إحدى الكلمتين إذا شابهت الأخرى وقع
بينهما مفاعلة الجنسية والمجانسة والجناس مصدر { جنس } ومنهم من
يقول من { التجانس } وهو التفاعل من الجنس أيضا ولما انقسم أقساما
كثيرة وتنوع أنواعا عديدة تنزل منزلة الجنس الذي يصدق على كل واحد من
أنواعه فهو حينئذ جنس ومن أنواعه التلقيق وهو ما تماثل ركناه وكان كل واحد
منهما مركبا من كلمتين فصاعدا كقوله
إلى حتفي مشى قدمي
أرى قدمي أراق دمي

والمركب وهو ما كان أحد ركنيه مركبا من كلمتين والآخر ليس بمركب مثل
{ سلعا } و { سل عن } و { سل سبيلا } و { سلسبيلا } والمذيل وهو ما زاد
أحد ركنيه على الآخر إما حرفا واحدا في آخره أو حرفين فصار له كالذيل نحو
{ هو حام حامل لأعباء الأمور } و { كاف كافل بمصالح الجمهور } واللاحق
وهو ما أبدل من أحد ركنيه حرف من غير مخرجه ولا قريب منه فإن كان من
مخرجه سمي مضارعا والمراد بالمضارع ههنا المشابه نحو { وهم يهون عنه
وينأون عنه } واللاحق ك { اليمين } و { الثمين } والتام وهو ما تماثل ركناه
واتفقا لفظا واختلفا معنى من غير تفاوت في تصحيح تركيبهما ولا اختلاف في
حركاتهما كقولهم { زائر السلطان الجائر كزائر الليث الزائر } وكقوله تعالى
{ يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار يقلب الله الليل والنهار إن في ذلك لعبرة
لأولي الأبصار } والمطرف وهو ما زاد أحد ركنيه على الآخر حرفا في طرفه
الأول وهو عكس المذيل ك { الساق } و { المساق } والمصحف ويسمى
جناس الخط وهو ما تماثل
قصر ثوبك فإنه أتقى وأبقى وأبقى والمحرف وهو ما اتفق ركناه في أعداد
الحروف وترتيبها واختلفا في الحركات سواء كانا من اسمين أو من فعلين أو
من اسم وفعل أو من غير ذلك فإن القصد فيه اختلاف الحركات ك { الشدة }
و { الشدة } وفي قوله وتعالى { ولقد أرسلنا فيهم منذرين فانظر كيف كان
عاقبة المنذرين } وكقول القائل
ولما أراني الشعر وهو مذل
وجانب ذاك الصدغ وهو مطرف
بدا بخمار من خمار بريقه
فقلت له هذا الجناس المحرف

واللفظي هو الذي إذا تماثل ركناه وتجانسا خطأ خالف أحدهما الآخر بإبدال
حرف فيه مناسبة لفظية ك { ناضرة } و { ناظرة } وسماه قوم بجناس

العكس وهو الذي يشتمل كل واحد من ركنيه على حرف آخر من غير زيادة ولا نقص ويخالف أحدهما في الترتيب كقوله تعالى { بين بني إسرائيل } وقوله عليه الصلاة والسلام لصاحب القرآن اقرأ وارقا والمطلق هو الذي كل ركن منه يباين الآخر في المعنى نحو { وأسلمت مع سليمان } { ليريه كيف يواري } { وإن يردك بخير فلا راد لفضله } والمعنى في الاشتقاق راجع إلى أصل واحد كقوله في خادم أسود مشهور بالظلم فعلك من لونك مستخرج والظلم مشتق من الظلم وكقوله تعالى { إذا وقعت الواقعة } وقوله { أرفت الآفة } والقلب منه كلا نحو { حسامه فتح لأوليائه وحتف لأعدائه } وبعضا نحو { اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا } وإن وقع أحدهما في الأول والآخر في الآخر يسمى مجنحا ك { مرض } و { ضرر } وإن كان التركيب بحيث لو عكس حصل عنه فمستويا نحو { كل في فلك } { كبرت آيات ربك } { كن كما أمكنك } { دام علا العماد } { سر فلا كبا بك الفرس } { سور حماة بر بها محروس } آس أرمل إذا عرا وأرع إذا المرء أسا والإشارة ويسمى تجنيس الكناية وهو أن لا يظهر بل يشير به وسبب ورود هذا النوع في النظم هو أن الشاعر يقصد المجانسة في بيته بين الركنين من الجنس فلا يساعده الوزن على إبرازهما فيضم الواحد ويعدل بقوته إلى مرادف فيه كناية تدل على الركن المضممر فإن لم يتفق له مرادف الركن المضممر يأتي بلفظة فيها كناية لفظية تدل عليه وهذا لا يتفق في الكلام المنتثر كقوله خلقت لحية موسى باسمه وبهارون إذا ما قلبا والإضمار هو أن يضمر الناظم ركني التجنيس ويأتي في الظاهر بما يرادف المضممر للدلالة عليه فإن تعذر المرادف يأتي بلفظ فيه كناية لطيفة تدل على المضممر بالمعنى كقوله جمع الصفات الصالحات مليكنا فغدا بنصر الحق منه مؤيدا كأبي الأمين براهيه وكجده

أنى توجه وابن يحيى في الندى فأبو الأمين الرشيد وجده المنصور وابن يحيى الفضل فقد قصد الشاعر أن الممدوح رشيد في رأيه منصور أنى توجه وهو الفضل في الندى والطباق هو أن تجمع بين متضادين مع مراعاة التقابل فلا يجيء باسم مع فعل ولا بفعل مع اسم كقوله تعالى { وتحسبهم أيقاظا وهم رقود } التورية وتسمى أيضا بالإيهام والتوجيه والتخييل والتورية أولى بالتسمية لقربها من مطابقة المسمى لأنها مصدر { وربت الخبر تورية } إذا سترته وأظهرت غيره فكان المتكلم يجعله وراءه بحيث لا يظهر وهي في الاصطلاح أن يذكر المتكلم لفظا مفردا له حقيقتان أو حقيقة ومجاز أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية ويريد المتكلم المعنى البعيد ويوري عنه بالقرب فيوهم السامع أول وهلة أنه يريد المعنى القريب وليس كذلك ولهذا سمي هذا

النوع إيهاما ومثل ذلك قوله
وحرف كنون تحت راء ولم يكن
بدال يؤم الرسم غيره النقط
فإن المراد المعنى البعيد المورى عنه بالقرب هو الناقه المهزولة المنحنية
تحت شخص يضرب رثتها ولم يرفق بها ويؤم بها دارا غير المطر رسمها
والمعنى المتقارب المتبادر أولا إلى ذهن السامع حروف الهجاء والتورية أنواع
مجردة ومرشحة ومبينة ومهيأة فالمجردة هي التي لم يذكر فيها لازم من
لوازم المورى به وهو المعنى القريب ولا من لوازم المورى عنه وهو المعنى
البعيد وأعظم أمثلة هذا النوع قوله تعالى { الرحمن على العرش استوى } إذ
للاستواء معنيان قريب وهو الاستقرار وبعيد وهو الاستيلاء وأنت تعلم أن الآية
إذا حملت على التمثيل فلا تورية فيها والمرشحة هي التي يذكر فيها لوازم
المورى به

قبل لفظ التورية أو بعده فمن أعظم شواهد ما ذكر لازمه قبل ذكره التورية
قوله تعالى { والسماء بنيناها بأيد } فإن قوله { بأيد } يحتمل الجارحة وهو
المعنى القريب المورى به وقد ذكر من لوازمه على جهة الترشيح { البناء }
والمعنى البعيد المورى عنه هو القوة وعظمة الخالق وهو المراد والآية أيضا إذا
حملت على التمثيل والتصوير على ما هو التحقيق فلا تورية فيها ومن أمثلة ما
ذكر لازمه بعد لفظ التورية قوله
مذ همت من وجدي في خالها
ولم أصل منه إلى اللثم
قالت قفوا واستمعوا ما جرى
خالي قد هام به عمي
فإن المعنى القريب المورى به خال النسب وقد ذكر لازمه بعد لفظ التورية
على جهة الترشيح وهو العم والمبينة هي التي ذكر فيها لازم المورى عنه قبل
لفظ التورية أو بعده ومن أحسن الشواهد على ما ذكر لازم المورى عنه قبل
التورية قوله
قالوا أما في خلق نزهة
تنسبك من أنت به مغرى
يا عاذلي دونك من لحظه
سهما ومن عارضه سطرأ
فإن السهم والسطر موضعان بدمشق وذكر النزهة قبله هو المبين لهما
والمعنى القريب سهم اللحظ وسطر العارض ومن أمثلة ما ذكر في المبنية
لازم المورى عنه بعد لفظ التورية قوله
أرى ذنب السرحان في الأفق ساطعا
فهل ممكن أن الغزالة تطلع
وقد نظمت فيه أيضا
أتطلع سلمى والرقيب أمامها
ومن ذنب السرحان بطء الغزالة
أراد بذنب السرحان ضوء الفجر وهو المعنى البعيد وقد بينه بذكر لازمه بعده
بقوله { ساطعا } وكذا أراد بالغزالة الشمس وهو المعنى البعيد وقد بينه بذكر
لازمه وهو { تطلع } والمعنى القريب في كلا الموضعين الحيوان المعروف

والمهياة هي التي لا تقع في التورية ولا تتهياً إلا باللفظ الذي قبلها نحو قوله
وسيرك فينا سيرة عمرية
فروحت عن قلب وفرجت عن كرب
وأظهرت فينا من سميك سنة
فأظهرت ذاك الفرض من ذلك النذب

فإن المراد من الفرض والنذب معناهما البعيد وهو العطاء بالفرض والرجل
السريع في الحوائج بالنذب ولولا ذكر السنة قبلهما لما تهيأت التورية فيهما ولم
يفهم منهما الحكماء الشرعيان اللذان صحت بهما التورية أو لا تتهياً إلا باللفظ
الذي بعدها نحو قوله
لولا التطير بالخلاف وأنهم
قالوا مريض لا يعود مريضاً
لقضيت نجبا في جنابك خدمة
لأكون مندوباً قضى مفروضاً
فإن المراد بالمندوب ههنا الميت الذي يبكي
عليه وهذا هو المعنى البعيد والمعنى القريب أحد الأحكام الشرعية ولولا ذكر
المفروض بعده لم ينتبه السامع لمعنى المندوب ولكن لما ذكره تهيأت التورية
بذكره أو تكون التورية في لفظين لولا كل منهما لما تهيأت التورية في الآخر
نحو قوله
أيها المنكح الثريا سهيلاً
عمرك الله كيف يلتقيان

فإن المراد من الثريا علي بن عبد الله بن الحارث ومن سهيل رجل مشهور من
المين وكلاهما معنى بعيد ولولا ذكر الثريا التي هي النجم لم ينتبه السامع
لسهيل الذي هو النجم أيضاً ولولا ذكر سهيل لما فهمت الثريا التي هي النجم
فكل واحد منهما هياً صاحبه للتورية التأثير أثر فيه تأثيراً ترك فيه أثراً فالأثر ما
ينشأ عن تأثير المؤثر وتأثير المؤثر في الأثر لا بعد وجود الأثر بل زمان وجوده لا
يمنتع ذلك كما في العلة مع معلولها وإنما الممتنع معيتهما بالذات كما في العلة
مع معلولها أيضاً لتأخر المعلول بالذات عن العلة وكذا عدم المعلول فإنه يتأخر
عن عدم العلة لتأخر المعلول عن العلة بالذات فالمؤثر إنما يؤثر في الأثر لا من
حيث هو موجود ولا معدوم ثم اعلم أن المؤثر إما الشيء النفساني في مثله أو
الجسماني في مثله أو في النفساني أو بالعكس الأول كتأثير المبادئ العالية
في النفوس الناطقة الإنسانية بإفازة العلوم والمعارف ويدخل تحت هذا النوع
الوحي والكرامات لانهما إفازة المعاني الحقيقية على النفوس البشرية
المستعدة لذلك ويدخل تحت هذا أيضاً صنفاً من الآيات والمعجزات أحدهما
ما يتعلق بالعلم الحقيقي وهو أن يؤتى النفس المستعد لذلك كمال العلم من
غير تعليم وتعلم حتى يحيط بمعرفة حقائق الأشياء على ما هي عليه في نفس
الأمر بقدر الطاقة البشرية كما قال عليه الصلاة والسلام أوتيت جوامع الكلم
وقد أوتي علم الأولين والآخرين مع كونه أمياً وثانيهما ما يتعلق بالتخيل القوي
بأن يلقي إلى من يكون مستعداً للتخيل القوي ما يقوي على تخيلات الأمور

الماضية والاطلاع على المغيبات المستقبلية كما قال تعالى { تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها } وقال تعالى { ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين } ويدخل تحت هذا النوع أيضا أولا المنامات والإلهامات لأنها تلقي للنفس ما في المبادئ العالية من صور الحوادث وكذا يدخل تحت هذا

النوع صنف من السحر وهو تأثير النفوس البشرية القوية فيها قوتا التخيل والوهم في نفوس بشرية أخرى ضعيفة فهي هاتان القوتان كنفوس البله والصبيان والنساء والعوام الذين لم تقو قوتهم العقلية على قمع التخيل وترك عادة الانقياد فتتخيل ما ليس بموجود في الخارج موجودا فيه وما هو موجود فيه تتخيله على ضد الحال التي هو عليها ومن هذا القبيل ما فعله

سحرة فرعون والثاني كتأثير السموم والأدوية في الأبدان ويدخل فيه أجناس النيرنجات والطلسمات فإنها بتأثير بعض المركبات الطبيعية في بعض بخواص تخص كل واحد منهما كجذب المغناطيس وكهرب باغض الخل من الخل واختطاف الكهرباء بالتبن وتأثير الحجر المعروف فيما بين الأتراك في تغيير الهواء ونزول الثلج والمطر إلى غير ذلك وقد يستعان في ذلك بتمزيج القوى السماوية الفعالة بالقوى الأرضية المنفعلة بتحصيل المناسبات بالأجرام العلوية المؤثرة في عالم الكون والفساد والثالث كتأثير الصور المستحسنة والمستقبحة في النفوس الإنسانية ويندرج في هذا النوع صنف من السحر كتأثير المعشوق في العاشق وكتأثير الحيوانات المستحسنة والأمتعة النفسية وكتأثير أصناف الأغاني والملاهي وكتأثير الكلام في نفس السامعين كما ورد في الحديث النبوي إن من البيان لسحرا والرابع كتأثير النفوس الإنسانية في الأبدان من تغذيتها وإنمائها وقيامها وقعودها إلى غير ذلك ومن هذا القبيل صنف من المعجزة وهو ما يتعلق بالقوة المحركة للنفس بأن يبلغ قوتها إلى حيث تتمكن من التصرف في أجسام العالم تصرفها في بدنها كدمير قوم بريح عاصفة أو صاعقة أو زلزلة أو طوفان وربما يستعان فيه بالتضرع والابتهاال إلى الباري تعالى كأن يستقي الناس فيسقوا ويدعو عليهم فيخسف بهم ويدعو لهم فينجوا من المهالك ويندرج في هذا النوع صنف من السحر أيضا كما في بعض النفوس الخبيثة التي تقوى فيها القوة الوهمية بالرياضة والمجاهدة تسلطها على التأثير في إنسان آخر بتوجه تام وعزيمة صادقة إلى أن يحصل المطلوب كإمراض شخص بل إفنائه وربما يستعان في تقوية هذه القوة الوهمية بضم بعض الأجسام إلى بعض وبشد بعض إلى بعض وعرز الإبر في الأشياء ودفن بعض الأشياء في مواضع مخصوصة كالعتبة والمقابر وتحت النار قال الشيخ سعد الدين غرائب الأحوال والأفعال التي تظهر من النفوس الإنسانية فيما يتعلق بأفعالها مثل المعجزات والكرامات

والإصابة بالعين وما يتعلق بإدراكاتها حالة النوم واليقظة نحو مشاهدة ما لا حضور له بمحض خلق الله تعالى عندنا من غير تأثير للنفوس خلافا للفلاسفة والحق أن تأثير قدرة الله تعالى ليس منقطعا في كل حال عن تأثير المؤثرات فصدور ما صدر عنها أيضا يلزم أن يكون بقدرة الله فيكون الأثر الصادر عنها صادرا عن قدرة الله تعالى وإرادته صدور الأثر عن سبب السبب

التغليب هو لغة إيراد اللفظ الغالب وعرفا هو أن يغلب على الشيء ما غيره لتناسب بينهما أو اختلاط كالأبوين في الأب والأم والمشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في أبي بكر وعمر والمروتين في الصفا والمروة ولأجل الاختلاط أطلقت كلمة { من } على ما لا يعقل في نحو { فمنهم من يمشي على بطنه } وأطلق اسم المخاطبين على الغائبين في نحو { اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون } لأن { لعل } متعلقة ب { خلقكم } والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم نحو { وكانت من القانتين } والملائكة على إبليس حتى استثنى في { فسجدوا إلا إبليس } والمخاطبين والعقلاء على الغائبين والأنعام في قوله تعالى { يذروكم فيه } ومن التغليب قوله { أو لتعودن في ملتنا } لأن شعيبا لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والعرب تغلب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما على الغائب في الأسماء نحو { أنا وأنت قمنا } و { أنت وزيد قمتما } واستدل بذلك على أن المضارع يستعمل للحال بلا قرينة لأن الحال أقرب وللمستقبل بقرينة السنين أو سوف وإنما الآن والساعة قرينة لنفي المجاز لا لتحقيقه كقولك { رأيت أسدا يفترس } وكذا يغلب الأعراف على غيره ولو اعترض على هذا بلزوم كون اسم الإشارة أعرف من اسم العلم مع أن أكثر النحاة على عكسه ولهذا جاز نعت العلم باسم الإشارة دون العكس فلا يقال { جاء هذا زيد } فيجاب عنه بأن العلم وإن كان أعرف منه من حيث إن تعريف العلمية لا يفارق المعرف حاضرا كان أو غائبا حيا كان أو ميتا بخلاف اسم الإشارة لكنه في قطع الاشتراك دون اسم الإشارة لأن تعريفه حطا من العين والقلب والعلم حظه من القلب خاصة وقد يراد بالتغليب تعميم اللفظ العام بحسب الوضع على ما هو غير المصطلح قال الترمذي قد يكون التغليب لقوة ما يغلب وفضله كما في { أبوان } وقد يكون لمجرد كونه مذكرا كما في {

القمرين } وقد يكون لقلة حروفه بالنسبة إلى المغلب عليه كما في { القمرين } وقد يكون لكثيرته كما في قصة شعيب وقصة لوط وقصة مريم وقصة آدم عليهم السلام ومدار التغليب على جعل بعض المفهومات تابعا لبعض داخلات تحت حكمه في التعبير عنهما

بعبارة مخصوصة للمغلب بحسب الوضع الشخصي أو النوعي ولا عبرة في الوحدة والتعدد لا في جانب الغالب ولا في جانب المغلوب والمشاكلة وإن كان

فيها أيضا جعل بعض المفهومات تابعا لبعض داخلا تحت حكمه في التعبير عنه بعبارة المتبوع إلا أنه يعبر فيها عن كل من المشاكليين بعبارة مستقلة وشبهة الجمع بين الحقيقة والمجاز في باب التغليب إنما وردت إذا أريد كل من المعنيين باللفظ وفيه أريد به معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في كل واحد منهما بل في المجموع مجازا نعم إنما يتمشى هذا في مثل { العمرين } و { ما تعبدون من دون الله } وأما في نحو { أو لتعودن } فلا يتمشى لأن العود إن أخرج عن معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي فلا تغليب وإن أبقى على معناه الحقيقي يلزم المحذور المذكور ولا مجاز للتركيب بينهما وقد يكون التغليب كناية فإن قوله تعالى { بل أنتم قوم تجهلون } من قبيل الالتفات المعداد من الكناية واعلم أن التغليب أمر قياسي يجري في كل متناسبين ومختلطين بحسب المقامات لكن غالب أمره دائر على الخفة والشرف التلفيف هو لغة لف الشيء في الشيء قال ابن أبي الإصيص في بدائع القرآن هو عبارة عن إخراج الكلام مخرج التعليم بحكم أو أدب لم يرد المتكلم ذكره وإنما قصد ذكر حكم خاص داخل في عموم الحكم المذكور الذي خرج بتعليمه وبيان هذا التعريف أن يسأل السائل عن حكم هو نوع من أنواع جنس تدعو الحاجة إلى بيانها كلها أو أكثرها فيعدل المسؤول عن الجواب الخاص عما سئل عنه من تبين ذلك النوع ويجيب بجواب عام يتضمن الإبانة عن الحكم المسؤول عنه وعن غيره لدعاء الحاجة إلى بيانه منه قوله تعالى { يسألونك ماذا ينفقون } إلى آخره على ما روي عن ابن عباس أن عمرو بن الجموح الأنصاري قال يا رسول الله ماذا ينفق من ينفق من أمواله وأين يضعها فنزلت نقلها الزمخشري فكان من قبيل تلقي السائل بما يتطلب وزيادة كما هي طريقة التعليم في جواب

الاسترشاد إذ حق المعلم أن يكون كطبيب يتحرى شفاء سقيم فيبين المعالجة على ما يقتضيه المرض لا على ما يحكيه المريض وحصول الجواب ضمنا مع التصريح بغيره قرينة على عدم الاهتمام به ومع هذا الكل مجمعون على أن المسؤول عنه مذكور وإذا كان كذلك فقد أجيب عن السؤال بأزيد من جوابه كقوله تعالى { ما كان محمدا أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين } فإنه جواب سؤال مقدر

قل أتري محمدا أبا زيدا فأتى بالجواب العام ليفيد هذا الترشيح التمهيد للمعنى المراد وهو الإخبار بأن محمدا خاتم النبيين فالتف معنى الخاص في المعنى العام فأفاد نفي الأبوة بالكلية لأحد من الرجال وفي ذلك نفي الأبوة لزيد التقدير هو تحديد كل مخلوق بحده الذي يوجد من حسن وقبح ونفع وضر وغير ذلك والقدر هو ما يقدره الله من القضاء ويقال قدرت الشيء أقدره وأقدره قدرا وقدرته تقديرا فهو قدر أي مقدور كما يقال هدمت البناء فهو هدم أي مهدم ولك أن تسكن الدال منه وهو في الأصل مصدر يراد به المقدر تارة والتقدير أخرى في الأساس الأمور تجري بقدر الله ومقداره وتقديره وإقداره ومقاديره فالقدر والتقدير كلاهما تبين كمية الأشياء ويجيء التقدير بمعنى التخصيص الذي هو نتيجة الإرادة التابعة للعلم أو نتيجة الحكمة التابعة له كما

في التعديل وغيره وإذا كان التقدير تابعا للعلم التابع للمعلوم في الماهية كما هو الحديث المشهور الذي رواه ثمانية من الصحابة فتقدير السعادة قبل أن يولد لا يدخله في حيز ضرورة السعادة وكذا تقدير الشقاوة قبل أن يولد لا يخرج عن قابلية السعادة وليس التقدير أنه إن فعل كذا كان كذا وإلا لا لأن الواقع بخلقه تعالى أحدهما معينا ثم التقدير إما بالحكم منه تعالى أن يكون كذا أو أن لا يكون كذا إما على سبيل الوجوب وإما على سبيل الإمكان وعلى ذلك قوله تعالى { قد جعل الله لكل شيء قدرا } وإما بإعطاء القدرة عليه وقوله تعالى { وكان أمر الله قدرا مقدورا } أي قضاء مبتوتا وقال بعضهم { قدرا } إشارة إلى ما سبق به القضاء والكتابة في اللوح المحفوظ وهو المشار إليه بقوله فرغ ربك من الخلق والأجل والرزق و { مقدورا } إشارة إلى ما يحدث حالا فحال وهو المشار إليه بقوله { كل يوم هو في شأن } يعني شؤوننا بيديها لا شؤوننا بيتديها ولا ينافيه قضية رفعت الأقلام وجفت الصحف لأن الجود الإلهي لما كان مقتضيا لتكميل الموجودات قدر بلطف حكمته

زمانا يخرج تلك الأمور من القوة إلى الفعل قال الفخر الرازي رحمه الله في تفسير قوله تعالى { وكان أمر الله قدرا مقدورا } القضاء ما يكون مقصودا في الأصل والقدر ما يكون تابعا فالخير كله بقضاء وما في العالم من الضرر فبقدر { وتقدير الله الأشياء على وجهين أحدهما بإعطاء القدرة والثاني بأن يجعلهما على مقدار مخصوص ووجه مخصوص حسبما اقتضته الحكمة وما أوجده بالفعل بأن أبدعه كاملا دفعة لا يعتريه الكون والفساد إلى أن يشاء أن يفيقه أو يبدله كالسماوات بما فيها وما جعل أصوله موجودة بالفعل وأجراه بالقوة وقدره على وجه لا يتأتى فيه غير ما قدر فيه كتقدير مني الآدمي أن يكون منه إنسان لا حيوان }

والتقدير في الكلام لتصحيح اللفظ والمعنى وقد يكون لتوضيح المعنى كما قال عبد القاهر في تقدير اللام بين المضاف والمضاف إليه وينبغي تقليل المقدر ما أمكن لثقل مخالفة الأصل فالتقدير في { أنت مني فرسخان } { بعدك مني فرسخان } أولى من { أنت مني ذو مسافة فرسخين } والتقدير في { أشربوا في قلوبهم العجل } { الحب أولى من حب عبادة العجل } وإذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمرة عائد على ما يحتاج الرابط إليه فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فيقدر في نحو { كالذي يغشى عليه } { كدوران عين الذي يغشى عليه } وفي نحو قوله تعالى { واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا } { لا تجزي فيه } ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا قاله الأخفش وينبغي أن يكون المقدر من لفظ المذكور مهما أمكن فيقدر في { ضربي زيدا قائما } ضربه قائما فإنه من لفظ المبتدأ دون { إذ كان } إن أريد المضي و { إذ كان } إن أريد المستقبل ويقدر في { زيدا أضربه } { اضرب } دون { أهن } فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوي نحو { زيدا اضرب أخاه } أو صناعي نحو { زيدا امربه } قدر ما لا مانع له فيقدر في الأولى { أهن } دون { اضرب } وفي الثانية { جاوز } دون { امربه } لأنه لا

يتعد بنفسه نعم إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو { نصح { في قولك { زيدا نصحت له { جاز أن يقدر { نصحت زيدا { بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به التخصيص هو الحكم بثبوت المخصص لشيء ونفيه عما سواه وكلاهما عبارتان عن معنى واحد ويقال أيضا تمييز أفراد بعض الجملة بحكم اختص به وخصصت فلانا بالذكر أي ذكرته دون غيره و { الله يختص برحمته من يشاء { أي يجعله منفردا بالرحمة لا يرحم سواه وتخصيص تقديم ما هو أولى بالتقديم يناسب فيما يعتبر فيه حال ما هو أعلى حالا وهو السائل وتخصيص تأخير ما هو أولى بالتقديم يناسب فيما يعتبر فيه حال ما

هو أعلى حالا أيضا وهو المنكر وتخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاف يصح قضاء أيضا والتخصيص قصر العام على بعض ما يتناوله عند الشافعية وأما عند الحنيفة فهو القصر عليه بدليل مستقل لفظي مقارن احتراز بمستقبل عن الصفة والاستثناء والشرط والغاية ولفظي عن المقتضى كقوله تعالى { خالق كل شيء { فالله تعالى مخصوص منه وتخصيص العام بدليل العقل جائز عند عامة الفقهاء وجاز ذلك عند العامة إلى أن يبقى منه واحد كاستثناء ما زاد على الواحد من لفظة العموم وجاز ذلك أيضا في موضع الخبر بدليل

{ وأوتيت من كل شيء { وتخصيص السمعى بالسمعى إذا كانا مثلين جائز كتخصيص الكتاب بالكتاب والمتواتر بالكتاب والكتاب بالمتواتر وكذا التخصيص بفعل النبي { صلى الله عليه وسلم { وكذا بالإجماع وفي تخصيص الكتاب والمتواتر بالقياس وخبر الواحد اختلاف ومن أصحاب الشافعي من أبي تخصيص السنة بالكتاب والخلاف في تخصيص العلل إنما هو في الأوصاف المؤثرة في الأحكام لا في العلل التي هي أحكام شرعية كالعقود والفسوخ ولا يجوز تخصيص العلة على قول مشايخ سمرقند وإليه ذهب كبيرهم أبو منصور الماتردي وهو أظهر أقوال الشافعي وجوزه مشايخ العراق والقاضي أبو زيد مما وراء النهر وبه قالت المعتزلة ويسمى تخصيص القياس ولا يخفى أن في القول بتخصيص العلة نسبة التناقض إلى الله تعالى عن ذلك بيانه أن من قال إن المؤثر في استدعاء الحكم في موضع النص هذا الوصف فقد قال إن الشرع جعله علة ودليلا وأمانة على الحكم أينما وجد أبدا حتى يمكنه التعدية فمتى وجد ذات الموصوف ولا حكم له لم يكن أمانة ودليلا على الحكم شرعا فكأنه قال هو دليل الحكم شرعا فليس بدليل وأمانة وهذا تناقض ظاهر ودلالة ما خص في التخصيص في الأعيان باقية وفي التخصيص في الأزمان زائلة بالنسخ

والتخصيص في الروايات وفي متفاهم الناس وفي العقوبات يدل على نفي الحكم عما عداه كذا في أكثر المعطرات وقال صاحب النهاية ذلك أغلبي لا كلي وقال بعضهم التخصيص في الروايات يوجب نفي الحكم عما عدا المذكور وهذا إذا لم يدرك للتخصيص فائدة سوى نفي الحكم عما عداه فأما إذا وجد فيكتفي بهذه الفائدة ولا يحكم بنفي الحكم عما عداه بسبب التخصيص ولو في الروايات وهذا القيد يستفاد من عبارة العلامة النسفي حيث قال إن التخصيص بالشيء لا يدل على نفي ما عداه عندنا وحيث دل إنما دل لأمر خارج لا من

التخصيص فالاستدلال بقوله تعالى { كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون } من حيث كون الكفار محجوبين عقوبة لهم فيكون أهل الجنة بخلافهم وإلا لا يكون الحجب في حق الكفار عقوبة لاستواء الفريقين في الحجب حينئذ وقال بعضهم تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عن المسكوت عنه فإن قولنا محمد رسول الله لا يدل على نفي الرسالة عن غيره وفائدته تعظيم المذكور وتفضيله على غيره كما في قوله تعالى { منها أربعة حرم ذلك الدين القيم } إذ المنهي حرام في غيره من الشهور وفي حقائق المنظومة التخصيص بالصفة لا يدل على نفي الحكم عما عداه وقال ابن كمال تخصيص الشيء بالذكر وإن لم يدل على النفي عما عداه لكنه في النصوص سلمنا الإطلاق لكنه لا يرفع الإيهام والتخصيص في الروايات مثل قوله وليس على المرأة أن تنقض صفائرها في الغسل فدل على أن الرجل ينقض وفي المعاملات مثلا إذا أمر بأن يشتري له عبدا فإنه لا يجوز أن يشتري له عبيدين وفي العقوبات مثل قوله تعالى { كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون } فدل على أن المؤمنين غير محجوبين والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف التيمم في اللغة القصد على الإطلاق وفي الشرع القصد إلى الصعيد لإزالة الحدث والتيمم خلف عن الكل والمسح عن البعض والصعيد إن جعل خلفا عن الماء في التيمم فحكم الأصل إفادة الطهارة

وإزالة الحدث فكذا حكم الخلف وإن جعل خلفا عن التوضؤ في إباحة الدخول في الصلاة بواسطة رفع الحدث لطهارة حصلت به لا مع الحدث فكذا التيمم إذ لو كان خلفا في حق الإباحة مع الحدث لم يكن خلفا وقال الشافعي هو خلف ضروري بمعنى أنه تثبت خلفيته ضرورة الحاجة إلى إسقاط الفرض عن الذمة مع قيام الحدث كطهارة المستحاضة فلا يجوز تقديمه على الوقت ولا أداء فرضين بتيمم واحد أما قبل الوقت فلانتفاء الضرورة المبيحة وأما بعد أداء فرض واحد فلزوال الضرورة وعندنا جاز قبل الوقت وأداء الفرائض أيضا بتيمم واحد ثم إن النية في التيمم متفق عليها بخلاف النية في الوضوء والغسل قال

الحنفي كل من الوضوء والغسل طهارة بالمائع فلا تجب فيهما النية كإزالة النجاسة فإنها لا تجب النية في الطهارة لها بخلاف التيمم لأنه بالجامد فيعترضه الشافعي بأن كلا منهما طهارة فيستوي جامدها ومائعها كالنجاسة يستوي جامدها ومائعها في حكمها وقد وجبت النية في التيمم فلتجب أيضا في الوضوء والغسل فيقول الحنفي بالفرق بإبداء خصوصية في الأصل وهي أن العلة في الأصل كون الطهارة بالتراب لا مطلق الطهارة أو لأن الأصل في الشروط المأمور بها أن يلاحظ فيها جهة الشرطية فيكتفى بمجرد وجوده بلا اشتراط النية فيها والقصد في إيجادها والضوء من هذا القبيل وقد يلاحظ فيها جهة كونها مأمورا بها إذا دلت عليه قرينة فيشترط فيها النية والتيمم من هذا القبيل فإنه وإن كان شرطا أيضا لكن لما وقع التيمم جزاء للشرط في قوله تعالى { وإن كنتم مرضى } إلى آخره علم أنه ليس من الشروط التي لا يعتبر فيها القصد فترجح جانب كونه مأمورا به بالضرورة فاشترط فيه النية لهذه القرينة ضرورة ولما كان الوضوء شرطا للصلاة ولم تدل قرينة على جهة كونه مأمورا به لم

يشترط فيه النية فاكتفى بمجرد وجوده بلا اشتراط النية فيه فإن قيل بم
اشتراط النية في التيمم مع أن النص ساكت عنه قلنا الأمر بقصد الصعيد يوجب
الائتمار به وقصد الائتمار عين النية فإن اتفق مسح الوجه واليدين بالصعيد من
غير قصد الائتمار لا يجوز لأن الصعيد طهور حكما لا طبعا وفي الوضوء الماء
يزيل النجاسة الحقيقية بالطبع فيزيل النجاسة الحكمية بالتبع فلو اتفق غسل
أعضاء الوضوء بغير قصد إباحة الصلاة توجد الطهارة الصالحة لإباحتها فتجوز
الصلاة بها التأمل هو استعمال الفكر والتدبر تصرف القلب بالنظر في الدلائل
والأمر بالتدبر بغير فاء للسؤال في المقام وبالفاء يكون بمعنى التقرير
والتحقيق لما بعده كذلك { تأمل } و { فليتأمل } قال بعض الأفاضل { تأمل
{ بلا فاء إشارة إلى الجواب القوي وبالفاء إلى الجواب الضعيف و }

فليتأمل { إلى الجواب الأضعف ومعنى { تأمل } أن في هذا المحل دقة
ومعنى { فتأمل } في هذا المحل أمر زائد على الدقة بتفصيل ومعنى
{ فليتأمل } هكذا مع زيادة بناء على أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
و { فيه بحث } معناه أعم من أن يكون في هذا المقام تحقيق أو فساد فيحمل
على المناسب للمحل و { فيه نظر } يستعمل في لزوم الفساد وإذا كان
السؤال أقوى يقال { ولقائل } فجوابه { أقول } أو { نقول } أي أقول أنا
بإعانة سائر العلماء وإذا كان ضعيفا يقال { فإن قيل } وجوابه { أجيب } أو {
يقال }

وإذا كان أضعف يقال { لا يقال } وجوابه { لأننا نقول } وإذا كان قويا يقال
{ فإن قلت } وجوابه { قلنا } أو { قلت } وقيل { فإن قلت } بالفاء سؤال
عن القريب وبالواو سؤال عن البعيد و { قيل } فيما فيه اختلاف وفي بعض
شروح الكشاف فيه إشارة إلى ضعف ما قالوا و { استدل } فيما ثبت الدليل لا
الدعوى و { لنا } في الدليل مع الدعوة الثابتة وعبارة { لنا } شائعة عند ذكر
دليل على المدعي ويجعلونها خبرا لما يذكر بعدها من الدليل و { الأظهر }
فيما إذا قوي الخلاف ك { الأصح } وإلا ف { المشهور } كالصحيح و { في
الجملة } يستعمل في الإجمال و { بالجملة } في نتيجة التفصيل و { محصل
الكلام } إجمال بعد تفصيل و { حاصل الكلام } تفصيل بعد الإجمال و { فيه
ما فيه } أي تأمل فيه حتى يحصل ما فيه أو ما ثبت فيه من الخلل والضعف
حاصل فيه والتنبيه هو إعلام ما في ضمير المتكلم للمخاطب من { نهته }
بمعنى رفعته من الخمول أو من { نهته من نومه } بمعنى أيقظته من نوم
الغفلة أو من { نهته على الشيء } بمعنى وقفته عليه وما ذكر في حيز التنبيه
بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة فهمه منها بخلاف التذنيب
ويستعمل التنبيه أيضا فيما يكون الحكم المذكور بعده بديها والتمهيد لغة جعل
المكان على صفة يمكن أن يبنى عليه وفي القاموس تمهيد الأمر تسويته
وإصلاحه وذلك المكان المتصف بتلك الصفة يسمى بالأصل وعرفا هو كلام
يوطأ به فهم كلام دقيق بأي وجه كان التأليف هو جمع الأشياء المتناسبة من
الألفة وهو حقيقة في الأجسام ومجاز في الحروف والتنظيم من نظم الجواهر
وفيه جودة التركيب والتأليف بالنسبة إلى الحروف لتصير كلمات والتنظيم

بالنسبة إلى الكلمات لتصير جملا والتركيب ضم الأشياء مؤتلفة كانت أولا مرتبة
الوضع أولا فالمركب أعم من المؤلف والمرتب مطلقا والترتيب أعم مطلقا
من التنزيد لأن الترتيب عبارة عن وقوع بعض الأجسام فوق بعض والتنزيد
عبارة عن وقوع بعضها فوق بعض

على سبيل التماس اللازم لعدم الخلاء ومراتب تأليف الكلام خمس الأولى ضم
الحروف المبسوطة بعضها إلى بعض لتحصيل الكلمات الثلاث الاسم والفعل
والحرف والثانية تأليف هذه الكلمات بعضها إلى بعض لتحصيل الجمل المفيدة
ويقال له المنشور من الكلام والثالثة ضم بعض ذلك إلى بعض ضمنا له مباد
ومقاطع ومداخل ومخارج ويقال له المنظوم

والرابعة أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجيع ويقال له المسجع والخامسة
أن يجعل له مع ذلك وزن ويقال له الشعر والمنظوم إما محاورة ويقال له
الخطابة وإما مكاتبة ويقال له الرسالة فأنواع الكلام لا تخرج عن هذه الأقسام
وأما أجناس الكلام فهي مختلفة ومراتبها في درجات البيان متفاوتة فمنها البليغ
الرصين الجزل ومنها الفصيح القريب السهل ومنها الجائر الطلق الرسل
والأول أعلاها والثاني أوسطها والثالث أدناها وأقربها { وقد حازت بلاغات
القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصة وأخذت من كل نوع شعبة } وقد
توجد الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام فأما أن توجد مجموعة في
نوع واحد منه فلم توجد إلا في كلام العليم العلام التمييز مصدر بمعنى المميز
بفتح الياء على معنى أن المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الأجناس التي توقع
الإبهام أو بكسر الياء على معنى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير
مراده والتمييز في المشتبهات نحو { ليميز الله الخبيث من الطيب } وفي
المختلطات نحو { وامتازوا اليوم أيها المجرمون } والتمييز قد يقال للقوة
التي في الدماغ وبها تستنبط المعاني ومنه { فلان لا تمييز له } وسن التمييز
عند الفقهاء وقت عرفان المضار من المنافع والتمييز ما يرفع الإبهام من
المفرد والمفرد هو المبهم الطالب للتمييز لإبهامه الناصب له تمامه بالتوبن
مثل { رطل زيتا } أو بنون التشبيه مثل { منوان سمنا } أو بنون الجمع مثل {
عشرون درهما } أو بالإضافة مثل { ما في السماء قدر راحة سحابا } وأما
نحو { طاب زيد نفسا } فهو تمييز عن نسبة في جملة فإن الإبهام إن كان في
الإسناد فالتمييز الرافع له تارة يسمى تمييزا عن الجملة وأخرى عن ذات
مقدرة وإن كان الإبهام في أحد طرفي الإسناد فالتمييز الرافع له يسمى تمييزا
عن المفرد تارة وعن ذات مذكورة أخرى والتمييز عن النسبة إذا كان اسما
يطابق ما قصد في جانب المميز من الأفراد والتثنية والجمع إلا أن

يكون جنسا يطلق مجردا عن التاء على القليل والكثير فإنه يفرد حينئذ إلا أن
يقصد الأنواع والتمييز يجوز أن يكون للتأكيد مثله في { نعم الرجل رجلا } قال
الله تعالى { ذرعا سبعة ذراعا } ويجب أن يكون التمييز فاعلا إما لنفس

الفعل المذكور نحو { طاب زيد نفسا } وإما لمتعديه نحو { امتلأ الإناء ماء } فإن الماء لا يصلح فاعلا للامتلاء بل لمتعديه وهو المملء لأنه مالى ء وإما للارزمه نحو { وفجرنا الأرض عيونا } فإن

الأرض متفجرة لا منفجرة وشرط التمييز المنصوب بعد { أفعل } كونه فاعلا في المعنى و { أحصى لما لبثوا أمدا } { أحصى } فيه فعل و { أمدا } مفعول مثل و { أحصى كل شيء عددا } ويجوز حذف التمييز إذا دل عليه دليل نحو { إن يكن منكم عشرون صابرون } أي رجلا والتميز في التمييز لا يلزم أن يكون مبهما قبل التمييز وأما التعيين فإنه يلزم فيه أن يكون المتعين مبهما قبل التعيين التصور هو بحسب الاسم تصور مفهوم الشيء الذي لا يوجد وجوده في الأعيان وهو جار في الموجودات والمعدومات وأما التصور بحسب الحقيقة أي تصور الماهية المعلومة الوجود فهو مختص بالموجودات نقل عن الشيخ أن كل ما يحصل في الذهن لا يخلو من أن يكون إما صور الماهيات أو الإذعان أو الاعتراف أو الاعتقاد بمطابقة تلك الصور فالأول هو التصور والثاني هو التصديق والإذعان باعتبار حصوله في الذهن أيضا تصور لكن بخصوصية كونه إذعانا لغيره تصديق وحصول تصور الإنسان في الذهن مع تصور الفرس ليس تصورا ولا تصديقا والتصور الذي فيه نسبة كالمركب التقيدي لا فرق بينه وبين التصديق إلا أنه إن عبر بالكلام التام يسمى تصديقا وإن عبر بغير التام يسمى تصورا فإن كانت النسبة في الذهن ناشئة عما في الأعيان كانت صادقة وإلا كانت كاذبة سواء عبرت بكلام تام أو غير تام وقد يكون التصور بلا نسبة أصلا فهو لا يحتمل الصدق والكذب فحصول الماهيات الكلية وصورة الممتنع ونحو ذلك في الذهن فإن تلك الأمور لو لم يكن لها صورة خارج الذهن كانت كاذبة بل لا تكون صادقة ولا كاذبة لا يقال الممتنع حاصل في الذهن والحاصل في الذهن موجود في الأعيان فالممتنع موجود في الأعيان لأننا نقول الحاصل في الذهن هو المثال والمثال القائم بالذهن غير ممتنع والتصور قد يكون علما وقد لا يكون كالتصور الكاذب والعلم قد لا يكون تصورا كالتصديق والتصديق أيضا قد يكون علما وقد لا يكون كالتصديق الكاذب والعلم قد لا يكون تصديقا بل تصورا

فالعلم أعم من وجه من التصور وكذا من التصديق والتصور الضروري كتصور الوجود والنظري كتصور الملك والتصديق الضروري كتصديق أن الكل أعظم من جزئه والنظري كتصديق أن زوايا المثلث تساوي قائمتين

والتصديق أمر كسبي والمعرفة قد تحصل بدون الكسب حتى إن بصر إنسان لو وقع على شيء بدون اختياره يحصل له معرفة المبصر بأنه حجر أو مدر بدون ربط قلبه عليه بالاشتغال بأنه هو أو غير ذلك وأما التصديق فعبارة عن ربط قلبه على شيء بأنه علي ما علمه من إخبار المخبر بأنه كذا فربط قلبه على معلوم من خبر المخبر بأنه كذا كسبي يثبت باختيار المصدق والتصديق

المنطقي الذي قسم العلم إليه وإلى التصور هو بعينه اللغوي المعبر عنه في الفارسية ب { كرديدن } المقابل للتكذيب إلا أن التصديق مأمور به فيكون فعلا اختياريا بخلاف التصديق المنطقي فإنه قد يخلو عن الاعتبار كمن وقع في قلبه تصديق النبي ضرورة عند إظهار المعجزة من غير أن ينسب إليه اختيار فإنه لا يقال في اللغة إنه صدقه والتصديق إدراك الكليات والتصور إدراك الجزئيات والتصديق إدراك معه حكم والتصور إدراك لا حكم معه والتصديق ينقسم إلى العلم والجهل بخلاف التصور إذ لا جهل منه أصلا وكل تصور مقدم على التصديق بدون العكس وكل تصديق موقوف على تصور بدون العكس وإن كان بعض التصورات متوقفة على بعض التصديقات كتصور الحقيقة فإنه يتوقف على التصديق بالهيئة وذهب الإمام إلى أن التصديق إدراك الماهية مع الحكم عليها بالنفي والإثبات وذهب الحكماء إلى أنه مجرد إدراك النسبة خاصة والتصورات الثلاثة عندهم شروط له وهذا معنى قولهم التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على مذهب الإمام فمذهب الحكماء أن التصديق من قولك { العالم حادث } مجرد إدراك نسبة الحدوث إلى العالم ومذهب الإمام أنه المجموع من إدراك وقوع النسبة وتصور العالم والحدوث والنسبة وما يتوصل به إلى التصور يدعى بالقول الشارح كالحد والرسم والمثال كالقياس والاستقراء والتمثيل وما يتوصل به إلى التصديق يسمى حجة والتصور العام هو حصول صورة الشيء في العقل والتصور الخاص هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وبهذا الاعتبار يعتري الإنشاءات

التصرع هو أن يخترع الشاعر معنى لم يسبق إليه ولم يتبعه أحد فيه وهو على ضربين عروضي وبديعي فالعروضي عبارة عن كل بيت استوت عروضه وضربه في الوزن والإعراب والتقفية إلا أن عروضه غيرت لتلحق ضربه والبديعي كل بيت يتساوى الجزء الأخير من صدره والجزء الأخير من عجزه في الوزن والإعراب والتقفية ولا يعتبر بعد ذلك شيء آخر وهو في الأشعار لا سيما في أول القصائد وقد

يقع في أثنائها والتصرع الكامل هو أن يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه وأن يكون الأول غير محتاج إلى الثاني فإذا جاء جاء مرتبطا به وأن يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر والناقص هو أن لا يفهم معنى الأول إلا بالثاني والمكرر هو أن يكون بلفظة واحدة في المصراعين وإن كان في المصراع الأول معلقا على صفة يأتي ذكرها في أول الثاني يسمى تعليقا وهو معيب جدا والمشطور هو أن يكون التصرع في البيت مخالفا لقافيته والتشطير هو أن يقسم الشاعر بيته قسمين ثم يصرع كل شطر منهما لكنه يأتي بكل شطر من بيته مخالفا لقافيته الأخرى ليميز كل شطر عن أخيه الترصيع بتقديم الراء هو نوع من الطباق يسمى ترصيع الكلام وهو اقتران الشيء بما يجتمع معه في قدر مشترك كقوله تعالى { إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظما فيها ولا تضحى } جاء بالجوع مع العري والضحى مع الظما وباب الجوع مع الظما والضحى مع العري لكن الجوع خلو الباطن والعري خلو الظاهر فاشتركا في الخلو والظما احتراق الباطن والضحى

احتراق الظاهر فاشتركا أيضا في الاحتراق التنوين هو حرف ذو مخرج يثبت لفظا لا خطأ وإنما تنوينا لأنه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من أبنية الأحداث وله قوة ليست للنون لأن التنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون ولأن التنوين مختص بالاسم وهو قوي والنون مختص بالاسم وهو ضعيف والتنوين زيادة على الكلمة كالنقل فإنه زيادة على الفرض وإذا وقع بعد التنوين ساكن يكسر لالتقاء الساكنين نحو { قل هو الله أحد الله } وإذا انفتح ما قبل التنوين يقلب في الوقف ألفا وإذا انضم أو أنكسر يحذف ومتى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف وإذا أريد غيره قيد كالألف واللام فإنها متى أطلقت فإنما يراد التي للتعريف وإذا أريد غيرها قيد بالموصولة والزائدة نظم بعض الأدباء أقسام التنوين

أقسام تنوينهم عشر عليك بها
فإن تحصيلها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد
رثم أو احك اضطرر غال وما همزا
وتنوين التمكن وهو اللاحق للأسماء المعربة نحو { هدى ورحمة } والتنكير وهو اللاحق لأسماء الأفعال فرقا بين معرفتها ونكرتها والمقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو { مسلمات } و { مؤمنات } والعوض وهو إما عوض عن حرف آخر لفاعل المعتل نحو { ومن فوقهم غواش } أو عن اسم مضاف إليه في { كل } و { بعض } و { أي } نحو { كل في فلك } { تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض } و { أيا ما تدعوا } وعن الجملة المضاف إليها { إذ } نحو { يومئذ } أي يوم إذ كان كذا أو { إذ } نحو { وإنكم إذا لمن المقربين } أي إذا غلبتم وتنوين الفواصل وهو الذي يسمى في غير القرآن الترثم بدلا من حروف الإطلاق نحو { قواريرا } { والليل إذا يسر } { كلا سيكفرون } بتنوين في الثلاثة ويكون في الاسم والفعل والحرف وليس الترثم موضوعا بإزاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترثم كما أن حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بإزاء معنى من المعاني وتنوين الجمع هو تنوين المقابلة لا تنوين التمكن ولذلك يجمع مع اللام والتنوين الغالي من الغلو وهو التجاوز عن الحد كما في قوله
وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن حد التقطيع وما بقي من التنوينات يطلب من المفصلات التسلسل هو إما أن يكون في الأحاد المجتمعة في الوجود أو لم يكن الثاني كالتسلسل في الحوادث والأول إما أن يكون فيها ترتب أو لا الثاني التسلسل في النفوس الناطقة والأول إما أن يكون ذلك الترتيب طبعيا كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصوفات أو وضعيا كالتسلسل في الأجسام والتسلسل في جانب العلل باطل بالاتفاق وفي المعلولات بأن لا تقف بل يكون بعد كل معلول

معلول آخر فيه خلاف فعند المتكلمين لا يجوز وعند الحكماء يجوز والتسلسل في الأمور الاعتبارية غير ممتنع بل واقع بمعنى أن الاعتبار في تلك الأمور لا يصل إلى حد قد يجب وقوعه عنده ولا يمكن أن يتجاوزه لا بمعنى أنها تترتب في الاعتبار بالعقل إلى غير النهاية لأن العقل لا يقوى على اعتبار ما لا يتناهى فصله التعويض هو إقامة اللفظ مقام اللفظ وقد جرت العادة على أنهم يستعملون لفظا مقام لفظ آخر ثم يعكسون القضية فيستعملون ذلك الغير مقام الأول فمن ذلك لفظ { غير } فإنهم يقيمونها مقام { إلا } في باب الاستثناء ويعكسون الأمر في باب الصفة وقيمون لفظ المضارع مقام اسم الفاعل فيعربونه ثم يعكسون الأمر فيعلمونه وقيمون لفظ الحال أعني لفظ المشتق مقام المصدر فيقولون { قم قائما } ثم يعكسون الأمر نحو { أتيت ركضا } ففي هذه الطريقة إشعار بما بين اللفظين من التشابه والتشابه التعليل هو أن يريد المتكلم ذكر حكم واقع أو متوقع فيقدم قبل ذكره علة وقوعه لكون رتبة العلة متقدمة على المعلول كقوله تعالى { لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم } فسبق الكتاب من الله علة النجاة من العذاب ومن أحسن أمثلة التعليل قوله سألت الأرض لم جعلت مصلى ولم كانت لنا طهرا وطيبا فقالت غير ناطقة فإني حويت لكل إنسان حبيبا

والتعليل تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر كما أن الاستدلال هو تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر والاستدلال في عرف أهل العلم هو تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر أو بالعكس أو من أحد الأمرين إلى الآخر التحويل هو عبارة عن تبديل ذات إلى ذات أخرى مثل تحويل التراب إلى الطين والتغيير عبارة عن تبديل صفة إلى صفة أخرى مثل تغيير الأحمر إلى الأبيض والتغيير إما في ذات الشيء أو جزئه أو الخارج عنه ومن الأول تغيير الليل والنهار ومن الثاني تغيير العناصر بتبديل صورها ومن الثالث تغيير الأفلاك بتبديل أوضاعها والتحويل يتعدى ويلزم والتغيير لا يكون إلا متعديا والتحريف تغيير اللفظ دون المعنى والتصحيف تغيير اللفظ والمعنى التعديد هو إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد فإن روعي في ذلك ازدواج أو مطابقة أو تجنيس أو مقابلة فذلك الغاية في الحسن مثاله قوله تعالى { ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين } وكقول الشاعر الخيل والليل والبيداء تعرفني والطعن والضرب والقرطاس والقلم التعسف هو ارتكاب ما لا يجوز عن المحققين وإن جوزه البعض ويطلق على ارتكاب ما لا ضرورة فيه والأصل عدمه وقيل هو حمل الكلام على معنى لا تكون دلالة عليه ظاهرة وهو أخف من البطلان والتساهل يستعمل في كلام لا خطأ فيه ولكن يحتاج إلى نوع توجيه تحتمله العبارة والتسامح استعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي كالمجاز بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور الفهم من ذلك المقام والتمحل الاحتيال وهو الطلب بحيلة والتخيير هو أن يأتي الشاعر ببيت يسوغ فيه أن يقفى بقواف شتى

فيتخير منها قافية مرجحة على سائرها يستدل بها بتخيره على حسن اختياره
كقوله
إن الغريب الطويل الذيل ممتهن
فكيف حال غريب ما له قوت

فإن { ما له قوت } أبلغ من { ما له مال } و { ما له أحد } وأبين للضرورة
وأشجى للقلوب وأدعى للاستعطاف التسليم تسليم كل شيء ما يناسبه
فتسليم الواجبات إخراجها من العدم إلى الوجود وقد يثبت في قواعد الشرع
أن الواجبات لها حكم الجواهر فيجري التسليم فيها كما يجري في الأعيان
والتسليم أن يفرض المتكلم أو الشاعر فرضا محالا إما منفيا أو مشروطا
بحرف الامتناع ليكون ما ذكره ممتنع الوقوع بشرطه ثم يسلم وقوع ذلك
تسليما جدليا يدل على عدم الفائدة في وقوعه كقوله تعالى { ما اتخذ الله من
ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض }
معناه والله أعلم أنه ليس معه من إله ولو سلمنا أن معه إله لزم من ذلك أن
كل إله يذهب بما خلق والله خالق كل شيء وأن بعضهم يعلو على بعض فلا يتم
في العالم أمر ولا ينفذ فيهم حكم والواقع خلاف ذلك ففرض إلهين فصاعدا
محال التمثيل هو أن تثبت القاعدة سواء كان مطابقا للواقع أم لا بخلاف
الاستشهاد والتمثيل أيضا أن يريد المتكلم معنى فلا يدل عليه بلفظه الموضوع
له ولا بلفظ قريب منه وإنما يأتي بلفظ هو أبعد من لفظ الإرداف يصح أن يكون
مثالا للفظ المعنى المرادف كقوله تعالى { وقضي الأمر } وباب التمثيل واسع
في كلام الله تعالى ورسوله وفي كلام العرب ويطلق التمثيل على التشبيه
مطلقا وكتب التفاسير مشحونة بهذا الإطلاق ولا سيما الكشاف ويطلق أيضا
على ما كان وجه التشبيه مركبا غير محقق حسا وهو مذهب الشيخ وعلى ما
كان وجهه مركبا غير محقق لا حسا ولا عقلا وهو مذهب السكاكي وعلى ما
وجهه مركبا محققا أو لا وهو مذهب الجمهور فلكل أن يطلق على ما اشتهاه
واعلم أن الخلاف المشهور بين العلامتين في مجلس أمير تيمور قد نشأ من
كلام جار الله العلامة في تفسير قوله تعالى { أولئك على هدى من ربهم
وأولئك هم المفلحون } حيث قال فيه استعارة تبعية على طريق التمثيل لأن
الاستعارة التبعية مفردة ولتمثيلية مركبة

فلا وجه لكون المفرد على طريق المركب فقال التفتازاني عليه الرحمة طرفا
التمثيل مفردان لأن كل تشبيه تمثيلي إذا ترك فيه التشبيه وكان استعارة تصير
استعارة تمثيلية فإذا كان الطرفان هناك مفردين كانا هنا أيضا كذلك وقال
السيد الشريف إن طرفيه مركبان كما هو مشهور من الانتزاع مع أنه صرح في
المفتاح من أن انحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب من الطرفين ثم لا
يخفى أن نزاعهما لفظي كما حققه بعض المفسرين

والتمثيل أكثر من التشبيه إذ كل تمثيل تشبيه وليس كل تشبيه تمثيلا والتمثيل الملحق بالقياس هو إثبات حكم في جزئي لوجوده في جزئي لمعنى مشترك بينهما وهو ضعيف لأن الدليل إذا قام في المستدل عليه أغنى عن النظر في جزء غيره لكن يصلح لتطبيب النفس وتحصيل الاعتقاد وإذا لم يكن التشبيه عقليا يقال إنه يتضمن التشبيه ولا يقال إن فيه تمثيلا وضرب المثل وإن كان عقليا جاز إطلاق اسم التمثيل عليه وأن يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم التتميم هو عبارة عن الإتيان في النظم أو النثر بكلمة إذا طرحتها من الكلام نقص حسن معناه وهو على ضربين ضرب في المعاني وضرب في الألفاظ والذي في المعاني هو تتميم المعنى والذي في الألفاظ هو تتميم الوزن ويجيء للمبالغة والاحتياط والتتميم يرد على الناقص فيتممه والتكميل يرد على المعنى التام فيكمله إذ الكمال أمر زائد على التمام والتمام يقابل نقصان الأصل والكمال يطابق نقصان الوصف بعد تمام الأصل ولهذا كان قوله تعالى { تلك عشرة كاملة } أحسن من { تامة } لأن التمام من العدد قد علم وإنما احتمال النقص في صفاتها وقيل الكمال اسم لاجتماع أبعاد الموصوف والتمام اسم للجزء الذي يتم به الموصوف وتم على أمره أمضاه وأتمه وتم على أمرك أي أمضه ومنه حديث تم على صومك بكسر التاء وفتح الميم المشددة على صيغة الأمر التحقيق تفعيل من { حق } بمعنى { ثبت } وقال بعضهم التحقيق لغة رجع الشيء إلى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة وهو المبالغة في إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه والتحقق مأخوذ من الحقيقة وهو كون المفهوم حقيقة مخصوصة في الخارج والتحقق والوجود والحصول والثبوت والكون كلها ألفاظ مترادفة عندنا وتفسير الوجود بالتحقق لدفع توهم أن الوجود ما به التحقق والتحقق أعم من الوجود فإن عدم الممتنع متحقق ولما كان التحقق مرادفا للوجود لا يقال عدم شريك الباري متحقق كما لا يقال موجود والتحقيق

يستعمل في المعنى والتعذيب في اللفظ والتحقيق إثبات دليل المسألة مطلقا أو بدليلها والتدقيق إثبات دليل المسألة على وجه فيه دقة سواء كانت الدقة لإثبات دليل المسألة بدليل آخر أو لغير ذلك مما فيه دقة فهو أخص بالمعنى الأول وقد يفسر بأنه إثبات دليل المسألة بدليل آخر فيكون مباحنا للتحقيق بالمعنى الثاني والتحقيق في القراءة يكون للرياضة والتعليم والتمرين وأما الترتيل فإنه للتدبر والتفكير والاستنباط فكل تحقيق ترتيل ولا عكس وقد نظمت فيه

واحذر من اللحن في الترتيل غايته
قالوا من البدع ما سموه ترعيدا
تحزينه وكذا الترقيص بدعته
كذاك تطريبه بالمد تمديدا

التكرار هو مصدر ثلاثي يفيد المبالغة ك { الترداد } مصدر { رد } عند سيبويه أو مصدر مزيد أصله { التكرير } قلب الياء ألفا عند الكوفية ويجوز كسر التاء فإنه اسم من { التكرر } وفسر بعضهم التكرير بذكر الشيء مرتين وبعضهم

بذكره مرة بعد أخرى فهو على الأول مجموع الذكرين وعلى الثاني الذكر الأخير وأياً ما كان لا يكون التفصيل بعد الإجمال تكريراً بل هو بيان وتوضيح بالنسبة إلى الإجمال لا ذكر له ثانياً فالتفصيل بالنسبة إلى الإجمال إفادة والتكرير إعادة وقال بعضهم التكرار إنما يحصل بذكر الشيء مرتين مطابقة بعد ذكره مطابقة أو تضمناً لا بذكره مطابقة بعد ذكره التزاماً ولا بالعكس وأما إذا ذكر تضمناً مرتين أو ذكر تضمناً بعد ذكره مطابقة فهو تكرار ولا فيه تردد وتكرير اللفظ الواحد في الكلام الواحد حقيق بالاجتناب في البلاغة إلا إذا وقع ذلك لأجل غرض ينتحيه المتكلم من تفخيم أو تهويل أو تنويه أو نحو ذلك فعلى هذا ما معنى قوله تعالى { أن تصل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى } وما الفائدة في ترك ما هو أوجز وأشبه بالمذهب الأشرف في البلاغة وهو { فتذكرها } الأخرى لمراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب فليتدبر والتكرار في البديع هو أن يكرر المتكلم اللفظة الواحدة باللفظ والمعنى والمراد بذلك التهويل والوعيد كقوله تعالى { القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة } أو الإنكار والتوبيخ كتكرار قوله تعالى { فبأي آلاء ربكما تكذبان } أو الاستبعاد كقوله تعالى { هيهات هيهات لما توعدون } أو لغرض من الأغراض ولا بد للمتكلم أن يلاحظ التحرز عن التكرير في المعنى أولاً ثم في اللفظ فيلاحظ التحرز عن انفكاك النظم أو الترتيب وتشويشه أولاً ثم في المعنى والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم كما في قوله تعالى { وما ربك بظلام للعبيد } فإنه ورد جواباً لمن قال { ظلام } التسبيح إذا أريد به التنزيه والذكر المجرد لا يتعدى بحرف الجر فلا تقول {

سبحت بالله } وإذا أريد به المقرون بالفعل وهو الصلاة فيتعدى بحرف الجر تنبيهاً على ذلك المراد والتسبيح بالطاعات والعبادات والتقديس بالمعارف والاعتقادات والتسبيح نفي ما لا يليق والتقديس إثبات ما يليق والتسبيح حيث جاء في القرآن يقدم على التحميد نحو { سبح بحمد ربك } { وسبح بحمده } وقد جاء التسبيح بمعنى التنزيه في القرآن على وجوه { سبحانه هو الله الواحد القهار } أي أنا المنزه عن النظير والشريك { سبحان رب السموات والأرض } أي أنا المدبر لهما { سبحان الله رب العالمين } أي أنا المدبر لكل العالمين { سبحان رب العزة عما يصفون } أي أنا المنزه عن قول الظالمين { سبحانه أن يكون له ولد } أي أن المنزه عن الصاحبة والولد وأما تسبيح التعجب فكقوله تعالى { سبحان الذي سخر لنا هذا } { سبحان إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون } { سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا } التفريق هو أن يأتي المتكلم أو الناظم بشيئين من نوع واحد فيوقع بينهما تبايناً وتفريقاً يفيد زيادة ترشيح فيما هو بصدده من مدح أو ذم أو نسيب أو غيره من الأغراض كقوله ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير يوم سحاء فنوال الأمير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء

والجمع مع التفريق هو أن يدخل شيئين من معنى واحد ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله تعالى { الله يتوفى الأنفس حين موتها } إلى آخره جمع النفسين في حكم التوفي ثم فرق بين جهتي التوفي بالحكم بالإمساك والإرسال الترك هو إما مفارقة ما يكون الإنسان فيه أو تركه الشيء رغبة عنه من غير دخول فيه ومتى علق بمفعول واحد يكون بمعنى الطرح أو التخلية والدعة وإذا علق بمفعولين كان متضمنا معنى التصيير فيجري مجرى أفعال القلوب منه { وتركهم في ظلمات لا يبصرون } { وتركنا عليه في الآخرين } أي أبقينا وترك الشيء رفضه قصدا واختيارا أو قهرا واضطرارا فمن الأول { واترك البحر رهوا } ومن الثاني { كم تركوا من جنات وعيون } والترك عدم فعل المقدور سواء كان هناك قصد من التارك أو لا كما في حالة النوم والغفلة وسواء تعرض لصدده أو لم يتعرض وأما عدم فعل

ما لا قدرة فيه فلا يسمى تركا ولذلك لا يقال { ترك فلان خلق الأجسام } وقيل يعتبر في عدم فعل المقدور والقصد لولاه لما تعلق بالترك الذم والمدح والثواب والعقاب وقيل الترك فعل الضد لأنه مقدور وعدم الفعل مستمر من الأزل فلا يصح أثرا للقدرة الحادثة وقد يقال دوام استمراره مقدور لأنه قادر على أن يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه وعند الجمهور هو من ما صدقات الفعل لأنه كف النفس عن الإيقاع لا عدمه والتركة بكسر الراء بمعنى المتروكة لغة وفي الاصطلاح ما يتركه الميت خاليا من تعلق حق الغير و تركة كسفينة امرأة تترك بلا تزوج والتركة المرأة الربعة وفي الحديث جاء الخليل إلى مكة يطالع تركته وهو بفتح الراء فعل بمعنى مفعول أي ما تركه أي هاجر وولدها إسماعيل قال ابن الأثير ولو روي بالكسر في الراء لكان وجهها بمعنى الشيء المتروك التقوى هو على ما قاله علي رضي الله عنه ترك الإصرار على المعصية وترك الاغترار بالطاعة وهي التي يحصل بها الوقاية من النار والفوز بدار القرار وغاية التقى البراءة من كل شيء سوى الله ومبدؤه اتقاء الشرك وأوسطه اتقاء الحرام والتقوى منتهى الطاعات والرغبة من مبادئ التقوى وقد تسمى التقوى خوفا وخشية ويسمى الخوف تقوى والتقى أخص من النقي بالنون لان كل متق منقى لجواز أن يكون نقياً بالتوبة وأما المنقى فهو الذي قام به هذا الوصف والواو مبدلة من الباء والتاء مبدلة من الواو أصله { وقيا } وإنما لم يبدل في نحو { ربا } لأنها صفة فتركوها على أصلها وإنما يبدلون في { فعلى } إذا كان اسما والياء موضع اللام ك { ثروى } من { ثريت } التكليف مصدر { كلفت الرجل } إذا ألزمته ما يشق عليه مأخوذ من الكلف الذي يكون في الوجه وهو نوع مرض يسود به الوجه وإنما سمي الأمر تكليفاً لأنه يؤثر في المأمور تغيير الوجه إلى العبوسة وهو الانقباض لكراهة المشقة وهو في الاصطلاح كما قال إمام الحرمين إلزام ما فيه كلفة فالمندوب عنده ليس

مكلفا به لعدم الإلزام فيه أو طلب ما فيه كلفة كما قال القاضي أبو بكر الباقلاني فالمندوب عنده مكلف به لوجود الطلب والتكليف متعلق بالأفراد دون المفهومات الكلية التي هي أمور عقلية واختلفوا في مناط التكليف في

وجوب الإيمان بالله تعالى فذهب الأشعري ومن تابعه وعليه الإمام الشافعي إلى أنه منوط ببلوغ دعوة الرسل وذهب أبو حنيفة ومن تابعه على ما هو الصحيح الموافق الظاهر الرواية ومشى عليه صاحب التقويم وفخر الإسلام أنه منوط إما ببلوغ دعوة الرسل أو مضي مدة يتمكن العاقل فيها أن يستدل بالمصنوعات على وجود صانعها فمن لا يفهم الخطاب أصلا كالصبي والمجنون ومن لم يقل له أنه مكلف كالذي لم يبلغه دعوة نبي قطعاً كلاهما غافلان عن تصور التكليف بالتنبيه عليه فلا

تكليف على الأول اتفاقاً ولا على الثاني عندنا وأما من لا يعلم أنه مكلف مع أنه خوطب بكونه مكلفاً حال ما كان فاهماً فإنه غافل عن التصديق بالتكليف لا عن تصويره وذلك لا يمنع من تكليفه وإلا لم تكن الكفار مكلفين إذ ليسوا مصدقين بالتكليف واتفق الحنفية والشافعية على أن لا أمر للكفار بالعبادة حال كفرهم كما اتفقوا على أن لا قضاء عليهم بعد الإيمان وعلى أنهم يؤخذون بترك الاعتقاد للوجوب في العبادات وإنما الخلاف في أنهم هل يعذبون بترك العبادات كما يعذبون بترك الأصول أم لا فالشافعية تختار الأول والحنفية تختار الثاني والتكليف بما يمتنع لذاته كجمع الضدين وقلب الحقائق غير جائز فضلاً عن الوقوع عند الجمهور وبما يمتنع الفعل لتعلق الإرادة بعدم وقوعه جائز بل واقع إجماعاً والذي وقع النزاع في جوازه هو التكليف بما لا يتعلق به القدرة عادة كالطيران إلى السماء والجمع بين النقيضين لاستحالته عقلاً وعادة والأشاعرة وإن قالوا بإمكان تكليف العاجز لا يقولون بوقوعه بالفعل والتكليف بحسب الوسع ولهذا يجب استقبال عين الكعبة لمكي وجهتها للآفاقي فإذا تبين خطؤه في التحري لا يعيدها وكذا كل من فاته شطر من شرائط الصلاة عند الضرورة لا يعيدها كمن صلاها مع نجس عند عدم مزيل النجاسة ومع التيمم عند عدم القدرة على الوضوء وغير ذلك وأعلم أن أكثر المحققين على أن التكليف بما لا يطاق غير جائز عقلاً وسمعا لأنه عبث كتكليف الأعمى بالإبصار وهو مما لا يجوز على الحكيم ولقوله تعالى { لا يكلف الله نفساً إلى وسعها } { وما جعل عليكم في الدين من حرج } واحتج المجوزون بأنه تعالى كلف أبا لهب بالإيمان مع أن الإيمان منه محال لعلمه تعالى بعدم إيمانه أصلاً وما علم الله يمتنع خلافه وقد تحير الأصوليون في جوابه ووضعوا له قاعدة لدفع هذه الشبهة وهي أن هذا النوع من الممتنع الذي امتنع لغيره جاز أن يكلف به وإنما النزاع في الممتنع لذاته كالجمع بين الضدين ولا خفاء في

كونه عبثاً كالممتنع لذاته لأنهما في عدم الوسع والحرية والعبثية سواء بل جوابه أن الله تعالى يعلم أنه لا يؤمن باختياره وقدرته فيعلم أن له اختياراً وقدرة في الإيمان وعدمه فلا يكون إيمانه ممتنعاً وإلا لزم الجهل على الله تعالى عن ذلك نعم لكن لا نسلم كون التكليف بالممتنع لغيره عبثاً لأنه لما كان في ذاته ممكناً دخل تحت الوسع والاختيار نظراً إلى الذات إذ الامتناع بالغير لا يعدم الاختيار والقدرة فيصح التكليف به بخلاف الممتنع لذاته فإنه خارج عن القدرة والاختيار أصلاً هكذا ذكره السلف التوجيه قسمة البديعيين على قسمين أحدهما هو أن يبهم المتكلم المعنيين بحيث لا

يرشح أحدهما على الآخر بقريئة كما في البيت المنظوم في الخياط وهذا عند المتقدمين فإنهم نزلوه منزلة الإبهام وسموه توجيهها وأما التوجيه عند المتأخرين فهو أن يؤلف المتكلم مفردات بعض الكلام أو جملياته وبوجهها إلى أسماء متلائمات صفاتها اصطلاحاً من أسماء أعلام أو قواعد علوم أو غير ذلك مما يتشعب له من الفنون توجيهها مطابقاً لمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقي بخلاف التورية والفرق بينهما من وجهين أحدهما أن التورية تكون باللفظة المشتركة والتوجيه باللفظ المصطلح والثاني أن التورية تكون باللفظة الواحدة والتوجيه لا يصح إلا بعدة ألفاظ متلائمة التسهيم هو أن يتقدم من الكلام ما يدل على أن المتأخر منه تارة بالمعنى وطوراً باللفظ ثم إذا كانت دلالة معنوية فمرة يدل بمعنى واحد ومرة يدل بمعنيين والفرق بينه وبين التوشيح هو أن التسهيم يعرف من أول الكلام آخره ويعلم مقطعه من حشوه من غير أن يتقدم سجعه أو قافيته إلا بعد معرفتها والتوشيح لا يدل أوله على القافية فحسب والتسهيم يدل تارة على عجز البيت وتارة على ما دون العجز بشرط الزيادة على القافية ويدل تارة أوله على آخره وتارة بالعكس بخلاف التوشيح ومن التوشيح في الشعر قوله
لم يبق غير خفي الروح في جسدي

فدى لك الباقيان الروح والجسد
التلميح بتقديم الميم هو إتيان بما فيه ملاحظة وظرافة يقال ملح الشاعر إذا أتى بشعر مليح والفرق بينه وبين التهكم بحسب المقام فإن كان الغرض مجرد الملاحظة والظرافة من غير قصد إلى استهزاء فتلميح وإلا فتهكم وأما التلميح بتقديم اللام هو أن يضمن المتكلم كلامه بكلمة أو كلمات من آية أو قصة أو بيت من الشعر أو مثل سائر أو معنى مجرد من كلام أو حكمة نحو قوله
فوالله ما أدري أحلام نائم
ألمت بنا أم كان في الركب يوشع
أشار إلى قصة يوشع النبي عليه الصلاة والسلام واستيقافه الشمس وفي النظم الجليل { ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود }

وسماه ابن المعتز مخترعه الأول حسن التضمنين ووافقه قدامة وغيره وسماه المطرزي وصاحب التلخيص التلميح بتقديم الميم وسماه الفخر الرازي في نهاية الإيجاز التلويح وقالوا جميعاً هو أن يشار في فحوى الكلام إلى مثل سائر أو شعر نادر أو قصة مشهورة من غير أن يذكر جميعها من غير أن يختلفوا في الشواهد التمكين هو أن يمهد الناثر بسجعه فقرة أو النظم لبيته قافية حتى تأتي متمكنة في مكانها مطمئنة فيه مستقرة في قرارها غير نافرة ولا قلقة ولا مستدعاة بما ليس له تعلق بلفظ البيت ومعناه بحيث لو طرحت من البيت نقص معناه واضطرب مفهومه بل يكون بحيث إن منشد البيت إذا سكت دون القافية كملها السامع بطباعه بدلالة من اللفظ عليها وقد جاء من ذلك في فواصل القرآن كل عجيبة باهرة الترشيح هو أن يذكر شيء يلائم المشبه به إن كان في الكلام تشبيه أو المستعار منه إن كان فيه استعارة أو المعنى الحقيقي إن كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه الصلاة والسلام أسرعن لحوقاً بي أطولكن يداً فإن { أطولكن } ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة ومن ترشيح الاستعارة قوله

إذا ما رأيت النسر عز ابن داية
وعشش في وكره طارت له نفسي

شبه الشيب بالنسر والشعر الأسود بالغراب واستعار التعشش من الطائر
للشيب والوكرين للرأس واللحية ورشح به إلى ذكر الطيران الذي استعاره
لنفسه من الطائر والترشيح يعم الطباقي ألا ترى إلى قوله
وخفوق قلب لو رأيت لهيبه
يا جنتي لطننت فيه جهنما

فإن { يا جنتي } رشحت لفظه { جهنم } للمطابقة التوهيم هو عبارة عن
إتيان المتكلم بكلمة يوهم باقي الكلام قبلها أو بعدها أن المتكلم أراد تصحيها
أو تحريفها باختلاف بعض إعرابها كما في قوله تعالى { وإن يقاتلوكم يولوكم
الأدبار ثم لا ينصرون } فإن القياس { ثم لا ينصروا } مجزوما لأنه عطف على
{ يولوكم } ولكن لما كان الاختيار أنهم لا ينصرون أبدا نفى العطف وأبقى
صيغة الفعل على حالها لتدل على الحال والاستقبال أو باختلاف معناها كما في
قوله تعالى { ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم } فإنه يوهم
السامع أنه غفور رحيم للمكروه وإنما هو لهن أو باشتراك نعتها بأخرى كما في
قوله تعالى { الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان } فإن ذكر
الشمس والقمر يوهم أن النجم أحد نجوم السماء وإنما المراد النبات الذي لا
ساق له التصغير هو يجيء لمعان تصغير التحقير ك { رجيل }

والتقليل ك { دريهم } والتقريب كقولك { داري قبيل المسجد } والتحزن ك
{ يا بني } والتكريم والتلطيف ك { أخي } و { بني } عليه قوله عليه الصلاة
والسلام في عائشة { حميراء } وقد يجيء للتعظيم ك { قريش } ويصغر من
الكلمة الاسم ومن الأفعال فعل التعجب كما قالوا { ما أميلح زيدا } وتصغير
أسماء الإشارة بإقرار فتحة أوائلها على صيغتها وبأن زادت الألف في آخرها
عوضا عن ضم أولها فتصغير { الذي } { للذيا } و { التي } { للتيا }
وتصغير { ذلك } و { ذاك } { ذياك } و { ذياك } وتصغير الأسماء المعظمة
منهي شرعا يحكى أن محمد بن الحسن سأل الكسائي عمن سها في سجود
السهو هل يسجد مرة أخرى فقال لا قال لماذا قال لأن النحاة قالوا المصغر لا
يصغر ثم سأل محمد عمن علق الطلاق بالملك فقال لا يصح قال لماذا قال لأن
السييل لا يسبق المطر التهكم هو ما كان ظاهره جدا وباطنه هزلا والهزل الذي
يراد به الجد بالعكس ولا تخلو ألفاظ التهكم من لفظة من اللفظ الدال على
نوع من أنواع الذم أو لفظة من معناها الهجو والفاظ الهجاء في معرض المدح
لا يقع فيها شيء من ذلك ولا تزال تدل على ظاهر المدح حتى يقترن بها ما
يصرفها عنه والتهكم والسخرية كلاهما لا يناسب كلام الله وأما قوله تعالى
{ فبشرهم بعذاب أليم } فمن قبيل تنزيل غير المتحمل منزلة المحتمل وذلك
قد يكون في مقام المدح وقد يكون في مقام الإقنات الكلي وقد يكون في
الوعيد التسمية هي مصدر بمعنى الذكر ووضع الاسم للمسمى أي جعل اللفظ
دالا على المعنى المخصوص بحيث لا يتناول غيره وسمي زيد إنسانا أي يطلق
عليه لفظ الإنسان وسميت فلانا باسمه أي ذكرته به { والاسم الجامد عند

الأشعري وغيره هو المسمى فلا يفهم من اسم الله مثلا سواء والمشتق غير المسمى عنده إن كان صفة فعل كالخالق والرازق ولا عينه ولا غيره إن كان صفة ذات كالعالم والمريد وعند غيره هو المسمى لخلاف في مادة { اس م } لأن تمسكات الفريقين تشعر بذلك لا في

مدلول اسم نحو الإنسان والفرس والاسم والفعل { وتسمية الشيء باسم مكانه كتسمية الحدث بالغائط وتسمية المشتق بالمشتق منه كتسمية المعلوم علما وتسمية الشيء باسم مشابهه كتسمية البليد حمارا وتسمية الشيء باسم ضده كتسمية الأسود كإفوار وتسمية الشيء بما يؤول إليه كتسمية العنب خمرا ويقال له مجاز الأول التوقف هو في الشيء كالتلوم وعلى الشيء التثبت وتوقف الشيء على الشيء إن كان من جهة الشروع يسمى مقدمة ومن جهة الشعور يسمى معرفا ومن جهة الوجود إن كان داخلا فيه يسمى ركنا كالقيام بالنسبة إلى الصلاة وإلا فإن كان مؤثرا فيه يسمى علة فاعلية كالمصلى بالنسبة إلى الصلاة وإلا يسمى شرطا فيه وجوديا أو عدميا و التوقف العادي الوضعي هو الذي يمكن الشروع بدونه والتوقف العقلي بالعكس والتوقف الشرعي هو الذي يَأْثُم تاركه والتوقف فيما يفترض اعتقاده كالإنكار سواء لأن التوقف موجب الشك والتوقف في الحديث تبينه وفي الشرع كالنص وفي الحج وقوف الناس في المواقف وفي الجيش أن يقف واحد بعد واحد والتوقف عند تعارض الأدلة وترك الترجيح من غير دليل دال على كمال العلم وغاية الورع ولهذا وتوقف أبو حنيفة في فضل الأنبياء على الملائكة والدهر منكر والجلالة والخشي المشكل وسؤر الحمال ووقت الختان وتعلم الكلب وثواب الجن ودخولهم الجنة ومحل أطفال المشركين وسؤالهم في قبورهم وجواز نقش جدار المسجد للمتولي من ماله هذا ما ظفرت به وقد نظم بعض الأدباء جملة ما توقف فيه الإمام من المسائل

ثمان توقف فيها الإمام
وقد عد ذلك ديننا مبينا
أوان الختان وسؤر الحمار
وفضل الملائك والمرسلينا
ودهر وخشي وجلالة
وكلب وطفل من المشركينا

التخلخل الحقيقي هو أن يزداد حجم الشيء من غير انضمام شيء آخر إليه ومن غير أن يقع بين أجزائه خلاء كالماء إذا سخن تسخيننا شديدا والتكاثف الحقيقي هو أن ينقص حجم الشيء من غير أن يزول عنه شيء من أجزائه أو يزول عنه ذلك أو يزول خلاء كان بينها وهما غير الانتفاش وهو أن تتباعد الأجزاء { ويدخلها الهواء أو جسم غريب كالقطن المنفوش وغير الاندماج أيضا وهو ضده وهو أن تتقارب الأجزاء } الوجدانية الطبع بحيث يخرج عنها ما بينها من الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه وإن كان يطلق عليها بالاشتراك التحضيض هو والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل وكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال إلا أن بعضها بقيت على

ذلك الأصل من الاختصاص بحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كـ { ليت } و { لعل } وبعضها استعملت في القيلين مع أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام و { ما } و { لا } للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كـ { ألا } للعرض وكذا { إن } الشرطية فإن المرفوع في نحو { إن امرؤ هلك } يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ والمشهور وجوب نصب

في { إن زيدا ضربته } و { ألا زيدا تضربه } في العرض التناسخ هو وصول روح إذا فارق البدن إلى جنين قابل للروح والبروز هو أن يفيض الروح من أرواح الكمل على كامل كما يفيض عليه التجليات وهو يصير مظهره ويقول أنا هو والتناسخ المحال تعلق بدن ببدن آخر لا يكون مخلوقاً من أجزاء بدنه ولا يكون عين البدن الأول شرعاً وعرفاً وتبدل الشكل غير مستلزم لكون الثاني غير الأول عرفاً فإن زيدا من أول عمره إلى آخره يتوارد عليه الأشكال مع بقاء وحدته الشخصية عرفاً وتعلق بعض النفوس بأبدان أخرى في الدنيا محكي عن كثير من الفلاسفة والنصوص القاطعة من الكتاب والسنة ناطقة بخلافها والعقل لا يدل على امتناع التناسخ لكن يحكم بأنه لو كان واقعاً لتذكرت نفس ما أحوالاً مضت عليها في البدن السابق والقول بالمعاد ينفيه والتناسخية يسمون تعلق روح الإنسان ببدن إنسان نسخاً أو ببدن حيوان آخر مسخاً وبجسم نباتي فسخاً وبجسم جمادي رسخاً بناء على أن الأرواح المفارقة عن الأبدان باقية ومتناهية والدورات الماضية غير متناهية بناء على قدم العالم والأبدان الماضية أيضاً غير متناهية لأنها نتائجها فإذا قسمت على الأبدان يصل بكل منها نفس واحدة التقليد هو قبول قول الغير بلا دليل فعلى هذا قبول قول العامي مثله وقبول قول المجتهد مثله يكون تقليداً ولا يكون قبول قول النبي { صلى الله عليه وسلم } وقبول قول الإجماع وقبول القاضي قول المفتي وقول العدل تقليداً لقيام الدليل من المعجزة وتصديق قول النبي ورجوع الناس إلى قول المفتي يوجب الظن بصدقه والعلم والعدالة كذلك وقيل التقليد قبول قول الغير للاعتقاد فيه فعلى هذا يكون الكل تقليداً وتقليد كل متدين باطل لأن الأديان متضادة واختيار كل واحد منها بلا دليل ترجيح بلا مرجح فيكون معارضا بمثله واختلف في إيمان المقلد والأصح أنه يكتفى بالتقليد الجازم في الإيمان وغيره عند الأشعري وغيره خلافاً لأبي هاشم من المعتزلة حيث قال لا بد لصحة الإيمان من الاستدلال

التناقض هو اختلاف الجملتين بالنفي والإثبات اختلافاً يلزم منه لذاته كون أحدهما صادقة والأخرى كاذبة فإن كانت القضية شخصية أو مهملية فتناقضها بحسب الكيف وهو الإيجاب والسلب بأن تبدله سلباً وبالعكس كالإنسان حيوان ليس الإنسان بحيوان وإن كانت القضية محصورة بأن تقدمها سور فتناقضها بذكر نقيض سورها والسور أربعة أقسام سور إجابي كلي كـ { كل إنسان حيوان } وسور إجابي جزئي كـ { بعض الإنسان حيوان }

وسور سلب كلي ك { لا شيء من الإنسان بحجر } وسور سلب جزئي ك { ليس بعض الإنسان بحجر } فالمحصورات أربع موجبة كلية ك { كل إنسان حيوان } فنقيضها سالبة جزئية ك { ليس بعض الإنسان بحيوان } وسالبة كلية ك { لا شيء من الإنسان بحجر } فنقيضها موجبة جزئية نحو { بعض الإنسان حجر } والتناقض يمنع صحة الدعوى ولهذا قالوا إقرار مال لغيره كما يمنع الدعوى لنفسه يمنعها لغيره بوكالة أو وصاية لأن فيه تناقضا والمراد من التناقض أن يتضمن دعوى المدعي الإنكار بعد الإقرار وكل ما كان ميناه على الخفاء فالتناقض فيه معفو فلا يمنع صحة الدعوى كما إذا ادعى بعد الإقرار بالرق العتق ونحو ذلك ولا يمنع التناقض صحة الإقرار على نفسه فإن من أنكر شيئا ثم أقر يصح إقراره لأنه غير متهم فيه بخلاف الدعوى وهذا إذا لم يتضمن الإقرار إبطال حق أحد وأما إذا تضمن يمنع صحته فمن باع دار غيره بلا أمره وأقر بالغضب وأنكر المشتري لم يصح إقراره لأن إقراره ههنا يتضمن إبطال حق المشتري فلا يصح وممكنة التوفيق تنفي التناقض وعدمها يثبت التوزيع هو أن يوزع المتكلم حرفا من حروف الهجاء في كل لفظة من كلامه بشرط عدم التكلف وقد جاء في التنزيل مثل ذلك بغير قصد كقوله تعالى { نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا إنك كنت بنا بصيرا } التكميل هو تعقيب جملة بما يدفع ما توهمه من خلاف المقصود نحو { أدلة على المؤمنين أعزة على الكافرين } ولو اقتصر على { أدلة على المؤمنين } لكان مدحا تاما بالرياضة والانقياد لإخوانهم ولكنه زاده تكميلا ومنه قوله
حليم إذا ما الحلم زين أهله
مع الحلم في عين العدو مهيب

التصدير ويسمى أيضا رد العجز على الصدر وهو أن يوافق آخر الفاصلة آخر كلمة في الصدر نحو { والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا } أو يوافق أول كلمة منه نحو { وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب } أو يوافق بعض كلماته نحو { ولقد استهزئ } إلى قوله { ما كانوا به يستهزئون } الطرق بينه وبين التوشيح الذي هو أن يكون في أول الكلام ما يستلزم القافية أن التصدير دلالة لفظية والتوشيح دلالة معنوية فإن { اصطفى } في قوله تعالى { إن الله اصطفى آدم } يدل على الفاصلة وهي العالمين لا باللفظ بل بالمعنى لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاه شيء أن يكون مختارا
على جنسه وجنس هؤلاء المصطفين العالمون والتصدير في المنظوم على أربعة أنواع الأول أن يقعا طرفين إما متفقين صورة ومعنى كقوله
سريع إلى ابن العم يلطم وجهه
وليس إلى داعي الندى بسريع
أو صورة لا معنى كقوله
ذوائب سود كالعناقيد أرسلت
فمن أجلها منا النفوس ذوائب
أو معنى لا صورة كقوله
تمنيت أن ألقى سليما وعامرا
على ساعة تنسي الحليم الأمانيا
أو لا صورة ولا معنى ولكن بينهما مشابة اشتقاق كقوله
ولاح يلحى على جري العنان إلى

كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي الإسلامية

مكتبة مشكاة

ملحى فسحقا له من لائح لاحا
الثاني أن يقعا في حشو المصراع الأول وعجز الثاني إما متفقين صورة ومعنى
كقوله
تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار
أو صورة لا معنى كقوله
وإذا البلبل أفصحت بلغاتها
فأنف البلبل باحتساء بلبل
أو معنى لا صورة كقوله
إذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيء سواه بخزان
أو في الاشتقاق فقط كقوله
لو اختصرتم من الإحسان زرتكمو
والعذب يهجر للإفراط في الخصر
الثالث أن يقعا في آخر المصراع الأول وعجز الثاني إما متفقين صورة ومعنى
كقوله
ومن كان بالبيض الكواعب مغرما
فما زلت بالبيض القواضب مغرما
أو صورة لا معنى كقوله
فمشغوف بآيات المثاني
ومفتون برنات المثاني
أو معنى لا صورة كقوله
ففعلك إن سألت لنا مطيع
وقولك إن سألت لنا مطاع

والرابع أن يقعا في أول المصراع الثاني والعجز إما متفقين صورة ومعنى
كقوله
فإلا يكن إلا معلل ساعة
قليلًا فإني نافع لي قليلها
أو صورة لا معنى كقوله
أملتهم ثم تأملتهم
فلاح لي أن ليس فيهم فلاح
أو معنى لا صورة كقوله
ثوى في الثرى من كان يحيا به الورى
ويغمر صرف الدهر نائله الغمر
وقد كانت البيض البواتر في الوغى
بواتر فهي الآن من بعده بتر

التعظيم هو يكون باعتبار الوصف والكيفية ويقابله التحقير فيهما بحسب
المنزلة والرتبة والتكثير يكون باعتبار العدد والكمية ويقابله التقليل والتكثير

يستعمل في الذوات والإكثار في الصفات والتفخيم ضد التوفيق وهو التغليظ وترك الإمالة وإمالة الألف إلى مخرج الواو كما في اسم { الصلاة } وإخراج اللام من أسفل اللسان كما في اسم الله تعالى التتابع هو يكون في الصلاح والخير وبالياء المثناه التحتية بدل الباء يختص بالمنكر والشر كالتهافت فإنها لا تستعمل إلى في المكروه والحزن ويقال جاءت الخيل متتابعة إذا جاء بعضها في إثر بعض بلا فصل وجاءت متواترة إذا تلاحقت وفيها فصل وعليه قوله تعالى { ثم أرسلنا رسلنا تترى } التلاوة هي قراءة القرآن متتابعة كالدراسة والأوراد الموظفة والأداء هو الأخذ عن الشيوخ والقراءة أعم منهما والحق أن الأداء هو القراءة بحضرة الشيوخ عقيب الأخذ من أفواههم لا الأخذ نفسه التوبة الندم على الذنب تقر بأن لا عذر لك في إتيانه والاعتذار إظهار ندم على ذنب تقر بأن لك في إتيانه عذرا فكل توبة ندم ولا عكس والتوبة الرجوع عن المعصية إلى الله تعالى والإنابة الرجوع عن كل شيء إلى الله والأوب الرجوع عن الطاعات إلى الله والتوبة الندم ك { الحج عرفة } والتوبة إذا استعملت ب { على } دلت على معنى القبول واسم الفاعل منه { تواب } يستعمل في الله لكثرة قبول التوبة من العباد وإذا استعملت ب { عن } كان اسم الفاعل { تائبا } وتاب إليه أناب التهذيب هو عبارة عن ترداد النظر في الكلام بعد عمله والشروع في تنقيحه نظما كان أو نثرا وتغيير ما يجب تغييره وحذف ما ينبغي حذفه وإصلاح ما يتعين إصلاحه وكشف ما يشكك من غريبه وإعراجه وتحرير ما يدق من معانيه وإطراح ما

تجافى عن مضاجع الرقة من غليظ ألفاظه لتشرق شمس الهدى في سماء البلاغة التواتر هو إما لفظي أو معنوي التواتر اللفظي هو خبر جمع يمتنع عادة توافقهم على الكذب عن محسوس والمعنوي هو نقل رواية الخبر قضايا متعددة بينها قدر مشترك كنقل بعضهم عن حاتم مثلا أنه أعطى ديناراً وآخر قوساً وآخر جملاً وهكذا فهذه القضايا المختلفة متفقة على معنى كلي مشترك بينها وهو الإعطاء الدال على جود حاتم والتواتر من حيث الرواية هو أن يرويه جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب فيكفر جاحده وأما التواتر من حيث ظهور العمل به قرنا فقرنا من غير ظهور المنع والنيكير عليهم في العمل به غير أنهم ما روه على التواتر لأن ظهور العمل به أغناهم عن روايته فجاحد هذا المتواتر لا يكفر لمعنى عرف في أصول الفقه التولي تولاه اتخذه وليا { لا تتولوا قوما غضب الله عليهم } وتولى إليه أقبل { ثم تولى إلى الظل } وتولى عنه أعرض { وإن تولوا فإنما هم في شقاق } وفي التعدي بنفسه يقتضي معنى الولاية وحصوله في أقرب المواضع يقال وليت سمعي كذا وعيني كذا وفي التعدي ب { عن } يقتضي معنى الإعراض وترك القرب وقد يجب حمل التولي فيما لا يمكن الحمل على معنى الإعراض إما على لازم معناه وهو عدم الانتفاع لأنه يلزم الإعراض أو على ملزومه وهو الارتداد لأنه يلزمه الإعراض التدوين في اللغة جمع الصحف والكتب ومنها الديوان وهو مجمع الصحف والكتب وكان يطلق في الأول على كتاب يجمع فيه أسامي الجيش وأهل العطية من بيت المال وأول من وضعه عمر ثم نقل عنه إلى جمع المسائل في الصحف والكراريس التدبير هو أن يذكر الناظم أو الناثر ألوانا يقصد الكناية بها أو التورية بذكرها عن أشياء من وصف أو مدح أو نسيب أو هجاء أو غير ذلك من الفنون كقوله تعالى { ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب

سود { التابع هو إن كان بواسطة فهو العطف بالحرف وإن كان بغير واسطة
فإن كان هو المعتمد بالحدث فهو البدل وإلا

فإن كان مشروط الاشتقاق فهو الصفة وإلا فإن اشترطت فيه الشهرة دون
الأول فهو عطف البيان وإلا فهو التأكيد والتابع لا يفرد بالحكم ومن فروعها
الحمل

يدخل في بيع الأم تبعاً ولا يفرد بالهبة والبيع بخلاف العتق فإنه لا يشترط فيه ما
يشترط فيهما والتابع يسقط بسقوط المتبوع ولهذا إذا مات الفارس سقط
سهم الفرس لا عكسه ومما خرج عن هذه القاعدة إجراء الموسى على رأس
الأقرع وعدم سقوط حق من هو في ديوان الخراج حيث يفرض لأولادهم ولا
يسقط بموت الأصيل التحرير الأفراد يقال حرره بأمر كذا أي أفرده له وتحرير
المبحث تعيينه وتعريفه وتحرير الكتاب وغيره تقويمه وتحرير الرقبة إعتاقها
والتحرير بيان المعنى بالكتابة والتقريب بيان المعنى بالعبرة والتقريب بمعنى
التحقيق والتثبوت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه
وإلجائه إليه كقوله تعالى { ألم نشرح لك صدرك } التقصير هو ترك الشيء أو
بعضه عن عجز والإقصار ترك ذلك عن قدرة التلويح هو نوع خاص من الإشارة
والإيماء نوع خاص من الكناية وقيل التلويح إشارة إلى القريب والإيماء إلى
البعيد التعمية يقال عميت البيت تعمية إذا أخفيت ومنه المعمى والغز في كلامه
إذا عمى مراده والاسم للغز التوفيق هو التسهيل وكشف حسن الشيء على
القلب لا خلق قدرة الطاعة كما ذهب إليه المحذون ووافقهم الأشعري ولا
خلق الطاعة كما ذهب إليه إمام الحرمين رحمه الله ومن تبعه لأن القدرة
صالحة للضدين والطاعة متوقفة على التوفيق فهو سببها والتوفيق هو النصرة
والتيسير والخذلان هو عدم النصرة فبينهما تقابل العدم والملكة دون التضاد
وقال الرستغفني ومن تبعه منا وإمام الحرمين ومن تبعه من الأشاعرة الخذلان
خلق قدرة على المعصية وليس كذلك لأن القدرة صالحة للضدين على البدل
بل هو بمعنى عدم التوفيق والإعانة على الطاعة وترك العبد مع نفسه كما في
المسايرة والخذلان والإضلال مترادفان عند المعتزلة كما في التبصرة وغيره
ومعنى قوله تعالى { وما توفيقى إلا بالله } ليس كل فرد من توفيقاتي
{ إلا بالله } إذ المصدر المضاف من صيغ العموم التشعب هو أن يمتاز بعض
الأجزاء عن

بعض مع

اتصال الكل بأصل واحد كأغصان الشجر والتجزؤ هو أن يتفرق أبعاض الشيء
بعضها عن بعض بالكلية التجويد هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها ورد

الحرف إلى مخرجه وأصله وتلطيف النطق به على كمال هيئته من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف وهو حلية القرآن التصريح هو الإتيان بلفظ خالص للمعنى عار عن تعلقات غيره لا يحتمل المجاز ولا التأويل التأسف هو على الفأث من فعلك ومن فعل غيرك والندم يتعلق بفعل النادم دون غيره والتحسر أشد التلهف على الشيء الفأث التطرية هو بدون الهمزة التجديد والإحداث ومن { طريت الثوب } إذا عملت به ما يجعله جديداً و التطرئة بالهمزة بمعنى الإبراد والإحداث من { طراً عليه } إذا ورد وحدث التنافي هو يكون باعتبار اتحاد المحل مع اختلاف الحال سواء كان بطريق المصادرة كالحركة مع السكون أو بطريق المخالفة كالقيام مع القعود والتباين أعم من التنافي فكل متنافيين متباينان بلا عكس والشعر والكتابة متباينان وكذا الزنا والإحصان والتماثل هو اشتراك الموجودين في جميع صفات النفس على الأصح والتماثل البياني هو تشارك الأمرين في أمر مطلقاً حتى إذا أرادوا الدلالة على هذا التشارك بالتشبيه يجعلون الأمر المشترك فيه وجه الشبه والمتشاركين طرفي التشبيه وشبه التماثل هو كون النوعين المتخالفين في قلة التفاوت بحيث يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد كالصفرة والبياض والخضرة والسواد والتنافي عند أهل الحكمة أربعة أقسام التضاد والتضاييف والعدم والملكة والتناقض وعند المتكلمين قسمان التضاد والتناقض فإن المتنافيين إن جاز انتفاؤهما فهما الضدان وإلا فالنقيضان والتضاييف والعدم والملكة من قبيل التضاد عندهم والتضاد هو تمانع العرضين لذاتهما في محل واحد من جهة واحدة وشبه التضاد هو أن يتصف أحد الأمرين بأحد الضدين والآخر بالآخر كالأسود والأبيض والسماء والأرض والأعمى والبصير والموجود والمعدوم والتضاييف هو أن لا يدرك كل من الأمرين إلا

بالقياس إلى الآخر كالأبوة والبنوة التعدية هي عند الصرفيين تغيير الفعل وإحداث معنى الجعل والتصيير نحو { ذهبت بزيد } فإن معناه جعلته ذا ذهاب أو صيرته ذا ذهاب وعند النحاة هي إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء والتعدي مجاوزة الشيء إلى غيره يقال { عديته فتعدى } إذا تجاوز التجاذب هو أن يوجد في الكلام معنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه كقوله تعالى { إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر } فالمعنى يقتضي أن الظرف وهو { يوم } يتعلق بالرجع الذي هو مصدر لكن الإعراب يمنع منه لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله فيؤول لصحة الإعراب بأن يجعل العامل في الظرف فعلاً مقدراً دل عليه المصدر وكذا قوله { أكبر من مقتكم إذ تدعون } إذ الإعراب يمنع عما يقتضيه المعنى وهو تعلق { إذ } بالمقت للفعل المذكور فيقدر له فعل يدل عليه التحريم هي من { التحريم } بمعنى المحرم بالكسر فإنه منع ما يحل خارج الصلاة والتاء للنقل أو للمبالغة والتعاطي هو إعطاء البائع المبيع للمشتري على وجه البيع والتملك والمشتري الثمن للبائع كذلك بلا إيجاب ولا قبول التذكرة هي ما يتذكر به الشيء أعم من الدلالة والأمانة والتذكر مصدر مبني للمفعول فيؤول إلى معنى التذكير الترصيع هو توازن الألفاظ مع توافق الأعجاز أو تقاربها نحو { إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم } وكقوله

فحريق جمرة سيفه للمعتدي
ورحيق خمرة سيبه للمعتفي

التعس هو أن يخر على وجهه والنكس أن يخر على رأسه وإذا خاطبت تقول
تعست ك { منعت } وإذا حكيت تقول { تعس } ك { سمع } التبري التعرض
والتبرؤ البراءة تبرأنا إليك التوليد التربية ومنه قوله تعالى لعيسى عليه السلام
أنت نبيي وأنا ولدتك أي ربيتك فقالت النصارى أنت نبيي وأنا ولدتك بالتخفيف
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا التابن الثناء على الشخص بعد موته واقتفاء أثر
الشيء كالتابن وترقب الشيء أيضا التسريح هو إطلاق الشيء على وجه لا
يتهيأ للعود فمن أرسل البازي ليسترده فهو مطلق ومن أرسله لا ليرده فهو
مسرح التعبير هو مختص بتعبير الرؤيا وهو العبور من طواهرها إلى بواطنها
وهو أخص من التأويل فإن التأويل يقال فيه وفي غيره التوقيت معناه أن يكون
الشيء ثابتا في الحال { وينتهي في الوقت المذكور } وألفاظ التأقبت { ما
دام } و { ما لم } و { حتى } و { إلى } والتأجيل معناه أن لا يكون ثابتا
{ في الحال } كتأجيل مطالبة الثمن إلى مضي الشهر مثلا

التناصر التعاون والتنصر هو الدخول في دين النصرانية والتهجد يقال تهجد
الرجل إذا سهر للعبادة وأرق إذا سهر لعله التلقي هو يقتضي استقبال الكلام
وتصوره والتلقن يقتضي الحذق في تناوله والتلقف يقاربه لكنه يقتضي الاحتيال
في التناول التعجب هو بالنظر إلى المتكلم والتعجب بالنظر إلى المخاطب
التحري أصله التحرر كالتحدي والتفعل بمعنى الاستفعال لأنه طلب الأحرى أو
الحراي الأخلص أو الخالص فكان بمعنى { استحري } التجلي هو قد يكون
بالذات نحو { والنهار إذا تجلى } وقد يكون بالأمر والفعل نحو { فلما تجلى
ربه للجبل } التوفي الإماتة وقيض الروح وعليه استعمال العامة أو الاستيفاء
وأخذ الحق وعليه استعمال البلغاء والفعل من الوفاة { توفي } على ما لم
يسم فاعله لأن الإنسان لا يتوفى نفسه فالمتوفى هو الله تعالى أو أحد من
الملائكة وزيد هو { المتوفى } بالفتح التشخص هو المعنى الذي يصير به
الشيء ممتازا عن الغير بحيث لا يشاركه شيء آخر أصلا وهو والجزئية
متلازمان فكل شخص جزئي وكل جزئي شخص التعقل هو إدراك الشيء
مجردا عن العوارض الغريبة واللواحق المادية والتبعية هو كون التابع بحيث لا
يمكن انفكاكه عن المتبوع بأن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في متبوعه
ولا توجد هذه التبعية إلا في الأعراض وهذا تام وغير التام بخلافه كتبعية الفرع
للأصل التقريب هو تطبيق الدليل على المدعي وبعبارة أخرى هو سوق الدليل
على وجه يفيد المطلوب التنقيح هو اختصار اللفظ مع وضوح المعنى من { نقح
العظم } إذا استخرج مخه وتنقيح الشعر وإنقاحه تهذيبه وتنقيح المناط إسقاط
ما لا مدخل له في العلية وتخريج المناط تعيين العلة بمجرد إبداء المناسبة
التطبيق تطبيق الشيء على الشيء جعله مطابقا له بحيث يصدق هو عليه
الترجمة بفتح الناء والجيم هو إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها بخلاف التفسير
التقليل هو رد الجنس إلى فرد من أفراده لا تنقيص فرد إلى جزء من أجزائه
التجسس بالجيم هو

السؤال عن العورات من غيره و التحسس بالحاء المغفلة استكشاف ذلك
بنفسه

التوهم هو إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوس التمر هو اسم المجذود
من النخيل وما على رؤوسه يسمى رطباً وتمرأ أيضاً إذ هو اسم جنس يتناول
ثمار النخل من حين الانعقاد إلى حين الإدراك وما يترادف عليه من الأوصاف
باعتبار الأحوال لا يوجب تبدل اسم العين كالآدمي يكون صبياً ثم شاباً ثم كهلاً
ثم شيخاً وإنما يوجب فوت اسم الصفة عنه وهو الرطب وذلك بعد الجفاف
وبقي اسم العين وهو التمر والحيوان لا يتغير بتغير الوصف جنسه ويتغير جنس
سائر الأشياء فالفائت من الصبي بعد الكبر صفة الصبا لا جزء من ذاته بخلاف
غير الحيوان فإن الرطب مثلاً بعد ما صار تمرأ فات جزء من ذاته فلا تكون ذاته
بعينها موجودة بعد التمرية فلا تقول تمر رطب كما تقول رجل شاب التدليس
هو كتمان عيب السلعة عن المشتري ومنه التدليس في الإسناد وهو أن يحدث
عن الشيخ الأكبر ولعله ما رآه وإنما سمعه ممن هو دونه أو ممن سمعه منه
ونقله جماعة من الثقات التموه هو إلباس صورة حسنة لشيء قبيح كاللباس
الذهب للنحاس وغيره التقريب هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب
التعزيز هو تأديب دون الحد أصله التطهير والتعظيم { وتعزروه وتوقروه }
وكل ما ليس فيه حد مقرر شرعاً فموجبه التعزير التيقظ هو كمال التنبه
والتحرز عما لا ينبغي التحية هي سلام عليك وسلام الخليل عليه الصلاة
والسلام أبلغ من سلام الملائكة حيث { قالوا سلاماً قال سلام } فإن نصب
{ سلاماً } إنما يكون على إرادة الفعل أي سلمنا سلاماً وهذه العبارة مؤذنة
بحدوث التسليم منهم إذ الفعل متأخر عن وجود الفاعل بخلاف سلام إبراهيم
فإنه مرتفع بالابتداء فاقتضى الثبوت على الإطلاق وهو أولى مما يعرض له
الثبوت فكانه قصد أن يحييهم بأحسن ما حيوه به وتحية العرب حياك الله
والانحناء تحية المجوس وتحية الكافر وضع اليد على الفم قال يعقوب التحيات
لله أي الملك لله والتشهد في التعارف اسم للتحيات المقروءة في الصلاة
وللركن الذي يقرأ فيه ذلك الترية هي

تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً التحديث عام والسمر خاص بالليل التفل هو
ما صحبه شيء من الريق والنفث النفخ بلا ريق التهاثر الشهادة التي يكذب
بعضها بعضاً وتهاترا أي ادعى كل على صاحبه باطلا التمني هو الكلام المتمنى
به أو التلطف به قال صاحب الكشاف ليس التمني من أعمال

القلوب إنما هو قول الإنسان بلسانه { ليت لي كذا } والمتمنى إما ما لم يقدر
أو قدر بكسب أو بغير كسب والأول معارضة لحكمة القدر والثاني بطالة
وتضييع حظ والثالث ضائع ومحال التكلم هو استخراج اللفظ من العدم إلى
الوجود ويعدى بنفسه وبالباء أيضاً وبين المتكلم وحروف كلامه علاقة مصححة
للإضافة ليست تلك العلاقة بين شخص والصوت الذي أوجده في غيره فيقال

له مصوت لا متكلم التصيير تصيير الشيء شيئاً إما بحسب الذات كتصيير الماء حجراً وبالعكس وحقيقته إزالة الصورة الأولى عن المادة وإفاضة صورة أخرى عليها وإما بحسب الوصف كتصيير الجسم أسود بعدما كان أبيض وحقيقته إفاضة الأعراض على المحل القابل لها التطوع في الأصل تكلف الطاعة وفي التعارف تبرع بما لا يلزم كالنقل وفي الشريعة المستحب الترجيح هو بيان القوة لأحد المتعارضين على الآخر التنزه التبعاد والاسم التنزه بالضم واستعمال التنزه في الخروج إلى البساتين والرياض غلط قبيح التمثال هو ما يصنع ويصور مشبهاً بخلق الله من ذوات الروح والصورة عام والصنم ما كان من حجر والوثن عام وحرمة التصاوير شرع مجدد التبر بالكسر الحجران قبل الضرب ويسمى بالعين بعده وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات إلا أنه بالذهب أكثر اختصاصاً والترادف الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات كالإنسان والبشر وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر هذا مختار ابن الحاجب في أصوله وهو أنه يجب ذلك مطلقاً ومختار البيضاوي إن كانا من لغة واحدة ومختار الإمام أنه غير واجب والمترادفان يفيدان فائدة واحدة من غير تفاوت والتابع لا يفيد وحده شيئاً بل بشرط كونه مقيداً بتقدم الأول عليه قاله فخر الدين والمترادفان مثل { بشي وحزني } { سرهم ونجواهم } { شرعة ومنهاجا } { لا تبقي ولا تذر } { إلا دعاء ونداء } { أطعنا سادتنا وكبراءنا } { صلوات من ربهم ورحمة } { عذرا أو نذرا } والمخلص في هذا أن يعتقد أن مجموع المترادفين

يحصل معنى لا يوجد عند انفرادهما فإن التركيب يحدث معنى زائداً وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى فكذلك كثرة الألفاظ والمترادفان قد يكونان مفردين كالليث والأسد وقد يكونان مركبين كجلوس الليث وقعود الأسد وقد يكون أحدهما مفرداً والآخر مركباً كالزمز والجلو الحامض التمجيد هو أن تقول لا حول ولا قوة إلا بالله التارة الحين والمرة وأتاره أعاده مرة بعد مرة ويجمع على { تير } و { تارات } وألفها تحتمل أن تكون عن واو أو ياء قيل هو من { تار الجرح } إذا التأم وتارة منصوب إما ظرف أو مصدر على قياس ما قيل في { مرة } في { ضربته مرة } التحت هو مقابل للفوق ويستعمل في المنفصل كما أن الأسفل في المتصل وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى يظهر التحوت أي الدون من الناس تحقق اللبس هو عند تساوي الاحتمالات ورفع واجب وتوهم اللبس يكون عند رجحان البعض ورفع مختار تعال بفتح اللام أمر أي جئ وأصله أن يقوله من في المكان المرتفع لمن في المكان المستوطي ثم كثر حتى استوى استعماله في الأمكنة عالية كانت أو سافله فيكون من الخاص الذي جعل عاماً واستعمل في موضع العام ومن هذا القبيل قولهم { أقمت بين ظهرانيهم } أي بين ظهر في وجهي وظهر في ظهري ثم استعمل في مطلق الإقامة ومنه { الحصان } للفرس الذكر خلاف الحجر وهي الأنثى منه والأصل فيه أن الفحل الكريم الذي يضمن بمائه لا ينزى إلا على فرس كريم كأنه حصن من الإنزاء ثم كثر استعماله حتى أطلق على الفحل الكريم وغيره وأشباه ذلك ولم يجئ من { تعال } أمر غائب ولا نهى وهو مختص بالجلالة كـ { تبارك } معناه تجاوز عن صفات المخلوقين وإنما خص لفظ التفاعل لمبالغة ذلك منه لا على سبيل التكلف كما يكون من البشر قال الحسن بن فضيل تبارك الله في ذاته وبارك فيمن شاء من خلقه تشابه الأطراف هو ختم الكلام بما

يناسب صدره نحو { لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير }
التحيز هو عبارة عن نسبة الجوهر إلى

الحيز بأنه فيه والحيز هو المكان أو تقدير المكان والمراد بتقدير المكان كونه
في المكان ولم نقل هو المكان لأن المتحيز عندنا هو الجوهر والحيز من لوازم
نفس الجوهر لا انفكاك له عنه
نوع { تقطعت بهم } تصرمت عنهم { تألمون } توجعون { تبسل } تفضح
{ ترهقهم } تغشاهم { تسيمون } ترعون { تشاقون } تخالفون { يتفأوا }
يتميلوا { وتصف ألسنتهم } أي وتقول { وتدلوا بها إلى الحكام } أي ولا تلقوا
حكومة أموالكم إلى الحكام { يوم يأتي تأويله } أي بيانه الذي هو غايته
المقصودة منه { وأحسن تأويلا } أي معنى وترجمة أو ثوابا في الآخرة { فلما
تراءى الجمعان } أي تقاربا وتقابلا حتى يرى كل منهما الآخر { تعاسرتم }
تضايقتم { تغيض } تنقص { فتهجد } فترك الهجود أي النوم للصلاة
{ لتشقى } لتتعب { بما تسعى } بعملها من خير وشر { ولتصنع على عيني }
ولتربى ويحسن إليك فأراعيك وأراقبك { اليوم تنسى } تترك { جزاء من
تزكى } تطهر من أدناس الكفر والمعاصي { تؤزهم أزا } تغويهم إغواء
{ تستأنسوا } تستأذنوا { تخلقون } تصنعون { ترجي } تؤخر { تحبرون }
تكرمون { تلبسوا } تخلطوا { أتجاجونا } أخاصموننا

{ تتبيب } هلاك وتخسير { الترائب } موضع القلادة من المرأة { تركنوا }
تميلوا { تبعوا } نصيرا { تباب } خسران { تعولوا } تميلوا { تارة } مرة
{ فناداها من تحتها } من بطنها بالنبطية { تله للجين } صرعه على شقه
فوقع جبينه على الأرض { تذروه } تفرقه { إذ تحسونهم } تقتلونهم
{ ترهقهم } تلحقهم { تؤويه } تضمه { تدعو } تجذب { تبارا } هلاكا
{ التكاثر } التباهي بالكثرة { تبت } هلكت أو خسرت { التراقي } أعلى
الصدر { تصدى } تتعرض بالإقبال عليه { تلهي } تتشاغل { ترهقها فترة }
يغشاها سواد وظلمة التطفيف البخس في الكيل والوزن { تسنيم } علم لعين
بعينها سميت به لارتفاع مكانها أو رفعة شرايها ترائب المرأة عظام صدرها
{ التراث } الميراث { تلظى } تتلهب { توارت بالحجاب } غربت الشمس {
أحسن تقويم } تعديل { تفور } تغلي { تمور } تضطرب والمور التردد في

المجيء والذهاب { تقشعر } تشمئز اقشعرار الجلد تقبضه { تمرحون }
تتوسعون في الفرح { ترجمون } تؤذونني تعسا عثورا وانحطاطا ونقيضه
لعسا أي ثباتا { تفيء } ترجع { تحيد } تميل وتنفر عنه { فتدلى } تعلق
{ من نطفة إذا تمنى } تدفق في الرحم أو تخلق { تؤفكون } تصرفون
{ تلقف } تلقم وتأكل { تصدية } تصفيقا { تثقفنهم } تصادفهم وتظفرن
بهم { ترهبون } تخوفون { تسر الناظرين } تعجبهم { حق ثقاته } حق تقواه
{ إن تفشلا } أي تجبنا وتضعفا { تحروا } توخوا { فتشقى } فتتعب في

طلب المعاش { تميد } تميل وتضطرب { فتيهتهم } فتغلبهم أو تحيرهم
{ تنكصون } تعرضون مدبرين { تبارك } تكاثر خيريه أو تزايد على كل شيء
وتعالى عنه في صفاته وأفعاله { تبرنا تتبيرا } فتننا تفتيتا { تلقاء مدين } قبالة
مدين قرية شعيب { تعتدونها } تستوفون عدتها { تطلع على الأفئدة } تعلقوا
أوساط القلوب ويشتمل عليها { تشخص فيه الأبصار } فلا تقر في أماكنها من
هول ما ترى { كان لم تغن } كان لم تنبت زرعها { وإذ تأذن ربكم } بمعنى
أذن { أن تطؤوهم } أن توقعوا بهم وتبيدوهم
{ أفتمارونه } أفتجادلونه { تتمارى } تتشكك { تزاور عن كهفهم } تميل عنه
{ حين تريحون } تردونها من مراعيها إلى مرايحها بالعشي { وحين تسرحون }
{ تخرجونها بالغداة إلى المراعي } تأفكنا { تصرفنا } تعزروه { تقووه }
{ توقروه } تعظموه { تفيضون } تخوضون { تتجافى } ترتفع وتتنحى
{ فظلتهم تفكهون } تعجبون أو تندمون { تفسحوا } توسعوا { فتولى بركنه }
كنأى بجانبه أو أعرض بما يتقوى به من جنوده { تزيلوا } تفرقوا { تحاوركما }
تراجعكما { تهجرون } تعرضون أو تهذون { تغلج } تحرق { تراءت الفئتان }
تلاقى الفريقان { إلا إذا تمنى } زور في نفسه ما يهواه أو قرأ وتكلم كقوله
تمنى كتاب الله أول ليلة
تمنى داود الزبور على رسل

أي على سكينه ووقار { هل ينظرون إلا تأويله } أي عاقبته التريص التمكنث
{ التوراة } معناها الضياء والنور { تجلى } ظهر { تأذن ربك } أعلم
{ تغشاها } علاها بالنكاح { تنوء بالعصبة } تنهض بها وهو من المقلوب معناها
ما إن العصبة لتنوء بمفاته أي ينهضون بها يقال ناء بحمله إذا نهض به مثاقلا
{ تجعلون رزقكم أنكم تكذبون } أي تجعلون شكركم التكذيب أو تجعلون
شكر رزقكم
التكذيب على طريقة { واسأل القرية } { تبوؤا الدار } لزموها اتخذوها
مسكنا { والإيمان } أي تمكنوا في الإيمان واستقر في قلوبهم { من تفاوت }
اضطراب واختلاف واختلال { تميز من الغيظ } تنشق غيظا على الكفار
{ تبوؤ المؤمنين مقاعد للقتال } تتخذ لهم مصافا ومعسكرا { تذودان }
تكفان وأكثر ما يستعمل في الإبل والغنم وربما استعمل في غيرهما فيقال
سندودكم عن الجهل علينا أي نكفكم ونمنعكم { أن تتقوا منهم تقاة } إن
كانت بمعنى الاتقاء فهي مصدر أو بمعنى متقى أي أمرا يجب اتقاؤه فمفعول
به أو جمعا { رماة } فحال { من تولاه } تبعه { يوم ترجف الراجفة }
تشتد حركة الأجرام السفلية { تهتز } تتحرك بالاضطراب { أنى لهم التناوش }
{ من أين لهم أن يتناولوا الإيمان تناولا سهلا } تقوله { اختلقه } من تلقاء
نفسه { أي من عند نفسي } تورو { تقدحون } وإذ تخلق من الطين {
تصور أو تقدر يقال لمن قدر شيئا وأصله قد خلقه والخلق بمعنى الإحداث لله
وحده { تسوروا } نزلوا من ارتفاع ولا يكون التسور إلا من فوق { تزدري }
أعينكم { استردلتموهم لفقرهم } وكان تقيا { مطيعا متجنبيا عن المعاصي }
{ وتلقاهم } وتستقبلهم { أو تهوي به الريح } أو تسقطه { فأنى تسحرون }
فمن أين تخذعون فتصرفون عن الرشيد { أن تشيع } أن تنتشر { تفندون }
تنسبونني إلى الفند وهو نقصان عقل يحدث من هرم

{ تذكرة { عبرة ودلالة { تفثهم { وسخهم { تتقوا منهم { تحذروا أو تخافوا {
فتخبت له قلوبهم { تطمئن وتسكن { فتبينوا { فاطلبوا بيان الأمر وثباته
{ فتلقى آدم من ربه كلمات { استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها
{ وأشد تنكيلا { تعذيبا { توفاهم الملائكة { أي تمكنهم من استيفاء أنفسهم
فيستوفونها { ثم توفى كل نفس ما كسبت { تعطى جزاء ما كسبت وأفيا
{ أن تبسل نفس { أن تسلم إلى الهلاك وترهن لسوء عملها { لعلكم تعقلون
{ ترشدون { ثم آتينا موسى الكتاب تماما { أي أتممناه إتماما { تختانون
أنفسكم { تظلمونها { قل تعالوا { هلموا { لتبلون { لتختبرن { هل تنقمون
منا { هل تنكرون منا وتعيبون { وتمت كلمت ربك { أي استمرت كل كلمة
{ وأن تصدقوا خير لكم { أي وإن تسقطوا حقكم من القصاص بالعفو وفي
الحديث من تصدق به فهو خير له أي عفا { لتلقنا { أي لتصرفنا { تستخفونها
{ تجدونها خفيفة { كنتم به تدعون { تطلبون وتستعجلون من الدعاء أو
تدعون أن لا بعث من الدعوى { لولا تسبحون { تذكرونه وتتوبون إليه أو لولا
تستثنون { وتبتل إليه تبتيلا { وانقطع إليه بالعبادة وجرّد نفسك عما سواه
{ عليها تسعة عشر { ملكا أو صنفا من الملائكة يلون أمرها { إن أردن تحصنا
{ تعففا { تتقلب { تضطرب وتتغير
{ تدعو من أدبر { تجذب وتحضر وقيل تهلك { إلا أن تغمضوا فيه { إلا بأن
تتسامحوا فيه { تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل { أي تدخل
أحدهما في الآخر إما بالتعقيب أو الزيادة والنقص { يأتاكم التابوت { وهو
صندوق فيه التوراة وكان من خشب الشمشاو مموها بالذهب نحو من ثلاثة
أذرع في ذراعين وكان سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام إذا قاتل قدمه
فتحملة الملائكة فيسكن بنو اسرائيل ولا يفرون { ثم لا تجدوا لكم علينا تبعا {
أي تأثيرا ولا طالبا
{ فصل الثاء }

الثمر كل ما يستطعم من أحمال الشجر فهو ثمر ويكنى به عن المال المستفاد
ويقال لكل نفع يصدر عن شيء ثمرة كقوله { ثمرة العلم العمل الصالح {
الثميلة كل بقية فهي ثميلة والثقل كل شيء له قدر ووزن ينافس فيه فهو ثقل
ك { قتل { من { ثقل الشيء { ك { نصر { إذا وزنه والثقل كالعنب ضد
الخفة مصدر { ثقل { ك { كرم { والثقل بتسكين العين ك { الفسق { هو
الحاصل بالمصدر والثقل بالتحريك هو متاع المسافر وحشمه وكل شيء
نفيس مصون والثقل قوة يحس من محلها بواسطتها مدافعة هابطة كالحجر
والمدر والخفة قوة يحس من محلها بواسطتها مدافعة صاعدة كالنار والدخان
وهو أصل في الأجسام ثم يقال في المعاني والثقلان الإنس والجن سميا بذلك
لكونهما ثقلين على وجه الأرض وهي كالحمولة لهما أو لأنهما مثقلان بالتكليف
أو لرزانة آرائهم وأقدارهم أو الثقل أحدهما لا غير وسمي الآخر تغلبا واختلف
أصحابنا في تحقيق معنى الثقل والخفة فمنهم من قال الثقل ليس عرضا زائدا
على الجوهر بنفسه وذاته وما نجده من التفاوت في الثقل بين الأجسام
المركبة فهو عائد إلى كثرة الأجزاء في الثقل وقلتها في الخفيف ومنهم من
قال إنهما من الأعراض الزائدة على نفس الجوهر وهو الأظهر كالزئبق والماء

وإن تساوت أجزاءهما عددا في الحصر المتحد لهما والأثقال كنوز الأرض وموتاهها والذنوب والأحمال الثقيلة و { ثقلت في السموات والأرض } يعني الساعة أي خفي علمها على أهلها وإذا خفي الشيء فقد ثقل

والخفيف يقال تارة باعتبار المضايقة بالوزن وتارة باعتبار مضايقة الزمان نحو { فرس خفيف } و { فرس ثقيل } إذا عدا أحدهما أكثر من الآخر في زمان واحد وقد يكون الخفيف ذما والثقل مدحا كمن فيه طيش يقال فيه خفيف ومن فيه وقار يقال فيه ثقيل وكمن ثقل ميزانه نظرا إلى المؤمنين ومن خف ميزانه نظرا إلى الكفار لكنه محمول على لازم الخفة وهو عدم الاعتداد جمعا بين الأدلة وما ورد في بعض الأخبار من ميزان الكفار يحمل على تمييزهم لتفاوتهم في العذاب { ولا نقيم لهم يوم القيامة وزنا } أي نافعاً أو في حق منكري الحشر والثقل من الكلمات ما كثرت مدلولاته ولوزامه كالفعل فإن مدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك والخفيف من الكلمات ما قل فيه ذلك كالاسم فإنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه ولهذا خصت تاء التانيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم لأن السكون أخف من الحركة وخص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لأن الرباعي أقل والضم أثقل فجعل الأثقل للأقل والأخف للأكثر وألحقت التاء عدد المذكر وأسقطت من عدد المؤنث لثقل المؤنث وخفة المذكر وحذفت الياء والتاء في باب { فعيلة } في النسب نحو { حنيفة } و { حنفي } بخلاف المذكر كل ذلك للتعادل وقد كان النظم الجليل مشتملا على الفصيح والأفصح والمليح والأملح ف { تتلو } أحسن من { تقرأ } لثقل الهمزة و { لا ريب } من { لا شك } لثقل الإدغام و { وهن } من { ضعف } لثقل الضمة و { آمن } أخف من { صدق } و { أنذر } أخف من { خوف } و { نكح } أخف من { تزوج } إلى غير ذلك فكل ما كان أخف كان ذكره أكثر الثناء هو مأخوذ من الثني وهو العطف ورد الشيء بعضه على بعض ومنه ثبت الثوب إذا جعلته اثنين بالتكرار وبالإمالة والعطف فذكر الشيء مرتين يتناول أحدهما ما لم يتناوله الآخر وهلم جرا بمنزلة جعله اثنين فأطلق اسم الثناء على تكرار ذكر الشيء لشيئين ومنه التثنية

في الاسم فالمثنى مكرر لمحاسن من يشي عليه مرة بعد أخرى وهو الكلام الجميل وقيل هو الذكر بالخير وقيل يستعمل في الخير والشر على سبيل الحقيقة وعند الجهور حقيقة في الخير ومجاز في الشر على ضرب من التأويل والمشاكلة والاستعارة التهكمية الثنا وقيل بتقديم النون والقصر هو الذكر بالشر وقيل الثناء هو الإتيان بما يشعر التعظيم مطلقا سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان وسواء كان في مقابلة شيء أو لا فيشمل الحمد والشكر والمدح وهو المشهور بين الجهور والمفهوم من الكشاف وغيره فعلى هذا قيد باللسان لدفع احتمال التجوز أعني إطلاق الثناء على ما ليس

باللسان مجازا وقوله تعالى { الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة } إلى آخره هو ثناء وقيل بلاء { والثناء عند المحققين تعريف من المثنى للمثنى عليه من حيث هو مثنى عليه بالنسبة للمثنى أي مثنى كان وأي مثنى عليه كان وحقيقة الذكر التام التصريح بما يدل على المذكور دلالة تامة ويعرب عن ذاته واستحضار الذاكر المذكور في نفسه أو حضوره معه والحضور والاستحضار عبارة عن استجلاء المعلوم فحاصله أيضا راجع إلى العلم فهو من وجه غير مغاير للثناء لكن بالنسبة لمن يذكر الحق ذكر معرفة وتعريف { ثم للعطف مطلقا سواء كان مفردا أو جملة وإذا ألحق التاء تكون مخصوصة بعطف الجمل ولا يجوز في { ثم { العاطفة ما جاز في { شد { و { مد { من اللغات الثلاث وفي { ثم { تراخ وهو أن يكون بين المعطوفين مهلة دون الفاء والتراخي في { ثم { عند أبي حنيفة في التكلم وعند صاحبيه في الحكم ووجوب دلالة { ثم { على الترتيب مع التراخي مخصوص بعطف المفرد والتراخي الرتبي ليس معنى { ثم { في اللغة وغيرها بل يطلق عليه { ثم { مجازا وقد يجعل تباين البحثين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل له { ثم { وهو أصل في الزمان فما أمكن لا يصرف عنه إلى غيره ولفظة { ثم { أبلغ من الواو في التقرير كما في { ثم اتخذتم العجل { وقد يكون طرفا بمعنى { هناك { كما في مثل قولك { الشخص سواد الإنسان تراه من بعد ثم استعمل في ذاته { وقد يجيء لمجرد الاستبعاد كما في قوله تعالى { يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها { وقد يجيء بمعنى التعجب نحو { الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون { وبمعنى الابتداء نحو { ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا { وبمعنى العطف والترتيب نحو { إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا { وبمعنى { قبل { نحو { إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش { أي فعل ذلك قبل استوائه على

العرش و { ثم { في قوله تعالى { ثم كلا سوف تعلمون { للتدرج كما في { والله ثم والله { وقد يجيء لمجرد الترتيبي نحو إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده

وقد تجيء للترتيب في الأخبار كما يقال { بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب { أي ثم أخبرك أن الذي صنعت أمس أعجب وعليه قوله تعالى { ثم كان من الذين آمنوا { أي ثم أخبركم أن هذا لمن كان مؤمنا كما في التيسير ويجوز أن يكون المعنى ثم دام على الإيمان إذ الأمور بخواتيمها كقوله تعالى { وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدي { أي دام على الاهتداء ويجوز أن يكون بمعنى الواو التي بمعنى { مع { أي مع ذلك كان من الذين آمنوا ومثل قوله تعالى { وإما نرينك بعض الذي نعدهم أو نتوفينك فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون { أي والله لأننا لو حملنا على حقيقته لأدى أن يكون الله شهيدا بعد أن لم يكن وهو ممتنع وقد تجيء للتنبيه على أنه ينبغي أن يستبد السامع في تحقيق ما تقدم حتى يصير على ثقة وطمأنينة وقد

تجيء فصيحة لمجرد استفتاح الكلام وقد تجيء زائدة كما في { أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم } وثمة استعارة من الإشارة إلى المكان وهي بفتح الثاء والميم المشددة وهاء السكت التي هي هاء زائدة في آخر الكلمة محركة بحركة غير إعرابية موقوفا عليها لبيان تلك الحركة تدرج في الوصل إلا إذا أجري مجرى الوقف قال بعضهم { ثم } إشارة إلى المكان البعيد نحو { وأزلفنا ثم الآخرين } ويجوز أن يوقف عليها بهاء السكت وقول العامة { ثمت } بالطاء من قبيح اللحن وفي شرح مسلم بلا هاء يدل على المكان البعيد وبهاء على القريب قال الطبري في قوله { أثم إذا ما وقع أمتهم به } معناه هنالك وليست { ثم } العاطفة وهذا وهم اشتبه عليه المضمومة بالمفتوحة وقيل { ثمت } بالطاء لغة في { ثم } العاطفة للجمل خاصة والطاء علامة تأنيث الجملة وكما تتصل هذه العلامة بالاسم نحو { امرأة } وبالصفة نحو { قائمة } كذلك تتصل بالفعل إلا أنها تبدل في الاسم منها الهاء في الوقف وينتقل الإعراب عن آخر الاسم إليها وفي الفعل تسكن إلا أن يلاقيها ساكن وتكون التاء

في الوقف والوصل جميعا وإذا حرك بالفتح بقي تاء في كل حال لأن دخول تاء التأنيث على الحرف قليل فإذا دخل حرك بالفتح كما في { ربت } الثلاثي بضم الثاء الأولى وكذا { الرباعي } وهما شاذان لأنهما منسوبان إلى { ثلاثة } و { أربعة } والقياس الفتح وهكذا نظائرهما الثماني تأنيثه { الثمانية } والياء فيه كهي في الرباعي في أنها للنسبة كما في { اليماني } قال أبو حاتم عن الأصمعي تقول ثمانية رجال وثمانى نسوة ولا يقال ثمان نسوة بلاء لأن الياء المنقوصة ثابتة في حالة الإضافة والنصب ك { القاضي } والثمانية في الأصل منسوب إلى الثمن بالضم لأنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية ففتح أولها للتغيير في النسبة وحذف إحدى ياء النسبة وعوض عنها الألف كما في المنسوب إلى اليمن والأصل في { ثمانى عشرة } فتح الياء لبقاء صدور الأعداد المركبة على الفتح ك { ثلاثة عشر } وجاز إسكانها وشذ حذفها بفتح النون الثالث عشر هو بفتح الثالث على أنه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الإعراب وذلك أنه إذا صيغ موازن { فاعل } من التسعة فما دونها وركب مع العشرة فلك فيه أوجه إما أن تضيفه إلى المركب المطابق له أو أن تقتصر عليه مع البناء على الفتح أو أن تقتصر عليه وتعرب الأول مضافا إلى الثاني مبني وهذا الأخير إنما يكون مع فقد حرف التعريف أما إذا وجد فحينئذ تعين البناء وامتنعت الإضافة الثاني هو باعتبار التصيير واثنين باعتبار حاله وقد يراد بالثاني كل ما هو ثان بالنسبة إلى ما قبله لا الفرد اللاحق من الاثنين وهذا كما يقال { فعلت كذا مرة بعد أخرى } أي فعلته مرارا كثيرة غير مقتصرة على المرة والثانية هي جزء من ستين جزءا من الدقيقة والدقيقة جزء من ستين جزءا من الدرجة والدرجة جزء من خمسة عشر جزءا من الساعة ويقال ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة ولا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ولا أربعة رابع وقول أبي تمام

ثانيه في كبد السماء ولم يكن
كاثنين ثان إذ هما في الغار
ففي الكلام تقديم وتأخير وتقلب للتركيب وتغيير وهو ولم يكن كاثنين إذ هما
في الغار والمراد أنه لم يكن كهذه القضية قضية أخرى لم يكن كهذه القضية
قضية أخرى واثنين ثان تركيب جملة وثاني اثنين تركيب إضافة الثلث بضميتين
سهم من ثلاثة ويوم الثلاثاء بالمد ويضم وثلاث إن أفرد كما في قولك { بعث
من النوق ثلاثا } يكتب بالألف لاتقاء اللبس بثلاث وإن أضيف أو وصف كما في
قولك { حلبت ثلث نوق } و { ما حلبت النوق الثلث } يكتب بحذف الألف
لارتفاع اللبس وكذلك { ثلثة وثلاثون } بحذف الألف لأن علامة التأنيث والجمع
الملتحقة بأخرهما منعت من إيقاع اللبس الثواب هو عبارة عن المنفعة
الخالصة المقرونة بالتعظيم وقيل الجزء كيف ما كان من الخير

والشر إلا أن استعماله في الخير أكثر وفي الشر على طريقة { فبشرهم
بعذاب أليم } والثواب يتعلق بصحة العزيمة والجزاء يتعلق بالركن والشرط
والثواب الذي يعطى أجرا لا يتصور بدون العمل بخلاف مطلق الثواب والإثابة
إعطائه والثواب والعقاب على استعمال الفعل المخلوق لا على أصل الخلق
ويعاقب عليه بصرف الاستطاعة التي تصلح للطاعة إلى المعصية لا على
إحداث الطاعة الثوب لغة ما يلبس من القطن أو الصوف أو الخز أو غير ذلك
ولا يطلق عادة على البساط والمسح والستر والعمامة والقلنسوة يقال تعمم
وتقلنس ولا يقال لبس ولهذا لا يدخل تحت الوصية وأصله الرجوع إلى الحالة
الأولى أو المقدرة { وثيابك فطهر } قيل قلبك والميت يبعث في ثيابه أي في
أعماله ولله ثوباه أي لله دره الثنية هي تجمع على ثنايا وهي الأسنان المتقدمة
اثنان فوق واثنان تحت وخلفها الرباعيات بالفتح وتخفيف الياء والأنياب هي
الأربع خلف الرباعيات الأربع ثم الأضراس وهي عشرون من كل جانب عشرة
منها الضواحك أربعة ثم الطواحن ثم النواجد من كل جانب اثنان واحد من
أعلى وآخر من أسفل وهي أقصى الأضراس وهي لا تنبت لبعض الناس وقد
ينبت لبعض بعضها ولبعض كلها يقال لها أسنان الحلم والثنايا الجبال أيضا ويقال
{ فلان طلاع الثنايا } أي يقصد عظام الأمور كقوله
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

متى أضع العمامة تعرفوني
والثني عرفه بعض الأدباء بالنظم
الثني ابن لحول وابن ضعف
وابن خمس من ذوي ظلف وخف

الثغر السن وما يلي دار الحرب من البلاد وموضع المخافة من فروج البلدان
وهو كالثلثة بالضم للحائط يخاف هجوم السارق منها ويقال { ثغر شتيت } إذا
كان بين الأسنان كلها تفريق يسير وإن كان التفريق بين الثنايا خاصة فالثغر
أفلج قال ابن دريد لا تقول رجل أفلج إلا إذا ذكرت معه الأسنان الثمر هو فروع
النبات يقع في الأغلب على ما يحصل على الأشجار ويقع أيضا على الزرع
والنبات كقوله تعالى { كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده } وثمر

الرجل تمول والثمار جمع ثمر جمع ثمرة والثمرة أعم من المطعوم كما أن
الرزق أعم من المأكول والمشروب

الثلث ما ثبت دينا في الذمة وقيمة الشيء عبارة عن قدر ماليته بالدرهم
والدنانير بتقويم المقومين وهي مساوية له بخلاف الثمن فإنه يكون ناقصا
وزائدا ومن الأموال ما هو ثمن بكل حال كالنقدين صحبه الباء أو لا قويل بجنسه
أو غيره ومبيع بكل حال كالثياب والدواب والممالك وثلث بوجه مبيع بوجه
كالمكيل والموزون فإذا كان معينا في العقد كان مبيعا وإن لم يكن معينا
وصحبه الباء وقابله مبيع فهو ثمنه وثلث في الاصطلاح وهو سلعة في الأصل إن
كان رائجا كان ثمنا وإن كان كاسدا كان سلعة والثقة بالضم الخرق النافذ
الصغير ونقب الحائط بالنون وهو الخرق العظيم النافذ الذي له عمق الثرى
بالقصر الندى والتراب الندى أو الذي إذا بل لم يصر طينا ويستعمل في انقطاع
المودة والثروة كثرة العدد من الناس والمال وتحت الثرى هي الطبقة الترابية
من الأرض وهي آخر طبقاتها الثمام بالضم نبت ضعيف له خوص أو شيء
يشبهه يقال إنه نبت على قدر قامة المرء وقولهم على طرف الثمام مثل
يضرب في سهولة الحاجة وقرب المراد الثمال ككتاب الغياث الذي يقوم بأمر
قومه الثقة لفظ الثقة متردد بين الأمانة والفهم إلا إذا اقترنت بالمعلوم فإنه
حينئذ تعينت فيه جهة الفهم الثواء النزول للإقامة يقال ثوى بالمنزل وأثوى
غيره الثعلب بالفتح حيوان معروف وهي الأنثى والذكر ثعلبان بالضم وفي
البيت المشهور بالفتح لأنه مثنى التلة بالضم القطعة من الناس وبالفتح قطعة
من الغنم الثلب ثلثه صرح بالعيب فيه وتنقص وبابه { ضرب } والمثالب
العيوب وأحدها مثلبة الثبور الهلاك الثج هو إسالة الدماء من الذبح والنحر ثل
الله عرشه أي أماته وأذهب ملكه ثكلتك أمك وكذا هبلته الهبول ونظائرهما
كلمات يستعملونها عند التعجب والحث على التيقظ في الأمور ولا يريدون بها
الوقوع ولا الدعاء على المخاطب بها لكنهم أخرجوها عن أصلها إلى التأكيد مرة
وإلى التعجب

والاستحسان تارة وإلى الإنكار والتعظيم تارة أخرى نوع { فانفروا ثبات } أي
جماعات متفرقة { ثجاجة } منصبا بكثرة { ثقفتموهم } وجدتموهم { ثبورا }
بلاء ولاء { ثاني عطفه } مستكبرا في نفسه { النجم الثاقب } المضيء كأنه
يثقب الظلام بضوئه فينفذ فيه { وما كنت ثابوا } مقيما { ثلة من الأولين } أي
هم كثير من الأولين { هل ثوب الكفار } أي هل أثبوا { فثبتتهم } فحبسهم
بالجبن والكسل { قولا ثقيلا } يعني القرآن فإنه لما فيه من التكاليف الشاقة
ثقل على المكلفين لا سيما على الرسول { يوما ثقيلا } شديدا { يومئذ ثمانية
{ ثمانية أملاك } ثعبان { حية عظيمة الجسم } ثمود { من الثمد وهو الماء
القليل ومن جعله اسم حي أو أب صرفه لأنه مذكر ومن جعله اسم قبيلة أو
أرض لم يصرفه

{ فصل الجيم }

جثيا كل ما في القرآن جثيا فمعناه جميعا إلا { وترى كل أمة جاثية } فإن معناه
تجثو على ركبها جعل كل شيء في القرآن جعل فهو بمعنى خلق الجلد وفي

القاموس قوله تعالى { وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا } أي لفروجهم الجبل كل وتد في الأرض عظم وطال فهو جبل فإن انفرد فأكمة أو قنة الجوهر كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به فهو جوهر جرد كل شيء قشرته عن شيء فقد جردته عنه الجارحة كل ما يصيد من السباع والطير فهو جارحة الجحر كل شيء تحتفره الهوام والسباع لأنفسها فهو جحر بالضم

الجنابة كل فعل محظور يتضمن ضررا فهو جنابة الجم والكثير من كل شيء جم الجرثومة أصل كل شيء ومجتمعه جرثومة ومنه جرثومة العرب الجهور ومعظم كل شيء جمهور الجرو ولد كل سيع جرو ووحشية طلا وطائر فرخ وإنسان طفل كل جار ومجرور إذا وقع حالا أو خبرا أو صلة أو صفة فإنه يتعلق بمحذوف كل جار ومجرور إذا جاء بعد النكرة يكون صفة وبعد المعرفة يكون حالا منها كل موضع حمل فيه الجر على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعا للحاجة والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التأكيد نادرا ولا يكون في النسق أي في العطف بالواو لأن العاطف يمنع التجاور ومن شرط الخفض على الجوار أن لا يقع في محل الاشتباه كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء يجوز في وصفه التذكير والتأنيث نحو { أعجاز نخل خاوية } و { أعجاز نخل منقعر } والأغلب على أهل الحجاز التأنيث وعلى أهل نجد التذكير وقيل التذكير فيه باعتبار اللفظ والتأنيث باعتبار المعنى كل جمع حروفه أقل من حروف واحده فإنه جاز تذكيره مثل { بقر } و { نخل } و { سحاب } كل جمع إذا كان عين فعل مفردة ياء فإنه لا يقرأ جمعه بالهمزة ك { معايش } و { فوايد } ونحوهما وإلا فبالهمزة ك { نظائر } و { فضائل } و { قلائد } وأما في اسم الفاعل فبالياء مطلقا و { المدائن } بالهمزة أفصح وعليه { قرائن } قال الجوهري سألت أبا علي النسوي عن همزة { مدائن } فقال من جعله { فعيلة } من الإقامة همزه ومن جعله { مفعلة } لم يهمل كل جمع كسر علي غير واحده وهو من أبنية الجمع فإنه يرد في تصغيره إلى واحده كل جمع ثالثه ألف فإنه بكسر الحرف الذي بعدها نحو { مساجد } و { جعافر } كل جمع مؤنث وتأنيثه لفظي لأن تأنيثه بسبب أنه بمعنى الجماعة وتأنيث الجماعة لفظي كل ما كان مفردة مشددا ك { كرسي } و { عارية } و { سرية } فإنه جاز في جمعه التشديد والتخفيف { كل ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو { حسن } و { حسان } فالأجود فيه أن

تقول { مررت برجل حسان قومه } من قبل لأن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد وكل ما كان يجمع بالواو والنون نحو { منطلقين } فالأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول { مررت برجل منطلق قومه } كل اسم غير إلى نحو { رجال } و { مسلمين } و { مسلمات } فهو للجميع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات

كل جمع مصحح مذكرا كان أو مؤنثا فهو أوزان القلة و { أفعل } و { أفعال } و { أفعله } من المكسر والكثرة ما عداها كل جمع تغير فيه نظم الواحدة فهو جمع التكسير كل جمع مكسر ك { الأسد } و { الأبيات } فهو نظير الفرد في الإعراب كل جمع بعد ثانية ألف فهو خماسي فلا يتصرف وكذا السداسي نحو { دنائير } كل جمع فيه تاء زائدة فرفعه بالضم ونصبه وجره بالكسر كل ما كان على { فعلة } من الأسماء مفتوح الأول ساكن الثاني والثاني حرف صحيح فإنه حرك في جمع التصحيح نحو { سجدات } وإن كان الثاني واوا نحو { حومات } أو ياء نحو { بيضات } فلا يحرك لئلا ينقلب ألفا وهكذا إذا كان صفة نحو { صعبة } و { صعبات } و { ضخمة } و { ضخمت } كل جمع من غير الإنس والجن والملائكة والشياطين فإنه يقال فيه { بنات } ك { بنات عرس } و { بنات دابة } و { بنات نعش } كل اسم على { فعل } ثانيه واو فإنه جاز أن يجمع على ثلاثة أوجه ك { نون } و { نينات } و { أنوان } و { نونات } كل اسم جنس جمعي فإن واحده بالتاء وجمعه بدونها ك { سدر } و { سدره } و { نبق } و { نبقة } إلا لفظين وهي { الكمأة } جمع { كمء } و { الفقعة } جمع { فقع } وهو ضرب من الكمأة وهذا من النوادر كل ما كان على { أفعال } فهو جمع إلا في مواضع نحو { أرض أحصاب } إذا كانت ذات حصباء و { بلد أمحال } أي قحط و { ماء أسدام } أي متغير من طول القدم كما أن { إفعالا } بالكسر مصدر إلا { إستارا } وهو في العدد أربعة من جنس واحد و { إعصارا } و { إسكافا } و { إمخاضا } وهو السقاء الذي يمشخض فيه اللبن و { إنشاطا } يقال { بئر إنشاط } وهي التي يخرج منها الدلو بجذبة واحدة كل ما هو على { أفعل } فهو جمع إلا { أيلم } و { أجرب } و { أذرح } و { أسلم } و { أسقف } و { أصبح } و { أصوع } و { أعصر } و { أقرن } كل ما يجمع من أسماء الأجناس ثم يعرف تعريف الجنس فإنه يفيد أمرين أحدهما أن ذلك الجنس تحته أنواع مختلفة والآخر

أنه مستغرق لجميع ما تحته منها والمعروف باللام من الجموع وأسمائها للعموم في الأفراد قلت أو كثرت والجمع المعروف تعريف الجنس معناه جماعة الآحاد وهي أعم من أن يكون جميع الآحاد أو بعضها فهو إذا أطلق احتمل العموم والاستغراق واحتمل الخصوص أيضا والحمل على واحد منهما يتوقف على القرينة كما في المشترك هذا ما ذهب إليه الزمخشري وصاحب المفتاح ومن تبعهما وهو خلاف ما ذهب إليه أئمة الأصول الجمع في اللغة ضم الشيء إلى الشيء وذلك حاصل في الاثنين بلا نزاع وإنما النزاع في صيغ الجمع وضمايره والأصح أن أقل مسمى الجمع ك { رجال } و { زبدين } ثلاثة بإجماع أهل اللغة والمراد من قوله تعالى { هذان خصمان اختصموا } أي طائفتان خصمان وحديث

الاثنان وما فوقهما جماعة محمول على الموارد والوصايا وعلى سنية تقدم الإمام وإنما حمل على ما ذكر لأن النبي عليه الصلاة والسلام بعث لتعليم الأحكام لا لبيان اللغات بقي أن هذا في جمع القلة واضح وأما في جمع الكثرة فمشكل لأن النحاة أطبقوا على أن أقله أحد عشر والجواب بشيوع العرف في إطلاق الدراهم على ثلاثة ويجري الخلاف في ضمير الجمع أيضا والجمع المنكر يتناول الثلاثة وأكثر سواء كان جمع القلة أو الكثرة لأنها أقل الجمع مطلقا عرفا لا الأدنى من الثلاثة لأنه غير ما وضع له أصلا والجمع تصحيحا وتكسيرا يصدق

على الواحد مجازا لاستعماله فيه كقوله تعالى { إن الذين يرمون المحصنات } فإن المراد عائشة رضي الله عنها وجموع السلامة للقلة باتفاق النحاة وعند الأصوليين أن صيغة { المؤمنين } و { المشركين } ونحوهما للعموم ولعل التوفيق بين الكلامين هو أنه لا مانع من أن يكون أصل وضعها للقلة وغلب استعمالها في العموم لعرف أو لشرع فنظر النحاة إلى أصل الوضع والأصوليون إلى غلبة الاستعمال أو تقول كلام النحاة في الجمع المنكر وكلام الأصوليين في الجمع المعرف وقد نظم بعض الأدباء جمع السلامة منكورا يراد به

من الثلاث إلى عشر فلا تزد

وأفعل ثم أفعال وأفعله

وفعله مثله في ذلك العدد

كأنفس وكأثواب وأرغفة

وغلظة فاحفظنها حفظ مجتهد

وأبنية القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد من ذلك جواز تصغيره على لفظه خلافا للجمع الكثير وجواز وصف المفرد بها نحو { ثوب أسمال } وجواز عود الضمير إليه بلفظ الإفراد نحو قوله تعالى { وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه } ومن جمع القلة ما جمع بالواو والنون والألف والتاء جمع التكسير كالتصغير يرد الشيء على أصله والجمع المكسر إذا صغر فإما أن يكون من جمع القلة وهي أربع على الصحيح فيصغر على لفظه وإن كان من جمع الكثرة فلا يصغر على لفظه على الصحيح أيضا وإن ورد منه شيء عد شاذًا بل يرد إلى واحده فإن كان من غير العقلاء صغر وجمع بالألف والتاء ك { حميرات } في تصغير { حمر } جمع { حمار } وإن كان من العقلاء صغر وجمع بالواو والنون ك { رجيلون } في تصغير { رجال } وإن كان اسم جمع ك { قوم } و { رهط } أو اسم جنس ك { تمر } و { شجر } صغر على لفظه كسائر المفردات والجمع المكسر عقلاؤه وغير عقلائه سواء في حكم التأنيث والجمع المكسر لغير العاقل يجوز أن يوصف بما يوصف به المؤنث نحو { مآرب أخرى } وهو قليل

والجمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تشنيته بتأويل فرقتين وجمع التكسير يجري مجرى المفرد والجمع لا ينسب إلا فيما لا يكون له مفرد أصلا ك { الأعرابي } أو من لفظه ك { الركباني } فإن مفردا { راحلة } أو يكون علما الآن وإن كان جمعا ك { أنبار } وهو اسم بلد بالعراق وكان جمع { نبر } أو يكون جاريا مجرى العلم ك { الأنصار } فإنه في الأصل جمع { ناصر } لنصرتهم الإسلام والجمع يوصف بالمفرد المؤنث بالتاء وهو الشائع وقد يوصف بالمفرد المؤنث بالصيغة كما في قوله تعالى { من آيات ربه الكبرى } والجمع ما يكون موضوعا للأحاد المتكثرة باعتبار كونها كثرة لواحد مفهوم من لفظ يصح أن يكون مفردا له واسم الجمع وإن كان له مفرد من لفظه إلا أن وضعه للأحاد من حيث هي أحاد بلا ملاحظة كونها كثرة لواحد

مفهوم من لفظه يصح أن يكون مفردا له ولهذا لا تكون أسماء الجموع على صيغ الجمع وما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والرهط فهو اسم بمعنى الجمع والنحويون نصوا على أنه إذا كان اللفظ على صيغة تختص بالجموع لم يسموه اسم جمع بل يقولون هو جمع وإن لم يستعمل واحده واسم الجمع مفرد اللفظ مجموع المعنى ك { ركب } و { سفر } و { حجب } بدليل جواز تصغيره على صيغته والجمع الحقيقي لا يجوز تصغيره إذا كان جمع كثرة بل يرد إلى واحده أو إلى جمع قلة إن وجد لجواز تصغير جمع القلة وأسماء الجموع سماعية صرح به المحققون وجمع العاقل لا يعود عليه الضمير غالبا إلا بصيغة الجمع سواء كان للقلة أو للكثرة وأما غير العاقل فالغالب في الكثرة الأفراد وفي القلة الجمع والعرب تقول { الجدوع انكسرت } لأنه جمع كثرة و { الأجذاع انكسرن } لأنه جمع قلة كما في قوله

وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
يحكى عن النابغة وهو نقاد الجاهلية أنه عرض عليه حسان بن ثابت ميميته فما
نبس ثم نقد عليه قوله
لنا الجففات الغر يلمعن بالضحي
وأسيافنا يقطرن من جدة دما

فأخذ عليه { الجففات } و { الأسياف } لأنهما جمع قليل والشعر في معنى الافتخار فعليه أن يكثر وهذا مما يبعد من مثل النابغة الذبياني وحسان ابن ثابت ولعل الإشكال جاء من النقال جمع القلة هو الذي يطلق على العشرة وما فوقها بقرينة وما دونها بغير قرينة وجمع الكثرة عكس هذا والقلة والكثرة إنما يعتبران في تكرات الجموع لا في معارفها وقد يستعار أحدهما للآخر من استعمال القليل في الكثير وبالعكس ومما وقع فيه جمع القلة موقع جمع الكثرة كقوله تعالى { كم تركوا من جنات } لأن { كم } للتكثير ومما

وقع فيه بالعكس مثل { ثلاثة قروء } فإن تمييز الثلاثة لا يكون إلا جمع قلة والتحقيق أن الجمع الصحيح إنما هو للقلة إذا لم يعرف باللام وقد يستغنى ببعض الجموع عن بعض ألا يرى أنهم قالوا في { رسن } { أرسان } وفي { قلم } { أقلام } فاستغنوا بها عن جمع الكثرة وقولوا في { رجل } { رجال } وفي { سيع } { سباع } ولم يأتوا لهما ببناء القلة وإذا لم يأت للاسم إلا ببناء القلة ك { أرجل } في { الرجل } أو ببناء الكثرة ك { رجال } في { رجل } فهو مشترك بين القلة والكثرة والجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير والعهد لأن الإضافة كاللام في أنها للجنس والعهد والاستغراق وجمع الجمع ليس بقياس بل متوقف على السماع لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة وذلك يحصل من لفظ الجمع فلا حاجة إلى جمعه ثانيا بخلاف جمع القلة فإنه تستفاد الكثرة من الجمع ثانيا لدلالته على القلة وجمع الجمع قسمان جمع التصحيح وجمع التكسير وإذا أرادوا أن يجمعوه جمع التكسير يقدرونه مفردا فجمعوه مثل جمع الواحد الذي على زنته ك { جمال } جمع { جمل } على { جمائل } و { شمال } وهو الريح على { شمائل } وإذا

أرادوا جمع التصحيح ألحقوا بآخره الألف والتاء نحو { جمالات } في جمع { جمال } جمع { جمل } وجمع التصحيح إنما يكون للقلة إذا لم يعرف باللام وجمع الجمع لا يطلق على أقل من تسعة وجمع المفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازا وبناء الواحد إن كان سالما فيه فمصحح وإلا فمكسر { والجمع على { المفعولات } في غير العقلاء إذ قد تقرر أن { الجمع بالألف والتاء مطرد في صيغة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا ك { الصافنات } للذكور من الخيل أو غير حقيقي ك { الجبال الراسيات } و { الأيام الخاليات } فرقا بين العاقل وغير العاقل وإن كان غير العاقل فرعا على العاقل كما أن المؤنث فرع على المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه والجمع على { أفعل } مخصوص للإناث ك {

أذرع } في جمع { ذراع } والجمع المذكر بعلامة الذكور نحو { مسلمين } و { فعلوا } يختص بالذكور إلا عند الاختلاط بالإناث فحينئذ يتناول الذكور أصالة والإناث تبعا بطريق الحقيقة عرفا وقد كان النبي عليه الصلاة والسلام يتلو الخطاب على الكل وكان يعتقد الرجال والنساء جميعا دخولهم تحت الخطاب وكان حكم الخطاب يلزم الكل ولم يكن ثمة دليل زائدة على ظاهر الخطاب إذ لو كان ذلك لنقل إلينا والجمع المذكر بعلامة الإناث نحو { مسلمات } و { فعلمن } يختص بهن ولا يتناول الذكور أصلا إذ لا وجه للتبعية ههنا وسبب نزول آية { إن المسلمين والمسلمات } هو أن النساء شكون إلى رسول الله فقلن ما بالناس نذكر في القرآن

مع عرفانهن الدخول في جمع الذكور فأنزل الله هذه الآية لتطيب قلوبهن ولا خلاف في دخولهن في الجمع المكسر وإنما الاختلاف في جمع المذكر السالم والجمع في اللفظ والمعنى ك { رجال } و { زبدين } وفي اللفظ دون المعنى كما في { فقد صغت قلوبكما } وفي المعنى دون اللفظ ك { رهط } و { نفر } و { قوم } و { بشر } و { كل } في التأكيد ونحو ذلك مما ليس له واحد من لفظه من أسماء الجموع وكذا { تمر } و { غسل } ونحو ذلك من أسماء الأجناس والعام من الجمع جمع التكسير لعمومه للمذكر والمؤنث مطلقا والخاص منه المذكر السالم والمتوسط الجمع المؤنث السالم لأنه إن لم يسلم فيه نظم الواحد وبنائه فهو مكسر وإن سلم فهو إما مذكر أو مؤنث ووزن صيغة منتهى الجموع سبعة ك { أقارب } و { أقاويل } و { مساجد } و { مصابيح } و { ضوايرب } و { جداول } و { براهين } واسم الجمع يطلق على القليل والكثير ك { الماء } واسم الجنس لا يطلق عليهما بل يطلق على كل منهما على سبيل البدل ك { رجل } فعلى هذا كل جنس هو اسم الجنس لا العكس ومقابلة الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلة كل فرد من هذا كل فرد من هذا خصوصا إذا تعذر مقابلة الجمع بالمفرد وتارة تقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد المحكوم عليه وتارة يحتمل الأمرين فيحتاج إلى دليل يعين أحدهما وأما مقابلة الجمع بالمفرد فالغالب أنه لا تقتضي تعميم الفرد وقد تقتضيه والاسم إذا كان جمعا ولا يكون مفردة من ذوي العقول ودخل عليه الألف واللام فلا يراد حينئذ الجمع بل يراد به المفرد والجمع المعروف باللام يستغرق جميع

الأفراد بلا تفصيل بخلاف لفظ { الكل } مضافا إلى نكرة فإنه يفيد الاستغراق التفصيلي ولهذا لو قال { للرجال عندي درهم } لزمه درهم واحد ولو قال { لكل رجل عندي درهم } لزمه دراهم بعددهم والجمع المعرف بحرف التعريف أو الإضافة أو اسم الجمع وهو ما لا واحد له من لفظه ك { النساء } أصل تعريفها العهد إذ به كمال التمييز

الشخصي فعند عدم العهد جنس حكما فحكمه حكم الجنس وضعا لأن بين حقيقي التعريف والجمصة منافاة إذ يؤدي الجمع عند عدم العهد أفراد متعددة مبهمة فالملحوظ فيه التعدد والإبهام وفي التعريف رفع تردد التعدد ورفع الإبهام فحمل على معنى الجنس الذي فيه العمل بالتعريف والجمعية من وجه لأن العمل بالدليلين ولو من وجه أولى من إهمال أحدهما لأن الجنس هو المعرف من بين الأجناس الجامع لأفراده وتوابع الجمع إذا لم تكن من الأعداد يلزم أن تكون مؤنثة وإذا كانت من الأعداد فتذكيرها وتأنيثها تابعان لتذكير واحد ذلك الجمع وتأنيثه لا لنفس ذلك الجمع والقول بأن الألف واللام إذا دخلا في الجمع يكون معنى الجمع مضمحلا ومنسلخا قول مخصوص بموقع النفي أو بما

إذا كان اللام للجنس وأما إذا كان للتعريف والاستغراق وغير ذلك فلا يكون كذلك واللام يرد الجمع إلى الجنس وإذا دخل على الجمع لام التعريف يكون نعتة مذكرا كقوله تعالى { إليه يصعد الكلم الطيب } وأدنى الجمع لغة يتصور في الاثنين لأن فيه جمع واحد مع واحد وأدنى كمال الجمع ثلاثة لأن فيه معنى الجمع لغة واصطلاحا وشرعا والجمع المعرف إذا انصرف إلى الجنس جاز أن يراد به الفرد والكل لا المثنى بخلاف المنكر منه فإن إرادة المثنى منه جائزة لأنه كالجمع في بعض اللغات وحكم الجمع المعرف غير المعهود حكم المفرد المعرف غير المعهود في أن المنصرف إليه الواحد أو الكل ولفظ الجمع في مقام الأفراد يدل على التعظيم كقوله ألا فارحموني يا إله محمد وكذا لفظ الأفراد في مقام الجمع قد يدل عليه كما في حديث أبي موسى الأشعري إذا مرت بك جنازة يهودي أو نصراني أو مسلم فقوموا لها وما ورد بلفظ الجمع في حقه تعالى مرادا به التعظيم ك { نحن الوارثين } فهو مقصور على محل وروده فلا يتعدى فلا يقال { الله رحيمون } قياسا على ماورد قال بعض المحققين ما يسنده الله سبحانه وتعالى إلي نفسه بصيغة ضمير الجمع يريد به ملائكته كقوله تعالى { فإذا قرأناه فاتبع قرآنه } و { نحن نقص عليك } ونظائرهما والجمع أخو التثنية فلذلك ناب منابها كقوله تعالى { فقد صغت قلوبكما } واشترط النحويون في وقوع الجمع موقع التثنية شروطا من جملتها أن يكون الجزء المضاف مفردا من صاحبه نحو { قلوبكما } و { رؤوس الكباشين } لأمن الإلباس بخلاف العينين واليدين والرجلين للبس ومن الجمع الذي يراد به الاثنان قولهم { امرأة ذات أوراك } وقد تذكر جماعة وجماعة أو جماعة وواحد ثم يخبر عنهما بلفظ الاثنين نحو قوله تعالى { إن السموات والأرض كانت رتقا ففتقناهما } وقولهم الجمع المضاف من قبيل الفرد حكما منقوض بما إذا حلف لا يكلم إخوة فلان فإنه لا يحنث ما لم يكلم جميعهم والمخلص منه بحديث العهد وكذا

بما إذا حلف لا يكلم عبيد فلان هذه فإنه لا يحنت ما لم يكلم ثلاثة منهم وإن كان له غلمان والمخلص منه أيضا بأن يقال الإضافة عدم عند الإشارة فيقي مجرد الجمع المنكر ولا يكون الجمع للواحد إلا في مسائل منها أنه وقف على أولاده وليس له إلا واحد بخلاف بنيه أو على أقاربه المقيمين في بلد كذا ولم يبق منهم إلا واحد أو حلف لا

يكلم إخوة فلان وليس له إلا واحد أو لا يأكل ثلاثة أرغفة من هذا الحب وليس فيه إلا واحد أو لا يكلم الفقراء أو المساكين أو الرجال حنت بواحد في تلك الصورة ولا فرق عند الأصوليين والفقهاء بين جمع القلة والكثرة في الأقارير وغيرها على خلاف طريقة النحويين كما في التمهيد والجميع قد يكون بمعنى الكل الإفرادي وقد يكون بمعنى المجموع وليس في اللغة جمع ومثنى بصيغة واحدة إلا { قنوان } جمع { قنو } و { صنوان } جمع { صنو } ولم يقع في القرآن لفظ ثالث والجمع في السنة المتصوفين هو اتصال لا يشاهد صاحبه إلا الحق جل شأنه فمتى شاهد غيره فما جمع والتفرقة شهود لمن شاهد بالمباينة فقوله { أمنا بالله } جمع { وما أنزل علينا } تفرقة وكل جمع بلا تفرقة زندقة وكل تفرقة بلا جمع تعطيل قال الجنيد القرب بالوجد جمع وغيبته في البشرية تفرقة والجمع البديعي هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة في حكم كقوله تعالى { المال والبنون زينة الحياة الدنيا } وكذا قوله { الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان } والجمع والتفريق هو أن يدخل شيئين في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال وجعل الطيبي قوله تعالى { الله يتوفى الأنفس حين موتها } إلى آخره ومنه قوله تشابه دمعانا غداة فراقنا مشابهة في قصة دون قصة فوجنتها تكسو المدامع حمرة ودمعي يكسو حمرة اللون وجنتي

والجمع والتقسيم هو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه كقوله تعالى { ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا } إلى آخره والجمع مع التفريق والتقسيم كقوله تعالى { يوم لا تكلف نفس } إلى قوله { وأما الذين سعدوا } وجمع المؤلف والمختلف هو أن يريد الشاعر التسوية بين ممدوحين فيأتي بمعان مؤتلفة في مدحهما وبروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص بها مدح الآخر فيأتي لأجل الترجيح بمعان تخالف معنى التسوية كقوله تعالى { وداد وسليمان إذ يحكمان في الحرث } إلى قوله { وكلا أتينا حكما وعلما } الجنس هو عبارة عن لفظ يتناول كثيرا ولا تتم ماهيته بفرد من هذا الكثير كالجسم

وإن تناول اللفظ كثيرا على وجه تتم ماهيته بفرد منه يسمى نوعا كالإنسان ثم هذا الفرد الذي تتم به ماهية النوع يسمى فصلا وهذا عند المتكلمين والمناطق الجنس من الطبيعات الكلية وهي موجودات خارجية كما ذهب إليه البعض ورجحه البيضاوي حيث أشار إليه في قوله تعالى { إن مع العسر يسرا } بقوله

سواء كان اللام للعهد أو الجنس والجنس الخاص ما يشتمل على كثيرين متفاوتين في أحكام الشرع كالإنسان والنوع الخاص هو ما يشتمل على كثيرين متفقين في الحكم كالرجل والعين الخاص هو ما له معنى واحد حقيقة ك { زيد } والجنس العالي هو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس كالجواهر على القول بجنسيته والجنس السافل هو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لأنه الذي تحته أنواع الأجناس والجنس المتوسط هو الذي فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي والجنس المنفرد هو الذي ليس فوقه جنس ولا تحته جنس قالوا لم يوجد له مثال والأجناس العالية بسيطة لا يتصور لها حد حقيقي بل ترسم والجنس يدل على الكثرة تضمننا بمعنى أنه مفهوم كلي لا يمنع شركة الكثير فيه لا بمعنى أن الكثرة جزء مفهومه والجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة والجنس ضرب من الشيء والنوع أخص منه يقال { تنوع الشيء أنواعا } فالإبل جنس من البهائم وعند الأصولي الجنس أخص من النوع والنوع في عرف الشرع قد يكون نوعا منطبقا كالفرس وقد لا يكون كالرجل فإن الشرع يجعل الرجل والمرأة نوعين مختلفين نظرا إلى اختصاص الرجل بالأحكام والجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام فكل لفظ عم شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه أو لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنسا حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فإنه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعام جنس وما تحته نوع وقد يكون جنسا لأنواع ونوعا لجنس كالحيوان فإنه

نوع بالنسبة إلى الجسم وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس والجزء المحمول إن كان تمام المشترك لحقيقتين فهو الجنس وإلا فهو الفصل والفصل قد يكون خاصا بالجنس كالحساس للنامي مثلا فإنه لا يوجد لغيره وقد لا يكون كالناطق للحيوان عند من يجعله مقولا على غير الحيوان كبعض الملائكة مثلا

والجنس فيه معنى الجمع لكونه معروض الكثرة ذهنا أو خارجا وكذا الجمع فيه معنى الجنس لأن كل فرد منه يتضمنه لكن الجنس ما يمكن أن يكون معروض الوحدة والكثرة وأما في الجمع ليس كذلك والجنس الجمعي إذا زيد عليه التاء نقص معناه ك { تمر } و { تمررة } وكل جمع جنس وليس كل جنس جمعا الجار الجار والمجرور إذا كان ب { في } يكون مفعولا في غير صريح وإذا كان باللام يكون مفعولا له غير صريح وإذا كان بغيرهما يكون مفعولا به ويعمل إذا لم يكن صلة وإن كان زائدا لم يحتج إلى متعلق لأنه لا يكون ظرفا وأما إذا كان ظرفا فلا بد من متعلق مذكور أو مقدر والجار والمجرور إنما يقومان مقام الفاعل إذا تأخرا عن الفعل وأما إذا تقدما فلا يقومان مقامه قياسا على الاسم لأن الاسم إذا تأخر عن الفعل أو ما قام مقامه كان فاعلا وإذا تقدم عليه صار مبتدأ وجر الجار إذا تقدم لم يصر مبتدأ بل ينتصب بالفعل ومتعلق الجار والمجرور إنما يكون محذوفا إذا وقع خبرا أو صفة أو صلة أو حالا والجار والمجرور مطلقا يسمى ظرفا لأن كثيرا من المجرورات ظروف زمانية أو

مكانية فأطلق اسم الأخص عل الأعم وقيل سمي بذلك لأن معنى الاستقرار يعرض له وكل ما يستقر فيه غيره فهو ظرف والجار والمجرور إذا وقعا بعد نكرة محضة كانا صفتين نحو { رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن } وإذا وقعا بعد معرفة محضة كانا حالين نحو { رأيت الهلال بين السحاب أو في السحاب } ومحتملان نحو { يعجبني الزهر في أكمامه والثمر على أغصانه } لأن المعرفة الجنسي كالنكرة في نحو { هذا ثمر يانع على قضبانه } لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة الجائز هو المار على جهة الصواب وهو مأخوذ من المجاوزة وكذلك النافذ يقال جاز السهم إلى الصيد إذا نفذ إلى غير المقصد وعن الصيد إذا أصابه ونفذ منه وراءه والجائز في الشرع هو المحسوس المعتبر الذي ظهر نفاذه في حق الحكم الموضوع له مع الأمن عن الذم والإثم شرعا وقد يطلق على خمسة معان بالاشتراك

المباح وما لا يمتنع شرعا مباحا كان أو واجبا أو مندوبا أو مكروها وما لا يمتنع عقلا واجبا أو راجحا أو متساوي الطرفين أو مرجوحا وما استوى الأمران فيه شرعا كالمباح أو عقلا كفعل الصبي وما يشك فيه شرعا أو عقلا والمشكوك إما بمعنى استواء الطرفين أو بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذه المعاني هو الإباحة ويطلق الجائز أيضا على الجائز الذي هو أحد أقسام العقلي أعني الممكن فالممكن والجائز العقلي في اصطلاح المتكلمين مترادفان والممكن الخاص عند المناطق هو المرادف للجائز العقلي وأما الممكن العام فهو عندهم ما لا يمتنع وقوعه فيدخل فيه الواجب والجائز العقليان ولا يخرج منه إلا المستحيل العقلي فعليك بالتمييز بينهما وقد يستعمل الجواز في موضع الكراهة بلا اشتباه في المهمات لجواز يشعر بعدم الكراهة وفي

الصغرى وغيره قد يطلق عدم الجواز على الكراهة والجائز ما يمكن تقدير وجوده في العقلي بخلاف المحال وتقدير وجود الشيء وعدمه بالنظر إلى ذاته لا بالنظر إلى علم الله وإرادته إذ لو صار ما علم وجوده واجبا وما علم أن لا يوجد وجوده مستحيلا لم يكن جائز الوجود لتحقيق كون الإرادة لتمييز الواجب من المجال لا لتخصيص أحد الجائزين من الآخر وأنه خلاف قول العقلاء { والجائز المقطوع بوجوده كأنصاف الجرم بخصوص البياض أو خصوص الحركة ونحوهما وكالبعث والثواب والعقاب } والجائز المقطوع بعدمه كإيمان أبي لهب وأبي جهل ودخول الكافر الجنة ونحو ذلك { والجائز المحتمل للوجود والعدم كقبول الطاعات منا وفوزنا بحسن الخاتمة إن شاء الله وسلامتنا من عذاب الآخرة ونحو ذلك } الجملة هي أعم من الكلام على الاصطلاح المشهور لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصودا لذاته أو لا فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لأن إسنادها ليس أصلا والجملة الواقعة خبرا أو وصفا أو حالا أو شرطا أو صلة أو نحو ذلك هي جملة وليست بكلام لأن إسنادها ليس مقصودا لذاته وكل جملة خبرية فضلة بعد نكرة محضة فهي صفة وبعد معرفة محضة حال وبعد غير محضة منهما تحتملهما إلا إذا تعين أحدهما أو غيرهما بدليل والجملة الاسمية إذا وقعت حالا ولم يكن فيها ضمير عائد إلى ذي الحال جرت مجرى الظرف ولا تكون

مبينة لهيئة الفاعل أو المفعول بل تكون مبينة لهيئة زمان صدور الفعل عن
الفاعل ووقوعه على المفعول نحو { لقيتك والجيش قادم } والجملة الاسمية
موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار وإذا
كان خبرها اسما فقد يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن وإذا
كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجديدا إذا لم يوجد داع إلى الدوام
فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فإن { زيد قائم } يفيد تجدد القيام لا
دوامه والجملة الظرفية

تحتملهما والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل
على تجدد سابق أو حاضر وقد يستعمل المضارع للاستمرار بلا ملاحظة التجدد
في مقام خطابي يناسبه والجملة الواقعة حالا لها إعراب بالأصالة محلي قطعاً
والجملة من حيث هي جملة مستقلة بإفادة فائدة هي النسبة التامة بين
طرفيها وإن كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد
وقيدا للفعل مثلاً والجملة إذا وقعت حالا لا بد أن تشتمل على فعل أو ما يشتق
منه سواء كان اسم فاعل أو غيره ليكون مبينا لهيئة الفاعل أو المفعول
واختلاف الجملتين طلباً وخبراً أمارة الحالية

والجملة إذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو على قياس الأحكام الخمسة
فقد يمتنع وقد يجب وقد يجوز إما مع التساوي وإما مع رجحان أحد طرفيه
والجملة تستعمل استعمال المفردات ولا يعكس والجمل التي لها محل من
الإعراب واقعة موقع المفردات وليست النسب التي بين أجزائها مقصودة
بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية خصوصاً في
الجمل المحكية بعد القول بل الجمل حنيئذ في حكم المفردات التي وقعت
موقعها لظهور فائدة العطف بينهما بالواو بخلاف ما لا محل لها من الإعراب
فإن نسبتها مقصودة بذواتها فتعتبر صفاتها العارضة لها فليس تظهر فائدة
العطف بينهما بالواو إلا بتأويل والجملة لا تقع مفعولة إلا في الأفعال الداخلة
على المبتدأ والخبر نحو { كان } و { طننت } وأخواتهما ولا تقع صفة إلا
للكرة لأن الجملة نكرة لكونها خبراً شائعاً كالفعل فلا بد من التطابق بين
الصفة والموصوف تعريفاً وتنكيراً ووقوع الجملة الإنشائية خبراً لضمير الشأن
مما يناقش فيه والزمخشري مستمر عليه والجملة ليست معرفة ولا نكرة
لأنهما من عوارض الذات وهي لم تكن ذاتاً وقولهم النعت يوافق المنعوت في
التعريف والتنكير يخص بالنعت المفرد وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة
مع أنها لم تكن معرفة ولا نكرة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة
كما تقول { مررت برجل أبوه زيد } بمعنى كائن زيدا والجملة متى كانت
واردة على أصل الحال فإن كانت فعلية فمتى كانت واردة على نهجها بأن
كانت مصدرة بمضارع مثبت وجب ترك الواو نحو { جاء زيد يعدو فرسه }
وقوله نجوت وأرهنهم مالكا محمول على إظهار مبتدأ ومتى كانت غير واردة
على نهج الحال كما إذا صدرت بمضارع منفي جاز ترك الواو وذكرها واتفاق
الجملتين يرتقي إلى ثمان صور لأنهما إما خبران لفظاً ومعنى نحو قوله تعالى

{ إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم } أو إنشاء كذلك نحو قوله
{ وكلوا واشربوا ولا تسرفوا } وإما خبران

معنى وإنشاءان لفظا نحو قولك للفخور { ألم تكن نطفة وألا تكون جيفة } أو
مختلفان لفظا بأن يكون لفظ الأولى إنشاء والثانية خبرا نحو قوله تعالى { ألم
يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه } أي
أخذ عليهم أو بالعكس نحو قوله تعالى { قال إني أشهد الله واشهدوا أني بريء
مما تشركون } أي وأشهدكم

وأما إنشاءان معنى وخبران لفظا أو مختلفان كذلك نحو قوله تعالى { وإذ
أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا } على اختلاف
القراءة والتقدير والجمال التي لا محل لها من الإعراب حصروها في سبع
الابتدائية والمعتضة والتفسيرية والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط
غير جازم مطلقا { لو } و { لولا } و { لما } و { كيف } أو جازم ولم
يقرن بالفاء ولا بإذا الفجائية والواقعة صلة اسم أو حرف والتابعة لما لا محل
لها من الإعراب والجمال التي لها محل من الإعراب حصروها في سبع أيضا
الخبرية والحالية والمحكية والمضاف إليها والمعلق عنها والتابعة لما هو معرب
أو ذو محل وجزاء شرط جازم بالفاء وإذا الفجائية والجملة التي تكون صفة
لما لها موضع لها من الإعراب بحسب إعراب موصوفها والجملة التي تكون
صلة لها لا موضع لها من الإعراب والجملة المعتضة على ما تقرر في علم
المعاني يؤتى بها في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى عند الأكثرين وجوز
وقوعها فرقة في آخر الكلام لكن اتفقوا على اشتراط أن لا يكون لها محل من
الإعراب وتقع بين الفعل ومرفوعه وبين الفعل ومفعوله والمبتدأ والخبر وما
أصلهما المبتدأ والخبر والشرط وجوابه والموصوف وصفته والموصول وصلته
وبين أجزاء الصلة والمتضايفين والجار والمجرور والحرف الناسخ وما دخل
عليه وحرف التنفيس والفعل و { قد } والفعل وحرف النفي ومنفيه وبين
جملتين مستقلتين وأكثر من جملتين وكثيرا ما تلتبس بالحالية وبميزها امتناع
قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء أو بالواو مع تصديرها بالمضارع
المثبت و { إن } الشرطية و { لن } والسين و { سوف } وكونها طلبية
والحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فإن لها
تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة والاعتراض أبلغ من الحال لأن فيه
عموم الحال بخلاف الحال والواو الداخلة عليها تسمى اعتراضية والجملة
القسمية لا يؤتى بها

إلا لتأكيد الجملة المقسم عليها التي هي جوابها والجواب متوقع للمخاطب عند
سماع القسم ولهذا كثر دخول لام القسم على { قد } لما فيها من التوقع
والجملة قد تقع صفة للمعارف بتوسط { الذي } نحو { جاءني زيد الذي أبوه
قائم } والجملة الشرطية إذا وقعت حالا استغني عن الجزاء لتجردها عن معنى

الشرط والجملة المصدرة بأداة السور تسمى كلية وجزئية ومسورة وإن كان الموضوع معيناً تسمى محصورة وإلا تسمى مهمة والجملة المستأنفة المقرونة بالعاطفة لا تكون إلا معترضة أو مذيلة والجملة إذا وقعت صفة للنكرة جاز أن يدخلها الواو وهو الصحيح في إدخال الواو في قوله تعالى { وثامنهم كلبهم }

والجملة اعتبر فيها الهيئة الاجتماعية دون الجمع فإنه لم يعتبر فيه ذلك الجسم هو في اللغة مبني عن التركيب والتأليف بدليل أنهم إذا راموا تفضيل الشخص على شخص في التأليف وكثرة الأجزاء يقولون فلان أجسم من فلان إذا كان أكثر منه ضخامة وتأليف أجزاء واختلاف الناس في تحديد الجسم ومعناه فقل الجسم هو القائم بنفسه ورد بالجوهر الفرد والباري تعالى فإنه قائم بنفسه وليس بجسم مع أنه مخالف لوضع اللغة لما تحقق من أن مدلول الجسم هو التأليف ولا تأليف في الجوهر الفرد ولا في الباري تعالى وقيل الجسم هو الموجود ورد بالجوهر الفرد وبالعرض فإنهما شيء وليس بجسم { وكل شيء فعلوه في الزبر } والمراد تحريفهم وتبديلهم وأفعال العباد أعراض والله سبحانه شيء بالاتفاق وليس جسماً والجسم هو جماعة البدن والأعضاء من الناس وغيرهم وسائر الأنواع العظيمة الخلق ك { الجسمان } بالضم و { الجسماني } خطأ يعنون بذلك ما يكون حالاً في الجسم وهو خطأ لأن الشاذ لا يقاس عليه والذات تطلق على الجسم وغيره والشخص لا يطلق إلا على الجسم والجسد جسم ذو لون كالإنسان والملك والجن ومنه الجساد للزعران ولذلك لا يطلق الجسد على الماء والهواء والجرم بالكسر الجسد كالجرمان والجسم لطيف باطن والجرم كثيف دائر والأوائل ذكروا الجسم والجرم والمتكلمون ذكروا الأجزاء الأصلية والفضيلة والجسم في بادئ النظر هو هذا الجوهر الممتد في الجهات أعني الصورة الجسمية وأما أن هذا الجوهر قائم بجوهر آخر فمما لا يثبت إلا بأنظار دقيقة في أحوال الجوهر الممتد والجسم لا تخرج أجزاؤه عن كونها أجساماً وإن قطع وجزئ بخلاف الشخص فإنه يخرج بالتجزؤ عن كونه شخصاً وأطراف الرأس داخل في الجسد دون البدن لأن البدن ما سوى الأطراف من المنكب إلى الألية فالرأس والعنق واليد والرجل يدخل في حكم الطهارة تغليبا والرقبة اسم للبنية مطلقا والجثمان بالثاء المثلثة شخص الإنسان قاعدا والجسم إما بسيط وهو الذي لم

يتألف من اجسام مختلفة الطبائع أو مركب إن تألف والبسيط إن كان جزءه كالكل في الرسم والحد فهو البسيط العنصري وإلا فالفلكي والمركب إن لم يكن له النمو فهو الجماد وإلا فإن لم يكن له الحس فهو النبات وإن كان فإن

لم يكن مع ذلك نطق فهو الحيوان غير الإنسان وإن كان فهو الإنسان والنزاع بين الأشاعرة والمعتزلة في أن لفظ الجسم في اللغة هل يطلق على المؤلف المنقسم ولو في جهة واحدة أو على المؤلف المنقسم في الجهات الثلاث

فحيث وقع في المقاصد من أن النزاع معنوي يراد به الأول وحيث وقع في
المواقف من أن النزاع لفظي يراد به الثاني فالنزع لفظي والجسم الناطق هو
تمام المشترك بين الإنسان والملك عند المتكلمين وبين الإنسان والملك عند
الحكماء مع أن تمام المشترك بين الحيوان والملك هو الجسم عند المتكلمين
والجوهر عند الحكماء وبين الحيوان والملك هو الجسم اتفاقا والجسم والجوهر
في اللغة بمعنى وإن كان الجسم أخص من الجوهر اصطلاحا لأنه المؤلف من
جوهرين أو أكثر على خلاف في أقل ما يتركب منه الجسم على ما بين في
المطولات والجوهر يصدق بغير المؤلف وبالمؤلف والفلاسفة يطلقون الجسم
على ماله مادة والجوهر على ما لا مادة له ويطلقون الجوهر أيضا على كل
متحيز فيكون أعم من الجسم على الوجه الثاني وبالمعنى الأول يطلقون اسم
الجوهر على الياري تعالى والجسم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج
أصلا وهذا عند أفلاطون فإنه لم يقل إلا بالصورة الجسمية وأما عند أرسطو
فالجسم مركب من حال ومحل فالحال هو الصورة والمحل هو الهيولى وأما
عند جمهور المتكلمين وبعض الحكماء المتقدمين فهو مركب من أجزاء متناهية
لا تتجزأ بالفعل ولا بالوهم وتسمى تلك الأجزاء جواهر فردة تتألف منها
الأجسام متماثلة لا تتمايز إلا بالأعراض إذ لو لم يتناه الجزء كان العالم أبديا
مشاركا لأحد وصفي قديم وهو عدم الانتهاء كما أن العالم مشارك القديم عند
الدهري في الابتداء لعدم الدخول في وجوده تحت القدرة فالتناهي يؤدي إلى
حدوث العالم كمسألة الحوض الكبير إذا وقعت نجاسة فيه فعلى تناهي الجزء
ظاهر وعلى عدم التناهي غير ظاهر ولو قلت كان في كل قطرات الماء نجاسة
فعلى تقدير ثبوت الجوهر الفرد لا

صورة ولا هيولى ولا ما يتركب منهما بل هناك جسم مركب من جواهر فردة
فاستحال خلوه عن الأكوان التي هي عبارة عن الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق وهي معان حادثة فيترتب عليها أن ما لا يخلو عن الأكوان الحادثة لا
يسبقها وما لا يسبق الحوادث فهو حادث أو يؤدي إلى ما لا أول له من الحوادث
وهو محال واعلم أن عظماء قدماء الحكماء لما وقفوا على حجة تدل على نفي
الجزء أذعنوا لها وحكموا بأن الجسم ينقسم انقسامات لا تتناهي ولما وقفوا
أيضا على حجة تدل على عدم الاتصال وهي أنه لو كان الجسم متصلا يلزم
انعدامه بكليته

عند انفصال شيء قليل منه وأذعنوا لها وأنكروه وقالوا صريحا بأن جميع أجزاء
الجسم موجودة بالفعل فلزمهم بحكم هذه المقدمات القول بوجود الجزء
وتركب الجسم منه إلا أنهم رأوا أن في عدم تناهي الانقسام مخلصا عنه إذ
حينئذ يكون كل جزء منقسما وإلا يلزم تناهي القسمة عنده وهو خلاف
المفروض فلم يلتزموا بوجود الجزء فالخلل في مذهبهم من جهة أنهم جمعوا
بين مقدمتين موجب إحداهما وجود الجزء وموجب الأخرى عدمه ولا يخفى أن
منافاة الموجبين مستلزمة لمنافاة الموجبين هكذا قرره بعض الفضلاء وذهب
من كان قبل أرسطو مثل سقراط وفيثاغورث إلى قدم الأجسام بذواتها سواء
كانت فلكية أو عنصرية وحدوث صورها وصفاتها وباقي أحوالها والجسم

الطبيعي هو الذي يفرض فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة والجسم التعليمي هو عرض لا وجود له على الاستقلال الجوهر هو الذات والماهية والحقيقة كلها ألفاظ مترادفة والمشهور فيما بين الفلاسفة استعمال الجوهر بمعنى الموجود القائم بنفسه وبمعنى الذات والحقيقة وبين المتكلمين هو بمعنى المتحيز بالذات ومعنى القيام بنفسه أن يصح وجوده من غير محل يقوم به لا ما يستغني وجوده عن غيره كما قاله الأشعري حتى قال لا قائم بالنفس إلا الله فأنكر قيام الجواهر بنفسها وكون الجواهر أصلا للمركبات حدا له أو علة أقوى من كون القيام بالذات حدا له أو علة لما أن في لفظ الجوهر ما ينبئ عن كونه أصلا وليس فيه ما ينبئ عن القيام بالذات واسم الجوهر ليس باسم لمطلق الوجود بل هو اسم لموجود يتركب منه ومن غيره الجسم أو لما هو قابل للأعراض حتى إنه لا يتناول موجودا ليس يتركب منه الأجسام ولا موجودا لا يقبل العرض وكذلك العرض ليس باسم لمطلق الموجود إذ موجودات كثيرة ليست بأعراض بل هو اسم لما يعرض في الجوهر مما يستحيل بقاؤه فما لم يوجد فيه هذا المعنى لم يكن عرضا وكذا كل اسم جنس كالحيوان والنبات وغير ذلك ثم الجوهر ممكن الوجود لا في موضوع عند

الحكماء وحادث متحيز عند المتكلمين والمتحيز الشاغل للجزء الذي هو عند المتكلمين الفراغ المتوهم المشغول بالشيء الذي لو لم يشغله لكان ذا خلاء كداخل الكوز للماء وقد يذكر ويراد به أحد أمور أربعة المتحيز الذي لا يقبل القسمة هذا على قول من يثبت الجوهر الفرد المسمى بالجزء الذي لا يتجزأ لا كسرا لصغره ولا قطعاً لصلابته ولا وهما لامتناع تميزه ولا فرضاً لاستلزام

انقسام ما لا ينقسم في نفس الأمر إذ ليس الجزء الذي لا يتجزأ جسماً على ما ذكره المتكلمون بل لا يمكن أن يكون جسماً والجسم عند الحكماء مأخوذ منه في الواقع وقد يطلع الله بعض أوليائه عليه والثاني هو الذات القابلة لتوارد الصفات المتضادة عليها والثالث أنه الماهية التي إذا وجدت في الأعيان كانت في موضوع أي ذات ويخرج عنه الواجب لذاته إذ ليس له ماهية وراء الوجود والرابع أنه الموجود الغني عن محل يحل فيه فالجواهر بهذا المعنى يجوز إطلاقه على الباري تعالى من حيث المعنى لوجود المعنى المصحح له فيه لا من حيث اللفظ أما سمعنا فلعدم ورود الإذن من الشارع بصريح إطلاقه على الواجب في الكتاب والسنة أو بما يرادفه أو بما كان موصوفاً بمعناه ولا يكفي في صحة الأجزاء على الإطلاق مجرد وقوع ما لا يصح إطلاقه على الواجب في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب أن لا يخلو عن نوع وتعظيم ورعاية أدب وأما عقلاً فلا يهامه لما يناه في الألوهية من تبادر الفهم إلى المتحيز المحال إطلاقه على الواجب تعالى واعلم أن القائم بالنفس الذي يكون متحيزاً وقابلاً للقسمة هو الجسم والقائم بالنفس الذي يكون متحيزاً لا قابلاً للقسمة هو الجوهر الفرد والقائم بالنفس الذي لا يكون متحيزاً هو الجوهر الروحاني ولا يلزم منه أن يكون مثلاً للباري تعالى إذ الاشتراك في السلوب لا يوجب الاشتراك في الماهية واتفق الحكماء على أن كل جوهر عاقل فهو ليس

بجسم ولا بجسماني { والجوهر عبارة عن الأصل في اللغة أي أصل المركبات لا عن القائم بالذات { والجواهر العقلية هي العقول العشرة والجسمية هي الهيولى والصورة والنفسانية هي نفس الحيوان والمراد بالجواهر في عرف النحويين الأجسام المتشخصة والجوهر والكم كلاهما جنس عند الحكماء وعند غيرهم الكم جنس والجوهر كالجنس وللجوهر تحققان تحقق في نفسه وهو الوجود المقابل لعدمه وتحقق في مكانه وهو حصوله فيه بخلاف العرض فإنه لما لم يقيم

بنفسه كان تحققه حصولي في موضوعه بحيث لا يتمايزان في الإشارة الحسية كاللون مع المتلون بخلاف الجسم في المكان وخلو الجوهر عن أعراضه ممتنع عند أهل الحق مفردا كان الجوهر أو مركبا مع جوهر آخر وهو الجسم إذ لا يوجد جوهر بدون تشخصه وتشخصه إنما هو بأعراضه فيجب أن يقوم به عند تشخصه بشيء من الأعراض والجوهر جنس للأنواع المندرجة تحته عرض عام لفصولها بل كل جنس بالقياس إلى الفصل الذي يقسمه عرض عام له الجعل { جعل { أعم من { فعل { و { صنع { وسائر أخواتها وهو يجري مجرى { صار { و { طفق { فلا يتعدى نحو { جعل زيد يفعل كذا { أي أقبل وأخذ وشرع وتلبس ومعنى { ما جعل الله { ما شرع وما وضع ولذلك تعدى إلى مفعول واحد وهو البحيرة ويجري مجرى { أوجد { فيتعدى إلى واحد أيضا نحو { وجعل الظلمات والنور { ويكون بمعنى إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه نحو { جعل لكم من أنفسكم أزواجا { وبمعنى تصيير الشيء على حالة دون حالة فيتعدى إلى اثنين نحو { جعل لكم الأرض فراشا { والتصيير يكون بالفعل نحو { جعلت الفضة خاتما { وبالقول غير مستند إلى وثوقه نحو { جعلت زيدا أميرا { وبالعقد نحو { جعلت زيدا قائما { وهو اعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع ويكون الجعل بمعنى الحكم بالشيء على الشيء حقا كان نحو { جاعلوه من المرسلين { أو باطلا نحو { الذين جعلوا القرآن عضين { وبمعنى بعث نحو { وجعلنا معه أخاه هارون وزيرا { وبمعنى قال نحو { وجعلوا لله أندادا { وبمعنى تبين نحو { إنا جعلناه قرآنا عربيا { و { جعلنا لكل نبي عدوا { وقال الشاعر
جعلنا لهم نهج الطريق فأصبحوا
على ثبت من أمرهم حيث يمموا

وبمعنى التسمية نحو { وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا { و { جعلت زيدا أخاك { نسبته إليك { جعل له كذا على كذا { شارطه به عليه ولا يقال { جعل كذا إليه { إلا بتضمين معنى الضم وجعل الشيء جعلاً وضعه و جعل بعضه فوق بعض ألقاه والجعل بالضم أعم من الأجر والثواب والجعل لا يستعمل لابتداء الفعل وإنشائه كما في قوله تعالى { وجعلنا الليل والنهار { ولهذا قالوا إذا قالت المرأة { جعلت نفسي لك بكذا { وقبل كان نكاحا إذا كان بحضرة الشهود بخلاف الإجازة فإنها تستعمل لتنفيذ ما تقدم الجهة هي والحيز متلازمان في الوجود لأن كلا منهما مقصد للمتحرّك الأيني إلا أن الحيز مقصد للمتحرّك بالحصول فيه والجهة مقصد له بالوصول إليها والقرب منها فالجهة

منتهى الحركة لا ما يصح فيه الحركة ولأن كل واحد منهما مقصد الإشارة الحسية فما يكون مختصا بجهة يكون مختصا بحيز والجهة قسمان

حقيقة لا تتبدل أصلا وهي الفوق والتحت وإنما يتبدلان بتبدل جهة الرأس والرجل في الحيوانات كما في النملة والذباب وأشباههما حيث تدب منتكسة تحت السقف وعلى مقعرها وغير حقيقية وهي تتبدل بالعرض وهي الأربعة الباقية والأولان جهتان واقعتان بالطبع لا يتغيران بالعرض والجهات المتبدلة بالعرض غير متناهية لأن الجهة طرف الامتداد ويمكن أن يفرض في كل جسم امتدادات غير متناهية فيكون كل طرف منها جهة فالحكم بأن الجهات ست مشهور عامي وليس بحق عند الخاص فإن الجسم يمكن أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست فهذا الاعتبار يشتمل على الاعتبار المشهور مع زيادة هي تقاطع الأبعاد على زوايا قوائم ولا شك أن قيام بعض الامتدادات على بعض مما لا يجب في اعتبار الجهات فتكون غير متناهية لإمكان أن يفرض في جسم واحد امتدادات غير متناهية هكذا حققه بعض الفضلاء الجنون هو اختلاف القوة المميزة بين الأمور الحسنة والقيحة المدركة للعواقب بأن لا يظهر أثرها ويتعطل أفعالها إما بالنقصان الذي جبل عليه دماغه في أصل الخلقة وإما بخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة وإما لاستيلاء الشيطان عليه وإلقاء الخيالات الفاسدة إليه بحيث يفرغ من غير ما يصلح سببا والسفه الخفة والحلم يقابله وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن التصرف في المال بخلاف مقتضى الشرع والعقل بالتبذير فيه والإسراف مع قيام خفة العقل فلا يدفع إليه ماله قبل البلوغ بدليل قوله تعالى { فإن أنستم منهم رشدا } إلى آخره وأما عدم الدفع إليه بعد البلوغ قبل الإيناس فلا دلالة عليه في هذه الآية أما منطوقا فظاهر وأما مفهومه فلأن مفهوم قوله { فإن أنستم منهم رشدا } عدم الدفع على الفور لا عدم الدفع مطلقا قال أبو حنيفة إذا زادت على سن البلوغ سبع سنين وهي مدة معتبرة في تغير الأحوال إذ الطفل يميز بعدها ويؤمر بالعبادة تدفع إليه المال وإن لم يؤنس منه

الرشد فسن الرشd عند الإمام هو أن يبلغ سن الجدية وهو خمس وعشرون سنة فإن أقل مدة البلوغ اثنتا عشرة سنة وأقل مدة الحمل نصف سنة فأقل ما يمكن أن يصير المرء فيه جدا ذلك وعند الإمامين إلى الرشd وهو الصلاح في العقل والحفظ والمال والعتة آفة توجب خللا في العقل فيصير صاحبه مختلطا الكلام يشبه بعض كلامه بكلام العقلاء وبعضه بكلام المجانين وكذا سائر أموره فكما أن الجنون يشبه أول أحوال الصبي في عدم العقل يشبه العتة أحوال أصبي في وجود أصل العقل مع تمكن خلل فيه وقيل العاقل من يستقيم حاله وكلامه غالبا ولا يكون غيره إلا نادرا والمجنون ضده والمعتوه من يختلط حاله وكلامه فيكون هذا غالبا

وذاك غالبا وقال بعضهم المجنون من يفعل ما يفعله العقلاء لا عن قصد والعاقل من يفعل ما يفعله المجانين في الأحيان لكن عن قصد والمعتوه من يفعل ما يفعله المجانين في الأحيان لكن عن قصد وتفسير القصد هو أن العاقل يفعل على ظن الصلاح والمعتوه يفعل مع ظهور وجه الفساد والمغفل اسم مفعول من التغفل وهو الذي لا فطنة له وجنون مطبق بالكسر ومجنونة مطبق عليها بالفتح ومعنى مطبق الممتد والامتداد عبارة عن تعاقب الأزمنة وليس له حد معين فقدروه بالأدنى وهو أن يستوعب الجنون وظيفة الوقت وهو اليوم واللييلة في الصلاة وجميع الشهر في حق سقوط الصوم الجهل يقال للبسيط وهو عدم العلم عما من شأنه أن يكون عالما ويقال أيضا للمركب وهو عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق سمي به لأنه يعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه فهذا جهل آخر قد تركبا معا ويقرب من البسيط السهو وسببه عدم استثبات التصور فيثبت مرة ويزول أخرى ويثبت بدله تصور آخر فيشتبه أحدهما بالآخر اشتباها غير مستقر حتى إذا نبه بأدنى تنبه وعاد إلى التصور الأول ويقرب من الجهل أيضا الغفلة ويفهم منها عدم التصور مع وجود ما يقتضيه كذلك يقرب منه الذهول وسببه عدم استثبات التصور حيرة ودهشا والجهل يقال اعتبارا بالاعتقاد والغي يقال اعتبارا بالأفعال ولهذا قيل زوال الجهل بالعلم وزوال الغي بالرشد ويقال لمن أصاب رشد ولمن أخطأ غوى والجهل أنواع باطل لا يصلح عذرا وهو جهل الكافر بصفات الله وأحكامه وكذا جهل الباغي وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة كالفتوى ببيع أمهات الأولاد بخلاف الجهل في موضع الاجتهاد فإنه يصلح عذرا وهو الصحيح وكذا الجهل في موضع الشبهة وأما جهل ذوي الهوى بالأحكام المتعلقة بالآخرة كعذاب القبر والرؤية والشفاعة لأهل الكبائر وعفو ما دون الكفر وعدم خلود الفساق في النار فلم يكن هذا الجهل عذرا لكونه مخالفا للدليل الواضح في الكتاب والسنة والمعقول لكنه لما نشأ من التأويل

للدلة كان دون جهل الكافر وجهل مسلم في دار الحرب لم يهاجر إلينا بالشرائع كلها يكون عذرا حتى لو مكث ثمة مدة ولم يصل ولم يصم ولم يعلم أنهما واجبان عليه لا يجب القضاء بعد العلم بالوجوب خلافا لزفر لأن الخطاب النازل خفي في حقه فيصير الجهل به عذرا لأنه غير مقصر وإنما جاء الجهل من قبل خفاء الدليل ويلحق بهذا الجهل جهل الشفيع بالبيع والأمة بالإعتاق والبكر بنكاح الولي والوكيل والمأذون بالإطلاق وضده الجن حده أبو علي بن سينا بأنه حيوان هوائي

يتشكل بأشكال مختلفة ثم قال وهذا شرح الاسم أي بيان لمدلول هذا اللفظ مع قطع النظر عن انطباقه على حقيقة خارجية سواء كان معدوما في الخارج أو موجودا ولم يعلم وجوده فيه فإن التعريف الاسمي لا يكون إلا كذلك بخلاف التعريف الحقيقي فإنه عبارة عن تصور ما له حقيقة خارجية في الذهن وقد دل الكتاب وأخبار الأنبياء على وجود الجن وجمهور أرباب الملل المصدقين بالأنبياء قد اعترفوا بوجوده واعترف به جمع عظيم من قدماء الفلاسفة أيضا ومن أحاط معرفة بعجائب المقدورات وما خلق الله من السماوات والأرض وما

بينهما من العجائب والغرائب علم أن خلق الجن مما ليس بمحال بنفسه ولا القدرة الأزلية قاصرة عنه ولا أنه مما يلزم عنه إبطال قاعدة من القواعد العقلية ولا هدم أصل من الأصول الدينية فلم يستدع وجود الجن والعمل بظواهر الأدلة السمعية من غير تأويل وغاية ما فيه وجود أشخاص بيننا لا نراهم وليس ذلك مما يمنع من وجودهم وإلا لزم منه امتناع وجود الملائكة والحفظة الكاتبين وهو خلاف مذهب المسلمين وأرباب الشرائع ثم نقول خروج الشيء عن الوهم الذي هو نتيجة الحس مما لا يوجب استحالة ثبوته عند قيام الدليل على ثبوته فإن العلم محيط بثبوت الروح في البدن وثبوت العقل فيه ووجود الجن والملائكة لثبوتهم بالدليل وإن كنا لم نعاينهم ومن يتبع الوهم فأول ما يلزمه إنكار ثبوت صانع ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض ولا قائم بناؤه بجهة من الجهات منا ولا اتصال له بنا ولا انفصال له عنا ويلزمه أن يخرج ثبوت الصانع عن العقل لخروجه عن الوهم ويقول إن ثبوته ليس بمعقول لا إنه ليس بموهوم فمن أقر بثبوت الصانع اتباعاً للدليل وإن لم يتقرر ذلك في الوهم يلزمه الإقرار بذلك اتباعاً لما أقمنا من الدليل وإن لم يتصور ذلك في الوهم والجن يقال على وجهين أحدهما للروحانيين المستترة عن الحواس كلها بإزاء الإنس فعلى هذا يدخل فيه الملائكة والشياطين وعلى هذا قال أبو صالح الملائكة كلها جن

نعم إلا أن يقال بأن هذا من باب تقييد المطلق بسبب العرف والثاني أن الجن بعض الروحانيين وذلك أن الروحانيين ثلاثة أختار وهم الملائكة وأشرار وهم الشياطين وأختار وأشرار وهم الجن وظاهر الكلام الفلاسفة أن الجن والشياطين هم النفوس البشرية المفارقة عن الأبدان بحسب الخير والشر ومما توقف فيه أبو حنيفة ثواب الجن بناء على أن الإثابة لا تجب على الله فلا يستحق العبد الثواب على الله تعالى بالطاعة والمغفرة لا تستلزم الإثابة لأنه ستر والإثابة بالوعد فضل هذا هو القياس إلا أن الأثر ورد في بني آدم فصار معدولا عنه ولم يرد في حق من آمن من الجن إلا سقوط عقوبة الكفر عنهم فهم يبعثون ويحاسبون ويعذب من كفر منهم في جهنم ويجعل من آمن منهم تراباً

ومن قال بالحسن والقبح العقليين وبوجوب ثواب المطيع لله تعالى فإنه يقطع بأن مؤمني الجن يدخلون الجنة ويثابون فيها ومن لا يقول بهما وذهب إلى إثابتهم بالجنة والحدود العين من الجنيات فإنما يذهب إليها استدلالاً بقوله تعالى { حور مقصورات في الخيام } وبكونهن { لم يطمثن إنس قبلهم ولا جان فبأي آلاء ربكما تكذبان } حيث فهم منه أن كل فريق منهم يدخلون الجنة ويثابون بنعيمها ويطمثنون ما أعد لهم من الحور العين والصحيح أن المراد بالتوقف التوقف في المأكول والمشرب لا الدخول في الجنة كدخول الملائكة للسلام والزبارة والخدمة ذكر أبو الحسن الأشعري أن أهل السنة يقولون إن الجن تدخل في بدن المصروع وفي المواقف تقدر على أن تلج في بواطن الحيوانات وتنفذ في منافذها الضيقة نفوذ الهواء المستنشق وفي حاشية عصام على الأنوار كون المصروع ممسوس الشيطان باطل بل هو مرض وذكر وهب أن من الجن من يولد لهم ويأكلون ويشربون بمنزلة آدميين ومنهم بمنزلة

الريح والجن يموت والشيطان يموت إذا مات إبليس والجنة بالكسر الجن والجنون أيضا وبالفتح البستان وبالضم نوع من السلاح والجنان بالفتح القلب والجنين الولد ما دام في بطن أمه ويجمع على { أجنة } وكن عليه الليل وأجنه فالثلاثي لازم و { أفعل } متعد وهو الأجود في الاستعمال فمادة الجيم والنون للاستتار والاختفاء ولم ير رسول الله الجن دليل قوله تعالى { أنه استمع نفر من الجن } وذهب الحارث المحاسبي إلى أن الجن في الآخرة يكونون عكس ما كانوا في الدنيا بحيث نراهم ولا يروننا والجان اسم جمع للجن وقيل هو أبو الجن وإبليس أبو الشياطين والجني نسبة إلى الجن أو إلى الجنة الجواب هو مشتق من { جاب الفلاة } إذا قطعها سمي الجواب جوابا لأنه ينقطع به كلام الخصم وهو يكون تارة ب { نعم } وتارة ب { لا } ويستعمل فيما يتحقق ويجزم وقوعه والجزاء يستعمل فيما لا يجزم وقوعه وعدم وقوعه قال سيبويه الجواب لا يجمع وقولهم }

جوابات كتيبي { و { أجوبة كتيبي { مولد وإنما يقال { جواب كتيبي { والجوابي جمع { جابية { من { الجبابة { وهي الحوض الكبير الجامع العقلي هو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة والجامع الوهمي هو أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة أيضا والجامع الخيالي أمر بسببه يقتضي الخيال

اجتماعهما أيضا في المفكرة وإن كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك الجود هو صفة ذاتية للجواد ولا يستحق بالاستحقاق ولا بالسؤال والكرم مسبوق باستحقاق السائل والسؤال منه والجواد يطلق على الله تعالى دون السخي والجود لا يتعدى إلا بالباء أو اللام وينتظم به الإعطاء فيتعدى إلى مفعوله الأول باللام وإلى الثاني بالباء الجدل هو عبارة عن دفع المرء خصمه عن فساد قوله بحجة أو شبهة وهو لا يكون إلا بمنازعة غيره والنظر قد يتم به وحده الجامد هو الذي لا ينمو كالحجر والنامي ما يزيد كالشجر ويدخل فيه البهائم والهوام كالبرغوث والقمل ونحوهما والاسم الجامد عند الأشعري وغيره هو المسمى فلا يفهم من اسم الله مثلا سواء والمشتق غير المسمى عنده إن كان صفة فعل كالخالق والرازق ولا عينه ولا غيره إن كان صفة ذات كالعالم والمريد وعند غيره هو المسمى والخلاف في مادة { اسم } لأن تمسكات الفريقين تشعر بذلك لا في مدلول { اسم } نحو الإنسان والفرس والاسم والفعل الجبر هو ربط المنكسر ليلتئم ويكمل ومنه اسم الجبار والجبار أيضا المتكبر المتعالي عن قبول الحق نحو { ولم يجعلني جبارا } والمتسلط نحو { وما أنت عليهم بجبار } والقتال نحو { إذا بطشتهم بطشتهم جبارين } ويقال أجبرت فلانا على كذا ولا يقال { جبرت } إلا في العظم والفقر { والجبرية ما يربط من العود ونحوه على العضو حال الكسر ونحوه والجبرية بالتحريك خلاف القدرة والتسكين لحن أو صواب والتحريك للازدواج وهو اصطلاح المتقدمين وفي تعارف المتكلمين يسمون المجبرة وفي التعارف الشرعي المرجئة والجبار بالضم والتخفيف الهدر والباطل وفي الحديث جرح العجماء جبار الجزالة هي إذا أطلقت على اللفظ يراد بها نقيض الرقة وإذا أطلقت على غيره

يراد بها نقيض القلة الجر هو اصطلاح أهل البصرة والخفض اصطلاح أهل الكوفة والجر لم يجئ في القرآن مجردا من الباء إلا وهو منصوب ولهذا قلنا إن المجرور في نحو قوله تعالى {

وما ربك بغافل { في موضع نصب وهو الصواب الجمل هو بمنزلة الرجل والناقة بمنزلة الإنسان يقع على الذكر والأنثى والبكر بمنزلة الفتى والقلوص بمنزلة الفتاة والجمل بالضم والتشديد تعداد الحروف

الأبجدية وأكثر ما يستعمله المشاركة هو الجمل الكبير ومشايخ المغاربة يعتنون بشأن الجمل الصغير الجري هو المر السريع وأصله ممر الماء وهو في كلامهم يستعمل في أشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل أي أصل له وماأخذ اشتق منه فيقال في { حمدت حمدا { أن المصدر جار على فعله وفي { وتبتل إليه تبتلا { إنه لا يجري عليه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع أي يوازيه في الحركات والسكنات والصفة جارية على شيء أي ذلك الشيء صاحبها إما مبتدأ لها أو موصولة أو موصوفة والجريان أتم في المبالغة من السيلان الجر موق بالضم ما يلبس فوق الخف لحفظه من الطين وغيره على المشهور لكن في المجموع أنه الخف الصغير الجدار هو كالحائط لكن الحائط يقال اعتبارا بالإحاطة للمكان والجدار اعتبارا بالتواء والارتفاع والجدر بضمين جمع { جدار { وبفتحتين واحدة الجدران الجزع بفتحتين حزن يصرف الإنسان عما هو بصدده ويقطعه عنه وهو أبلغ من الحزن لأن الحزن عام الجماع الموافقة والمساعدة في أي شيء كان وجامعناكم على كذا وافقناكم لكنه لما كثر استعماله في الاجتماع الخاص عند الإضافة إلى النساء صار صريحا لا يفهم غيره وينصرف إليه بلانية وفيه حكاية الإمام الطحاوي مع ابنته على ما نقله صاحب النهاية عن الفوائد الظهيرية وما جمع عددا فهو جماع أيضا يقال الخمر جماع الإثم ويقال جمعت شركائي وأجمعت أمري وقوله تعالى { فأجمعوا أمركم وشركاءكم { للمجاورة ويقال جمع المال وجبى الخراج وكتب الكتبية وقرى الماء في الحوض وصرى اللبن في الضرع وعقص الشعر على الرأس الجهاد الدعاء إلى الدين الحق والقتال مع من لا يقبله والجهاد بالضم والفتح الطاقة وبالفتح فقط المشقة ويفتح الهاء من أسماء الجماع وجهد البلاء هي الحالة التي يختار عليها الموت أو كثرة القتال والفقر الجاسوس هو صاحب سر الشر كما أن الناموس صاحب سر الخير الجب هو اسم ركية لم تطو وإذا طويت فهي بئر الجور هو خلاف الاستقامة

في الحكم والظلم قيل هو ضرر من حاكم أو غيره الجمعة بسكون الميم اسم من الاجتماع أو بمعنى المفعول أي الفوج المجموع و الجمعة بتحريكها بمعنى الفاعل أي الوقت الجامع فحركوا الفاعل لقوته وسكنوا المفعول لضعفه وهذه قاعدة كلية في { فعلة {

ك { ضحكة } و { همزة } و { لمزة } والجمهور على أنه يضم الميم وهو الأصل والإسكان تخفيف وكلاهما مصدر بمعنى الاجتماع الجنب كالنصر هو والجانب أيضا شق الإنسان وغيره ويقال جنب الباري والمراد الذات وفيه تعظيم ورعاية للأدب ومنه قوله حضرة فلان ومجلس فلان وأرسلته إلى جنبه العزيز وفي جنب الله أي في أمره وحده الذي حده لنا والجار الجنب أي البعيد الذي لا قرابة له كما أن الجار ذا القربى هو الذي قرب جواره أو له مع الجوار قرب اتصال بنسب أو دين والصاحب بالجنب أي القريب وصاحبك في السفر والجار الجنب بضمين وهو جارك من غير قومك والجنبانة خروج المني والجنب يستوي فيه الذكر والأنثى والواحد والتثنية والجمع لأنه على صيغة المصدر كالنكر والنذر بمعنى الإنكار والإنذار الجراد هو معروف كان بحري الأصل بري المعاش كما قيل إن بيض السمك إذا انحسر عنه الماء يصير جرادا كما في المبسوط الجميلة هي التي تأخذ ببصرك على البعد والمليحة هي التي تأخذ بقلبك على القرب الجزم القطع والأخذ في الشيء بالثقة وجزم الأمر قطعه لا عودة فيه و جزم الحرف أسكنه و جزم عليه سكت و جزم عنه جبن وعجز { الجبهة هي التي يسجد الإنسان عليها } الجسر هو اسم لما يوضع ويرفع مما يكون متخذا من الخشب والألواح والقنطرة من الحجر والآجر الجد بالفتح أبو الأب وأبو الأم والجددة أم الأم وأم الأب والجد أيضا القطع ومنه جد في سيره وفي أمره والفيض الإلهي ومنه { تعالى جد ربنا } أي فيضه أو تجاوز عظمته عن درك أفهامنا والعظمة ومنه حديث عمر كان الرجل منا إذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا أي جل قدره وعظم والجد أيضا الغنى وما يجعله الله للعبد من الحظوظ الدنيوية وهو البخت ولا ينفع ذا الجد منك الجد أي لا يتوصل إلى ثواب الله في الآخرة بالجد وإنما ذلك بالجد في الطاعة والجد في الأمر الاجتهاد وهو مصدر والاسم بالكسر ومنه فلان محسن جدا أي نهاية ومبالغة

وضد الهزل بالكسر أيضا ومنه حديث ثلاث جدهن جد وهزلهن جد الجملة الشعر الكثير وهي أكثر من اللمة والجمع الجم الجثوم هو للناس والطير بمنزلة البروك للبعير الجوف المطمئن من الأرض وجوف الليل هو الخامس من أسداسه والأجوفان البطن والفرج الجرو هو ولد السبع وهو أيضا الصغار من القثاء والرمان الجنازة بالفتح الميت وقيل بالفتح السرير وبالكسر الميت أو بالعكس أو بالكسر السرير مع الميت قال بعضهم الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل الجناية بالكسر كالكناية في الأصل أخذ الثمر من الشجر نقلت إلى إحداث الشر ثم إلى الشر ثم إلى فعل محرم الجزرة اسم لما أعد لجزر وذبح وهو البشاة لا البعير والبقر فإنهما يصلحان لعمل آخر والجمع يتناول البعير يركب أو لا ولا يتناول بقرا وشاة الجحد هو نفي ما في القلب ثباته وإثبات ما في القلب نفيه وليس بمرادف للنفي من كل وجه الجزاء المكافأة على الشيء وقد ورد في القرآن { جزى } دون { جازى } وذلك أن المجازاة هي المكافأة والمكافأة مقابلة نعمة بنعمة هي كفؤها ونعمة الله لا كفاء لها ولهذا لا يستعمل لفظ المكافأة في حق الله تعالى { في القاموس الحمد لله كفاء الواجب أي ما يكون مكافئا له } والجزاء إذا أطلق في معرض العقوبات يراد به ما يجب حقا لله تعالى بمقابلة فعل العبد لأنه المجازي على الإطلاق ولهذا سميت دار

الآخرة دار الجزاء الجنف الخطأ والإثم العمد وجنف ك { فرح } في مطلق الميل عن الحق وأجنف مختص بالوصية جاء هو لازم ومتعد بنفسه وبالباء أيضا تقول جئت شيئا حسنا إذا فعلته وجئت زيدا إذا أتيت إليه وقد يقال جئت إليه على معنى ذهبت وجاء الغيث نزل و جاء أمر السلطان بلغ وجاء بمعنى تقرير الشيء على صفة نحو { ما جاءت حاجتك } أي ما صارت وبمعنى ظهر نحو { لقد جاءكم رسول من أنفسكم } جهرة أي عيانا في الأصل مصدر { جهرت بالقرآن } استعيرت للمعاينة لما بينهما من الاتحاد في الوضوح والانكشاف إلا أن الأول في المسموعات

والثاني في المبصرات
و { أرنا الله جهرة } نصب على المصدرية لأنها نوع من الرؤية أو حال جمادى جاءت على بنية { فعلى } ك { حبارى } وهي لا تكون إلا للمؤنث فإن سمع { جمادى } مذكرا في شعر فإنما يذهب به إلى الشهر وأسماء الشهور كلها مذكرة إلا { جمادى } في القاموس وجمادى خمسة الأولى وجمادى ستة الآخرة وهما معرفتان فإدخال اللام فيهما غير صحيح جميعا حال في اللفظ وتأکید في المعنى أي أجمعون كقولهم { جاؤوا جميعا } ولا يستدعي الاجتماع في زمان نوع { فلا جناح } فلا حرج { جنفا } ميلا عن الحق { جاسوا } ترددوا للطلب { جذاذا } قطاعا { جسدا } شيطانا { جد ربنا } فعله وأمره وقدرته { جما } شديدا { رطبيا جنيا } طريا { كالجواب } كالحياض الواسعة { حبا جما } كثيرا مع حرص وشره { جابوا الصخر } نقبوا الحجارة { جثيا } على ركبهم لا يستطيعون القيام { جاثية } باركة على الركب وتلك جلسة المخاصم والمجادل { الجواري الكنس } السيارات التي تختفي تحت ضوء الشمس { جنود ربك } جموع خلقه { ولكم فيها جمال } زينة { جاثمين } جامدين ميتين { ومن آياته الجوار } السفن { الجبت } الشيطان أو الساحر وهو في الأصل اسم صنم فاستعمل في كل ما عبد من دون الله { الجوارح } الكلاب والفهود والصقور وأشباهاها

{ الجبلية } الخلق { جهولا } غرا بأمر الله { في جيبك } في قميصك { جنيا } غضا { إلى جناحك } إلى جنبك تحت العضد { فصبر جميل } لا جزع فيه { في جيدها } في عنقها { بصرت به عن جنب } عن بعد الأرض { جذوة } مثلثة الفاء قطعة غليظة من الحطب فيها نار لا لهب لها { وأضعف جندا } فئة وأنصارا { جزوعا } كثير الجزع { وجبت جنوبها } سقطت على الأرض { جنة } بالكسر جنون { تحسبها جامدة } ثابتة مكانها { الجزر الأرض التي جرز نباتها أي قطع وأزيل { جفان } صحاف { من الجبال جدد } أي ذو خطط وطرائق { في جنب الله } في حقه { الجلاء } بالفتح الخروج من الوطن { الصافنات الجياد } جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه { أرنا الله جهرة } عيانا { جنحوا } مالوا { جفاء } بالضم باطلا { في جو السماء } في الهواء المتباعد من الأرض { كأنها جان } حية خفيفة سريعة { جهنم } قيل عجمية وقيل فارسية وقيل عبرانية أصلها { كهنام } والله أعلم { أكثر شيء جدلا } خصومة بالباطل { كما بلونا أصحاب الجنة } يريد البستان كان دون صنعاء

بفرسخين { حملناكم في الجارية } في سفينة نوح
{ نفر من الجن } هم أجسام عاقلة خفية تغلب عليهم النارية أو الهوائية
{ وأهجرهم هجرا جميلا } بأن تجانبهم وتداريهم لا تكافئهم وتكلهم إلى الله
{ ثم الحميم صلوه } وهي النار العظمى { وجعل الظلمات والنور } أنشأهما
{ جعلنا في كل قرية } صيرنا فيها
{ فصل الحاء }

الحسبان كل ما في القرآن من حسيبان فهو من العدد إلا { حسباننا من السماء
{ في الكهف فإنه العذاب الحسرة كل ما في القرآن من حسرة فهي الندامة
إلا { ليَجْعَلِ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ } فإن معناه الحزن الحمد كل ما ورد
في القرآن من { الحمد لله } فهو إخبار بمعنى الأمر لأن مثل هذا تعليم للعباد
وتقول على ألسنتهم الحرام كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فالمراد به
الحرم إلا في قوله تعالى { فول وجهك شطر المسجد الحرام } فإن المراد به
الكعبة الحفظ كل آية ذكر فيها حفظ الفروج فهو من الزنا إلا { قل للمؤمنين
يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم } فإن المراد الاستتار الحضور كل ما
في القرآن من الحضور فهو بالضاد من المشاهدة إلا قوله { كهشيم المحتظر
{ فإنه بالصاء من الاحتظار وهو المنع الحظ كل حظ في القرآن فهو بالطاء إلا
في الفجر و الماعون و الحاقة فإنه بالضاد فيها الحنيف كل موضع في القرآن
ذكر الحنيف مع المسلم فهو الحاج { ولكن كان حنيفا مسلما } وفي كل
موضع ذكر وحده فهو المسلم نحو { لله حنيفا } وكل من أسلم لله ولم
ينحرف عنه في شيء فهو حنيف و { ملة إبراهيم حنيفا } أي مخالفا لليهود
والنصارى منصرفا عنهما الحادث كل ما كان وجوده طارئا على عدمه أو عدمه
طارئا على وجوده فهو حادث الحم كل من كان من قبل الزوج مثل الأخ والأب
فهو حم الحيد كل تنو في القرن والجبل وغيرهما فهو حيد

الحصب كل ما هيجت به النار إذا أوقدتها فهو حصب ولا يكون الحطب حصبا
حتى يسجر به أي يحمى به التنور قال بعضهم لحصب جهنم اعتباران فمن حيث
تتقد به النار بلا مهلة وقود ومن حيث زمانا بقدرة الله حصب الحديقة كل
بستان عليه حائط فهو حديقة الحمام كل طائر له طوق فهو حمام الحم والحمه
كل ما أذيب من الألية فهو حم وحمه كما أن كل ما أذيب من الشحم فهو
صهارة الحلي كل ما حليت به امرأة أو سيفا فهو حلي الحصر كل من امتنع من
شيء لم يقدر عليه فقد حصر عنه ولهذا قيل حصر في القراءة وحصر عن أهله
الحيز كل ناحية فهي حيز الحجاب كل ما يستر المطلوب ويمنع من الوصول
إليه فهو حجاب كالستر والبواب والجسم والعجز والمعصية الحنش كل ما يصاد
من الطير والهوام فهو حنش بفتحيتين الحمل كل متصل فهو حمل بالفتح وكل
منفصل فهو حمل بالكسر الحمولة كل ما احتمل عليه الحي من حمار أو غيره
سواء كانت عليه الأحمال أو لم تكن فهو حمولة بالفتح والحمولة بالضم
الأحمال و { فَعُولَةٌ } تدخله الهاء إذا كان بمعنى المفعول والحمول بلا هاء
الإبل التي عليها الهواجر كان فيها نساء أو لم يكن حال واستحال كل ما تحرك
أو تغير من الاستواء إلى العوج فقد حال واستحال حل كل جامد أذيب فقد حل

وحبل الحبله نتاج النتاج حال كل ما حيز بين شيئين فقد حال بينهما الحيرة كل محلة دنت منك منازلهم فهي الحيرة حلا يحلو كل طعام وشراب يحدث فيه حلاوة ومرارة فإنه يقال فيه حلا يحلو ومر يمر وكل ما كان من دبير أو أمر يشتد ويلين ولا طعم له فإنه يقال فيه أحلى يحلى وأمر يمر حج كل من قصد شيئاً فقد حجة حرب كل من عصاك فهو حرب لك الحريد كل قليل من كثير فهو حريد يقال رجل حرد إذا ترك أهله وحول الحرة كل أرض ذات حجارة سود فهي حرة كأنها محترقة من الحر حاز كل من ضم إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزا وحيازاً وحيازته أيضاً وبيضة كل شيء حوزته

الحديث كل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في يقظة أو منام يقال له حديث قال الله تعالى { وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً } { وعلمتني من تأويل الأحاديث } أي ما يحدث به الإنسان من نومه الحال كل اسم نكرة منتصب بعد تمام الكلام فهو الحال الحقيقة الشرعية كل لفظ وضع لمعنى في اللغة ثم استعمل في الشرع لمعنى آخر مع هجران الاسم اللغوي عن المسمى بحيث لا يسبق إلى أفهام السامعين الوضع الأول فهو حقيقة شرعية لا يقبل النفي أصلاً كالصلاة فإنها وضعت للدعاء ثم صارت في الشرع عبارة عن الأركان المعلومة والحقيقة العرفية هي اللفظ الذي نقل عن موضوعه الأصلي إلى غيره لغلبة الاستعمال وصار الوضع الأصلي مهجوراً كاسم العدل فإنه في صنع اللغة مصدر كالعدالة ثم في عرف الاستعمال صار عبارة عن العادل فصار حقيقة عرفية حتى لا يستقيم نفيه في الشاهد والغائب جميعاً الحقيقة الكاملة كل لفظ إذا استعمل فيما هو موضوع له فهو حقيقة كاملة وفيما هو جزء من موضوعه فهو حقيقة فاصرة وفيما هو خارج عن موضوعه فهو مجاز الحقيقة البلاغية كل كلمة أريد بها ما وضعت له فهي حقيقة كالأسد للحيوان المفترس واليد للجراحة ونحو ذلك وإن أريد بها غير ما وضعت له لمناسبة بينهما فهي مجاز كالأسد للرجل الشجاع واليد للنعمة أو للقوة فإن النعمة تعطى باليد والقوة تظهر بكمالها في اليد هذا أحدهما في المفرد وأما أحدهما في الجملة فهو أن كل جملة كان الحكم الذي دلت عليه كما هو في العقل فهي حقيقة كقولنا { خلق الله الخلق } المجاز وكل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأويل فهي مجاز كما إذا أضيف الفعل إلى شيء يضاهي الفاعل كالمفعول به في { عيشة راضية } و { ماء دافق } أو المصدر ك { شعر شاعر } أو الزمان ك { نهاره صائم } أو المكان ك { طريق سائر } أو المسبب ك { بنى الأمير المدينة } أو السبب كقوله تعالى { وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً }

فمجاز لمفرد لغوي ويسمى مجازاً في الميثب ومجاز الجملة عقلي ويسمى مجازاً في الإثبات فكل نسبة وضعت في غير موضعها بعلامة فهي مجاز عقلي تامة كانت أو ناقصة وعلامة الحقيقة أن لا يجوز نفيها عن المسمى بحال بخلاف المجاز فإن علامة كونه مجازاً أن يصح نفيه عن المسمى قال بعضهم صحة النفي يتوقف على معرفة المجاز فلو عرفناه بصحة النفي لزم الدور نعم لكن

معرفة كونه مجازا للحال تتوقف على صحة النفي في مجال استعمالاته وذلك لا يتوقف على معرفة كونه

مجازا وعلامة أخرى لها هي أن الحقيقة ما يفهم السامع معناها من غير قرينة الحقيقة هي إما { فاعل } بمعنى فاعل من { حق الشيء } إذا ثبت ومنه { الحاقة } لأنها ثابتة كائنة لا محالة وإما بمعنى { مفعول } من { حققت الشيء } إذا أثبتته فيكون معناها الثابتة والمثبتة في موضعها الأصلي والتاء للتأنيث في الوجه الأول ولنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسم في الثاني كما في { نطيحة } و { أكيلة } لأن { فاعلا } بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وقال صاحب المفتاح إنها للتأنيث في الوجهين لأنه صفة غير جارية على موصوفها والتقدير كلمة حقيقة وإنما يستوي المذكر والمؤنث في { فاعل } بمعنى مفعول إذا كان جاريا على موصوفه نحو { رجل } قتل { و امرأة قتل } وإلا فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو { مررت بقتيل بني فلان } و { قتيلة بني فلان } و { فاعل } بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء أجري على موصوفه أو لا نحو { رجل ظريف } و { امرأة ظريفة } و حقيقة الشيء كماله الخاص به يقال حقيقة الله ولا يقال ماهية الله لإيهامها معنى التجانس وفي اصطلاح الميزانيين حقيقة الشيء المحمولة ب { هو } ذات الشيء كالحیوان الناطق للإنسان وأما ذاتيته وهي الحيوانية والناطقية فتسمى ماهية فاعتبر مثل هذا في الوجود فإنه نفس الماهية ووجود الإنسان هو نفس كونه حيوانا ناطقا في الخارج وقد تطلق الحقيقة ويراد بها ما يقال في جواب السؤال بما هو وهو حقيقة نوعية إن كان السؤال عن جزئيات النوع بالاشتراك فقط وحقيقة شخصية إن كان السؤال بالخصوصية كالحیوان الناطق مع الشخص في الثاني وبدونه في الأول فلا يصح أن تقع الحقيقة النوعية جوابا عن السؤال ب { ما هو } إذا أفرد بعض الجزئيات بالذكر لعدم المطابقة بينهما وقد تطلق الحقيقة ويراد بها ما يكون معرفتها غنية عن الاكتساب وهي التي يكون معرفتها حاصلة عند الإنسان من غير كسب وطلب منه فلا يمكن تعريفها لأنه لو أمكن لكان بأمور هي

أظهر وأعرف منها ولا يوجد شيء أعرف وأظهر من المحسوسات والحقيقة التي يبحث عنها أهل الحكمة هي الأحوال الثابتة للأشياء في نفسها مع قطع النظر عن جعل جاعل واعتبار معتبر وهذه الحقيقة لا يتوصل إليها إلا بالعلم واليقين بخلاف الاعتبارية التي هي المباحث المنوطة بالجعل والاعتبار كالمباحث الشرعية والعرفية فإن الظن يعتبر فيها عدم الوصول إلى اليقين ولفظة الحقيقة مجاز في معناها فإنها { فعلية } مأخوذة من الحق والحق بحسب اللغة الثابت لأنه نقيض الباطل المعدوم و { الفاعل } المشتق من الحق إن كان بمعنى الفاعل كان معناه الثابت وإن كان بمعنى المفعول كان معناه المثبت نقل من الأمر الذي له ثبات إلى العقد المطابق للواقع لأنه أولى بالوجود من العقد غير المطابق ثم نقل

من العقد إلى القول المطابق لهذه العلة بعينها ثم نقل إلى المعنى المصطلح وهو اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب { والتاء الداخلة على الفعل المشتق من الحق لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية الصرفة } وكذا المجاز مجاز في معناه فإنه { مفعل } من الجواز بمعنى العبور وهو حقيقة في الأجسام واللفظ عرض يمتنع عليه الانتقال من محل إلى آخر وبناء { مفعل } مشترك بين المصدر والمكان لكونه حقيقة فيهما ثم نقل من المصدر أو المكان إلى الفاعل الذي هو الجائز ثم من الفاعل إلى المعنى المصطلح وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له يناسب المعنى المصطلح بحسب التخاطب والحقيقة عبارة عن الاستعمال في المعنى الحقيقي والحقيقي عبارة عن الوضع والمجاز يتوقف على الثاني لا على الأول والمجاز لا يفهم معناه إلا بقرينة من حيث اللفظ أو دلالة الحال واعتبار العلاقة مع القرينة كاف في المجاز هذا عند الجمهور وليس كذلك عند البعض بل السماع عن العرب شرط له كأن يقال إن هذه العلاقة السببية مثلا مسموع من العرب في مثل هذا المجاز والمعتبر نوع العلاقة المضبوطة في استعمال البلغاء الخلس لا علاقة جزئية حتى يلزم نقل عينها عن أرباب البلاغة السليقية لاتفاقهم على ارتفاع الكلام المشتمل على الاستعارة البديعية التي صدرت عن أصحاب البلاغة المكتسبة { ويدل على عدم شرط السماع عدم بيانهم المعاني الجزئية في كتب اللغة كبيانهم الحقيقة فيها } ولا ينقل الاسم عن محل الحقيقة إلى غيره بطريق المجاز إلا لمشابهة قوية بينهما حتى قال أهل اللغة إن المجاز تشبيه بدون كاف التشبيه وذلك بدلالة تأكيد المشابهة بينهما فكانت المشابهة لازمة بين محل المجاز ومحل الحقيقة وأنواع العلاقات قيل خمسة وعشرون كما ذكره القوم وضبط صاحب التوضيح في تسعة وابن الحاجب في خمسة { وما ذكره القوم بالاستقراء وإن كان بعض منها متاخلا وهو استعمال اسم السبب للمسبب نحو { بلوا أرحامكم } أي

صلوا وبالعكس كالإثم للخمر واستعمال الكل للجزء كالأصابع للأنامل وبالعكس كالوجه للذات واستعمال الملزم للآزم كالنطق للدلالة وبالعكس كشد الإزار للاعتزال عن النساء في قوله قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار واستعمال أحد المتشابهين في صفة شكلا أو غيره للآخر كالأسد للشجاع واستعمال المطلق للمقيد كالיום ليوم القيامة وبالعكس كالمشفر للشفة واستعمال الخاص للعام نحو { وحسن أولئك رفيقا } أي رفقاء

وبالعكس كالعام المخصوص وحذف المضاف نحو { واسأل القرية } ويسمى مجازا بالنقصان وبالعكس نحو أن ابن جلا والمجاورة كالميزاب للماء والأول واعتبار ما كان والمحل للحال وبالعكس نحو { ففي رحمة الله } أي الجنة وآلة الشيء له كاللسان للذكر وأحد البدلين للآخر نحو الدم للدية والنكرة في الإثبات للعموم نحو { علمت نفسي ما أحضرت } والضد للضد والمعرف للمنكر كقوله { وادخلوا الباب } أي بابا من أبوابها والحذف نحو { يبين الله

لكم أن تصلوا { أي لئلا تصلوا والزيادة نحو { ليس كمثله شيء } واعلم أن اللفظ إذا تجرد عن القرينة فإما أن يحمل على حقيقته أو مجازه أو عليهما أو لا على واحد منهما والثلاثة الأخيرة باطلة لأن شرط الحمل على المجاز حصول القرينة المانعة اتفاقا والمجموع من حيث ليس حقيقة له إذ المقدر خلافه فيكون معناه المجازي وقد فات شرط الحمل عليه وعلى التقدير الأخير يكون مهملا أو مجملا وذلك خلاف الإجماع فتعين الوجه الأول ثم اعلم أن الحقيقة إما متعذرة وإما مهجورة فالحقيقة المتعذرة هي ما لا يتوصل به إلى المعنى الحقيقي إلا بمشقة ك { أكل النخلة } والمهجورة ما يتركه الناس وإن تيسر الوصول إليه ك { وضع القدم } وقيل المتعذرة ما لا يتعلق به حكم وإن تحقق والمهجورة قد يثبت بها الحكم إذا صار فردا من أفراد المجاز عادة أو شرعا وقيل المهجورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال { والحقيقة إذا تعذرت يصار إلى المجاز والمهجور شرعا أو عرفا كالمتعذر } وإذا تعذرت الحقيقة والمجاز أو كان اللفظ مشتركا بلا مرجع أهمل لعدم الإمكان والحقيقة إذا كانت مستعملة والمجاز أكثر منها استعمالا فالعمل بالمجاز على وجه يصير الحقيقة فردا منه أولى هذا عند أبي يوسف ومحمد ترجيحاً بكثرة الاستعمال إذ الحقيقة متى قل استعمالها لا تتسارع الأفهام إليها فالعبرة للمجاز تحقيقا لغرض الإفهام بأبلغ الوجوه وأما عند أبي حنيفة فالعمل بالحقيقة أولى لأنها الأصل

وإذا استويا في الاستعمال فالعمل بالحقيقة أولى بالاتفاق لأنه بالتعارض يسقط اعتبار العرف سواء كان بالتعامل وهو قولهما وعليه مشايخ بلخ أو بالتفاهم والأقوال وهو قول الإمام وعليه مشايخ العراق

وجملة ما تترك به الحقيقة خمسة أنواع عرف ذلك بطريق الاستقراء تترك بدلالة العدة أي العرف والشرع وبدلالة محل الكلام لأن محل الحقيقة ما لم يقبل حكمها للتعذر تعين إرادة المجاز وبدلالة معنى يرجع إلى المتكلم أي صفة من صفاته كما لو وكل بشراء اللحم فإنه ينفذ بالنهي إن كان مقيما وبالمطبوخ والمشوي إن كان مسافرا بدلالة حالهما على ذلك وبقرينة لفظية التحقت به سابقة أو متأخرة إلا أن السياق أكثر استعماله في المتأخرة كما في قوله تعالى { فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا اعتدنا للظالمين نارا } لأن حقيقة الأمر الإيجاب عند الجمهور وعند البعض للندب والإباحة والكفر غير واجب ولا مندوب ولا مباح إذ لو كان كذلك لما استوجب العقوبة بسياق الآية وتترك أيضا بدلالة اللفظ في نفسه بأن يكون الاسم منبئا عن كمال في مسماه لغة وفي أفراد ذلك المسمى نوع قصور فعند الإطلاق لا يتناول اللفظ ذلك الفرد القاصر كلفظ الصلاة فإنه لما كان عبارة عن الأركان المخصوصة لا يتناول عند الإطلاق صلاة الجنابة لقصور فيها ألا يرى أنها لا تذكر إلا بقرينة والحقيقة المقدسة هي الماهية الكلية المفاضة للوجود والتشخص عند المتكلمين والوجود الخاص الحقيقي القائم بذاته عند الحكماء وعلى كلا التقديرين يمتنع تعقلها بخصوصها ولا تتعقل إلا بمفهومات كلية اعتبارية فقط عند الحكيم والمعتزلة أو بها وبصفات حقيقية عند الماتريدية والأشاعرة الحمد هو الشكر والرضى والجزاء وقضاء الحق وأحمد { فلان } صار أمره إلى

الحمد أو فعل ما يحمد عليه و أحمد فلانا رضي فعله ومذهبه ولم ينشره للناس و أحمد أمره صار عنده محمودا وحمدت الله على كذا أي حمدته بإلقاء ذلك الحمد على كذا إذ لا يتعدى بعلى والحميد فعيل من الحمد بمعنى المحمود وأبلغ منه وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها أو بمعنى الحامد أي يحمد أفعال عباده والتحميد حمد الله مرة بعد مرة وإنه لحامد الله ومنه محمد كأنه يحمد مرة بعد

مرة وأحمد إليك الله أشكره والعود أحمد أي أكثر حمدا لأنك لا تعود إلى شيء غالبا إلا بعد خيريته أو معناه أنه إذا ابتداء المعروف جلب الحمد لنفسه فإذا عاد كان أحمل أي أكسب للحمد له { أو هو { أفعل } من المفعول أي الابتداء محمود والعود أحق بأن يحمده كذا في القاموس { واختلف في الحمد والثناء والشكر والمدح هل هي ألفاظ متباينة أو مترادفة أو بينها عموم وخصوص مطلق أو من وجه فمن قال بالتباين نظر إلى ما انفرد به كل واحد منهما من الجهة ومن قال

بالترادف نظر إلى جهة اتحادها واستعمال كل واحد منها في مكان الآخر ولهذا ترى أهل اللغة يفسرون هذه الألفاظ بعضها ببعض ومن قال بالاجتماع والافتراق فقد نظر إلى الجهتين معا وهو قول بعض أهل اللغة وعليه جمهور الأدباء والأصل في الألفاظ الدالة على المعاني التباين والاتحاد والاشتراك خلاف الأصل في الفائق الحمد والمدح أخوان حملة السيد على الترادف بينهما إما بعد قيد الاختيار في الحمد أو باعتباره فيهما والتفتازاني حملة على الاشتقاق كبيرا كان أو أكبر مع اتحاد في المعنى أو تناسب فلا ترادف قالوا الحمد هو الثناء مع الرضى بشهادة موارد استعماله والمدح مطلقا هو الثناء ويشترط في الحمد صدوره عن علم لا عن ظن وكون الصفات المحمودة صفات الكمال والمدح قد يكون عن ظن وبصفة مستحسنة وإن كان فيه نقص ما والحمد مأمور به { قل الحمد لله { والمدح منهى عنه احتوا التراب على المداحين والحمد وضع بعد النعمة وفيه دلالة على أنه فاعل باختياره وقائله مقر به والمدح ليس كذلك وفي الحمد اعتراف بدوام النعمة واقتضاء سابقة الإحسان بخلاف المدح فإنه عام وتعلق الحمد في قولك { حمدته { بمفعوله منبئ عن معنى الإنهاء فصار كبعض الأفعال في استدعاء أدنى الملابس ك { أعنته إليه { و { استعنته منه { وليس كذلك المدح لأن تعلقه بمفعوله في قولك { مدحته { على منهاج عامة الأفعال بمفعولاتها في الملابس التامة المؤثرة فيه ومن ثمة صار التعلق فيه بالمفعول الحقيقي وفي الحمد بواسطة الجار المناسب وما هذا إلا لاختلافهما في المعنى قطعاً ولا بد في الحمد أن يكون المحمود مختاراً وفي المدح غير لازم ولهذا يكون وصف اللؤلؤة بصفائها مدحا لا حمدا وأما { مقاما محمودا { فمعناه محمودا فيه النبي لشفاعته أو الله تعالى لتفضله عليه بالإذن في الشفاعة ولا يلزم النقص بالوصف الجميل في مقابلة الصفات الذاتية كالقدرة والإرادة غير الاختيارية بناء على أن كل اختياري حادث لأن

الاختياري يقتضي أن يكون مسبوقا بالإرادة والإرادة مسبقة بالعلم والقدرة وذلك يستلزم الحدوث على ما تقرر في محله إذ الصفات الذاتية أمر اختياري أي أمر منسوب إلى الاختيار نسبة المصاحب إلى المصاحب الآخر لا نسبة المعلول إلى علته حتى يكون معناه أمرا أو منسوباً إلى الاختيار الذي هو منشأ ذلك الأمر أو هي بمنزلة أفعال اختيارية لكونها مبدأ لها والحمد عليها باعتبار تلك الأفعال فيكون المحمود عليه اختياريا في المأل أو لكون الذات مستقلا وكافيا فيها غير محتاج فيها إلى أمر خارج كما هو شأن بعض الأفعال الاختيارية وفيه أن بعض الصفات ليس الذات مستقلا فيها بل يحتاج إلى صفة أخرى إلا أن يقال المراد من الخارج الخارج من الذات والصفات ويمكن أن

يجاب بأن الاختياري كما يجيء بمعنى ما صدر بالاختيار يجيء بمعنى ما صدر من المختار أو المراد من الاختياري ههنا المعنى الأعم المشترك بين القادر والموجب وهو إن شاء الله فعل وإن لم يشأ لم يفعل ولا شك أن صفاته تعالى عند الأشاعرة صادرة عن الفاعل المختار الذي هو ذاته تعالى وإن لم يصدر عنه بالاختيار { وأيضا هي صادرة بالاختيار بالمعنى الأعم وأجاب البعض بأن لا نسلم عدم كون الصفات المذكورة صادرة بالاختيار بالمعنى الأخص أيضا لجواز أن يكون سبق الاختيار عليه سبقا ذاتيا كسبق الوجوب على الوجود لا سبقا زمانيا حتى يلزم حدوثها وفيه أنهم قالوا بأن أثر الفاعل المختار حادث قطعاً بلا خلاف وإن اعترض عليه بأنه يجوز أن يكون سبق الاختيار عليه ذاتيا لا زمانيا حتى يلزم الحدوث ويكفي في الجميل أن كون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وأن يكون ثمراته وآثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة { ثم الحمد لا يختص بهذه المادة والصيغة بل قد يكون بغيرها مما يشعر بالتعظيم نحو { العظمة لله } و { الأمر بيد الله } حتى قيل قول القائل { زيد حسن الوجه } وصف لزيد وحمد لباريه إذ كل حسن صنيع جمال فطرته أو كل محسن رضيع لبان نعمته وما من خير إلا هو موليه بوسط على مذهب من يقول بمؤثر سوى الله أو بغير وسط على مذهب من لا يرى مؤثرا سواه فكل حمد وثناء راجع إليه عند التحقيق لأنه المنعم الحقيقي المبدع المخترع الموفق المقدر وما سواه شرائط ووسائل وأسباب وآلات لوصول نعمائه إلى الخلق وهو المستحق للحمد ذاتا وصفة ولا شيء منه لغيره في الحقيقة فاستحقاق الذات العلية للحمد إنما هو بصفاته الذاتية التي لا يحمد عليها إلا الذات فقط في قول الحامدين لله { الحمد لله } واستحقاق الصفات الذاتية أيضا للحمد إنما هو بكمال صفاتها أيضا كما هو المفهوم من صفات الأفعال فإنها وسيلة للإنعام صفات الذات العلية التي هي منشأ تلك الصفات المتفجرة من الإنعام

والإحسان على جميع الأكوان فاستحقاق الذات أولا من حيث هو بصفاته الذاتية السبع أو الثماني على اختلاف الرائيين ثم استحقاق الصفات المذكورة ثانيا إنما هو بواسطة الفعل كالإنعام مثلا ولما كانت الذات العلية منشأ الحمد والوصف آلة لملاحظتها لا أنه مقصود أصالة فهي محمودة باعتبار أنها نصب عين الحامد

ومحمود عليها باعتبار أن الحمد لأجلها ومحمود بها باعتبار أن الحمد كان بها
بقي الكلام فيه من جهة التقسيم والإعراب فنقول إن الحمد اللغوي هو
الوصف الجميل على جهة التعظيم والتبجيل باللسان وحده والعرفي هو فعل
ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعما أعم من أن يكون فعل اللسان والجنان
والأركان والقولي هو حمد اللسان وثناؤه على الحق بما

أثنى به على نفسه على السنة الأولياء والأنبياء والرسل والفعلية هو الإتيان
بالأعمال البدنية ابتغاء لوجه الله والحالي هو ما يكون بحسب الروح والقلب
كالإتصاف بالكمالات العلمية والعملية والتخلق بالأخلاق الإلهية والنبوية فحمد
الله عبارة عن تعريفه وتوصيفه بنعوت جلاله وصفات جماله وسمات كماله
الجامع لها سواء كان بالحال أو بالمقال وهو معنى يعم الثناء بأسمائه فيه جليلة
والشكر على نعمائه فهي جزيلة والرضى بأفضيته فهي حميدة والمدح بأفعاله
فهي جميلة وذلك لأن صفات الكمال أعم من صفات الذات والأفعال والتعريف
بها أعم منه باللسان أو بالجنان أو بالأركان وأما الحمد الذاتي فهو على السنة
المكملين ظهور الذات في ذاته لذاته والحمد الحالي إتصافه بصفات الكمال
{ والحمد الفعلية إيجاد الأكوان بصفاتها حسبما يقتضيها في كل زمان ومكان
ونفس الأكوان أيضا محامد دالة على صفات مبدعها { سوابقها ولواحقها مثل
الأقوال والله سبحانه يثني بنفسه على نفسه { نعم المولى ونعم النصير {
وقيل كل ما أثنى الله به على نفسه فهو في الحقيقة إظهاره بفعله فحمده
لنفسه بث آياته وإظهار نعمائه بمحكمات أفعاله وعلى ذلك { شهد الله أنه لا
إله إلا هو { فإن شهادته لنفسه إحداث الكائنات دالة على وحدانيته ناطقة
بالشهادة له ويثني بنفسه على فعله { نعم العبد إنه أواب { ويثني بفعله على
نفسه كقول العبد { الحمد لله { ويثني بفعله على فعله كقول العبد { نعم
الرجل زيد { فكل حمد إذن مضاف إليه وإن اختلفت جهة الإضافة والحمد لله
تعالى واجب في الدنيا لأنه على نعمة متفضل بها وهو الطريق إلى تحصيل نعم
الآخرة والحمد له في الآخرة ليس بواجب لأنه على نعمة واجبة الإيصال إلى
مستحقها وإنما هو تنمة سرور المؤمنين يتلذذون به كما يتلذذ من به العطش
بالماء البارد والحمد في بدء تصنيفه إن لم يقابل حمده بنعمة فهو حامد لغة
فقط وإن قابله بها فهو حامد لغة وعرفا وشاكر لغة وإن جعله جزءا

من شكر عرفي بأن صرف سائر ما أنعم عليه إلى ما أنعم له كما صرف لسانه
فهو حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك وذلك أعلى مراتب الحامدين وأما إعراب
{ الحمد لله { فهو في الأصل من المصادر المنصوبة بالأفعال المقدرة السادة
مسدها كما في { شكرا { و { سقيا { و { رعي { ونحوها فحذف فعله لدلالة
المصدر عليه ثم عدل إلى الرفع لقصد الدوام والثبات وأدخل عليه الألف واللام
فصار { الحمد لله { ولما كانت نعم الله على كثيرها قسمين دائمة ثابتة
وحادثة متجددة اختلف من ههنا اختيار العلماء منهم من يختار الجملة الاسمية
ومنهم من يختار

الفعلية جريا على قضية التناسب لكن { الحمد لله } أبلغ من { أحمد الله } و { الله أحمد } أما من الأول فلأنه يحتمل الاستقبال فيكون وعدا لا تنجيذا وكونه حقيقة في الحال عند الفقهاء لا يدفع الاحتمال على أن إرادة الحال تفيد انقطاعه من الجانبين لعدم ما يدل على الاستمرار إلا أن يراد معنى قولهم { ما مضى فات والمؤمل غيب ولك الساعة التي أنت فيها } وأما من الثاني فلأن الحصر إنما يعتبر في مقام يكون فيه خطأ يرد إلى الصواب ومقام الحمد من المسلم يأبى أن يعتقد أن غير الله محمود اعتقادا خطأ فيرد إلى الصواب ويقتضي أن يكون على أسلوب دال على الثبوت له دائما وهو { الحمد لله } وصيغة المتكلم مع الغير وإن دلت على وجود مشارك في صفة الحامدين من بني صنفه أو نوعه أو جنسه أو كل العالمين أو مما يختص به من الجوارح والموارد مع ما في التشريك من الاستعانة والإشفاق ودفع توهم الاختصاص وغير ذلك لكنه لا يفيد أيضا ما يفيد { الحمد لله } من كونه تعالى محمودا أزلا وأبدا بحمده القديم سواء حمد أو لم يحمد وأن الحمد حقه وملكه بسبب كثرة أباديه وأنواع آلائه على العباد وليس فيه ادعاء أن العيد آت بالحمد بل تقول من أنا حتى أحمده لكنه محمود بجميع حمد الحامدين ولأن فيه دخل حمده وحمد غيره من أول العالم إلى آخره بل إلى ما لا نهاية له إلى غير ذلك من الفوائد وفي { الحمد لله } تصريح بأن المؤثر في وجود العالم فاعل مختار لا موجب كما تقول به الفلاسفة وليس في المدح لله هذه الفائدة وفيه أيضا دلالة على أن الحمد لأجل كونه مستحقا له لا لخصوص أنه أوصل النعمة إليه فيكون الإخلاص أكمل والانقطاع عما سواه أقوى وأثبت وليس من الشكر لله ذلك بل فيه إشعار بأن ذكر تعظيمه إنما هو بسبب ما وصل إليه من النعمة وهي المطلوب الأصلي وهذه درجة صغيرة وإذا عرفت هذا فنقول إن في الإتيان بالجملة الاسمية الإخبارية لفظا كما هو الأصل والإنشائية معنى كما في ألفاظ العقود

وغيرها على معنى أنه منشئ للأخبار أن كل حمد ثابت له لا أنه منشئ لكل حمد محلاة جزؤها الأول بلام لا يقصد المصدر المؤكد إلا بها وهو لام الجنس الصالح بحسب المقام للاستغراق بتنزيل الأفراد الثابتة للغير في المقام الخطابى منزلة العدم كما وكيفا وجزؤها الثاني بلام الاختصاص الذي يقال له لام التملك والاستحقاق لا سيما فيه التأسى بمفتتح التنزيل الجليل والتنبيه على استغنائه عن حمد الحامدين مع ما فيه من الإيماء إلى أنه لا يليق بذاته القديم إلا حمده القديم الصادر عن ذاته القديمة وهذا المعنى على العهد الراجح عند بعض المحققين وإما على الجنس والاستغراق والمعنى أن ما يعرفه كل أحد من المعنى الذي يطلق عليه هذا اللفظ أو جميع أفرادها ثابت لذاته تعالى بالحقيقة على وجه الاختصاص وأنه الحقيق به بالاختيار الحقيقي المنحصر فيه حمد أو

لم يحمد وتقديم الحمد لمزيد الاهتمام لا لعدم صلاحية التخصيص في التأخير لا يلزم من ثبوت الحمد له تعالى قيام الصفة الواحدة بشيئين متغايرين بالذات والاعتبار إذ من القاعدة المقررة أن كل مصدر متعد كما يقتضي القيام بالفاعل

اقتضاء المصدر اللازم إياه كذلك يقتضي التعلق بالمفعول وهذا التعلق كالتعلق الكائن في قولنا { أكرمت زيدا } فإن الإكرام متعلق بزيد بمعنى أنه حينما صدر عن المتكلم وقام به قد تعلق بزيد وتوجه إليه لا أنه قام به قيامه بفاعله فالمعنى حينئذ أن الحمد الذي صدر عني وقام بي قد تعلق في هذا الحين بجنابة الأقدس وتوجه إليه لا إلى غيره إذ لا حقيق به غيره فكما أن الحمد حقيق به فهو حقيق بالحمد أيضا الحديث هو اسم من التحديث وهو الإخبار ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام ويجمع على { أحاديث } على خلاف القياس قال الفراء واحد الأحاديث أحذوثة ثم جعلوه جمعا للحديث وفيه أنهم لم يقولوا أحذوثة النبي وفي الكشف الأحاديث اسم جمع ومنه حديث النبي وفي البحر ليس الأحاديث باسم جمع بل هو جمع تكسير ل { حديث } على غير القياس ك { أباطيل } واسم الجمع لم يأت على هذا الوزن وإنما سميت هذه الكلمات والعبارات أحاديث كما قال الله تعالى { فليأتوا بحديث مثله } لأن الكلمات إنما تتركب من الحروف المتعاقبة المتوالية وكل واحد من تلك الحروف يحدث عقيب صاحبه أو لأن سماعها يحدث في القلوب من العلوم والمعاني والحديث نقيض القديم كأنه لوحظ فيه مقابلة القرآن وحدث أمر وقع والحادثة والحدث والحدثان بمعنى والحديث ما جاء عن النبي والخبر ما جاء عن غيره وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق فكل حديث خبر من غير عكس والأثر ما روي عن الصحابة ويجوز إطلاقه على كلام النبي أيضا وعلم الحديث رواية هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة وموضوعه ذات النبي عليه الصلاة والسلام من حيث إنه نبي

وغايته الفوز بسعادة الدارين وعلم الحديث دراية وهو المراد عند الإطلاق هو علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث ذلك وغايته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك ومسائلة ما يذكر في كتبه من المقاصد والمحدثون يطلقون الأسناد والسند بمعنى الإخبار عن رفع الحديث إلى قائله فالمسند ما رفع إلى النبي خاصة والمتصل ما اتصل بإسناده إلى النبي أو إلى واحد من الصحابة وكذا الموصول

والموقوف هو الذي رواه الصحابي ولم يسند إلى النبي والمرفوع هو الذي رواه الصحابي وأسند إلى النبي والمرسل هو الذي رواه التابعي عن رسول الله ولم يسم الصحابي الذي رواه عنه والصحيح هو الذي اتصل بإسناده بنقل العدل فينقل الضابط إلى منتهاه والحسن هو الذي يكون راويه مشهوراً بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان والذي يروى بإسنادين يقال له حديث حسن صحيح والمقطوع من الحديث قول التابعي وفعله والمنقطع ما سقط من رواه راو واحد غير الصحابي والشاذ ما له إسناد واحد شذ بذلك فما كان من ثقة يتوقف فيه ولا يحتج وما كان من غير ثقة فمتروك والغريب قد يكون من حديث تفرد الراوي بروايته وهو مع ذلك صحيح لكون كل من نقلته صحابياً وقد يكون بمخالفة واحد من الثقات أصحابه والضعيف ما كان أدنى مرتبة من الحسن وقال بعضهم هو ما لم يجمع صفات

الصحيح ولا صفات الحسن وهو حجة اتفاقا في الفضائل والمناقب ومعنى قولهم لا يثبت بالحديث الضعيف الأحكام أنه لا يجوز أن يتمسك به المجتهد في إثبات الأحكام الاجتهادية ويجعله مبنى مذهبه ومناط اجتهاده في مسألة وهذا لا ينافي أن يستحب العمل بالحديث الضعيف الوارد في الفضيلة والمتواتر ما ليس بمعرفته حاجة والآحاد ما يسند إلى آحاد والمحكم ما ليس بمحتاج إلى التأويل والمتشابه ما يحتاج إلى التأويل والقوي ما قاله وقرأ بعده آية من كتاب الله والناسخ ما قاله في آخر عمره والمنسوخ ما قاله في أول عمره والعام ما أراد به جميع الخلق والخاص ما قضى به لواحد من الخلق والمردود له ظاهر وليس له معنى ورواية كاف والمفتري ما قاله أبو مسيلمة والمضطرب ما اختلف راويه فيه فرواه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالف له والمستفيض ما زاد نقلته على ثلاثة والحديث المشهور في حق العمل بمنزلة المتواتر والدلائل القطعية ويمثله يزداد على الكتاب الحديث الموضوع وكل خبر نقل عن رسول الله وأوهم أمرا باطلا ولم

يقبل التأويل لمعارضته للدليل العقلي فهو مكذوب على النبي { صلى الله عليه وسلم } وهو المسمى بالموضوع وسبب الوضع نسيان من الراوي لمرويه لطول عهده به فيذكر غير مرويه ظانا أنه مرويه وهو وضع أو افتراء أي كذب عمد على النبي كوضع

الزنادقة أربعة عشر ألف حديث يخالف المعقول تنفيرا للعقلاء عن شريعته أو غلط من الراوي كأن يريد النطق بكلمة فيسبق لسانه إلى النطق بغيرها أو غير ذلك كوضع الخطابية أحاديث نصره لآرائهم وكوضع الكرامية أحاديث في الترغيب في الطاعة والترهيب عن المعصية وكلاهما راجع إلى الافتراء وعدم شهرة الحديث فيما فيه عموم بلوى دليل الافتراء به أو دليل النسخ والحديث المتعبد بلفظه كالآذان والتشهد والتكبير والتسليم وكذا الحديث المتشابه والذي هو من جوامع الكلم التي أوتيتها نحو الخراج بالضمان والعجماء جبار لا يجوز نقلها بغير ألفاظها إجماعا واختلف فيما سوى ذلك والأكثر من العلماء ومنهم الأئمة الأربعة على جواز نقل الحديث بالمعنى للعارف بمدلولات الألفاظ ومواقع الكلام من الخبر والإنشاء فيأتي بلفظ بدل لفظ النبي مساو له في المعنى جلاء وخفاء من غير زيادة في المعنى ولا نقص لأن المقصود هو المعنى واللفظ آلة له ومن أقوى حجتهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به وقال البرماوي إن نسي اللفظ جاز وإلا فلا وقيل بجوازه بلفظ مرادف وقيل بجوازه وإن كان موجبه عاما وقيل يمنع مطلقا { وقال بعضهم جواز النقل بالمعنى فيما إذا كان اللفظ ظاهرا مفسرا فأما إذا كان اللفظ مشتركا أو مجملا أو مشكلا فلا يجوز إقامة لفظ آخر مقامه بالإجماع لأن فيه احتمال الاختلاف بالمعنى { وقال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن أنه يحسن كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا ويحتج بقول الصحابي قال النبي كذا وهو الصحيح وكذا بقوله عن النبي { صلى الله عليه وسلم } أنه قال كذا على الأصح وكذا بقوله إن النبي قال كذا وقول الصحابي فيما لا طريق إلى معرفته إلا خبر النبي عليه

الصلاة والسلام في قوة الرفع إلى النبي عليه الصلاة والسلام واختلفوا في { إن } بالنسبة إلى غير الصحابي والجمهور على أن { عن } و { إن } سواء إذا ثبت السماع واللقاء وإيراد

الحديث بلفظ { عن } من غير تصريح بالسماع يسمى عند المحدثين العنونة واشترط في نقل الحديث القراءة على الشيخ لخوف أن يدخل في الحديث ما ليس منه أو يقول على النبي ما لم يقله بخلاف القرآن فإنه محفوظ متلقى متداول مبسر فكل من يسمع من لفظ محدث يحدثه يقول حدثني فلان وإن كان معه أحد يقول حدثنا فلان ولو قرأ على المحدث بنفسه يقول أخبرني وإن قرئ على المحدث وهو حاضر يقول أخبرنا ولو عرض المستفيد كتابا أو جزءا على المحدث وروى المحدث عنه أنه سماعه أو قراءته أو تصنيفه فيقول للمستفيد أجزت لك أن تروي عني ما في هذا الكتاب فإذا روى المستفيد ذلك الكتاب

يقول أنبأني فلان وإن لم يقل للمستفيد ارو عني هذا الكتاب بل كتب من مدينة إلى مدينة أني أجزت لفلان أن يروي عني كتابي الفلاني أو كتب إليه يا فلان ارو عني الكتاب الفلاني فيقول إذا روى ذلك الكتاب كتب إلي فلان وأجاز لي أن أروي هذا الكتاب ولو قال المحدث مشافهة أجزت لك أن تروي عني الكتاب الفلاني من غير أن يدفع ذلك الكتاب إليه بيده يقول المستفيد أجازني فلان ولو قال أنبأني جاز أيضا ويقال للنوع الأول السماع وللثاني الإخبار وللثالث العرض والمناولة وللرابع الكتابة وللخامس الإجازة والأول أقوى ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس وفي ثمار اليونان ألفاظ الراوي في عرض المناولة أن يقول ناولني فلان كذا أو أجازني ما فيه أو يقول أخبرني أو حدثني مناولة وهذا متفق عليه فإن اقتصر على { حدثني } أو { أخبرني } امتنع في الأصح والمكاتبه هي أن يكتب الشيخ شيئا من حديثه أو يأمر غيره بكتابته عنه إما لحاضر عنده أو لغائب عنه اقتران بها إجازة فهي كالمناولة المقرونة بالإجازة في الصحة والقوة وإن تجردت عن الإجازة صحت أيضا وكانت أقوى الإجازة وجزم بذلك في المحصول وتجاوز الإجازة لمعدوم كقوله أجزت لفلان ولمن يولد له ما تناسلوا وانعقد الإجماع على منع إجازة من يوجد مطلقا من غير تقييد بنسل فلان لأنها في حكم إجازة معدوم والمعدوم والشائع عند المحدثين تخصيص التحديث بالسماع والإخبار بما يقرأ على الشيخ لكن الإمام البخاري والمغاربة على عدم الفرق وهو المذهب عند فقهاء الحنفية بل جاز جميع الصيغ في صورة الإجازة أيضا على ما يستفاد من تقرير الشيخ في شرح البخاري لكن الجزري جعل هذا التجويز ضعيفا إلا أنه لا يصح تغيير { حدثنا } أو { أخبرنا } بالآخر في الكتب المؤلفة ولو قال محدث لا ترو هذا عني فإنه يروي يروي عنه لأنه روى ما سمع كالمشهور عليه إذا قال لا تشهد علي بهذا الإقرار ولو قال ليس هذا حديثي لا يروي عنه لأنه أنكر الرواية ولو قال

بعد ذلك اروه عني جاز له أن يروي عنه والأعمى إذا سمع الحديث فله أن يروي فإن قتادة ولد أعمى وقد روى أحاديث كثيرة عن أنس ابن مالك وعن غيره وهم قبلوا روايته ولو قرأ الأحاديث على عالم وهو يسمع ذلك إلا أنه ذهب عن سمعه من الوسط كلمات فلما فرغ منه قال له القارئ ارو عني ما قرأت عليه حل له أن يروي عنه تلك الأحاديث كالشاهد إذا قرئ عليه الصك فسمع بعضه وذهب عنه بعضه جاز له أن يشهد بما في الصك لأنه قرئ عليه وأقر المقر بذلك فشهد على ذلك ويقال أخرج فلان في مسنده عن فلان بن فلان قال { كان يقول } ولفظ { كان يقول } حكمه الرفع فإن صدر من صحابي كان مرفوعا أو من تابعي فمرفوع مرسل وإذا قال الصحابي من السنة كذا فهو كقوله { قال رسول الله } هذا هو المذهب الصحيح المختار

الذي عليه الجمهور من الفقهاء والمحدثين والأصوليين قالوا وينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر فإن كان صحيحا أو حسنا يقول قال رسول الله كذا أو فعل كذا أو نحو ذلك من صيغ الجزم وإن كان ضعيفا فلا يقال بصيغ الجزم بل يقال روي عنه كذا أو يروي عنه كذا أو جاء عنه كذا أو يذكر أو يحكى أو يقال أو بلغنا أو ما أشبه ذلك الحال لفظ الحال كلفظ { التمر } والحالة ك { التمرة } والأول ينبئ عن الإبهام فيناسب الإجمال والثاني يدل على الأفراد فيناسب التفصيل والحال ما كان الإنسان عليه من خير أو شر يذكر ويؤنث والحال يطلق على الزمان الحاضر وعلى المعاني التي لها وجود في الذهن لا في الخارج كعرضية العرض وجسمية الجسم وإنسانية الرجل والمرأة فإنها مقومة لا قائمة وعلى المعاني التي لها وجود في الخارج كالعدد من الثلاثية والأربعية والعشرية وعلى المعاني الخارجية التي يصدر عنها الفعل والانفعال كالعلم والشجاعة وأضدادهما والحال يختص به الإنسان وغيره من أموره المتغيرة في نفسه وجسمه وصفاته والحول ما له من القوة في أحد هذه الأصول الثلاثة وفي تعارف أهل المنطق هي كيفية سريعة الزوال نحو حرارة وبرودة ويبوسة ورطوبة عارضة والهيئة النفسانية أول حدوثها قيل أن ترسخ تسمى حالا وبعد أن ترسخ تسمى ملكة والأمر الداعي إلى إيراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة من حيث إنه بمنزلة زمان يقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث إنه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما والحالة عبارة عن المعاني الراسخة أي الثابتة الدائمة والصفة أعم منها لأنها تطلق على ما هو في حكم الحركات كالصوم والصلاة والحال أعم من الصورة لصدق الحال على العرض أيضا والمحل أعم من المادة لصدق المحل على الموضوع أيضا والموضوع والمادة متباينان مندرجان تحت الحال وأثبت بعض المتكلمين واسطة بين الموجود والمعدوم وسماها الحال وعرف بأنها صفة لا موجودة ولا معدومة لكنها

قائمة بموجود كالعالمية وهي النسبة بين العالم والمعلوم والأمور النسبية لا وجود لها في الخارج وأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي والمتقدم إن اعتبر فيما بين أجزاء الماضي فكل ما كان أبعد من الآن الحاضر فهو المتقدم وإن اعتبر فيما بين أجزاء المستقبل فكل ما هو أقرب

إلى الآن الحاضر فهو المتقدم وإن اعتبر فيما بين الماضي والمستقبل فقد قيل الماضي مقدم وهذا هو الصحيح عند الجمهور وتعيين مقدار الحال مفوض إلى العرف بحسب الأفعال فلا يتعين له مقدار مخصوص هذا على مذهب المتكلمين القائلين بأن الزمان موهوم محض مركب من آتات موهومة لا من أجزاء

موجودة فالآن عندهم جزء موهوم لموهوم آخر هو الزمان وأما عند الحكماء القائلين بأن الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه والحال بيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا منه أو عليه نحو { ضربت زيدا قائما } و { جاءني زيد راكبا } والحال ترفع الإبهام عن الصفات والتمييز يرفع الإبهام عن الذات والحال تكون مؤكدة على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح وتزاد { من } في التمييز ك { عز من قائل } لا في الحال والحال هي الفاعل في المعنى والمفعول لا يكون إلا غير الفاعل أو في حكمه ويعمل في الحال الفعل اللازم وليس كذلك المفعول ولا يكون الحال إلا نكرة والمفعول يكون نكرة ومعرفة والحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها نحو { في الدار قائما رجل } وعند جمودها نحو { هذا خاتم حديدا } وفيه أن { خاتم حديدا } تمييز لا حال كما صرح به ابن الحاجب وعامل الحال لا يجب أن يكون فعلا أو شبهه بل يجوز أن يعمل فيه معنى الفعل أي يستنبط منه معنى الفعل من غير أن يكون من صيغة الفعل وتركيبه كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الإشارة وحرف النداء والتمني والترجي وحرف الاستفهام لأن فيها معنى الفعل ويمتنع حذف عامل الحال إذا كان معنويا والحال لا يتقدم على العامل المعنوي ولا على الفعل غير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا المصدر باللام الموصولة ولا على { أفعل } التفضيل فيما عدا { هذا بسرا أطيب منه رطبيا } ولا على صاحبه المجرور على الأصح نحو { مررت جالسة بهند } إلا أن يكون الحال ظرفا فإن الحال إذا كانت ظرفا أو حرف جر كان تقديمها على العامل المعنوي أحسن منه إذا لم يكن كذلك والحال وصاحبها يشبهان المبتدأ والخبر ولذلك يجوز أن يكون صاحب الحال متحدا ويتعدد

حاله نحو { جاء زيد راكبا وضاحكا } كما أن المبتدأ يكون واحدا ويتعدد خبره وكذلك يجوز أن يتعدد خبر ما دخل عليه نواسخ الابتداء ويجوز أن يكون الحال وصاحبه كلاهما متعددا أو متحدا ويشترط وجود الرابط لكل من صاحبين كما يشترط وجود الرابط لكل من المبتدئين والحال المقدرة هي أن تكون غير موجودة حين وقع الفعل نحو { فادخلوها خالدين } وهي المستقبلية والمتداخلة وهي التي تكون حالا من الضمير في مثل { جاءني زيد راكبا كاتبا } فإن { كاتبا } حال من الضمير في { راكبا }

وقال بعضهم إذا عملت الحال الأولى في الثانية وكانتا بشيئين مختلفين فهو التداخل وإن كانتا بشيء واحد فهو الترادف والموطئة هي أن تجيء بالوصوف مع الصفة نحو { فتمثل لها بشرا سويا } وإنما ذكر { بشرا } توطئة لذكر { سويا } والمثقلة هي أن تكون صفة غير لازمة للشيء في وجوده عادة لا وضعا وهي الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو { هذا مالك ذهب } وقال بعضهم المثقلة هي التي ينتقل ذو الحال عنها مثل { جاءني زيد راكبا } فإن { زيدا } ينتقل عن الحال إذا كان ماشيا والمؤكددة هي أن تكون صفة لازمة لصاحب الحال حتى لو أمسك عنها لفهمت من فحوى الكلام وقال بعضهم المؤكددة هي التي لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا مثل { زيد أبوك عطوفا } فإن الأب لا ينتقل عنه العطف ما دام موجودا والمؤكددة لعاملها نحو { ولي مدبرا } ولصاحبها نحو { وخلق الإنسان ضعيفا } ولا تقع الحال من المضاف إليه لكونه بمنزلة التنوين من المنون من حيث تكميله للمضاف إلا أن يكون مضافاً إلى معموله نحو { عرفت قيام زيد مسرعا } أو يكون المضاف جزأه كقوله تعالى { ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا } أو كجزئه كقوله تعالى { اتبع ملة إبراهيم حنيفا } والحال وإن كانت لا تتبع صاحبها إعرابا وتعريفا لكن تتبعه أفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا إلا إذا جرت على غير ما هي له فحينئذ لا يلزم الاتباع في ذلك أيضا تقول { مررت برجل قاعدات نساؤه وقائمات جواربه } وفعل التعجب لا يقع حالا لأنه لا يجيء إلا خبرا ل { ما } وإنما لم يكن لفعل الحال لفظ يتفرد به عن المستقبل ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضي لأن الفعل المستقبل لما ضارع الأسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي فأعرب وجعل بلفظ واحد يقع لمعينين ليكون ملحقا بالأسماء حين ضارعها والماضي لما لم يضارع الأسماء بقي على حاله والحال يجري الشرط حتى لو قال { أنت طالق في حال دخولك الدار } يصير تعليقا والحال الذي

تقربه { قد } هو حال الزمان وما يبين الهيئة هو حال الصفات هكذا قاله السيد وتبعه الكافيجي والحق أنهما وإن تغايرا لكنهما متقاربان كما هو شأن الحال وعاملها وحينئذ لزم من تقريب الأولى تقريب الثانية المقارنة لها في الزمان والمراد من قولهم حال من أعم الأحوال الأوقات لا الحال المصطلح الحركة هي عبارة عن كون الجسم في مكان عقيب كونه في مكان آخر والسكون عبارة عن كون الجسم في مكان أزيد من أن واحد

وقيل الحركة كونان في آئين في مكانين والسكون كونان في آئين في مكان واحد { وتطلق الحركة تارة بمعنى القطع وهو الأمر المتصل الذي يعقل للتحرك فيما بين المبتدأ والتمهي وتطلق أخرى بمعنى الحصول في الوسط وهو حالة منافية للاستقرار يكون بها الجسم أبدا متوسطا بين المبتدأ والتمهي والأولى معدومة اتفاقا والثانية موجودة اتفاقا { والحركة منك إلى موضع ذهاب ومن موضع إليك مجيء } والمتكلمون إذا أطلقوا الحركة أرادوا بها الحركة الأينية المسماة بالنقلة وهي المتبادرة في استعمال اللغة وقد تطلق عندهم على الوضعية دون الكمية والكيفية والحركة لا تقع وصفا بالذات إلا للمتحيـز

بالذات والأعراض سواء كانت قارة أو سيالة إنما توصف بها بتبعية محلها كالمتحيز ولكنها لا تقتضي التجوز إذ لا استحالة في حركة العرض بتبعية حركة محله والحركة أعم من النقلة لوجود الحركة بدونها فيمن يدور في مكانه والنقلة أعم من المشي لتحقيقها بدونها فيمن زحف ودب وسمي الزحف مشيا في قوله تعالى { منهم من يمشي على بطنه } على الاستعارة أو المشاكلة والمشي جنس الحركة المخصوصة وإذا اشتد فهو سعي وإذا زاد فهو عدو { والذين يسعون في آياتنا معاجزين } أي مجتهدين في إظهار العجز والسكون مقابل الحركة والثبات مقابل النقلة فهو أعم من السكون فإن الغصن المتمايل ثابت غير ساكن والسكون أعم من الثبات لأنه سكون خاص والحركة الكمية كحركة النمو وهو أن يزداد مقدار الجسم في الطول والعرض والعمق وذهب الرازي إلى أن النمو والذبول ليسا من الحركة الكمية وكلام الشريف يميل إليه والحركة الكيفية المحسوسة كحركة الماء من البرودة إلى السخونة والحركة الكيفية النفسانية كحركة النفس في المعقولات فتسمى فكرا كما أنها في المحسوسات تسمى تخيلا والحركة الوضعية كحركة الجسم من وضع إلى وضع آخر ككون القاعدة قائما وكحركة الفلك في مكانه على الاستدارة والحركة الأينية كحركة الجسم من مكان إلى مكان آخر

والقوة المحركة إن كانت خارجة عن المتحرك فالحركة قسرية وإلا فإما أن تكون الحركة بسيطة أي على نهج واحد وإما مركبة أي لا على نهج واحد والبسيطة إما بإرادة وهي الحركة الفلكية أو لا وهي الحركة الطبيعية والمركبة إما أن يكون مصدرها القوة الحيوانية أو لا الثانية الحركة النباتية والأولى إما أن تكون مع شعور بها وهي الحركة الإرادية الحيوانية أو لا مع شعور وهي الحركة التسخينية كحركة النبض والحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من النباتية الدائمة لأن الإعرابية علم لمعان مقصودة متميز بعضها عن بعض بالإخلال بها يفضي إلى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها أعني الإبانة عما في الضمير ويقال في حركة الإعراب رفع ونصب وجر وخفض وحزم وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف وما بقي من أنواع هذه الحركات حركة تخلص عن التقاء الساكنين وحركة حكاية وحركة نقل وحركة إتباع وحركة مناسبة ثم الحري بهذه الخواص هو المعرب لأن وجودها في المبني في الجملة وقولهم حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك ليس بتساهل منهم لأن الحرف وإن كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله واختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف أو معه أو قبله ومذهب سيبويه أنها حادثة بعد حرفها المحرك بها وهو الصحيح وقد ثبت أن الحركة بعض الحرف فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضممة بعض الواو فكما أن الحرف لا يجمع حرفا آخر فينشأ معا في وقت واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد لأن حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز أن يتصور أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقيته حدث من بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين واختلفوا أيضا في حركات الإعراب هل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو كل منهما أصل في موضعه قال في التبيين والأقوى هو الأول الحمل حمله على الأمر يحمله فأنحمل أغراه به وحمله

الأمر تحميلاً فتحمله تحملاً وحمل عنه حلم فهو حمول أي ذو حلم وحملت المرأة تحمل علقت وحمل به يحمل حمالة كفل والحمل بالكسر ما كان على رأس أو ظهر والحمل بالفتح ما كان في بطن أو على شجرة ويجمع غالباً في القلة على { أحمال } وفي الكثرة على { حمول } واختلفوا في تفسير الحمل فقليل هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الهوية ونقض بالأمور العدمية المحمولة على الموجودات الخارجية كما في { زيد أعمى } إذ لا هوية للمعدومات وقيل هو اتحاد المتغايرين في المفهوم بحسب الذات أعني ما صدق عليه ويجوز حمل المفهومات العدمية على الموجودات

وحمل المواطأة هو أن يكون الشيء محمولا على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة كقولنا { الإنسان حيوان } وحمل الاشتقاق هو أن لا يكون محمولا عليه بالحقيقة بل ينسب إليه كالبياض بالنسبة إلى الإنسان وقيل حمل هو حمل المواطأة نحو { زيد ناطق } وحمل ذو حمل الاشتقاق نحو { زيد ذو نطق } وحمل المطلق على المقيد يجب عندنا إذا كانا في حكم واحد في حادثة واحدة لأن العمل بهما غير ممكن فيجب الحمل ضرورة مثل صوم كفارة اليمين وقد حمل الأصول على الفروع من ذلك أن لا يضاف { ضارب } إلى فاعله لأنك لا تضيفه إليه مضمرا فكذلك مظهرا لأن المضممر أقوى حكما في باب الإضافة من المظهر لمشابهته للتنوين والمضممر يحمل على المظهر في الإعراب لكون المظهر أصلا فيه والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له مثلا { مروان } يحتمل { فعلان } و { مفعال } و { فعولا } والأول له نظير فيحمل عليه وصفة اسم { لا } المبني يجوز فتحه نحو { لا رجل ظريف في الدار } وهي فتحة بناء لأن الموصوف والصفة جعلاً كالشيء الواحد ثم دخلت { لا } عليهما بعد التركيب ولا يجوز دخولها عليهما وهما معربان فبني معها لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ولا نظير له والحمل على أحسن القبيحين كحمل { قائما في نحو } فيها قائما رجل { على الحال لأن الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف بأن ترفع { قائما } وهو أقبح فحمل على أحسنها وحمل الشيء على الشيء كحذف التنوين من الاسم لمشابهته لما لا حصة له في التنوين وهو الفعل والحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل ومن ثمة قال الأكثرون { رحمان } غير منصرف وإن لم يكن له فعل لأن ما لا ينصرف من { فعلان } أكثر فالحمل عليه أولى وقول سيبويه أن المرفوع بعد { لولا } مبتدأ محذوف الخبر أولى من قول الكسائي أنه فاعل بإضمار فعله لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل والحمل أولا على المعنى ثم على اللفظ غير ممنوع وله نظير في

القرآن وإن كان الكثير بالعكس والحمل على المعنى كتأنيث المذكر وبالعكس وتصور معنى الواحد في الجماعة وبالعكس وغير ذلك كقوله تعالى { تلتقطه بعض السيارة } على قراءة التاء و { ذهب بعض أصابعه } لأن بعض السيارة سيارة في المعنى وكذا بعض الأصابع إصبع وكقوله تعالى { فلما رأى الشمس

بازغة قال هذا ربي { أي هذا الشخص أو الجرم } ومن يقنت منكن لله
ورسوله { أراد امرأة فحمل في الكل على المعنى

والشيء إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى وإذا حمل على
المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لأن المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه
بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف وحمل
الشيء على نقيضه مثل { سيع عجاف } حمل على { سمان } وعدي { رضي
{ ب { على { حملا على { سخط } و { فضل { ب { عن { حملا على
{ نقص { وعلقوا { نسي { حملا على { علم { وحملوا { جيعان { و
{ عطشان { على { شبعان { و { ريان { و { ملآن { لأن باب { فعلان {
للامتلاء وحملوا { دخل { معتديا على { خرج { فجأؤوا بمصدره كمصدر لكن
هذا غير مضطرد لأن { ذهب { لازم وما يقابله جاء متعديا نحو { أو جاؤوكم {
وعدي { شكر { بالباء حملا على { كفر { وحملوا { كم { الخبرية على { رب
{ في لزوم الصدر لأنها نقيضها وحملوا { مات موتانا { على { حي حيوانا {
لأن باب { فعلان { للتقلب التحرك و { عدوة { على { صديقة { ولا يشنى
{ بعض { ولا يجمع حملا على { كل { الحكم في اللغة الصرف والمنع للإصلاح
ومنه { حكمة الفرس { وهي الحديد التي تمنع عن الجموح ومنه الحكيم لأنه
يمنع نفسه ويصرفها عن هواها والإحكام والإتقان أيضا ومنه قوله تعالى
{ أحكمت آياته { أي منعت وحفظت عن الغلط والكذب والباطل والخطأ
والتناقض ومنه اسم الحكيم أي العالم صاحب الحكمة والمتقن للأمور ومعنى
الحكيم في الله بخلاف معناه إذا وصف به غيره ومن هذا الوجه قال تعالى
{ أليس الله بأحكم الحاكمين { والحكم أيضا الفصل والبت والقطع على
الإطلاق و { آيات محكمات { معناه أحكمت عباراتها بأن حفظت من الاحتمال
أو { محكمات { مشددة أي ذوات حكمة لاشتغالها على الحكم أو { حاكمات
{ أي منقاد لأحكامها أو متقنات لتحكيم نظمها وبلوغ بلاغتها الغاية القصوى أو
ممنوعات من التحريف أو موضحات لوضوح معاني الآيات كلها ولا يشترط
الوضوح لكل واحد وإلا لكان المحكم غير محكم بالنسبة إلى الأعجمي ومتشابه
القرآن مما

يعلم على ما هو مختار المحققين عن ابن عباس وأنا ممن يعلم المتشابه وحكم
بينهم وله وعليه أي قضى والحكم أعم من الحكمة وكل حكمة حكم وليس كل
حكم حكمة والحكم في العرف إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا وفي اصطلاح
أهل الميزان إدراك

وقوع النسبة أو لا وقوعها وهو الحكم المنطقي وفي اصطلاح أصحاب الأصول
خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتضاء أو التخيير ويقال له الكلام
النفسي ومدلول الأمر والنهي والإيجاب والتحريم ويسمى هذا بالاختصاصات
الشرعية وأثر الخطاب المترتب على الأفعال الشرعية وهذا يسمى بالتصرفات

المشروعة وهو نوعان دنيوي كالصحة في الصلاة والملك في البيع وأخروي كالثواب والعقاب وجميع المسببات الشرعية عن الأسباب الشرعية كل ذلك محكوم لله تعالى ثبت بحكمه وإيجاده وتكوينه وإنما سمي حكم الله على لسان الفقهاء بطريق المجاز عندنا خلافا للمعتزلة والأشعرية فإن عندهم التكوين عين المكون كما عرفت فيما تقدم وحكم الشرع ما ثبت جبرا لا اختيارا للعبد فيه وما ثبت جبرا هي الصفة الثابتة للفعل شرعا لا نفس الفعل الذي اتصف بالوجوب والحسن والقبح والصحة والفساد لأن نفس الفعل يحصل باختيار العبد وكسبه وإن كان خالقه هو الله تعالى والحكم الشرعي ما لا يدرك لولا خطاب الشارع سواء ورد الخطاب في عين هذا الحكم أو في صورة يحتاج إليها هذا الحكم كالمسائل القياسية إذ لولا خطاب الشارع في المقيس عليه لا يدرك الحكم في المقيس والحكم العقلي إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرر ولا وضع واضح وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز والحكم العادي إثبات ربط بين أمر وآخر وجودا أو عدما بواسطة تكرر القرآن بينهما على الحسن مع صحة التخلف وعدم تأثير أحدهما في الآخر البتة والحكم العادي القولي كرفع الفاعل ونصب المفعول ونحو ذلك من الأحكام النحوية واللغوية والحكم العادي العقلي كقولنا في الإثبات { شراب السكنجين مسكن للصفراء } وفي النفي { الفطير من الخبز ليس بسرير الانهضام } وقد يطلق العادي على ما يستند إلى شيء من العقل والنقل ويطلق أيضا على ما استقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة وعلى ما استمر الزمان على حكمه وعاد إليه مرة بعد

أخرى وعلى ما وقع في الخارج على صفة اتفاقا والحكم عند أهل المعقول يطلق ويراد به القضية إطلاقا لاسم الجزء على الكل وقد يطلق على التصديق وهو الإيقاع والانتزاع وعلى متعلقه وهو الوقوع واللاوقوع وعلى النسبة الحكمية وعلى المحمول فإذا أطلق الحكم على وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو بهذا المعنى من قبيل المعلوم ومن أجزاء القضية وإذا أطلق على إيقاع النسبة أو انتزاعها فهو بهذا المعنى من قبيل العلم والتصديق عند الحكم فاختار العلامة التفتازاني في عبارة مرجع صدق الخبر أو كذبه عند الجمهور إلى مطابقة حكمه

للواقع أو عدم مطابقته المعنى الأول وأن التغير بين المطابق والمطابق بالاعتبار إلى آخر ما قال وذهب العلامة الشريف إلى أن المراد به ههنا المعنى الثاني وأن المغايرة بينهما ذاتية إلى آخر ما قال أيضاً فما اختاره السعد أوفق لكلام أهل العربية وما اختاره السيد إنما يلائم رأي أرباب المعقول الحكمة هي العدل والعلم والحكم والنبوة والقرآن والإنجيل ووضع الشيء في موضعه وصواب الأمر وسداده وأفعال الله كذلك لأنه يتصرف بمقتضى الملك فيفعل ما يشاء وافق غرض العباد أم لا وفي عرف العلماء هي استعمال النفس الإنسانية باقتباس العلوم النظرية واكتساب الملكة التامة على الأفعال الفاضلة قدر طاقتها وقال بعضهم الحكمة هي معرفة الحقائق على ما هي بقدر الاستطاعة وهي العلم النافع المعبر عنه بمعرفة ما لها وما عليها المشار إليه بقوله تعالى

{ ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا } وإفراطها الجريزة وهي استعمال الفكر فيما لا ينبغي كالمتشابهات وعلى وجه لا ينبغي كمخالفة الشرائع وتفريطها الغباوة التي هي تعطيل القوة الفكرية والوقوف عن اكتساب العلم وهذه الحكمة غير الحكمة التي هي العلم بالأمور التي وجودها من أفعالنا بل هي ملكة تصدر منها أفعال متوسطة بين أفعال الجريزة والبلاهة { ويعلمهم الكتاب والحكمة } أي السنة ذكره قتادة ووجه المناسبة أن الحكمة تنظم العلم والعمل كما أن السنة تنظم القول والفعل { وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة } يعني مواعظ القرآن { ولقد آتينا لقمان الحكمة } يعني الفهم والعلم { فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة } يعني النبوة { أدع إلى سبيل ربك بالحكمة } يعني بالقرآن وجميع هذه الوجوه عند التحقيق يرجع إلى العلم وأكثر أهل العلم على أن الحكمة ليست للعلم المجرد بل للعلم مع زيادة مبالغة فيه أو للعلم مع العمل وأمر التقديم والتأخير بينهما إنما يكون بحسب اقتضاء المقام ففي سورة البقرة في قوله جل شأنه { سبحانه لا

علم لنا إلا ما علمتنا } إلى آخره قد وقع الكلام في العلم وكذا في الانفال في قوله جل شأنه { وإن يريدوا خيانتك } إلى آخره فإن الكلام سبق في علم الله خيانة الخائنين وكذلك في سورة يوسف في قوله تعالى { ويعلمك من تأول الأحاديث } وأما في سورة الذريات فإن الآية سيقت لإظهار الحكمة فإن إيتاء الولد للشيخ الهرم والمرأة العقيم على ما قال في سورة هود من باب

الحكمة فتقديمها في نحره ومقطعه والحكمة تراعي في الجنس لا في الأفراد فالحكمة في فساد البيع بشرط لا يقتضيه العقد ولأحد العاقلين نفع لاحتمال النزاع فلا ينقلب صحيحا فيما إذا لم يوجد النزاع في بعض الأفراد فحق الفسخ ثابت لمن له النفع والحكمة في حرمة الخمر والبغضاء والصدود عن الصلاة فلا عبرة بعدم وقوعها في بعض الأفراد والحرمة ثابتة لكل أحد الحصر هو إثبات الحكم ونفيه عما عداه يحصل بتصرف في التركيب كتقديم ما حقه التأخير من متعلقات الفعل والفاعل المعنوي والخبر وتعريف المسند والمسند إليه والأصولي يعتبر بعض أنواع الحصر وهو أن يعرف المبتدأ بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة أو اسم جنس ويجعل الخبر ما هو أخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما أو غيره مثل { العالم زيد } و { الرجل بكر } و { صديقي خالد } ولا خلاف في ذلك بين علماء المعاني متمسكا باستعمال الفصحاء ولا في عكسه أيضا مثل { زيد العالم المنطلق } حتى قال صاحب المفتاح { المنطلق زيد } و { زيد المنطلق } كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد والحصر راجع إلى التقسيم والسير إلى الأشكال والحصر العقلي هو الدائر بين النفي والإثبات لا يجوز العقل فيما وراءه شيئا آخر نحو قولنا { العدد إما زوج وإما فرد } والحقيقي كذلك والوقوعي هو ما يكون وقوعه بحسب الاستقراء والتتبع بكلام العرب كانحصار الدلالة اللفظية في العقلية والطبيعية والوضعية وكانحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة إذ المعاني ثلاثة ذات وحدث ورابطة ويجوز أن يكون فيما وراءه شيء آخر كمخالفة وبين وبين وقال ابن الخباز ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب لأن الدليل الدال

على الانحصار في الثلاثة عقلي والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات
والحصر الجعلي هو ما يكون بحسب جعل الجاعل كانهصار الكتب في الفصول
والأبواب المعدودة والوضعي كذلك وحصر الكل في أجزائه هو الذي لا يصح
إطلاق اسم الكل على أجزائه

كانحصار العشرة في أجزائها وطرق الحصر النفي ب { لا } وب { ما }
وغيرهما والاستثناء ب { إلا } وغيرهما { وإنما } بالكسر والفتح عند البعض
والعطف ب { لا } وب { بل } وتقديم المعمول وضمير الفصل وتقديم
المسند إليه وتقديم المسند وتعريف الجزأين نحو الحمد لله { والمنطلق زيد }
وقلب بعض حروف الكلمة كما في قوله تعالى { والذين اجتنبوا الطاغوت }
لأن وزنه { فعلوت } من { الطغيان } قلب بتقديم اللام فوزنه { فعلوت }
والقلب للاختصاص إذ لا يطلق على غير الشيطان

ونحو { جاء زيد نفسه } و { إن زيدا القائم } ونحو { قائم } في جواب { زيد
إما قائم أو قاعد } وفي كل من أداة الحصر نكتة بحسب المقام وحصر الجزئي
والحاقه بالكلي هو أن يأتي المتكلم إلى نوع فيجعله بالتعظيم به جنسا بعد
حصر أقسام الأنواع فيه والأجناس كقوله تعالى { وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها
إلا هو ويعلم ما في البر والبحر } فإنه حصر الجزئيات المتولدات فرأى
الاقتصار على ذلك لا يكمل به التمدح لاحتمال أن يظن أنه يعلم الكليات دون
الجزئيات فإن المتولدات وإن كانت جزئيات بالنسبة إلى جملة العالم فكل
واحد منها كلي بالنسبة إلى ما تحته من الأجناس والأنواع والأصناف فقال
لكمال التمدح { وما تسقط من ورقة إلا يعلمها } ولما علم سبحانه أن علم
ذلك يشاركه فيه كل ذي إدراك تمدح بما لا يشاركه فيه أحد فقال { ولا حبة في
ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين } الحذف حذفه
أسقطه و حذفه من شعره أخذه و حذفه بالعصا رماه بها و حذف فلانا بجائزة
وصله بها و حذف السلام خففه ولم يطل القول به والحذف إسقاط الشيء
لفظا ومعنى والإضمار إسقاط الشيء لفظا لا معنى والحذف ما ترك ذكره في
اللفظ والنية كقولك { أعطيت زيدا } والإضمار ما ترك ذكره من اللفظ وهو
مراد بالنية والتقدير كقوله تعالى { وأسأل القرية } وعلماء المعاني يعبرون
عن إسقاط المسند إليه عن اللفظ بالحذف عن إسقاط المسند بالترك
والحذف مقدم على الإتيان لتأخير وجود الحادث عن عدمه وأصالة الحذف
بمعنى السابق والقدم وأصالة الذكر بمعنى الشرف والكرم وهذه لا تقتضي
نكتة زائدة عليه وتلك تستدعي نكتة باعثة داعية إليه والحذف في الذات
والسلب في الصفات والحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل
لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف وشرط الحذف والإضمار
هو أن يكون ثمة مقدر نحو { وأسأل القرية } بخلاف الإيجاز فإنه عبارة عن
اللفظ القليل الجامع للمعاني بنفسه ومن جملة فوائد

الحذف التّفخيم والإعظام لما فيه من الإيهام لذهاب الذهن كل مذهب فرجع قاصرا عن إدراكه فيفيد ذلك تعظيم شأنه ويزيد في النفس مكانة وزيادة لذة استنباط الذهن المحذوف وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشد وزيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك ومن جملة أسبابه مجرد { الاختصار والاحتراز عن

العبث بناء على الظاهر والتنبيه على تقاصر الزمان عن إتيان المحذوف وأن الاشتغال به يفضي إلى { فوت المهم والتّفخيم والإعظام والتخفيف لكثرة دورانه في كلامهم ورعاية الفواصل وصيانة المحذوف تشريفا له وصيانة اللسان عنه تحقيرا له وغير ذلك ومن جملة أدلته أنه يدل عليه العقل حتى يستحيل صحته بلا تقدير كما في { وأسأل القرية } والعادة الشرعية كما في { إنما حرم عليكم الميتة } أي التناول ويدل العقل على الحذف والعادة على التعيين كما في قوله تعالى { فذالكن الذي لمتني فيه } فإن يوسف النبي ليس محل اللوم فتعين أن يكون غيره عقلا وعين العادة مراودتها للوم إذ الحب لا يلام عليه صاحبه لكونه اضطراريا وتدل العادة على تعيين المحذوف كقوله تعالى { بسم الله } فإن اللفظ يدل على أن فيه حذفًا ودل الشرع على تعيينه من قراءة أو أكل أو شرب أو غير ذلك ومن جملة الأدلة اللغة ك { ضربت } فإن اللغة شاهدة على أن الفعل المتعدي لا بد له من مفعول لكن لا على التعيين وتقدم ما يدل على الحذف إما في سياقه أو في موضع آخر ومن جملة شروط الحذف أن يكون في المذكور دلالة على المحذوف إما من لفظه أو من سياقه وهذا من قولهم لا بد أن يكون فيما أبقي دليل على ما ألقى وإلا يصير اللفظ مخلا بالفهم وتلك الدلالة مقالية وحالية فالمقالية قد تحصل من إعراب اللفظ وذلك كما إذا كان منصوبا فيعلم أن له ناصبا وإذا لم يكن ظاهرا لم يكن بد من التقدير نحو { أهلا وسهلا ومرحبا } والحالية قد تحصل من النظر إلى المعنى والعلم لا يتم إلا بمحذوف كما في قولنا { فلان يحل ويربط } أي يحل الأمور ويربطها وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير كقولهم في { لا أقسم } لا أنا أقسم لأن الفعل الحالي لا يقسم عليه وقد تتعدد الأدلة والتقدير بحسبها وهذا الشرط محتاج إليه إذا كان المحذوف جملة بأسرها نحو { قالوا سلاما } أي سلمنا سلاما أو ركنا نحو { قال سلام قوم منكرون } أي سلام عليكم أنتم

قوم منكرون وأقسام الحذف الاقتطاع وهو ذكر حرف من الكلمة وإسقاط الباقي وقد جعل منه بعضهم فواتح السور لأن كل حرف يدل على اسم من أسماء الله تعالى وقيل في قوله تعالى { وأمسحوا برؤوسكم } إن الباء ههنا أول كلمة بعض وفي الحديث كن بالسيف شاه أي شاهدا والاكتفاء وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفى بأحدهما عن الآخر ويختص بالارتباط العطف غالبا كقوله تعالى

{ الذين يؤمنون بالغيب } أي والشهادة أثر الغيب لكونه أمدح ولكونه مستلزما للإيمان بالشهادة من غير عكس وليس من هذا القبيل { سرايل تقيكم الحر } فإن الآية مسوقة لامتنان وقاية الحر فلا حاجة إلى اعتبار البرد والتضمين وهو أن يضم في الكلام جزءا كقول الفقيه النبيذ مسكر فهو حرام فإنه أضر وكل مسكر حرام ويكون في القياس الاستثنائي كقوله تعالى { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا } وأن يسند الفعل لشيئين وهو في الحقيقة لأحدهما فيقدر للآخر فعل يناسبه كقوله تعالى { والذين تبوءوا الدار والإيمان } أي واعتقدوا الإيمان وأن يقتضي الأمر شيئين فيقتصر على أحدهما لأنه المقصود كقوله تعالى حكاية عن فرعون { فمن ربكما يا موسى } ولم يقل { وهارون } لأن المقصود هو المتحمل لأعباء الرسالة وأن يذكر شيئا ويعود الضمير إلى أحدهما كقوله تعالى { وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا } وقد يحذف من الكلام الأول لدلالة الثاني عليه وقد يعكس وقد يحتمل اللفظ لأمرين والاختزال وهو حذف كلمة أو أكثر وهي إما اسم أو فعل أو حرف فمن الأول حذف المبتدأ كقوله تعالى { سيقولون ثلاثة } أي هم وحذف الخبر نحو { أكلها دائم وظلها } أي دائم وقد يحذفان جملة كقوله تعالى { والائي يئسن من المحيض من نسائكم } وحذف الفاعل مشهور امتناعه إلا في ثلاثة مواضع فيما إذا بني الفعل للمفعول وفي المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا وفيما إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة أخرى كقولك للجماعة { اضربوا القوم } وجوزه الكسائي مطلقا إذا وجد ما يدل عليه كقوله تعالى { كلا إذا بلغت التراقي } أي الروح والحق أن الفاعل ههنا مضمرة والفرق بينهما واضح وحذف المفعول نحو { فأما من أعطى واتقى } { وما ودعك ربك وما قلى } وهذا كثير في مفعول المشيئة والإرادة وحذف الفاعل ونيابة المفعول نحو { وما لأحد عنده من نعمة تجزى } وحذف المضاف نحو { إن مع العسر يسرا } وهو

الانقضاء

وحذف المضاف إليه يكثر في باء المتكلم نحو { رب اغفر لي } وفي الغايات نحو { لله الأمر من قبل ومن بعد } أي من قبل الغلب ومن بعده وفي { كل } و { أي } و { بعض } و { قد سمع } { سلام عليك } مرفوعا بلا تنوين أي سلام الله عليك وحذف جواب { لو } كثير إذا كان في اللفظ ما يدل عليه وتقول { لو كان لي مال } وتسكت تريد { لفعلت كذا } وحذف الموصوف نحو { وعندهم قاصرات الطرف } أي حور ونحو { أيها المؤمنون } أي القوم المؤمنون وحذف الصفة نحو { يأخذ كل سفينة غصبا } أي سالحة وحذف المعطوف عليه نحو { اضرب بعصاك البحر فانفلق } أي فضرِب فانفلق وحذف المستثنى قليل وليس ذلك إلا بعد { إلا } و { غير } الكائنتين بعد { ليس } تقول { جاءني زيد ليس إلا وليس غير } أي ليس الجائي إلا زيدا وليس الجائي غيره و { غير } هنا يضم تشبيها لها بالغايات في القطع عن الإضافة وحذف المعطوف مع العاطف نحو { بيدك الخير } أي والشر أيضا وحذف الحال كثير إذا كان قولا نحو { والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام } أي قائلين وحذف المنادى نحو { ألا يا اسجدوا } وحذف العائد في الصلة نحو { أهذا الذي بعث الله رسولا } أي بعثه والعائد إذا كان مفعولا يحذف كثيرا وحذف الصلة نحو { واتقوا يوما لا تجزي نفس } أي فيه وحذف

الموصول نحو { آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم } أي والذي أنزل إليكم وحذف متعلق { أفعل } التفضيل نحو { يعلم السر وأخفى } { خير وأبقى } وحذف الفعل تطرد إذا كان مفسرا نحو { وإن أحد من المشركين استجارك } وحذف القول نحو { وإذا يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا } أي يقولان وحذف همزة الاستفهام نحو { هذا ربي } وحذف الجار يطرد من { أن } و { أن } نحو { أطمع أن يغفر لي } { أيعدكم أنكم } وجاء من غيرهما نحو { قدرناه منازل } { ويغونها }

عوجا { وحذف العاطف نحو { وجوه يومئذ ناعمة } وحذف حرف النداء نحو { فاطر السموات والأرض } ولا يجوز حذف حرف النداء في الندبة وقوله جل شأنه { ونادى نوح ابنه } حكاية الندبة نفسها وحذف { قد } في الماضي إذا وقع حالا نحو { أنؤمن لك واتبعك الأزدلون } وحذف { لا } النافية يطرد في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا نحو { تالله تفتأ } وفي غيره نحو { وعلى الذين يطيقونه فدية } و { يبين الله لكم أن تضلوا } أي كراهة أن تضلوا وحذف لام الأمر نحو { قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا } أي ليقموا وحذف لام { لقد } نحو { قد أفلح من زكاها } وحذف نون التأكيد نحو { ألم نشرح لك صدرك } على قراءة النصب وحذف التنوين نحو { ولا الليل سابق النهار } على قراءة النصب أيضا وحذف نون الجمع نحو { وما هم بضاري به من أحد } وحذف الشرط وفعله يطرد بعد الطلب نحو { فاتبعوني يحببكم الله } أي إن تتبعوني وحذف جواب الشرط نحو { وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون } أي أعرضوا وحذف جملة القسم نحو { لأعذبه عذابا شديدا } أي والله وحذف جوابه نحو { ص والقرآن ذي الذكر } أي إنه لمعجز وأما حذف الصلة من صيغة الفاعل فلم يوجد قياسا ويجوز حذف جميع المنصوبات سوى خبر { كان } واسم { إن } ولا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي أفعال القلوب لأن وضعها أن تعرف الشيء بصفته وأما المفعولان معا فقد جاء حذفهما ومنه قولهم { من يسمع يخل } أي يظن المسموع صحيحا وقد تحذف جملة الشرط كما في قوله تعالى { إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون } أي فإن

لم يأت إخلاص العبادة في هذه البلدة فاعبدوني في غيرها وحيث قيل { لأفعلن } أو { لقد فعل } أو { لئن فعل } ولم تتقدم جملة قسم فثمة جملة قسم مقدرة نحو { لأعذبه } { ولقد صدقكم الله وعده } و { لئن أخرجوا } وحذف لام التوطئة نحو { وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين } وحذف { أن } الناصبة قياسا بعد الأشياء الستة وشذوذا في غيرها نحو { خذ اللص قبل يأخذك } وحذف الإيصال مثل { جأني } إذ أصله { جاء إلي } وقد يحذف في الكلام أكثر من جملة كما في قوله تعالى { فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيي الله الموتى } قيل تقديره فضرِبوه فحي فقلنا كذلك وقوله تعالى { اذهبوا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميرا } قيل تقديره فأتياهم فأبلغا الرسالة فكذبوهم فدمرناهم تدميرا وحذف ياء المنقوص المعرف نحو { الكبير المتعال } و { يوم التناد } وحذف ياء الفعل

غير المجزوم نحو { والليل إذا يسر } وحذف ياء الإضافة نحو { فكيف كان عذابي ونذر } { فكيف كان عقاب } وحذف الواو من { ويدع الإنسان } و { يمح الله } { ويوم يدع الداع } { سندع الزبانية } والسر فيه التنبيه على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود الحلول حل بمعنى نزل في مضارعه الضم فيجوز في اسم المكان منه الكسر والفتح وحل بمعنى وجب في مضارعه الكسر وقرئ بهما { فيحل عليكم غضبي } وأما { أو تحل قريبا } فبالضم بمعنى تنزل وحل بمعنى بلغ مضارعه بالكسر فقط كذا اسم المكان منه والحل بالكسر مصدر حل يحل بالكسر في المضارع وكذا الحلال والحل بالفتح مصدر { حل } بالمكان { تحل } بالضم وكذا الحلول ومنه حل العقدة ومن الأول حل المحرم حلا بالكسر أي خرج عن إحرامه وأحل مثله فهو محل وحل أيضا تسمية بالمصدر وحلال أيضا

ومحل الدين بكسر الحاء وقت وجوب أدائه كما في الكشف وحلته تحليلا وتحلة قال الله تعالى { قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم } أي شرع لكم تحليلها بالكفارة فالتحلة ما تنحل به عقدة اليمين والأشهر أن المراد من تحلة القسم الزمان اليسير الذي يمكن فيه تحلة القسم بالاستثناء المتصل به هذا هو الأصل فيه ثم جعل ذلك مثلا لكل شيء يقل وقته والعرب تقول فعلته تحلة القسم أي لم أفعل إلا بقدر ما حللت به يميني وإنما قلنا إنه الأشهر لأن تحلة القسم مذكور في كلامهم قبل أن جاء الله بالإسلام وكذا إذا أرادوا تقليل مدة فعل أو ظهور شيء خفي قالوا فعله كلا وربما كرروا فقالوا كلا ولا ونزل القوم كلا ولا أي كان مكثهم زمانا يسيرا كالتفوه بكلمة { لا } والحلول هو أن يكون الشيء حاصلًا في الشيء ومختصًا به بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر تحقيقًا أو تقديرًا والحلول أعم من القيام لأن العرض ما يحل في الجسم والحلول اختصاص الناعت بالمنعوت وأما علمنا بذاتنا وبما حصل من الكيفيات والصور فهو حضوري بحث وعلمنا بما هو الغائب عنا انطباعي صرف وبما ترتسم صورته في قوانا يشبه الأول من وجه والثاني من وجه والحلول الحيزي كحلول الأجسام في الأحيار والحلول الوضعي كحلول السواد في الجسم والحلول السرياني قد يكون في الجواهر كحلول الصورة في الهيولى وقد يكون في الأعراض كحلول الأعراض النفسانية والحلول الجواري هو أن يتعلق الحال بالمحل كحلول النقطة في الخط وحلول الخط في السطح وفي الحلول السرياني يستلزم كل واحد من المحل والحال انقسام الآخر ويستلزم عدم انقسام كل منهما عدم انقسام الآخر وليس الأمر كذلك في الحلول الجواري ومعنى الحلول في المتحيز أن يختص به بحيث تكون الإشارة الحسية واحدة كاللون مع المتلون لا كالماء مع الكوز فإنه ليس حالًا في الكوز اصطلاحًا الحق حق الشيء وجب وثبت وحققت الشيء أثبتته ومعنى { لقد حق القول } ثبت الحكم وسبق العلم وتحققته

تيفقته وجعلته ثابتًا لازماً وكلام محقق أي رصين وثوب محقق أي محكم النسيج وحقت القيامة أحاطت وحققت الحاجة نزلت واشتدت وزيد حقيق بكذا أي خليق به وهو أحق بماله أي لا حق لغيره فيه بل هو

مختص به بغير شريك والأيم أحق بنفسها من وليها أي هما مشتركان لكن حقها أكد والحقة بالكسر الحق الواجب هذه حقتي وهذا حقّي تكسر مع التاء وتفتح بدونها والحق القرآن وضد الباطل ومن أسمائه تعالى أو من صفاته بمعنى الثابت في ذاته وصفاته أو في ملكوته يستحقه لذاته والحق من لا يقبح منه فعل وهو صفة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده إلى غيره وقيل الصادق في القول والحق مصدرا يطلق على الوجود في الأعيان مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على الحكم للواقع ومطابقة الواقع له والحق اسم فاعل وصفة مشبهة يطلق على الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم المطابق للواقع وعلى الأقوال والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على الحكم المذكور وعلى الوجهين الأخيرين يقابله الباطل وعلى الوجه الأول يقابله البطلان فواجب الوجود هو الحق المطلق كما أن ممتنع الوجود هو الباطل المطلق والممكن الوجود هو باعتبار نفسه باطل وبالنظر إلى موجبه واجب وإلى رفع سببه ممتنع وإلى عدم الالتفات إلى السبب وعدم السبب ممكن والحق ما غلبت حججه وأظهر التمويه في غيره والصواب ما أصيب به المقصود بحكم الشرع وحق المنكر أي المناسب له اللائق بحاله وحق زيد عرف الحمل على التقوي ورجل عرف على التخصيص } ويقتلون النسيين بغير الحق { معرفا أي بغير الحق الذي حده الله تعالى وأذن فيه ومنكرا كما في الأعراف أي بغير حق من حقوق القتل وحق الله امتثال أمره وابتغاء مرضاته وحق الإنسان كونه نافعا له ورافعا للضرر عنه الحد في اللغة المنع والحاجز بين شيئين وتأديب المذنب والنهاية التي ينتهي إليها تمام المعنى وما يوصل إلى التصور المطلوب وهو الحد المرادف للمعرف عند الأصوليين وحد الشيء هو الوصف المحيط بمعناه المميز له من غيره وحد الخمر سمي به لكونه مانعا لمتعاطيه عن معاودة مثله ومانعا لغيره أن يسلك مسلكه وحد الحد الجامع المانع الذي يجمع المحدود ويمنع

غيره من الدخول فيه ومن شرطه أن يكون مطردا ومنعكسا ومعنى الاطراد أنه متى وجد الحد وجد المحدود ومعنى الانعكاس أنه إذا عدم الحد عدم المحدود ولو لم يكن مطردا لما كان مانعا لكونه أعم من المحدود ولو لم يكن

منعكسا لما كان جامعا لكونه أخص من المحدود وعلى التقديرين لا يحصل التعريف وعلامة استقامته دخول كلمة كل في الطرفين جميعا كما يقال في تحديد النار كل نار فهو جوهر محرق وكل جوهر محرق فهو نار والحد تعريف الشيء بالذات كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق والرسم تعريف الشيء بالخارج كتعريف الإنسان الضاحك ولما كان منع خروج الشيء من أفراد المعرف ودخول شيء من أغياره في الحد باعتبار الذات والحقيقة كان أولى باسم الحد الذي هو المنع فلذلك سمي به ولما كان ذلك في الرسم باعتبار العارض كان حقيقا بأن يسمى بالرسم لكونه بمنزلة الأثر يستدل به على الطريق والتحديد هو إعلام ماهية الشيء والتعريف هو إعلام ماهية الشيء أو

ما يميزه عن الغير والحد في اصطلاح الأصوليين هو الجامع المانع وذلك يشمل الرسم وعند أهل الميزان قول دال على ماهية الشيء والحد الاسمي هو الحد المحصل لصور المفهومات والحد اللفظي ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر عند السائل من اللفظ المسؤول عنه مرادف له كقولنا الغضنفر الأسد لمن يكون عنده الأسد أظهر من الغضنفر والحد الرسمي ما أنبأ عن الشيء بلازم له مختص به كقولك الإنسان ضاحك منتصب القامة عريض الأظفار بادي البشرة والحد الحقيقي ما أنبأ عن تمام ماهية الشيء وحقيقته كقولك في حد الإنسان هو جسم نام حساس متحرك بالإرادة ناطق ومن شرائط الحقيقي أن يذكر جميع أجزاء الحد من الجنس والفصل وأن يذكر جميع ذاتياته بحيث لا يشذ واحد وأن يقدم الأعم على الأخص وأن لا يذكر الجنس البعيد مع وجود الجنس القريب وأن يحترز عن الألفاظ الوحشية الغريبة والمجازية البعيدة والمشاركة المترددة وأن يجتهد في الإيجاز والحد للكليات المرتسمة في العقل دون الجزئيات المنطبعة في الآلات على ما هو المشهور والحد لا يركب من الأشخاص فإن الأشخاص لا تحد بل طريق إدراكها الحواس الظاهرة أو الباطنة والحد المشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون بعينه نهاية لأحدهما

وبداية للآخر أو نهاية لهما أو بداية لهما على اختلاف العبارات باختلاف الاعتبار فإذا قسم خط إلى جزأين كان الحد المشترك بينهما نقطة وإذا قسم السطح إليهما فالحد المشترك هو الخط وإذا قسم الجسم فالحد المشترك هو السطح ولا يجوز دخول { أو } في الحقيقي لئلا يلزم أن يكون للنوع الواحد فصلان على البديل وذلك

محال وأما في الرسوم فهو جائز ولا بد أن يجتنب في الحدود من دخول الحمن لأن التصديق فرع التصور والتصور فرع الحد فيلزم الدور والرسم التام هو ما تتركب من الجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك وبالجسم الضاحك وباقي الحثيات تختص جملتها بحقيقته وأحسن الحدود الرسمية ما وضع فيه الجنس الأقرب وأتم باللوازم المشهورة والحد يشترط فيه الاضطراد والانعكاس نحو قولنا كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل على ذلك فليس باسم والعلامة يشترط فيها الاضطراد دون الانعكاس نحو قولك كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم فهذا مضطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس فلا يقال كل ما لم يدخله الألف واللام فليس باسم لأن المضممرات أسماء ولا يدخلها الألف واللام وكذا غالب الأعلام والمبهمات وكثير من الأسماء ولا يذكر في الحد لفظ الكل لأن الحد للماهية من حيث هي ولا يدخل في الماهية من حيث هي ما يفيد العموم والاستغراق ولأن الحد يجب صدقه وحمله على كل فرد من أفراد المحدود من حيث هو فرد له ولا يصدق الحد بصفة العموم على كل فرد قيل أربعة لا يقام عليها برهان ولا تطلب بدليل وهي الحدود والفوائد والإجماع والاعتقادات الكائنة في النفس فلا يقال ما الدليل على صحتها في نفس الأمر ولا يقال على صحة هذا الحد وإنما يرد بالنقض والمعارضة الحرف هو من كل شيء طرفه

وشفيره وحده وواحد من حروف الهجاء سميت حروف التهجي بذلك لأنها أطراف الكلمة ويستعمل في معنى الكلمة يقال { إذا } مثلا حرف أي كلمة الناقة الضامرة والمهزولة حرف أيضا وبجيء بمعنى الأصل والقاعدة { ومن الناس من يعبد الله على حرف } أي على وجه واحد وفي المفردات قد فسر ذلك بقوله بعده { فإن أصابه خير } وفي معناه { مذبذبين بين ذلك } ونزل القرآن على سبعة أحرف أي لغات من لغات العرب مفرقة في القرآن

وأصوب محمل يحمل عليه هو أن المراد سبعة أنحاء من الاعتبار متفرقة في القرآن راجعة إلى اللفظ والمعنى دون صورة الكتابة ولا صورة الكلم لما أن النبي عليه الصلاة والسلام كان أميا ولا قراءة السبعة فلا ينافي اختلاف القراءات على عشرة وحرف لعياله كسب وحرف وجهه صرف والحرفة بالكسر الصناعة يرتزق منها والحرف عند الأوائل ما يتركب منه الكلم من الحروف المبسوطة وربما يطلق على الكلمة أيضا تجوزا وإطلاق الحرف على ما يقابل الاسم

والفعل عرف جديد والحرف عند النحاة ما جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل ولو قيل الحرف ما جاء لمعنى في غيره فهذا مبهم فإن أريد أن الحرف ما دل على معنى يكون ذلك المعنى حاصلًا في غيره أو حالا في غيره لزم أن يكون اسم الأعراض والصفات كلها حروفا وإن أريد معنى ثالث فلا بد من بيانه والصواب أن المعنى الذي وضع له الحرف سواء كان نسبة أو مستلزما لها هو المعين بتعيين لا يحصل في الذهن إلا بذكر المتعلق مثلا { ليت } موضوع لكل فرد معين من التمنيات التي تتعين بالمتعلقات مثل { زيد قائم } فلا بد من ذكره وهذا معنى ما قيل إن الحرف وضع باعتبار معنى عام هو نوع من النسبة والنسبة لا تتعين إلا بالمنسوب إليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع وهو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وإنما يتحصل بتعلقه فيتعلق بتعلقه فقد ظهر أن ذكر متعلق الحرف إنما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلقه واعتبر مثل هذا في الابتداء ولفظة { من } وأما نحو { ذو } و { فوق } فهو موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة كالصحة والفوقية لها نسبة تقييدية إليها فليس في مفهومه ما لا يتحصل إلا بذكر متعلقة بل هو مستقل بالتعقل والحرف من حيث هو حرف ماهية معلومة متميزة عما عداها فكل ما كان كذلك صح الإخبار عنه بكونه ممتازا عن غيره والحرف كيفية تعرض للصوت بها يمتاز الصوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع لا يقال عروض الكيفية للصوت يستلزم قيام العرض بالعرض لانا نقول اللام في الصوت لأجل التبعية فالمعنى أن الحرف كيفية تعرض للجسم بتبعية الصوت فلا يلزم ما ذكر مع أن الإمام رحمه الله جوز ذلك حيث قال في المحصول إن السرعة والبطء عرضان قائمان بالحركة لا بالجسم إذ يقال جسم بطيء في حركته ولا يقال جسم بطيء في جسميته وأجاب المانعون عنه بأن السرعة والبطء قائمان بالمتحرك بواسطة الحركة لا بنفس الحركة والأشبه بالحق الجواز إذ

المعنى من القيام أن يتصف عرض بعرض يقال هذه رائحة طيبة وتلك منتنة وهذا الفعل حسن وذاك قبيح والحرف ستة أنواع ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال بل يدخل على كل منهما ولا يعمل ك { هل } وما لا يختص بهما ولكنه يعمل كالأحرف المشبهة ب { ليس } وما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر ك { في } والنصب والرفع ك { إن } وأخواتها وما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف وما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم ك { لم } أو النصب ك { لن } وما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها ك { قد } والسين و { سوف } وحروف المعاني هي التي تفيد معنى كسين

الاستقبال وغيرها سميت بها للمعنى المختص بها أو لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء إذ لو لم يكن { من } و { إلى } في قولك { خرجت من البصرة إلى الكوفة } لم يفهم ابتداء خروجك وانتهائه أو لأن لها معاني كالباء في { يزيد } بخلاف الباء في { بكر } وحروف المباني هي التي تبنى منها الكلمات كزاي { زيد } وحرف الإطلاق هو حرف مد يتولد من إشباع حركة الروي فلا وجود له إلا بعد تحريك الروي فلا يلتقي ساكنها وحروف الجر تسمى حروف الصفات لأنها تقع صفات للنكرة وحروف الزيادة قد جمعها بعض الأدباء في بيت مرتين

أتى من سهيل ومن سهيل أتى
وثلاث مرات في قوله
يا أوس هل نمت ولم يأتنا
سهو فقال اليوم تنساه
وأربع مرات في قوله
هنا وتسليم تلا يوم أنسه
نهاية مسؤول أمان وتسهيل

حتى هي مختصة بغاية الشيء في نفسه ولذلك تقول { أكلت السمكة حتى رأسها } ولا تقول { حتى نصفها } بخلاف { إلى } فإنها عامة وتخضع وترفع وتنصب ولهذا قال الفراء أموت وفي نفسي شيء من حتى وخالفت { إلى } أيضا في أنها لا تدخل على مضمر وأن فيها معنى الاستثناء ولا تقع خبرا للمبتدأ والمجرور بها يجب أن يكون آخر جزء مما قبلها أو ملاقي الآخر وأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها ووافقتها إذا كانت جارة نحو { حتى مطلع الفجر } و { إلى } مع مجرورها تقوم مقام الفاعل بخلاف { حتى } والغاية تدخل في حكم ما قبلها مع { حتى } دون { إلى } حملا على الغالب لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في { إلى } والدخول في { حتى } فإن كانت عاطفة دخلت اتفاقا لأنها بمنزلة الواو والشيء إذا مد إلى جنسه تدخل فيه الغاية وإذا مد إلى غير جنسه لا تدخل الغاية فيه كقوله تعالى { ثم أتموا الصيام إلى الليل } وقيل الغاية إن كانت قائمة بنفسها لا تدخل وإلا فإن كان أصل الكلام متناولا لها تدخل وإلا أو كان في تناوله شك لا تدخل وفيه وجه آخر وهو أن الغاية إن كانت قائمة بنفسها لا تدخل إلا أن يكون صدر الكلام يقع على الجملة وإذا وقعت { حتى } في اليمين فشرط البر في صورة كونها لإفادة الغاية وجود الغاية إذ لا انتهاء بدونها وشرط البر في صورة السببية وجود ما يصلح سببا

سواء ترتب عليه المسبب أم لا وشرط البر في صورة العطف وجود الفعلين المعطوف والمعطوف عليه والغاية بكلمة { إلى } في مسألة الحائط والصوم والسمة وتأجيل الدني وقوله تعالى { فنظرة إلى مسيرة } لم تدخل في المغيا وفاقا وفي { قرأته من أوله إلى آخره } و { خذ من مالي من درهم إلى مئة } وفي { اشتر لي هذا من مئة إلى ألف } تدخل

في المغيا وفاقا أيضا و { حتى } فيما لا يصلح للغاية والمجاز يحمل على معنى يناسب الحقيقة بوجه من الوجوه لكن بشرط القرائن الدالة على إرادة المتكلم للمجاز واستعارة { حتى } للعطف المحض أي للتشريك من غير اعتبار غايته وسببته لم توجد في كلامهم بل هي من مخترعات الفقهاء و { حتى } الداخلة على الفعل المضارع بتقدير { أن } جارة لا عاطفة ولا ابتدائية وإذا دخلت على الفعل المضارع فتتصب وترفع وفي كل واحد وجهان فأحد وجهي النصب { إلى أن } والثاني { كي } والفاصل أنه ينظر إلى الفعل الذي بعد { حتى } فإن كان مسببا عن الفعل الذي قبلها فهي بمعنى { كي } نحو { جلست ببابك حتى تكرمني } فالإكرام مسبب عن الجلوس وإن كان غاية للفعل الذي قبلها فهي بمعنى { إلى أن } نحو { جلست حتى تطلع الشمس } وأحد وجهي الرفع أن يكون الفعل قبلها ماضيا نحو { مشيت حتى دخلت } والثاني أن يكون ما بعدها حالا نحو { مرض حتى لا يرجونه } وأفيد منه أن { حتى } لا تنصب إلا فعلا مستقبلا ولا تنصبه إذا كان حالا والتي يرفع بعدها الفعل ليست الجارة ولا العاطفة وإنما هي الداخلة على الجمل والتي تنصب الأفعال بمعنى { إلى أن } هي الجارة وهي للغاية والفعل بعدها ماض معنى مستقبل لفظا والتي تنصب بمعنى { كي } هي العاطفة والفعل بعدها مستقبل لفظا ومعنى نحو { أسلمت حتى أدخل الجنة } والإسلام قد وجد والدخول لم يوجد والغالب ل { حتى } أن تكون لانتهاء الغاية ومن غير الغالب أن تكون للابتداء نحو حتى ماء دجلة أشكل و { حتى } الابتدائية وإن لم تكن عاملة إلا أنها تفيد معنى الغاية فيكون مضمون الجملة التي بعدها غاية للحكم المذكور قبلها وتكون { حتى } للتعليل نحو { أسلم حتى تدخل الجنة } أي لتدخلها ونندر مجيئها للاستثناء كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

أي إلا أن تجود وهو استثناء منقطع وفرقوا بين { حتى } و { إلا } فيما لو قال البائع { والله لا أبيعك بعشرة حتى تزيد } وزاد شيئا أو نقص ثم باعه أو لا يبيعه بعشرة إلا بالزيادة أو بأكثر فإنه لم يحث في صورة { حتى } لوجود غاية بره في الصورة الأولى وهو الزيادة المطلقة وفقد شرط الحث وهو البيع بعشرة في الصورة الثانية وفي صورة { إلا } الاستثنائية يحث بالبيع بعشرة وبأقل منها ولا يحث بالبيع بزيادة لأنه شرط البر فقط وإنما حث في البيع بعشرة وبأقل منها في هذه الصورة لأن الشائع في الاستعمال استثناء القليل من الكثير وفي هذه الصورة يلزم استثناء الأنواع من نوع واحد فإن الزيادة على العشرة تتناول أنواعا من البيع والبيع بعشرة نوع واحد فيحول

لفظ العشرة من صدر الكلام إلى ما بعد الاستثناء حذرا مما ذكر حتى يصير التقدير { لا أبيع إلا بالزيادة على العشرة } فيصح الكلام و { حتى } مثل { ثم } في الترتيب بمهلة غير أن المهلة في { حتى } أقل منها في { ثم } فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين { ثم } المفيدة للمهلة ويشترط كون المعطوف ب { حتى } جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في { ثم } والمهلة المعتبرة في { ثم } إنما هي بحسب الخارج نحو { جاءني زيد ثم عمرو } وفي { حتى } بحسب الذهن وفي اعتبار المتكلم بأن يجعل المعطوف هو الأدنى أو الأعلى أو الأقدم أو نحو ذلك لا بحسب الوجود إذ ربما يكون المعطوف سابقا كما في { مات كل أب لي حتى الأنبياء } أو مختلطا من غير سبق أو تأخير بل غاية في القوة والشرف مثل { مات الناس حتى الأنبياء } أو في الضعف والنقص مثل { قدم الحجاج حتى المشاة } الحسبان بالضم مصدر { حسب } يفتح السين وبالكسر مصدر { حسب } بكسرها والكسر والفتح في مضارعه لغتان بمعنى واحد وما كان في القرآن من الحسبان قرئ باللغتين جميعا والفتح عند أهل اللغة أقيس لأن الماضي إذا كان على { فعل } ك { شرب } و { خرب } كان المضارع على { يفعل } والكسر حسن لمجيء السمع به وإن كان شاذا عن القياس وحذف مفعولي باب { حسب } أسوغ من حذف أحدهما قاله السفناقي قلت إنما يجوز حذف أحد مفعوليه إذا كان فاعل { حسب } ومفعوله شيئا واحدا في المعنى كقوله تعالى { ولا تحسبن الذين قتلوا } على القراءة بالياء التحتية وإنما حذفت لقوة الدلالة وقد يأتي { حسب } لليقين كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة

و { حسب } بالسكون أجري مجرى الجهات الست في حذف المضاف إليه والبناء على الضم وإن لم يكن من الظروف وشبه ب { غير } في عدم التعريف بالإضافة وقد تدخل الفاء لتحسين اللفظ وقولك { اعمل على حسب ما أمرتك } مثقل و { حسبك ما أعطيتك } مخفف و { حسبما ذكر } أي قدره وعلى وفقه وهو بفتح السين وربما يسكن في ضرورة الشعر وفي كل موضع لا يكون فيه مع حرف الجر وأما { حسبك } بمعنى { كفاك } فشيء آخر واختلف في أن النصب في قولهم { حسبك وزيدا درهم } بماذا فذهب الزجاج والزمخشري وابن عطية إلى أن { حسب } اسم فعل بمعنى { يكفي } فالضمة بنائية والكاف مفعول به و { درهم } فاعل و { زيدا } مفعول معه وغيرهم إلى أن { حسب } بمعنى { كاف } فالضمة إعرابية وهو مبتدأ و { درهم } خبره و { زيدا } مفعول به بتقدير { يحسب } والواو لعطف جملة على جملة وفاعل { يحسب } مضمرة عائداً إلى { درهم } لتقدمه وهذا مرجح لأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا فعل أو ما

يجري مجراه وليس { حسبك } مما يجري مجرى الفعل و { حسبنا الله } أي محسبنا وكافينا والدليل على أنه بمعنى المحسب قولهم { هذا رجل حسبك }

على أنه صفة للنكرة لكون الإضافة غير حقيقية وهي إضافة اسم الفاعل إلى معموله و { كفى بالله حسيبا } أي محاسبا وكافيا و { حسينا الله } كناية عن قولهم أعتمدنا كما أن { نعم الوكيل } كناية عن وكلنا أمورنا إلى الله تعالى الحب هو عبارة عن ميل الطبع في الشيء الملد فإن تأكيد الميل وقوي يسمى عشقا والبغض عبارة عن نفرة الطبع عن المؤلم المتعب فإذا قوي يسمى مقتا والعشق مقرون بالشهوة والحب مجرد عنها وأول مراتب الحب الهوى وهو ميل النفس وقد يطلق ويراد به نفس المحبوب ثم العلاقة وهي الحب اللازم للقلب وسميت علاقة لتعلق القلب بالمحبوب ثم الكلف كالكرم وهو شدة الحب وأصله من الكلفة وهي المشقة ثم العشق في الصحاح هو فرط الحب وعند الأطباء نوع من المالىخوليا ثم الشغف شغفة الحب أي أحرق قلبه مع لذة يجدها واللوعة واللاعج مثل الشغف فاللاعج هو الهوى المحرق واللوعة حرقه الهوى ثم الجوى وهو الهوى الباطن وشدة الوجد من عشق أو حزن ثم التتيم وهو أن يستعبده الحب ومنه قيل { رجل متيم } ثم التبل وهو أن يسقمه الهوى ومنه { رجل متبول } ثم الوله وهو ذهاب العقل من الهوى يقال ولهة الحب إذا حيره ثم الهيام وهو أن يذهب على وجهه لغلبة الهوى عليه يقال { رجل هائم } و { قوم هيام } أي عطاش والصبابة رقة الشوق وحرارته والمقة المحبة والواق المحب والوجد الحب الذي يتبعه الحزن وأكثر ما يستعمل في الحزن والشجن حب يتبعه هم وحزن والشوق سفر إلى المحبوب في الصحاح الشوق والاشتياق نزع النفس إلى الشيء والوصب ألم الحب ومرضه والكمد الحزن المكتوم والأرق السهر وهو من لوازم المحبة والشوق والخلة توحيد المحبة وهي رتبة لا تقبل المشاركة ولهذا اختص بها الخيلان إبراهيم ومحمد عليهما السلام وقد صح أن الله تعالى قد اتخذ نبينا

محمدا خيلا والود خالص المحبة و هو من الحب بمنزلة الرأفة من الرحمة

والغرام الحب اللازم يقال رجل مغرم بالحب وقد لزمه الحب في الصحاح الغرام الولوع والغريم هو الذي يكون عليه الدين وقد يكون هو الذي له الدين والمحبة أم هذه الأسماء كلها والحب بالفتح جنس من الحنطة والشعير والأرز وغيرها من أجناس الحبوبات وهو الأصل في الأرزاق وسائرهما تابعة له ألا يرى أنه إذا قل الحب حدث القحط بخلاف سائر الثمرات ولذلك قيل { فممنه يأكلون } وفي غيره { ليأكلوا من ثمره } والحيض هو في اللغة السيلا وفي الاصطلاح دم ينفضه رحم امرأة بالغة سالمة عن داء ويكون للأرنب والضبع والخفاش والمحيض وإن كان للموضع كالمبيت والمقيل والمعيب فقد يجيء أيضا بمعنى المصدر يقال { حاضت محيضا } واختلف في مدة الحيض فذهب الشافعي إلى أن أكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام في حق النساء تقعد إحداهن في قعر بيتها شطر دهرها أي نصف عمرها ولا تصلي بعد قوله إنهن ناقصات العقل والدين وهو معارض بما روى أبو أمامة الباهلي رضي الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها وأكثره عشرة أيام وهذا دال بعبارته فرجح واعتراض بأن المراد بالشطر البعض لا النصف على السوا ولو سلم فأكثر أعمار الأمة ستون ربعها

أيام الصبا وربيعها أيام الحيض في الأغلب فاستوي النصفان في الصوم والصلاة وتركهما وأجيب بأن الشطر حقيقة في النصف وأكثر أعمار الأمة بين ستين إلى سبعين على ما ورد في الحديث وترك الصلاة والصوم مدة الصبا مشترك بين الرجال والنساء فلا يصلح سببا لنقص دينهن ولا تحيض الحامل وأكثر مدة الحمل سنتان وقال الشافعي تحيض الحامل وأكثر مدة الحمل أربع سنين فعلى هذا يلزم أن ذات الأقراء إذا طلقت لا تنقضي عدتها إلى أربع سنين لجواز أن تكون حاملا على أنه مخالف لقوله تعالى { والمطلقات يتربصن } إلى آخره وحرمة وطء حبل من الزنا حتى تضع كي لا يسقي ماؤه زرع الغير إذ الرحم يتشرب من ماء الغير بطريق المسام فالحمل

يسقى منه لكن هذا التشرب لا يفضي إلى العلوق حيث هي للزمان والمكان والغالب كونها للمكان كما في حديث أخروا النساء حيث أخرهن الله والظرفية لها غالبية ليست بلازمة قال أما ترى حيث سهيل طالعا وكذا { الله أعلم حيث يجعل رسالته } وثالث آخرها وتضاف إلى الجملة فيكون ما بعد { حيث } من مظان الجملة فتكسر { إن } بعدها قاله ابن هشام وقال السيد تفتح { أن } بعد { حيث }

لأن الأصل الأفراد قال الزركشي يجوز الفتح في الإضافة إلى المفرد والحق جواز الأمرين وإن كان الكسر أكثر وقد يراد بها الإطلاق وذلك في مثل قولنا { الإنسان من حيث هو إنسان } أي نفس مفهومه الموجود من غير اعتبار أمر آخر معه وقد يراد بها التقييد وذلك في مثل { الإنسان من حيث إنه يصح وتزول عنه الصحة موضوع الطب } وقد يراد بها التعليل مثل { النار من حيث إنها حارة تسخن الماء } أي حرارة النار علة تسخينه و { حيثما } ك { أينما } لتعميم الأمكنة وتعمل الجزم الحلال هو أعم من المباح لأنه يطلق على الفرض دون المباح فإن المباح ما لا يكون تاركه أثما ولا فاعله مثابا بخلاف الحلال والظاهر من كلام الفقهاء أن المباح ما أذن الشارع في فعله لا ما استوى فعله وتركه كما هو في الأصول والخلاف لفظي والحلال ما أفتاك المفتي أنه حلال والطيب ما أفتاك قلبك أن ليس فيه جناح وقيل الطيب ما يستلذ من المباح وقيل الحلال الصافي القوام فالحلال ما لا يعصى الله فيه والصافي ما لا ينسى الله فيه والقوام ما يمسك النفس ويحفظ العقل وفي الزاهدي الحلال ما يفتى به والطيب ما لا يعصى الله في كسبه ولا يتأذى حيوان بفعله وبين الطيب والطاهر عموم من وجه لتصادقهما في الزعفران وتفارقهما في المسك والتراب والحلال هو المطلق بالإذن من جهة الشرع والحرام ما استحق الذم على فعله وقيل ما يثاب على تركه بنية التقرب إلى الله تعالى والمكروه ما يكون تركه أولى من إتيانه وتحصيله والمنكر ما هو المجهول عقلاً بمعنى أن العقل لا يعرفه حسناً والمحظور ما هو الممنوع شرعا والحرام عام فيما كان ممنوعا عنه بالقهر والحكم والبسل ما هو الممنوع عنه بالقهر والحل والحرمة هما من صفات الأفعال الاختيارية حتى إن الحرم يكون واجب الترك بخلاف حرمة الكفر ووجوب الإيمان فإنهما من الكيفيات النفسانية دون الأفعال

الاختيارية الحدوث الخروج من العدم إلى الوجود أو كون الوجود مسبقا
بالعدم اللازم

للوجود أو كون الوجود خارجا من العدم اللازم للموجود والإمكان كون الشيء
في نفسه بحيث لا يمتنع وجوده ولا عدمه امتناعا واجبا ذاتيا وأظهر التعريفات
للحدوث هو أنه حصول الشيء بعد ما لم يكن وقول المتكلمين هو الخروج من
العدم إلى الوجود فهو تعريف مجازي إذ العدم

ليس بظرف للمعدوم ولا حقيقة فيه والحدوث الذاتي عند الحكماء هو ما يحتاج
وجوده إلى الغير فالعالم بجميع أجزائه محدث بالحدوث الذاتي عندهم كما أن
القدم الذاتي هو أن لا يكون وجود الشيء من الغير وهو الباري جل شأنه
والقدم المطلق هو أن لا يكون وجوده مسبقا بالعدم وأما الحدوث الزمني
فهو ما سبق العدم على وجوده سبقا زمانيا فيجوز قدم بعض أجزاء العالم
بمعنى القدم الذي بإزاء المحدث بالحدوث الزمني عندهم ولا منافاة بينهما
ويكون جميع الحوادث بالحدوث الزمني عندهم ما لا أول لها فإنه لا يود لها
سبق العدم على وجودها سبقا زمانيا والحدوث الإضافي هو الذي مضى من
وجود شيء أقل مما مضى من وجود شيء آخر كوجود الابن مع وجود الأب كما
أن القدم الإضافي هو كون ما مضى من وجود شيء أكثر مما مضى من وجود
غيره كوجود الأب بالقياس إلى وجود الابن واتفقوا على أن الحادث القائم بذاته
يسمى حادثا وما لا يقوم بذاته من الحوادث يسمى محدثا لا حادثا والممكن إما
أن يكون محدث الذات والصفات بحدوث زمني وإليه ذهب أرباب الملل من
المسلمين إلا قليلا وإما أن يكون قديم الذات والصفات بالقدم الزمني وإليه
ذهب أرسطو ومتابعوه والمراد بالصفات ههنا ما يعم الصور والأعراض وإما أن
يكون قديم الذات بالقدم الزمني محدث الصفات بالحدوث الزمني وإليه
ذهب قدماء الفلاسفة وأما كونه محدث الذات قديم الصفات فما لم يذهب إليه
أحد وفي الجملة أن الكل اتفقوا على أن جميع الموجودات غير الواجب سبحانه
محدث الذات من غير نكير ممن ينسلك في سلك ذوي الألباب وتحير البعض
في الباقي ولم يجد إليه سبيلا واختلف في أن افتقار الموجودات إلى المؤثر
هل هو من حيث الحدوث أو من حيث الإمكان والحدوث جميعا فالأول
ذهب المتكلمون والثاني مختار محققي المتكلمين على خلاف في كون
الحدوث شرطا أو شطرا في العلية قال بعضهم مسلک الحكماء في إثبات
الصانع الإمكان ومسلک المتكلمين فيه الحدوث وقال

بعضهم كلا المسلكين للمتكلمين والفلاسفة وافقتهم في مسلک الإمكان وفي
تلخيص المحصل القائلون بكون الإمكان علة الحاجة هم الفلاسفة والمتأخرون
من المتكلمين والقائلون بكون الحدوث علة هم الأقدمون منهم قيل الاستدلال
بحدوث الجواهر طريقة الخليل حيث قال { لا أحب الأقلين } والاستدلال
بإمكان الأعراض مقيسة إلى محالها طريقة سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام

حيث قال { ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى } وحدثان الأمر بالكسر
أوله وابتدأؤه كحدثه ومن الدهر نوبه كحوادثه وأحداثه

والأحدوثة ما يتحدث به الحسن بالضم عبارة عن تناسب الأعضاء يجمع على
{ محاسن } على غير قياس وأكثر ما يقال في تعارف العامة في المستحسن
بالبصر وأكثر ما جاء في القرآن من { الحسن } فهو للمستحسن من جهة
البصيرة قيل كمال الحسن في الشعر والصباحة في الوجه والوضاعة في
البشرة والجمال في الأنف والملاحة في الفم والحلاوة في العينين والظرف
في اللسان والرشاقة في القد واللباقة في الشمائل قال بعضهم الحسن هو
الكائن على وجه يميل إليه الطبع وتقبله النفس غير أن ما يميل المرء إليه طبعاً
يكون حسناً طبعاً وما يميل إليه عقلاً وشرعاً هو كالإيمان بالله والعدل
والإحسان وأصل العبادات ومقاديرها وهيئاتها يميل إليه المرء لدعاء الشرع
إياناً إليه فهو حسن شرعاً لا عقلاً ولا طبعاً وقيل الحسن ما لو فعله العلم به
اختياراً لم يستحق ذماً على فعله والقبیح ما لو فعله العالم به اختياراً يستحق
الذم عليه وما كان حسنه لعينه وهو الحسن العقلي كمحاسن الشرائع فهو غير
قابل للتغيير بخلاف حسن الأجسام والأعراض الضرورية فإنها مخلوقات الله
تعالى وحسنها بسبب أن الله تعالى طبعها كذلك وذلك الحسن قابل للتغيير من
الحسن إلى القبح ومسألة الحسن والقبح مشتركة بين العلوم الثلاثة كلامية
من جهة البحث عن أفعال الباري تعالى أنها هل تتصف بالحسن وهل تدخل
القبائح تحت إرادته وهل تكون بخلقه ومشيئته والحق عند أهل الحق أن القبح
هو الاتصاف والقيام لا الإيجاد والتمكين وأصولية من جهة أنها تبحث عن أن
الحكم الثابت بالأمر يكون حسناً وما يتعلق به النهي يكون قبيحاً وفقهية من
حيث إن جميع محمولات المسائل الفقهية يرفع إليهما ويثبتان بالأمر والنهي ثم
إن كلا من الحسن والقبح يطلق على معان ثلاثة الأول صفة الكمال وصفة
النقص كما يقال { العلم حسن والجهل قبيح } والثاني ملاءمة الغرض
ومنافرته وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة والثالث تعلق المدح والذم
عاجلاً والثواب والعقاب أجلاً فالحسن

والقبح بالمعنيين الأولين ثبتا بالعقل اتفاقاً أما بالمعنى الثالث فقد اختلفوا فيه
قالت الأشاعرة إنهما بحكم الشرع وقالت السنية والمعتزلة والكرامية إنهما قد
يعرفان بالعقل أيضاً وهو اختيار الفقهاء أيضاً فإنهم ذهبوا إلى تعليل أحكام الله
برعاية مصالح العباد فكانت أولى بهم في الواقع وإلا لما كانت مصلحة لهم
وأيضاً لو لم يقولوا بالحسن والقبح العقليين لما استقام تقسيمهم الأمور به
إلى حسن بعينه وغيره

وإلى قبيح كذلك ولما صح قولهم إن منه ما لا يحتمل السقوط والنسخ أصلاً
كالإيمان بالله وصفاته وباقي التفصيل فليطلب في محله وأول من قال
بالحسن والقبح العقليين إبليس اللعين والحسن يقال في الأعيان والأحداث

وكذلك الحسنة إذا كانت وصفا وأما إذا كانت اسما فمتعارف في الأحداث والحسنة بالفتح والمد صفة المؤنث وهو اسم أنثى من غير تذكير إذ لم يقولوا { الرجل أحسن } وقالوا في ضده { رجل أمرد } ولو يقولوا { جارية مرداء } ويضبط أيضا بالضم والقصر ولا يستعمل إلا بالالف واللام والجمع المكسر لغير العاقل يجوز أن يوصف بما يوصف به المؤنث نحو { مآرب أخرى } كما تقدم في بحث الجمع بهذا هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي مركبة من فعل واسم أما الفعل فهو { حب } يستعمل متعديا بمعنى { أحب } ومنه { المحبوب } ويستعمل لازما أيضا وهو الذي ركب مع { ذا } وأصله { حبيب } بالضم لقولهم في اسم الفاعل { حبيب } وحيدا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن قرب الممدوح من القلب وكذلك تتضمن بعد المذموم من القلب وليس في { نعم } و { بئس } يعرض شيء من ذلك حاشا حرف جر عند سيبويه وفيه معنى الاستثناء كما أن { حتى } تجر ما بعدها وفيه معنى الانتهاء وفي الإيضاح هي كلمة استعملت للاستثناء فيما ينزه عن المستثنى فيه كقولك { ضربت القوم حاشا زيدا } ولذلك لم يحسن { صلى الناس حاشا زيدا } لفوات معنى التنزيه وقال المبرد ويكون فعلا ماضيا بمعنى { أستثنى } يقال حاشا يحاشي قال النابغة
ولا أحاشي من الأقوام من أحد

والدليل على كونه فعلا أنه يتصرف والتصرف عن خصائص الأفعال ويدخل على لام الجر ويدخله الحذف والحرف لا يدخل على مثله والحذف إنما يكون في الأسماء نحو { أخ } و { يد } وفي الأفعال نحو { لم يك } { ولم أدر } وحاش الله بمعنى معاذ الله منصوب بأن يكون قائما مقام المصدر ويجوز أن يكون مصدرا معناه { أبرئ تبرئة } ورواية الأصمعي عن نافع بإثبات الألف بعد الشين وهي الأصل لأنها من المحاشاة وهي التخلية والتعبد والباقون بحذف الألف للتخفيف واتباع المصحف الحلاوة حلا الشيء في فمي يحلو وحلى الشيء يعني يحلى حلاوة فيهما جميعا والحلو اسم مشتق من الحلاوة وهو في العرف اسم لكل حلو لا يكون من جنسه غير حلو فعلى هذا البطيخ مثلا ليس بحلو لأن من جنسه حامض غير حلو

وتزيد في حروف الفعل مبالغة تقول { حلا الشيء فإذا انتهى تقول { احلولي الحمام كشداد الديماس مذكر ولا يقال طاب حمامك إنما يقال طابت حمتك بالكسر وحميمك أي طاب عرقك ولا يقال { حواميم } في السور المفتحة بها إنما يقال { آل حاميم } و { ذوات حاميم } وهو اسم الله الأعظم أو حروف الرحمن مقطعة وتمامه { الر } و { ن } والحمام كالهوان الدواجن فقط عند العامة وعند العرب هي ذوات الأطواق من نحو القماري والفواخت والوراشين وأشباه ذلك قال الكسائي الحمام هو البري واليمام هو الذي يالف البيوت والحمام بالكسر الموت الحلم بالضم في الأصل اسم لما يتلذذ به المرء في حال النوم ثم استعمل لما يتألم به ثم استعمل لبلوغ المرء حد الرجال ثم استعمل للعقل لكون البلوغ وكمال العقل يلزم حال تلذذ الشخص في نومه على نحو تلذذ الذكر بالأنثى وغلب الحلم على ما يراه من الشر والقيح كما

غلب اسم الرؤيا على ما يراه من الخير والشيء الحسن وقد يستعمل كل منهما موضع الآخر وحلمت في النوم أحلم حلما وأنا حالم وبابه { دخل } ومصدره الحلم والحلم بضم الحاء مع ضم اللام وسكونها وحلمت عن الرجل أحلم حلما وأنا حليم وبابه { كرم } ومصدره الحلم بالكسر وهو الأناة والسكون مع القدرة والقوة وأما حلم الأديم أي فسد وتنقب فبابه { فرح } ومصدره الحلم بفتح اللام الحسب هو ما تعده من مفاخر آبائك أو المال أو الدين أو الكرم أو الشرف في العقل أو الفعل الصالح أو الشرف الثابت في الآباء ويقال الحسب من طرف الأم والنسب من طرف الأب والحسب والكرم قد يكونان لمن لا آباء له شرفا والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء الحياء بالمدح الحشمة وبالقصر المطر الخير والحياء أيضا انقباض النفس عن القبيح مخافة اللوم وهو الوسط بين الوقاحة التي هي الجرأة على القبائح وعدم المبالاة بها والخجل الذي هو انحصار النفس عن الفعل مطلقا وإذا وصف به الباري تعالى فالمراد به الترك اللازم للانقباض كما

أن المراد من رحمته وغضبه إصابة المعروف والمكروه اللازمين لمعنييهما الحرم بالكسر والسكون الحرمان وكالقتل الممنوع يقال فعل حرام أي منع عنا تحصيله واكتسابا وعين حرام أي منع عنا التصرف فيها ويقال { فلان لا يعرف حل الشيء وحرمة } وهو المشهور لكن الصواب وحرمة لأنه لا يقال حل وحلال وحرم وحرام والحرام الممنوع منه إما بتسخير إلهي كقوله

تعالى { من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة } { وحرام على قرية أهلكتها } وقوله { فإنها محرمة عليهم أربعين سنة } وإما بمنع بشري كقوله تعالى { وحرمتنا عليه المراضع } وأما بمنع من جهة العقل كقوله { ويحرم عليهم الخبائث } أو من جهة الشرع كتحریم بيع الطعام متفاضلا والحرام ما ثبت المنع عنه بلا أمر معارض له وحكمه العقاب بالفعل والثواب بالترك لله تعالى لا بمجرد الترك وإلا لزم أن يكون لكل أحد في كل لحظة مثوبات كثيرة بحسب كل حرام لم يصدر عنه والأعيان توصف بالحل والحرمة ونحوهما حقيقة كالأفعال لا فرق بينهما هذا عند مشايخنا فمتى جاز وصف الأعيان بالحل والحرم أمكن العمل في حقيقة الإضافة في قوله تعالى { حرمت عليكم اليمته } و { حرمت عليكم أمهاتكم } فلا ضرورة في إضمار الفعل وهو الأكل والنكاح والوطء وأما عند الأشاعرة فالمعاني الشرعية ليست من صفات الأعيان بل هي من صفات التعلق وصفة التعلق لا تعود إلى وصف في الذات فليس معنى قولنا { الخمر حرام } ذاتها وإنما التحريم راجع إلى قول الشرع في النهي عن شربها وذاتها لم تتغير كمن علم زيدا قاعدا بين يديه فإن علمه وإن تعلق بزید لكن لم يغير من صفات زید شيئا ولا أحدث لزيد صفة ذات والحرام المأمون { ومن دخله كان آمنا } وحرمة الرجل حرمة وأهله الحين الدهر أو وقت منه يصلح لجميع الأزمان طال أو قصر ويكون سنة أو أكثر أو يختص بأربعين سنة أو سنتين أو ستة أشهر أو شهرين أو كل غدوة وعشية أو يوم القيامة { وتول عنهم حتى حين } أي حتى تنقضي المدة التي أمهلوها وإذا باعدوا بين الوقتين باعدوا ب { إذا } فقالوا حينئذ والحين أيضا الهلاك والمحنة

وكل ما لم يوفق للرشاد فقد حان والحائن الأحقق الحليلة الزوجة لأن الزوج يحل عليها أو تحل هي له تصدق على المنكوحة وعلى السرية ولا فرق بينهما إلا في قوله تعالى { وحلائل أبنائكم } فإنه إن فسر بمن حلت له لم يثبت بالآية حرمة من زنى بها الابن على

الأب وإن فسر بمن حل عليها أي نزل ثبت حرمة من زنى بها الابن على الأب الحج معناه اللغوي القصد على جهة التعظيم وهو كأخواته من المنقولات الشرعية ومعناه الشرعي القصد إلى بيت الله الحرام

بأعمال مخصوصة والفتح والكسر لغة فيه وقيل بالفتح الاسم وبالكسر المصدر وقيل بالعكس وهو نوعان فالأكبر حج الإسلام والأصغر العمرة والحجة بالضم البرهان وعند النظار أعم منه لاختصاصه عندهم بيقين المقدمات وما ثبت به الدعوى من حيث إفادته للبيان يسمى بينة ومن حيث الغلبة به على الخصم يسمى حجة والمجادلة الباطلة قد تسمى حجة كقوله تعالى { حجتهم داحضة عند ربهم } إما على حسابهم ومسايقهم أو على أسلوب قولهم تحية بينهم ضرب وجمع والحجة الإقناعية هي التي تفيد القانعين القاصرين عن تحصيل المطالب بالبراهين القطعية العقلية وربما تفضي إلى اليقين بالاستكثار وليس آية { لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا } حجة إقناعية بل هي برهانية تحقيقية إذ لا تكاد النفس تخطر للمتأمل نقيض الإله بعد ما تحقق عنده استحالة الخلف في خبره تعالى واستمرار العادة بين ذي قدرتين على تطلب الانفراد والقهر في كل جليل وحقير فكيف بمن اتصف بأقصى غايات التكبر فضلا عن أخطار فرض النقيض مع الجزم بأن الواقع هو الطرف الآخر نعم تفيد الأدلة الخطائية في حق الأكثرين تصديقا ببادي الرأي وسابق الفهم إذا لم يكن الباطل مشحونا بتعصب ورسوخ اعتقاد على خلاف مقتضى الدليل إلا إذا شوش مجادل بنكات المماراة والتشكيك فاستماع هذا القدر يشوش عليه تصديقه ثم ربما يعسر الحل والدفع في حق بعض الأفهام القاصرة يؤيده قوله تعالى { وجادلهم بالتي هي أحسن } أي بالرهان كالخطابة والجدل وحجة الحق على الخلق هو الإنسان الكامل كآدم عليه السلام فإنه كان حجة على الملائكة في قوله تعالى { يا آدم أنبئهم بأسمائهم } وقد يعبر عن نفي المَعذرة بنفي الحجة كما في قوله تعالى { لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل } ففيه تنبيه على أن المَعذرة في القبول عنده تعالى بمقتضى كرمه بمنزلة الحجة القاطعة التي لا مرد لها والحجة بالكسر السنة في التنزيل { ثماني حجج } وهو المسموع من العرب وإن كان القياس

فتح الحاء لكونها اسما للكثرة الواحدة وليست عبارة عن الهيئة حتى تكسر الحياة هي بحسب اللغة عبارة عن قوة مزاجية تقتضي الحس والحركة وفي حق الله تعالى لا بد من المصير إلى المعنى المجازي المناسب له وهو البقاء وأما الذي ذكره المتكلمون بقولهم { الحي هو

الذي يصح أن يعلم ويقدر { فمعناه الاصطلاحي الحادث وليست صفة حقيقية عارية عن النسبة والإضافة في حق الله تعالى إلا صفة الحياة وغيرها من الصفات وإن كانت حقيقية كالعلم والقدرة إلا أنها يلزمها لوازم من باب النسب والإضافات كتعلق العلم بالمعلوم والقدرة بإيجاد المقدور والحياة تستعمل على أوجه للقوة النامية الموجودة في النبات والحيوان والقوة الحساسة به سمي الحيوان حيوانا والقوة العاملة العاقلة وتكون عبارة عن ارتفاع الغم وبهذا النظر قال
ليس من مات فاستراح بميت
إنما الميت ميت الأحياء

وعلى هذا { بل أحياء عند ربهم } أي هم يتلذذون والحياة الأخروية الأبدية يتوصل إليها بالحياة التي هي العقل والعلم والبنية المخصوصة ليست شرطا للحياة بل يجوز أن يجعلها الله في جزء لا يتجزأ خلافا للمعتزلة والفلاسفة والحيوان أبلغ من الحياة لما في بناء { فعنان } من الحركة والاضطراب اللازم للحياة والحيوان في الجنة والحياة في الدنيا الحفا بالقصر داء الرجل وبالمدمشي بلا نعل والحفي البليغ في البر والإلطاف وحفا البرق يحفو حفوا وحفي يحفى حفيا إذا لمع ضعيفا معترضا في نواحي الغيم وإذا لمع قليلا ثم سكن وليس له اعتراض فهو وميض وإن شق الغيم واستطال في وسط السماء من غير أن يأخذ يمينا ولا شمالا فهو عقيقة الحنين بالفتح الشوق وشدة البكاء والطرب وبالتصغير واد معروف والحنان كسحاب الرحمة والرزق والبركة والهيبة والوقار ورقة القلب والشر الطويل وحنان الله معاذ الله والحنان مشددا من أسماء الله تعالى معناه الرحيم أو الذي يقبل على من أعرض عنه والحن بالكسر حي من الجن من الكلاب السود البهم أو سفلة الجن وضعفاؤهم أو كلابهم أو خلق بين الجن والأنس كذا في القاموس الحوج السلامة حوجا لك أي سلامة لك وبالضم الفقر والحاجة والحوائج على غير قياس أو مولد فكأنهم جمعوا { حائجة } الحيز كالسيد الفراغ المتحقق كما هو عند أفلاطون أو المتوهم كما هو عند المتكلمين لا السطح الباطن من الحاوي والحيز الطبيعي هو المكان الأصلي بالنسبة إلى

طبيعة الشيء الحقد هو سوء الظن في القلب على الخلق لأجل العداوة والحسد اختلاف القلب على الناس لكثرة الأموال والأملأك الحرق بالسكون أثر النار في الثوب وغيره وبفتح الرائ هو النار نفسها و { عذاب الحريق } النار الحلا هو مختص بالنبات اليابس وبالمعجمة يختص بالرطب والكلا بهمزة مقصورا يقع على كليهما وقيل مختص بالرطب أيضا إلا أنه يتأخر نباته ويقبل والعشب ما يتقدم نباته ويكثر الحلة هي الثوب الساتر لجميع البدن ولا يقال للثوب حلة إلا إذا كان من جنس واحد والجمع حلل والحلي بالضم وكسر اللام وتشديد الياء جمع { حلي } بفتح الحاء وسكون اللام وهو ما يختص بعضو دون عضو كالخاتم والخلخال والحالي هو الذي عليه الحلي ضد العاطل الحلقوم أصله الحلق زيد الواو والميم وهو مجرى النفس لا غير وفي الطلبة هو مجرى الطعام والمريء مهموز اللام مجرى الشراب وفي العين الحلقوم مجراهما

وما في المبسوطين أنهما عكس ما ذكر موافق لما في النهاية الحز كالحث التحريك إلا أن الحث يكون بسير وسوق والحز لا يكون بذلك الحبر العالم وفي ديوان الأدب بالكسر أفصح لأنه يجمع على { أفعال } وكان أبو الليث وابن السكيت يقولان بالفتح والكسر للعالم ذميا كان أو مسلما بعد أن يكون من أهل الكتاب وقال أهل المعاني الحبر العالم الذي صناعته تحبير المعاني بحسن البيان عنها وإتقانها والأخبار مختص بعلماء اليهود من ولد هارون وكعب الحبر وبكسر ولا تقل كعب الأخبار والحبورة الإمامة الحصة هي لا تطلق في المتعارف إلا على الفرد الاعتباري الذي يحصل من أخذ المفهوم الكلي مع الإضافة إلى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي الحظ النصيب والجد أو خاص بالنصيب من الخير والفضل الحظر بالطاء المعجمة المنع واستعماله بالضاد في معنى المنع ليس بمعهود وحظيرة القدس الجنة والمحظور المحرم { وما كان عطاء ربك محظورا } أي مقصورا على طائفة دون أخرى الحيال بالكسر الحذاء يقال قعد على حياله وبحياله أي

بإزائه وأعطى كل واحد على حياله أي على انفراده

الحرز يستعمل في الناظر أكثر والحرس في الأمتعة أكثر الحمية مشددة كالدينية الأنفة والغضب وأرض حمئة مهموزا أي ذات حماة وحمية وحامية بلا همز أي حارة والحمية كالفنية الاحتماء والحفيف هو صوت يسمع من جلد الأفعى والفحيح صوت يسمع من فيها الحول تأليفه للدوران والإطافة وقيل للعام حول لأنه يدور وحوال الدهر كسحاب تغيره وصروفه والحويل الشاهد والكفيل الحكاية هي إيراد اللفظ على استيفاء صورته الأولى وقيل الإتيان بمثل الشيء وحكايات القرآن عن الغير إنما هو معرب عن معانيهم وليس بحقيقة ألفاظهم فلا يقال كلام الله محكي ولا يقال أيضا حكى الله كذا إذ ليس لكلامه مثل وتساهل قوم في إطلاق لفظ الحكاية بمعنى الأخبار ولا يجوز أن يقال أخبرنا الله ونبأنا وأنبأنا ولا يجوز حدثنا ولا كلمنا وإنما ذلك خاص بسيدنا موسى عليه الصلاة والسلام الحذر هو اجتناب الشيء خوفا منه قيل الحذر بكسر الذال المتيقظ والحاذر المستعد وقيل الحاذر من يحذر كالحذر المخوف الحيرة من حار يحار ويحير واستحار نظر إلى الشيء فغشي ولم يهتد لسبيله فهو حيران وحائر وهي حيرى وهم حيارى ويضم وحير دهر كعنب مدة الدهر وحير ما أرى بمعنى ربما الحبس المنع وحبس الرجل عن حاجته فهو محبوس وأحبست فرسا في سبيل الله فهو محبس وحبيس وكل شيء وقفه صاحبه من نخل أو كرم وغيرها فهو محبس أصله ويسبل غلته الحمالة بالفتح ما لزم من غرم ودية وجمالة السيف بالكسر الحلقة بفتح الحاء وكسرهما وروي عن الزمخشري أنها بفتح الحاء في الدرع وبكسرهما في الناس وقيل حلقة الدرع كغلبة ويجوز الجزم وحلوة الباب والقوم تفتح وتكسر وقيل ليس في كلام العرب { حلقة } متحركة إلا جمع { حالق } الحيزوم هو فرس جبريل عليه السلام حيهل اسم لفعل أمر وحيهل الثريد أي أثت الثريد وحيهل يزيد وعليه أقبل وحيهل إليه تعال حصين في البناء حصان كسحاب في المرأة حنف يستعمل في الميل إلى الخبر وحنف بالجيم في الميل إلى الجور حوى

بالقصر جمع وبالميل نفساني
حذاء وحذو كلاهما صحيح وفلان يحذو وحذو والده بمعنى أنه يسير بسيرته
ويجري على طريقه حسن التعليل هو أن يدعى لوصف علة مناسبة نحو قوله
لو لم تكن نية الجوزاء خدمته
لما رأيت عليها عقد منتطق
حسن النسق هو أن يأتي المتكلم بكلمات متتالية معطوفات تلاحما تلاحما
سليما مستحسنا بحيث إذا أفردت كل جملة منه قامت بنفسها واستقل معناها
بلفظها ومنه قوله تعالى { وقيل يا أرض ابلعي ماءك } إلى آخره ومن
الشواهد الشعرية قوله
جاور عليا ولا تحفل بحادثة
إذا ادرعت فلا تسأل عن الأسل
سل عنه وانطق به وانظر إليه تجد
ملء المسامع والأفواه والمقل
نوع { حنيفا } حاجا أو مائلا عن الباطل إلى الحق { حدود الله } طاعة الله
{ حوبا كبيرا } إثما عظيما { حصرت } ضاقت { حجر } حرام { كأنك حفي
{ يقال تحفيت بفلان في المسألة إذ سألت عنه سؤالا أظهرت فيه العناية
والمحبة والبر منه { إنه كان بي حفيا } أي بارا معينا وقيل كأنك أكثر السؤال
عنها حتى علمتها والحفي السؤول باستقصاء { وحفناهما بنخل } جعلنا النخل
محيطا بهما { بعجل حنيذ } النصيح مما يشوى بالحجارة { حصص } تبين
{ حاضرة البحر } قريبة منه { حفدة } أصهارا وعن ابن عباس ولد الولد
{ حصيرا } سجينا محبسا لا يقدر على الخروج أبد الآباد { حقا } دهرًا { عين
حمئة } حارة { حصب جهنم } عن ابن عباس حطب

جهنم بالزنجية { وقولوا حطة } أي قولوا هذا الأمر حق كما قيل لكم أو قولوا
صوابا بلغة الزنجية { من كل حذب } شرف { جبل الوريد } عرق العنق
{ حقت } سبقت { الحنث العظيم } الشرك { حسير } قليل ضعيف { حنانا
{ رحمة { من حما مسنون } الحمأ السواد والمسنون المصور { حسبانا من
السماء } مرامي أو نارا من السماء أو بردا { حسبانا } عدد الأيام والشهور
والسنين { ذات الحيك } ذات الطرائق والخلق الحسن { حرص } حض { فلا
يكن في صدرك حرج } ضيق { بالسنة حداد } الطعن باللسان { حولا } تحولا
{ حصورا } مبالغا في حبس النفس عن الشهوات والملاهي { وحاجه قومه }
خاصموه { عطاء حسبانا } تفضلا كافيا { حسيبها } الحسيس صوت يحس به
{ فحسبه جهنم } كفته جزاء وعذابا { والشمس والقمر بحسبان } أي على
أدوار مختلفة يحسب بها الأوقات { يطلبه حثيثا } يعقبه سريعا كالطالب له
{ حسينا الله } كفانا فضلا { حاق بهم } أحاط بهم { وآتيناه الحكمة } النبوة
وكمال العلم وإتقان العمل { فالحق والحق أقول } أي فأحق الحق وأقوله
{ حميم } ماء حار

{ حطاما { هشيما { حاصبا { ريحا عاصفا فيه حصباء { حشر { جمع وإذا
استعمل بالي يشعر بالأضطرار والسوق { أو أمضي حقبا { أسير زمانا طويلا
{ خلاف مهين { حقير الرأي كثير الحلف بالحق والباطل { الحاقة { الساعة {
فليس له اليوم هاهنا حميم { قريب يحميه { حاجزين { دافعين { حين من
الدهر { طائفة محدودة من الزمن الممتد غير المحدود { حبا { ما يقتات به
{ في الحافرة { في الحالة الأولى يعنون الحياة بعد الموت { حنفاء { مائلين
عن العقائد الزائفة { في الحطمة { في النار من شأنها أن تحطم كل ما يطرح
فيها { حافين { محدقين { صراط الحميد { المحمود نفسه أو عاقبته { والله
يقول الحق { ما له حقيقة عينية مطابقة له { وحققت { جعلت حقيقة
بالاستماع والانقياد { لذي حجر { عقل { وجعل بينهما برزخا وحجرا محجورا {
أي منعنا لا سبيل إلى دفعه ورفعته كما في المفردات { حجرا محجورا { حراما
محرم { حملت الأرض والجبال { رفعت من أماكنها { ملئت حرسا { حراسا
{ إحدى الحسينيين { العاقبتين اللتين كل منهما حسن النصر والشهادة
{ حرث الآخرة { ثوابها { فبصرك اليوم حديد { نافذ

{ من كل حذب { نشز من الأرض { كأنك حفي عنها { عالم بها { يعبد الله
على حرف { على طرف من الدين لا ثبات له { حسرة { ندامة واغتمام على
ما فات { حبطت { بطلت { حسييا { كافيا وعالما ومقتدرا ومحاسبا
{ الحشر { الجمع بكره { حميم حميما { قريب قريبا { حتما مقضيا { واجبا
أوجبه الله على نفسه وقضى بأن وعد به وعدا لا يمكن خلفه { حرصا { مريضا
مشفيا على الهلاك { حسوما { متتابعات أو نحسات أو قاطعات قطعت
جمعهم { وكان وعد ربي حقا { كائنا لا محال { حرمت الله { أحكامه وسائر
ما لا يحل هتكه { بغير حق { بغير موجب { على حرد { على نكد من حاردت
السنة إذا لم يكن فيها مطر وحاردت الإبل إذا منعت درها { حوبا كبيرا {
الحوب مطلق الإثم والحام الفحل من الإبل إذا ولد لولده قالوا حمى هذا ظهره
فلا يحملون عليه شيئا ولا يجزون له وبرأ ولا يمنعونه من حمى رعي ولا من
حوض يشرب منه { أو الحوايا { أو ما اشتمل على الأمعاء { ما حملت
ظهورهما { ما علق بها من الشحم { حمولة { الإبل والخيول والبغال والحمير
{ وحصل ما في الصدور { جمع محصلا في الصحف أو ميز { قال الحواريون
{ أصفياء سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام من { الحور { وهو البياض وهم
أول من آمن به وكانوا اثني عشر رجلا

{ فصل الخاء }

الختن كل من كان من قبل المرأة كالأب والأخ فهو ختن بالتحريك أو الختن
الصهر وهو

زوج بنت الرجل وزوج أخته فالأختان أصهار أيضا الخلود كل شيء في القرآن
خلود فإنه لا توبة له خدم كل شيء أسرع فيه فقد خدمته الخرف كل ما
عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا فهو خرف محرقة الخلف كل
شيء يجيء بعد شيء فهو خلفه الخالص كل شيء يتصور أن يشوبه غيره وإذا
صفا عن شوبه فخلص منه يسمى خالسا ويسمى الفعل المخلص إخلاصا

الخمط كل نبت أخذ طعما من مرارة فهو خمط الخط والخطة كل مكان يخطه الإنسان لنفسه يقال له خط وخطة الخلود كل ما يتباطأ عنه التغير والفساد تصفه العرب بالخلود كقولهم للأيام خوالد وذلك لطول مكثها لا للدوام الخمر كل شراب مغط للعقل سواء كان عصيرا أو نقيعا مطبوخا كان أو نيئا فهو خمر وكل شيء غطيته فقد خمرته وكل ما يستتر شيئا فهو خماره وخمر كفرح توارى وأخمرته الأرض غني ومني وعلي وارتته الخيتعور كل شيء لا يدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب والذي ينزل من الهواء كنسج العنكبوت فهو الخيتعور الخاص كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد فهو الخاص الخفق كل ضرب بشيء عريض فهو الخفق الخلق كل فعل وجد من فاعله مقدر لا على سهو وغفلة فهو الخلق خاتمة كل شيء آخره الخبر المتواتر كل كلام سمع من في رسول الله أي من فمه جماعة ومن الجماعة الأولى الجماعة الثانية ومنها الثالثة إلى أن ينتهي إلى المتمسك فهو الخبر المتواتر خير الواحد كل كلام سمع من في رسول الله واحد وسمع من ذلك الواحد واحد آخر ومن الواحد الآخر آخر إلى أن ينتهي من واحد إلى واحد إلى المتمسك فهو خبر الواحد الخبر لغة بمعنى العلم والخير في أسماء الله تعالى بمعنى العليم ولهذا سمي الامتحان الموصل به إلى العلم اختبارا بمقتضى معناه اللغوي أن يقع على الصدق خاصة ليحصل به معناه وهو العلم إلا أنه كثر في العرف للكلام الدال على وجود المخبر به صادقا كان أو كاذبا عالما كان أو لم يكن ولهذا يقال أخبرني فلان كاذبا والحقيقة العرفية قاضية على اللغوية ويؤيد هذا

العرف بقوله تعالى { إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا } إذ لو كان للصدق خاصة لم يكن للتبين معنى والنبأ والخبر الواحد ومنه قوله تعالى { نبأني العليم الخبير } أي أخبرني

واختلف في حد الخبر قيل لا يحد لعسره وقيل لأنه ضروري ويحد عند الأكثر فقال بعضهم الخبر هو الكلام الذي يدخله الصدق والكذب ورد بخبر الله وخبر الرسول فأجيب بأنه يصح دخوله لغة وقال بعضهم الخبر كلام يفيد بنفسه نسبة فأورد عليه نحو { قم } فإنه يدخل في الحد لأن القيام والطلب كلاهما منسوب قيل الخبر ما يحتمل التصديق والتكذيب وهذا يوجب تعريف الشيء بنفسه لأن التصديق هو الإخبار عن كونه صادقا والتكذيب هو الإخبار عن كونه كاذبا فصار قوله جاريا مجرى ما إذا قيل الخبر ما يصلح للإخبار عنه بأنه صدق أو كذب فهذا يوجب تعريف الخبر بالخبر ويوجب الدور أيضا لأن الصدق هو الخبر الموافق والكذب هو الخبر المخالف فلما عرفنا الخبر بالصدق والكذب وعرفناهما بالخبر لزم الدور وقال بعضهم الخبر كل كلام له خارج صدق أو كذب نحو { قم زيد } فإن مدلوله وهو قيام زيد حاصل قبل التكلم بالخبر فإن وافق الخارج فالكلام صدق وإلا فهو كذب ولا واسطة بينهما وقال الراغب الصدق هو المطابقة الخارجية مع الاعتقاد لها فإن فقدنا معا أو على البديل { فما فقد فيه كل منهما فهو كذب سواء فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عدمها أم بعدم اعتقاد شيء } وما فقد فيه واحد منهما فهو موصوف بالصدق من جهة مطابقته للاعتقاد أو للخارج وبالكذب أيضا من جهة أنه انتفى فيه المطابقة

للخارج أو اعتقادها فهو واسطة بين الصدق والكذب { واعلم أن أهل العربية اتفقوا على أن الخبر محتمل للصدق والكذب وهذا الكلام يحتمل الصدق والكذب أيضا ولا تقصي عنه إلا بأن يقال إن هذا القول { فرد من أفراد مطلق الخبر فله اعتباران أحدهما من حيث ذاته مع قطع النظر عن خصوصية كونه خبرا جزئيا والثاني من حيث عروض هذا المفهوم له فثبوت الاحتمال له بالاعتبار الثاني لا ينافي عدم الاحتمال بالاعتبار الأول كاللا يمكن التصور إذا عرفت هذا فنقول الخبر هو الكلام الذي يقبل الصدق والكذب لأجل ذاته أي لأجل حقيقته من غير نظر إلى

المخبر والمادة التي تعلق بها الكلام كأن يكون من الأمور الضرورية التي لا يقبل إثباتها إلا الصدق ولا يقبل نفيها إلا الكذب فقول غير معصوم فلان من أهل الجنة وفلان من أهل النار يحتمل الصدق والكذب مطلقا سواء نظرنا إلى صورة نسبته أو إلى مادته ومعناه أو إلى المتكلم به وأخبار الله ورسوله إذا نظرنا إلى حقائقها اللغوية وقطعنا النظر عما زاد على ذلك نجدها لمجرد صورتها تقبل الاحتمال أما إذا نظرنا إلى زائد على ذلك وهو كون المخبر بها هو الله المنزه ورسوله المعصوم من الكذب عقلا فحينئذ يتحتم لها الصدق لا غير ومثله الإخبار عن الأمور الضرورية ابتداء كقولك الاثنان أكثر من الواحد وانتهاء كقول أهل الحق الله قديم قائم بنفسه واحد في

ذاته وفي صفاته وفي أفعاله ونحو ذلك فإنه يحتملها من غير نظر إلى زائد على ذلك أما إذا نظرنا إلى براهينها القطعية فحينئذ يجب لها الصدق لا غير ومن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب بالنظر إلى ذاته وصورته فقط وإذا نظرنا إلى زائد على ذلك تحتم كذبه كقول المعتزلة الإرادة الأزلية لا تتعلق بالكفر ولا بالمعصية ونحو ذلك من عقائدهم الفاسدة فإنه إذا قصر النظر على مجرد حقائقها اللغوية تحتملها أما إذا نظر إلى براهين عموم إرادة الله ارتفع الاحتمال وتعين الكذب ومثله الإخبار بخلاف المعلوم ضرورة نحو الأربعة أقل من الثلاثة ثم إن الخبر بالنظر إلى ما يعرض له إما مقطوع بصدقه كالمعلوم ضرورة كالواحد نصف الاثنان أو استدلالا كقول أهل السنة العالم حادث ومن المقطوع بصدقه خبر الصادق وهو الله تعالى ورسوله وبعض الخبر المنسوب إلى محمد { صلى الله عليه وسلم } وإن جهلنا عينه والمتواتر معنى فقط أو لفظا ومعنى وإما مقطوع بكذبه كالمعلوم خلافه ضرورة { كقولك السماء أسفل والأرض فوق أو استدلالا كقول الفلاسفة العالم قديم } وكل خبر سمي في اصطلاح المحدثين بالموضوع فمن ذلك ما روي أنه تعالى خلق نفسه ومن المقطوع خبر مدعي الرسالة بلا معجزة { أو بلا تصديق الصادق } وما فتش عنه في الحديث ولم يوجد عند رواة الحديث وأصحابه والمنقول أحادا فيما تتوفر الدواعي على نقله تواترا كالنص على إمامة علي رضي الله عنه في قوله عليه الصلاة والسلام أنت الخليفة من بعدي فعدم تواتر ذلك دليل على القطع بكذبه وقد ذكروا لقبول خبر الواحد شروطا منها أن يكون موافقا للدليل القطعي ومنها أن لا يخالف الكتاب والمتواتر والإجماع ومنها أن لا يكون واردا في حادثة تعم بها البلوى بأن يحتاج الناس كلهم إليه حاجة متأكدة مع كثرة

تكرره ولهذا أنكر الحنفية خبر نقض الوضوء من مس الذكر لأن ما تعم به
البلوى يكثر السؤال عنه فتقضي العادة بنقله تواترا وإن أجيب من طرف
الشافعية بمنع اقتضاء العادة لذلك ولأنه

يخالف قوله تعالى { فيه رجال يحبون أن يتطهروا } فإنها نزلت في قوم
يستنجون بالماء بعد الحجر فقد مدحهم الله بذلك وسمى فعلهم تطهيرا
والاستنجاء بالماء لا يكون إلا بمس الذكر وحكم الخبر الواحد أنه يوجب العمل
دون العلم ولهذا لا يكون حجة في المسائل الاعتقادية لأنها تتبنى على الاعتقاد
وهو العلم القطعي وخبر الواحد يوجب علم غالب الرأي

وأكبر الظن لا علما قطعيا وخبر الواحد إذا لحق بيانا للمجمل كان الحكم بعده
مضافا إلى المجمل دون البيان وإذا تأيد بالحجة القطعية صح إضافة حكم
الفرضية إليه والخبر للصدق وغيره كما عرفت إلا أن يصله بالباء فإنه حينئذ
يحمل على الصدق خاصة كما في { إن أخبرتني بقدم فلان } لأن الباء
للإلصاق وهو لا يتحقق إلا بالصدق كذا الكتابة والعلم والبشارة لا يقال إن كل
فرد من أفراد الخبر إنما يتصف بأحدهما لا بهما لأننا نقول الواو للجمع المطلق
الأعم من المقارنة والمعية وقد يكون معناها الجمع في مطلق الثبوت في الأمر
كالواو الداخلة على الجملة لعطفها على جملة أخرى كقولك { ضربت زيدا
وأكرمت عمرا } والخبر ما أسند إلى المبتدأ وهو عامله في الأصح وخبر باب {
إن } ما أسند إلى اسمه وهو كالخبر لكن لا يقدم إلا ظرفا وخبر { لا } لنفي
الجنس ما أسند إلى اسمها ولا يقدم وكثر حذفه ويجب في تميم وخبر { كان }
ما أسند إلى اسمه وهو كالخبر وقد يحذف { كان } في { إن خيرا فخير }
ومتى كان الخبر مشبها به المبتدأ لا يجوز تقديمه مثل { زيد زهر } وخبر
{ كان } لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة { كان } على الماضي إلا أن يكون
الماضي مع { قد } فإنه يجوز لتقريره إياه من الحال أو وقع الفعل الماضي
شرطا وتقديم أخبار الأفعال الناقصة على أنفسها يجوز على الاتفاق وذلك فيما
لم يكن في أوله { ما } لأنها أفعال صريحة وأما فيما كان في أوله { ما } فلا
يجوز اتفاقا لأن { ما } إما نافية فلها صدر الكلام وإما مصدرية فلا يتقدم
معموله عليه وليس مختلفا فيه والصحيح الجواز ونص النحاة على أن خبر
{ كان } لا يجوز حذفه وإن دل عليه دليل إلا ضرورة وقوله تعالى { لم يكن
الله ليغفر لهم } خبر { كان } في أمثال ذلك محذوف تعلق به اللام مثل
{ مريدا } وقد تدخل الفاء في خبر { كل } مضاف إلى نكرة وخبر موصول
بفعل أو ظرف وخبر نكرة موصوفة بهما

والتوافق بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث إنما يجب بثلاثة شروط أحدها
أن يكون الخبر مشتقا أو في حكمه ولا يشترط فيما إذا كان مشتقا منه وثانيها
أن لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث ك { جريح } وثالثها أن لا يكون في
الخبر ضمير المبتدأ فلا يؤنث { هند حسن وجهها } بخلاف { هند حسن الوجه

{ والخبر المعروف بلام الجنس قد يقصد تارة حصره في المبتدأ إما حقيقة أو ادعاء نحو { زيد الأمير } إذا انحصرت الإمارة فيه وكان كاملاً فيها كأن قيل { زيد كل الأمير وجميع أفرادهِ } فيظهر الوجه في إفادة الجنس الحصر ويقصد أخرى أن المبتدأ هو عين ذلك الجنس ومتحد به لا أن ذلك الجنس مفهوم مغاير للمبتدأ منحصر فيه على أحد الوجهين فهذا معنى آخر للخبر المعروف بلام الجنس غير الحصر وإدخال الباء على خبر { أن } لا يجوز إلا إذا دخل حرف النفي فلا يجوز { ظننت أن زيدا بقائم } وإنما جاز { ما ظننت أن زيدا بقائم } والفاء في خبر المبتدأ المقرون ب { إن } الوصلية شائع في عبارات المصنفين مثل { زيد وإن كان غنياً فهو بخيل } ووجهه أن يجعل الشرط عطفاً على محذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتدأ وإن جعل الواو للحال على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج إلى الجزاء فأشبهه الخبر بالجزاء حيث قرن بالمبتدأ الشرط والخبر قد يكون مع الواو وإن كان حقه أن لا يكون بها كخبر المبتدأ وإن كان قليلاً وخبر باب { كان } نحو فأمسى وهو عريان وخبر { ما } الواقعة بعدها { إلا } نحو { ما من أحد إلا وله نفس أمانة } وخبر { لا } الواقعة بعدها { بد } نحو { لا بد وأن يكون } قالوا هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف في { وثامنهم كلبهم } وغير ذلك مما ورد على خلاف الأصل وإنما كان كذلك تشبيهاً بالحال في كون كل منهما حاصلًا لصاحبه والكلام الخبري إذا دار بين الإنشاء والإخبار فالحمل على الإخبار أولى لأن وضعه له والخبر بمعنى الدعاء نحو {

إياك نعبد وإياك نستعين } أي أعنا ومنه { تبت يدا أبي لهب وتب } فإنه دعاء له وأما الخبر في مثل { والوالدات يرضعن } { والمطلقات يتربصن } فمعناه مشروعا لا محسوسا كما في مثل { لا يمسه إلا المطهرون } و { فلا رفث } إلى آخره فإن معناه لا يمسه أحد منهم شرعا ولا يرفث فيه أحد شرعا وإن وجد فعلى خلاف الشرع فالنفي عائد إلى الحكم الشرعي لا إلى الوجود الحسي وقال الزمخشري المراد بالخبر في تلك الآيات وغيرها الأمر والنهي وهذا أبلغ من الصريح كأنه

تورع فيه إلى الامتثال فأخبر عنه الخطاب خاطبه وهذا الخطاب له لا خاطب معه والخطاب معه إلا باعتبار تضمين معنى المكاملة وهو الكلام الذي يقصد به الإفهام ولفظ { المخاطب } لم يوضع لمخاطب يتوجه إليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف { أنت } بل هو وكذا لفظ { المتكلم } موضوعان لمفهومهما لا لذاتهما في الأحكام الخطاب اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه احتراز باللفظ عن الحركات والإشارات المفهمة بالمواضعة والتواضع عليه عن الألفاظ المهملة والمقصود به الإفهام عن كلام لم يقصد به إفهام المستمع فإنه لا يسمى خطابا ويقول لمن هو متهيئ لفهمه عن الكلام لمن لا يفهم كالتأني والكلام يطلق على العبارة الدالة بالوضع وعلى مدلولها القائم بالنفس فالخطاب إما الكلام اللفظي أو الكلام النفسي الموجه نحو الغير للإفهام وقد جرى الخلاف في كلام الله هل يسمى بالأزل

خطابا قبل وجود المخاطبين تنزيلا لما سيوجد منزلة الموجود أو لا فمن قال الخطاب هو الكلام الذي يقصد به الإفهام سمي الكلام في الأزل خطابا لأنه يقصد به الإفهام في الجملة ومن قال هو الكلام الذي يقصد به إفهام من هو أهل للفهم على ما هو الأصل لا يسميه في الأزل خطابا والأكثر ممن أثبت الله تعالى الكلام النفسي من أهل السنة على أنه كان في الأزل أمر ونهي وخبر وزاد بعضهم الاستخبار والنداء أيضا والأشعرية على أنه تعالى تكلم بكلام واحد وهو الخبر ويرجع الجميع إليه لينتظم له القول بالوحدة وليس كذلك إذ مدلول اللفظ ما وضع له اللفظ لا ما يقتضي مدلوله على تقدير وإلا لجاز اعتباره في الخبر فحينئذ يرتفع الوثوق عن الوعد والوعيد باحتمال معنى آخر غير ما يفهم ومن يريد أن يأمر أو ينهي أو يخبر أو يستخبر أو ينادي يجد في نفسه قبل التلفظ معناها ثم يعبر عنه بلفظ أو كتابة أو إشارة وذلك المعنى هو الكلام النفسي وما يعبر به هو الكلام الحسي ومغايرتهما بينة إذ المعبر به هو الكلام

الحسي ومغايرتهما بينة إذ قد يختلف دون المعنى وفرقه من العلم هو أن ما خاطب به مع نفسه أو مع غيره فهو كلام وإلا فهو علم ونسبة علمه تعالى إلى جميع الأزمنة على السوية فيكون جميع الأزمنة من الأزل إلى الأبد بالقياس إليه تعالى كالحاضر في زمانه فيخاطب بالكلام النفسي مع مخاطب نفسي وإلا يجب فيه حضور المخاطب الحسي كما في الحسي فيخاطب الله كل قوم بحسب زمانه وتقدمه وتأخره مثلا إذا أرسلت زيدا إلى عمرو تكتب في مكتوبك إليه إني أرسلت إليك زيدا مع أنه حينما تكتبه لم يتحقق الإرسال فتلاحظ حال المخاطب وكما تقدر في نفسك مخاطبة وتقول له تفعل الآن كذا وستفعل بعده كذا وكان قبل ذلك كذا ولا شك أن هذا المضي والحضور والاستقبال إنما هو بالنسبة إلى زمان الوجود المقدر من هذا المخاطب لا بالنسبة إلى زمان المتكلم ومن أراد أن يفهم حقيقة هذا المعنى فليجرد نفسه عن الزمان ولينتظر نسبته إلى الأزمنة يجد هذا

المعنى معانية وهذا سر هذا الموضوع والخطاب نوعان تكليفي وهو المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير ووضع في وهو الخطاب بأن هذا سبب ذلك أو شرطه كالدلوك سبب للصلاة والوضوء شرط لها والخطاب المتعلق بفعل المكلف لا بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع نحو قوله تعالى { والله خلقكم وما تعملون } فإنه متعلق بفعل المكلف من حيث الإخبار بأنه مخلوق لله تعالى وخطاب الله المتعلق بذاته العلية نحو { لا إله إلا الله } وبفعله نحو { الله خالق كل شيء } وبالجمادات نحو { ويوم تسير الجبال وتري الأرض بارزة } وبذوات المكلفين نحو { ولقد خلقناكم } ومذهب جمهور الأصوليين أن الأحكام التكليفية وهي التي يخاطب بها المكلفون خمسة أربعة تدخل في الطلب الإيجاب والندب والتحريم والكراهة والخامس الإباحة وأما خلاف الأولى فمما أحدثه المتأخرون وكل خطاب في القرآن ب { قل } فهو خطاب التشريف وخطاب العام والمراد به العموم نحو { والله الذي خلقكم } وخطاب الخاص والمراد به الخصوص نحو { يا أيها الرسول بلغ } وخطاب العام والمراد به الخصوص نحو { يا أيها الناس اتقوا ربكم } لم يدخل فيه غير

المكلفين وخطاب الخاص والمراد به العموم نحو { يا أيها النبي إذا طلقتم النساء } وخطاب المدح نحو { يا أيها الذين آمنوا } وخطاب الذم نحو { يا أيها الذين كفروا } وخطاب الكرامة نحو { يا أيها النبي } وقد يعبر في مقام التشريع العام ب { يا أيها الناس } وفي مقام الخاص ب { يا أيها النبي } وخطاب الإهانة نحو { فإنك رجيم } وخطاب الجمع بلفظ الواحد نحو { يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم } وبالعكس نحو { يا أيها الرسل كلوا من الطيبات } وقيل خطاب المرسلين أي قلنا لكل منهم ذلك لتبعضهم الأمم وخطاب الواحد بلفظ الاثنين نحو { ألقيا في جهنم } وبالعكس نحو { فمن ربكما يا

موسى } أي ويا هارون وخطاب الاثنين بلفظ الجمع نحو { أن تتبوا لقومكما بمصر بيوتا } { واجعلوا بيوتكم قبلة } وبالعكس نحو { ألقيا في جهنم } وخطاب الجمع بعد الواحد نحو { وما تكون في شأن وما تتلو منه من قرآن ولا تعملون } وبالعكس نحو { وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين } وخطاب العين والمراد به الغير نحو { يا أيها النبي اتق الله } وبالعكس نحو { لقد أنزلنا إليك كتابا فيه ذكركم } وخطاب عام لم يقصد به معين نحو { ولو ترى إذ المجرمون } وخطاب الشخص ثم العدول إلى غيره نحو { فإن لم يستجيبوا لكم } خوطب به النبي ثم قيل للكفار { فاعلموا } بدليل { فهل أنتم مسلمون } وخطاب التلوين وهو الالتفات وخطاب التهيج نحو { وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين } وخطاب الاستعطاف نحو { يا عبادي الذين أسرفوا } وخطاب التجنب نحو { يا أبت لا تعبد الشيطان } وخطاب التعجيز نحو { فاتوا بسورة } وخطاب المعدوم ويصح ذلك تبعا لموجود نحو { يا بني آدم } وخطاب المشافهة ليس بخطاب لمن بعده وإنما يثبت لهم الحكم بدليل آخر من نص أو إجماع أو قياس فإن الصبي والمجنون لما لم يصلح لمثل هذا الخطاب فالمعدوم أولى به وخطاب الاثنين في كلام واحد غير جائز إلا إذا عطف أحدهما على الآخر وعليه التلبية وهي { لبيك اللهم لبيك } بحذف العاطف ومن البلاغة القرآنية أن الخطاب في الأمر بأفعال الخير جاء موحدا موجها إلى رسول الله { صلى الله عليه وسلم } في الظاهر وإن كان المأمور به من حيث المعنى عاما وفي النهي عن المحظورات موجها إلى غير الرسول عليه الصلاة والسلام مخاطبا به أمته واختلف في الخطاب ب { يا أهل الكتاب } هل يشمل المؤمنين فالأصح لا وقيل إن شركوهم في المعنى يشملهم وإلا فلا واختلف في { يا أيها الذين آمنوا } هل يشمل أهل الكتاب فقل لا بناء على أنهم غير مخاطبين بالفروع وقيل هذا خطاب تشريف لا تخصيص

واختلف أيضا في الخطاب بالنبي عليه الصلاة والسلام نحو { يا أيها النبي } وكذا { يا أيها الرسول } هل يشمل الأمة قالت الحنفية والحنابلة نعم لأن أمر القدوة أمر لاتباعه معه عرفا إلا ما دل الدليل على الفرق وفي الإتيان الأصح في الأصول بالمنع لاختصاص الصيغة به واختلف أيضا في الخطاب ب { يا أيها الناس } هل يشمل الرسول عليه الصلاة والسلام على مذاهب في الإتيان أصحها وعليه الأكثرون أنه يعم لعموم الصيغة قال ابن عباس رضي الله عنهما

{ يا أيها الناس } خطاب لأهل مكة و { يا أيها الذين آمنوا } خطاب لأهل المدينة وقوله تعالى { يا أيها الناس اعبدوا ربكم } عام للمكلفين الخاص هو لغة المنفرد يقال { فلان خاص لفلان } أي منفرد له واختص بفلان بكذا أي انفرد به والتخصيص تمييز أفراد البعض من الجملة بحكم اختص به وخاصة الشيء ما اختص به ولا يوجد في غيره كلا أو بعضا والخاصية بإلحاق الياء تستعمل في الموضع الذي يكون السبب مخفيا فيه كقول الأطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا بها عن السبب المجهول للأثر المعلوم بخلاف الخاصة فإنه في العرف يطلق على الأثر أعم من أن يكون سبب وجوده معلوما أم لا يقال ما خاصة ذلك الشيء أي ما أثره الناشئ منه والخواص اسم جمع { الخاصية } لا جمع { الخاصية } لأن جمعها { الخاصيات } ومطلق الخاصية إما أن يكون لها تعلق بالاستدلال أو لا يكون وعلى التقديرين إما أن تكون هي لازمة لذلك التركيب لما هو هو أو تكون كاللازمة له والأول هو الخواص الاستدلالية اللازمة لما هو هو كعكوس القضايا ونتائج الأقيسة والثاني هو الخواص الاستدلالية الجارية مجرى اللازم كلوازم التمثيلات والاستقرارات من التراكيب لا بمجرد الوضع والمزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص وأرباب البلاغة يعبرون عن لطائف علم المعاني بالخاصة الجامعة لها وعن لطائف علم البيان بالمزية وخواص بعض التراكيب كالخواص التي يفيدها الخبر

المستعمل في معنى الإنشاء وبالعكس مجازا فإنه لا بد في بيانها من بيان المعاني المجازية التي يترتب عليها تلك الخواص وأما المتولدات من أبواب الطلب فليست من جنس الخواص بل هي معان جزئية والخواص وراءها وذلك أن الاستفهام يتولد منه الاستبطاء وهو معنى مجازي له ويلزمه الطلب وهو خاصية يقصدها البليغ في مقام يقتضيه وقس على هذا سائر المتولدات وحقيقة المزية المذكورة في كتب البلاغة هي خصوصية لها فضل على سائر الخصوصيات من جنسها سواء كانت تلك الخصوصية في ترتيب

معاني النحو المعبر عنه بالنظم أو في دلالة المعاني الأول على المعاني الثواني فهي متنوعة إلى نوعين أحدهما ما في النظم حقه أن يبحث عنه في علم المعاني وثانيهما ما في الدلالة حقه أن يبحث عنه في علم البيان والفرق بين الخواص والمزايا التي تتعلق بعلم المعاني هو أن تلك المزايا تثبت في نظم التراكيب فيترتب عليها خواصها المعبرة عند البلغاء فالمزايا المذكورة منشأ لتلك الخواص وكذا المزايا التي تتعلق بعلم البيان فإنها تثبت بدلالة المعاني الثواني فيترتب عليها الخواص المقصودة بتلك الدلالة وهي الأغراض المترتبة على المجاز المرسل والاستعارة والكناية والخصوصية بالفتح أفصح وحينئذ تكون صفة وإلحاق الياء المصدرية بكون المعنى علي المصدرية والتاء للمبالغة وإذا ضم يحتاج إلى أن يجعل المصدر بمعنى الصفة أو الياء للنسبة كما في { أحمرى } والتاء للمبالغة كما في { علامة } الخير مخففا اسم تفصيل أصله { أخبر } حذفت همزته على خلاف القياس لكثرة استعماله أو مصدر من { خار } { يخير } أو صفة مشبهة تخفيف { خير } مثل { سيد } والمشدد

واحد الأخيار ولا يغير بالتثنية والجمع والتأنيث و { خير } بمعنى { أخير } لا يجمع و { خير } في { خير مستقراً } للتفضيل لا للأفضلية كقولنا { الثريد خير من النعم } و { الجهاد خير من القعود } أي خير في نفسه والخير بالفتح مخففة في الجمال والميسم والخير مشددة في الدين والصلاح والخير بالكسر الكرم والشرف والأصل والهيئة وخار الله لك في الأمر جعل لك فيه الخير وهو أخير منك كخير وإذا أردت التفضيل قلت { فلان خيرة الناس } بالهاء و { فلان خيرهم } بتركها أو { فلانة خيرة من المرأتين } والخير وجدان كل شيء كمالاته اللاتقة والشر ما به فقدان ذلك والخير يعم الدعاء إلى ما فيه صلاح ديني أو دنيوي فينتظم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخير القرآن نفسه { أن ينزل عليكم من خير من ربكم } وبمعنى الأنفع { نات بخير

منها { والمال { إن ترك خيراً } وضد الشر { بيدك الخير } والإصلاح { يدعون إلى الخير } والولد { ويجعل الله فيه خيراً كثيراً } والعافية { وإن يمسسك بخير } والإيمان { ولو علم الله فيهم خيراً } ورخص الأسعار { إنني أراكم بخير } والنوافل { وأوحينا إليهم فعل الخيرات والأجر { لكم فيها خير } والأفضل { وأنت خير الراحمين } والعفة { ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً } والصلاح { إن علمتم فيهم خيراً } والطعام { إنني لما أنزلت إلي من خير فقير } والظفر { لم ينالوا خيراً } والخيال { إنني أحببت حب الخير عن ذكر ربي } والقوة { أهم خير } والدنيا { وإنه لحب الخير لشديد } ومشاهدة الجمال كما هو المراد من { من جاء بالحسنة فله خير منها } و { لا يسام الإنسان من دعاء الخير } أي من طلب السعة في النعمة والخير المطلق هو أن يكون مرغوباً لكل أحد كالجنة والخير المقيد هو أن يكون خيراً لواحد وشراً لآخر كالمال قيل لا يقال للمال { خير } حتى يكون كثيراً وقيل الخير حصول الشيء لما من شأنه أن يكون حاصله أي يناسبه ويليق به فالحاصل المناسب من حيث إنه خارج من القوة إلى الفعل كمال ومن حيث إنه مؤثر فهو خير وأنت بالخيار وبالمختار أي اختر ما شئت الخطأ هو ثبوت الصورة المضادة للحق بحيث لا يزول بسرعة وقيل هو العدول عن الجهة وذلك أضرب أحدها أن تريد غير ما يحسن إرادته فتفعله وهذا هو الخطأ التام المأخوذ به الإنسان يقال فيه خطأ خطأ وخطاء بالممد والثاني أن تريد ما يحسن فعله ولكن يقع عنه بخلاف ما تريده فيقال فيه خطأ يخطئ خطأ فهو مخطئ وهذا قد أصاب في الإرادة وأخطأ في الفعل هذا هو المعنى لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ويقول من اجتهد وأخطأ فله أجر والثالث أن تريد ما لا يحسن فعله ويتفق منه خلافه فهذا مخطئ في الإرادة مصيب في الفعل وهو مذموم بقصده غير محمود على فعله وجملة الأمر أن من أراد شيئاً وافق منه غيره يقال

فيه أخطأ وإن وقع منه كما أراده يقال أصاب والخطاء بالكسر ممدودا مصدر { خاطأ } ك { قاتل } و الخطأ بالفتح غير ممدود مصدر { خطئ } و الخطأ بالكسر وسكون الطاء بغير مد مصدر { خطئ } ك { أثم إثمًا } وزنا ومعنى والخطأ في القصد هو أن ترمي شخصاً تظنه صيداً أو حريياً فإذا هو مسلم

والخطأ في الفعل هو أن ترمي غرضاً فأصاب آدمياً والخطأ تارة يكون بخطأ مادة وتارة بخطأ صورة فالأول من جهة اللفظ أو المعنى أما اللفظ فكاستعمال المتباينة كالمترادفة نحو السيف والصارم وأما المعنى فكالحكم على الجنس بحكم النوع المندرج تحته نحو { هذا لون واللون سواد فهذا سواد } وكإجراء غير القطعي كالوهميات وغيرها مما ليس قطعياً مجرى القطعي كجعل العرضي كالذاتي نحو { هذا إنسان والإنسان كاتب } وكجعل النتيجة إحدى مقدمتي البرهان لتغيرها ويسمى مصادرة على المطلوب ك { هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة } والثاني وهو ما يكون خطأ صورة كالخروج عن الأشكال الأربعة بما لا يكون على تأليفها لا فعلاً ولا قوة كانتفاء شرط من شروط الإنتاج والخطيئة تقع على الصغيرة { والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي } وتقع على الكبيرة { بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته } والخطيئة تغلب فيما يقصد بالعرض والسيئة قد تقال فيما يقصد بالذات والخطيئة قد تكون من غير تعمد والإثم لا يكون إلا بالتعمد قال أبو عبيدة خطئ وأخطأ واحد وقال غيره { خطئ } في الدين و { أخطأ } في كل شيء ويقال { خطئ } إذا أثم و { أخطأ } إذا فاته الصواب والخطايا جمع كثرة والخطيئات جمع سلامة وهي للقلة ومن هذا أن الله تعالى لما ذكر الفاعل في البقرة وهو قوله { وإذ قلنا } قرن به ما يليق بجوده وكرمه وهو غفران الخطايا الكثيرة ولما لم يسم الفاعل في الأعراف لا جرم ذكر اللفظ الدال على القلة والخطأ عذر فيما هو صلة لم يقابل مالا ومبنى الصلة على التخفيف ولهذا وجبت الدية على العاقلة في ثلاث سنين والخلل أعم من الخطأ لأن الخطأ

خلاف الصواب وواقع في الحكم والخلل يقع فيه وفي غيره والخلل في المادة إما في نفسها ويسمى خطأ وإما في الدلالة عليها ويسمى نقصا الخلاء بالمد هو أن يكون الجسمان بحيث لا

يتماسان وليس بينهما ما يماسهما ليكون ما بينهما بعداً موهوماً ممتداً في الجهات صالحاً لأن يشغله جسم ثالث لكنه الآن خال عن الشواغل واحتج الحكماء على امتناع الخلاء بعلامات حسية والمتكلمون أجابوا عن تلك العلامات بأن شيئاً منها لا يفيد القطع بامتناع الخلاء لجواز أن تكون تلك الأمور التي ذكروها بسبب آخر لكن لا معرفة بخصوصه واستدلوا على جواز الخلاء بالصفحة الملساء والخلاف بينهما إنما هو في الخلاء داخل العالم لا في خارج العالم والنزاع فيما وراء كرة العالم إنما هو في التسمية بالبعد فإنه عند الحكماء عدم محض ونفي صرف يثبت الوهم ويقدره من عند نفسه ولا عبرة بتقديره الذي لا يطابق الواقع في نفس الأمر لجواز أن لا يسمى بعداً ولا خلاء وعند المتكلمين هو بعد موهوم كالمفروض فيما بين الأجسام على رأيهم وقال بعضهم الخلاء بمعنى عدم الملاء عدم صرف كوراء العالم وهو بهذا الاعتبار لا يكون مكاناً للجسم إذ المكان مما يمكن الإشارة إليه ويصح أن يوصف الجسم بأنه فيه وأنه منتقل عنه وإليه وذلك غير متصور في العدم وقد يطلق الخلاء ويراد به البعد القائم لا في محل من شأنه أن تتعاقب عليه الأجسام ويملاً وهو بهذا الاعتبار مختلف في إثباته وفي كونه مكاناً والجمهور على أن ليس في

الخلاء قوة جاذبة ولا دافعة وهو الحق والخلو بمعنى الفراغ وعدم الشاغل وخلا الزمان من الأهل وخلت الدار من الأنيس والزمان الخالي والمكان الخالي أي الفراغ من الشيء والتخلية حال الفاعل وفعله كما هو المفهوم من كتب اللغة وخلا الزمان مضى وذهب وخلا الإنسان أي صار خاليا وخلا به وإليه ومعه خلوا وخلاء وخلوة سألته أن يجتمع به في خلوة ففعل وبالباء أكثر استعمالا وخلا مكانه مات وخلا عن الأمر ومنه تبرأ والخلا بالقصر الحشيش وخلا فعل لازم في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصة ول { خلا } معان ثلاثة الانفراد والمضي والسخرية وصلته على المعنيين الأولين { إلى } وأما إذا كان

بمعنى السخرية فيحتاج إلى تضمين معنى الإنهاء كما في { أحمد إليك فلانا } الخلاف خالف إليه مال و خالف عنه بعد يقال { خالفني زيد إلى كذا } إذا قصده وأنت مول عنه وخالفني عنه إذا كان الأمر بالعكس ولعل هذين الاستعمالين باعتبار التضمين والخلاف بمعنى المخالفة أعم من الضد لأن كل ضدين مختلفان وشجر الخلاف معروف والخلاف كم القميص

واختلف ضد اتفق وفلان كان خليفة وخلف فلان فلانا قام بالأمر إما بعده وإما معه والخلافة النيابة عن الغير إما لغيبة المنوب عنه وإما لموته وإما لعجزه وإما لتشريف المستخلف وعلى هذا استخلف الله عباده في الأرض والخليفة السلطان الأعظم والذي يحكم بين الخصوم ومن هنا انتقد الملائكة بالإفساد وقيل الخليفة من يخلف غيره ويقوم مقامه وفي { الخليفة } في قوله { إني جاعل في الأرض خليفة } قولان أحدهما أنه آدم عليه السلام والمراد من قوله { أتجعل فيها } إلى آخره ذريته والثاني أنه ولد آدم لقوله تعالى { وهو الذي جعلكم خلائف } والخلفاء جمعها أو جمع { الخليف } و { الخلائف } جمع { خليفة } ولكونه مذكر المعنى جمع على { خلفاء } وإلا فقياسه { خلائف } ك { كرائم } إذا { الفعيلة } بالتاء لاتجمع على { فعلاء } وفي ثمار اليوان كان سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه تعالى عنه يدعى خليفة رسول الله { صلى الله عليه وسلم } وكل من الثلاثة يدعى بأمير المؤمنين وفي الجوهرة لما وجد في خلافة سيدنا أبي بكر وسيدنا عمر قوله تعالى { كنتم خير أمة } وقوله جلت عظمتهم { ويتبع غير سبيل المؤمنين } ووجد أيضا إجماع الجميع في خلافتهم كان وجوب طاعتهم كوجوب طاعة الرسول عليه الصلاة والسلام فيكون جحود خلافتهم كفرا وأما خلافة سيدنا عثمان وسيدنا علي رضي الله عنهما فلم يوجد فيهما ما وجد فيهما لموت سيدنا أبي بكر وسيدنا عمر رضوان الله عنهما قبل العقد لهما فصار شبهة فسقط إكفار جاحد خلافتهم ومن بعدهما بالطريق الأولى قال تاج الدين السبكي الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون وذلك سر تسمية الصحابة سيدنا أبا بكر خليفة رسول الله { صلى الله عليه وسلم } دون ما عداه لأن خليفة الشخص هو الذي ينوب عنه في غيبته كما قال سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام لأخيه سيدنا هارون { اخلفني في قومي } فسيدنا أبو بكر رضي الله تعالى عنه نائب عن سيدنا ومولانا رسول الله { صلى الله عليه وسلم } تلك المدة التي ولي فيها وخليفة الله كل نبي

استخلفهم الله في عمارة الأرض وسياسة الناس وتكميل نفوسهم وتنفيذ أمره فيهم لا حاجة به تعالى إلى من ينوبه بل لقصور المستخلف عليه عن قبول فيضه وتلقي أمره بغير وسط ولذلك لم يستنبئ ملكا والخلف بفتح اللام وسكونها هل يطلق كل منهما على القرن الذي يخلف غيره صالحا كان أو طالعا أو أن ساكن اللام في الطالع والمفتوح في الصالح خلاف مشهور بين اللغويين وأكثر مجيء { الخلف } كالطلب في المدح وكالقتل في الذم والخلف كالكفر اسم وهو في المستقبل كالكذب في الماضي وهو أن تعد عدة ولا تنجزها والخلف كالسلف يجمع على { أخلاف } والخلف كالعدل على { خلوف } وقيل بالضم من { المخالفة } والخلف بالفتح بمعنى الالتباس { جعل الليل والنهار خلفه } أي إذا ذهب هذا يجيء هذا كأنه يخلفه أو يخالف أحدهما صاحبه وقتا ولونا وسكت ألفا ونطق خلفا أي رديئا وهو خلف صدق من أبيه أي قام مقامه في الآثار والأحكام والتخلف التأخر والخوالف النساء { رضوا بأن يكونوا مع الخوالف } الخوف خاف يلزم ويتعدى إلى واحد وإلى اثنين بنفسه وبوسط { على } نحو { فإذا خفت عليه } ويتضمن معنى الظن في حقيقته ومجازه وهو غم يلحق لتوقع المكروه وكذا الهم وأما الحزن فهو غم يلحق من فوات نافع أو حصول ضار وفي أنوار التنزيل الخوف علة المتوقع والحزن علة الواقع ومعنى قوله تعالى { ليحزنني أن تذهبوا به } قصد أن تذهبوا به والقصد حاصل في الحال { وقد نظمت فيه عليك بأن تسعى لإحراز رتبة لأنت بها للشدتين مدافع وذلك بالنص الجليل مقرر هما علتان الواقع المتوقع

والخشية أشد من الخوف لأنها مأخوذة من قولهم شجرة خاشية أي يابسة وهو فوات بالكلية والخوف النقص من ناقة خوفاء أي بها داء وليس بفوات ولذلك خصت الخشية بالله في قوله { ويخشون ربهم } والخشية تكون من عظم المخشي وإن كان الخاشي قويا والخوف يكون من ضعف الخائف وإن كان المخوف أمرا يسيرا وأصل الخشية خوف من تعظيم ولذلك خص بها العلماء في قوله تعالى { إنما يخشى الله من عباده العلماء } على قراءة نصب الجلالة وقد نظمت فيه من قلب شيخ للقلب تسلية في العلم من خشية الرحمن تبشير وإذا قلت الشيء مخوف كان إخبارا عما حصل منه الخوف كقولك الطريق مخوف وإذا قلت الشيء مخيف كان إخبارا عما يتولد منه الخوف كقولك مريض مخيف أي يتولد الخوف لمن شاهده وقد نظمت فيه ولا تسقني كأس الملامة إنني مريض مخيف والطريق مخوف

والخوف القتل قيل ومنه قوله تعالى { ولنبلونكم بشيء من الخوف } والقتال أيضا ومنه { فإذا جاء الخوف } والتوقع والعلم ومنه قوله تعالى { فمن خاف من موص جنفا } وأخاف فلان أي أتى خيف منى فنزله ك { أمني فلان } أي نزل منى والخيفة من الخوف وفي تخصيصه بالملائكة في قوله { والملائكة من خيفته } تنبيه على أن الخوف منهم حالة لازمة لا تفارقهم والحدذر شدة الخوف وكذا الجذار والرهبه خوف معه تحير ورهبوت خير من رحموت أي لئن ترهب خير من أن ترحم والفرق كالرهب { ولكنهم قوم يفرقون } يخافون والرعب الفزع الخبث هو ما يكره رداءة وخسة محسوسا كان أو معقولا وذلك يتناول الباطل في الاعتقاد والكذب في المقال والقبح في الفعال الخلق خلق ككرم صار خليقا أي جديرا والخليقة الطبيعة وخليق كزبير صغروه بلاهاء لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات والخلق بالضم وبضمتين السجية والطبع والمروءة والدين والخلقة بالكسر الفطرة والخلق بالفتح مصدر مخالف لسائر المصادر فإن معنى كلها التأثير القائم بالفاعل المغير له وللمفعول وأما الخلق فهو نفس المخلوق وخص المفتوح بالهيئة والأشكال والصور المدركة بالبصر والمضموم بالقوى والسجيات المدركة بالبصيرة والخلق في اللغة بالفتح التقدير بمعنى المساواة بين شيئين يقال خلقت النعل إذا قدرته فأطلق على إيجاد شيء أي على مقدار شيء سبق له الوجود والخلق الجمع أيضا ومنه الخليقة لجماعة المخلوقات والقطع أيضا يقال خلقت هذا على ذاك إذا قطعته على مقداره ومنه { أفمن يخلق كمن لا يخلق } لأن الموجد سبحانه يجمع بين الوجود والماهية ويقطع من أشعة مطلق نور الوجود قدرا معيناً ويضيفه إلى الحقيقة الكونية بقطع نسبته

من إطلاقه و { أحسن الخالقين } أي المقدرين أو جمع بطريق عموم المجاز إذ لا مؤثر في الحقيقة إلا الله تعالى والخلق إحداث أمر يراعي فيه التقدير حسب إرادته وفي الأنوار الخلق إيجاد الشيء على تقدير أي مشتملا على تعيين قدر كان ذلك التعيين قبل ذلك الإيجاد ومشتملا على استواء الموجب للمعين في القدر فكما يجعل الفعل مساويا للمقياس يجعل الخالق مساويا لما قدره في علمه ولا يخالف الموجب المقدر في العلم كخلق الإنسان من مواد مخصوصة وصور وأشكال معينة وقد يطلق لمجرد الإيجاد من غير نظر إلى وجه الاشتقاق وليس المراد بالخلق في قوله تعالى { خلقكم من تراب } { وبدأ خلق الإنسان من طين } غير الإحياء وتأليف الأجزاء وليس الخلق الذي هو الإبداع إلا لله تعالى وأما الذي يكون بالاستحالة فقد جعله الله لغيره في بعض الأحوال كعيسى النبي عليه السلام وقد يراد بالخلق الهم بالشيء والعزم على فعله وقد يطلق بمعنى الكذب والافتراء وعليه { وتخلقون إفكا } أي تكذبون كذبا والفرق بين الخلق والجعل المتعدي إلى واحد هو أن الخلق فيه معنى التقدير والتسوية والجعل فيه معنى التعلق والارتباط بالغير بأن يكون فيه أو منه أو إليه لا بأن يصير إياه لأنه معنى آخر للجعل فإنه حينئذ يتعدى إلى مفعولين وفي أنوار التنزيل الخلق فيه معنى التقدير والجعل الذي له مفعول واحد فيه معنى التضمين يعني اعتبار شيئين وارتباط بينهما قال بعض المتأخرين التضمين واجب في الثاني دون الأول وتضمين النقل مخصوص به والإنشاء مشترك والتصيير في { خلقناكم } محتمل وهذا التحقيق لا سيما قوله والإنشاء مشترك يدل على أن التضمين حقيقة فيهما لكنه واجب في

أحدهما دون الآخر وهذا موافق لما في الكشف من أن التضمين في { جعل } مطرد وفي { خلق } غير مضطرد على ما اقتضاه طريقة صاحب الكشف والخلق إن جعل بمعنى الإيجاد لم يستقم في أعدام الملكات إذ شائبة التحقيق لا تكفي في حقيقة الإيجاد وإن جعل بمعنى

الإحداث استقام فيها لأنه أعم من الإيجاد فيتصور في تلك الأعدام والخلق كالطلاق نصيب الإنسان من أفعاله المحمودة التي تكون خلقا له وقد يراد النصيب من الخير على وجه الاستحقاق لأنه لما استحقه فكأنه خلق له أو لأن صاحبه خالق بنيله وجدير به وهو المراد بقوله تعالى { وما له في الآخرة من خلاق } الخضوع هو ضراعة في القلب والخشوع بالجوارح ولذلك إذا تواضع القلب خشعت الجوارح والخنوع ضراعة لمن هو دونه طمعا لغرض في يده الخيال الظن والتوهم وكساء أسود ينصب على عود يخيل به للبهائم والطير فتظنه إنسانا والخيال مرتع الأفكار كما أن المثال مرتع الأبصار والخيال قد يقال للصورة الباقية عن المحسوس بعد غيبته في المنام وفي اليقظة والطيف لا يقال إلا فيما كان حال النوم وقد الغزت فيه وما باطل قد يشبه الحق بدؤه يعذبني جهرا وينعمني سرا

والخيل في الأصل اسم للأفراس والفرسان جميعا وعليه قوله تعالى { ومن رباط الخيل } ويستعمل في كل واحد منهما منفردا فما روي يا خيل الله اركبي للفرسان و عفوت لكم عن صدقة الخيل يعني الأفراس الخدع يقال خادع إذا لم يبلغ مراده و خدع إذا بلغ مراده ولا بد للمشترك فيه من اثنين مغايرين بالذات بخلاف الخدع فإنه يكفي فيه المغايرة بين الفاعل والمفعول بالاعتبار كما في معالجة الطبيب نفسه وعلم الشخص بنفسه والمذكور صريحا في باب المفاعلة فعل الفاعل فقط وأما فعل المفعول فهو مدلول الكلام الختم هو يستعمل تارة متعديا بنفسه وأخرى ب { على } وهو قريب من الكتم لفظا لتوافقهما في العين واللام وكذا معنى لأن الختم على الشيء يستلزم كتم ما فيه وختم الله على قلبه جعله بحيث لا يفهم شيئا ولا يخرج عنه شيء وختم الشيء بلغ آخره والخاتم بكسر التاء فاعل الختم وهو الإتمام والبلوغ وفتحها بمعنى الطابع وتسمية نبينا خاتم الأنبياء لأن الخاتم آخر القوم قال الله تعالى { ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين } ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص والاستدراك شبه العلة لما نفاه من أبوته للكبار الذين يطلق عليهم اسم الرجال والأحسن أنه من الكتم لأنه سائر الأنبياء بنور شريعته كالشمس تستر بنورها الكواكب كما أنها تستضيء بها والدليل العقلي بكونه خاتم الأنبياء جمعه بين الظاهر والباطن والخزي بالكسر من خزي الرجل ك { علم } إذا لحقه انكسار إما من نفسه أو من غيره والأول هو

الحياء المفراط ومصدره { الخزاية } بالفتح والثاني ضرب من الاستخفاف ومصدره { الخزي } وقوله تعالى { ربنا إنك من تدخل النار فقد أخزيته } يحتملها و { يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه } من الخزاية وهي النكال والفضيحة وليس كل من يدخل النار يزل وينكل به ويفضح أو المراد من الإخزاء الإقامة والخلود لا إدخال تحلة القسم الدال عليها { وإن منكم إلا واردة } وإدخال التطهير الذي يكون لبعض المؤمنين بقدر ذنوبهم الخروج قد يستعمل في معنى الظهور يقال { خرجت الشمس من السحاب } أي انكشفت وقد يستعمل في معنى الانتقال يقال { خرجت من البصرة إلى الكوفة } وهو متنوع في نفسه لغة لأنه عبارة عن الانفصال من مكانه الذي هو فيه إلى مكان قصده وذلك المكان تارة يكون قريباً وتارة يكون بعيداً فعلى هذا السفر أحد نوعي الخروج وضعا ولغة يقال { سافر فلان } من غير ذكر الخروج فيجعلون الخروج عين السفر ويقال خرج الرجل من داره وبرز الشجاع من مكمنه ودلق السيف من غمده ونور النبت أي خرج زهره وصبا فلان أي خرج من دين إلى دين ويقال خرجت لعشر بقين وبالليل وفي شهر كذا ولم يحسن { خرجت بيوم الجمعة } أو { بليلة الجمعة } وحسن { خرجت بيوم سعد وبيوم نحس } فإن النهار والليل مما لم يكن فيهما خصوص وتقييد فجاز استعمال الباء فيهما وإذا قيدتهما وخصصتهما زال الجواز ولما كان في يوم الجمعة خصوصيات وتقييدات زائدة على الزمان لم يجز استعمال الباء فيه الخرس هو أفة في اللسان لا يمكن معها أن يعتمد مواضع الحروف وهو أعم من البكم لانتظامه العارض والأصلي والبكم مخصوص بالأصلي والآخرس هو الذي خلق ولا نطق له والأبكم هو الذي له نطق ولا يعقل الجواب واللكنة عدم جريان اللسان وقد تزداد الحبسة في اللسان بانقباض الروح إلى باطن القلب عند ضيقه بحيث لا ينطلق الخرج هو أخص من الخراج يقال { أد خرج رأسك وخراج مدينتك } وحديث والخراج بالضمان { أي غلة العبد للمشتري بسبب

أنه من ضمانه وذلك بأن يشتري عبداً ويستغله زماناً ثم يعثر منه على عيب دسه البائع فله رده والرجوع بالثمن وأما الغلة التي استغلها فهي له طيبة لأنه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله الخشن ككتف من خشن الشيء ك { كرم } فهو خشن ضد { لأن } والخشين بالياء من خشونة الطبع والخشونة عدم استواء وضع الأجزاء بأن يكون بعضها أرفع وبعضها أخفض

الخطبة هي كلمات تتضمن طلب شيء لكنها في طلب النساء بالكسر وفي غيرها بالضم والفعل في الكل من حد { طلب } الخلطة بالضم الشركة ولا فرق إذن بين الخليط والشريك والاختلاف بينهما إنما يقع بسبب اختلاف المحل فتارة يذكر الشريك في نفس المبيع والخليط في حق البيع وتارة بالعكس والخلط الجمع بين أجزاء شيئين فأكثر مائعين أو جامدين أو متخالفين وهو أعم من المزج الخاطر هو اسم لما يتحرك في القلب من رأي أو معنى سمي محله باسم ذلك وهو من الصفات الغالبة يقال منه خطر ببالي أمر وعلى بالي أيضاً وأصل تركيبه يدل على الاضطراب والحركة والخطر الإشراف على الهلاك وهذا أمر خطر أي متردد بين أن يوجد وبين أن لا يوجد والختر بالتاء أشد الغدر

الخلع بالفتح القلع والإزالة واختص في إزالة الزوجية بالضم وفي إزالة غيرها بالفتح كما أن التسريح عن قيد النكاح اختص بالطلاق وعن غيره بالإطلاق الخرق خرقه جابه ومزقه وخرق بالشيء ك { كرم } جهله ومحركة الدهش من خوف أو حياء والخارق معجزة إن قارن التحدي وإن سبقه فأرهاص وإن تأخر عنه بما يخرج عن المقارنة العرفية فكرامة فيما يظهر وإن ظهر بلا تحد على يد ولي فكرامة له أو على يد غيره فسحر أو معونة أو استدراج أو شعبة أو إهانة كما وقع لمسيلمة الكذاب والحق أن السحر ليس من الخوارق لأن ما يترتب على الأسباب كلما بأشهرها أحد يخلق عقيبها البتة فصار كالإسهال بعد شرب السقمونيا وشفاء المريض بالدعاء خارق لا بالأدوية الطبية وكل خارق ظهر على يد النبي عليه الصلاة والسلام بعينه فهو من باب الكرامات والأنبياء قبل البعثة لا يخرجون عن درجة الأولياء وظهور الكرامات على يد الأولياء جائز عندنا ومعجزة النبي يراها المسلم والكافر والمطيع والعاصي وأما كرامة الولي فلا يراها إلا مثله ولا يراها الفاسق الخل بالكسر المصادقة والإخاء وكذا الخل بالكسر والخلعة تدعو إلى السلة أي الفقر والحاجة تدعو إلى السرقة والخلعة بالضم المودة

وما كان حلوا من المرعى و الخلعة بالفتح الاختلاف العارض للنفس إما لشهوتها لشيء أو حاجتها إليه الخيف هو اختلاف في العينين يقال { فرس أخيف } إذا كانت إحدى عينيه زرقاء والأخرى كحلأ فينتمي بإحدى عينيه إلى شيء وبالأخرى إلى شيء آخر ومنه سميت الإخوة والأخوات لأم

ببني الأخياف الخفض ضد الرفع وبمعنى الجر في الإعراب { وخفض لهما جناح الذل من الرحمة } تواضع لهما أو من القلب أي جناح الرحمة من الذل وخفض القول لينه و خفض الأمر هونه الخالص هو ما زال عنه شوبه بعد ما كان فيه والصافي يقال لما لا شوب فيه الخيانة تقال اعتبارا بالعهد والأمانة والنفاق يقال اعتبارا بالدين وخيانة الأعين ما تسارق من النظر إلى ما لا يحل الخيط الأبيض هو أول ما يبدو من الفجر المعترض من الأفق والخيط الأسود هو ما يمتد معه من غلس الليل الخيال الفساد الذي يعتري الحيوان فيورثه اضطرابا كالجنون والمخبل الفاسد العقل الخالة هي كل من جمع أمك وإياها صلب أو بطن وفي معناها من جمع جدتك قريبة كانت أو بعيدة وإياها صلب أو بطن ويقال هما ابنا خالة ولا يقال ابنا عمه كذا في القاموس الخمود خمدت النار سكن لهبها ولم يطفأ جمرها وهمدت النار طفا جمرها ولم يبق شيء وخبت النار كخمدت الخفاء خفي عليه الأمر استتر وخفي له ظهر وإنما يقال ذلك فيما يظهر عن خفاء أو عن جهة خفية الخدن بالكسر بمعنى الحبيب والرفيق والجمع أخدان الخزانة هي واحدة الخزائن وخزن المال واختزنه جعله في الخزانة وبأبها { نصر } والمخزن ما يخزن فيه شيء الخلد بالضم البقاء والدوام كالخلود وفي الأصل الثبات المديد دام أم لم يدم ولهذا قالوا { أبدا } في قوله جل شأنه { خالدين فيها أبدا } للتمييز لا للتأكيد والمكث ثبات مع انتظام واللبث بالمكان الإقامة به ملازما له والدوام عند الجمهور بالنصوص والأبدان في الجنان لا تعتورها الاستحالة كما في بعض المعادن والخلد أيضا

الجنة و { ولدان مخلدون } أي مقرطون أو مسورون أو لا يهرمون أبدا الخسر
النقص كالإخسار والخسران

والخسرواني شراب ونوع من الثياب و { كرة خاسرة } أي غير نافعة الخزارة
هي وجع في القلب من غيظ ونحوه الخف معروف ويجمع على { خفاف }
وأما خف البعير فإنه يجمع على { أخفاف } الخدمة هي عامة والسدانة خاصة
للكعبة والخادم يطلق على الغلام والجارية قاله التفتازاني عليه الرحمة وفي
الكشاف دخلت خادمة الخرطوم هو لا يستعمل إلا في الفيل والخنزير الخيدع
هو من لا يوثق بمودته الخفاش ك { رمان } الوطواط وكذا الخطاف بالضم
خير مقدم أي قدمت قدوما خيرا مقدم بحذف عامل المصدر وإقامة المصدر
مقامه ثم إقامة صفة المصدر مقام المصدر ومصدرته باعتبار الموصوف أو
بالمضاف إليه لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه الخال هو أخ الأم
وسحاب لا يخلف مطره أو لا مطر فيه وشامة في البدن وأنا خال هذا الفرس
أي صاحبه وبينهم خؤولة ويقال خال أيضا بين الخؤولة وخال الشيء
خيلولة ظنه وتقول في مستقبله إخال بكسر الألف وهو الأفصح خدائي فارسية
معناه أنه بنفسه جاء { خود } معناه ذات الشيء ونفسه و { أي } معناه
{ جاء } أي أنه لذاته كان موجودا وهذا معنى واجب الوجود لذاته خجته اسم
نساء أصفهانيات من رواية الحديث أعجمية معناها المباركة خشنام بالضم علم
معرب { خوش نام } أي الطيب الاسم خلون يقال لأربع مضين من الشهر
وخلت لإحدى عشرة من الشهر لأن العرب تجعل النون للقليل والتاء للكثير
وخلوت بفلان وإليه انفردت معه وخلاك ذم عداك ومضى عنك ومنه القرون
الخالية خصوصا حال بمعنى { خاصا } أو نصب على المصدرية أي يخص هذا
خصوصا وخاصة مصدر كعاقبة كاذبة وهي ضد { عامة } والتاء للتأنيث أو
للمبالغة وانتصابها على المفعول المطلق ويجوز أن يكون حالا بمعنى
{ مخصوصا } نحو { أخذته سمعا } خلافا هو إما مصدر مثل { اتفاقا } و
{ إجماعا } بتقدير { اتفق عليه اتفاقا } و { أجمعوا على ذلك إجماعا } لكنه
لو قدر فيه { اختلفوا } يشكك بأن مصدره { اختلاف } وبأبى ما يأتي بعده

لفلان وإن قدر { خالف } أو { خالفت } يشكك أيضا بأن { خالف } مما
يتعدى بنفسه لا باللام وقد يجاب بأن اللام متعلق بمحذوف وهو { أعني له }
كما في { سقيا لهم } بأن { سقى } يتعدى بنفسه فيكون { خلافا } مفعولا
مطلقا ويحتمل أن يكون حالا والتقدير { أقول ذلك خلافا لفلان } أي مخالفا له
أو ذا خلاف وحذف القول كثير جدا فإن كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون
به فالقول مقدر قبل كل مسألة والوجه المرضي الجاري في جميع موارد هذه
الكلمة أن يجعل الطرف بعده مستقرا على أنه صفة له وخلافا نصب على
إضمار فعل بأنه مفعول مطلق أي خالف خلافا إلا أنه لما حذف الفعل والفاعل
معا أبرز عن نسبة الفاعل المطوي الفعل بقوله { لفلان } فاللام تأكيد لتلك
النسبة وفيه أن في مثل { خلافا } للشافعي على هذا الوجه إحداث الخلاف
منسوبا إلى أصحابنا وهو منه خدجت الناقة ألقت ولدها قبل أوان النتائج
وأخذت الناقة إذا ولدته ناقصا وإن كانت أيامه تامة خر السقف طاح الجدار

انقض النجم هوى نوع { خبالا } فسادا أو شرا { خضتم } دخلتم في الباطل {
ما خطيكن } ما شأنكن { خلصوا } انفردوا واعتزلوا { ختم الله على قلوبهم
{ طبع عليها } وإذا خلوا { إذا انفردوا } خسروا أنفسهم { غبنوها } إلا من
خطف الخطفة { الخطف الاختلاس والمراد اختلاس كلام الملائكة مسارقة
{ ومن خفت موازينه } ومن لم يكن له ما يكون له وزن وهم الكفار { ثم
أنشأناه خلقا آخر { هو صورة البدن أو الروح أو القوى { خالدون } دائمون أو
لا بثون لبثا طويلا { ف خلف من بعدهم خلف } فعقبهم وجاء بعدهم عقيب سوء
{ خالصة } خاصة { خافت من بعلاها } توقعت منه { وخر موسى صعقا } أي
سقط مغشيا عليه

{ إلا خلق الأولين } أي كذب الأولين أو إعادة الأولين على قراءة { خلق }
بضمين { فخلوا سبيلهم } فدعوههم ولا تتعرضوا له { خوله } أعطاه { في
الخصام } في المجادلة { خزي } ذل وفضيحة { فإذا هم خامدون } ميتون
{ في صلاتهم خاشعون } خائفون من الله متذللون له ملزمون أبصارهم
مساجدهم { خوار } صوت العجل { خشعت } خضعت { لا يلبثون خلافا }
بعدك { أحسن الخالقين } أي المقدرين تقديرا { مع الخوالف } جمع
{ الخالفة } وقد يقال { الخالفة } للذي لا خير فيه { بخيلك ورجلك }
بأعوانك من راكب وراجل { خاسئا } بعيدا عن إصابة المطلوب { خرجا }
أجرا { فخراج ربك } رزقه في الدنيا وثوابه في الآخرة { وكان الشيطان
للإنسان خذولا } يواليه حتى يؤديه إلى الهلاك ثم يتركه ولا ينفعه { الخناس }
الذي عادته أن يخنس أي يتأخر إذا ذكر الإنسان ربه { أعجاز نخل خاوية }
متأكلة الأجواف { وخسف القمر } ذهب ضوءه { الخنس } الكواكب الرواجع
{ خلال الديار } وسطها { كلما خبت } سكن لهبها { خوان } مبالغ في
الخيانة بالإصرار عليها { فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله } أي بعد
خروجه { تعمل الخبائث } يعني اللواط { خاوية على عروشها } ساقطة
حيطانها على

سقوفها { خطوات الشيطان } عمله { إن علمتهم فيهم خيرا } أي حيلة
{ أكل خمط } الخمط الأراك { الخراصون } الكذابون أو المرتابون
{ بخلاقهم } بدينهم { خاسئين } صاغرين ذليلين { خصاصة } حاجة وفقر
{ وما أنتم له بخازنين } قادرين متمكنين من إخراجهم { أعطى كل شيء خلقه
{ أي صورته وشكله الذي يطابق كماله الممكن له أو أعطى كل مخلوق ما
يصلحه أو أعطى كل حيوان نظيره في الخلق أو الصورة زوجا } يخرج الخبء
{ أي يظهر ما خفي } ذلك الخزي العظيم { يعني الهلاك الدائم } فإن خفتهم
ألا يقيما حدود الله { أي علمتم كقوله جل شأنه } فمن خاف من موص { أي
علم { فاسأل به خبيرا } عالما يخبرك بحقيقة وهو الله تعالى { ما كان لهم
الخيرة } أي التخير وظاهره نفي الاختيار من العباد رأسا { خائنين } منقطعي
الآمال { وخرقوا له } فنقلوا وافتروا له { خشعت الأصوات } سكنت الختار
الغدار الظلوم الغشوم
{ فصل الدال }

الدحض كل ما في القرآن من الدحض فهو الباطل إلا { فكان من المدحضين }
فإن معناه من المقروعين الدين كل ما في القرآن من الدين فهو الحساب
الدابة كل شيء دب على وجه الأرض فهو دابة وفي العرف يطلق على الخيل
والحمار والبغل دبل ودمل كل شيء أصلحته فقد دبته

ودملته الدهمقة كل شيء لين فهو الدهمقة الدخيل كل كلمة أدخلت في كلام
العرب وليست منه فهو الدخيل وكذا الحرف الذي بين حرف الروي وألف
التأسيس الدليل المرشد إلى المطلوب يذكر ويراد به الدال ومنه { يا دليل
المتحيرين } أي هادهم إلى ما تزول به حيرتهم ويذكر ويراد به العلامة
المنصوبة لمعرفة المدلول ومنه سمي الدخان دليلا على النار ثم اسم الدليل
يقع على كل ما يعرف به المدلول حسيا كان أو شرعيا قطعيا كان أو غير
قطعي حتى سمي الحس والعقل والنص والقياس وخبر الواحد وظواهر
النصوص كلها أدلة والدلالة كون الشيء بحيث يفيد الغير علما إذا لم يكن في
الغير مانع كمزاحمة الوهم والغفلة بسبب الشواغل الجسمانية وأصل الدلالة
مصدر كالكتابة والإمارة والدال ما حصل منه ذلك والدليل في المبالغة ك
{ عالم } و { عليم } و { قادر } و { قدير } ثم سمي والدليل دلالة لتسمية
الشيء بمصدره والدلالة أعم من الإرشاد والهداية والاتصال بالفعل معتبر في
الإرشاد لغة دون الدلالة ويجمع { الدليل } على { أدلة } لا على { دلائل } إلا
نادرا ك { سليل } على { سلائل } على ما حكاه أبو حيان إذا لم يأت { فعائل
} جمعا لاسم جنس على { فعيل } صرح به ابن مالك وقال بعضهم شرط
اطراد جمع { فعيل } على { فعائل } أن يكون مؤنثا ك { سعيد } علما
لامرأة ويجوز أن يكون جمع { دلالة } ك { رسائل } و { رسالة } وإن كان
المشهور أن جمع { دليل } { أدلة } والدليل عند الأصولي هو ما يمكن
التوصل به بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري وعند الميزاني هو المقدمات
المخصوصة نحو العالم متغير وكل متغير فهو حادث والدلالة تتضمن الاطلاع
ولهذا عوملت معاملة حتى تتعدى ب { على } ولم تعامل في الهداية التي
بمعناها بذلك بل عوملت معها معاملة سائر مضامينها وفرق بين الدلالة
والاستعمال تقول هذا اللفظ يدل على العموم ثم قد يستعمل حيث لا يراد
العموم بل يراد الخصوص وما كان للإنسان اختيار في معنى الدلالة

فهو بفتح الدال وما لم يكن له اختيار في ذلك فبكسرهما مثاله إذا قلت { دلالة
الخير لزيد } فهو بالفتح أي له اختيار في الدلالة على الخير وإذا كسرتها فمعناه
حينئذ صار الخير سجية لزيد فيصدر منه كيف ما كان والاستدلال هو تقرير
ثبوت الأثر لإثبات المؤثر والتعليل هو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر والاستدلال
في عرف أهل العلم تقرير الدليل لإثبات المدلول سواء كان ذلك من الأثر إلى
المؤثر

أو بالعكس أو من أحد الأمرين إلى الآخر والتعريف المشهور للدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بوجود المدلول ولا يخفى أن الدليل والمدلول متضايقان كالأب والابن فيكونان متساويين في المعرفة والجهالة فلا يجوز أخذ أحدهما في تعريف الآخر لأن المعرفة ينبغي أن يكون أجلى والتعريف الحسن الجامع أنه هو الذي يلزم من العلم أو الظن به العلم أو الظن بتحقيق شيء آخر و { أو } هاهنا للتبيين أي كل واحد دليل كما يقال الإنسان إما عالم أو جاهل لا للتشكيك كما في { علمت أنه سمع أو لا } والتعريف بأنه هو الذي يلزم من العلم به العلم بتحقيق شيء آخر هو تعريف الدليل القطعي لا مطلق الدليل الذي هو أعم من أن يكون قطعياً أو ظنياً ثم الدليل إما عقلي محض كما في العلوم العقلية أو مركب من العقلي والنقلي لأن النقلي المحض لا يفيد إذ لا بد من صدق القائل وذلك لا يعلم إلا بالعقل وإلا لدار وتسلسل ودلائل الشرع خمسة الكتاب والسنة والإجماع والقياس والعقليات المحضة كالتلازم والتفاني والدوران والثلاثة الأول نقلية والباقيان عقليان والدليل القطعي قد يكون عقلياً وقد يكون نقلياً كالمتواتر وقول النبي عليه الصلاة والسلام مشافهة من النقليات مما ينقل مشافهة والدليل المرجح إن كان قطعياً كان تفسيراً وإن كان ظنياً كان تأويلاً والدليل إن كان مركباً من القطعيات كان تحقق المدلول أيضاً قطعياً ويسمى برهاناً وإن كان مركباً من الظنيات أو اليقينيات والظنيات كان ثبوت المدلول ظنياً لأن ثبوت المدلول فرع ثبوت الدليل والفرع لا يكون أقوى من الأصل ويسمى دليلاً إقناعياً وأماراً ولا يخلو الدليل من أن يكون على طريق الانتقال من الكلي إلى الكلي فيسمى برهاناً أو من الكلي إلى البعض فيسمى استقراءً أو من البعض إلى البعض فيسمى تمثيلاً واسم الدليل يقع على كل ما يعرف به المدلول والحجة مستعملة في جميع ما ذكر والبرهان نظير الحجة والإقناعية هي التي تقبل الزوال بتشكيك المشكك وإن كان

المطلوب تصوراً يسمى طريقه معرفاً وإن كان تصديقاً يسمى طريقه دليلاً والدليل يشمل الظني والقطعي وقد يخص بالقطعي ويسمى الظني أماراً وقد يخص بما يكون الاستدلال فيه من المعلوم إلى العلة ويسمى هذا برهاناً أنياً وعكسه يسمى برهاناً لمياً واللمى أولى وأفيد يحكى أن الشيخ أبا القاسم الأنصاري قال حضر الشيخ أبو سعيد ابن أبي الخير مع الأستاذ أبي القاسم القشيري فقال الأستاذ المحققون قالوا ما رأينا شيئاً إلا ورأينا الله بعده فقال أبو سعيد ذلك مقام المريدين أم المحققون فإنهم ما رأوا شيئاً إلا وكانوا قد رأوا الله قبله

قال الفخر الرازي قلت تحقيق الكلام أن الانتقال من المخلوق إلى الخالق إشارة إلى برهان الآن والنزول من الخالق إلى المخلوق هو برهان اللم ومعلوم أن برهان اللم أشرف وقد نظمت فيه

وما رأيت شيئاً
إلا وقبله الحق

فمن يقول بعده
يسيح في الإرادة
وليس الانتقال
معادل النزول

ويقرب منه ما روي عن أبي حنيفة أنه قال { عرفت محمدا بالله ولم أعرف الله بمحمد } وإذا عرفت ما يتعلق بالدليل على وجه التفصيل فاستمع ما يتعلق بالدلالة وتقسيمها على ما لخصته من كتب القوم وهو أن الدلالة إما لفظية وإما غير لفظية وكل منهما إما وضعية وعقلية وطبيعية فاللفظية الوضعية مثل دلالة الألفاظ الموضوعية على مدلولاتها واللفظية العقلية كدلالة اللفظ على وجود الالفاظ سواء كان مهما لا أو مستعملا واللفظية الطبيعية كدلالة { أ ح } بالفتح والضم على وجع الصدر وهو السعال وكدلالة { أ ح } بالمعجمة والفتح أيضا على الوجع مطلقا وغير اللفظية الوضعية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها وغير اللفظية العقلية كدلالة المصنوعات على الصانع وغير اللفظية الطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل ثم الإفادة والاستفادة من بين هذه الأقسام الستة باللفظية والوضعية دون غيرها وهي مطابقة وتضمنية والتزامية وانحصار الدلالة في اللفظية وغيرها أمر محقق لا شبهة فيه وأما انحصارها في الوضعية والعقلية والطبيعية فبالاستقراء لا بالحصص العقلي الدائر بين النفي والإثبات وأما انحصار اللفظية في الأقسام الثلاثة فبالحصص العقلي لأن الدلالة إما أن تكون على نفس المعنى الموضوع له فدلالة المطابقة سميت بذلك لمطابقة الدال المدلول كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق إذ هو موضوع لذلك أو على جزء معناه فدلالة التضمن سميت بذلك لتضمن المعنى لجزء المدلول كدلالة الإنسان على الحيوان أو على لازم معناه الذهني لزم مع ذلك في الخارج أم لا فدلالة التزام سميت بذلك لاستلزام المعنى للمدلول كدلالة الإنسان على قابل العلم هذا على رأي المناطق في جعل الكل أقساما للفظية الوضعية وإلا فدلالة الالتزام عقلية والمطابقة والتضمن لفظيتان ودلالة اللفظ على المعنى وضعية للفظي أي متوقفة على الاصطلاح ودلالة النصيبية وضعية لغير اللفظ ودلالة اللفظ على الالفاظ غير وضعية وهي

لفظ ودلالة الدخان على النار غير وضعية وهي لغير اللفظ وأما الدلالة التي يتعلق بها غرض البيان فهي تنقسم تارة إلى وضعية شخصية كانت كوضع مواد المفردات أو نوعية كوضع صنفها ووضع الهيئات التركيبية وعقلية كدلالة الكلي على جزئه والملزوم على لازمه العقلي متقدما كان

عليه كالثابت اقتضاء أو متأخرا عنه كموجب النص وعادية كدلالة طول النجاد على طول القامة ودلالة كثرة الرماد على كثرة القرى وخطابية كدلالة التأكيد على دفع الشك أو رد الإنكار وتارة تنقسم إلى قولية وضعية كانت أو عقلية أو عادية أو خطابية وإلى فعلية عقلية كانت كدلالة التشبيه على المجاز أو عادية كدلالة { وقدر راسيات } على عظم القدور أو خطابية كدلالة تغيير النظم

على نكتة تناسب في عرف البلغاء وإلى حالة عقلية كانت كدلالة الحذف على الإيجاز أو عادية كدلالة الحذف أيضا على ظهور المراد وتعيينه أو خطابية كدلالة الحذف أيضا على التعظيم والتحقيق وهذه الدلالة التي عليها مدار اعتبار البلغاء أوسع دائرة من الدلالات الثلاث المعتبرة في سائر العلوم فصارت هذه الدلالة رابعة كما أن العادة طبيعة خامسة - بالمهملة - أي محكمة ثابتة ودلالة المقدمات على النتيجة فيها خلاف عقلية وهو مذهب إمام الحرمين وهو الصحيح فلا يمكن التخلف وعادية وهو مذهب الأشعري فالتخلف ممكن ومولد وهو للمعتزلة حيث قالوا بالتوليد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في وجود النتيجة بواسطة تأثيرها في النظر وواجب وهو للحكماء ثم الدليل السمعي في العرف هو الدليل اللفظي المسموع وفي عرف الفقهاء هو الدليل الشرعي وأما الأدلة السمعية فهي أربعة قطعي الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة فيثبت بها الفرض والحرام القطعي بلا خلاف وقطعي الثبوت ظني الدلالة كآيات المؤولة وظني الثبوت قطعي الدلالة كأخبار الآحاد التي مفهوماتها قطعية فيثبت بكل منهما الفرض الظني والواجب وكراهة التحريم والحرام على الخلاف وظني الثبوت والدلالة كأخبار الآحاد مفهوما ظني فثبت بها السنة والاستحباب وكراهة التنزيه والتحريم على الخلاف والدليل القطعي له معنيان أحدهما ما يقطع الاحتمال أصلا كحكم الكتاب ومتواتر السنة والإجماع وبه يثبت الفرض القطعي ويقال له الواجب وثانيهما ما يقطع الاحتمال الناشئ عن

دليل هو تعدد الوضع كالقياس والظاهر والمشهور ويسمى بالظني اللازم العمل في اعتقاد المجتهد وهو نوعان ما يبطل بتركه العمل وهو دون القطعي ويسمى بالفرض الظني كمقدار المسح وهو ما يفسد به وهو دون الفرض وفوق السنة ويسمى بالواجب والفرض العملي كدعاء الوتر واختلف العقلاء في أن التمسك بالدلائل النقلية هل يفيد اليقين أم لا فقال قوم لا يفيد اليقين البتة لاحتمال النقليات للنقل والمجاز والاشتراك والحذف والإضمار والتخصيص والنسخ وخطأ الرواة في نقل معاني

المفردات والتصريف والإعراب والتقديم والتأخير وكل واحدة منها ظنية فما توقف عليها فهو ظني بخلاف العقلية نعم ربما اقترنت بالدلائل النقلية أمور يعرف وجودها بالأخبار المتواترة وتلك الأمور تنفي هذه الاحتمالات فحينئذ تفيد اليقين فالكلام على الإطلاق ليس بصحيح ولا يثبت بالدليل النقلية ما يتوقف عليه كوجود الصانع وعلمه وقدرته ونبوة الرسول حذار الدور كما لا يثبت بالدليل القطعي ما لا يمتنع إثباته ونفيه عقلا كأكثر التكاليف ومقادير الثواب والعقاب وأحوال الجنة والنار ويثبت بهما ما عدا هذين القسمين كوحداية الصانع وحدث العالم وإذا تعارض العقلي والنقلي يؤول النقلية ولو رجح العقل وقدح في النقل يلزم القدح فيما يتوقف على العقل وهو النقل فيلزم القدح في النقل ويكتفي في المقام الخطابي بالظن ويقنع بظن أنه أفاده وأما المقام الاستدلالي فهو ما يطلب فيه ما أفاده المخاطب سواء كان المقام مما يمكن أن يقام عليه البرهان أو يكون من الظنون والدليل الذي يكون دليلا على إثبات

المطلوب ومع ذلك يكون دافعا للدليل الذي عليه تعويل الخصم هو النهاية في الحسن والكمال وليس كذلك الدليل الذي يكون مثبتا للحكم إلا أنه لا يكون دافعا لمعارضة الخصم الدين بالكسر في اللغة العادة مطلقا وهو أوسع مجالا يطلق على الحق والباطل أيضا ويشمل أصول الشرائع وفروعها لأنه عبارة عن وضع ألهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات قلبيا كان أو قلبيا كالاعتقاد والعلم والصلاة وقد يتجوز فيه فيطلق على الأصول خاصة فيكون بمعنى الملة وعليه قوله تعالى { دينا قيما ملة إبراهيم } وقد يتجوز فيه أيضا فيطلق على الفروع خاصة وعليه { ذلك دين القيمة } أي الملة القيمة يعني فروع هذه الأصول والدين منسوب إلى الله تعالى والملة إلى الرسول والمذهب إلى المجتهد والملة اسم ما شرعه الله لعباده على لسان نبيه ليتوصلوا به إلى أجل ثوابه والدين مثلها لكن الملة تقال

باعتبار الدعاء إليه والدين باعتبار الطاعة والانقياد له والملة الطريقة أيضا ثم نقلت على أصول الشرائع من حيث إن الأنبياء يعلمونها ويسلكونها ويسلكون من أمروا بإرشادهم بالنظر إلى الأصل وبهذا الاعتبار لا تضاف إلا إلى النبي الذي تستند إليه ولا تكاد توجد مضافة إلى الله تعالى ولا إلى آحاد أمة النبي ولا تستعمل إلا في جملة الشرائع دون آحادها فلا يقال ملة الله ولا ملتي ولا ملة زيد كما يقال دين الله وديني ودين زيد ولا يقال الصلاة ملة الله والشرعية تضاف إلى الله والنبي والأمة وهي من حيث إنها يطاع بها تسمى دينا ومن حيث إنها

يجتمع عليها تسمى ملة وكثيرا ما تستعمل هذه الألفاظ بعضها مكان بعض ولهذا قيل إنها متحدة بالذات ومتغايرة بالاعتبار إذ الطريقة المخصوصة الثابتة عن النبي تسمى بالإيمان من حيث إنه واجب الإذعان وبالإسلام من حيث إنه واجب التسليم وبالدين من حيث إنه يجزى به وبالملة من حيث إنه مما يملى ويكتب ويجتمع عليه وبالشرعية من حيث إنه يرد على زلال كماله المتعطشون وبالنামوس من حيث إنه أتى به الملك الذي هو الناموس وهو جبريل عليه السلام والدين الجزاء ومن الأول في دناهم كما دانوا والثاني في كما تدين تدان ودان له أطاع { ومن أحسن دينا } ودانه أجزاه أو ملكه أو أقرضه ودانه دينا أذله واستعبده وفي الحديث الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ويكون بمعنى القضاء نحو { ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله } أي في قضائه وحكمه وشريعته وبمعنى الحال سئل بعض الأعراب فقال لو كنت على دين غيره لأجبتك أي على حال غيره والدين بالفتح عبارة عن مال حكمي يحدث في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما وإيفاؤه واستيفاؤه لا يكون إلا بطريق المقاصة عند أبي حنيفة والدين ما له أجل والقرض ما لا أجل له وفي المغرب القرض ما لا يقتطعه الرجل من أمواله فيعطيه عينا وأما الحق الذي ثبت عليه دين فليس بقرض وهو المعول عليه ودين الصحة ما كان ثابتا بالبينه أو بالإقرار في زمان صحة المديون ودين المرض ما كان ثابتا في مرضه والديون تقضي بأمثالها لا بأعيانها وآخر الدينين قضاء للأول وقد نظمت فيه ومستقرض باع المتاع مؤجلا

لمقرضه فالموت حل بلا أدا
سوى ثمن المشري لا حبه له
فشارك أرباب الديون بلا رضا
ولو كان بيع سابقا قرض لاحق
فرجح إذن ذا القرض من غير ما قضا
لآخر دينين يقولون لا جرم
لأول دينين قضاء بلا مرا

الدهر هو في الأصل اسم لمدة العالم من مبدأ وجوده إلى انقضائه ويستعار
للعادة الباقية ومدة الحياة وهو في الحقيقة لا وجود له في الخارج عند
المتكلمين لأنه عندهم عبارة عن مقارنة حادث لحادث والمقارنة أصل اعتباري
عدمي ولذا ينبغي في التحقيق أن لا يكون عند من حده من الحكماء بمقدار
حركة الفلك وأما عند من عرفه منهم بأنه حركة الفلك فإنه وإن كان وجوديا إلا
أنه لا يصلح للتأثير وما استمر وجوده مقارنا لكل ساعة بعد ساعة

على الاتصال إذا أضيف استمراره إلى الزمان يسمى تلك الإضافة والمقارنة
دهرا محيطا بالزمان لحصولها مع كل من الأوقات المتجددة والمتصرمة وقد
يجعل ظرفا لذلك الوجود فيقال إنه موجود في الدهر وهذا معنى قول الرئيس
الدهر دعاء زمانه ونسبة مدعائه إلى اختلاف أحيانه والدهر معرfa الأبد بلا
خلاف وأما منكرا فقد قال أبو حنيفة لا أدري كيف هو في حكم التقدير لأن
مقادير الأسماء واللغات لا تثبت إلا توقيفا لعدم الموقف لأن الخوض في
المقايسة فيما طريقه التوقيف باطل وقد تعارض الاستعمال العرفي وفقد
التنصيب الوضعي على تقديره والتوقف عند تعارض الأدلة وترك الترجيح من
غير دليل دال على كمال العلم وغاية الورع قيل إن أبا حنيفة حمل الدهور في
{ لا أكلمه الدهور } على العشرة وقد توقف في مفردة ولعل هذا هو قياس
قوله أن لو كان يفسر دهر أولا يتوقف فيه كما فرعوا مسائل المزارعة على
قياس قوله أن لو كان يقول بجوازها هذا إن كان الدهور جمع دهر منكرا وأما
إن جعلناه جمع المعرف فلا يحتاج إلى هذا الجواب لكنه يضعفه عدم تضعيفه
لأن المعرف عبارة عن العمر بالاتفاق والعمر لا يتضاعف فلا يحتاج إلى جمعه
وتعديده وقال أبو يوسف ومحمد هو يستعمل بمعنى الحين ويناوبه فيكون له
حكمه والحين يقع على ستة أشهر معرfa ومنكرا إلا أن هذه المدة أعدل
محامله لكونه وسطا كما في قوله تعالى { تؤتي أكلها كل حين } قال ابن
عباس المراد ستة أشهر وقد يذكر ويراد به مدة قصيرة كوقت الصلاة كقوله
تعالى { فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون } ويذكر ويراد به أربعون
سنة كقوله تعالى { هل أتى على الإنسان حين من الدهر } على قول بعض
المفسرين فألحق بالموضوع لهذه المدة وهو لفظة { ستة أشهر } حتى لم
يزدد قدره بالتعريف بل هو والمنكر سيان لأن ما كان معرfa وضعفا أو عرفا
يستوي فيه لام التعريف وعدمها لأن فائدة اللام التعريف وهو معرfa في نفسه
عرفا فكان كالمعرف وضعفا والزمان في الاستعمال

ينابو الحين معرفا ومنكرا حتى أريد بالزمان ما أريد بالحين وقد أجمع أهل اللغة على أن الزمان الطويل من شهرين إلى ستة أشهر والأزمنة تنصرف إلى الكل عرفا وهو العمر وكذا الدهور والسنين هذا عندهما لأن الألف واللام فيها للجنس إذ لا معهود لها والأيام تنصرف إلى الأسبوع والشهور إلى السنة تقديم للعهد على الجنس لئلا يلغو احرف الألف غير مؤكدة مع الكلمة التعريف بغير ضرورة والمعهود في الأيام هو السبعة وفي الشهور اثنا عشر شهرا لأن حساب الأيام ينتهي بالأسبوع والشهور بالسنة وعند الإمام ينصرف إلى عشرة آحاد كل صنف من الأزمنة والأيام والشهور لأن الجنس من حيث التسمية أقل والأقل متيقن به فالحمل عليه أولى ولا عهد هنا كما قال إذ لا عود في الجموع المذكورة لأن الأيام لا تعود أبدا وإنما

الاسم عائد على السبعة الأخرى وكذا الأزمنة والشهور والمنكر ينصرف إلى ثلاثة من آحاد كل صنف بالاتفاق لأنه أدنى ما ينطلق عليه اسم الجمع فيحمل عليه لأنه متيقن والليل والنهار مقرونة بالألف واللام لا يصلح أن يراد بها غير التعميم كالأبد والدهر إلا في قصد المبالغة مجازا وأسماء الشهور كرمضان وشوال إذا لم يصف إليها اسم شهر يلزم التعميم وإن أضيف احتمل التعميم والتبعض كقوله عليه الصلاة والسلام من صام رمضان وقوله تعالى { شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن } وأسماء الأيام كجمعة وسبت كأسماء الشهور إذا أضيف إليها { يوم } احتمل التبعض والتعميم والدهري بالفتح هو الذي يقول العالم موجود أزلا وأبدا لا صانع له { ما هي إلّا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلّا الدهر } و الدهري بالضم هو الذي قد أتى عليه الدهر وطال عمره ومعنى حديث لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله أن الله تعالى هو الفاعل لما في الدهر فإذا سببتموه وقع السب على الله لأنه الفاعل لما يريد ولو فرض أن الدهر فاعل لهذه الأشياء لكن لا خفاء في أن ذلك بتقدير الله وإرادته ومشيتته وهو الذي أعطى الدهر القوة على الفعل وحقيقة الفعل من عند الله والمشهور أن الكلام على حصر المسند أي الخالق هو الله لا غيره ولو قلنا إن الله هو الخالق لكان لحصر المسند إليه وهذا ما ذهب إليه صاحب الكشف والدهر قد يعد في الأسماء الحسنى الدعاء دعاه ساقه دعاه بزيد سماه به ودعا له في الخير وعليه في الشر ودعا إليه طلب إليه ويتعدى إلى النفع المطلوب بالباء يقال { دعوت الله بالفلاح } والدعاء بمعنى النداء يتعدى لواحد وبمعنى التسمية يتعدى لاثنتين الأول بنفسه والثاني بحرف الجر ثم يتسع في الجار فيحذف كما في قوله دعنتي أخاها أم عمرو والدعاء لا يقال إلا إذا كان معه الاسم نحو { يا فلان } بخلاف النداء فإنه يقال فيه { يا } و { أيا } من غير أن يضم إليه الاسم وقد يستعمل كل واحد منهما موضع

الآخر الدعوى في اللغة قول يقصد به إيجاب حق على غيره وفي عرف الفقهاء مطالبة حق في مجلس من له الخلاص عند ثبوته وسببها تعلق البقاء المقدر بتعاطي المعاملات وشرطها حضور الخصم ومعلومية المدعى وكونه ملزما

على الخصم وحكم الصحيحة منه وجوب الجواب على الخصم في النفي أو الإثبات

وشرعيتها ليست لذاتها بل لانقطاعها دفعا للفساد المظنون ببقائها والدعوى الدعاء { وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين } والدعوة إلى الطعام بالفتح كالرحمة وفي النسب بالكسر كالنشدة هذا أكثر كلام العرب والدعاء الرغبة إلى الله والعبادة نحو { ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك } والاستعانة نحو { وأدعوا شهداءكم } والسؤال نحو { ادعوني أستجب لكم } والقول نحو { دعواهم فيها سبحانك اللهم } والنداء نحو { يوم يدعوكم } والتسمية نحو { لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا } والدعاء للقريب والنداء للبعيد ولذلك قال الأعرابي { أ قريب ربنا فنناجيه أم بعيد فنناديه } والداعي المضطر فله الإجابة والسائل المختار فله المثوبة الدور هو توقف كل واحد من الشئيين على الآخر فالدور العلمي هو توقف العلم بكل من المعلومات على العلم بالآخر والإضافي المعني هو تلازم الشئيين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما إلا مع الآخر والحكمي الحاصل بالإقرار كاخ أقر بآبن للميت ثبت نسبة ولا يرث فإن تورثه يؤدي لعدم تورث الأخ والدور المساوي كتوقف كل من المتضايفين على الآخر وهذا ليس بمحال إنما المحال الدور التقديمي وهو توقف الشيء بمرتبة أو مراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة أو مراتب فإذا كان التوقف في كل واحدة من الصورتين بمرتبة واحدة كان الدور مصرحا وإن كان أحدهما أو كلاهما بمراتب كان مضمرا مثال التوقف بمرتبة كتعريف الشمس بأنه كوكب نهاري ثم تعريف النهار بأنه زمان طلوع الشمس فوق الأفق ومثال التوقف بمراتب كتعريف الاثنين بأنه زوج أول ثم تعريف الشئيين بالاثنيين وقال بعضهم الدور بمرتبة واحدة دور صريح يستلزم تقدم الشيء على نفسه بثلاث مراتب أو أكثر { فيكون أقبح وأشد استحالة } كما في قولك فهم المعنى يتوقف على دلالة اللفظ ودلالة اللفظ يتوقف على العلم بالوضع والعلم بالوضع يتوقف بواسطة دلالة اللفظ على فهم المعنى وهو الدور المضمّر واعلم أن

الأمر الأربعة التي هي التعريف بالأخفى والتعريف بالنفس والتعريف الدوري والدوري المضمّر بعضها أشد رداءة من البعض

فالتعريف بالأخفى أقوى رداءة من التعريف بالمثل والتعريف بالنفس أقوى رداءة من التعريف بالأخفى الذي لا يتوقف تصويره على تصور المعرف إذ الأخفى يمكن أن يصير أجلى بالنسبة إلى شخص أو إلى وقت بخلاف نفس الشيء بالقياس إليه فإنه لا يعقل فيه ذلك والتعريف الدوري أشد استحالة من التعريف بالنفس إذ يلزم فيه تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها بمرتبتين وفي التعريف بالنفس يلزم ذلك بمرتبة والدوري المضمّر أشد استحالة من الدوري المصرح إذ يلزم فيه ذلك التقديم بمراتب بخلاف الدوري المصرح

والدور قرينة التسلسل غالبا وقيل كل منهما بحيث إذا ذكر الآخر معه غالبا يدل أحدهما على الآخر والدور يكون في التصورات والتصديقات والمصادرة مخصوصة بالتصديقات والمصادرة كون المدعى عن الدليل أو عين مقدمة الدليل أو عين ما يتوقف عليه مقدمة الدليل أو عين ما يتوقف عليه مقدمة الدليل والأولان فاسدان بلا خلاف والآخران مع الخلاف ويقال لكل ما لم يتحرك ولم يدور دارة وفوارة بفتحهما فإذا تحرك أو دار فبضمهما والدائرة في الأصل مصدر أو اسم فاعل من { دار بدور } سمي بها عقبة الزمان الدوران لغة الطواف حول الشيء واصطلاحا هو ترتب الشيء على الشيء الذي له صلاح العلية كترتب الإسهال على شرب السقمونيا والشيء الأول المرتب دائر والثاني المترتب عليه مدار وهو على ثلاثة أقسام الأول أن يكون المدار مدارا للدائرة وجودا لا عدما كشرب السقمونيا للإسهال فإنه إذا وجد وجد الإسهال وأما إذا عدم فلا يلزم عدم الإسهال لجواز حصوله بأمر آخر والثاني أن يكون المدار مدارا للدائرة عدما لا وجودا كالحياة للعلم في أنها إذا لم توجد لم يوجد العلم وأما إذا وجدت فلا يلزم أن يوجد العلم والثالث أن يكون المدار مدارا للدائرة وجودا وعدما كالزنا الصادر عن المحصن لوجوب الرجم عليه فإنه وجد وجب الرجم وكلما لم يوجد لم يجب الدابة هي تقع على كل ماش في الأرض عامة وعلى الخيل والبغال والحمير خاصة

فما عدا الأنواع الثلاثة مخصوص من هذا الاسم بحكم الاستعمال ألا يرى أن هذا الاسم لا ينطلق على الآدمي مع أنه يدب على وجه الأرض لأنه يراد بهذا الاسم في عرف الاستعمال الآدمي فصار الآدمي مخصوصا بحكم عرف الاستعمال فكذا ما عدا الأنواع الثلاثة والنعم أكثر ما يقع على الإبل والماشية تقع على البقر والضأن والعوامل تقع على الثيران والإبل والبعير والجمال والخيول والبغال والبقر والغنم والدجاج كل منها ينطلق بحسب الوضع على جنس مخصوص من

الحيوانات فينتظم الذكر والأنثى كاسم الآدمي والإنسان وكذا البغلة والبقرة والشاة فإنها أسماء أجناس تتناول الذكر والأنثى والهاء فيها للإفراد كما في الحبة والحمامة والثور والكبش والديك للذكر وكذا التيس والناقة والحمارة والنعجة والدجاجة للأنثى والهاء في هذه الألفاظ للتأنيث والفرس اسم لنوع من الخيل وهو العربي ذكرًا كان أو أنثى والبرذون اسم لغير العربي وقيل يعم اسم الفرس العربي وغيره عرفا ولهذا يسمى راكب الكل فارسا كما تخص الدابة في العرف استحسانا بما يركب غالبا في الأمصار لقضاء الحاجة كالفرس والبغل والحمار والرمكة اسم للفرس الأنثى من العربي وغيره والكودن اسم للفرس التركي ذكورها وإناثها والأتان للأنثى من الحمارة كالحمارة الدخول هو الانفصال من خارج إلى داخل كما أن الخروج هو الانفصال من المحيط إلى الخارج والدخول إما للحوق بالآخر أو بالأول وذا لا يتصور في الأمور المعنوية والدخول متى ذكر مقرونا بكلمة { علي } يراد به الدخول للزيارة { فلما دخلوا على يوسف } والمراد الزيارة قال أبو حنيفة دخل مضافا إلى النساء بحرف الباء يراد به الجماع والاسم مشترك بدون صلة وهو كاسم الوطاء قد يراد به الوطاء بالقدم فإذا قالوا وطنها كان كافيا لثبوت

الإحصان ولكن يقول محمد بن الحسن قد يقال { دخل بها } والمراد { مر بها } أو { خلا بها } إلا أن ذلك نوع مجاز والمجاز لا يعارض الحقيقة قيل استعمال { دخل } مع { في } صحيح لكن الأصح أن يستعمل بدون { في } ونقل عن سيبويه أن استعماله ب { في } شاذ ومذهب سيبويه في { دخلت البيت } أنه على حذف حرف الجر تقديره { دخلت في البيت } أو { إلى البيت } والدخل يسكون المعجمة وفتحها العيب والريبة وقوله تعالى { لا تتخذوا أيمانكم دخلا } أي مكرا وخديعة وداخله الإزار طرفه الذي يلي الجسد وداخله الرجل باطن أمره { وكذا الدخل } بالضم { يقال عالم بدخلته ودخيله وداخلته الذي يداخله ويختص به } والدخيل في

الصناعة المبتدئ فيها يقال هذا دخيل في بني فلان إذا انتسب إليهم ولم يكن منهم وكل كلمة أدخلت في كلام العرب وليست منه فهي دخيل { وكذا الحرف الذي بين حرف الروي وألف التأسيس } الدنيا اسم لما تحت فلك القمر وهي مؤنث

{ أفعل } التفضيل فكان حقها أن تستعمل باللام كالحسنى والكبرى وقد تستعمل منكرة بأن خلعت عنها الوصفية رأسا وأجريت مجرى ما لم يكن وصفا وإنما كان القياس فيها قلب الواو ياء لأنها وإن كانت صفة إلا أنها ألحقت بسبب الاستقلال بالأسماء وإلا فقد تقرر في موضعه أن هذا القياس إنما هو في الأسماء دون الصفات الدفع هو صرف الشيء قبل الورود كما أن الرفع صرف الشيء بعد وروده وإذا عدي { دفع } ب { إلى } فمعناه الإنالة نحو { فادفعوا إليهم أموالهم } وإذا عدي ب { عن } فمعناه الحماية قال الله تعالى { إن الله يدافع عن الذين آمنوا } الداء هو ما يكون في الجوف والكبد والرئة والمرض هو ما يكون في سائر البدن والأطباء جعلوا الألم من الأعراض دون الأمراض والدواء اسم لما يستعمل لقصد إزالة المرض والألم بخلاف الغذاء فإنه اسم لقصد تربية البدن وإبقائه الدار اسم للعرصة عند العرب والعجم وهي تشتمل ما هو في معنى الأجناس لأنها تختلف اختلافا فاحشا باختلاف الأغراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان والبناء وصف فيها والمراد بالوصف ليس صفة عرضية قائمة بجوهر كالشباب والشيخوخة ونحوهما بل يتناولها ويتناول أيضا جوهرها قائما بجوهر آخر يزيد قيامه به حسنا وكمالا ويورث انتقاصه عنه قبحا ونقصانا الدولة بالضم يقال في غلبة المال و الدولة بالفتح في الحرب أو هما سواء أو بالضم في الآخرة وبالفتح في الدنيا ودالت الأيام دارت والله يداولها بين الناس والدول انقلاب الدهر من حال إلى حال والدولة في الحرب هي أن تداول إحدى الفئتين على الأخرى ومعنى دوايك أي إدالة بعد إدالة ولم يستعمل له مفرد فكأنه تنثية { دوال } كما أن { حوايك } تنثية { حوال } الدرجة هي نحو المنزلة إلا أنها تقال إذا اعتبرت بالصعود كما في الجنان دون الامتداد والبسط والدرك للسافل كما في النيران وقوله تعالى { ولكل درجات مما عملوا } فمن باب التغليب أو المراد الرتب المتزايدة إلا أن زيادة

أهل الجنة في الخيرات والطاعات وزيادة أهل الشر في المعاصي والسيئات
الديان القهار والقاضي والحاكم والسائس والحاسب والمجازي الذي لا يضيع
عملا بل يجزي بالخير والشر والديموم والديمومة الفلاة الواسعة

الدستور { بالضم } معرب وهو الوزير الكبير الذي يرجع في أحوال الناس إلى
ما رسمه وفي الأصل الدفتر المجمع فيه قوانين المملكة والتفتر لغة فيه
والمنشور هو ما كان غير مختوم من كتب السلطان والطومار الصحيفة الدابر
التابع وآخر كل شيء والدبر محرقة رأي يسبح أخيرا عند فوت الحاجة والصلاة
في آخر وقتها وتسكن الباء ولا تقل بضميتين فإنه من لحن المحدثين الدر عن
الحلواني هو ما كان جيبه على الصدر والقميص ما كان شقه على الكتف قال
صاحب المغرب ولم أجده أنا في كتب اللغة ودرع الحديد مؤنث ودرع المرأة
قميصها وهو مذكر الدرب هو باب السكة الواسعة والباب الأكبر وكل مدخل
إلى الروم أو النافذ بالتحريك وغيره بالسكون الدولاب هو ما يديره الحيوان
والناعورة ما يديره الماء الداهية هي ما يصيب الشخص من نوب الدهر
العظيمة الدراية معناها العلم المقتبس من قواعد النحو وقواعد العقل دار
الإسلام هو ما يجري فيه حكم إمام المسلمين ودار الحرب ما يجري فيه أمر
رئيس الكافرين وفي الزاهدي دار الإسلام ما غلب فيه المسلمون وكانوا فيه
أمينين ودار الحرب ما خافوا فيه من الكافرين دون ظرف مكان مثل { عند }
لكنه ينبئ عن دنو أي قرب كثير وانحطاط قليل يوجد كلاهما في قوله { أدنى
مكان من الشيء } ثم اتسع فيه واستعمل في انحطاط المحسوس لا يكون
في المكان كقصر القامة مثلا ثم استعير منه بتفاوت في المراتب المعنوية
تشبيها لها بالمراتب المحسوسة وشاع استعماله فيها أكثر من استعماله في
الأصل فقل { زيد دون عمرو في الشرف } ثم اتسع في هذا المستعار
فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطي حكم إلى حكم وإن لم يكن هناك تفاوت
وانحطاط وهو في هذا المعنى مجاز في المرتبة الثالثة وفي هذا المعنى قريب
من أن يكون بمعنى { غير } كأنه أداة الاستثناء نحو { والذين اتخذوا من دونه
أولياء } ويستعمل للاختصاص وقطع الشركة تقول { هذا لي دونك أو من
دونك } أي لا حق لك فيه ولا نصيب وفي غير هذا

الاستعمال يأتي بمعنى الانتقاص في المنزلة أو المكان أو المقدار والتدلي هو
الامتداد من علو إلى سفلى هذا أصله ثم استعمل في القرب من العيوب ويكون
حسا أو معنى كالدنو فالقرب المستفاد من التدلي أخص من القرب المستفاد
من الدنو والتدلي تكلف القرب وتطلبه فيكون قبل
القرب أو بمعنى التعلق في الهواء بعد الدنو أو بمعنى التدلل أي التلطف
والأدنى يعبر به تارة عن الأصغر فيقابل بالأكبر { ولا أدنى من ذلك ولا أكثر }
وتارة عن الأرذل فيقابل بالخير { أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير }
وتارة عن الأول فيقابل الآخر { خسر الدنيا والآخرة } وتارة عن الأقرب
فيقابل بالأقصى { ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة } أي أقرب لنفوسهم ودونك
اسم من أسماء الأفعال وضعه الأول - وهو الوضع الظرفي - لغو في اعتبار
اسميتها وإلا لم تكن كلمة ومعتبر فيها لأن عدم الاقتران إنما يتحقق به ووضعه

الثاني معتبر لأنه باعتباره يكون كلمة ولغو لأنه باعتباره لا يكون غير مقترن ودون الكتب { مشددا } جمعها لأن جمع الأشياء إدناء بعضها من بعض دون النهر أسد أي قبل وصوله ودون قدمك أي تحتها وفلان شريف يجب أخذه دون ذلك أي فوق ما كان ويقال في الإغراء بالشيء دونكه أي خذه ودونك زيدا الزمه والدينء مهموز ليس من تركيب { دون } بوجه نوع { ذلك الدين } القضاء { داب } حال { كدأب } كصنيع { وكأسا دهاقا } ملآن { دحورا } طردا { دلوك الشمس } زوالها { دمرنا } أهلكنا { دري } مضيء بالحشية { دينهم } حسابهم { دراستهم } تلاوتهم { فيها دفء } أي ما يدفأ به فيقي من البرد { لولا دعاؤكم } أيما نكم { بدینار } فارسي ذكره الجواليقي { دائبين } دائمين مطيعين { أيما نكم دخلا } أي مكررا وخديعة

{ ماء دافق } بمعنى ذي دفق وهو صب فيه دفع { خاب من دساها } نقصها وأخفاها بالجهالة والفسوق لأن البخيل يخفي منزله وماله أو دس نفسه مع الصالحين وليس منهم أو خابت نفس دساها الله { فدمدم } فأطبق { فدكتا دكة واحدة } فضربت الحملتان بعضها ببعض ضربة واحدة فتصير الكل هباء { دانية } مسترخية { لا تخاف دركا } أي إدراكا أي أمنا من أن يدرككم العدو { ديارا } أحدا { جعله دكاء } مدكوكا مبسوطا مسوى بالأرض { داحضة } زائلة باطلة { دسر } مسامير { كالدهان } كعصير الزيت { داخرين } صاغرين { والأرض بعد ذلك دحاها } بسطها ومهدا داود عليه السلام هو ابن إيشا بالكسر وسكون التحتية والشين المعجمة ابن عويد كجعفر بمهملة وموحدة جمع له النبوة والملك وعاش مئة سنة مدة ملكه منها أربعون سنة { أن دعوا للرحمن ولدا } أي سموا أو من { دعا } بمعنى نسب الذي مطاوعه ادعى إلي فلان إذا انتسب إليه { ما ترك على ظهرها من دابة } من نسمة تدب عليها أو الإنس وحده { دابر القوم } آخرهم { عليهم دائرة السوء } أي عليهم يدور من الدهر ما يسوؤهم { دعواهم فيها } أي قولهم وكلامهم { دأبا } جدا في الزراعة والمتابعة { بدخان ميين } أي جذب حتى يرى الجائع فيه بينه وبين السماء دخانا من شدة الجوع { كيلا يكون دولة بين الأغنياء } كي لا يتداوله الأغنياء بينهم

{ فصل الذال }

الذمة كل حركة يلزمك من تضييعها الذم يقام لها ذمة وتجمع على { ذم } و { ذمام } و { ذمم }

وهي لغة العهد لأن نقضه يوجب الذم ومنه يقال أهل الذمة للمعاهدين من الكفار وشرعا مختلف فيها فمنهم من جعلها وصفا وعرفها بأنها وصف يصير الشخص به أهلا للإيجاب له وعليه وظاهر كلام أبي زيد في التقويم يشير إلى أن المراد بالذمة العقل ومنهم من جعلها ذاتا وهو اختيار فخر الإسلام عليه الرحمة ولهذا عرفها بأنها نفس لها عهد فإن الإنسان يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه بإجماع الفقهاء حتى يثبت له ملك الرقبة وملك النكاح ويلزمه عشر أرضه وخراجها بالإجماع وغير ذلك من الأحكام وهذه الذمة الصالحة للوجوب له وعليه إنما تثبت له بناء على العهد السابق الذي جرى بين

العبد وبين ربه جل وعلا يوم الميثاق كما أخبر الله تعالى بقوله { وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم } حتى التزم بهذا العهد جميع ما يمكن أن يجب عليه من الحقوق عند تحقق أسبابها فإذا وجد سبب حق ولزم ذلك عليه قيل وجب في ذمته أي هذا الواجب مما دخل في عهده الماضي ولزم عليه بحكم ذلك العهد غير أن الوجوب غير مقصود بنفسه بل بحكمة وهي الأداء على اختيار حتى يظهر المطيع به عن العاصي فيتحقق الابتلاء المذكور في قوله تعالى { ليلوكم أيكم أحسن عملاً } فجاز أن ينعدم الوجوب لانعدام حكمه كما ينعدم بانعدام سببه ومحله { قال أبو زيد { مذمة { بكسر الذال من { الذمام { وبالفتح من { الذم { والذم لا يستعمل إلا لإظهار سوء بقصد التعيب والذم قد يعبر به عما يقدم عليه بقصد النصح { الذات هو ما يصلح أن يعلم ويخبر عنه منقول عن مؤنث { ذو { بمعنى الصاحب لأن المعنى القائم بنفسه بالنسبة إلي ما يقوم به يستحق الصاحبية والمالكية ولمكان النقل لم يعبروا أن التاء للتأنيث عوضاً عن اللام المحذوفة فأجروها مجرى الأسماء المستقلة فقالوا ذات قديم وذات محدث وقيل التاء فيه كالتاء في الوقت والموت فلا معنى لتوهم التأنيث وقد يطلق الذات ويراد به الحقيقة وقد يطلق ويراد به ما قام بذاته وقد يطلق

ويراد به المستقل بالمفهومية ويقابله الصفة بمعنى غير مستقل بالمفهومية وقد يستعمل استعمال النفس والشيء فيجوز تأنيثه وتذكيره وقد يطلق الذات ويراد به الرضا وعليه حديث إن من أعظم الناس أجراً الوزير الصالح من أمير يتبعه في ذات الله المراد منه طلب رضوان الله وكذا حديث إن إبراهيم لم يكذب إلا في ثلاث ثنتين في ذات الله أي في طلب مرضاته وقد يراد بالذات مفهوم الشيء كما في قوله الضاحك اللاحق بالكاتب فإنه يراد مفهوم الكاتب دون الذات الذي يصدق عليه الكاتب ولفظ الذات وإن لم يرد به التوقيف لكنه بمعنى ما ورد به التوقيف وهو الشيء والنفس إذ معنى النفس في حقه تعالى الموجود الذي تقوم به الصفات

فكذا الذات مع أنهما يصدقان في اللغة على ما يقوم بنفسه فتكون الإضافة في ذات الله من باب إضافة الشيء إلى نفسه بدن الرجل وكذا نفس الله فلا حاجة إلى اعتبار المشاكلة في قوله تعالى { تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك } بعد ورود الشرع والكلام في إطلاق الأسماء التي لم ترد في الشرع لا في تعبير الصفات بها وهو ضروري ثم إنه يجوز إطلاق اسم الشيء والموجود والذات بالعربية والفارسية للحق تعالى ولا يجوز إطلاق اسم النور والوجه واليد والعين والجنب والنفس بالفارسية من غير التأويل لأنها من المتشابهات بخلاف الأولى ويجوز إطلاق بعض الألفاظ مضافة ولا يجوز بدون الإضافة كقوله رفيع الدرجات وقاضي الحاجات ولا يضاف الشيء إلى الله فلا يقال شيء الله لأنه بمعنى الشائي في حقه تعالى واسم الفاعل المتعدي لا يضاف إلى موصوفه بخلاف قولنا صفة الله فإنه بمنزلة علم الله فهو من باب إضافة التخصيص والمختار في ذات الله عدم انحلاله إلى الماهية الكلية والتعيين بل هو متعين بذاته والموجود حقيقة هو الذات المتصفة بالقدرة

والإرادة والعلم والحياة فجميع الصفات المتعلقة مصححة بحصول الآثار من الذات كل بحسبه قال المناوي الذات العلية هي الحقيقة العظمى والعين القيومية المستلزمة لكل سبوحية قدوسية في كل جلال وجمال استلزاما لا يقبل الانفكاك البتة فسبحان من جل ذاته المقدسة عما يحول به الوسواس وعظم عما تتكيفه الحواس وكبر عما يحكم به القياس لا يصوره خيال ولا يشاكله مثال ولا ينوبه زوال ولا يشوبه انتقال ولا يلحقه فكر ولا يحصره ذكر وذات يوم من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه أي مدة مصاحبة هذا الاسم ونظيره خرجت ذات مرة وذات ليلة يقال لاقيته ذات يوم وذات ليلة وذات مرة وذات غداة ولم يقولوا ذات شهر ولا ذات سنة ويقال ذا غبوق وذا صبح بغير تاء في هذين الحرفين وفي حواشي المفتاح ذات مرة منصوب على الظرفية صفة لزمان محذوف تقديره زمان ذات مرة وقد يضاف إلى

مذكر ومؤنث وفي الكشف الذات مقحمة تزينا للكلام والحق أنه من إضافة العام إلى الخاص كما في بعض حواشي المفتاح وكلمته فما رد علي ذات شفة أي كلمة { عليم بذات الصدور } أي بواطنها وخفاياها { وأصلحوا ذات بينكم } أي حقيقة وصلكم أو الحالة التي بينكم { وذات اليمين وذات الشمال } أي جهته ويقال قلت ذات يده أي ما ملكت يداه وعرفه من ذات نفسه يعني سريره المضمرة الذهن القابلية والفهم والإدراك

وقد يطلق الذهن ويراد به قوتنا المدركة وهو الشائع وقد يطلق ويراد به القوة المدركة مطلقا سواء كانت النفس الناطقة الإنسانية أو آلة من آلات إدراكها أو مجرد آخر وهذا المعنى هو المراد في الوجود الذهني وكذا الخارج يطلق على معنيين أحدهما الخارج عن الذهن مطلقا وهو المشهور المذكور غائبا وثانيهما الخارج عن النحو الفرضي من الذهن لا من الذهن مطلقا والخارج بهذا المعنى أعم من الخارج بالمعنى الأول لتناوله له وللنحو غير الفرضي من الذهن وهو المراد من الخارج في قولهم صحة الحكم مطابقتها لما في الخارج فالموجود والخارجي على نحوين أحدهما الحصول بالذات لا بالصورة وذلك الحصول أعم من الوجود في نفس الأمر من وجه لتحقيق الأول دون الثاني في المخترعات الذهنية وبدون الأول في الموجودات الخارجية واعلم أن المتكلمين والحكماء نازعوا في الوجود الذهني واختلف في تعيين محل النزاع والذي يظهر في تعيين المحل هو أن للنار مثلا وجودا به يظهر عنها أحكامها وتصدر عنها آثارها من الإضاءة والإحراق وغيرهما وهذا الوجود يسمى عينيا وخارجيا وأصيلا وهذا مما لا نزاع فيه بين أرباب النظر إنما النزاع في أن لها سوى الوجود المذكور وجودا آخر لا يترتب به عليها تلك الأحكام والآثار فالحكماء أثبتوه وعامة المتكلمين أنكروه ثم الموجود في الذهن عند المثبتين الوجود الذهني هو نفس الماهية التي توصف بالوجود الخارجي والاختلاف بينهما بالوجود دون الماهية ولذا قال صاحب المحاكمات الأشياء في الخارج أعيان وفي الذهن صور وذكر الإمام في شرح الإشارات أن استعداد النفس لاكتساب العلوم يسمى ذهنا وجودة ذلك الاستعداد يسمى فطنة وقد تستعمل الفطنة كثيرا في الرموز والإشارات الذكاء شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء بحسب اللغة وفي

الاصطلاح قد يستعمل في الفطانة يقال { رجل ذكي } و { فلان من الأذكاء } يريدون به المبالغة في فطنته كقولهم { فلان شعلة نار } وذكاء اسم الشمس وابن

ذكاء اسم للصباح وذاك أنه يتصور الصبح ابناً للشمس الذكر بالكسر له معنيان أحدهما التلطف بالشيء والثاني إحضاره في الذهن بحيث لا يغيب عنه وهو ضد النسيان و الذكر بالضم للمعنى الثاني لا غير وإذا أريد بالذكر الحاصل بالمصدر يجمع على { أذكاء } وهو الإتيان بألفاظ ورد الترغيب فيها ويطلق ويراد به المواظبة على العمل بما أوجبه أو ندب إليه كالتلاوة وقراءة الأحاديث ودرس العلم والنفل بالصلاة وفعل الذكر يتعدى إلى مفعوله الثاني مرة ب { على } ومرة باللام نحو { ذكرته له } { ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه } وفي المحيط إذا استعمل بعلى يراد الذكر

باللسان وإذا ذكر بقلبه غير مقرون بعلى وقال بعضهم يقال { ذكرته } إذا كان ذكر القلب لأنه غير علاج وأما ذكر اللسان فهو علاج كالقول لأن القائل يعمل بتحريك لسانه وذكر اللسان نحو { فاذكروا الله كذا } كذاكم أباكم أو أشد ذكراً { وذكر القلب نحو { ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم } فيكون بمعنى الحفظ نحو { واذكروا ما فيه } والطاعة والجزاء نحو { فاذكروني أذكركم } والصلوات الخمس نحو { فإذا أمنتهم فاذكروا الله } والبيان { أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم } والحديث { اذكروني عند ربك } والقرآن { ومن أعرض عن ذكري } والتوراة { فاسألوا أهل الذكر } والشريف { وإنه لذكر لك } { ص والقرآن ذي الذكر } والعيب { أهذا الذي يذكر آلهتكم } واللوح المحفوظ { من بعد الذكر } والثناء { واذكروا الله كثيراً } والوحي { فالتاليات ذكراً } والرسول { ذكراً رسولاً } والصلاة { ولذكر الله أكبر } وصلاة الجمعة { فاسعوا إلى ذكر الله } وصلاة العصر { عن ذكر ربي } وذكرى مصدر بمعنى الذكر ولم يجئ مصدر على { فعلى } غير هذا { وذكرى للمؤمنين } اسم للتذكير { وذكرى لأولي الألباب } عبرة لهم { وأنى له الذكرى } من أين له التوبة { وذكرى الدار } أي يذكرون الدار الآخرة ويزهدون في الدنيا { فأنى لهم إذا جاءتهم ذكراهم } أي فكيف لهم إذا أتتهم الساعة بذكراهم وما زال مني علي ذكر ويكسر أي تذكر والتذكيرة ما تستذكر به الحال والقرآن ذكر فذكروه أي جليل نبيه خطير فأجلوه واعرفوا له ذلك وصفوه به أو إذا اختلفتم في الياء والتاء فاكتبوه بالياء التحتية

وذكروا القرآن صرح به ابن مسعود رضي الله عنهما والمراد أنه إذا احتمل اللفظ التذكير والتأنيث ولم يحتج في التذكير إلى مخالفة المصحف فذكره نحو { ولا يقبل منها شفاعة } والذكور جمع الذكر الذي هو خلاف الأنثى والمذاكير جمع الذكر الذي هو العضو المخصوص وهو جمع على غير قياس والمذكر المرأة التي ولدت مذكراً الذبيحة هو ما سيذبح من النعم فإنه نقل عن الوصفية

إلى الاسمية إذ الذبيح ما ذبح كما في الرضي وغيره فليس الذبيحة المذكاة كما ظن ومن الظن أيضا أن أريد بالذبيحة مقطوع الرأس وبالتذكية مقطوع الأوداج بل التذكية الذبح لغة والاسم الذكاة وتسجيل الدم النجس شرعا والمراد بالذبيحة ذبح الذبائح بالفتح فإنه لغة الشق وشرعية قطع الحلقوم من باطن عند الفصيل وهو مفصل ما بين العنق والرأس ثم إن الذبح لو صدر من أهله في محله تحل ذبيحته ولو كان ناسيا للتسمية عندنا إذ الناسي ليس بتارك بل هو ذاك شرعا إذ الشرع في هذه الحالة أقام الملة مقام الذكر تخفيفا عليه كما أقام الأكل ناسيا مقام الإمساك في الصوم وقال عطاء رضي الله عنه كل ما لم يذكر اسم الله عليه من طعام وشراب فهو حرام متمسكا بعموم ما في قوله تعالى { ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق } ولما احتمل أن يكون مجازا عن الذبح خصها غيره بالذبيحة ليساق الآية فقال مالك متروك التسمية من الذبائح عمدا أو سهوا حرام وقال الشافعي متروك التسمية حلال عمدا أو سهوا ولما احتمل أيضا أن يكون المراد التلفظ بالتسمية عند الذبح حمل عليه الحنفية وخص منهم الناسي لها فتحل ذبيحته لأن الكلام إذا احتمل أن يكون فيه تخصيص ومجاز فحملة على التخصيص أولى لأن دلالة العام على أفرادها بعد التخصيص يحتمل أن تكون حقيقة ودلالة المجاز على معناه المجازي لا تحتمل ذلك لكونه خلاف الإجماع والحقيقة راجحة على المجاز والمحمّل للراجح راجح واستدل الشافعي بوجوه منها أن الواو في قوله تعالى { وإنه لفسق }

للحال فتكون جملة الحال مفيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقا والفسق قد فسر الله تعالى بقوله { أو فسقا أهل لغير الله به } إذ المعنى ولا تأكلوا منه إذا سمي عليه غير الله ومن هنا خص الآية بالميتة وذبيحة المشركين فإن المجادلة إنما كانت في الميتة فإن المشركين قالوا كيف يأكلون ما قتله الصقر والباري ولا يأكلون ما قتله الله وقد أنكر أبو حنيفة المفاهيم المخالفة لمنطوقاتها كلها فلم يحتج بشيء منها في كلام الشارع فقط كما نقله ابن الهمام في تحريره فإن مفهوم

المخالفة لو ثبت فإما أن يثبت بلا دليل وهو باطل بالاتفاق أو بدليل عقلي ولا مجال له في اللغة فتعين أنه لو ثبت ثبت بنقل وذلك النقل لا يجوز أن يكون بطريق الآحاد إذ الآحاد متعارضة فلا تفيد الظن لأنها إنما تفيده إذا سلمت عن المعارضة بمثلها ولما اختلفت أئمة اللغة في كل نوع من أنواع المفهوم لم يقدح إلا الشك واللغة لا تثبت بالشك ثم نقول إن التأكيد بأن واللام ينفي كون الجملة حالية لأنه إنما يحسن فيما قصد الإعلام بتحقيقه البتة والرد على منكره تحقيقا أو تقديرا والحال الواقع من الأمر والنهي معناه على التقدير كأنه قيل لا تأكلوا منه إن كان فسقا فلا يحسن { وإنه لفسق } بل { وهو فسق } فرده الشافعي بأنه يحسن تأكيده للرد على المشركين المنكرين فقال الحنفي سلمنا كونها للحال لكن لا نسلم أنها قيد للنهي بمعنى أنه يكون النهي عن أكله في هذه الحالة دون غيرها بل يكون إشارة إلى المعنى الموجب للنهي عنه ك { لا تشرب الخمر وهو حرام عليك } ونحوه وحين أن يكون قيدا للنهي لا يكون

له فائدة لأن كونه منهيًا عنه حال كونه فسقًا معلوم لا حاجة إلى بيانه ومنه أن
الفسق مجمل فإن المراد من كونه فسقًا غير مذكور فاحتاج إلى البيان إلا أنه
حصل بيانه بقوله { فسقًا أهل لغير الله } فأبطله الحنفي بمنع إجماله لأن
معنى الفسق مشهور في الشرع يفهمه الكل وهو الخروج عن الطاعات وإن
سلم فلا نسلم أن بيانه به فلا بد لذلك من دليل يدل على أنها في الميتة فقال
الحنفي الواو للعطف فأبطله الشافعي بلزوم عطف الجملة الاسمية على
الفعلية وهو قبيح قلنا إلا لضرورة ولم يقع الاتفاق على منع الجواز وقد رجحه
ابن هشام من بين الأقوال فقال الشافعي أبطله للزوم عطف الخبرية على
الإنشائية وهو غير صحيح ورده الحنفي بأن في الجواز اختلافًا قال الشافعي
إنك إذا أطلقت الفسق لزم أن يكون أكل متروك التسمية عمداً فاسقاً وهو
خلاف الإجماع وهو أن من أكل من متروك التسمية عمداً لا يحكم

بفسقه شرعاً ذكره الفخر الرازي ورده الحنفي بأن الضمير وإن جاز عوده إلى
الأكل المستفاد من الفعل ولكن أجعله عائداً إلى { ما } فكأنه جعل ما لم يذكر
اسم الله عليه فسقاً مبالغةً ذو عينه واو ولامه ياء أما الأول فلأن مؤنثه { ذات
{ وأصلها { ذوات } بدليل أن مثناها { ذواتا } حذفت عينها لكثرة الاستعمال
وأما الثاني فلأن باب الطي أكثر من باب القوة والحمل على الأغلب أولى وهي
وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس كما أن { الذي } وصلة إلى وصف
المعارف بالجمال و { ذو } إذا نظر إلى جهة معناه يقتضي أن يكون حرفاً لأنه
متعلق بالغير وإذا نظر إلى جهة اللفظ يقتضي أن يكون اسماً لوجود شيء من
خواص الاسم فيه وهكذا الأفعال الناقصة لأنه إذا نظر إلى جهة معناه يقتضي
أن يكون حرفاً لا فعلاً لفقدان دلالة على الحدث وإذا نظر إلى جهة لفظه
يقتضي أن يكون فعلاً لوجود علامة الفعل من التأنيث والضمائر البارزة فغلبوا
جهة اللفظ على جهة المعنى فسماه بعضهم اسماً وبعضهم فعلاً لأنهم يبحثون
عن أحوال الألفاظ

والمنطقيون سمووا الأفعال الناقصة أداة لأن بحثهم عن المعاني وذو بمعنى
الذي على لغة طيئ توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في { ذو } بمعنى { صاحب }
ولا يوصف بها إلا المعرفة بخلاف { ذو } بمعنى { صاحب } فإنه يوصف بها
المعرفة والنكرة ولا يجوز فيها { ذي } ولا { ذا } ولا يكون إلا بالواو وليس
كذلك { ذو } بمعنى { صاحب } واشترط في { ذو } أن يكون المضاف
أشرف من المضاف إليه بخلاف { صاحب } يقال { ذو العرش } ولا يقال
{ صاحب العرش } ويقال { صاحب الشيء } ولا يقال { ذو الشيء } وعلى
هذا قال تعالى { وذا النون } فأضافه إلى النون وهو الحوت وقال { ولا تكن
تصاحب الحوت } والمعنى واحد لكن بين اللفظين تفاوت كثير في حسن
الإشارة إلى الحالتين فإنه حين ذكره في معرض الثناء عليه أتى ب { ذي } لأن
الإضافة بها أشرف وبالنون لأن لفظه أشرف من لفظ الحوت { ن والقلم وما
يسطرون } وحين ذكره في معرض النهي من أتباعه أتى بلفظ الحوت
والصاحب إذ ليس في لفظ الحوت ما يشرفه كذلك ذا هي لا تحيء موصولة ولا
زائدة إلا بعد { ما } و { من } الاستفهامية والأولى في { ماذا هو } و { من

ذا هو خير منك { الزيادة ويجوز على بعد أن يكون بمعنى { الذي } و { ذا }
في { من ذا قائما } اسم إشارة لا غير ويحتمل في { من ذا الذي } أن تكون
زائدة وأن تكون اسم إشارة كما في قوله تعالى { أمن هذا الذي } فإن هاء
التنبيه لا تدخل إلا على اسم الإشارة و { ذا } لا تشئ ولا تجمع ولا تؤنث ولا تتبع
بتابع لا نعت ولا عطف ولا تأكيد ولا بدل يشار بها إلى غير مذكور لفظا بل هو
مذكور معنى زادوا فيها كاف الخطاب فقالوا { ذاك } وإذا زاد بعد المشار إليه
أتوا باللام مع الكاف واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ
مشعرة بقوة المعنى ولا يلزم أن يكون ذلك في الكلام للبعد الحاصل بسبب
طول الكلام بل يجوز أن يكون للبعد المعنوي أيضا والدلالة على البعد في
{ ذلك } بحسب العرف الطارىء لا في

أصل وضع ذلك وقد يستعمل { ذلك } في موضع { ذلكم } كقوله تعالى
{ ذلك لمن خشي العنت منكم } { ذلك أدنى ألا تعولوا } كما قد يشار بها
للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى { عوان بين ذلك } وإلى الجمع نحو { كل ذلك
كان سيئه } بتأويل المثنى والمجموع بالمذكور وقد يطلق { ذلك } للفصل
بين الكلامين كقوله تعالى { وليطوفوا بالبيت العتيق ذلك } أي الأمر ذلك أو
افعلوا ذلك

وما لا يحس بالبصرة فالإشارة إليه بلفظ { ذلك } و { هذا } سواء و { ذلك }
في قوله تعالى { وكذلك جعلناكم أمة وسطا } إشارة إلى مصدر الفعل
المذكور بعده أي جعل ذلك الجعل العجيب لا إلى جعل آخر بقصد تشبيه هذا
الجعل به وكذا { وكذلك نري إبراهيم } فإنه إشارة إلى هذه الإراءة لا إلى
شيء آخر يشبه به فالكاف مقحم إقحاما لازما لا يكادون يتركونه في لغة
العرب وغيرهم وجعل ابن عصفور للإشارة ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى
فالأولى { ذا } و { تي } وللثانية { ذاك } و { تيك } وللثالثة { ذلك } و
{ تلك } ذو الرحم المحرم هو قريب حرم نكاحه أبدا والرحم منبت الولد
ووعاؤه في البطن ثم سميت به القرابة من جهة الولاد والمحرم عبارة عن
حرمة التناكح فالمحرم بلا رحم نحو زوجة الابن والأب وبنت الأخ والأخت رضاعا
والرحم بلا محرم كبنى الأعمام والأخوال وذو الرحم المحرم نحو أولاد الرجل
وأولاد أبويه وهم الإخوة والأخوات وأولاد الإخوة والأخوات وإن سفلوا وأبأؤه
وأجداده وجداته وإن علوا وأول بطن من بطون الأجداد والجندات يعني الأعمام
والعمات والأخوال والخالات دون أولادهم وذو النون يونس النبي عليه الصلاة
والسلام وذو النخلة عيسى النبي عليه السلام وذو الكفل نبي الله أيضا قيل هو
نبي وفي المستدرك عن وهب رضي الله عنه أن الله تعالى بعث بعد سيدنا
أيوب عليه الصلاة والسلام ابنه بشرا نبيا وسماه ذا الكفل وأمره بالدعاء إلى
توحيده وكان مقيما بالشام عمره حتى مات وعمره خمس وسبعون سنة وقيل
هو لقب زكريا عليه الصلاة والسلام { وكفلها زكريا } وذو القرنين اسكندر
وعلي بن أبي طالب أيضا لقوله عليه الصلاة والسلام إن لك في الجنة بيتا
ويروى كنزا وإنك لذو قرنيها أي لذو طرفي الجنة وملكها الأعظم تسلك ملك
جميع الجنة كما سلك ذو القرنين جميع الأرض أو { ذو قرني الأمة فأضمر وإن

لم يتقدم ذكره أو ذو جليها الحسن والحسين أو ذو شجتي في قرني رأسه
إحداهما من عمرو بن ود

والثانية من ابن ملجم وهذا أصح كذا في القاموس وذو خلال أبو بكر وذو
النورين عثمان بن عفان وذو الشهادتين خزيمة بن ثابت وذو اليدين صاحب
الحديث في السهو وذو الأذنين أنس بن مالك وذو العينين معاوية بن مالك
شاعر وذو العين قتادة بن النعمان رد رسول الله عينه السائلة على وجهه وذو
الهلالين زيد بن عمر بن الخطاب أمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب لقب
بجديه وذو الجناحين جعفر بن أبي طالب قاتل يوم مؤتة حتى قطعت يداه فقتل
فقال رسول الله إن الله قد

أبدله بيديه جناحين يطير بهما في الجنة حيث يشاء وذو المخرصة عبد الله بن
أنس لأن النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه مخرصة وقال تلقاني بها في الجنة
وذو مرة جبريل عليه السلام أي منظر حسن أو حصافة في عقله ورأيه الذوق
هو عبارة عن قوة مرتبة في العصبية البسيطة على السطح الظاهر من اللسان
من شأنها إدراك ما يرد عليه من خارج الكيفيات الملموسة وهي الحرارة
والرطوبة والبرودة واليبوسة والذوق في الأصل تعرف الطعم ثم كثر حتى
جعل عبارة عن كل تجربة يقال { ذقت فلانا } و { ذقت ما عنده } وقد
استعمل الإذاقة في الرحمة والإصابة في مقابلتها قال الله تعالى { وإذا أذقنا
الناس رحمة } وقال { وإن تصبهم } تنبيهها على أن الإنسان بأدنى ما يعطى
من النعمة يبطر ويأشر والذوق والطبع قد يطلقان على القوة المهيئة للعلوم
من حيث كمالها في الإدراك بمنزلة الإحساس من حيث كونها بحسب الفطرة
وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام لكونه بمنزلة الطعام اللذيذ الشهوي
لروح الإنسان المعنوي والطبع بما يتعلق بأوزان الشعر لكونها بمحض الجبلة
بحيث لا ينفع فيها أعمال الجبلة إلا قليلا والذوق بالفهم فيما يقل فإن كثر قيل
فيه أكل وشرب الذرية هي إما { فعلية } من الذر أو { فعولة } من الذر
أبدلت همزته ياء ثم قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ومعناها لغة قيل
نسل الثقلين وقيل ولد الرجل وقيل من الأضداد تجيء تارة بمعنى الأبناء وتارة
بمعنى الآباء ويتناول أولاد البنات قال الإمام حميد الدين رحمه الله سألت
أستاذي شمس الأئمة الأكردي رحمه الله عمن له أم سيدة وأبوه ليس بسيد
فقال هو سيد واستدل بأن الله تعالى جعل سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام
من ذرية سيدنا نوح وسيدنا إبراهيم عليهما الصلاة والسلام بجهة الأم ومن قال
الأنساب تنعقد بالأبناء والآباء لا بالبنات والأمهات كما قال الشاعر
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فقد خالف قوله تعالى { ومن ذريته داود وسليمان } إلى قوله { ويحيى
وعيسى } حيث جعل عيسى من أولاده وذريته مع أنه لم يكن لعيسى أب

والنسل عبارة عن خروج شيء من شيء مطلقا فيكون أعم من الولد الذل بالكسر في الدابة ضد الصعوبة وبالضم في الإنسان ضد العز لأن ما يلحق الإنسان أكثر قدرا مما يلحق الدابة فاختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها للدابة وقيل بالضم ما كان عن قهر وبالكسر ما كان عن تعصب

والذللول في الدواب والذليل في الناس وهو الفقير الخاضع المهان وأصل الذل أن يتعدى باللام وقد يعدى ب { على } لتضمين معنى الحنو والعطف وهذا يجمع على { أدلة } وزلة القدم خروجها غلبة من الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه الذنب بالسكون واحد الذنوب وبالتحريك واحد الأذنان ولا يجمع { فعل } على { أفعال } في غير الأجوف إلا في أفعال معدودة ك { شكل } و { سمع } و { سجع } و { فرخ } والذنوب بالفتح الدلو العظيمة ولا يقال لها ذنوب إلا وفيها ماء الذرع الطاقة وضاق به ذرعا ضعفت طاقته ولم يجد من المكروه فيه مخلصا والذراع بالكسر من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى والساعد وذراع المساحة سبع مشتات فوق كل مشت إصبع قائمة وذراع الكرباس سبع مشتات ليس فوق كل مشت أصبع قائمة الذهب ذهب به استصحبه ومضى معه وعليه نسيه وعنه تركه وإليه توجه وأذهبه أزاله وجعله ذاهبا قال بعض المتأخرين لم أر فيما عندي من كتب اللغة تعدي { ذهب } ب { على } لكن الشائع في المعتبرات عبارة { لا يذهب عليك } حتى قال الشريف يقال ذهب عليك كذا إذا فاته بسبب الغفلة عنه واختلف في الفرق بين { ذهب به } و { أذهبه } قيل لا فرق بينهما من حيث المعنى فإن معناه جعله ذاهبا استصحبه أو لا وهو مذهب سيبويه وأكثر النحاة وفي القاموس ذهب كمنع سار ومر وبه أزاله كأذهبه ورد ابن هشام القول بالفرق بينهما بقوله تعالى { ذهب الله بنورهم } والحق أن بينهما فرقا كما ذهب إليه صاحب الكشف حيث قال معنى { أذهبه } أزاله وجعله ذاهبا ومعنى { ذهب به } استصحبه ومضى به معه ونأهيك دليلا على الفرق قوله تعالى { ولا تعضلوهن لتذهبن } لأن غرضهم من العضل ليس مجرد إزالة بعض ما أتوا بل إزالته بطريق الأخذ وحيث يتعذر المعنى الحقيقي كما في { ذهب الله بنورهم } { ولو شاء الله لذهب بسمعهم } إذ لا ذهاب فيه ولا أخذ ولا استصحاب وجب المصير إلى الحمل على التجوز كما هو الشأن في أمثاله

نوع { ذرهم } دهم { الأرض ذلولا } لينة { والذاريات } يعني الرياح تذر التربة وغيره أو النساء الولود أو الأسباب التي تذر الخلائق من الملائكة وغيرهم { ولا ذلة } هوان { وضربت عليهم الذلة } هدر النفس والمال والأهل أو ذل التمسك بالباطل والجزية { ذو العرش } خالقه { ذكرى } تذكرة { ذراكم في الأرض } خلقكم وبثكم فيها بالتناسل { على ذهاب به } على إزالته الذرة النملة الصغيرة { من بعد الذكر } أي التوراة { وإنه لذكر } شرف { للذين ظلموا ذنوبا } نصيبا من العذاب { وضاق بهم ذرعا } وضاق بشأنهم وتدير أمرهم ذرعه أي طاقته { وذكر اسم ربه } وحد الله { إلا ما ذكيتم } ذبحتم وبه روح { أو يحدث لهم ذكرا } عظة واعتبارا { فإن ذللتهم } أي ملتم عن

الدخول في السلم { ذمة } عهد { بذبح عظيم } كبش سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام { ذرأنا لجهنم } أي خلقنا لها { ذرعها سبعون ذراعا } أي طولها إذا زرعت { سبل ربك ذللا } منقادة بالتسخير { ذا الكفل } قيل لم يكن نبيا ولكن كان عبدا صالحا تكفل بعمل رجل صالح عند موته ويقال تكفل لبني قومه أن يقضي بينهم بالحق ففعل فسمي ذا الكفل

{ فصل الرءاء }

الرجز كل ما في القرآن من الرجز فهو العذاب وأما { والرجز فاهجر } بالضم فالمراد الصنم الريب كل ما في القرآن من ريب فهو شك إلا { ريب المنون } فإن المراد حوادث الدهر

الرجم كل ما في القرآن من الرجم فهو القتل إلا { لنرجمنكم } فإن معناه لأشتمنكم و { رجما بالغيب } أي طنا الرياح كل ما في القرآن من الرياح فهو الرحمة وكل ما فيه من الريح فهو العذاب وأما و { بريح طيبة } فباعتبار ما تشتهي السفن الريح وكل ريح في القرآن ليس فيه ألف ولام اتفقوا على توحيدها وما فيه ألف ولام فالقراءة فيه جمعا وتوحيدا إلا الريح العقيم في الذاريات فالقراءة بتوحيدها وفي الروم { الرياح مبشرات } القراءة بجمعه { وقرىء جميع الرياح جمعا وتأنيث الريح ليس بحقيقة ولها أصناف والغالب فيها التذكير كالإعصار والسبب الأكثر في تكون الريح إن صح هو معاودة الأدخنة الصاعدة من الطبقة الباردة لانكسار حرها وتمويجها للهواء حينئذ وقد تكون كناية عن الدولة يقال للقوم إذا زالت دولتهم وأخذت شؤونهم تتراجع { ركدت ريحهم وذهبت } ومنه قوله تعالى { وتذهب ريحكم } وإذا نفذت أمورهم { هبت رياحهم } وقد يستعار الريح للغلبة ونحو { وتذهب ريحكم } الرجس كل ما استقذر من العمل والعمل المؤدي إلى العذاب والعقاب والغضب فهو رجس { فاجتنبوا الرجس من الأوثان } أي اجتنبوا قول الزور الرجفة كل ما في القرآن من الرجفة فهو مقرون بذكر { دار } وكل ما في القرآن من الصيحة فهو مقرون بذكر { ديار } فالرجفة في دارهم والصيحة في ديارهم الرس كل ركية لم تطو بالحجارة والآجر فهي رس لروضة كل أرض ذات نبات وماء فهي روضة عند العرب ركب كل شيء علا شيئا فقد ركبه ويقال { ركبه دين } الراسخ كل ثابت فهو راسخ الرقراق كل شيء له تلالؤ فهو رقراق الرطانة كل كلام لا تفهمه العرب فهو رطانة الردف كل شيء تبع شيئا فهو ردفه ران كل ما غلبك فقد ران بك ورائك وران عليك ريك كل شيء رقيق قليل من ماء أو نبت أو علم فهو ريك الرب كل من ملك شيئا فهو ربه يقال { هو رب الدار ورب المال } الراكد كل ثابت في المكان فهو راكد الرفات كل ما تكسر وبلي فهو الرفات

رغد كل شيء جعلته عونا لشيء فقد رغدته الرقة كل أرض إلى جنب واد وعليها الماء أيام المد ثم ينضب فيكون مكرمة للنبات فهي الرقة الريحان كل ما ينبت من بذره مما له شجر ولعينه رائحة مستلذة فهو ريحان وما ينبت من الشجر ولورقه رائحة مستلذة فهو ورد الرزق وعن ابن عباس كل ريحان في القرآن فهو رزق الرفرف كل ثوب عريض عند العرب فهو رفرف الريعان

ربعان كل شيء أوائله التي تبدو أولا منه الرذال رذال كل شيء رديئه الرحب
الواسع من كل شيء رحب بالضم الروي كل حرف يقع رويا إلا هاء التأنيث
والإضمار والحروف اللاحقة للضمير في { به } و { له } والتنوين والألف
المبدلة منه في الوقف والنون الخفيفة في { اضربن } و { قولن } وسمي
رويا لأنه يجمع الأبيات من { رويت الحبل } إذا قتله أو من الري لأن البيت
يرتوي عنده فينقطع الرب المالك والمصلح والسيد والمعبود فإن حمل على
المالك عم الموجودات وإن حمل على المصلح خرجت الأعراض لأنها لا تقبل
الإصلاح بل يصلح بها وإن حمل على السيد اختص بالعقلاء وإن حمل على
المعبود اختص بالمكلفين وهذا أخص المحامل والأول أعمها وقد وقع في بعض
التفاسير أن الرب صفة من { ربه } بمعنى رباه تربية ثم سمي به الملك
المربي وانسلخ عن الوصفية وصار كالاسم الشبيه بالصفة كالكتاب والإله
والعالم والخاتم والدليل على كونه صفة لحوق التاء به في المؤنث كما في
حديث من أشراط الساعة أن تلد الأمة ربتها وهو حقيقة مختص بالباري تعالى
ولا يطلق على غيره إلا مجازا أو مقيدا والحق أنه باللام لا يطلق لغيره تعالى
مقيدا أيضا لورود النهي عنه في حديث صحيح ومن حق الرب أن يجمع إذا
أطلق على الله تعالى على { أربة } و { ربوب } لا على { أرباب } وأما
{ أربابا من دون الله } فذلك بحسب اعتقادهم لا ما عليه ذات الشيء في
نفسه وفي العجائب للكرماني كثر حذف { يا } في القرآن من الرب تنزيها
وتعظيما لأن في النداء طرفا من الأمر والرباني هو في الأصل { ربي }

أدخلت الألف للتفخيم ثم أدخلت النون لسكون الألف كما قيل في { صنعاني }
و { نصراني } وواحدتهما { ربان } كما يقال { ربان } و { عطشان } ثم
ضمت إليه ياء النسبة كما قالوا الحياتي ورقباني قيل الربانيون الولاة والرييون
الرعية

الرحمن اختلف فيه قال بعضهم هو علم اتفاقي كالجلالة إذ لم يستعمل صفة
ولا مجردا عن اللام إلا إذا كان مضافا وفي حاشية الكشف للشيخ سعد الدين
فإن قيل من أين علم أن الرحمن ليس بعلم قلنا من جهة أنه يقع صفة فإن
معناه المبالغ في الرحمة والإنعام لا الذات المخصوص مرادفا لاسم الله تعالى
وهذا في غاية الظهور فالرحمن كان صفة بمعنى كثير الرحمة ثم غلب على
المنعم بجلال النعم في الدنيا والآخرة وبالجملة بحيث لا يقع على المخلوق إذ
المغلوب قد يكون مرجحا كما في الإله إذ قل استعماله في الباطل وقد يكون
مهجورا كما في الرحمن حيث لا يطلق على الغير أصلا { وإن تعرى عن لام
التعريف تثبت الألف وإلا تحذف } وقد صرح السيد الشريف بأنه مشارك لاسم
الذات معرفا ومنكرا و من هنا لا إله إلا الرحمن { يفيد التوحيد بحسب عرف
الشرع وإن لم يفد بحسب عرف اللغة وعدم الانصراف أظهر وإن أوجب
اختصاصه بالله تعالى الانصراف على مذهب من شرط وجود { فعلى } وعدم
الانصراف عند من شرط انتفاء { فعلا } وجعله مستوي النسبة بالانصراف
وعدمه نظرا إلى المذهبين اللذين لا يترجح أحدهما على الآخر إلحاقا له بما هو
الغالب في بابه وهو { فعلا } من { فعل } من حد { علم } فإن أكثره غير

منصرف أو أكثره على { فعلى } فنزل منزلة ما مؤثته { فعلى } ويحكم بأنه لو لم يطرأ الاختصاص لجاء منه { فعلى } فمعنى الرحمن المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها التي يقصر عنها كل من سواه والعاطف على جميع خلقه بالرزق لهم لا يزيد في رزق التقى بتقواه ولا ينقص من رزق الفاجر بفجوره والرحيم هو الرفيق للمؤمنين خاصة يستر عليهم ذنوبهم في العاجل ويرحمهم في الآجل فمتعلق الرحمن أثر منقطع ومتعلق الرحيم أثر غير منقطع فعلى هذا الرحيم أبلغ من الرحمن والقول بأن الرحيم أبلغ لأن { فعلى } للصفات الغريزة ك { كريم } و { شريف } و { فعلى } للعارض كه { سكران } و { غضبان } ضعيف لأن ذلك ليس من صيغة {

فعل } بل من باب { فعل } بالضم وقيل الرحمن اسم خاص صفة عامة والرحيم اسم عام صفة خاصة فإنه يقال { فلان رحيم } ولا يقال { رحمن } وأما { رحمن اليمامة } لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنتهم وقيل الرحمن أمدح والرحيم ألطف وقال بعضهم كل واحد منهما أرق من الآخر من وجه { والرحيم لا يكلف عباده جميع ما يطيقونه فكل ملك يكلف عبده جميع ما يطيقون فليس برحيم } وليس هذا من باب الترقى لأنه إنما يتعين إذا كان الأبلغ مشتملا على ما دونه إذ لو قدم الأبلغ حينئذ كان ذكر الآخر لغوا كما في { فياض جواد } و { باسل شجاع } وأما إذا لم يشتمل عليه كما ههنا فيجوز سلوك كل واحد من طريقي التتميم والترقي نظرا إلى مقتضى الحال وههنا يحمل على الأول لأن المطلوب بالقصد الأول في مقام العظمة والكبرياء وجلائل النعم وقدم الرحمن وأردف بالرحيم كالتممة تنبيهها على أن الكل منه لئلا يتوهم أن محقرات النعم لا تليق بجنابه فلا تطلب من بابه وفي الجوهرى هما بمعنى ويجوز تكرير الاسمين إذا اختلف اشتقاقهما تأكيدا قيل جميع أسماء الله ثلاثة أسماء الذات وأسماء الأفعال وأسماء الصفات فالتسمية مشتملة على أفضل كل منها وقيل كلاهما من الصفات الفعلية وقيل من الصفات الذاتية وقد أشار الله تعالى إلى الرحمة الفعلية بقوله { وهب لنا من لدنك رحمة } لأن الصفة الذاتية لا توهب وأحسن ما يقال في جمع الوصفين في البسملة أن { فعلى } مبالغة في كثرة الشيء ولا يلزم منه الدوام ك { غضبان } و { فعلى } لدوام الوصف ك { ظريف } فكأنه قال الكثير الرحمة الدائمها وقال بعضهم مدلولهما واسع الرحيم راحم الكل أحاط الصور والاسرار مراحمه وعم الألواح والأرواح مكارمه والأول أعم مدلولاً صدره لما صار كالعلم لله الرجاء بالمد الطمع فيما يمكن حصوله ويرادفه الأمل ويستعمل في الإيجاب والنفي قال الله تعالى { وترجون من الله ما لا يرجون } و الرجا بالقصر جانب البشر قال كم من حقير في رجا

بئر لمنقطع الرجا
والرجاء بمعنى الخوف يستعمل في النفي فقط نحو { مالكم لا ترجون لله وقارا } لكنه يرد { وارجوا اليوم الآخر } والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله والتمني محبة حصول الشيء سواء كان ينتظره ويترقب حصوله أولا فيستوي في حيزه { إن } و { لو } والترجي في القريب والتمني في البعيد

والتمني في المعشوق للنفس والترجي في غيره والفرق بين التمني والعرض هو الفرق بينه وبين الترجي والتمني نوع من الطلب إلا أن الطلب يكون باللسان والتمني شيء يهجس في القلب يقدره المتمني والتمني مغاير للقصد والتصديق فإن القصد نوع من الإرادة والتصديق نوع من العلم بل الوجدان كاف في الفرق والتوقع أقوى من الطمع والطمع ارتقاب

المحسوب والإشفاق ارتقاب المكروه ويستعمل في المتوقع فيه { لعل } وفي المطموع فيه { عسى } وكلاهما حرف الترجي وقد يرد مجازا لتوقع محذور ويسمى الإشفاق نحو { لعل الساعة قريب } وقد يقول الراجي إذا قوي رجاؤه سأفعل كذا وسيكون كذا وعليه { سأتيكم منها } الروح بالضم هو الريح المتردد في مخارق الإنسان ومنافذه واسم للنفس لكون النفس بعض الروح فهو كتسمية النوع باسم الجنس نحو تسمية الإنسان بالحيوان واسم أيضا للجزء الذي به تحصل الحياة واستجلاب المنافع واستدفاع المضار والروح الحيواني جسم لطيف منيعه تجويف القلب الجسماني وينتشر بواسطة العروق الضواري إلى سائر أجزاء البدن والروح الإنساني لا يعلم كنهها إلا الله تعالى ومذهب أهل السنة أن الروح والعقل من الأعيان وليسا بعرضين { كما ظنته المعتزلة وغيرهم وإنهما يقبلان الزيادة من الصفات الحسنة والقيحة كما تقبل العين الناطرة غشاوة ورمدا والشمس انكسافا ولهذا وصف الروح بالأمانة بالسوء مرة وبالمطمئنة أخرى { وملخص ما قاله الغزالي أن الروح ليس بجسم يحل البدن حلول الماء في الإناء ولا هو عرض يحل القلب والدماغ حلول العلم في العالم بل هو جوهر لأنه يعرف نفسه وخالقه ويدرك المعقولات وهو باتفاق العقلاء جزء لا يتجزأ وشيء لا ينقسم إلا أن لفظ الجزء غير لائق به لأن الجزء إضافة إلى الكل ولا كل ههنا فلا جزء إلا أن يراد به ما يريد القائل بقوله الواحد جزء من العشرة فإذا أخذت جميع الموجودات أو جميع ما به قوام الإنسان في كونه إنسانا كان الروح واحدا من جملتها لا هو داخل ولا هو خارج ولا هو منفصل ولا هو متصل بل هو منزه عن الحلول في المحال والاتصال بالأجسام والاختصاص بالجهات مقدس عن هذه العوارض وليس هذا تشبيها وإثباتا لأخص وصف الله تعالى في حق الروح بل أخص وصفه تعالى أنه قيوم أي قائم بذاته وكل ما سواه قائم به فالقيومية ليست إلا لله تعالى ومن قال إن الروح مخلوق أراد أنه حادث وليس

بقديم ومن قال إنه غير مخلوق أراد أنه غير مقدر بكمية فلا يدخل تحت المساحة والتقدير ثم اعلم أن الروح هو الجوهر العلوي الذي قيل في شأنه { قل الروح من أمر ربي } يعني أنه موجود بالأمر وهو الذي يستعمل فيما ليس له مادة فيكون وجوده زمانيا لا بالخلق وهو الذي يستعمل في ماديات فيكون وجوده أنيا فبالأمر توجد الأرواح وبالخلق توجد الأجسام المادية قال الله تعالى { ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره } وقال { والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره } والأرواح عندنا أجسام لطيفة غير مادية خلافا للفلاسفة فإذا كان الروح غير مادي كان لطيفا نورانيا غير قابل للانحلال ساريا

في الأعضاء للطافته وكان حيا بالذات لأنه عالم قادر على تحريك البدن وقد ألف الله بين الروح والنفس الحيوانية فالروح بمنزلة الزوج والنفس الحيوانية كالزوجة وجعل بينهما تعاشقا فما دام الروح في البدن كان البدن بسببه حيا يقظان وإن فارقه لا بالكلية بل كان تعلقه باقيا ببقاء النفس الحيوانية فيه كان البدن نائما وإن فارقه بالكلية بأن لم تبق النفس الحيوانية فيه فالبدن ميت ثم الأرواح المخصوصة متحدة في الماهية لتصير أشخاص الإنسان ماهية واحدة ثم هي أصناف بعضها في غاية الصفاء وبعضها في غاية الكدورة { وهي حادثة أما عندنا فلأن كل ممكن حادث لكن قبل حدوث النفس } لقوله عليه الصلاة والسلام خلق الله الأرواح قبل الأجساد بألفي عام وعند أرسطو حادثة مع البدن وعند البعض قديمة لأن كل حادث مسبوق بمادة ولا مادة له وهذا ضعيف والأرواح لا تفتنى أما عند الفلاسفة فلأن المجردات لو قبلت خلع صورة وأخذ أخرى كانت باقية مع الأخرى فلا تكون فانية وأيضاً لو قبلت الفناء لوجب بقاء القابل مع المقبول فنكون باقية مع الفناء هذا خلف والحق أن الجوهر الفاضل عن الله المشرف بالاختصاص بقوله { ونفخت فيه من روحي } { الذي من شأنه أن يحيا به ما يتصل به } لا يكون من شأنه أن يفنى مع إمكان هذا والأخبار الدالة على بقاءه بعد الموت وإعادته إلى البدن وخلوده دالة على أباديته واتفق العقلاء على أن الأرواح بعد المفارقة عن الأبدان تنتقل إلى جسم آخر بحديث إن أرواح المؤمنين في أجواف طير خضر إلى آخره لكن اختلفوا هل تكون مدبرة لذلك الجسم أو لا فذهب علماؤنا إلى صحة ذلك بدليل آخر الحديث وقالت الحكماء لا يصح أن تكون مدبرة لتلك الأبدان وإلا لكان تناسخا وهو باطل ووافق محققو الصوفية العلماء ومنعوا لزوم التناسخ لأن لزومه على تقدير عدم عودها إلى جسم نفسها الذي كانت فيه والعود حاصل في النشأة الجنانية وإنما هذا التعلق في النشأة البرزخية وإنما سمي الروح روحا لكونه

في روح أي في نعيم وسرور وراحة لعلمه بربه ومشاهدته إياه أو لأنه راح في فسحات أفلاك معرفة خالقه بقوة ما وراح أيضا في معرفة نفسه بما هو فقير إلى ربه وموجده فكأنه أمر من { راح يروح } فلما نقل من الأمر إلى الاسم ردت الواو كما دخل عليه التعريف فإن حذف الواو إنما كان لالتقاء الساكنين فكأنه إذا طلب من جهة قيل راح إلى جهة أخرى والروح بما به حياة البدن نحو { ويسألونك عن الروح } والأمر نحو { وروح منه }

والوحي نحو { ينزل الملائكة بالروح } و { يلقي الروح من أمره } و القرآن نحو { أوحينا إليك روحا من أمرنا } والرحمة نحو { وأيدهم بروح منه } والحياة نحو { فروح وريحان } وجبريل عليه السلام نحو { فأرسلنا إليها روحنا } ومملك عظيم نحو { يوم يقوم الروح } وجنس من الملائكة نحو { تنزل الملائكة والروح } { وجهه كوجه الإنسان وجسده كالملائكة } وعيسى النبي أيضا والروح الكلي في مرتبة كمال القوة النظرية والعملية يسمى عقلا وفي مرتبة الانشراح بنور الإسلام يسمى صدرا وفي مرتبة المراقبة والمحبة يسمى

قلبا وفي مرتبة المشاهدة يسمى سرا وفي مرتبة التجلي يسمى روحا والروح مؤنث إذا كان بمعنى النفس ومذكر إذا كان بمعنى المهجة الرحمة هي حالة وجدانية تعرض غالبا لمن به رقة القلب وتكون مبدأ للانعطاف النفساني الذي هو مبدأ الإحسان ولما لم يصح وصفه تعالى بالرحمة لكونها من الكيفيات وهي أجناس تحتها أنواع فإما أن يتصف الباري بكل منها وهو محال أو ببعضها المخصص فيلزم الاحتياج أو بمخصص فيلزم الترجيح أو لا يتصف بشيء وهو المطلوب لا جرم حمل على المجاز وهو الإنعام على عباده فرحمة الله مجاز عن نفس الإنعام كما أن غضبه مجاز عن إرادة الانتقام وأنت خير بأن المجاز من علامة صحته النفي عنه في نفس الأمر كقولك للرجل الشجاع ليس بأسد ونفي الرحمة عنه تعالى ليس بصحيح ولك أن تحمله على الاستعارة التمثيلية والرحمة هي أن يوصل إليك المسار والرافة هي أن يدفع عنك المضار والرافة إنما تكون باعتبار إفاضة الكمالات والسعادات التي بها يستحق الثواب فالرحمة من باب التزكية والرافة من باب التخلية والرافة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه وإزالة الضر فذكر الرحمة بعدها في القرآن مطردا لتكون أعم وأشمل واستشكل قوله تعالى { أو يأخذهم على تخوف فإن ربكم لرؤوف رحيم } تأمل ورحمة الله عامة وسعت كل شيء وصلاته خاصة بخواص عباده والرحمة الإسلام نحو { يختص برحمته من

يشاء } والإيمان نحو { وآتاني رحمة من عنده } والجنة نحو { ففي رحمة الله هم فيها

خالدون } والمطر نحو { بشرا بين يدي رحمته } والنعمة نحو { ولولا فضل الله عليكم ورحمته } والنبوة نحو { أهم يقسمون رحمة ربك } والقرآن نحو { قل بفضل الله وبرحمته } والرزق نحو { خزائن رحمة ربي } والنصر والفتح نحو { أو أراد بكم رحمة } والعافية نحو { أو أرادني برحمة } والمودة نحو { رحماء بينهم } والسعة نحو { تخفيف من ربكم ورحمة } والمغفرة نحو { كتب على نفسه الرحمة } والعصمة نحو { لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم } الرخصة هي لغة عبارة عن التوسعة واليسر والسهو وشرعية اسم لما يغير من الأمر الأصلي لعارض أمر إلى يسر وتخفيف كصلاة السفر ترفها وتوسعة على أصحاب الأعذار لقوله تعالى { ومن كان منكم مريضا أو على سفر } وقوله تعالى { إذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا } فلا يجوز تخصيص هذا العام بما قال الإمام الشافعي رحمه الله أن الرخصة شرعت ترفها فلا يناط بالمعصية ثم الرخصة حقيقية ومجازية فالحقيقية على ضربين ما يظهر التغير في حكمه مع بقاء وصف الفعل وهو الحرمة أي يرتفع الحكم وهو المؤاخذه مع بقاء الفعل محرما كإجراء كلمة الكفر على اللسان في حالة الإكراه مع اطمئنان القلب بالإيمان وإتلاف مال الغير بغير إذنه في حالة الإكراه والمخصمة وكإفطار صوم رمضان بالإكراه يرخص له الإقدام في هذه المواضع مع بقاء حرمة الفعل حتى لو امتنع وبذل نفسه تعظيما لنهي الله فقتل أو مات جوعا يثاب على ذلك ببقاء الوصف وصف الفعل وما يظهر التغير في الحكم وفي وصف الفعل أيضا وهو أن لا يبقى الفعل محرما كشرب الخمر

وتناول الميتة في حال الإكراه أو المخمصة ففي هذا النوع ارتفعت الحرمة والمؤاخذه جميعا حتى لو امتنع فقتل أو مات جوعا يؤاخذ به وأما الرخصة المجازية فكوضع الإصر والأغلال التي كانت مشروعة على الأمم السالفة والرخص لا يقاس عليها وإذا شاعت قد يقاس عليها كما تقرر في الأصول الرزق هو يقال للعتاء الجاري دنيويا كان أو

دينيا وللنصيب ولما يصل إلى الجوف ويتغذى به وفي الجوهرى هو ما ينتفع به ولا يلزمه أن

يكون مأكولا وفي التبصرة يقع عندنا على الغذاء والملك جميعا وفي الكفاية يقع عندنا على الملك والمدد الذي يصل إلى العبد بواسطة ويدل على أن الرزق لا يختص بالمتربي به أنه مأمور بالإنفاق من الرزق وليس كذلك المتربي به والرزق ولا يتناول الحرام عند المعتزلة بدليل قوله تعالى { ومما رزقناهم ينفقون } فإن إنفاق الحرام بمعزل عن إيجاب المدح وتمسك أصحابنا بشمول الرزق للحلال والحرام بحديث والله لقد رزقك الله حلالا طيبا فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه مكان ما أحل لك من حلاله واستحقاق العقاب على سواء الاختيار ومخالفة الأمر في الطلب من وجوه الحل بالأسباب التي جعلت في أيدي العباد وبأنه لو لم يكن رزقا لم يكن المتغذي به طول عمره مرزوقا وقد قال الله تعالى { وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها } ولما كان فائدة زائدة لذكر الحلال في قوله تعالى { وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا } والرزق الحاصل للعباد باختيارهم كحصوله بالتجارات وقبول الهبات والصدقات والغصوب والسرقات وغير ذلك أو بغير اختيارهم كحصوله بالأرث فهذه الأفعال كلها مخلوقة لله تعالى فكان الحاصل بها أيضا مخلوقا لله تعالى والرزاق لا يقال إلا لله تعالى والرزاق يقال لخالق الرزق ومعطيه والمسبب له وهو الله تعالى ويقال للإنسان الذي يصير سببا في وصول الرزق رازق له واعلم المقدورات المختصة بالكليات محصورة في أربعة أشياء وهي العمر والرزق والأجل والسعادة والشقاوة ليس للإنسان وغيره في ذلك قصد ولا عمل ولا سعي بل ذلك نتيجة قضاء الله وقدره بموجب علمه السابق الثابت الحكم أزلا وأبدا المقتضي تعلقه بالمعلوم ولهذا نهى رسول الله { صلى الله عليه وسلم } أم حبيبة عن الدعاء فيه بخلاف المقدورات المختصة بالجزئيات التفصيلية فإن حصول بعضها للإنسان قد يتوقف على أسباب وشروط وربما كان الدعاء والكسب والسعي والتعمل من جملتها بمعنى أنه لم يقدر حصوله بدون ذلك الشرط أو الشروط ولهذا بعد ما نهاها

حرصها على طلب الإجارة من عذاب القبر والنار ثم الرزق والأجل مخصصان من عموم قوله تعالى { يمحوا الله ما يشاء ويثبت } والمراد بالزيادة والحرمان فيهما لازمهما من الخير والبركة والراحة وعدمها فالكسب يزيد المال ولا يزيد الرزق وترك الكسب ينقص المال ولا ينقص الرزق وكذلك الطاعات تزيد

الدرجات ولا تزيد الإيمان وترك الطاعات ينقص الدرجات ولا ينقص الإيمان ويقول البعض لو لم أكتسب لما وجدت الرزق وبعضهم يقول لو تركت الكسب لوجدت ما وجدت بالرزق وبعضهم يقول هذا من الله ومن كسبي فالأول مشعر بالاعتزال ولا

يدل على الاتكال بالكسب والثاني مشعر بالجبر وإنكار السبب والثالث هو الصواب لأنه لم ينكر السبب ولم ينكر تأثير الله تعالى في الأسباب فمن ترك الكسب فليس بمتوكل ومن اتكل بالكسب دون الله تعالى فليس بموحد الرؤية حقيقة الرؤية إذا أضيفت إلى الأعيان كانت بالبصر وقد يراد بها العلم مجازاً بالقرينة ومنه قوله تعالى { ألم تر إلى ربك } وقوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وكذا يراد بها الكينونة عند الإضافة إلى مكان لتعارف الناس ومنه قول الأعمى { رأينا الهلال بالكوفة } والرؤية مع الإحاطة تسمى إدراكاً وهي المراد في قوله تعالى { لا تدركه الأبصار } حيث نفى ما يتبادر من الإدراك من الإحاطة بالغايات والتحديد بالنهايات فلا تتوهم أنه يرى لصورة أو شكل مخصوص ولا يلزم من النفي على هذا الوجه نفي الرؤية عنه تعالى والمدح في الشق الأخير إذ من الموجودات ما لا يدرك بالأبصار والامتداح بما وقع به الاشتراك بينه وبين ما ليس بممدوح محال كما إذا قال { أنا موجود وذات } وقوله تعالى لموسى عليه السلام { لن تراني } يعني في الدنيا إذ لم يسأل الرؤية في غيرها والمراد ب { لن } التأكيد لا التأييد أو التأييد في حق المسائل الدنيا وقوله { تبت إليك } أراد به أن لا يرجع إلي مثل تلك المسألة لما رأى من الأهوال لا لكونه غير جائز في نفسه أو حينما رأى تلك الأهوال تذكر له ذنباً فأقلع عنه بالتوبة في التمهيد من ظن أن سيدنا موسى سأل الرؤية من غير إذن من الله تبارك وتعالى فقد سوى بينه وبين المجازفين في أقوالهم وأفعالهم كيف والظاهر من أحوال الأنبياء انتظار الوحي خصوصاً في هذا السؤال قال الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله إنا لا نثبت صحة رؤية الباري جل شأنه بالدلائل العقلية بل نتمسك بظواهر القرآن والأحاديث فإن أراد الخصم تأويل هذه الدلائل صرفها عن جواهرها بوجه عقلي يتمسك بها في نفي الرؤية اعترضنا على دلائلهم وبيننا ضعفها

ومنعناهم عن تأويل هذه الدلائل واستحال الإمام أبو منصور رحمه الله رؤية الله تعالى في المنام واختاره المحققون وإن جوزه بعض الأئمة بلا مثال ولا كيفية وأما الرؤية في الآخرة فقد ثبت ذلك بالنصوص القطعية قال بعض المحققين إن العين والحدقة يوم القيامة لا تبقى على هذه الطبيعة بل تنحرف القدرة إلى الحكمة وبالعكس والقلب إلى العين وبالعكس ويكون الهواء غير ما علمته والشعاع غير ما فهمته والألوان على غير ما لوفك ومعهودك فلما كان العين في الآخرة بمنزلة القلب في الدنيا والقلب فيها يعلم ويرى والبصر لا يدرك إذ الإدراك غير والرؤية غير فهو سبحانه مرئي القلب معلومه غير مدرك للبصرية وهكذا في الآخرة مرئي العين غير مدرك لها إذا جل أمره عن الإدراك بل الإدراك يؤذن بالاشتراك

فلا ينتهض شبهة في خطئه وجهله بذلك ولما كانت الرؤية محض كرامة اختصت بدار الآخرة بخلاف الكلام فإنه يليق بحال الابتلاء إذ فيه الأمر والنهي وقوله { لا تدركه الأبصار } حملة كثير من المتكلمين على الجارحة وقيل ذلك إشارة إلى ذلك وإلى الأوهام والأفهام كما قال أمير المؤمنين التوحيد أن لا تتوهمه وكل ما أدركته فهو غيره والرؤية من الزجاج رؤية حقيقية ولهذا حرم أصل المنظور إلى فرجها الداخل من الزجاج وفرعها وعدم سقوط خيار المشتري برؤية الدهن في الزجاج لا لعدم كون تلك الرؤية حقيقة لوجود الحائل بل العلة التامة أن الدهن مما يطعم فلا تكفي الرؤية في الخارج فإن المراد من الرؤية العلم بالمقصود على ما صرحوا به فيشترط فيه الذوق كما يشترط في المشمومات الشم والرؤية بالحاسة نحو { لترون الجحيم } وبما يجري مجرى الرؤية نحو { إنه يراكم هو وقيبله من حيث لا ترونهم } وبألوههم والتخييل نحو { إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة } وبالتفكير نحو { إني أرى ما لا ترون } وبالفعل وعليه { ما كذب الفؤاد ما رأى } { ولقد رآه نزلة أخرى } والرؤية إن كانت بمعنى العلم فمعلقة بالاستفهام كقوله تعالى { أفأرأيتم الماء الذي تشربون } والرؤيا كالرؤية غير أنها مختصة بما يكون في النوم فرقا بينهما كالقرية والقري وهي انطباع الصورة المنحدرة من أفق المخيلة إلى الحس المشترك ورأى رؤيا اختص بالنام ورؤية بالعين ورؤيا بالقلب ورأى بمعنى { ظن } يتعدى إلى مفعولين وأرى يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل { ومعنى أريت زيدا عمرا فاضلا جعلت زيدا ظانا أن عمرا فاضلا } ومعنى أرى زيد عمرا فاضلا على بناء المفعول جعل زيد ظانا أن عمرا فاضل ولم يسمع { أرى } بمعنى الظن إلا مبنيا للمفعول وهو غريب لا يستعمل إلا هكذا الرق في اللغة الضعف ومنه رقة القلب والعرق ضده لأنه قوة حكمية الرقيق هو المملوك كلا أو بعضا والقن هو المملوك كلا والرقة ضعف حكمي يصير الشخص به عرضة للتملك والابتذال

شرع جزاء للكفر الأصلي لأن الكفرة لما استنكفوا أن يكونوا عبادا لله جازاهم الله بأن جعلهم عبيد عبيده لكن الرق في حالة البقاء لا يكون بطريق الجزاء بل بالحكم الثابت من الله تعالى بلا جناية من العبد ألا يرى أن المولود من المسلم رقيق وإن لم يوجد منه ما يستحق به الرق والرقة وصف

لا يحتمل التجزيء كالعتق والملك عبارة عن المطلق الحاجر أي المطلق للتصرف لمن قام به الملك الحاجر عن التصرف لغير من قام به وقد يوجد الرق ولا ملك ثمة كما في الكافر الحربي في دار الحرب والمستامن في دار الإسلام لأنهم خلقوا أرقاء جزاء للكفر ولكن لا ملك لأحد عليهم وقد يوجد الملك ولا رق كما في العروض والبهائم لأن الرق مختص ببني آدم وقد يجتمعان كالعبد المشتري الرسالة في اللغة تحميل جملة من الكلام إلى المقصود بالدلالة وهو حد صحيح لما أن كل رسالة فيما بين الخلق هي الوساطة بين المرسل والمرسل إليه في إيصال الأخبار والأحكام داخلية في هذا الحد فإذا قال لرسوله بعث هذا من فلان الغائب بكذا فذهب وأخبره وجاء

الرسول وأخبر المرسل إليه فقال المرسل إليه في مجلس البلوغ اشتريته أو قبلته تم البيع به لأن الرسول معبر وسفير فكلامه ككلام المرسل ثم أطلقت الرسالة على العبارات المؤلفة والمعاني المدونة لما فيها من إيصال كلام المؤلف ومراده إلى المؤلف له وأصلها المجلة أي الصحيفة المشتملة على كتب المسائل من فن واحد والكتاب هو الذي يشتمل على المسائل سواء كانت قليلة أو كثيرة من فن أو فنون والرسول مصدر وصف به فإنه مشترك بين المرسل والرسالة ولذلك ثني تارة وإفرد أخرى وهو من يبلغ أخبار بعثه لمقصوده سمي به النبي المرسل لتتابع الوحي إليه إذ هو { فِعُول } بمعنى { مفعول } ورسل الله تارة يراد بها الأنبياء وتارة الملائكة فمن الملك { والمرسلات عرفا } و { إنا رسولا ربك } وهو باعتبار الملائكة أعم من النبي وباعتبار البشر أخص منه وسيجيء تفصيله إن شاء الله في بحث النبي وأول رسول أرسله الله إلى أهل الأرض نوح عليه السلام أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة في قوله { كان الناس أمة واحدة } أنه قال ذكر لنا أنه كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الهدى وعلى شريعة من الحق ثم اختلفوا بعد ذلك فبعث الله نوحا الرشد الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه

وغالب استعماله للاستقامة بطريق العقل ويستعمل للاستقامة في الشرعيات أيضا ويستعمل استعمال الهداية والرشيد من صفات الله بمعنى الهادي إلى سواء الصراط والذي حسن تقديره فيما قدر قيل الرشد أخص من الرشد فإنه يقال في الأمور الدنيوية والأخروية والرشد محركة في الأمور الأخروية لا غير والراشد والرشيد يقال فيهما أيضا والإرشاد أعم من التوفيق لأن الله أرشد الكافرين بالكتاب والرسول ولم يوفقهم والرشاد هو العمل بموجب العقل الرد رده عن وجهه صرفه ورد عليه الشيء لم يقبله أو خطأه

ورد إليه جوابا رجع { فمن الأول قوله تعالى { يردوكم على أعقابكم } ومن الثاني { فردناه إلى أمه } وردت الحكم إلى فلان فوضته إليه وعليه { فردوه إلى الله ورسوله } والرد اسم لنوع من التسليم فإنه التسليم الذي يعيد ما كان ثابتا وقد فات كذا الأداء والتسليم يقال سلم المغصوب إلى المالك وسلم المبيع إلى المشتري وأداه إليه وقد سمي الله تسليم مفتاح الكعبة أداء وهو عين فإن قيل رد عين المغصوب يقال له الأداء ولرد قيمته القضاء قلنا لا بل المستعمل في كل منهما الرد والأداء والقضاء إنما هو في حقوق الله المؤقتة فإن أتى بها في أوقاتها أولا يسمى أداء وثانيا يسمى إعادة وإن أتى بها في غير أوقاتها عوضا لما فات يسمى قضاء وأما إطلاق لفظ الأداء والقضاء على الدين فليس لاتحاد معناهما بل باعتبار أن له شيئا بتسليم العين وشيئا بتسليم المثل والردة الرجوع في الطريق الذي جاء منه وكذا الارتداد لكن الردة تختص بالكفر وهو أعم قال الله تعالى { إن الذين ارتدوا على أدبارهم } وقال { فارتد بصيرا } وقولهم ردا منصوب بكونه مفعولا له ويجوز أن يجعل حالا لأن المصدر قد يقام مقام اسم الفاعل الرفع هو ضد الوضع والتبليغ والحمل وتقريبك الشيء ومن ذلك رفعته إلى الأمير والرفع أعم من الضم لوقوعه على الضم والالف والبواقي وأخص منه أيضا لأن الضم قد يكون علم

على العمدة كما في { جاءني الرجل } وقد لا يكون كما في { حيث } وكذا الكلام في النصب والجر والكوفيون يطلقون الرفع والضم على حركة المبني والمعرب والمرفوع والمضموم على المعرب والمبني والرفع والخفض مستعملان عند العرب في المكان والمكانة والعز والإهانة ورفع الأجسام الموضوعات علاؤها والبناء تطويله والذكر تنويها والمنزلة تشريفها الركب هو من ركب الدواب وكذا الركبان والركاب من ركب السفينة وفعل الركوب إذا تعلق بالدواب يتعدى بنفسه وإذا تعلق بالفلك يتعدى بكلمة { في } وقوله تعالى { وجعل لكم من الفلك

والأنعام ما تركبون } على التغليب والعرب لا يطلقون لفظ الركب إلا على راكب البعير وتسمى راكب الفرس فارسا في القاموس ويقال مر فارس على بغل وكذا كل ذي حافر والمركب { كمعظم } اختص بمن يركب فرس غيره مستعيرا وبمن يضعف عن الركوب

والركوب والارتكاب قريبان في المعنى إلا أن في الارتكاب نوع تكلف وشدة وقيل الركوب في الفرس والارتكاب في الراحلة الريع بنقطين من تحت الزيادة يقال طعام كثير الريع ومنه ناقة ريعانة إذا كثر ريعها أي درها والريع بنقطة واحدة من تحت هو الدار حيث كانت وقيل هو المربع المنزل في الريع خاصة والعقار المنزل في البلاد والضياح المنزل في طلب الكلا وكذا المنجع { والرحل المنزل بدليل إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال وليس في أجناس الآلات ما يسمى رحلا إلا سرج البعير والرحلة بالسكرك الرحال و الرحلة بالضم الوجه الذي تريده الراهب هو واحد رهبان النصارى والقسيس رئيس النصارى في العلم والرهبانية هي المبالغة في العبادة والرياضة والانقطاع عن الناس والربانيون علماء أهل الإنجيل والأخبار علماء أهل التوراة وقيل الربانيون هم الذين في العمل أكثر وفي العلم أقل والأخبار هم الذين كانوا أكثر في العلم والعمل وقال القرطبي هما واحد وهم العلماء الرضى قال أبو علي الجرجاني وزن { رضى } { فعل } ولامه معتل بمنزلة لام { حجي } وهي كلمة وضعت على هذه الخلقة وفي القاموس الرضاء المراضاة والقصر المراضاة ورضي به وعليه وعنه بمعنى وهو كمال إرادة وجود شيء والمحبة إفراطه والرضى أخص من الإرادة لأن رضى الله ترك الاعتراض لا الإرادة كما قالت المعتزلة { فإن الكفر مع كونه مرادا له تعالى ليس مضريا عنده لأنه يعترض عليه ويؤاخذ به { والرضى قسمان قسم يكون لكل مكلف وهو ما لا بد منه في الإيمان وحقيقته قبول ما يرد من قبل الله من غير اعتراض على حكمه وتقديره وقسم لا يكون إلا لأرباب المقامات وحقيقته ابتهاج القلب وسروره بالمقضي والرضى فوق التوكل لأن المحبة في الجملة والرضوان بالكسر والضم بمعنى الرضى والمرضاة مثله قال الطيبي الرضوان هو الرضى الكثير ولما كان أعظم الرضى رضى الرحمن خص لفظ الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى الرجوع هو حركة ثانية في

سمت واحد لكن لا علي مسافة الأولى بعينها بخلاف الانعطاف والرجوع العود إلى ما كان عليه مكانا أو صفة أو حالا يقال رجع إلى مكانه وإلى حالة الفقر أو الغنى ورجع إلى الصحة أو المرض أو غيره من الصفات و { بم يرجع المرسلون } من { الرجوع } أو من { رجع الجواب } وقوله تعالى { فانظر ماذا يرجعون } من رجع الجواب لا غير ورجع عوده على بدئه أي رجع في الطريق الذي جاء منه على أن البدء مصدر بمعنى المفعول والرجعة الإعادة يقال رجع بنفسه ورجعته أنا والفعل في عبارة عن المرة و { رجع } يستعمل لازما نحو { أنهم إليهم لا يرجعون } ومصدره الرجوع ومتعديا نحو { فإن رجعتك الله إلى طائفة منهم } ومصدره الرجع ورجع عن الشيء تركه ورجع إليه أقبل ورجعة المرأة المطلقة بالفتح والكسر والرجوع البديعي هو نقض الكلام السابق لنكتة نحو أف لهذا الدهر لا بل لأهله

الريث هو في الأصل مصدر { راث } بمعنى أبطأ إلا أنهم أجروه ظرفا كما أجروا مقدم الحاج وخفوق النجم وهذا المصدر خاص لما أضيف إليه الفعل في كلامهم ك { ريثما خلع } و { ريثما فتح } أي قدر خلع وفتح أو ساعته و { ما } زائدة وأكثر ما يستعمل مستثنى في كلام منفي وحق { ما } أن تكتب موصولة لضعفها من حيث الزيادة وقولهم ما وقفت عنده إلا ريث ما قال ذاك متروك على الأصل و { ما } فيه مصدرية الرفض الترك والروافض كل جند تركوا قائدهم والرافضة الفرقة منهم وفرقة من شيعة الكوفة بايعوا زيد بن علي وهو ممن يقول بجواز إمامة المفضل مع قيام الفاضل ثم قالوا له تبرأ من الشيخين فأبى وقال كانا وزيري جدي فتركوه ورفضوه ورفضوا عنه والنسبة رافضي الروية هي في الأصل مهموزة من { روا } في الأمر إذا تأمل وتفكر وهي تكون قبل العزيمة وبعد البديهة وقد أحسن من قال بديهة تحل عرى المعاني إذا انغلقت فتكفيه الروية

والرواية يعم حكمها الراوي وغيره على ممر الأزمان بخلاف الشهادة فإنها تخص المشهود عليه وله ولا تتعداهما إلا بطريق التبعية المحضنة الرعاف بالضم دم خارج من الأنف وقاس الحنفي الرعاف والقيء على الخارج من السبيلين فقل لا حاجة للحنفي إلى هذا القياس للاستغناء عنه بخصوص النص وهو حديث من قاء أو رعف فليتوضأ ولم يقل الشافعي بنقض الوضوء بالقيء والرعاف لضعف هذا الحديث عنده الرجس الشر والمستقذر أيضا والركس العذرة والتتن والرجس والنجس متقاربان لكن الرجس أكثر ما يقال في المستقذر طبعاً والنجس أكثر ما يقال في المستقذر عقلاً وشرعاً

البريض هو إذا أضيف إلى مدينة يراد به حواليتها وإذا أضيف إلى الغنم يراد مأواها وإذا أضيف إلى رجل يراد به امرأته وكل ما يأوي إليه الرثق هو اتحاد الشيء واجتماعه والفتق افتراقه والرثق بالسكون ما يمنع من دخول الذكر في الفرج من غدة غليظة أو لحم أو عظم والفتق بالتحريك ضيق الفرج خلقه

بحيث لا يدخل الذكر فيه الركن الصوت الخفي وأصل التركيب هو الخفاء والركاز هو اسم لما تحت الأرض خلقة أو بدفن العباد غير أنه حقيقة في المعدن ومجاز في الكنز عند التقييد يقال عنده كنز العلم والمعدن اسم لما يكون فيها خلقة والكنز اسم لمدفون العباد والسيوب دفن أموال الجاهلية الرطب اسم لثمر النخلة في المرتبة الخامسة مركبا من القشر واللحم والماء ويسمى التمر أيضا وإن كان { التمر } اسما لثمرها في المرتبة السادسة فصارا كاسمين لما في المرتبة الخامسة وإذا زال عنه جزء وهو الماء واسم وهو الرطب في المرتبة السادسة بالجفاف بقي اسم آخر وهو التمر وجزءان آخران وهما القشر واللحم الرأي اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة الظن وعليه { يرونهم مثليهم رأي العين } أي يظنونهم بحسب مقتض مشاهدة العين مثليهم وقال بعضهم الرأي هو إجابة خاطر في المقدمات التي يرجى منها إنتاج المطلوب وقد يقال للقضية المستنتجة من الرأي رأي ويقال لكل قضية فرضها فارض رأي أيضا الرجل معروف وإنما هو إذا احتلم وشب أو هو رجل ساعة يولد وفي القاموس إذا بلغ خمسة أشبار فهو رجل واسم الرجل شرعا موضوع للذات من صنف الذكور من غير اعتبار وصف مجاوزة حد الصغر أو القدرة على المجامعة أو غير ذلك فيتناول كل ذكر من بني آدم حتى دخل الخصي والصبي في آية الموارد الواردة باسم الرجل والذكر كقوله تعالى { يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين } وقوله تعالى { وإن كان رجل يورث كلالة } ودخل الصبي في { والله لا أكلم رجلا } حتى يحث لو كلم صبيا وخصيا الرغد هو أن يأكل ما شاء إذا شاء حيث

شاء الروع بالفتح الفرع و الروع بالضم القلب والعقل الرهن هو ما يرهن والرهان في الخيل أكثر الرسم الأثر والرقم أقوى منه

الرفث هو بالفرج الجماع و الرفث باللسان المواعدة و الرفث بالعين الغمز الرق بالفتح ما يكتب فيه و الرق بالكسر الملك الرباط هو اسم للمربوطات إلا أنه لا يستعمل إلا في الخيل الرمي الإلقاء فوق الوضع والطرح والنبذ بالذال الطرح لكن يغلب فيما ينسى و النبذ بالزاي يختص بلقب السوء عرفا والقذف يقال للإلقاء والوضع { وكذلك الرمي كقوله غلام رماه الله بالحسن يافعا } ويستعار القذف للشتم والعيب كما استعير للرمي البعيد والإلقاء طرح الشيء حيث تلقاه أي تراه ثم صار اسما لكل طرح وفي قوله { فألقي السحرة سحدا } تنبيه على أنه دهمهم ما جعلهم في حكم غير المختارين و { رميت فأخطأت } خطأ وإنما يصح { رميت إلى فلان فأخطأت } لأن الرمي المقرون ب { إلى } لا يقتضي الإصابة وبدونها يقتضي الإصابة و { رميت بالسهم رماية ورميا } و { رميت عن القوس وعليها } ولا تقل بها الرواح النزول من السير في آخر النهار للروح ويقال { راح } إذا دخل في وقت العشاء الرضاع كالرضاعة بفتح الراء وبكسرها شرب اللبن من الضرع أو الثدي ويقال أرضعت المرأة الطفل واسترضعتها إياه يتعدى إلى مفعولين { قالوا وهكذا حكم كل مفعولين لم يكن أحدهما عبارة عن الأول } الروث هو السرجين للفرس والحمار وما دام في الكرش والخثي بالكسر للبقر والبصرة للإبل والخرء للطيور الرعي بالفتح

مصدر وبالكسر الكلأ والراعي بقية اللبن في الضرع الركن ركن الشيء جانبه الأقوى لغة قال تعالى { أو أوى إلى ركن شديد } وفي الاصطلاح ركن الشيء ما لا جود لذلك الشيء إلا به من { تقوم } إذ قوام الشيء بركنه لا من { القيام } وإلا يلزم أن يكون الفاعل ركنًا للفعل والجسم للعرض والموصوف للصفة وهذا باطل بالانفاق ويطلق على جزء من الماهية كقولنا { القيام ركن الصلاة } ويطلق على جميعها الرواء بالفتح الماء العذاب و الرواء بالضم المنظر الحسن و الرواء بالكسر جمع { ريان }

الرقد النوم كالرقاد والرقود بضمها أو الرقاد خاص بالليل الرابط هو اللفظ الدال على معنى الاجتماع بين الموضوع والمحمول الرمص بالتحريك وسخ يجتمع في موق العين جامدا فإن سال فهو عمص الرفق التوسط واللطافة في الأمر والرفقة يقال للقوم ما داموا منضمين في مجلس واحد ومسير واحد وإذا تفرقوا ذهب عنهم اسم الرفقة ولم يذهب عنهم اسم الرفيق الرم هو الشيء البالي والرمة تختص بالعظم الرقة هي ذات مرقوق مملوك سواء كان مؤمنا أو كافرا ذكرا أو أنثى كبيرا أو صغيرا الرغبة رغب فيه أرداه بالحرص عليه و رغب عنه أعرض تزهدا ولم يشتهر تعديتها بإلى إلا أن تضمن معنى الرجوع أو يكون معنى الرغبة الرجاء والطلب الركية هي للبئر ذات الماء والراوية هي للإبل حاملات الماء الرواق هو ستر يمد دون السقف يقال بيت مرقوق الراهون هو جبل بالهند هبط عليه آدم عليه السلام الروض أرض مخضرة بأنواع النبات والروضة بقية ماء الحوض رب كلمة تقليل وتكثير الأول مجاز والثاني حقيقة مرغوبة والتقليل أبدا والتكثير دائما أو لهما على السواء أو للتقليل غالبا والتكثير نادرا أو بالعكس أو للتكثير في موضع المباهاة والتقليل فيما عداه أو لم توضع لهما بل يستفادان من سياق الكلام ولمبهم العدد تكون تقليلًا وتكثيرًا ولها صدر الكلام ك { كم } لكونها لإنشاء التقليل وتختص بنكرة موصوفة بمفرد أو جملة اسمية كانت أو فعلية وقد تدخل فيها التاء دلالة على تأنيثها وقد تدخل على مضمر فيميز ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو { ربه رجلا } ولا يليها إلا الاسم فإذا اتصلت بها { ما } الكافة غيرت حكمها ووليتها الفعل نحو { ربما جاءني رجل } لأن التركيب يزيل الأشياء عن أصولها ويخيلها عن أوضاعها ورسومها وهكذا { قل } و { طال } رويدا أي صبرا وانتظارا وتأنيا وهو تصغير { رود } ورويدك عمرا أمهله وإنما تدخله الكاف إذا كان بمعنى { افعل } ويكون بوجه أربعة اسم فعل نحو { رويدا عمرا } وصفة نحو { سار سيرا }

رويدا { أو حالا نحو { سار القوم رويدا } اتصل بالمعرفة فصار حالا لها ومصدرا نحو { رويد عمر } بالإضافة
نوع { رب العالمين } إله الخلق كلهم { رشدًا } إصلاحًا أو خيرا { رجس } سخط { ريبة } شك { رفاتا } غبارا { فراغ إلى الهتهم } فذهب إليها في خفية { راودوه عن ضيفه } قصدوا الفجور بهم { من راق } من يرقيه مما به من { الرقية } أو من يرقى بروحه أملائكة الرحمة أم ملائكة العذاب من { الرقي } { ردء } أي معينا { والسما ذات الرجع } أي المطر { يأتوك }

رجالا { مشاة { رزق كريم { هي الجنة وكذا { رزقا حسنا { { الرقيم { لوح كتب فيه خبر أصحاب الكهف الرقيم الكتاب أو اسم الوادي الذي فيه الكهف { رواكد { وقوفا { وربطنا على قلوبهم { وقويناهما بالصبر { رهقا { زيادة في سيئاتهم { أو كبرا أو عتوا وأصل الرهق غشيان الشيء { { رقيب عتيد { ملك معد حاضر يرقب عملهم { من رباط الخيل { اسم للخيال التي تربط في سبيل الله { ورنيا { فعل من { الرؤية { أو من { الري { الذي هو النعمة { الرادفة { النفخة الثانية { بروح القدس { الاسم الأعظم الذي كان عيسى يحيى به الموتى { الربانيون { علماء فقهاء { بنس الرفد المرفود { بنس اللعنة بعد اللعنة أو بنس العون المعان أو العطاء المعطى { وأقرب رحما { رحمة وعطفا

{ لأماناتهم وعهدهم راعون { قائمون بحفظها وإصلاحها { إلى ربوة { أرض بيت المقدس { ربيون { رجال { رابية { زائدة في الشدة { ركزا { صوتا خفيا { رجم { ملعون { راعنا { أي ليكن منك رعي لنا ومنا رعي لك والرعي حفظ الغير لمصلحة { رгда { سعة المعيشة { ردما { حازرا حصينا وهو أكبر من السد { بركنه { بجمعه وجنوده { واترك البحر رهوا { مفتوحا ذا فجوة واسعة أو ساكنا على هيئته { رجت الأرض { حركت { على رفر { وسائد أو نمارق { فروج { فاستراحة { وريحان { ورزق طيب { فمناها ركبوهم { ركوبهم { وخر راکعا { ساجدا { لرجمناك { لقتلناك برمي الحجارة أو بأصعب وجه { من روح الله { من فرجه وتنفيسه { قل نزل روح القدس { يعني جبريل من حيث إنه ينزل بالقدس أي بما يطهر به نفوسنا من القرآن والحكمة والفيض الإلهي { زيدا رايا { عاليا { إن الله كان عليكم رقيبا { حافظا مطلقا { فأخذتهم الرجة { الزلزلة الشديدة { بكل ريع { بكل مكان مرتفع { تسعة رهط { تسعة أنفس { ردف لكم { تبعكم ولحقكم { رواسي { جبالا شوامخ { من ربا { زيادة محرمة { قدور راسيات { ثابتات على الأثافي { كانتا رتقا { شيئا واحدا وحقيقة متحدة

{ رشده { الاهتداء لوجوه الصلاح { وريت { وانتفخت { من رحيق { شراب خالص { إلى الرشد { إلى الحق والصواب { رتل القرآن { اقرأه على تؤدة وتبيين حروف بحيث يتمكن السامع من عدّها { ما شاء ركبك { سلكك { { رشدا { خيرا { رضيت لكم الإسلام { اخترته { الذي حاج إبراهيم في ربه { أي نمرود { بما رحبت { أي مع سعتها { وتذهب ربحكم { أي دولتكم أو المراد الحقيقة فإن النصر لا تكون إلا بربح بيعتها الله { ربائبكم { بنات نسائكم من غيركم { فردوا أيديهم في أفواههم { عضوا أناملهم مما أتاهم به الرسل { الرس { معدن وكل ركية لم تطو { رق منشور { الصحائف التي تخرج يوم القيامة إلى بني آدم { رفر خضر { يقال لرياض الجنة ويقال للفرش ويقال للبسط أيضا رفارف { بل ران على قلوبهم { غلب على قلوبهم { ركاما { بعضه فوق بعض { رخاء حيث أصاب { أي رخوة لينة لا تزعزع أو تخالف إرادته حيث أراد { الرجعى { مرجع ورجوع { ريشا { ما ظهر من اللباس الفاخر كالرياش والخصب والمعاش { الرعاء { جمع راع

{ فصل الزاي }

الزور كل ما في القرآن من الزور فهو الكذب مع الشرك إلا { منكرا من القول وزورا } فإنه كذب بلا شرك الزكاة كل ما في القرآن من زكاة فهو المال إلا { وحنانا من لدنا وزكاة } فإن المراد الطهارة

الزيع كل ما في القرآن من الزيع فهو الميل إلا { وإذ زاغت الأبصار } فإن معناها شخصت الزبور كل كتاب غليظ الكتابة يقال له زبور الزوج كل ما يقترن بأخر مماثلا له أو مضادا يقال له زوج وتقول { عندي زوجان من الحمام } تعني ذكرًا وأنثى وكذلك كل اثنين لا يستغني أحدهما عن صاحبه وزوجته امرأة وبامرأة وكذا تزوجت امرأة وبامرأة وقيل لا يتعدى بواسطة حرف الجر إلا باعتبار ما في ضمنه من معنى الإيصال والإلصاق ولا يتعدى ب { من } وإن كثر ذلك في كلامهم ولعل ذلك من إقامة حرف مقام حرف كما قاله الكوفية وذا غير عزيز عند البصرية والقرآن كله على ترك الهاء في الزوجة نحو { اسكن أنت وزوجك الجنة } قال الراغب ولم يجر في القرآن { وزوجناه حورا } كما يقال { زوجته امرأة } تنبيهًا على أن ذلك لا يكون على حسب المتعارف فيما بيننا بالمناكحة الزكاء بالهمز بمعنى النماء الزكاة كل شيء يزداد فهو يزكو زكاة ويسمى ما يخرج من المال للمساكين بإيجاب الشرع زكاة لأنها تزيد في المال الذي تخرج منه وتوفره وتقيه من الآفات والثابت بدليل قطعي أصله والمقدار بأخبار الأحاد ولذلك أطلق عليها لفظ الواجب الزائل كل شيء تحرك وزال عن مكانه فهو الزائل الزمان هو عبارة عن امتداد موهوم غير قار الذات متصل الأجزاء يعني أي جزء يفرض في ذلك الامتداد لا يكون نهاية لطرف أو بداية لطرف آخر أو نهاية لهما على اختلاف الاعتبارات كالنقطة المفروضة في الخط المتصل فيكون كل أن مفروض في الامتداد الزماني نهاية وبداية لكل من الطرفين قائمة بهما وكما أن النقطة أمر معقول غير مشهود مع أنها أصل الجميع من الخطوط والسطوح والدوائر وظهور الجميع منها وبها بل فيها كذلك الآن الزماني الحالي هو أمر معقول غير مشهود مع أنه أصل الامتدادات من الأيام والشهور وغير ذلك ويظهر به جميعها والزمان عند أرسطو ومتابعيه من المشائين هو مقدار حركة الفلك الأعظم الملقب بالفلك الأطلس لخلوه عن النقوش كالثواب

الأطلس إن صح والآن الذي هو حد الزمانين الماضي والمستقبل نهاية الزمان ونهاية الشيء خارجة عنه والزمان من أقسام الأعراض وليس من الشخص فإنه غير قار والحال فيه قار والبداهة حاكمة بأن غير القار لا يكون مشخصا للقار وكذا المكان ليس من الشخصات لأن المتمكن ينتقل إليه وينفك منه والمشخص لا ينفك عن الشخص ومعنى كون الزمان غير قار تقدم جزء على جزء إلى غير نهاية إلا أنه كان في الماضي ولم يبق في الحال والزمان ليس شيئًا معينًا يحصل فيه الموجودات بل كل شيء وجد وبقي أو عدم وامتد عدمه أو تحرك وبقي جزئيات حركاته أو

سكن وامتد سكونه وحصل كل واحد من الامتداد هو الزمان قال أفلاطون إن في عالم الأمر جوهرًا أزليًا يتبدل ويتغير ويتجدد وينصرم بحسب النسب والإضافات إلى المتغيرات لا بحسب الحقيقة والذات ومنه الماضي والمستقبل والحال وبه التقدم والتأخر وذلك الجوهر باعتبار نسبة ذاته إلى الأمور الثابتة يسمى سرمدًا وإلى ما قبل المتغيرات يسمى دهرًا وإلى مقارنتها يسمى زمانًا ولا استحالة في أن يكون للزمان زمان عند المتكلمين الذين يعرفون الزمان بالمتجدد الذي يقدر به متجدد آخر كما بين في محله والزمان المدعى قدمه عند الفلاسفة هو الآن السيل وهو أمر بسيط لا تركب فيه خلق الله الزمان ليلا مظلمًا ثم جعل بعضه نهارًا بإحداث الإشراق لإبقاء بعض الزمان على ظلامه وبعضه مضيئًا والعبارة في مجيء الزمان بوجود أوله وفي مضيئه بوجود آخره وانتهاء آخر أجزائه الزيادة هي أن ينضم إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر وهي بمعنى الزيادة إلا أن الزيادة لا يستعمل متعديًا إلى مفعولين بل يتعدى إلى واحد لأنه مضارع { زاد } نقول { زادنا لله النعم فازددناها } وهو أبلغ من الزيادة كالإكتساب والكسب والزيادة تلزم وقد تتعدى ب { عن } كما تتعدى ب { على } لأن النقص يتعدى به وهو نقيضها والمفعول الثاني من باب { زاد } يجب أن يكون بحيث تصح إضافته إلى المنصوب الأول وتكون إضافته حقيقة على نمط قوله تعالى { فزادهم الله مرضًا } وزاده خيرًا وزاده ما لا أي مرضهم وخيره وماله والشيء لا يوصف بالزيادة إلا إذا كان لزائد مقدار معين من جنس المزيد عليه مثل قولك { أعطيك عشرة أمناء من الحنطة وزيادة } وكذا النقصان والكثرة والقلة وهذا هو القياس وقد تتحقق الزيادة من غير جنسه أيضًا استحسانًا كما في قوله تعالى { للذين أحسنوا الحسنى وزيادة } فإن الحسنى الجنة والزيادة عليها شيء يغير لكل ما في الجنة وهو الرؤية قال الله تعالى { فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز } ومن قال هناك أي

فوز أعظم من دخول الجنة فقد بنى على مذهب الاعتزال والزيادة كما تستعمل بمعنى الزائد المستدرك وهو المعنى المشهور كذلك تستعمل فيما به الشيء ويكمل به في عين الكمال والزائد في كلامهم لا بد أن يفيد فائدة معنوية أو لفظية وإلا كان عبثًا ولغوا فالمعنوية تأكيد للمعنى كما في { من } الاستغراقية والباء في خبر { ما } و { ليس } واللفظية تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو مهيا لاستقامة وزن أو لحسن سجع أو غير ذلك وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد إحداهما

عن الأخرى ولا يصح في الكلام المعجز معنى الزيادة التي تكون لغوا بل المراد بها أن لا تكون موضوعة لمعنى هو جزء التركيب وإنما تفيد وثاقة وقوة للتركيب كما قاله بعضهم في قوله تعالى { أقامن أهل القرى } إن هذه الهمزة مقحمة مزيدة لتقرير معنى الإنكار أو التقرير أراد أنها مقحمة على المعطوف مزيدة بعد اعتبار عطفه لا أنها مزيدة بمنزلة حرف الصلة غير مذكورة لإفادة معناها والزيادة والإلغاء عن عبارات الكوفيين والقلة والحشو من عبارات البصريين والزائد يوجد في كل عارض ولا يلزم في كل زائد عارض

والعرب تزيد في كلامهم أسماء وأفعالا فالاسم في قولنا { بسم الله } فإنه إنما أردنا { باسم معنى الله } و { اسم } معناه الله فكأنه قال { بالله } لكنه لما أشبه القسم زيد فيه الاسم وكذا المثل في قوله تعالى { فاتوا بسورة من مثله } وشهد شاهد على مثله أي عليه ويجوز أن يكون في الكلام زيادة يجب حذفها ليحصل المعنى المقصود نحو قوله { وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون } وقوله تعالى { لا أقسم بيوم القيامة } فإن كلمة { لا } في الموضعين واجبة بالحذف ومما يزداد من الأفعال قوله تعالى { أم تنبئونه بما لا يعلم في الأرض } أراد - والله أعلم - بما ليس في الأرض وقوله { كيف نكلم من كان في المهد صبيا } وقوله { فأصبحوا خاسرين } لأنهم يرجون فيه الفرج من علة تزداد بالليل ومن سنتهم النقص أيضا من عدد الحروف يقولون درس المنا يريدون { المنازل } وليس شيء على المنون بخال أي بخالد الزعم بالضم اعتقاد الباطل بلا تقول و الزعم بالفتح اعتقاد الباطل بتقول وقيل بالفتح قول مع الظن وبالضم ظن بلا قول ومن عادة العرب أن من قال كلاما وكان عندهم كاذبا قالوا زعم فلان وقال شريح لكل شيء كنية وكنية الكذب زعم وفي الأنوار الزعم ادعاء العلم بالشيء ولهذا يتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى { زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا } وقد جاء في القرآن في كل موضع ذم للقائلين وقد

يستعمل بمعنى { قال } مجردا من

الكذب كقول أم هانئ للنبي عليه الصلاة والسلام يوم فتح مكة زعم ابن أمي تعني عليا رضي الله عنه وفي قوله تعالى { هذا لله بزعمهم } هو الظن الخطأ وقد جاء فيه الكسر كالفتح والضم الزمام هو للإبل ما تشد به رؤوسها من حبل ونحوه يقاد به والخطام بالكسر هو الذي يخطم به البعير وهو أن يؤخذ حبل من ليف أو شعر أو كتان فيجعل في أحد طرفيه حلقة يسلك فيها الطرف الآخر حتى يصير كالحلقة ثم يقاد البعير به الزق اسم عام في الظرف فإن كان فيه لبن فهو وطب وإن كان فيه سمن فهو نحي وإن كان فيه عسل فهو عكة وإن كان فيه ماء فهو شكوة وإن كان فيه زيت فهو حميت الزند كالقتل الحديد والحجر يطلق عليهما وهما التان يستعملان لخروج النار لدى الحاجة والجمع زناد الزيف هو الدرهم الذي خلط به نحاس أو غيره ففات صفة الجودة فيرده بيت المال لا التجار والنيهرجة هو ما يرده التجار أيضا الزنا بالقصر لغة حجازية وبالمدة لغة نجدية والزان بغير باء بعد النون لغة فصيحة والأشهر في اللغة بإثبات الباء والزنية بخلاف الرشدة والزنا اسم لفعل معلوم وإيلاج فرج في محل محرم مشتهى يسمى قبلا ومعناه قضاء شهوة الفرج بسفح الماء في محل محرم مشتهى من غير داعية للوادة حتى يسمى الزاني سفاحا ولما كان هذا المعنى موجودا في اللواط بل فيه فوجه لأنه مستنكر شرعا وعقلا حتى قيل إنه كاشف لهذه الحرمة تعدى الحكم إليها بطريق الدلالة فيجب حد الزنا باللواط عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فإنما يحد الزاني لأن الكامل في سفح الماء ما يهلك البشر حكما وهو الزنا لأن ولد الزاني هالك حكما لعدم من يقوم بتربيته دينا ودنيا وليس في اللواط

هذا المعنى بل فيها مجرد تضييع الماء وذلك قاصر في الجنابة لأن تضييع الماء قد يحل كما في العزل برضاها وفي الأمة بغير رضاها وتضييع النسل غير مشروع أصلا وفي الزنا فساد فراش الزوج لاشتباه النسب وليس في اللواط ذلك فلم

تساويه جنابة لا يلزم العجز والعقيم وكذا الخصي لأن حكمة الحكم تراعى في الجنس لا في كل فرد على أن قصة سيدنا زكريا عليه الصلاة والسلام منصوص عليها بالتنزيل ويثبت النسب من الخصي ولو انعدم الماء منه أصلا كما في الصبي واعلم أن بعض المحققين أورد نظير القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمة اللواط على حرمة الوطء في حالة الحيض الثابتة بقوله تعالى { قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض } والعلة هي الأذى ولا يخفى أن حكم الأصل

- أعني حرمة جماع الحائض - معدول به عن سنن القياس فإن القياس يقتضي استحابة الفروج بالنكاح أو الملك مطلقا - أعني في حالتي الحيض والطهر - وإنما شرعت الحرمة بالنص المستدعي ترك القياس فعلى تقدير وجود العلة - أعني المؤذي في الفرع - لا يتعدى الحكم فلا يصح القياس ولأن المذهب حل ووطء المنقطع حيضها لأكثر مدة قبل التطهير وعلة الأذى موجودة فيها ويحل أيضا ووطء المستحاضة وذات السلس مع أن مشغولية المحل بنجس مستقذر مستنكف منه ثابتة في كل من صورتيهما الزحير بالحاء المغفلة استطلاق البطن والتنفس بشدة كما في الملتقط الزبغ الميل عن الصواب في الفهم والإلحاد هو الميل عن الحق الزهد ضد الرغبة وزهد فيه ك { منع } و { شيع } و { كبر } زهدا وزهادة أو هي في الدنيا والزهد في الدين الزاهد هو المعرض عن متاع الدنيا ولذاتها والعابد هو المواظب للعبادة مثل قيام وصيام النهار والعارف هو المستغرق في معرفة الله ومحبهه وهذا ما قيل إن للسعداء أحوالا الرجوع عما سوى الله وهو الزهد أو الذهاب إلى الله وهو العبادة والوصول إلى الله وهو المعرفة وجمعها وهو الولاية الزفير هو إخراج النفس والشييق رده الزيارة مصدر { زرت فلانا } أي لقيته بزوري { بالفتح } أو قصدت زوره وهو أعلى الصدر الزاكية هي النفس التي لم تذنّب قط والزكية هي التي أذنبت ثم غفر لها وقوله تعالى { قد أفلح من تزكى } أي بالفعل وهو محمود وقوله { فلا تزكوا أنفسكم } هو اعلم بمن اتقى { بالقول } وهو مذموم نهى عنه تأديبا لقبح مدح الإنسان نفسه عقلا وشرعا ولهذا قيل ما الذي لا يحسن وإن كان حقا فقال مدح الرجل نفسه قلت مدح المرء نفسه إنما يكون مذموما إذا قصد به التفاخر والتوصل إلى ما لا يحل وقد قال سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام { اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم } والمراد بقوله تعالى جلت كبرياؤه { فلا تزكوا أنفسكم } تزكية حال ما لم يعلم كونها متزكية زال هي وأخواتها الثلاث كلها

نافية لحكم فإذا دخل عليها حرف النفي زال نفيها وارتفع فبقي إثباتها و { زال
 { ماضي { يزال {
 لا يزال ولا يزول فإنهما تامان الأول منهما متعد إلى واحد ومصدره { الزيل {
 والثاني قاصر ومصدره { الزوال { وترفع المبتدأ وتنصب الخبر بشرط تقدم
 نفي أو نهي أو دعاء مثال النفي { ولا يزالون مختلفين { { لن يبرح عليه
 عاكفين { ومنه { تالله تفناً تذكر { إذ الأصل { لا تفناً { و { لا أبرح { ومثال
 النهي كقوله
 صاح شمر ولا تنزل ذاكر الموت
 فنسيانه ضلال مبين
 ومثال الدعاء كقوله
 ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

ويعمل هذا العمل { دام { لا غير بشرط تقدم { ما { المصدرية الظرفية نحو
 { اعط ما دمت مصيباً { أي مدة دوامك مصيباً ولو لم يتقدمها { ما { أو كانت
 مصدرية غير ظرفية لم تعمل ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود
 العمل المذكور بدليل قوله تعالى { ما دامت السموات والأرض { إذ لا يلزم
 من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية وأما
 { كان { وباقي أخواتها السبع فإنها تعمل هذا العمل بغير شرط زيد هو لفظ
 موضوع للفرد المشخص المحل لأعراض كثيرة مختلفة هذا هو الأوفق لأذهان
 العوام الواضعين أعلاماً مخصوصة لأبنائهم وقيل إنه موضوع للماهية مع
 تشخصه وتعيينه الذي اختلف علماء الكلام في كونه موجوداً لا للفرد المشخص
 بالعوارض إذ لو كان موضوعاً له لما صح وضعه لما لم يعلم بشخصه والوضع
 لما لم يعلم بشخصه كثير ألا ترى الآباء يسمون أبناءهم المتولدة في غيبتهم
 بأعلام وليس مفهوم { زيد { مفهوم إنسان وحده قطعاً وإلا لصدق على
 { عمرو أنه زيد كما يصدق عليه أنه إنسان فإذاً هو الإنسان مع شيء آخر
 تسمية التشخص فهو جزء زيد زه بالكسر والسكون كلمة تقولها الأعجام عند
 استحسان شيء وقد تستعمل في التهكم كما يقال لمن أساء أحسنت زكرياء
 ويقصر وك { عربي { ويخفف علم فإن مددت أو قصرت لم تصرف وإن
 شددت صرفت وتثنية المدود { زكرياوان { والجمع { زكرياوين { وفي
 الخفض والنصب { زكرياوين { وفي الجمع { زكرياوين { وتثنية المقصور
 { زكريان { و { رأيت زكريين { و { هم زكريون { والنسبة { زكرياوي { وإذا
 أضفت قلت { زكريايي { بلا واو وفي التثنية { زكرياواي { وفي الجمع
 { زكرياوي { وتثنية المقصور { زكريان { ورأيت { زكريين { وهو { زكريون
 {

كان من ذرية سيدنا سليمان ابن سيدنا داود عليه الصلاة والسلام وقتل بعد قتل
 والده الزرع هو طرح الزرعة بالضم وهي البذر بالذال المعجمة وهو ما عزل
 بالزراعة من الحبوب فموضعه المزرعة مثلية الرائ إلا أنها مجاز حقيقتها الإثبات
 ولهذا قال عليه الصلاة والسلام لا يقول أحدكم زرع بل حرثت أي طرحت
 البذر { فإن زلتم { أي ملتم عن الدخول في السلم { فتزل قدم { زلة القدم

خروجها من الموضع الذي ينبغي ثبوتها فيه { زفير } أنين وتنفس شديد
والزفير من الصدر والشهيق من الحلق { زهوقا } ذاهبا أو مضمحلا غير ثابت
{ زبر الحديد } قطع الحديد { ما زكا } ما اهتدى { زنيم } ظلوم وعن ابن
عباس هو ولد الزنا { زيلنا } ميزنا بلغة حمير { زخرفا } ذهب { زحج عن
النار } بعد عنها { الزقوم } شجرة نزل أهل النار { وزورا } منحرفا عن الحق
{ إذا النفوس زوجت } قرنت بالأبدان { زكيا } طاهرا من الذنوب { زبدا }
هو وضر الغليان { وكنتم أزواجا ثلاثة } أي قرناء ثلاثة { وزوجناهم بحور عين
{ أي قرناهم بهن } احشروا الذين ظلموا وأزواجهم { أي أقرانهم المقتدين
بهم في أفعالهم أو الأرواح بأجسادها على ما نبه عليه في قوله { ارجعي إلى
ربك } أي صاحبك في أحد التفسيرين أو النفوس بأعمالها حسبما نبه عليه في
قوله { يوم تجد كل نفس ما عملت } { زمرا } أفواجا متفرقة بعضها في إثر
بعض { من زخرف } من ذهب { أخذت الأرض زخرفها } تزينت بأصناف

النبات وأشكالها وألوانها المختلفة { وزلفا من الليل } وساعات منه قريبة من
النهار { وأنا به زعيم } كفيل { في قلوبهم زيغ } عدول عن الحق { زأغت
الآبصار } مالت عن مستوى نظرها حيرة وشخوصا { وزكاة } طهارة { زاهق
{ هالك } من كل زوج كريم { من كل صنف كثير المنفعة } زجرة واحدة {
صيحة واحدة { وزرابي } وبسط فاخرة { وقد أفلح من زكاها } أنما بالعلم
والعمل { وزلزلوا زلزالا } وأزعجوا إزعاجا شديدا و { زلزلت الأرض زلزالها }
اضطرابها { صعيدا زلقا } أرضا ملساء باستئصال ما فيها من النبات والأشجار
بحيث لا يثبت فيها القدم { زهرة الحياة الدنيا } أي زينتها ومحركة نور النبات
وك { لمزة } النجم { الزبانية } واحدتهم زبني مأخوذ من الزبن وهو الدفع
{ زخرف القول } يعني الباطل المزين المحسن { الزبر } كتب جمع زبور
{ زلفى } قربى { زينة } ما يتزين به الإنسان من لبس وحلي وأشياء ذلك
{ خذوا زينتك عند كل مسجد } أي لباسكم عند كل صلاة و { موعدكم يوم
الزينة } يعني يوم العيد

{ فصل السين }

السلطان كل سلطان في القرآن فهو حجة وأصل السلطنة القوة ومنه
السليط لقوة اشتعاله والسلطنة لحدة اللسان السور كل منزلة رفيعة فهي
سورة وسورة القرآن تهمز ولا تهمز فمن همزها جعلها من السور وهو ما بقي
من الشراب في الإناء فكأنها
قطعة من القرآن ومن لم يهمزها جعلها من المعنى المتقدم وسهل همزها
وقيل من سور البناء أي القطعة منه أي منزلة بعد منزلة وقيل من سور المدينة
لإحاطتها بآياتها ومنه السوار وقيل بارتفاعها لأنها كلام الله والسورة المنزلة
الرفيعة قال
ألم تر أن الله أعطاك سورة
ترى كل ملك دونها يتدبذ

فكل سورة من القرآن بمنزلة درجة رفيعة ومنزل عال يرتفع القارئ منها إلى
درجة أخرى ومنزل آخر إلى أن يستكمل القرآن وثبوت السورة بالهمزة بمعنى

السورة كما في القاموس يؤيد كون السورة منقلبة الواو عن الهمزة وبه يشعر كلام الأزهرى أكثر القراء على ترك الهمزة في لفظ { السورة } وحدها قرآن يشتمل على أي ذي فاتحة وخاتمة وسور البناء يجمع على { سور } بكسر الواو وسورة القرآن تجمع على { سور } بفتح الواو السور المدنية كل سورة فيها { يا أيها الناس } وليس فيها { كلا } فهي مدنية السورة المكية وكل سورة في أولها حروف المعجم فهي مكية إلا البقرة وآل عمران وفي { الرد { اختلاف وكل سورة فيها قصة آدم فهي مكية سوى البقرة وكل سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنية سوى سورة العنكبوت وقال ابن هشام عن أبيه أن كل سورة ذكر فيها الحدود والفرائض فهي مدنية وكل ما كان فيه من ذكر القرون الماضية من الأزمنة الخالية فهي مكية وعن ابن عباس الحواميم كلها مكية وقال بعضهم كل ما نزل في أي موضع نزل حين كان متوطنا في المدينة فهو مدني إلا أن يكون نزوله بمكة والاصطلاح على أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي وما نزل بعد الهجرة فهو مدني سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر السخر كل ما في القرآن من سخر فهو الاستهزاء إلا { سخرى } في الزخرف فإن المراد التسخير والاستخدام السكنية كل سكنية في القرآن فهي طمأنينة إلا التي في قصة طالوت فإنها شيء كرأس الهرة له جناحان السعير كل سعير في القرآن فهو النار والوقود إلا { في ضلال وسعر { فإن المراد العناء السحت كل حرام قبيح الذكر يلزم منه العار كثمن الكلب والخنزير فهو سحت وقيل السحت مبالغة في صفة الحرام يقال هو حرام لا سحت وقيل السحت الحرام الظاهر السبيل كل مأتي إلى الشيء فهو سبيله السلف كل عمل صالح قدمته فهو فرط

لك وكل من تقدمك من آبائك وقرابتك فهو سلف السبت كل جلد مدبوغ فهو سبت السبع كل ما له ناب ويعدو على الناس والدواب فيفترسها فهو سبع بضم الباء السليط كل دهن عصر من حب فهو سليط السفوف كل دواء يؤخذ غير معجون فهو سفوف بالفتح السلاح كل ما يقاتل به فهو سلاح السماع كل ما يستلذه الإنسان من صوت طيب فهو سماع السحر كل ما لطف مأخذه ودق فهو سحر بالكسر السكن كل ما يسكن إليه وفيه ويستأنس به فهو سكن السماء كل أفق من الآفاق فهو سماء كما أن كل طبقة من الطباق سماء السقيفة كل لوح من السفينة فهو سقيفة وهي الصفة السامد كل رافع رأسه فهو سامد السبب كل شيء وصلت به إلى موضع أو حاجة تريدها فهو سبب ويقال للطريق سبب لأنك بسببه تصل إلى الموضع الذي تريده السكتة كل شيء أسكت به صبيا أو غيره فهو سكتة بالضم وأما السكتة بالفتح فهو نوع من الداء الساعي كل من ولي شيئا على قوم فهو ساع عليهم السبط كل واحد من ولد يعقوب فهو سبط وكل واحد من ولد إسماعيل فهو قبيلة والسبط الزيادة في كل شيء وهو أيضا شجرة واحدة لها أغصان كثيرة وهو أيضا ولد الولد والجمع أسباط { وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا } أي أمما وجماعة وإنما فسر بالجمع ولا يفسر العدد بعد العشرة إلى مئة إلا بواحد يدل على الجنس كما تقول رأيت اثنتي عشرة امرأة ولا تقول نساء لأنه لما قصد الأمم ولم يقصد السبط نفسه لم يجز أن يفسره بالسبط نفسه ولكنه جعل الأسباط بدلا من { اثنتي عشرة } وهو الذي يسميه الكوفيون المترجم فهو منصوب على البذل لا على التمييز السمع بالفتح والسكون حس الأذن والأذن أيضا وما وقر

فيها من شيء تسمعه وهو قوة مرتبة في العصبية المنبسطة في السطح
الباطن من صماخ الأذن من شأنها أن تدرك الصوت المحرك للهواء الراكد في
مقعر صماخ الأذن عند وصوله إليه بسبب ما والسمع قوة واحدة ولها فعل
واحد ولهذا لا يضبط الإنسان في زمان واحد كلامين والأذن محله ولا اختيار لها
فيه فإن الصوت من أي

جانب كان يصل إليها ولا قدرة لها على تخصيص القوة بإدراك البعض دون
البعض بخلاف قوة البصر إذ لها فيه شبه اختيار فإنها تتحرك إلى جانب دون آخر
وبخلاف الفؤاد أيضا فإن له نوع اختيار يلتفت إلى ما يريد دون غيره والله
سبحانه سميع لكنه بلا صمخة ولا أذان كما أنه بصير بلا حدقة ولا أجفان فيسمع
حفيف الطيور ونداء الديدان في بطون الصخور ودوي الحيتان في قعور البحور
ويبصر دبيب النملة السوداء في حنادس الديجور ويرى في ليلة الظلماء تقلبات
الهوام وهي تمور والسمع قد يعبر به تارة عن الأذن نحو { ختم الله على
قلوبهم وعلى سمعهم } وتارة عن فعله كالسمع نحو { إنهم عن السمع
لمعزولون } وتارة عن الفهم نحو { سمعنا وعصينا } وكل موضع أثبت السمع
للمؤمنين أو نفى عن الكافرين أو حث على تحريره فالقصد به إلى تصور المعنى
والتفكر فيه نحو { وفي آذانهم وقرا } السمعة بالضم والسكون السماع وك {
الحكمة } هيئة والسمع بالكسر الذكر الجميل وما فعله رياء ولا سمعة يضم
ويحرك وهي ما نوه بذكره ليرى ويسمع وسمع الإدراك متعلقه الأصوات نحو
{ قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها } وأما قول الشاعر
وقد سمعت يقوم يحمدون فلم
أسمع بمثلك لا علما ولا جودا

ف { يحمدون } ليس صفة ل { قوم } بل هو بمنزلة يقول فيه { سمعته
يقول } لأن ذوات القوم ليست بمسموعة بل المسموع ههنا الحمد وسمع
الفهم والعقل متعلقه المعاني ويتعدى بنفسه لأن مضمونه يتعدى بنفسه كقوله
{ وقولوا انظرونا واسمعوا } وسمع الإجابة يتعدى باللام نحو { سمع الله لمن
حمده } وسمع القبول والانقياد يتعدى ب { من } كما يتعدى باللام نحو
{ سماعون للكذب } وهذا بحسب المعنى وإذا كان السياق يقتضي القبول
يتعدى ب { من } وإذا اقتضى الانقياد يتعدى باللام والصحيح أن { سمع } لا
يتعدى إلا إلى مفعول واحد والفعل الواقع بعد المفعول في موضع الحال
فمعنى { سمعته يقول } أي سمعته حال قوله كذا و { سمعت حديث فلان }
يفيد الإصغاء مع الإدراك وسمعك إلي أي اسمع مني كذا سماع ك { قطام }
والسامع أعم لغة من المخاطب إذ الحاضر هو المخاطب الذي يوجه إليه الكلام
والسامع يعم له ولسائر الحاضرين في المجلس

وفي العرف يطلق السامع على المخاطب بحيث ينزل منزلة المرادف له وقد
يجعل السامع الذي لا يخاطب غائبا والغائب الذي أرسل إليه الكتاب مخاطبا

{ والسماع قد يطلق ويراد به الإدراك كما في الإدراك بحاسة الأذن وقد يطلق ويراد به الانقياد والطاعة } وقد يطلق بمعنى الفهم والإحاطة ومنه { سمعت كلام فلان } وإن كان ذلك مبلغا على لسان غيره ولا يكون المراد به غير الفهم لما هو قائم بنفسه بل الذي هو مدلول عبارة ذلك المبلغ وإذا عرف ذلك فمن الجائز أن يسمع موسى كلام الله القديم بمعنى أنه خلق له فهمه والإحاطة به إما بواسطة أو بغير واسطة والسماع بهذا الاعتبار لا يستدعي صوتا ولا حرفا والسماع في أهل الحديث إذا عدي ب { عن } يكون قارئ الحديث الشيخ وإذا قرأ أحد على الشيخ وسمع غيره عدي ب { على } فيقول الشيخ { سمع فلان علي } وسمعا وطاعة على إضمار الفعل ويرفع أي أمري ذلك والمراد بالسماعي ما لا قاعدة له يعرف بها كما أن القياس ما له ضابط كلي يعلم به السنة بالضم والتشديد الطريقة ولو غير مرضية وشرعا اسم للطريقة المرضية المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب والمراد بالمسلوكة في الدين ما سلكها رسول الله أو غيره ممن هو علم في الدين كالصحابة رضي الله عنهم لقوله عليه الصلاة والسلام { عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى } وفي غاية البيان السنة هي ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب لا عقاب وهذا التعريف أبدعه خاطري وما قيل هي الطريقة المسلوكة في الدين ففيه نظر انتهى { وعرفا بلا خلاف هي ما واطب عليه مقتدى نبيا كان أو وليا وهي أعم من الحديث لتناولها للفعل والقول والتقرير والحديث لا يتناول إلا القول والقول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل لاحتمال اختصاصه به والفعل أقوى من التقرير لأن التقرير يطرقه من الاحتمال ما لا يطرق الفعل الوجودي ولذلك كان في دلالة التقرير على التشريع خلاف ومطلق السنة لا يقتضي الاختصاص بسنة رسول

الله فإن المراد به في عرف المتشعبة طريقة الدين إما للرسول بقوله وفعله أو للصحابة وعند الشافعي مختصة بسنة رسول الله وهذا بناء على أنه لا يرى تقليد الصحابة والسنة الطريقة المسلوكة المتبعة فلا يطلق اسم السنة على طريقتهم إلا بالمجاز فتتعين الحقيقة عند الإطلاق وعندنا لما وجب تقليد الصحابة كانت طريقتهم متبعة لطريق الرسول فلم

يدل إطلاق السنة على أنها طريقة النبي وقد تطلق السنة على الثابت بها كما روي عن أبي حنيفة أن الوتر سنة وعليه يحمل قوله عيدان اجتمعا أحدهما فرض والآخر سنة أي واجب بالسنة والسنة بمعنى الطريقة المسلوكة في الدين تنتظم المستحب والمباح بل الواجب والفرض أيضا والسنة المصطلحة بخلافها فإنها مقابلة للأربعة المذكورة والسنة مؤقتة ويلازم بتركها ومحتاج إلى النية بلفظ السنة بخلاف النفل في ذلك كله وسنة الهدى أي مكمل الدين ويقال لها السنة المؤكدة كالأذان والإقامة والسنن الرواتب حكمها كالواجب المطالبة في الدنيا إلا أن تارك الواجب يعاقب وتاركها يعاتب وهو المشهور لكن في المسعودية من اعتقد ولم يعمل فهو مؤمن عاص وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام فيستحق حرمان الشفاعة إذ معنى القرب إلى الحرمة أنه يتعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار والسنن الزائدة

على الهدى كأذان القاعد المنفرد والسواك وصلاة الليل والنوافل المعينة والأفعال المعهودة في الصلاة وخارجها لا يعاقب تاركها كالندب والتطوع وسنة العين كالرواتب والاعتكاف وسنة الكفاية كسلام واحد من جمع وسنة عبادة وإتباع كالطلاق في طهر بلا وضوء وسنة المشايخ كالعدد التسع في الاستياك وأما النفل فهو ما فعله النبي مرة وتركه أخرى والمستحب دون السنن الزوائد لاشتراط المواظبة والأدب كالنفل وسنة النبي أقوى من سنة الصحابة ألا ترى أن التراويح في رمضان سنة الصحابة فإنه لم يواظب عليها رسول الله بل واظب عليها الصحابة وهذا مما يندب إلى تحصيله ويلام على تركه ولكنه دون ما واظب عليه الرسول والمواظبة لم تثبت الوجوب بدون الأمر بالفعل أو الإنكار على التارك كما قاله { المبسوط البكري } والسني منسوب إلى السنة حذف التاء للنسبة { إلا أن تأتهم سنة الأولين } أي معاينة العذاب و { قد خلت من قبلكم سنن } أي مضت لكل أمة سنة ومنهاج وقيل أمم والسنة الأمة قال الشاعر

ما عابن الناس من فضل كفضلكم
ولا رأوا مثلكم في سالف السنن
والسنة بالفتح والتخفيف غالب استعمالها في الحول الذي فيه الشدة والجذب
بخلاف العام فإن استعماله في الحول الذي فيه الرخاء والسنة مقدار طلوع
الشمس البروج الاثني عشر

وفي عرف الشرع كل يوم إلى مثله من القابل بالشهور الهلالية والعام من أول المحرم إلى آخر ذي الحجة والشهر مقدار حلول القمر المنازل الثماني والعشرين وقد يجيء بمعنى الهلال لأنه يكون في أول الشهر والسنة بالكسر والتخفيف ابتداء النعاس في الرأس فإذا خالط القلب صار نوما وفي قوله تعالى { لا تأخذه سنة ولا نوم } المنفي أولا إنما هو الخاص وثانيا العام ويعرف ذلك من قوله { لا تأخذه } أي لا تغلبه فلا يلزم من عدم أخذ السنة التي هي قليل من نوم أو نعاس عدم أخذ النوم ولهذا قال { ولا نوم } بتوسط كلمة { لا } تنصيحا على شمول النفي لكل منهما لكن بقي الكلام في عدم الاكتفاء بنفي أخذ النوم قال بعضهم هو من قبيل التدلي من الأعلى إلى الأدنى كقوله تعالى { لن يستنكف المسيح أن يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون } وقيل هو من قبيل الترقى فالقائل بالتدلي نظر إلى سلب السنة لأنه أبلغ من سلب النوم والقائل بالترقي نظر إلى سلب أخذها لأنه ليس بأبلغ من سلب من أخذه لما فيه من القوة والحق أن المراد بيان انتفاء عروض شيء منهما له تعالى لا لأنهما قاصران بالنسبة إلى القوة الإلهية فإنه بمعزل عن مقام التنزيه وتقديم السنة للمحافظة على ترتيب الوجود الخارجي السين هي إذا دخلت على الفعل المستقبل وصلت بينه وبين { أن } التي كانت قبل دخولها من أدوات النصب فيرتفع حينئذ الفعل وينتقل عن { أن } كونها الناصبة للفعل إلى أن تصير مخففة من الثقيلة وذلك كقوله تعالى { علم أن سيكون منكم مرضى } أي علم أنه سيكون ويقال لها حرف تنفيس لأنها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الواسع أي الاستقبال وتجيء لمعان كالطلب والتحويل والإصابة

على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف بعد كاف المؤنث نحو
 { اكرمتكس } وتسمى سين الكسكسة وتجيء للتلطيف كما في قوله تعالى
 { فسيسره ليسرى } والمراد بالتلطيف ترقيق الكلام بمعنى أن لا يكون
 نصبا في المقصود بل يكون

محتملا لغيره فهو كالشيء الرقيق الذي يمكن تغييره وبسهل وبقابله الكثيف
 بمعنى أن يكون نصا في المقصود لأنه لا يمكن تغييره فهو كالكثيف الذي لا
 يمكن فيه ذلك فالمقصود ههنا أن التيسير حاصل في الحال لكن أتى بالسين
 الدالة على الاستقبال والتأخير لتلطيف الكلام وترقيقه لاحتمال أن لا يكون
 التيسير حاصلًا في الحال لنكات تقتضي ذلك والسين للاستقبال القريب مع
 التأكيد كما أن { سوف } للاستقبال البعيد و { سوف } في قوله تعالى
 { فسوف }

يبصرون { للوعيد لا للتباعد والسين في الإثبات مقابلة ل { لن } في النفي
 ولهذا قد تتمحض للتأكيد من غير قصد إلى معنى الاستقبال سوف حرف معناها
 الاستئناف أو كلمة تسويف فيما لم يكن بعد وتستعمل في التهديد والوعد
 والوعيد وإذا شئت أن تجعلها اسما نوتتها و { سوف } كالسين وأوسع زمانا
 منها عند البصريين ومرادفة لها عند غيرهم وتنفرد عن السين بدخول اللام فيها
 نحو { ولسوف يعطيك } والغالب على السين استعمالها في الوعد وقد
 تستعمل في الوعيد قال سيبويه سوف كلمة تذكر للتهديد والوعيد وينوب عنها
 السين وقد يزداد { أن } في الوعد أيضا السواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به
 كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى { إلى كلمة سواء بيننا وبينكم } وسواء
 الشيء وسطه ومنه { في سواء الجحيم } وإذا كان بمعنى { غير } أو بمعنى
 العدل يكون فيه ثلاث لغات إن ضمنت السين أو كسرت قصرت فيهما جميعا
 وإن فتحت مددت و { سواء } مما يفرد ويجمع ولا يثنى ك { ضبعان } للمذكر
 يجمع ولا يثنى والصحيح أنه لا يثنى ولا يجمع لأنه جرى عندهم مجرى المصدر
 وهذا يحفظ ولا يقاس عليه والعرب قد تستغني عن الشيء بالشيء حتى يصير
 المستغنى عنه ساقطا من كلامهم البتة فمن ذلك استغناؤهم ب { ترك } عن
 { وذر } و { ودع } وب { سيات } عن تثنية { سواء } ويجمع القلة عن
 الكثرة وغير ذلك وإذا كان بعد { سواء } ألف الاستفهام فلا بد من { أم } مع
 الكلمتين اسمين كانتا أو فعلين تقول { سواء علي أزيد أم عمرو } و { سواء
 علي أقمت أم قعدت } وإذا كان بعدها فعلا بغير ألف الاستفهام عطف الثاني
 ب { أو } وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو أو ب { أو } حملا عليها
 وكذا لفظة { أبالي } فإنه إذا وقع بعد { أبالي } همزة الاستفهام كان العطف
 ب { أم } وإلا فالعطف ب { أو } والضابط الكلبي أنه إن حسن السكوت على
 ما قبل { أو } فهو من مواضع { أو } وإن لم يحسن فهو من مواضع { أم }
 وفي { أفعل } التفضيل لا يعطف إلا

ب { أم { فلا يقال { زيد أفضل أو عمرو { وفي { سواء { أمر آخر اختص به وهو أنه لا يرفع الظاهر إلا أن يكون معطوفاً على المضمحل نحو { مررت برجل سواء هو والعدم { فإنه إن خففت كان نعتاً وفي { سواء { ضمير وكان العدم معطوفاً على الضمير وهو تأكيد وإن رفعت { سواء { كان خبراً مقدماً وهو مبتدأ والعدم معطوف عليه و { سوى { بالكسر والقصر ظرف من ظروف

الأمكنة ومعناها إذا أضيفت إلى نكرة كمعنى { مكانك { وما بعد { سوى { مجرور وليس داخلاً فيما قبلها وإذا أضيفت إلى معرفة صارت معرفة لأن إضافتها كإضافة { خلقك { و { قدامك { بخلاف { غير { فإنها تبقى على تنكرها السؤال ألف { سأل يسأل { منقلبة عن الواو فعلى هذا همزة { سأل { كهمزة { خائف { وأما السائل بمعنى السيلان فهمزته منقلبة عن الباء وكذا ألف { سأل { منه كما في { باع { و { بائع { والسؤال هو استدعاء معرفة أو ما يؤدي إلى المعرفة أو ما يؤدي إلى المال فاستدعاء المعرفة جوابه على اللسان واليد خليفة له بالكتابة أو الإشارة واستدعاء المال جوابه على اليد واللسان خليفة لها إما بوعده أو برفضه { والسؤال يقارب الأمانة لكن الأمانة تقال فيما قدر والسؤال فيما طلب فيكون بعد الأمانة { والسؤال إذا كان بمعنى الطلب والالتماس يتعدى إلى مفعولين بنفسه وإذا كان بمعنى الاستفسار يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني ب { عن { تقول { سألتك كذا { و { سألتك عنه سؤالاً ومسألة { و { سألتك به { أي عنه في القاموس سأله كذا وعن كذا وبكذا وقد يتعدى إلى مفعول آخر ب { إلى { لتضمن معنى الإضافة والسؤال ما يسأل ومنه { سؤلك يا موسى { والسؤال للمعرفة قد يكون للاستعلام وتارة للتبكي وتارة لتعريف المسؤول وتبينه والسؤال إذا كان للتعريف تعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة ب { عن { وهو أكثر نحو { ويسألونك عن الروح { وإذا كان لاستدعاء مال فيعدى بنفسه نحو { وأسألوا ما أنفقتم { أو ب { من { نحو { وأسألوا الله من فضله { والسؤال كما تعدى ب { عن { لتضمن معنى التفتيش تعدى بالباء أيضاً لتضمن معنى الاعتناء كذا في أنوار التنزيل وسؤال الجد حقه أن يطابق جوابه بلا زيادة ولا نقص وأما سؤال التعلم والاسترشاد فحق المعلم أن يكون فيه كطبيب يتحرى شفاء سقيم فيبين المعالجة على ما يقتضيه المرض لا على ما يحكيه المريض وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه

السؤال تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ويسميه السكاكي أسلوب الحكيم وقد يجيء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه مثل الاستلذاذ بالخطاب كما في جواب { وما تلك بيمينك يا موسى { وإظهار الابتهاج بالعبادة والاستمرار على مواظبتها ليزداد غيظ السائل كما

في قول قوم إبراهيم { نعبد أصناماً فنظل لها عاكفين { في جواب ما تعبدون فعلم من هذا أن مطابقة الجواب للسؤال إنما هو الكشف عن السؤال لبيان

حكمه وقد حصل مع الزيادة ولا نسلم وجوب المطابقة بمعنى المساواة في العموم والخصوص وقد تكون الزيادة على الجواب للتحريض كقوله تعالى { قال نعم وإنكم لمن المقربين } وقد يجيء أنقص لاقتضاء الحال ذلك كما في قوله تعالى { قل ما يكون لي أن أبدله } في جواب { أتت بقرآن غير هذا أو بدله } وإنما طوى ذكر الاختراع للتنبيه على أنه سؤال محال والتبديل في إمكان البشر وقد يعدل عن الجواب أصلاً إذا كان قصد السائل التعنت نحو قوله تعالى { ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي } وقيل الأصل في الجواب أن يعاد فيه نفس السؤال ليكون وفقه نحو { أئنك لأنت يوسف قال أنا يوسف } وكذا { أقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا أقررنا } هذا أصله ثم إنهم أتوا عوض ذلك بحرف الجواب اختصاراً وتركاً للتكرار والسؤال معاد في الجواب فلو قال { امرأة زيد طالق وعبدته حر وعليه المشي إلى بيت الله إن دخل هذا الدار } فقال زيد نعم كان حالفاً لأن الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال قال الله تعالى { فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم } أي وجدنا وعد ربنا حقاً وموضع الخلاف بينهما وبين الإمام الشافعي رحمه الله فيما إذا كان الجواب زائداً على قدر السؤال زيادة غير محتاج إليها فعندنا يصير مبتدئاً وهذا معنى قول الفقهاء العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السببية ولو لم يكن مبتدئاً يلزم إلغاء الزيادة وكلام العاقل يسان عن الإلغاء وعند الإمام الشافعي رحمه الله يقع الجواب عادة مع الزيادة كما في قصة سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام وفي قصة سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام أيضاً { قال سبحانه ما يكون لي أن أقول } إلى آخره فقلنا سلمنا أن الزيادة على الجواب جائزة لغرض وراء الجواب لكن لا يكون ذلك من الجواب ومن عادة القرآن أن السؤال { إذا كان واقعاً

يقال في الجواب { قل } بلا فاء مثل { ويسألونك عن الروح } { ويسألونك عن الساعة } { ويسألونك عن المحيض } ونظائرها فصيغة المضارع للاستحضر بخلاف { ويسألونك عن الجبال } فإن الصيغة فيها للاستقبال لأنه سؤال علم الله تعالى وقوعه وأخبر عنه قبله ولذلك أتى بالفاء الفصيحة في

الجواب حيث قال { فقل ينسفها ربي } أي إذا سألك فقل السوء بالفتح غلب في أن يضاف إليه ما يراد ذمه و السوء بالضم جرى مجرى الشر وكلاهما في الأصل مصدر والسوء الشدة نحو { يسومونكم سوء العذاب } والعقر نحو { ولا تمسوها بسوء } والزنا نحو { ما كان أبوك أمراً سوء } والبرص نحو { بيضاء من غير سوء } والشرك نحو { ما كنا نعمل من سوء } والشتم نحو { لا يحب الله الجهر بالسوء } والذنب نحو { يعلمون السوء بجهالة } والضر نحو { ويكشف السوء } والقتل والهزيمة نحو { لم يمسخهم سوء } وبمعنى { بئس } نحو { ولهم سوء الدار } ومقدمات الفاحشة من القبلة والنظر بالشهوة السوأى تأنيث الاسوأ كالحسنى أو مصدر كالبشرى السبب لغة الحبل وما يتوصل به إلى غيره واعتلاق قرابة { والجمع أسباب } وقيل هو ما يكون طريقاً ومفضياً إلى الشيء مطلقاً وهذا المعنى يشمل العلة والسبب وفي الشريعة عبارة عما يكون طريقاً للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه وقيل ما

يكون طريقا إلى الشيء من غير أن يضاف إليه وجود ولا وجود ثم ما يضاف عليه اسم السبب سواء كان بطريق الحقيقة أو المجاز أربعة أقسام سبب حقيقي ويسمى سببا مهيا نحو ما يكون طريقا للوصول إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب الحكم أو وجوده أي لا يكون ثبوته به ولا وجوده عنده بل يتخلل بينه وبين الحكم علة لا تصاف وجودها إلى ذلك الطريق كحل قيد عبد الغير فأبق وفتح باب القفص فطار الطير ودلالة السارق على مال إنسان فسرق وأخذ صبي حر من يد وليه فمات في يده لمرض وسبب هو في معنى العلة كقطع حبل القنديل المعلق وشق الزق الذي فيه مائع وسبب له شبهة العلة كحفر البئر في الطريق وإرضاع الكبيرة ضررتها الصغيرة وسبب مجازي كاليمين بالله فإنها سميت سببا للكفارة باعتبار الصورة وتعليق الطلاق والعتاق

بالشرط لأن درجات السبب أن يكون طريقا للوصول إلى الحكم وأسباب السماء مراقبها أو نواحيها أو أبوابها والسبب ما يكون وجود الشيء موقوفا عليه كالوقت للصلاة والشرط ما يتوقف وجود الشيء عليه كالوضوء للصلاة وقيل السبب ما يلزم من عدمه العدم ومن وجوده { الوجود بالنظر إلى ذاته كالزوال مثلا فإن الشرع وضعه سببا لوجود الظهر والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده { وجود ولا عدم لذاته مثاله تمام الحول بالنسبة إلى وجوب الزكاة في العين والماشية والسبب التام هو الذي يوجد المسبب بوجوده والنحويون لا يفرقون بين السبب والشرط وكذا بين السبب والعلة فإنهم ذكروا أن اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل وعند أهل الشرع يشتركان في ترتيب المسبب والمعلول عليهما ويفترقان من وجهين أحدهما أن السبب ما يحصل الشيء عنده لا به والعلة ما يحصل به والثاني أن المعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده والسبب إنما يفضي إلى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط وتنتفي الموانع وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها إذ لا شرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفاق وما يفضي إلى شيء إن كان إفضاؤه داعيا سمي علة وإلا سمي سببا محضا وقد يراد بالسبب العلة كما يقال النكاح سبب الحل والطلاق سبب لوجوب العدة شرعا كما ذهب إليه بعض الفقهاء والعلة الشرعية تحاكي العلة العقلية أبدا لا تفرقان إلا أن العلة العقلية موجبة وأعلم أن الوسائط بين الأسباب والأحكام تنقسم إلى مستقلة وغير مستقلة فالمستقلة يضاف الحكم إليها ولا يتخلف عنها وهي العلة وغير المستقلة منها ما له مدخل في التأثير ومناسبة إن كان في قياس المناسبات وهو السبب ومنها ما لا مدخل له ولكن إذا انعدم ينعدم الحكم وهو الشرط وبهذا تبين ترقى رتبة العلة عن رتبة السبب ومن ثمة يقولون إن المباشرة تتقدم

على السبب ووجهة أن المباشرة علة والعلة أقوى من السبب ولا تحسب أن الشرط أضعف حالا وأنزل رتبة من السبب بل الشرط يلزم من عدمه العدم وهو من هذه الجهة أقوى من السبب إذ السبب لا ملازمة بينه وبين المسبب انتفاء وثبوتا بخلاف الشرط والسبب والعلة يطلقان على معنى واحد عند

الحكماء وهو ما يحتاج إليه شيء آخر وكذا المسبب والمعلول فإنهما يطلقان
عندهما على ما يحتاج إلى شيء آخر لكن أصحاب علم

المعاني يطلقون العلة على ما يوجد شيئاً والسبب على ما يبعث الفاعل على
الفعل والحكماء يقولون للأول العلة الفاعلية وللثاني العلة الغائية والسبب
يستعار للمسبب دون العكس لاستغناء السبب عن المسبب وإفتقار المسبب
إلى السبب إلا إذا كان المسبب مختصاً به كقوله تعالى { إني أراني أعصر
خمراً } استعير اسم المسبب فيها وهو الخمر للسبب وهو العنب لاختصاص
الخمر بالعنب وهذا لأنه إذا كان مختصاً يصير في معنى المعلول مع العلة من
حيث إنه لم يحصل إلا به والمعلول يستعار لليلة وبالعكس وقد يكتفى بالسبب
عن الفعل الذي يحصل السبب على سبيل المجاز وإن لم يكن الفعل المستفاد
على صورة الفعل المستفاد منه أو عين الفعل المستفاد منه كقوله تعالى
{ غضب الله عليهم } { فانتقمنا منهم } والغضب عبارة عن نوع متغير في
الغضبان يتأذى به ونتيجته إهلاك المغضوب عليه فعبر عن نتيجة الغضب
بالغضب وعن نتيجة الانتقام بالانتقام السري كالهدى سير عامة الليل كقوله
نشأنا على حرف برى متنها السرى والصق منها لابتيتها القماحد وسرى وأسرى
بمعنى أعني أنهما لا زمان والهمزة ليست للتعدية ولهذا عدي بالباء وهما بمعنى
سار عامة الليل وقيل سرى لأول الليل وأسرى آخر الليل وسار مختص بالنهار
والتأويب سير النهار كله والإسعاد سير النهار والليل كله ولم يجيء في القرآن {
سرتة } وإنما جاء فيه { سرت فيه } نحو { أفلم يسيروا في الأرض } وسرت
بفلان نحو سار بأهله وسيرته على التكثير نحو { وسيرت الجبال } و { سرى
{ المتعدي بالباء يفهم منه شيئان أحدهما صدور الفعل من فاعله والثاني
مصاحبتة لما دخلت فيه الباء فإذا قلت سريت بزيد أو سافرت به كنت قد وجد
منك السير والسفر مصاحبا لزيد فيه وأما المتعدي بالهمزة فإنه يقتضي إيقاع
الفعل بالمفعول فقط فإذا قرن هذا المتعدي بالهمزة أفاد إيقاع الفعل على
المفعول مع المصاحبة المفهومة من الباء ولو أتى فيه بالثلاثي فهم منه معنى
المشاركة في مصدره وهو

ممتنع وأجازوا { سرت حتى وقت العشاء } ولم يجيزوا { سرت حتى بغداد }
لأن الأزمنة تحدث على الترتيب والتدرج كما هو مقتضى { حتى } بخلاف
الأمكنة فإنها أمور ثابتة وعليه قوله تعالى { سلام هي حتى مطلع الفجر }
ويقال من لدن الصبح إلى أن تزول الشمس سرنا الليلة وفيما بعد الزوال إلى
آخر النهار

سرنا البارحة ويتفرع على هذا أنهم يقولون مذ انتصاف الليل إلى وقت الزوال
{ صبحت بخير } و { كيف أصبحت } ويقولون إذا زالت الشمس إلى أن
ينتصف الليل { مسيت بخير } و { كيف أمسيت } السعد سعد كعلم من
السعادة وهي معاونة الأمور الإلهية للإنسان على نيل الخير وبضاد الشقاوة و

السعد بفتح العين من السعد بمعنى اليمن ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد بمعنى الإسعاد ومنه المسعود والشيء يأتي مرة بلفظ المفعول ومرة بلفظ الفاعل والمعنى واحد نحو { عبد مكاتب ومكاتب } و { مكان عامر ومعمور } و { منزل أهل ومأهول } ونفست المرأة ونفست و لا ينبغي لك ولا ينبغي لك وعنيت به وعنيت وسعدوا وسعدوا وزها علينا وزهي وغير ذلك السلك هو أخص من الخيط وأعم من السمط لأن الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالأول والسمط خيط ما دام فيه الجوهر وتقول للخيط من القطن سلك وإذا كان من صوف فهو نصاح وسلك بمعنى { دخل } لازم وبمعنى { أدخل } متعد نحو { أسألك يدك في جيبك } { فاسلك فيها من كل زوجين اثنين } السهو هو غفلة القلب عن الشيء بحيث يتنبه بأدنى تنبيه والنسيان غيبة الشيء عن القلب بحيث يحتاج إلى تحصيل جديد قال بعضهم النسيان زوال الصورة عن القوة المدركة مع بقائها في الحافظة والسهو زوالها عنهما معا وقيل غفلتك عما أنت عليه لتفقدته سهو وغفلتك عما أنت عليه لتفقد غيره نسيان وقيل السهو يكون لما علمه الإنسان ولما لا يعلمه والنسيان لما غرب بعد حضوره والمعتمد أنهما مترادفان والدليل على أن النسيان فعل الله تعالى لا من الشيطان أنه لا يؤاخذ به في الآخرة وأما قوله تعالى { وما أنسانيه إلا الشيطان } فالمراد أنه إنما يوسوس فتكون وسوسته سببا للغفلة التي يخلق الله عند النسيان وأما الذهول فهو عدم استنبات الإدراك حيرة ودهشة وفي المفردات شغل يورث حزنا ونسيانا والغفلة عدم إدراك الشيء مع وجود ما يقتضيه

وقوله تعالى { وما كنا عن الخلق غافلين } أي مهملين أمرهم وقد يجيء النسيان بمعنى الترك ومنه النسيء

وهو ما يسقط في منازل المرتحلين من رذال امتعتهم والأصح جواز السهو للنبي عليه الصلاة والسلام في الأفعال كسلامه على ركعتين في حديث ذي اليدين وصلاة الظهر خمسا في حديث ابن مسعود رضي الله عنهما وترك التشهد الأول في الظهر في حديث أبي نجيلة وذلك كله ليعرف كيفية أداء الصلاة في الحالات كلها من فعله ولولا نزول تلك الأعراض لما علم ذلك قال بعضهم السهو في حق النبي عليه الصلاة والسلام من الأدنى إلى الأعلى حتى أتى بسجدين شكرا له وكذا يجوز عروض النسيان له لكنه بعد التبليغ أو فيما لم يؤمر بتبليغه ويكره أن يقال نسيت آية كذا بل أنسيتها لحديث الصحيحين في النهي عن ذلك السلم بالكسر والسكون ضد الحرب وهو من الألفاظ التي أوائلها مكسورة وأوائل أضدادها مفتوحة كالخصب والجذب والعلم والجهل والغنى والفقر وأشباه ذلك وهو أيضا الإسلام وهو التسليم لله بلا منازعة وهو جعل كل شيء عين وعرض مخلوقا لله تعالى واعتقاد أنه تعالى موجود لا بداية ولا نهاية موصوف بالصفات الحسنة ويطلق على المذهب والسلم بمعنى الصلح يفتح ويكسر ويذكر ويؤنث و السلم محركة السلف وهو أخذ عاجل بآجل وهو أيضا اسم شجر السماء هي سقف كل شيء وكل بيت ورواق البيت والسحاب والمطر ويطلق على السبع والفلك على التسع بالعرش والكرسي

ولا يتناولهما السماء ويجري التغيير والطبي والانشقاق على السموات السبع
دون العرش والكرسي فإن الجنة بينهما والسموات هن مطبقة موضوعة
بعضها فوق بعض بلا علاقة ولا عماد ولا مماسة وفيما ذكره أصحاب الأرصاد
شكوك لكونها احتمالات محضة صادرة عن الظن والتخمين غير بالغة رتبة
التحقيق واليقين وفي دخول العرش والكرسي خلاف إجماع المفسرين وأكثر
المليين من المسلمين واليهود والنصارى ذهبوا إلى حدوث السموات بذواتها
وصفاتها وأشكالها وأما برقليس والاسكندر الافردوسي وبعض الحكماء
الإسلاميين كأبي علي وأبي نصر فانهم ذهبوا إلى قدم السموات والسماء
بمعنى المطر

يذكر ويؤنث والأغلب عليها التأنيث والجمع في القلة على اسمية وفي الكثرة
على سمي ك { فعول } وأما السماء المظلة فهي مؤنثة لا غير ولهذا وجهوا
{ منفطر } بوجه منها أنه بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم فاعل
وجمعها

{ سموات } لا غير والسموات واحدة بالنوع والأرض واحدة بالشخص
السرور هو لذة في القلب عند حصول نفع أو توقعه أو اندفاع ضرر وهو الفرح
والحبور أمور متقاربة لكن السرور هو الخالص المنكتم والحبور هو ما يرى
حبره أي أثره في ظاهر البشرة وهما مستعملان في المحمود وأما الفرح فهو
ما يورث أشرا أو بطرا ولذلك كثيرا ما يذم كقوله تعالى { إن الله لا يحب
الفرحين } فالأولان ما يكونان عن القوة الفكرية والفرح ما يكون عن القوة
الشهوية والشماتة السرور بمكارة الأعداء السبق التقدم وسبق زيد عمرا جاز
وخلف وليس كذلك سبق عام كذا وحيث كان السابق ضارا جيء ب { على }
نحو { إلا من سبق عليه القول } ويقال سبقته على كذا إذا غلبته وحيث كان
نافعا جيء باللام كقوله تعالى { سبقت لهم منا الحسنى } { والسابقات سبقا
{ الملائكة تسبق الجن باستماع الوحي والسياق بالموحدة ما قبل الشيء و
السياق بالمتناه أعم والسبق والتقدم على رأي الحكماء خمسة وعلى رأي
المتكلمين ستة السبق بالعلية وهو السبق المؤثر الموجب على أثره ومعلوله
كسبق حركة الإصبع على حركة الخاتم والسبق بالطبع وهو كون الشيء بحيث
يحتاج إليه شيء آخر ولا يكون مؤثرا فيه كسبق الواحد على الاثنين والجزء
على الكل والشرط على المشروط والسبق بالزمان وهو أن يكون السابق
قبل اللاحق قبلية لا يجمع قبل في مع البعد كسبق الأب على الابن والسبق
بالرتبة وهو أن يكون الترتيب معتبرا فيه والرتبة إما حسية كسبق الإمام على
الماموم إذا ابتدئ من الإمام أو سبق المأموم إذا ابتدئ منه أو عقلية كسبق
الجنس على الفصل إذا ابتدئ من الجنس أو سبق النوع على الجنس إذا ابتدئ
من النوع في تركيب النوع والسبق بالشرف كسبق العالم على المتعلم وهذا
الحصر في هذه الخمسة مسطورة في كتب الحكماء والذي زاده المتكلمون
هو سبق بعض أجزاء الزمان على البعض كتقدم الأمس على الغد وهذا ليس
بوارد وإذ المراد بالتقدم الزماني أن يكون

المتقدم قبل المتأخر قبلية لا تجماع مع المتأخر فيها في حالة واحدة وهذا أعم
من أن يكونا زمانيين أو غير زمانيين أو أحدهما زمانا والآخر غير زمان

واعلم أن تقدم الباري على العالم ليس تقدما زمانيا عند المتكلمين القائلين
بأن العالم حادث حدوثا زمانيا وعند الفلاسفة القائلين بأن العالم حادث حدوثا
ذاتيا بل هو تقدم ذاتي عندهم والباري يجوز انفكاكه عن العالم في الوجود
والعالم يجوز انفكاكه عن الباري في الحيز والحيز مستحيل على الباري
السكوت هو ترك التكلم مع القدرة عليه وبهذا القيد الأخير يفارق الصمت فإن
القدرة على التكلم غير معتبرة فيه ومن ضم شفتيه أنا يكون ساكتا ولا يكون
صامتا إلا إذا طالت مدة الضم والسكوت إمساك عن قوله الحق والباطل
والصمت إمساك عن قوله الباطل دون الحق السعي الإسراع في المشي إذا
انصرف عنك وذهب مسرعا وسعى ك { رعى } قصد وعمل ومشى وعدا ونم
والسعي إذا كان بمعنى المضي والجري يتعدى ب { إلى } نحو { فاسعوا إلى
ذكر الله } وإذا كان بمعنى العمل يتعدى باللام كقوله { وسعى لها سعيها }
وسعى سعاية إذا أخذ الصدقات وهو عاملها وساعي الرجل الأمة فجر بها ولا
يقال ذلك في الحرة { وأن ليس للإنسان إلا ما سعى } أي نوى وهذا أحد
التوجيهات الدافعة لتعارض قوله تعالى { والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم } أو
هي منسوخة بها أو خاصة بقوم إبراهيم وموسى أو ليس له إلا سعيه غير أن
الأسباب مختلفة فتارة تكون بسعيه في تحصيل الشيء بنفسه وتارة تكون
بسعيه في تحصيل سببه ولفظ السعاية لا يختص بالعبيد بل مستعمل في الحر
أيضا إذا لم يكن له مال في الحال السجع الكلام المقفى أو موالة الكلام على
روي والسجع يقصد في نفسه ثم يحال المعنى عليه والفواصل تتبع المعاني ولا
تكون مقصودة في نفسها والسجع يكون في القرآن وغيره بخلاف الفاصلة
ومنهم من منع السجع في القرآن متمسكا بقوله تعالى { كتاب فصلت آياته }
وقد سماه الله تعالى فواصل فليس لنا أن نتجاوز ذلك وكلمات الأسجاع
موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز وموقوفا عليها وقصر الفقرات يدل
على قوة المنشئ وأقل ما يكون من كلمتين كقوله تعالى

{ يا أيها المدثر قم فأندر ربك فذكر } وغير ذلك وأما الفقرات المختلفة
فالأحسن أن تكون الثانية أزيد من الأولى بقدر غير كثير وقول أهل
البدع أحسن الأسجاع ما تساوت قرائنه ثم طالت قرينته الثانية قد عكسه
صاحب الكشف في ديباجته وإن زادت الفقرات على ثنتين فلا يضر تساوي
الأولين وزيادة الثالثة عليهما وإن زادت الثانية على الأولى يسيرا والثالثة على
الثانية فلا بأس لكن لا يكون أكثر من المثل ولا بد من الزيادة في آخر الفقرات
قليل لبعض الأدباء ما أحسن السجع قال ما خف على السمع قيل مثل ماذا قال
مثل هذا والفقرة في النثر كالبيت في النظم استعمالا السهولة هي في البدع
خلو اللفظ من التكليف والتعقيد والتعسف في السبك ومن أحسن أمثله قوله
أليس وعدتني يا قلب أني

إذا ما تبت من ليلى تتوب
فها أنا تائب من حب ليلى
فما لك كلما ذكرت تذوب

السياسة هي استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل وهي من الأنبياء على الخاصة والعامة في ظاهريهم وباطنيهم ومن السلاطين والملوك على كل منهم في ظاهريهم لا غير ومن العلماء ورثة الأنبياء على الخاصة في باطنهم لا غير والسياسة البدنية تدبير المعاش مع العموم على سن العدل والاستقامة السفة السرف والتبذير سفة بكسر الفاء متعدد وبضمها قاصر ومصدر المتعدي { سفاها } والقاصر { سفاها } وهو ضد الحلم والسفيه من ينفق ماله فيما لا ينبغي من وجوه التبذير ولا يمكن إصلاحه بالتميز والتصرف فيه بالتدبير وحاصل تفسير السفيه في صفة المنافقين على مجموع اللغات أنه ظاهر الجهل عديم العقل خفيف اللب ضعيف الرأي ردئ الفهم مستخف القدر سريع الذنب حقير النفس مخدوع الشيطان أسير الطغيان دائم العصيان ملازم الكفران لا يبالي بما كان السفلى هو ضد العلو من { سفلى } من حد { نصر } و السفلى بالضم من السفالة التي هي الديانة من حد { شرف } والسفلة الكافر والذي لا يبالي بما قال وما قيل له والذي يلعب بالحمام ويقامر والذي إذا دعي إلى طعام فيحمل من هناك شيئاً السحر بالكسر والسكون مزاولة النفوس الخبيثة لأفعال وأحوال يترتب عليها أمور خارقة للعادة لا يتعذر معارضته وهو في أصل اللغة الصرف حكاه الأزهري عن الفراء وغيره وإطلاقه على ما يفعله صاحب الحيل بمعونة الآلات والأدوية وما يترك صاحب خفة اليد باعتبار ما فيه صرف الشيء عن جهته حقيقة لغوية والسحر الكلامي غرابته ولطافته المؤثرة في القلوب المحولة إياها من حال إلى حال كالسحر

وإن من البيان لسحراً معناه - والله أعلم - أن يمدح الإنسان فيصدق فيه حتى يصرف قلوب السامعين إليه ويذمه فيصدق فيه أيضاً حتى يصرف قلوبهم إليه والصحيح من مذهب أصحابنا أن تعلمه حرام مطلقاً لأنه توسل إلى محظور عنه غنى وتوقيه بالتجنب أصلح وأحوط والسحور بالفتح ما يؤكل في السحر محرمة وهو السدس الأخير من الليل و السحور بالضم جمعه السفر محرمة قطع المسافة لغة وشرعية هو الخروج عن قصد مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها فما فوقها سير الإبل ومشى الأقدام وهو من أسباب التخفيف لكونه من أسباب المشقة فيؤثر في قصر ذوات الأربع من الصلاة إجماعاً لكنه على سبيل الإسقاط عندنا والرقبة عند الإمام الشافعي رحمه الله حتى لو فاتته يلزم قضاء الأربع عنده السفر بالسكون كشف الظاهر ومنه السفير لأنه يكشف مراد المتخاصمين وسافر الرجل انكشف عن البنيان ومنه السفر محرمة لأنه يكشف عن أخلاق المرء وأحواله وقيل السفر كشف الظاهر والفسر كشف الباطن ومنه التفسير للقارورة التي يؤتى بها عند الطبيب لأنها تكشف عن باطن العليل وسفرت المرأة أي ألفت خمارها عن وجهها وأسفر وجهها أضاء وأسفر الصبح ظهر السلف محرمة السلم اسم من الإسلاف والقرض الذي لا

منفعة فيه للقرض وعلى المقترض رده كما أخذ وكل عمل صالح قدمته أو
فرط لك وكل من تقدمك من آبائك وقرابتك فهو سلف والسلف من أبي حنيفة
إلى محمد بن الحسن والخلف من محمد بن الحسن إلى شمس الأئمة
الكلواني والمتأخرون من شمس الأئمة إلى حافظ الملة والدين البخاري
والمتقدمون في لساننا أبو حنيفة وتلامذته بلا واسطة والمتأخرون هم الذين
بعدهم من المجتهدين في المذهب وقد يطلق المتقدمون على المتأخرين
وأصحابنا يطلق على مجموع الطائفتين كما في التبصرة وقال بعضهم السلف
شرعا كل من يقلد ويقتفى أثره في الدين كأبي حنيفة وأصحابه فإنهم سلفنا
والصحابة فإنهم سلفهم وفيه أن أبا حنيفة من أجلاء التابعين { والسالفة
الماضية أمام الغائرة }

السكنى مصدر بمعنى الإقامة أو اسم بمعنى الإسكان والمراد من { اسكن }
في قوله تعالى { اسكن أنت وزوجك الجنة } الإقامة
وفي الأعراف أريد اتخاذ المسكنة ولهذا أتى بالفاء الدالة على ترتيب الأكل
على السكنى المأمور باتخاذها لأن الأكل بعد الاتخاذ من حيث لا يعطي عموم
معنى { حيث شئتما } ولما نسب القول إليه سبحانه في سورة البقرة ناسب
زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين السكنى والأكل بدليل { رغدا حيث
شئتما } لأنه أعم السلب والإيجاب هو في البديع أن يبنى الكلام على نفي
شيء من جهة وإثباته من جهة أخرى والأمر من جهة والنهي من جهة أخرى وما
أشبه ذلك كقوله تعالى { فلا تخشوا الناس واخشون } وقوله { ولا تنهرهما
وقل لهما قولا كريما } وفي الشعر نحو قوله
وننكر إن شئنا على الناس قولهم
ولا ينكرون القول حين نقول

والسلب لا يقابل النسبة الحكمية وإنما يقابل الإيجاب بمعنى الإيقاع والسلب
رفع النسبة الإيجابية المتصورة بين بين فحيث لا يتصور ثمة نسبة لم يتصور
هناك إيجاب ولا سلب والسلب الكلي هو رفع الإيجاب الجزئي لا الإيجاب الكلي
فالسلب الكلي مع الإيجاب الكلي متقابلان ليس أحدهما عدما للآخر ويمكن
تعقل أحدهما مع قطع النظر عن الآخر فهما متضادان ولا تقابل بين الكلي
السالب والكلي الموجب على ما اختاره بعض المحققين من وجوب اتحاد
موضوع المتقابلين بالشخصي فإن موضوع السلب الكلي النسبة التي بين
المحمول وجميع أفراد الموضوع { والسلب إما عائد إلى الذات أو إلى الصفات
أو إلى الأفعال } فالسلوب العائدة إلى الذات كقولنا { الله تعالى ليس كذا
وكذا } والسلوب العائدة إلى الصفات تنزيه الصفات عن النقائص والسلوب
العائدة إلى الأفعال كقولنا { الله تعالى لا يفعل كذا وكذا } { والقرآن مملوء
منه } وبحسب هذه السلوب غير المتناهية تحصل الأسماء غير المتناهية
والسالب أعم من السلب إذ المعاني سالبة وليست بسلبية ودلالة السلبية
على السلب مطابقة ودلالة السالب عليه التزام كدلالة القدم على انتفاء العدم
السابق ودلالة البقاء على انتفاء العدم اللاحق ودلالة الوجدانية على انتفاء
التعدد فالدلالة في الجميع مطابقة ودلالة السلب عليه التزام كدلالة القدرة

على نفي العجز وأما دلالتها على المعنى القائم بالذات فإنها مطابقة وسلب العموم هو نفي الشيء عن جملة الأفراد لا عن كل فرد وعموم السلب بالعكس السبيل هو أغلب وقوعا في الخير ولا يكاد اسم الطريق يراد إلا مقترنا بوصف أو إضافة تخلصه لذلك { والسبيل والطريق يذكران ويؤثنان والصراط

كذلك إلا أن الطريق هو كل ما يطرقه طارق معتادا كان أو غير معتاد { والسبيل من الطرق ما هو معتاد السلوك والصراط من السبيل ما لا التواء فيه ولا اعوجاج بل يكون على سبيل القصد فهو أخص منها و { السبيل } في { وعلى الله قصد السبيل } اسم جنس لقوله { ومنها جائر } { وأنفقوا في سبيل الله } أي الجهاد وكل ما أمر الله به من الخير واستعماله في الجهاد أكثر والسبيل أيضا الحجة { ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا } ولا متمسك فيه لأصحاب الشافعي على فساد شراء الكافر المسلم ولا للحنفية على حصول بينونة بنفس الارتداد والمحجة الطريقة الواضحة وهي الجادة لكونها غالبية على السابلية ولهذا سميت سراطا ولقما لأنها تسرط السابلية وتلتقمها والسابلية أبناء السبيل المختلفة في الطرق السجود الخضوع والتذلل والانقياد وهو هذا المعنى في كل الحيوانات والنباتات والجمادات وإطلاق السجود على الخضوع قيل حقيقة لأنه مشترك وقيل مجاز فيكون استعارة وسجود الملائكة كان سجود تعظيم وتحية كسجود إخوة يوسف له ولم يكن فيه وضع الجبهة على الأرض وإنما كان الانحناء فلما جاء الإسلام بطل ذلك في الإسلام { السجود هو عند كونه مصدرا حركته أصيلة إذا قلنا إن الفعل مشتق من المصدر وعند كونه جمعا حركته حركة مغيرة من حيث إن الجمع يشتق من الواحد وينبغي أن يلحق المشتق تغيير في حرف أو حركة أو في مجموعهما ف { ساجد } لما أردنا أن نشق منه لفظ الجمع غيرناه وجئنا بلفظ { السجود } فأذن للمصدر والجمع ليس من قبيل الألفاظ المشتركة التي وضعت بحركة واحدة لمعنيين والسجود التطامن من خفض الرأس وبه يفارق الركوع وأما التذلل فاعتباره في مفهومه العرفي دون اللغوي وفي الشرع وضع الجبهة على الأرض ولا يلزم أن يكون على قصد العبادة { السلخ ويستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك { سلخت الإهاب عن الشاة } أي نزعته منها وأخرى بمعنى الإخراج والإظهار كقولك { سلخت الشاة من الإهاب

{ أي أخرجتها منه فآية { نسلخ منه النهار } على المعنى الثاني عند الشيخ عبد القاهر والساككي لأن كلمة المفاجأة أعني { إذا } إنما يحسن موقعها على هذا المعنى وأما الفاء فإنه يستعمل للتعقيب العرفي وذلك مما يختلف بحسب الأمور والعادات فربما يطول الزمان المتوسط بين شيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما في هذه الآية فإن مقدار النهار وإن توسط

بين إخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما كان دخول الظلام الشامل بعد زواله بالكلية أمرا غريبا عظيما ينبغي أن لا يحصل إلا بعد إضعاف ذلك

المقدار فلم يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل مفاجئا لإخراج النهار بلا تراخ السر هو ما يكتن كالسريرة والجماع والذكر والنكاح والإفصاح به والزنا وفرج المرأة ومستهل الشهر أو آخره أو وسطه وجوف كل شيء ولبه والجمع أسرار وسرائر وما يسره المرء في نفسه من الأمور التي عزم عليها هو السر وأما الإخفاء فهو الذي لم يبلغ حد العزيمة والأسرار من الأضداد إذ الهمزة تصلح للاثبات والسلب كما في { أشكيت } والأسرار محاسن الوجه جمع { أسرار } جمع { سر } وهي خطوط الجبهة السيرة { فعلة } من السير تجوز بها للطريقة والهيئة السرية بالضم الأمة التي بوائها بيتا منسوب إلى السر بالكسر وهو من تغيير النسب وهي عند أبي حنيفة ومحمد من أعدت للوطء مشتق من السر وهو الجماع حتى لو وجد التحصين وهو المنع من الخروج والبروز بدون الجماع أو وجد الجماع بدون التحصين لا يكون تسريا ورأى أبو يوسف أن التسري عبارة عن التحصين والجماع مع ترك الماء في الوطء طلبا للولد وهو مشتق من السر وهو الشرف وإنما تصير شريفة إذا جعلها فراشا لتلحق بالمنكوحات السطع سطع الغبار والبرق والشعاع والصبح والرائحة ارتفع وسمعت لوقعه سطعا شديدا محركة أي صوت ضربة ورمية وإنما حرك لأنه حكاية لا نعت ولا مصدر والحكايات يخالف بينها وبين النعوت أحيانا السرقة أخذ مال معتبر من حرز اجنبي لا شبهة فيه خفية وهو قاصد للحفظ في نومه أو غيبته والطرأ أخذ مال الغير وهو حاضر يقظان قاصد حفظه وفعل كل واحد منهما وإن كان شبه فعل الآخر لكن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المسمى ظاهرا فاشتبه الأمر في أنه دخل تحت لفظ السارق حتى يقطع كالسارق أم لا فنظرنا في السرقة فوجدناها جناية لكن جناية الطرأ أقوى لزيادة فعله على فعل السارق فيثبت وجوب القطع فيه بالطريق الأولى

كثيوت حرمة الضرب في حق الأب بحرمة التأفيف بخلاف النباش فإنه يأخذ مالا لا حافظ له من حرز ناقص خفية فيكون فعله أدنى من فعل السارق فلا يلحق به ولا يقطع عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف رحمه الله السروال تعريب { شلوار } والتبان بالضم والتشديد سراويل صغيرة مقدار شبر ساتر للعودة الغليظة للملاحين السراب هو ما يرى في نصف النهار من اشتداد الحر كالماء في المفاوز يلصق بالأرض وهو غير الال الذي يرى في طرفي النهار ويرتفع عن الأرض حتى يصير كأنه بين الأرض والسماء والسراب فيما لا حقيقة له كالسراب فيما له حقيقة

السند هو عند أهل الميزان ما يكون المنع مبينا عليه أي ما يكون مصححا لورود المنع في نفس الأمر أو في زعم السائل كأن يقال { لا نسلم كذا لما لا يجوز أن يكون كذا } أو { لا نسلم لزوم ذلك وإنما يلزم لو كان كذا } أو { لا نسلم هذا وكيف يكون هذا أو هذا والحال أنه كذا } السورة بالفتح هي من الحر حذته ومن المجد أثره وعلامته وارتفاعه ومن البرد شدته ومن السلطان سطوته السخط هو لا يكون إلا من الكبراء والعظماء دون الأكفاء والنظرء والغضب يستعمل في النوعين السد بالفتح والضم التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقه وبالفتح ما كان صنعة السقوط سقط وقع و سقط الولد من بطن أمه خرج

والسقط مثلثة الفاء الولد بغير تمام وسقط الزند بالكسر ناره السدى هو ما كان في أول الليل والندى هو ما كان في آخر الليل قيل هو من نفس دابة في البحر كما في الاختيار { وسديت الأرض نديتها } السمن هو ما يكون من الحيوان والدهن ما يكون من غيره السناء بالمد العلو والارتفاع وبالقصر ضوء البرق السقم تأثيره في البدن والمرض قد يكون في البدن والنفس السوار هو ما كان من ذهب وأما ما كان من فضة فهو قلب وما كان من ذبل أو عاج فهو وقف السبي هو ما يسبي والنساء لانهن تسبين القلوب أو تسبين فتملكن ولا يقال ذلك للرجال والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراه للشرب وأما المحمولة من بلد إلى بلد فهي بالياء من غير همزة السباع الطين بالتين وإلا فهو طين السكتة بالضم مصدر { سكت الغضب } والسكوت مصدر { سكت الرجل } السهم الخط يجمع على { سهامات } و { سهمه } بضمهما والقدر يقارع به يجمع على { سهام } السبح المر السريع في الماء والهواء يقال سبح سبحا بالفتح وسباحة بالكسر ويستعار لمر النجوم { كل في فلك يسبحون } ولجري الفرس { والسباحات سبحا } ولسرعة الذهاب في العمل { إن لك في النهار سبحا طويلا }

سبحان الله بمعنى التسبيح عن ابن عباس قال فيه تنزيه الله نفسه عن السوء والأصح أنه اسم مصدر { لا مصدر مأخوذ من التسبيح وهو التنزيه } وكونه مصدرا لفعل غير مستعمل ضعيف لأن أكثر المصادر يكون له فعل ولا يكاد يستعمل إلا مضافا إلى مفرد ظاهر أو مضمّر إضافة المصدر إلى الفاعل وقد ينقطع عن الإضافة ويمتنع عن الصرف للزبادتين وحينئذ يحكم عليه بأنه علم التسبيح إذا الاعلام لا تضاف وقول العلامة في الكشف وغيره يدل على أنه علم سواء أضيف أم لا { وأما نحو { حاتم طي } فباعتبار اشتهاره بوصف السخاوة } قال القرطبي سبحان الله موضوع موضع المصدر لأنه لا يجري بوجوه الإعراب ولا يدخل فيه الألف واللام ولم يجر منه فعل في الإتيان مما أميت فعله وإذا صدر به كلام فكثيرا ما يقصد به تنزيه الحق عن منقصه ينبيء الكلام عنها بالنسبة إلى غيره كنفى العلم في قول الملائكة { سبحانك لا علم لنا } وكنسبة الظلم في قول يونس عليه السلام { سبحانك إني كنت من الظالمين } وكالمخلوقية في قوله تعالى { سبحان الذي خلق الأزواج كلها } وفي مجيء هذا بلفظ الماضي والمضارع إشعار بأن من شأن ما استند إليه تعالى أن يسبحه في جميع أوقاته وأما مجيء المصدر مطلقا فهو أبلغ من حيث إنه يشعر بإطلاقه على استحقاق التسبيح من كل شيء وفي كل حال { وانتصاب { سبحانه } بفعل مضمّر متروك إظهاره والتقدير { اسبح سبحان الله } ثم نزل منزلة الفعل أو سد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع ما لا يليق بجناحه الأقدس وقد استوعب النظم الجليل جميع جهات هذه الكلمة إعلاما بأن المكونات من لدن إخراجها من العدم إلى الوجود إلى الأبد مسبحة لذاته تعالى قولاً وفعلًا طوعاً وكرهاً وقد يستعمل عند التعجب فتارة يقصد به التنزيه البليغ أصالة والتعجب تبعاً كما في قوله تعالى { سبحان الذي أسرى بعبده } وتارة يقصد به التعجب ويجعل التنزيه ذريعة له كما في قوله تعالى { سبحانك هذا بهتان عظيم } إذ

المقصود التعجب من عظم أمر الإفك وفي الأنوار في قوله { فسيح بحمد ربك } فتعجب ظاهره أن التسبيح مجاز عن التعجب بعلاقة السببية فإن من رأى أمرا عجيبا يقول { سبحان الله } ولا يخفى أن التعجب كيفية غير اختيارية لا يصح الأمر به سواء كان تعجب متأمل أو تعجب غافل لكن تعجب المتأمل تكون مباديه

اختيارية فيسند إليه الأمر على طريقة التجوز وإنما جعل التسبيح أصلا والحمد حالا في قوله تعالى { يسبحون بحمد ربهم } لأن الحمد مقتضى حالهم دون التسبيح لأنه إنما يحتاج إليه لعارض { و { سبح } لا يتعدى بحرف الجر لا تقول { سبحت بالله } وإنما تقول { سبحت الله } أي نزهته لقوله تعالى { سبح اسم ربك الأعلى } إلا إذا أريد التسبيح المقرون بالفعل كما في قوله تعالى { فسيح باسم ربك العظيم } أي صل مفتحا أو ناطقا باسم ربك { وأنت أعلم بما في سبحانك أي نفسك والسبحات بضميتين مواقع السجود وسبحات وجه الله أنواره وسبحة الله جلالة { كان من المسبحين } أي من المصلين سوق المعلوم مساق غيره هو عبارة عن سؤال المتكلم عما يعلمه سؤال من لا يعلمه ليوهم أن شدة الشبه الواقع بين المتناسبين احدثت عنده التباس المشبه بالمشبه به وفائدته المبالغة في المعنى نحو قولك { أوجهك هذا أم بدر } فإن كان السؤال عن الشيء الذي يعرفه المتكلم خاليا من التشبيه لم يكن من هذا الباب كقوله تعالى { وما تلك بيمينك يا موسى } فإن القصد الإيناس لموسى عليه السلام أو إظهار المعجز الذي لم يكن موسى يعلمه وابن المعتز سمى هذا الباب تجاهل العارف ومن الناس من يجعله من تجاهل العارف مطلقا سواء كان على طريق التشبيه أو على غيره ولا يخفى ما في التعبير به في النظم الجليل من سوء الأدب { ومن نكتة التجاهل المبالغة في المدح أو الذم أو التعظيم أو التحقير أو التوبيخ أو التقريع أو التدله بالحب مثل ليلاي منكن أم ليلي من البشر

سليمان عليه السلام هو ابن داود نبي وملك وهو ابن ثلاث عشرة سنة ومات وله ثلاث وخمسون سنة عن ابن عباس قال ملك الأرض مؤمنان سليمان وذو القرنين وكافران نمرود وبختنصر وقد سخر الله له الريح جريها بالغداة مسيرة شهر وبالعشي كذلك يحكى أن بعضهم رأى مكتوبا في منزل بناحية دجلة كتب بعض أصحاب سليمان نحن نزلناه وما بنينا ومبنا وجدناه غدونا من إصطخر فقلناه ونحن رائحون منه فبانون بالشام إن شاء الله تعالى وإصطخر من بلاد فارس وبينه وبين الشام مسيرة شهر وقيل إنه كان يتغدى بأريحا ويتعشى بسمرقند نوع { ساكنا } دائما { سواء الجحيم } وسط الجحيم { السلوى } طائر يشبه السمانى { سرمدا } دائما { رفع سمكها } أي جعل مقدار ارتفاعها من الأرض أو ثخنها الذاهب في العلور فيعا { السلم } الطاعة { هذه سبيلي } دعواي { فسحقا } فبعدا من رحمة الله { سنفرغ لكم } وعيد وليس لله شغل { التفت الساق بالساق } آخر يوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة فتلتقي الشدة بالشدة { السفهاء } الجهال بلغة كنانة { سفه نفسه } خسرها بلغة طيىء أو أهلكها أو سفهت نفسه فنقل الفعل عن النفس إلى ضمير منه ونصبت النفس على التشبيه بالنفس أو سفه في نفسه { سيء بهم } ساء ظنا بقومه { وفيكم سماعون } ضعفة قائلون للكذب أو يسمعون منك ليكذبوا عليك أو سماعون لقوم آخرين لم يأتوك أي هم عيون لأولئك

الغيب { ثم السبيل يسره } ثم سهل مخرجه من بطن أمه { يوم يكشف عن ساق } وهو الأمر الشديد المقطع من الهول أو يظهر حقائق الأشياء وأصولها أو ساق جهنم أو ساق العرش أو ساق ملك عظيم وقيل الساق النفس أي يوم يكشف عن نفس الرحمن وذاته { سريا } هو عيسى عليه السلام أو النهر الصغير { سكرت } سدت { السموم } الحر الشديد النافذ في المسام { سرادقها } فسطاطها { في البحر سريا } مسلكا

{ أتبع سببا } طريقا { سندس } نمارق من الحرير { سول لهم } سهل لهم { بسيماهم } بعلاماتهم { سكرة الموت } شدته الذاهية بالعقل { بساحتهم } بفنائهم { فساهم } قارع { فإذا سويته } عدلت خلقتة { سامدون } لا هون أو مستكبرون { سكت عن موسى الغضب } سكن { سكينه } أمانة تسكن عندها القلوب { وجاءت سيارة } رفقة يسيرون { بل سولت } زينت وسهلت { سارب } بارز { سيذا } يسود قومه ويفوقهم { سارعوا } بادروا وأقبلوا { من غير سوء } عيب أو آفة { سواه } قومه { سلقوكم } ضربوكم { سراحا جميلا } طلاقا من غير ضرار وبدعة { قولا سديدا } قاصدا إلى الحق { وقدر في السرد } في نسجها { من سدر } شجر النبق ينتفع بورقه { لبنا خالصا } سائغا السائغ هو الذي يسهل انحداره { ثلاث ليال سوبا } سوي الخلق { وسلام عليه } من أن يناله الشيطان بما ينال بني آدم { سوء العذاب } أفضعه { سؤلك } مسؤولك { سيرتها الأولى } هيئاتها وحالاتها { أخذنا آل فرعون بالسنين } بالجدوب { من سلالة } من خلاصة سلت من بين

الكدر { من سجيل } من طين متحجر معرب { سنك كل } { سبحا طويلا } تقلبا في المهمات واشتغالا بها { سدى } مهملا لا يكلف ولا يجازي { سلاسل } بها يقادون { وأغللا } بها يقيدون { سباتا } قطعاً عن الإحساس والحركة أو موتا لأنه أحد التوفيين { بالساهرة } هي الأرض البيضاء المستوية وقيل اسم جهنم { بأيدي سفرة } كتبة الملائكة أو الأنبياء { الجحيم سعرت } أوقدت إيقادا شديدا { سطحت } بسطت { سوط عذاب } أنواع عذاب مختلفة { سابغات } دروع واسعات { مكان سحيق } بعيد { سريع الحساب } لا يمهل في جزائه ولا يهمل { من كل شيء سببا } علما { إلا بسلطان } بقوة وقهر وأنى لكم ذلك { أو سلما في السماء } أو مصعدا { سبحوا } صلوا { لفى سكرتهم } غوايتهم { يوم سبتهم شرعا } يوم استراحاتهم شوارع في الماء { من سعته } من غناه وقدرته { إذا سجي } سكن أهله أو ركذ ظلامه أو ذهب { سجين } كتاب جامع لأعمال الفجرة من الثقلين { مكانا سوى } منتصفاً تستوي مسافته إلينا وإليك { وسلطان مبين } حجة واضحة ملزمة للخصم

{ سامرا } السمر الحديث بالليل { سخرى } { هزاء } وعند الكوفيين المكسور بمعنى الهزاء والمضموم من التسخير والخدمة { سائحات } صائمات

سمي به لانه يسير بالنهار بلا زاد أو مهاجرات { سخرها عليهم } سلطها عليهم { فجعلناهم سلفا } قدوة لمن بعدهم { وقل سلام } تسلم منهم ومتاركة { ومن قبلكم سنن } وقائع سننها الله تعالى في الأمم المكذبة { جعل السقاية { المشربة مكيال يكال به ويشرب فيه } وساء لهم { وبئس لهم { لسبأ } لأولاد سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان { أدع إلى سبيل ربك } إلى الإسلام { كان سيئه } يعني المنهي عنه { كان يقول سفيها { إبليس أو مردة الجن } وهم سالمون { متمكنون { سأل سائل { دعا داع { هلك عني سلطانية } ملكي وتسلطي على الناس { سينين وسيناء { إسمان للموضع الذي فيه طور سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام { عن صلاتهم ساهون { أي غافلون غير مباليين { ليسوا سواء } ليس أهل الكتاب مستوين منهم مؤمنون ومنهم منافقون { سعيرا } نارا مسعورة { وما أصابك من سيئة } من بلية { ألقى إليكم السلام } حياكم بتحية الإسلام { من سواتهما } من عورائهما وكان لا يريانها أو أحدهما من الآخر { ولما سقط في أيديهم { كناية عن اشتداد الندم المتحسر يعرض يده عما فتصير يده مسقوطا فيها

{ سواة أخيه } يعني جسده الميت { نكفر عنكم سيئاتكم } نغفر لكم صفائركم ونمحها عنكم { ولا تتبعوا السبل } أي الأديان المختلفة والطرق التابعة للهوى { وسبح بحمد ربك } وصل وأنت حامد لربك { بسور } بحائط يقال هو السور الذي يسمى الأعراف { سم الخياط { ثقب الإبرة } وجعل فيها سراجا { يعني الشمس } لجعله ساكنا { ثابتا من السكنى أو غير متقلص من { السكون } { أكالون للسحت } أي الحرام { ولا سائبة } هي الناقة التي كان رجل من الجاهلية يقول إن سقيت فناقتي سائبة ويجعلها كالبهيرة في تحريم الانتفاع { يوم تبلى السرائر } يوم تحشر سرائر القلب وهي ما أسره من العقيدة والنية { سيئت وجوه الذين كفروا } بانت عليها الكآبة وساءتها رؤية العذاب { بين السدين } بين الجبلين هما أرمينية وأذربيجان وقيل جبلان في آخر الشمال في منقطع أرض الترك من ورائهما ياجوج وماجوج { سيدها لدى الباب } يعني زوجها { سرايل تقيكم الحر } يعني القمص { وسرايل تقيكم بأسكم } يعني الدروع { تتخذون منه سكرا } أي خمرا نزل قبل التحريم { سنسمه } سنجعل له سمة أي علامة { سللكم في سقر } أدخلكم فيها { سقط في أيديهم } يقال لكل من ندم وعجز عن شيء ونحو ذلك قد سقط في يده وأسقط أيضا كما مر { في ضلال وسعر } أي جنون أو جمع سعيير وهو اسم من أسماء جهنم { سواعا } اسم صنم كان يعبد في زمن سيدنا نوح عليه الصلاة والسلام أو صنم لهمدان { سجرت } ملئت ونفذ بعضها إلى بعض فصار بحرا واحدا مملوءا أو أنه يقذف بالكواكب فيها ثم تضرم فتصير نيرانا { فسيحوا في الأرض } سيروا فيها { سيء بهم } فعل بهم السوء { فصل الشين }

الشیطان كل شیطان ذكر في القرآن فالمراد إبليس وجنوده إلا { وإذا خلوا إلى شياطينهم } فإن المراد المجاهرين بالكفر أو كبار المنافقين الشهيد كل

شاهد في القرآن فهو غير القتلى ممن يشهد في أمور الناس إلا { وادعوا شهداءكم } فإن المعنى شركاءكم شيئة كل شيء بشيئة الله أي بمشيئة قبل الشكر كل ما هو جزاء للنعمة عرفا فإنه يطلق عليه الشكر لغة وهذا أعم وقد قال الطيبي كون الشكر صادرا من هذه الثلاث - يريد النظم المشهور فيه - إنما هو عرف الأصوليين وإلا فالشكر اللغوي ليس إلا باللسان وحده الشجر وقيل كل ما تنبت الأرض فهو شجر فعلى هذا الكلاً والعشب شجر وقالوا في قوله تعالى { والنجم والشجر يسجدان } أن النجم ما ينجم من الأرض مما ليس له ساق والشجر ما له ساق كما هو المستفاد من العطف نعم عطف الجنس على النوع وبالضد مشهور وما يشعره الشجر من الاختلاط حاصل في العشب والكلاً أيضا الشجر كل ما كان على ساق من نبات الأرض فهو شجر الشهاب كل متوقد مضيء فهو شهاب كل شيء { كل شيء } فهو مذكر صورة وفي المعنى مؤنث لكونه بمعنى الأشياء الشعاع كل ما يلي الجسد من الثياب فهو شعاع وكل ما يلي الشعاع فهو دثار الشقاوة كل شقاوة فهي تعب بلا عكس الشية كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره فهو شية الشعيرة كل ما جعل علما على طاعة فهو شعيرة والجمع { شعائر } الشيعة كل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيع وغالب ما يستعمل في الذم الشرعة كل ما أشرعت فيه فهو شرعة وشرعية الشيطان كل عات متمرّد من الجن والإنس والدواب فهو شيطان قال الجاحظ الجني إذا كفر وظلم وتعدى وأفسد فهو شيطان فإن قوي على حمل البنيان والشيء الثقيل وعلى استراق

السمع فهو مارد فإن زاد على ذلك فهو عفريت فإن طهر ونظف وصار خيرا كله فهو ملك الشعفة شعفة كل شيء أعلاه الشكل شكل كل شيء زوجه الشعب كل جماعة كثيرة من الناس يرجعون إلى أب مشهور بأمر زائد فهو شعب كعدنان ودونه القبيلة وهي ما انقسمت فيها أنساب الشعب كربيعة ومضر ثم العمارة وهي ما انقسمت فيها أنساب القبيلة كقريش وكنانة ثم البطن وهي ما انقسمت فيها أنساب العمارة كبنو عبد مناف وبنو مخزوم ثم الفخذ وهي ما انقسمت فيها أنساب البطن كبنو هاشم وبنو أمية ثم العشيرة وهي ما انقسمت فيها أنساب الفخذ كبنو العباس وبنو أبي طالب والحي يصدق على الكل لأنه للجماعة المتنازلين بمربع منهم وكلما تباعدت الأنساب ارتفعت المراتب الشرع البيان والإظهار والمراد بالشرع المذكور على لسان الفقهاء بيان الأحكام الشرعية والشرعية هي مورد الإبل إلى الماء الجاري ثم استعير لكل طريقة موضوعة بوضع إلهي ثابت من نبي من الأنبياء وشرعت لكم في الدين شريعة وأشرعت بابا إلى الطريق إشرعا وشرعت الدواب في الماء تشرع شروعا والشرعية اسم للأحكام الجزئية التي يتهذب بها المكلف معاشا ومعادا سواء كانت منصوصة من الشارع أو راجعة إليه والشرع كالشرعية كل فعل أو ترك مخصوص من نبي من الأنبياء صريحا أو دلالة بإطلاقة على الأصول الكلية مجاز وإن كان شائعا بخلاف الملة فإن إطلاقها على الفروع مجاز وتطلق على الأصول حقيقة كالإيمان بالله وملائكته وكتبه وغير ذلك ولهذا لا تتبدل بالنسخ ولا يختلف فيها الأنبياء ولا تطلق على أحاد الأصول والشرع عند السني ورد كاسمه شارعا للأحكام أي منشئا لها وعند المعتزلة ورد مجيزا لحكم العلق ومقرررا له لا منشئا والشرعي ما لا يستند وضع الاسم له إلا من الشرع كالصلاة ذات الركوع والسجود وقد يطلق على

المندوب والمباح يقال شرع الله الشيء أي أباحه وشرعه أي طلبه وجوبا أو ندبا والشروع في الشيء التلبس بجزء من أجزائه والشرعة ابتداء الطريق والمنهاج

الطريق الواضح أو الأول الدين والثاني الدليل وعن ابن عباس الشريعة ما ورد به القرآن والمنهاج ما ورد به السنة قال مشايخنا ورئيسهم الإمام أبو منصور الماتريدي ما ثبت بقاءه من شريعة من قبلنا بكتابنا أو بقول رسولنا صار شريعة لرسولنا فيلزمه ويلزمننا على شريعته لا على شريعة من قبلنا لأن الرسالة سفارة العبد بين الله وبين ذوي الالباب من عباده { ليبين ما قصرت عنه عقولهم في مصالح دارت بهم } فلو لزمنا شريعة من قبلنا كان

رسولنا رسول من قبلنا سفيراً بينه وبين أمته كواحد من علماء عصرنا لا رسول الله تعالى وهذا فاسد الشيء هو لغة ما يصح أن يعلم ويخبر عنه فيشمل الموجود والمعدوم ممكناً أو محالاً واصطلاحاً خاص بالموجود خارجياً كان أو ذهنياً { ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله } وفي أصول التوحيد للآمدي إطلاق لفظ الشيء بإزاء الوجود وفق اللغة واصطلاح أهل اللسان وسواء كان الموجود قديماً أو حادثاً فمن أطلق اسم الشيء على المعدوم حقيقة أو تجوزاً فلا بد له من مستند والمستند في ذلك إنما هو النقل دون الفعل والأصل عدمه فمن ادعاه يحتاج إلى بيانه كيف وأنه خلاف المؤلف المعروف من أهل اللغة في قولهم المعلوم ينقسم إلى شيء وإلى ما ليس بشيء الشيء أعم العام كما أن الله أخص الخاص ولم يجعل اسماً من أسمائه تعالى لئلا يتوهم الدخول في جملة الأشياء المخلوقة وهو مذكر يطلق على المذكر والمؤنث ويقع على الواجب والممكن والممتنع نص على ذلك سيبويه حيث قال في كتابه الشيء يقع على كل ما أخبر عنه ومن جعل الشيء مرادفاً للموجود حصر الماهية بالموجود ومن جعله أعم عمم الموجود والمعدوم وهو في الأصل مصدر { شاء } أطلق تارة بمعنى { شائي } اسم فاعل وحينئذ يتناول الباري كقوله تعالى { قل أي شيء أكبر شهادة قل الله } وبمعنى اسم مفعول تارة أخرى أي مشيء وجوده ولا شك أن ما شاء الله وجوده فهو موجود في الجملة { إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون } وعلى المعنى الثاني قوله تعالى { إن الله على كل شيء قدير } و { الله خالق كل شيء } فالشيء في حق الله بمعنى الشائي وفي حق المخلوق بمعنى المشيء وأعلم أن الشئئية على نوعين شئئية ثبوتية وهي ثبوت المعلومات في علم الله متميزاً بعضها عن بعض وهي على أقسام أحدها ما يجب وجوده في العين كذات الواجب سبحانه وثانيها ما يمكن بروزه من العلم إلى العين وهو الممكنات وثالثها ما لا يمكن وهو الممتنعات ومتعلق إرادته وقدرته

هو القسم الثاني دون الأول والثالث ومن هنا يقال مقدورات الله أقل من معلوماته لشمول العلم الممتنعات مع عدم تنافي المقدورات وانقطاعها ولا

يخفى أن ما وجد من معلومات الله ومقدوراته فهي متناهية وما لم يوجد منهما فلا نهاية لهما فلا يقال إن أحدهما

أكثر من الآخر إذ لا ينتهي إلى حد لا يوجد فوقه حد آخر ولا يلزم من القول بتعلق القدرة على كل الممكنات وجوب وجود جميعها لأن تعلقها غير كاف في الوجود بل يجب تعلق الإرادة حتى يوجد الممكن بالقدرة فيكون تعلق الإرادة حتى يوجد الممكن بالقدرة فيكون تعلق الإرادة هو المخصص لبعض الممكنات بالحدوث في بعض الأوقات وهذا مبني على أن تعلق القدرة بالجميع بالقوة على معنى أن تعلق القدرة بالشئ تأثيرها فيه وفق الإرادة فلا تنتهي قدرته عند المراد وإن كان تعلقها بالممكنات متناهية بالفعل على معنى ضمير إن القادر من يصح منه إيجاد الفعل وتركه أو على هذا يكون المقدور ما يصح من القادر إيجاداه وتركه وإنما لم يتعلقا بالقسم الأول والثالث لأنهما لما كانتا صفتين مؤثرتين ومن لازم الأثر أن يكون موجودا بعد عدم لزوم أن ما لا يقبل العدم أصلا كالواجب لا يقبل أن يكون أثرا لهما وإلا لزم تحصيل الحاصل وما لا يقبل الوجود أصلا كالمستحيل لا يقبل أيضا أن يكون أثرا لها وإلا لزم قلب الحقائق برجوع المستحيل عين الجائز فلا قصور فيهما كما لا نقص بعدم تعلق الرؤيا بالمعدومات والسمع بالألوان بل لو تعلقتا بهما لزم حينئذ القصور في ترك إعدام أنفسهما بل في إعدام الذات العلية وإثبات الألوهية لمن لا يقبلها من الحوادث ثم الممتنع إما ممتنع الكون لنفسه في علم الله تعالى كاجتماع الضدين وكون الشئ الواحد في آن واحد في مكانين ونحوه وإما ممتنع الكون لا باعتبار ذاته بل باعتبار تعلق العلم بأنه لا يوجد أو غير ذلك كوجود عالم آخر وراء هذا العالم أو قبله فما كان من القسم الأول فهو لا محالة غير مقدور من غير خلاف وما كان من القسم الثاني فنقول فيه إن الممكن من حيث هو ممكن لا ينبو عن تعلق القدرة به والقدرة من حيث هي قدرة لا يستحيل تعلقها بما هو في ذاته ممكن إذا قطع النظر عن غيره ولا معنى لكونه مقدورا غير هذا وإطلاق اسم المقدور عليه بالنظر إلى العرف وإلى

الوضع باعتبار هذا المعنى غير مستبعد وإن كان وجوده ممتنعا باعتبار غيره والنوع الثاني شئنة وجودية وهي وجودها خارج العلم والموجودات الخارجية من حيث تعلق القدرة بإخراجها من العلم إلى العين لا يتعلق بها قدرة أخرى لاستحالة تحصيل الحاصل فإن تعلق قدرة وإرادة بها باعتبار إعدامها وإيجادها بعد الإعدام في كل آن على القول بالخلق الجديد مع الأنفاس كما هو مذهب المحققين من الصوفية ثم إن الشئ والثابت والموجود ألفاظ مترادفة فلا يطلق على المعدوم ولو ممكنا خلافا للمعتزلة فإن الثبوت أعم من الموجود والمعدوم الممكن كإنسان سيوجد بخلاف المستحيل كاجتماع الضدين والمتخيل كجبل من ياقوت فالمعدوم الممكن شئ عندهم دون المستحيل ولفظ الشئ عام معنوي عند فخر الإسلام لا لفظي كما ظنه صاحب التقويم وإنه عام لا

مشارك كما ذهب إليه بعض المتكلمين من أهل السنة ولم يحفظ من العرب تعديّة { شاء } بالباء وإن كان في معنى { أراد } وقد تكاثر حذف المفعول

من { شاء } و { أراد } ومتصرفاتهما إذا وقعت في حيز الشرط بدلالة
الجواب على ذلك المحذوف معنى مع وقوعه في محله لفظاً ولأن في ذلك
نوعاً من التفسير بعد الإبهام إلا في الشيء المستغرب فإنه لا يكتفى فيه بدلالة
الجواب عليه بل مصرح به اعتناء بتعيينه ودفعاً لذهاب الوهم إلى غيره بناء على
استبعاد تعلق الفعل به واستغرابه كقوله
ولو شئت أن أبكي دماً لبكيت
عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

واختلفوا في جمع { شيء } فالأخفش يرى أنها { فعلاء } وهي جمع على غير
واحدة المستعمل ك { شاعر } و { شعراء } فإنه جمع على غير واحدة لأن {
فاعلاً } لا يجمع على { فعلاء } والخليل يرى أنها { أفعلاء } نائية عن { أفعال }
{ وبدل منه وجمع لواحد المستعمل وهو { شيء } والكسائي يرى أنها
{ أفعال } ك { فرخ } و { أفراخ } ترك صرفها لكثرة استعمالها لأنها شبهت
ب { فعلاء } في كونها جمعت على { أشياء } فصارت { صحراء } و
{ صحراوات } الشهيد الشاهد والأمين في شهادته والذي لا يغيب عن علمه
شيء والقتيل في سبيل الله لأن ملائكة الرحمة تشهده أو لأن الله وملائكته
شهود له بالجنة أو لانه ممن يستشهد يوم القيامة عن الأمم الخالية أو لسقوطه
على الشهادة وهي الأرض أو لأنه حي عند ربه حاضر أو لأنه يشهد ملكوت الله
وملكه قال المفسرون يشهد بمعنى { بين } في حق الله وبمعنى { أقر } في
حق الملائكة وبمعنى { أقر واحتج } في حق أولي العلم من الثقلين و { أشهد
{ مجهولاً أي قتل في سبيل الله ك { استشهد } والمشهد والمشهدة محضر
الناس والمشهود يوم الجمعة أو يوم القيامة أو يوم عرفة والشاهد أيضاً يوم
الجمعة وصلاة الشاهد صلاة المغرب سميت به لأنها تصلى عند طلوع نجم
اسمه شاهد { فمن شهد منكم الشهر فليصمه } أي حضر وشهد عند الحاكم
أخبر { والله على كل شيء شهيد } أي عليم و { شهد الله أنه لا إله إلا هو }
يحتمل الإخبار والعلم والشهادة بيان الحق سواء كان عليه أو على غيره وخبر
قاطع يختص بمعنى يتضمن ضرر غير المخبر فيخرج الإقرار وقيل إقرار مع
العلم وثبات اليقين والإقرار قد ينفك عن ذلك ولذلك أكذب الله

الكفار في قولهم { نشهد إنك لرسول الله } ولما كان الخبر الخاص مبيناً
للحق من الباطل سمي شهادة وسمي المخبر به شاهداً فلهذا شبه الدلالة في
كمال وضوحها بالشهادة وشهد الرجل على كذا يشهد عليه شهادة إذا أخبر به
قطعا وشهد له بكذا يشهد به شهادة إذا أدى ما عنده من الشهادة والشهادة
تقام بلفظ الشهادة أعني أشهد بالله وتكون قسماً ومنهم من يقول إن قال
{ أشهد } يكون قسماً وإن لم يقل بالله والشهود جمع شاهد والأشهاد جمع
شهود أو جمع { شهد } بالسكون اسم جمع ك { ركب } و { صحب } أو
بالكسر تخفيف شاهد ك { وتد } و { أوتاد } الشك هو اعتدال النقيضين عند
الإنسان وتساويهما وذلك قد يكون لوجود أمارتين متساويتين عنده في
النقيضين أو لعدم الأمانة فيهما والشك ضرب من الجهل وأخص منه لأن
الجهل قد يكون عدم العلم بالنقيضين رأساً فكل شك جهل ولا عكس { وإن

كان طرف الوقوع واللاوقوع على السوية فهو الشك { وإن كان أحد الطرفين راجحا والآخر مرجوحا فالمرجوح يسمى وهما والراجح إن قارن إمكان المرجوح يسمى ظنا وإن لم يطابق يسمى جهلا مركبا والشك كما يطلق على ما لا يترجح أحد طرفيه يطلق أيضا على مطلق التردد كقوله تعالى { لفي شك منه } { وعلى ما يقابل العلم } قال الجويني الشك ما استوى فهي اعتقادان أو لم يستويا ولكن لم ينتبه أحدهما إلى درجة الظهور الذي يبني عليه العاقل الأمور المعتمدة والريب ما لم يبلغ درجة اليقين وإن ظهر نوع ظهور ويقال شك مريب ولا يقال ريب مشكك ويقال أيضا رابني أمر كذا ولا يقال شكني والشك سبب الريب كأنه شك أو لا فيوقعه شكه في الريب فالشك مبدأ الريب كما أن العلم مبدأ اليقين والريب قد يجيء بمعنى القلق والاضطراب والحديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك فإن الصدق طمأنينة والكذب ريبة ومنه { ريب الدهر } لنوائيه فيوصف به الشك كما في قوله تعالى { وإنهم لفي شك منه مريب } والمرية التردد في المتقابلين وطلب الأمانة من { مري الضرع } إذا

مسحه للدر الشاذ هو الذي يكون وجوده قليلا لكن لا يجيء على القياس

والضعيف هو الذي يصل حكمه إلى الثبوت والشاذ المقبول هو الذي يجيء على خلاف القياس ويقبل عند الفصاحة والبلغاء والشاذ المردود هو الذي يجيء على خلاف القياس ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء وما كان مطردا في القياس والاستعمال جميعا نحو { قام زيد } و { ضربت عمرا } و { مررت بسعيد } ومطردا في القياس شاذا في الاستعمال كالماضي من { يذر } و { يدع } وبالعكس كقولهم { استنوق الجمل } وشاذا في القياس والاستعمال جميعا ك { مسك مدووف } و { فرس مقوود } ودخول { ال } في المضارع شاذ في القياس واستعمال مفعول { عسى } اسما صريحا قوي في القياس وضعيف في الاستعمال والمراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقعود والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس ك { خزعال } والضعيف ما يكون في ثبوته كلام ك { قرطاس } بالضم والمطرد لا يتخلف والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل الشرط العلامة ومنه { أشرط الساعة } والشروط للصكوك لأنها علامات دالة على التوثق وسمي ما علق به الجزاء شرطا لأنه علامة لنزوله في القاموس إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه كالشريطة وفي معراج الدراية الشروط جمع شرط بسكون الراء والأشراط جمع شرط بفتح الراء وهما العلامة والمستعمل على لسان الفقهاء الشروط لا الأشرط وقال بعضهم والذي بمعنى العلامة الشرط بالفتح دون الشرط بالسكون { والشرائط جمع شريطة والشريطة والشرط واحد والتاء للنقل } والشريطة بالضم ما اشترطته يقال خذ شرطتك والشرط على ما اصطلاحه المتكلمون ما يتوقف عليه الشيء فلا يكون داخلا فيه ولا مؤثرا قال الغزالي هو ما لا يوجد الشيء بدونه ولا يلزم أن يوجد عنده وقال الرازي هو ما يتوقف تأثير المؤثر عليه لا وجوده والمختار أنه ما يستلزم نفيه نفي أمر لا على وجهة السببية كما في الكرمانى وقال بعضهم الشرط على معنيين

أحدهما ما يتوقف عليه وجود الشيء فيمتنع بدونه والثاني ما يترتب وجوده عليه فيحصل عقيبه ولا يمتنع وجوده بدونه وهو الذي يدخل عليه حرف الشرط

قال بعض المحققين ما يسميه النحاة شرطا هو في المعنى سبب لوجود الجزء وهو الذي تسميه الفقهاء علة ومقتضيا وموجبا ونحو ذلك فالشرط اللفظي سبب معنوي { فتفطن لهذا فإنه موضع غلط فيه كثير } والشرط عندنا ما يقتضي وجوده وجود المشروط ولا يقتضي عدمه عدمه وهذا مقتضى الشرط الجعلي النحوي وأما المشهور وهو ما يتوقف عليه وجود المشروط ولا يلزم من وجوده وجوده فهو الشرط الحقيقي وذلك يقتضي عدمه عدمه ولا يقتضي وجوده وجوده وشرط وجود الشيء لا يجب أن يكون بجميع أجزائه شرطا لبقاء ذلك الشيء وليس ثبوته ثبوت رجوع أحد المحكمين قبل الحكم من فروع هذا الأصل لأن شرط صحة التحكيم اتفاق المحكمين في التقليد فإذا لم يكن هذا الشرط بجميع أجزائه شرطا لبقائه يلزم بقاء صحة التحكيم بأحد شطري الشرط وهو بقاء رضى أحد المحكمين في العناية الأكملية كل واحد من المحكمين أن يرجع قبل أن يحكم عليهما لأنه مقلد من جهتهما لاتفاقهما على ذلك فلا يحكم إلا برضاهما جميعا لأن ما كان وجوده من شيئين لا بد من وجودهما وأما عدمه فلا يحتاج إلى عدمهما بل بعدم أحدهما انتهى وقد تقرر في محله أنه إذا وجد للشيء جميع ما يتوقف عليه من الأمور الخارجية فحينئذ يجب أن يوجد جميع أجزاء الشيء وكذا إذا وجد بعض ما يجب به باقي الأمور الخارجية فلا يكون معدوما لعدم بعض أجزائه والشرط عند المناطق جزء الكلام فإن الكلام عندهم مجموع الشرط والجزاء وعند أهل العربية الجزء كلام تام والشرط قيد له وأبو حنيفة أخذ كلام القوم والشافعي أخذ كلام أهل العربية فالمعلق بالشرط عندنا هو الإيقاع فلا يتصور قبل وجود الشرط المعلق به فلا ينعقد اللفظ علة وعند الشافعي المعلق هو الوقوع فلا مانع من انعقاد اللفظ علة والحق لنا فإن من حلف أن لا يعتق يحنث التعليق قبل وجود الشرط اتفاقا وإجماع أهل العربية وغيرهم على أن الجزء وحده لا يفيد الحكم وإنما الحكم بين مجموع الشرط والجزاء والفرق بين الشرط

والعلة أن العلة لا بد وأن تكون مطردة ومنعكسة بخلاف الشرط والعلة لا بد وأن تكون ثبوتية بخلاف الشرط فإنه قد يكون وجوديا كالحياة مع العلم للعلة والعلة لا تكون إلا واحدة بخلاف الشرط فإنه لا مانع من تعدده والعلة الواحدة لا تكون علة لحكمين والشرط الواحد قد يكون شرطا لأمر كالحياة والعلة لا بد وأن تكون صفة قائمة بمحل الحكم بخلاف الشرط فإنه قد لا يكون صفة وذلك كمحل الصفة بالنسبة إلى الصفة فإنه شرط لها وليس صفة لمحلها والعلة موجبة للمعلول أو مؤثرة فيه كالعلم مع العالمية بخلاف الشرط مع

المشروط كالحياء مع العلم والعلة ملازمة للحكم ابتداء ودواما بخلاف الشرط فإنه يتوقف عليه ابتداء لا دواما والعلة مصححة للمعلول بالاتفاق وأما الشرط فقد اختلف في كونه مصححا للمشروط وعلة في تصحيحه إلى غير ذلك والشرط العقلي كالحياء للعلم والشرعي كالوضوء للصلاة والعادي كالنطفة في الرحم للولادة واللغوي هو الذي دخل فيه حرف الشرط كالتعليقات والنحوي ما دخله شيء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببية الأول للثاني والعرفي ما يتوقف عليه وجود الشيء سواء كان داخلا أو خارجا ومعنى الشرط في متعارف اللغة هو الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فإن طابق الواقع فالشرطية صادقة وإلا فكاذبة والاعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضموني طرفها كما حقق في موضعه ومن الشروط ما يعرف اشتراطه بالعرف ومنها ما يعرف اشتراطه باللغة كما يعرف أن شرط المفعول وجود فاعله وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعوله فيلزم من وجود المفعول وجود الفاعل لا العكس { بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض إذ الاسم المرفوع مظهرا أو مضمرا لا بد منه في كل الكلام عربي سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية } والشرط ليس كسائر القيود لأن الشرط الصريح يعبر حال المقيد به في صدقه وكذبه وكذا ما في معنى الشرط بخلاف الظرف والحال الباقيين على معناهما المتبادر وما يطلق عليه اسم الشرط خمسة بالاستقراء شرط محض وهو الذي يتوقف انعقاد العلة للعلة على وجوده كما في { إن دخلت الدار فأنت حر } وشرط في حكم العلة في إضافة الحكم إليه كشق الزق الذي فيه مائع وشرط له حكم الأسباب وهو الذي تخلل بينه وبين المشروط فعل فاعل مختار لا يكون ذلك الفعل منسوباً إلى ذلك الشرط ويكون سابقاً على ذلك الفعل الاختياري كما إذا حل قيد عبد حتى أبق وشرط اسماً لا حكماً وهو ما يقتصر الحكم إلى وجوده ولا يوجد عند وجوده كأول الشرطين في { إن فعلت هذا وهذا

فكذا { وشرط كالعلامة الخالصة كالإحصان في الزنا ولصحة الأداء والانعقاد شروط شرط شرط وجوده في ابتداء الصلاة من غير اعتبار بقائه وهي النية والتحريم وشرط شرط بقاؤه ودوامه كالطاهرة وستر العورة وشرط شرط وجوده في خالها كالقراءة والشرط أبداً يقصر عن العلة والأسباب لأنها مصححة وليست موجبة ولهذا اكتفى في الإحصان باثنين ويطلب في الزنا بأربعة لكون

الزنا سببا وعلة وقيل يحتمل أن يكون ذلك بجناية الطرفين والشرط لا يدخل في حقيقة الشيء مثل الوضوء للصلاة بخلاف الركن فإنه داخل فيه مثل الفاتحة في الصلاة والشرط إذا دخل على شرط ليس بينهما جزاء وليس في الأول ما يصلح للجزائية يمكن جعل كل شرط في مكانه بتقدير جزاء للأول وإن كان بعد الثاني جزاء يمكن جعل الثاني مع جزائه جزاء للشرط الأول فحينئذ لا بد من الفاء في أداة الشرط الثاني تقول إن دخلت فإن سلمت فلك كذا { وإن كان أكثر من شرطين فلا يكون حينئذ في أداة الشرط الثاني فاء فالشرط

الأخير مع الجزاء جواب المتوسط وهو مع جوابه جواب المقدم وفي صورة الشرطين بلا جزاء يمكن أيضا تقدير حرف عاطف ليكون الثاني معطوفاً على الأول ويمكن القول في صورة تأخير الجزاء عن الشرطين بتأخير الشرط الثاني عن الجزاء حتى يكون المذكور جزاء للأول وجزاء الثاني محذوفاً ويمكن تأخير الشرط الأول عن الثاني لأن الأول يستحق الجواب فاعترضه الثاني فعوقه عن الجواب فاستحقه لسبقه إليه فوجب تأخير المقدم وتقديم المؤخر فلا تطلق في { إن أكلت إن شربت فأنت طالق } حتى يقدم المؤخر ويؤخر المقدم إلا إذا نوى إبقاء الترتيب فتصح نيته وعن أبي يوسف إن ذلك إذا لم يكن الترتيب نحو { إن كلمت إن دخلت فعبدني حر } و { إن شربت إن أكلت فأنت طالق } لأن الكلام في العرف بعد الدخول والشرب بعد الأكل وأما في صورة { إن أكلت إن شربت فأنت طالق } ليس فيها ما يصلح للجواب إلا شيء واحد فإن جعل جواباً لهما معا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل وإن جعل جواباً مبهما يلزم إتيان ما لا دخل له في الكلام وترك ما له فيه دخل وهو عيب وإن جعل جواباً للثاني دون الأول يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جواباً للأول فيجب الإتيان بالفاء والرابطة مثل { إن شربت فإن أكلت } فتعين أن يكون جواباً للأول دون الثاني ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثاني فالأصل { إن أكلت فإن شربت فأنت طالق }

فلا تطلق حينئذ حتى تأكل ثم تشرب وليس من هذا النوع قوله تعالى { ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم } إذ لم يذكر فيها جواب وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى الأول فينبغي أن يقدر إلى جانبه ويكون الأصل { إن كان الله يريد أن يغويكم لا نفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم } لأن إرادة الإغواء من الله مقدم على إرادة نصحه ولأن النصح إنما لا ينفع بعد إرادة الإغواء وهذا يسمى في علم البلاغة القلب وهو نوع منها هكذا عند فقهاءنا الحنفية وأما عند محققي طائفة الشافعية فالحكم فيما إذا قال { إن شربت إن أكلت فأنت طالق } أنها لا تطلق حتى تأكل ثم تشرب وجعلوا منه قوله تعالى { ولا ينفعكم نصحي } الآية وقد عرفت أن الآية ليست من توالي شرطين وعندهما جواب بل من تواليهما وقبلهما جواب والشرط الواقع حالا لا يحتاج إلى الجزاء كقوله فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع

وقد يكون بعض الشروط مجازاً مثل قوله تعالى { فذكر إن نفعت الذكرى } ل أن الأمر بالتذكير واقع في كل وقت والتذكير واجب نفع أو لم ينفع فالشرط ههنا كالمجاز غير المحتوم الشرط هو بالكسر والسكون والشريك ك { أمير } المشارك وشركة في البيع والميراث ك { علمه } شركة بالكسر واشترك بالله كفر فهو مشرك ومشركي والاسم { الشرك } فيهما { ولا يشرك بعباده ربه أحدا } محمول على المشركين كقوله { وأقتلوا المشركين } وأكثر الفقهاء يحملون على الكافرين جميعاً كقوله تعالى { وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله } قيل هم من عدا أهل الكتاب لقوله تعالى {

إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبين والنصارى والمجوس والذين اشركوا { فأفرد المشركين عن اليهود والنصارى والشرك أنواع شرك الاستقلال وهو إثبات إلهين مستقلين كشرك المجوس وشرك التبعية وهو تركيب الإله من ألوهة كشرك النصارى وشرك التقريب وهو عبادة غير الله ليقرب إلى الله زلفى كشرك متقدمي الجاهلية وشرك التقليد وهو عبادة غير الله تبعاً للغير كشرك متأخري الجاهلية وشرك الأسباب وهو إسناد التأثير للأسباب العادية كشرك الفلاسفة والطبائعيين ومن تبعهم على ذلك وشرك الأغراض وهو العمل لغير الله فحكم الأربعة الأولى الكفر بإجماع وحكم السادس المعصية من غير كفر بإجماع وحكم الخامس التفصيل فمن قال في الأسباب العادية إنها تؤثر بطبيعتها فقد حكي الإجماع علي كفره ومن قال إنها تؤثر بقوة أودعها الله فيها فهو فاسق والقول بأن لا تأثير لشيء في شيء أصلاً وما يرى من ترتيب الآثار على الأشياء إنما هو بطريق إجراء العادة بأن يخلق الله الأثر عقيب ما يظن به سبباً مبنياً على أصل الأشعري { قال التفتازاني في التلويح فعل العبد عند الأشاعرة اضطراري لا اختيار له فيه والعقل لا يحكم باستحقاق الثواب على ما لا اختيار للفاعل فيه } ولا

يخفى أنه يتضمن كثيراً من الفسادات مثل الجبر والظلم وخلو بعثة الأنبياء من الفائدة وقد ورد في الكتب المنزلة وأخبار الأنبياء ذكر الأسباب وتفويض مصالح العباد إلى مديرات الأمر وفي خلق السبب زيادة قدرة وحكمة خلق نفسه وخلق قوة تأثيره ونظام الولاية حينئذ بترتيب الأشياء ويتعلق بعضها ببعض وإفاضة الجود وهي إعطاء الخواص للقوى والآثار للأشياء وتقرر أيضاً أن ما سوى الله محتاج إليه تعالى في جميع ما له من القوى وغيرها في الحصول والبقاء فلا يكون تأثير قدرة الله منقطعاً في كل حال عن تأثير المؤثرات فصدور ما صدر عنها أيضاً يلزم أن يكون بقدرة الله فيكون الأثر الصادر عنها صادراً عن قدرة الله وإرادته صدور الأثر من سبب السبب والواسطة التي هي بين الجبر والقدر على ما يقوله أهل السنة يسميها أبو حنيفة بالاختيار وأبو الحسن الأشعري بالكسب وفي بعض المعتبرات قال بعض أتباع الأشعري المؤثر في فعل العبد قدرتان ومذهب المعتزلة فيه قدرة العبد فقط بلا إيجاب بل باختيار ومذهب الحكماء بإيجاب وامتناع تخلف والمراد بأفعال العباد المختلف في كونها بخلق العبد أو بخلق الرب هو ما يقع بكسب العبد ويستند إليه مثل الصلاة ونحو ذلك مما يسمى بالحاصل بالمصدر لا المصدر والمشارك يطلق على المرائي كما وقع في الحديث وصرح به في المغرب الشكر بالضم عرفان الإحسان ومن الله المجازاة والثناء الجميل وأصل الشكر تصور النعمة وإظهارها وحقيقته العجز عن الشكر وأحسن الثناء العجز عن إحصاء الثناء قال عليه الصلاة والسلام لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك أي لا أحيط بمحامدك وصفات ألوهيتك وإنما أنت المحيط بها وحدك لا أنه عليه الصلاة والسلام إرادته أنه عرف منه ما لا يطاوعه لسانه في العبارة

وشكر الله وبالله ولله ونعمة الله وبها شكرا وشكرانا والشكور الكثير الشكر والشكر اللغوي كالحمد اللغوي في أنهما وصف باللسان بإزاء النعمة إلا أن

الحمد يكون باللسان بإزاء الشجاعة بخلاف الشكر والنعمة مقيدة في الشكر بوصولها إلى الشاكر بخلافها في الحمد { ويختص الشكر بالله تعالى بخلاف الحمد } قال بعضهم ما يرجع إليّ الجناب المقدس الإلهي من ثناء الثقلين إما أن يكون بالنظر إلى ما هو عليه أو بالنظر إلى ما هو منه والثاني يسمى شكرا والأول إن كان ثبوتيا يسمى حمدا وإن كان سلبيا يسمى تسبيحا والشكر مطلقا الثناء على المحسن بذكر إحسانه فالعبد يشكر الله أي يشني عليه بذكر أحسانه الذي هو النعمة و الله تعالى يشكر العبد أي يشني عليه بقبول إحسانه الذي هو الطاعة وهذا المفهوم ينقسم إلى الشكر اللغوي وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل باللسان والجنان والأركان وإلى الشكر العرفي وهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر والكلام وغيرها إلى ما خلق له وأعطاه لأجله كصرف النظر إلى مصنوعاته والسمع إلى تلقي إنذاراته والذهن إلى فهم معانيها وعلى هذا القياس وقليل ما هم وهذا الشكر هو المراد بعدم وجوب شكر المنعم عقلا إذ لو وجب عقلا لوجب قبل البعثة ولو وجب قبلها لعذب تاركه ولا تعذيب قبل الشرع لقوله تعالى { وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا } هذا عند الأشاعرة القائلين بعدم وجوب الإيمان قبل البعثة إذ لا يعرف حكم من أحكام الله تعالى إلا بعد بعثه نبي فمن مات ولم تبلغه دعوة رسول فهو ليس من أهل النار عندهم وأما أبو منصور الماتريدي وأتباعه وعامة مشايخ سمرقند فإنهم قائلون بأن بعض الأحكام قد يعرف قبل البعثة بخلق الله تعالى العلم به إما بلا سبب كوجوب تصديق النبي وحرمة الكذب الضار وإما مع سبب بالنظر وترتيب المقدمات وقد لا يعرف إلا بالكتاب كأكثر الأحكام فيجب الإيمان بالله تعالى قبل البعثة عقلا حتى قال أبو حنيفة

لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم لما يرى في الآفاق والأنفس ولا مانع من إرادة التعذيب الديوي بطريق الاستقبال ولو سلم أن المراد التعذيب الأخروي فنفيه لا ينافي استحقاقه المعتبر في مفهوم الواجب فإن مفهومه ما يستحق تاركه التعذيب لا ما يعذب تاركه لجواز العفو هذا وتوفية شكر الله صعب ولذلك لم يشن الله بالشكر من أوليائه إلا على إبراهيم { شاكرا لأنعمه } وعلى نوح { إنه كان عبدا شكورا }

قال الواسطي الشكر شرك بمعنى أن من اعتقد أن حمده وشكره يساوي نعم الله فقد أشرك ولهذا يؤثرون في الحمد ما يدل على العموم دون التجدد والحدوث وإنما جعل الحمد رأس الشكر لأن ذكر النعمة باللسان والثناء على موليا أشيع من الاعتقاد وآداب الجوارح لما في عمل القلب والجوارح من الخفاء والاحتمال والنطق يفصح عن كل خفي وعن كل مشبته وفيه أن دلالة الأفعال على مدلولاتها قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الأقوال فإن دلالتها وضعية وقد يتخلف عنها مدلولها وشكر المنعم عليه المنعم على إحسانه خير له لأنه تمسك بقوله عليه الصلاة والسلام من أدبت إليه نعمة فليشكرها وشر للمنعم لأنه يصل إليه بعض الجزاء في الدنيا وربما يؤدي إلى خلل في إخلاصه وغرور نفسه فينتقص بقدره من ثواب الآخرة وكفره خير للمنعم لأنه يبقى ثواب العمل كله له في الآخرة وشر له لأن كفران النعمة مذموم قال عليه

الصلاة والسلام من لم يشكر الناس لم يشكر الله الشفاعة هي سؤال فعل الخير وترك الضر عن الغير لأجل الغير على سبيل الضراعة ولا تستعمل لغة إلا بضم الناجي إلى نفسه من هو خائف من سطوة الغير و { من يشفع شفاعة حسنة } أي من يزد عملاً إلى عمل { ولا تنفعها شفاعة } أي ما لها شافع فتتفعها شفاعته ومعنى { شافعا } و { مشفعا } يطلب الشفاعة لصاحبه ويعطي له الشفاعة والخلاف بيننا وبين المعتزلة في الشفاعة في موضعين أحدهما في معنى الشفاعة والثاني في أن المشفوع له من هو فمعنى الشفاعة عندنا طلب العفو من الذي وقع لجناية في حقه وعندهم طلب زيادة الدرجات للمشفوع له وأما المشفوع له فصاحب الكبيرة عندنا وعندهم هو مؤمن لم يجر عليه كبيرة أو جرت وتاب عنها قيل في قوله تعالى { والشفع والوتر } هو الخلق لقوله { ومن كل شيء خلقنا زوجين } أو هو الله تعالى لقوله تعالى { ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم } والشفيع صاحب الشفاعة أو صاحب الشفعة وبالشفاعة يمحو الله أثر العصيان ويكفره

بالإحسان ويستتر بها ما ليس ظهوره من العبد محموداً ممن شاء أن يشفع من نبي أو ولي أو لا بشفاعة بل برحمته إلا الكفر فإن أهله مخلدون في النار واستحقاق حرمان الشفاعة لبعض العصاة لا يستلزم الوقوع لجواز أن يشفعه بسبب كمال شفيعته لأتمه العصاة ولو استحقوا الحرمان بسبب

التقصير أو المراد حرمان الشفيعية أو لرفع الدرجة أو لعدم الدخول أو في بعض مواقف الحشر على أن الاستحقاق لا يستلزم الوقوع كما ذكرنا الشركة هي عبارة عن اختلاط النصيبين فصاعداً بحيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر وشركة العقد هو أن يقول أحدهما شاركتك في كذا وبقبل الآخر وشركة المال هو أن يملك اثنان عينا إرثاً أو شراءً أو استيلاءً أو اتهاًباً أو وصيةً وشركة العنان نوع من شركة العقد وهو أن يشترك الرجلان في نوع بز أو متاع أو في عموم التجارة ولم يذكر الكفالة وشركة المفاوضة نوع من شركة العقد أيضاً تضمنت وكالة وكفالة والتساوي تصرفاً ومالاً وديناً الشعر شعر به ك { نصر } و { كرم } علم اشعر والشعور إدراك من غير إثبات فكأنه إدراك متزلزل وتارة يعبر به عن اللمس ومنه استعمل { المشاعر } ولما كان حس اللمس أعم من حس السمع والبصر قيل { فلان لا يشعر } أبلغ في الذم من { لا يسمع ولا يبصر } والقوة الناطقة لا تدخل تحت المشاعر إلا بضرب من التكلف وشعرت بفتح العين بمعنى علمت وشعرت بضمها بمعنى صرت شاعراً والشاعر المفلق الصنديد ومن دونه شاعر ثم شوبعر ثم شعور ثم متشاعر وشعر شاعر أي جيد والشعر بالكسر غلب على منظوم القول لشرفه بالوزن والقافية وإن كان كل علم شعراً وفي الحديث إن من الشعر لحكمة وقد صح أن امرأ القيس حامل لواء الشعراء الحديث والشاعر في القرآن عبارة عن الكاذب بالطبع ولكون الشعر مقر الكذب قيل أحسن الشعر أكذبه وقال بعض الحكماء لم ير متدين صادق اللهجة مفلحاً في شعره وإنما رموه بالشعر حتى قالوا بل هو شاعر يعنون أنه كاذب لا أنه أتى بشعر منظوم مقفى إذ لا يخفى على الأغبياء من العجم فضلاً عن بلغاء العرب أن القرآن ليس على أساليب الشعر وقوله

عليه الصلاة والسلام
أنا النبي لا كذب
أنا ابن عبد المطلب
وقوله
هل أنت إلا إصبع دميت
وفي سبيل الله ما لقيت

اتفاقي من غير تكليف وقصد منه إلى ذلك وقد يقع مثله كثيرا في تضاعيف
المنشورات على أن
الخليل ما عد المشطور من الرجز شعرا كذا في الأنوار والشعر بالفتح للإنسان
وغيره والصوف للغنم والمرعزاء للمعز والوبر للإبل والسباع والعفاء للحمير
والهلب للخنزير والزغب للفرخ والريش للطائر والزف للنعام وشعر سبط أي
مسترسل وشعر جعد أي منقبض ورجل شعراني أي طويل شعر الرأس وأشعر
أي كثير شعر البدن وتعليل حياة الشعر عند من جعله حيا بحرمة بالطلاق
وبحله بالنكاح كاليد في حرمتها بالطلاق وحلها بالنكاح والعظم لا تحله الحياة
عند الحنفية ولا دلالة في قوله تعالى { من يحيى العظام وهي رميم } على أن
العظم ذو حياة فيؤثر فيه الموت كسائر الأجزاء بل إحياءه الرد إلى بدن حي
والشعار يقال لما ولي الجسد من الثياب وهو أيضا ما تناوب به التقدم في
الحرب قال سمرة ابن جندب شعار المهاجرين عبد الله وشعار الأنصار عبد
الرحمن الشرح هو حقيقة في الأعيان واستعارة في المعاني وشرح الله صدره
وسعه بالبيان وشرحت الأمر بينته وأوضحته وكانت قريش تشرح النساء شرحا
وهو وطء المرأة مستلقية على قفاها وفيه توسعة وبسط ومنه تشريح اللحم
الشبه بالكسر والتحريك وك { أمير } المثل وشبهه إياه وبه تشبيهها مثله ولا
يستعمل الثلاثي من الشبه كالسفه محركة كما لا يستعمل المصدر من { أشبه
} تقول أشبه يشبه شيئا والشبهة بالضم الالتباس وشبه عليه الأمر أي لبس
والشكل الشبه والمثل ما يوافقك ويصلح لك وواحد الأمور الإشكال للأمور
المختلفة المشكلة وصورة الشيء المخصوصة والمتوهمة وأشكل الأمر التبس
وأشكل الكتاب أعجمه كأنه أزال عنه الإشكال وأشكل الدابة شد قوائمها بحبل
وهذا أشكل به أي أشبه { وقول الفقهاء وهو الأشبه معناه الأشبه بالمنصوص
رواية والراجح دراية فتكون الفتوى

عليه كما في البرازية { والشبهة ما يشبه بالثابت وليس بثابت والشبهة في
الفعل ما ثبت بظن غير الدليل كظن حل الوطاء لأمة أبويه وزوجه وفي المحل
ما يحصل بقيام دليل ناف للحرمة ذاتا كوطء أمة أبيه والمشاركة وفي الفاعل
أن يظن الموطوءة زوجته أو جاريته وفي الطريق كالوطء ببيع أو نكاح فاسد
الشرف محركة العلو والمكان العالي والمجد لا يكون إلا بالآباء أو علو الحسب
وشرفه ك { نصره } غلبه شرفا أو طاله في الحسب وشرف ك { كرم } فهو
شريف اليوم وشارف عن قريب أي سيصير شريفا وشارفه وعليه اطلع من
فوق وذلك الموضع مشرف ك { مكرم } الشطر شطر عنه أبعد و شطر إليه
أقبل وهو في الأصل لما انفصل عن الشيء ثم استعمل لجانبه وإن لم ينفصل

كالقطر في القاموس الشطر نصف الشيء وجزؤه ومنه حديث الإسراء فوضع شطرها أي بعضها الشأن الحال والأمر الذي يتفق ويصلح ولا يقال إلا فيما يعظم من الأحوال والأمور والشأن أيضا الطلب والقصد يقال { شأنت شأنه } أي قصدت قصده الشين كالغيب لفظا ومعنى الشجر هو ما له ساق وما لا ساق له فهو نجم وحشيش { والنجم والشجر يسجدان } الشفعة محرقة الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء الأخيرة أو إلى قريبها أو إلى قريب العتمة ويقولون عليه ثوب كأنه الشفق كما يقال على البياض الرقيق ومنه شفقة القلب لرقته كذا في ابن الهمام قال ابن سيرين إن الحمرة التي مع الشفق لم تكن حتى قتل الحسين رضي الله عنه الشرب مثلث الفاء إيصال ما لا يتأتى فيه المضغ إلى جوفه بفيه وهو أعم من الشفة مطلقا لأن الشفة مخصوصة بالحيوانات وشفة الشيء وشفاه جانبه لأمه في المؤنث محذوفة وفي المذكر تامة منقلبة عن واو { لها شرب } أي نصيب من الماء كالسقي والقيت للحظ من السقي والقوت والاعتبار في الشفعة إلى الرؤوس دون الأنصاء الشم بالفتح هو عبارة عن قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ من شأنها إدراك ما يتأدى إليها بتوسط الهواء من الروائح

وبالضم جمع أشم وهو الأرفع الشدة بالكسر اسم من الاشتداد و الشدة بالفتح الحملة في الحرب و { حتى يبلغ أشده } ويضم أوله أي قوته وهو ما بين ثماني عشرة سنة إلى ثلاثين وهو واحد جاء على بناء الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر مع أن { فعلة } لا تجمع على { أفعل } الشيعة شيعة الرجل بالكسر أتباعه وأنصاره والفرقة على حده وتقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث وقد غلب هذا الاسم على كل من يتولى عليا وأهل بيته حتى صار اسما لهم خاصة الشيطان هو إما من { شاط } بمعنى { هلك } أو من { شطن } بمعنى { بعد } وهو المحرق في الدنيا والآخرة والعصي الأبي الممتلي شرا ومكرا أو المتماذي في الطغيان الممتد إلى العصيان وله في القرآن صفات مذمومة وأسماء مشؤومة خلق من قوة النار ولذلك اختص بفرط القوة الغضبية والحمية الذميمة فامتنع من السجود لآدم عليه السلام وإغواؤه إنما يؤثر في من كان مختل الرأي مائلا إلى الفجور كما قال تعالى { وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم } وقوله { ثم لآتينهم من بين أيديهم } إلى آخره كالدلالة على بطلان ما يقال إنه يدخل في بدن ابن آدم وحديث الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم تمثيل وتصوير وله نسل وذرية صار له ذلك بعدما مسح لإنظاره إلى قيام الساعة ودليل كون الشياطين أجساما كائنة آية { خلقتني من نار وخلقته من طين } الشمل من الأضداد وهو التفرق والاجتماع وشمل من باب { علم } في اللغة المشهورة و شمل بفتح الميم على اللغة الفصيحة وحكي عن ابن الأعرابي شمل يشمل ك { نصر ينصر } ويجوز الضم في لغة والشمول لتناول الكل لجزئياته والاشتمال في تناول الكل لأجزائه ومعنى تناول الشمولي أن يتعلق الحكم بكل واحد مجتمعا مع غيره أو منفردا عنه مثل { من دخل الحصن فله درهم } فلو دخله واحد استحق درهما ولو دخله جماعة معا أو متعاقبين استحق كل واحد درهما ومعنى تناول البدلي هو أن

يتعلق الحكم بكل واحد بشرط الانفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل { من دخل بهذا الحصن أولا فله درهم } فكل واحد دخل أولا منفردا استحق الدرهم ولو دخله جماعة معا لم يستحقوا شيئا ولو دخلوا متعاقبين لم يستحق إلا الواحد السابق الشخص هو الجسم الذي له مشخص وحجمية وقد يراد به الذات المخصوصة والحقيقة المعينة في نفسها تعينا يمتاز عن غيره والشخص أمر عديم عند المتكلمين شحيا في القاموس كلمة سرمانية تفتح بها الأغاليق من غير مفاتيح ولا يبعد أن يكون معنى { ستشحك خصفة } ستفتح مغاليقك بلا مفتاح وخصفة اسم امرأة أي ستشحك الشورى مصدر كالفتيا بمعنى التشاور نوع { شنان قوم } شدة بغضهم وعداوتهم ومسكنة بغض قوم هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون هما مصدران { شيعا } أهواء مختلفة عن النبي { صلى الله عليه وسلم } هم أصحاب البدع والاهواء { كل يعمل على شاكلته } أي على سجيته التي قيده { شقيا } عصيا { شواظ } هو اللهب الذي لا دخان له { شانتك } عدوك { شهاب } قيس شعلة نار مقبوسة { شطره } تلقاه بلسان الحبش { شروه } باعوه { شقاق } ضلال { شرذمة } عصابة { أخرج شطاه } فراخه { شوبا من حميم } شرابا من غساق أو صديد مشوبا بالماء الحميم يقطع أمعاءهم { شقاق } خلاف { وشددنا ملكه } قويناه بالهبة والنصرة وكثرة الجنود { على شفا جرف هار } على قاعدة هي أضعف القواعد وأرعاها { قد شغفها حبا } شق شغاف قلبها وهو حجابها حتى وصل إلى فؤادها حبا { شعائر الله } دين الله أو فرائض الحج ومواضع نسكه أو الهدايا { لشديد } ليخيل أو لغوي مبالغ فيه { شططا } هو البعد ومجازة الحد { سبعا شدادا } أقوياء محكمات لا يؤثر فيها مرور الدهور

{ قلوبهم شتى } متفرقة { هم في شقاق } أي في شقاق الحق وهو المنافاة والمخالفة { بشق الأنفس } بكلفة ومشقة { كل يوم هو في شان } كل وقت يحدث أشخاصا ويجدد أحوالا على ما سبق قضاؤه فالمراد شؤون يديها لا شؤون يتبديها أشير إلى الأول بقوله { والذين كفروا إلى جهنم يحشرون } وإلى الثاني بقوله { وإن جهنم لمحيطة بالكافرين } { شقوتنا } ملكتنا { شامخات } ثوابت طوالا { نزاعة للشوى } للأطراف أو جمع شواة وهي جلدة الرأس { سعيكم لشتى } مساعيكم لأسباب مختلفة { فشرد بهم } ففرق عن مناصبتك وكنل عنها بقتلهم والنكاية فيهم { الشقة } المسافة التي تقطع بمشقة والسفر البعيد { من كل شيعة } من كل أمة شاعت دينا { من شعائر الله } من أعلام دينه التي شرعها الله { شديد القوى } شديد قواه وهو جبريل عليه السلام { شكور } مثير عباده على أعمالهم { شاورهم في الأمر } أي استخرج آراءهم واعلم ما عندهم { شجر بينهم } اختلط بينهم { الشوكة } حدة وسلاح { شاقوا الله } حاربوا الله وجانبوا دينه وطاعته { والشجرة الملعونة في القرآن } شجرة الزقوم { شاخصة أبصار الذين كفروا } مرتفعة الأجفان لا تكاد تطرف من هول ما هم فيه { شكله } مثله وضربه { شرع لكم } فتح لكم وعرفكم { شرعا } أي ظاهرة واحدها شارع { لبعض شأنهم } لبعض حوائجهم { شقاق بينهما } أي فراق بينهما في الاختلاف حتى شق أمر احدهما على الآخر { ولم يجعلني جبارا شقيا } أي عند الله من فرط تكبره { شية } أصلها { وشية } فلحقها من النقص ما لحق { زنة } و { عدة

{ و { لا شية فيها { لا لون فيها سوى لون جميع جلدها { شيبا { جمع أشيب وهو الأبيض الرأس { الشعري { كوكب معروف كان ناس بالجاهلية يعبدونها شعيب عليه السلام هو ابن ميكيل بن يشجر بن مدين بن إبراهيم الخليل كان يقول له خطيب الأنبياء بعث رسولا إلى أمتين مدين وأصحاب الأيكة
{ فصل الصاد }

الصلاة كل صلاة في القرآن فهي عبادة ورحمة إلا { وصلوات ومساجد { فإن المراد الأماكن الصمم كل صمم في القرآن فهو عن سماع الإيمان والقرآن خاصة إلا الذي في الإسراء الصوم كل صوم في القرآن فهو من العبادة إلا { نذرت للرحمن صوما { أي صمتا الصبر كل صبر في القرآن فهو محمود إلا { لولا أن صبرنا عليها { { واصبروا على آلهتكم { الصائم كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم الصعيد كل أرض مستوية فهي صعيد الصدق كل خبر مخبره على ما أخبر به فهو صدق الصرح كل بناء عال من قصر أو غيره فهو صرح الصباغ كل شيء اصطبغت به من آدم فهو صباغ بالصاد وكذا بالسين الصقر كل طائر يصيد تسميه العرب صقرا ما خلا النسر والعقاب الصافر كل ما لا يصيد من طير فهو صافر الصاعقة كل عذاب مهلك فهو صاعقة ويقال كل هائل مميت أو مزبل للعقل والفهم غالبا

الصب كل ما نزل من علو إلى سفلى فهو صب الصيصية كل ما يتحصن به يقال له صيصة وهي القرن الصلب كل شيء من الظهر فيه فقار فهو صلب الصنديد كل عظيم غالب فهو صنديد يقال برد صنديد وريح صنديد والجمع صناديد الصديق قال مجاهد كل من آمن بالله ورسوله فهو صديق الصدع الشق في كل شيء صدع الصفحة صفحة كل شيء جانبه الصدر صدر كل شيء أوله الصفحة وجه كل شيء عريض صفحته كل كلمة فيها صاد وجيم فهي فارسي معرب كالصولجان كل صاد وقع قبل الدال فإنه يجوز أن تشمها رائحة الزاي إذا تحركت وأن تقلبها زايا إذا سكنت مثل { قصد { الصاع كل صاع فهو مدان وكل مد منوان وكل من رطلان وكل رطل عشرون إستارا وكل إستار ستة دراهم ونصف فيكون كل صاع ألفا وأربعين درهما الصلح كل ما صلح فيه بين فهو بالسكون وإن لم يصلح فيه بين فهو بالتحريك الصناعة كل علم مارسه الرجل سواء كان استداليا أو غيره حتى صار كالحرفة له فإنه يسمى صناعة وقيل كل عمل لا يسمى صناعة حتى يتمكن فيه ويتدرب وينسب إليه وقيل الصناعة { بالفتح { العمل والصناعة قد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال المصنوعات على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الأغراض بحسب الإمكان والصناعة { بالفتح { تستعمل في المحسوسات وبالكسر في المعاني وقيل بالكسر حرفة الصانع وقيل هي أخص من الحرفة لأنها تحتاج في حصولها إلى المزاولة والصنع أخص من الفعل كذا العمل أخص من الفعل فإنه فعل قصدي لم ينسب إلى الحيوان والجماد الصفة كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكثيرها لقوة شبهها للفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوي تكثيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد وشيخ

وكهل وضيف كل صفة جاءت للمذكر على { أفعل } فهي للمؤنث على { فعلاء } كل صفة على { فعل } جمعت على { فعال } فإنها تجمع مؤنثا عليه أيضا كل ما هو على { فعلة } من الأوصاف فإنها تكسر على { فعال } كل صفة تتبع موصوفها تذكيرا وتانيثا وتعريفا وتذكيرا وإفرادا وتثنية وجمعا وإعرابا إذا كانت فعلا له وأما إذا كان وصف الشيء بفعل سببه كقوله { رجل حسن وجهه وكريم أباه ومؤدب خدامه } فحينئذ تتبعه في الإعراب والتعريف والتذكير لا غير ومنه قوله تعالى { ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها } وقد تقطع عن التبعية للموصوف بأن تخالفه في الإعراب إذا كان الموصوف معلوما بدون صفة غير محتاج لها وكانت الصفة دالة على المدح أو الذم أو الترحم وقد تتبعه في الإعراب وعلى تقدير كونها مقطوعة جاز الأمران النصب بإضمار فعل لائق والرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف الصفة كل صفة نكرة قدمت على الموصوف انقلبت حالا لاستحالة كونها صفة تابعة مع تقدمها فجعلت حالا ففارقها لفظ الصفة لا معناها لأن الحال صفة في المعنى وكل صفة علم قدمت عليه انقلب الموصوف عطفاً بيان نحو { مررت بالكريم زيد } وكذلك غير العلم كقولك { مررت بالكريم أخيك } لأن الثاني تابع للأول مبين له والصفة إذا أسندت إلى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الوجهين الإفراد والجمع كما أن الفعل في قولك { النساء جاءت أو جئن } على لفظ الواحد والجمع والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض بخلاف التوكيد المتعدد والتأكيد يكون بالضمائر دون الصفات والتأكيد إن كان معنوياً فالفاظه محصورة وألفاظ الصفات ليست كذلك والصفة تتبع النكرة والمعرفة والتأكيد لا يتبع إلا المعارف أعني التأكيد المعنوي ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه وصفة المعرفة للتوضيح والبيان وصفة النكرة للتخصيص وهو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه والصفة على أربعة أوجه فإن الموصوف

إما أن لا يعلم فإراد تمييزه من سائر الأجناس بما يكشفه فهي الصفة الكاشفة وإما أن لا يعلم أيضا لكن التبس من بعض الوجوه فيؤتى بما يرفعه فهي الصفة المخصصة وإما أنه لم يلتبس ولكن يوهم الالتباس فيؤتى بما يقرره فهي الصفة المؤكدة وإلا فهي الصفة المادحة والذامة والصفة الكاشفة خبر عن الموصوف عند التحقيق والصفة تقوم بالموصوف والوصف يقوم

بالواصف فنقول القائل { زيد عالم } وصف لزيد لا صفة له وعلمه القائم به صفته لا وصفه وقد يطلق الوصف ويراد به الصفة وبهذا لا يلزم الاتحاد لغة إذ لا شك أن الوصف مصدر { وصفه } إذا ذكر ما فيه وأما معتقد أهل الحق فالصفة هي ما وقع الوصف مشتقا منها وهو دال عليها وذلك مثل العلم والقدرة ونحوه فالمعنى بالصفة ليس إلا هذا المعنى والمعنى بالوصف ليس إلا ما هو دال على هذا المعنى بطريق الاشتقاق ولا يخفى ما بينهما من التغاير في الحقيقة والتنافي في الماهية والصفة إذا وقعت بين متضايين أولهما عدد جاز

إجراؤها على كل منهما ك { سبع بقرات سمان } و { سبع سموات طباقا } والصفة المشبهة تجيء أبدا من اللازم فإذا أريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازما بمنزلة فعل الغريزة وذلك بالنقل إلى فعل ككرم بالضم ثم يشتق منه كما في { رحيم } و { فقير } و { رفيع } وصفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينف أصلها ولهذا يقال إن صيغة { فعال } في قوله تعالى { وما ربك بظلام للعبيد } للنسب أي ليس بذي ظلم والاسم قد يوضع للشيء باعتبار بعض معانيه وأوصافه من غير ملاحظة لخصوصية الذات حتى إن اعتبار الذات عند ملاحظته لا يكون إلا لضرورة أن المعنى لا يقوم إلا بالذات وذلك الاسم صفة كالمعبود وقد يوضع للشيء بدون ملاحظة ما فيه من المعاني كرجل وفرس أو مع ملاحظة بعض الأوصاف والمعاني كالكتاب للشيء المكتوب والنبات للجسم الثابت وكجميع أسماء الزمان والمكان والآلة ونحو ذلك مما لا يحصى فذلك اسم للصفة واستعمال ما غلب من الصفات في موصوف معين سبب صيرورته من الصفات الغالبة واستعمال ما يجري مجرى الأسماء يحذف الموصوف سبب جريانه مجرى الأسماء والصفة في الأصل مصدر { وصفت الشيء } إذا ذكرته بمعان فيه لكن جعل في الاصطلاح عبارة عن كل أمر زائد على الذات يفهم في ضمن فهم الذات ثبوتيا كان أو سلبيا فيدخل فيه الألوان والأكوان والأصوات والإدراكات وغير ذلك والعلاقة

بين الصفة والموصوف هي النسبة الثبوتية وتلك النسبة إذا اعتبرت من جانب الموصوف يعبر عنها بالاتصاف وإذا اعتبرت من جانب الصفة يعبر عنها بالقيام { وصفة الصلاة أو صافها النفسية لها وهي الأجزاء العقلية الصادقة على الخارجية التي هي أجزاء الهوية من القيام الجزئي والركوع والسجود } ولا يلزم من كون الشيء صفة لشيء وثابته له كونه

موجودا أو ثابتا في نفسه أي مستقلا مطلقا وإلا يلزم أن يكون للواجب تعالى صفات موجودات أزلية مع أنه ليس كذلك عقلا ونقلا { وكل صفة موجودة في نفسها سواء كانت حادثة كيباض الجرم مثلا أو سواده أو قديمة كعلمه تعالى وقدرته فإنها تسمى في الاصطلاح صفة معنى وإن كانت الصفة غير موجودة في نفسها فإن كانت واجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلّة سميت صفة نفسية أو حالا نفسية مثالها التحيز للجرم وكونه قابلا للأعراض وإن كانت الصفة غير موجودة في نفسها إلا أنها معللة إنما تجب للذات ما دامت علتها قائمة بالذات سميت صفة معنوية أو حالا معنوية مثالها كون الذات عالمة وقادرة ومريده مثلا فإنها معللة لقيام العلم والقدرة والإرادة بالذات { والصفة النفسية هي التي لا يحتاج وصف الذات بها إلى تعقل أمر زائد عليها كالإنسانية والحقية والوجود والشيئية للإنسان ويقابلها الصفة المعنوية التي يحتاج وصف الذات بها إلى تعقل أمر زائد على ذات الموصوف كالتحيز والحدوث وعبارة أخرى إن الصفة النفسية هي التي تدل على الذات دون معنى زائد عليها والمعنوية ما يدل على معنى زائد على الذات والصفة الثبوتية هي أن يشتق للموصوف منها اسم والصفة السلبية هي أن يمتنع الاشتقاق لا لغيره وعبارة أخرى الصفة السلبية هي التي توصف بها الذات من غير قيام معنى به مثل

الأول والآخر والقباض والباسط والصفة الثبوتية هي التي اتصف بها الذات لقيام معنى به كالعلم والقدرة والإرادة والكلام واختلفت عبارات الأصحاب في الصفة النفسية بناء على اختلافهم في الأحوال فمن مال إلى نفي الأحوال وهم الأكثرون وهو الأصح قالوا الصفة النفسية عبارة عن كل صفة ثبوتية راجعة إلى نفس الذات لا إلى معنى زائد عليها ومنهم من قال صفة النفس كل صفة دل الوصف بها على الذات دون معنى زائد عليها والمال واحد ومن مال إلى القول بالأحوال فعنده صفات النفس أحوال زائدة على وجود النفس ملازمة لها وأولى العبارة

بهذا المذهب ما ذكره بعض الأصحاب من أن الصفة النفسية عبارة عن كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لا يصح توهم انتفائها مع بقاء الذات الموصوفة بها وأما الصفة المعنوية فعبارة عن كل صفة ثبوتية دل الوصف بها على معنى زائد على الذات ثم اختلف أصحابنا فمن قال بالأحوال قسم الصفة المعنوية إلى معللة كالعالمية والقادرية ونحوهما وإلى غير معللة كالعلم والقدرة ونحوهما ومن أنكر الأحوال أنكر الصفات والمعللة ولم يجعل كون العالم عالما والقادر قادرا زائدا على قيام العلم والقدرة بذاته

وصفاته تعالى ترجع إلى سلب أو إضافة أو مركب منهما فالسلب كالقديم فإنه يرجع إلى سلب العدم عنه أولا أو إلى نفي التشبيه ونفي الأولية عنه وكالواحد فإنه عبارة عما لا ينقسم بوجه من الوجوه لا قولا ولا فعلا والإضافة كجميع صفات الأفعال والمركب منها كالمريد والقادر فإنهما مركبان من العلم والإضافة إلى الخلق صفات الذات هي ما لا يجوز أن يوصف الذات بضدها كالقدرة والعزة وصفات الفعل هي ما يجوز أن يوصف الذات بضدها كالرحمة والغضب وعند المعتزلة إن ما يثبت ولا يجوز نفيه فهو من صفات الذات كالعلم وكذا في سائر صفات الذات وما يثبت وينفى فهو من صفات الفعل كالخلق والإرادة والرزق والكلام مما يجري فيه النفي وإثبات وعند الأشعرية ما يلزم من نفيه نقيضة فهو من صفات الذات كما في نفي الحياة والعلم وما لا يلزم من نفيه نقيضة فهو من صفات الفعل كإحياء والإماتة والخلق والرزق فعلى هذا الحد الإرادة والكلام من صفات الذات استلزام نفي الإرادة الجبر والاضطرار ونفي الكلام الخرس والسكوت ولا حاجة على أصلنا إلى الفرق لأن جميع صفاته أزلية قائمة بذات الله وصفات الأفعال عند البعض نفس الأفعال وعندنا لا بل منشؤها والحلف بصفات الذات دون صفات الفعل فعلى هذا القياس يكون و { وعلم الله } يميننا لكنه ترك لمجيئه بمعنى المعلوم ومشايخ ما وراء النهر على أن الحلف بكل صفة تعارف الناس الحلف بها يمين وإلا فلا ومن الصفات ما حصل لله وللعبد أيضا حقيقة ومنها ما يقال لله بطريق الحقيقة وللعبد بطريق المجاز { ومنه { خير الرازقين } } ومنها ما يقال لله بطريق الحقيقة ولا يقال للعبد لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز لعدم حصوله للعبد حقيقة وصورة وقد يطلق بعض الأشياء على العبد حقيقة وعلى الباري تعالى مجازا كالاستواء والنزول وما أشبههما فاعلم أن الظاهريين من

المتكلمين لما حصروا طرق كمال المعرفة للمكلفين بمعرفة جميع صفات
الباري بالاستدلال بالأفعال والتنزيه

عن النقائص إذ لا يتيسر ذلك إلا بذلك مع أن السمع طريق آخر في إثباتها
حصروا أيضا الصفات بالسبعة أو الثمانية مع البقاء عند الأشعرية ومع التكوين
عند الماتريدية والسلبيات كالقدوسية والعزة إلى خمسة عشر على المختار
والإضافات كالعلو والأولية والآخرة إلى عشرين على المختار أيضا وأول
الظواهر الواردة بذكرها التي أثبتتها الأشعرية فكل صفة تستحيل حقيقتها على
الله تعالى فإنها تفسر بلازمها ف { على العرش استوى }

بمعنى اعتدل أي قام بالعدل { ولا أعلم ما في نفسك } أي ما في غيبك
وسرك و { ابتغاء وجه ربه } أي إخلاص النية { ويبقى وجه ربك } يعني الذات
ومجموع الصفات إذ البقاء لا يختص بصفة دون صفة { فثم وجه الله } أي
الجهة التي أمرنا بالتوجه إليها { تجري بأعيننا } أي بحفظنا ورعايتنا والعرب
تقول { فلان بمرأى فلان ومسمع } إذا كان ممن يحيط به حفظه ورعايته أو
المراد بالأعين ههنا على الحصر ما انفجر من الأرض من المياه والإضافة
للتملك و { الفضل بيد الله } أي بقدرته واليدين استعارة لنور قدرته القائم
بصفة فضله ولنورها القائم بصفة عدله ويقال { فلان في يدي فلان } إذا كان
متعلق قدرته وتحت حكمه وقبضته { وإن لم يكن في يديه بمعنى الجارحتين
أصلا } وعلى هذا يحمل حديث قلب المؤمنين بين إصبعين من أصابع الرحمن
وفائدة التخصيص بذكر خلق آدم النبي عليه الصلاة والسلام مع أن سائر
المخلوقات مخلوقة بالقدرية القديمة أيضا هي التشريف والإكرام كما خصص
المؤمنين بالعباد والإضافة بالعبودية إلى نفسه كعيسى النبي عليه السلام
والكعبة المشرفة وقوله تعالى { لا تقدموا بين يدي الله } فهو مجاز عن مظهر
حكمه ومجازيته { لامتناع الحمل على معناه الحقيقي الذي هو المكان }
وكشف الساق كناية عن الشدة والهول و { في جنب الله } أي في طاعته
وحقه و { نحن أقرب } أي بالعلم والفوقية العلو من غير جهة { وجاء ربك }
أي أمره { فاذهب أنت وربك } أي اذهب بربك أي بتوفيقه وقوته { والله نور
السموات والأرض } أي منورهما نعم إلا أن استرسال التأويل على التفصيل
كجمهور الأشاعرة غير ظاهر في جميع تلك الصفات بل هو مؤد إلى إبطال
الأصل المعجز عن إدراكها بلا كيفيات وخلاف لما عليه السلف من التوقف في
المتشابهات وجميع الأغراض النفسانية لها أوائل ولها غايات فاتصاف الباري بها
إما باعتبار الغاية كالترك في الاستحياء أو السبب كإرادة الانتقام في الغضب أو
المسبب عنه كالإنعام في الرحمة

وفي { من عنده } إشارة إلى التمكين والزلفى والرفعة { وهو الله في
السموات وفي الأرض } أي

المعبود فيهما أو العالم بما فيهما قال الإمام في { الفقه الأكبر } ولا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته لأن فيه إبطال الصفة ولكن يده صفة بلا كيف انتهى وفيه إشارة إلى وجوب التأويل الإجمالي في الظواهر الموهمة وإلى منع التأويل التفصيلي فيها بالإرجاع إلى ما ذكره وإلى التعويض بعد الحمل على المعنى المجازي على الإجمال في التأويل وتعالى الله عما يقال هو جسم لا كالأجسام وله حيز لا كالأحياز ونسبته إلى حيزه ليس كنسبة الأجسام إلى حيزها كما هو مذهب الهيصمية من المشبهة المستترين بالبلكفة وقد اتفق الأئمة على إكفار المجسمة المصرحين بكونه جسما وتضليل المستترين بالبلكفة وقال ابن الهمام رحمه الله وقيل يكفر بمجرد إطلاق لفظ الجسم عليه تعالى وهو حسن بل أولى بالتكفير ومهما ثبت من الكمالات شاهدا فلا مانع من القول بإثباتها غائبا لكن بشرط انتفاء الأسباب المقترنة بها في الشاهد الموجبة للحدث والتجسم ونحو ذلك مما لا يجوز على الله تبارك وتعالى ولا يتصف بوجود مثل اتصافه تعالى وإن كان بعض الموجودات مظهرا كاملا بحيث يتصف ببعض صفاته لكن يغيب تحت سرادقات كماله بحيث لا يبقى له أثر من الهوية { وإن كان هذا عين الهوية } وما زعموا أن العبد يعير باقيا الحق سمعيا بسمعه بصيرا ببصره فخروج عن الدين وما روي في الخبر فإذا أحببته كنت له سمعا وبصرا فبي يسمع وببي يبصر فلا احتجاج لهم في ظاهره إذ ليس فيه أنه يسمع بسمعي ويبصر ببصري بل المحمل لهذا الحديث هو أن كمال الإعراض عما سوى الله وتامم التوجه إلى حضرته بأن لا يكون في لسانه وقلبه ووهمه وسره غيره ينزل منزلة المشاهدة فإنه إذا ترسخت هذه الحالة تسمى مشاهدة تشبيها لها بمشاهدة البصر إياه واستعمال القلب والقالب فيه باعتبار ذلك فلا يسمع ولا يبصر إلا ما يستدل به على الصانع وقدرته وعظمته وكبريائه ومهما ثبت من الكمالات شاهدا فلا مانع عن القول بإثباتها

غائبا لكن بشرط انتفاء الأسباب المقترنة بها في الشاهد الموجبة للحدث والتجسم ونحو ذلك مما لا يجوز على الله تعالى واعلم أن المحققين من أهل السنة قالوا إن صفات الله زائدة على الذات وأن بعضها ليست عين البعض الآخر من الصفات بل الصفات بعضها مع بعض متغايرة بحسب الاعتبار وإن كانت متحدة

بحسب الوجود والأشعري وأتباعه على أنها دون الوجود لا عين الذات ولا غيرها وأما وجود الواجب قيل وجود كل شيء فهو عين ذاته ذهنا وخارجا على ما هو الظاهر من مذهب الأشعري والحسن البصري من المعتزلة وأما الفلاسفة والمعتزلة والنجارية فلا يشبتون لله تعالى صفة أصلا أي صفة كانت من صفات الذات أو الفعل ويقولون إنه تعالى واحد من جميع الوجوه وفعله وقدرته وحياته هو حقيقته وعينه وذاته والقائلون بانفكاكها عن الذات كصفات المخلوقين هم كالمشبهة عن الكرامية والحشوية وعند الأشعرية صفات الذات قديمة قائمة

بذات الله كالعلم والقدرة والإرادة وأما صفات الفعل كال تكوين والإحياء والإماتة فليست قائمة بذات الله تعالى وقال بعض الفضلاء كل ذات قامت بها صفات زائدة عليها فالذات غير الصفات وكذا كل واحد من الصفات غير الأخرى إن اختلفا بالذوات بمعنى أن حقيقة كل واحد والمفهوم منه عند انفراده غير مفهوم الآخر لا محالة وإن كانت الصفات غير ما قامت به من الذات فالقول بأنها غير مدلول الاسم المشتق منها أو ما وضع لها وللذات من غير اشتقاق وذلك مثل صفة العلم بالنسبة إلى مسمى العالم أو مسمى الإله فعلى هذا وإن صح القول بأن علم الله غير ما قام به من الذات لا يصح أن يقال إن علم الله غير مدلول اسم الله أو عينه إذ ليس عين مجموع الذات مع الصفات ولعل هذا ما أراده بعض الحذاق من الأصحاب من أن الصفات النفسية لا هي هولا هي غيره ثم اعلم أن صفات الله تعالى قديمة ولا شيء من القديم يحتاج إلى الموجد لأن الموجد من يعطي وجودا مستقلا واحتياج صفات الله إلى الموجد مع قدمها بمعنى أنها تحتاج إلى الذات لتقوم به لا بمعنى أن الذات يعطيها وجودا مستقلا إذ ليس لها وجود مستقل أما عندنا فلأن الصفات ليست غير الذات ولا عينها فاحتياجها إلى الذات في قيامها بها لكونها ليست عين الذات في العقل لا في وجودها الخارجي لكونها في الوجود الخارجي ليست غيرها وأما عند

الفلاسفة والمعتزلة فلأن الصفات عين الذات وأما عند من يقول إن الصفات مغايرة للذات فمعنى الموجد المستقل الوجود المنفصل عن الذات فوجود الصفة يكون غير وجود الموصوف لكن الصفة تحتاج إلى الموصوف دائما وقال بعض المحققين إن صفات الله ممكنة مع قدمها لكن كونها مقدورات في غاية الإشكال لما تقرر أن أثر المختار لا يكون حادثا ولهذا اضطروا إلى القول بكونه تعالى موجبا بالذات في حق صفاته كما ذكر في الكتب الكلامية { ويمكن حل الإشكال بأن يقال إن { إيجاب

الصفات مرجعه إلى استحالة خلوه تعالى عن صفات الكمال وإيجاب المصنوعات مرجعه إلى استحالة انفكاكه عنه تعالى واضطراره في النفع للغير فذاك كمال يجبر به ما في عدم القدرة على الترك من مظنة النقصان ويربو عليه وهذا نقصان من حيث إنه يقدر على الترك ويضطر في الفعل غير متجبر به وفي شرح الطوالع للقاسم الليثي السمرقندي رحمه الله وجوب الصفات بذاته تعالى مفهوم من قيامها بذاته تعالى إذ لو كانت واجبة بذاتها امتنع قيامها بذاته تعالى وكذا لو كانت صادرة عنه بالاختيار لوجب كونها حادثة وقيام الحوادث بذاته ممتنع ومعنى كون الصفات واجبة بذاته تعالى كونها لازمة له غير مفتقرة إلى غيره وبالجملة صفات الله غير مقدورة فلا بد من تخصيص الممكنات بما سواها ويمكن أن يقال أيضا حصول ما هو مبدأ الكمال لشيء بالإيجاب من غير التوقف بالمشيئة ليس بنقص بل هو كمال مثلا وقوع مقتضيات اعتدال المزاج كحسن الخلق من كمالات ذاتية وعدم الاختيار فيه كمال لا نقصان وليس في القول بالإمكان كثرة صعوبة سوى مخالفة الأدب والقول بأن كل ممكن حادث ولا يخفى أن كل ما احتاج لسواه حاجة تامة بحيث

لا يوجد بدونه سواء كان علة أو شرطاً لوجوده كالجوهر للعرض مثلاً لا يمكن وجوده بدونه فيلزم إمكان عدمه بالذات وإن لم يكن حادثاً وهذا لا محذور فيه في صفات الله القديمة { هكذا حققه بعض المحققين } قال بعض الأفاضل القول بتعدد الواجب لذاته في الصفات في غاية الصعوبة نعم لكن المراد بالواجب لذاته في الصفات كونها واجبة الوجود لأجل موصوفها الذي هو الذات الواجب الوجود لا أنها واجبة بالذات مقتضية لوجودها كالذات حتى تستقل وتتعدد بل هي مستندة إلى الذات والذات كالمبدأ لها واستنادها إليه لا بطريق الاختيار الذي يقتضي مسبوقية التصور والتصديق بفائدة الإيجاد بل بطريق الإيجاد بالنسبة إليها فكما أن اقتضاء ذاته وجوده جعل وجوده واجبا كذا اقتضاؤه العلم مثلاً يقتضي كون العلم واجبا وكما

أن اقتضاء الواجب وجوده يقتضي غناه عن كل موجود سواء كذلك اقتضاء الذات علمه يقتضي غنى العلم عن غيره لعدم التغير بين الذات والصفات فإيجاب ما ليس بغير الصفات ليس بنقص بل كمال وإنما النقص في إيجاد الغير بالإيجاب كما قررنا لك أنفا الصلاة هي اسم لمصدر وهو التوصية أي الثناء الكامل وكلاهما مستعملان بخلاف الصلاة بمعنى أداء الأركان فإن مصدرها لم يستعمل والمشهور في أصول الفقه أن مذهب المعتزلة أن الصلاة والزكاة وغيرهما حقائق مخترعة شرعية لا أنها منقولة عن معان لغوية وعند الجمهور من الأصحاب أنها حقائق شرعية منقولات عن معان لغوية والباقلاني على أنها مجازات لغوية مشهورة لم تصرن حقائق إذا عرفت هذا فنقول الصلاة في الأصل من

الصلاة وهو العظم الذي عليه الألبتان في القاموس الصلاة وسط الظهر منا أو من كل ذي أربع أو ما انحدر من الوركين أو الدعاء والتبريك والتمجيد كما هو عند كثير من أهل اللغة يقال صليت عليه أي دعوت له وزكيت كما في توله عليه الصلاة والسلام إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان صائماً فليصل أي فليدع لأهله فعلى الأول هي من الأسماء المغيرة المندرسة المعنى بالكلية وعلى الثاني من المنقولة الزائلة كما في الكرمانني وغيره إلا أنه ينبغي أن تكون من المنقولة بلا خلاف على ما في الأصول أنه مما غلب في غير الموضوع له لعلاقة والمشهور أن الصلاة حقيقة شرعية في الأركان وحقيقة لغوية في الدعاء أو مجاز لغوي في الأركان ومجاز شرعي في الدعاء قال بعضهم لفظ الصلاة في الشرع مجاز في الدعاء مع أنه مستعمل في الموضوع له في الجملة وحقيقة في الأركان المخصوصة مع أنه مستعمل في غير الموضوع له في الجملة وقال الشيخ العلامة التفتازاني ورود الصلاة في كلام العرب بمعنى الدعاء قبل شرعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور وأيضاً الاشتقاق من غير الحدث قليل ولأن اشتهاً المنقول عن الشرعي في اللغة أرجح من أن يكون مشتهاً انتهى وتتنوع الصلاة بالإضافة إلى محلها على ثلاثة أنواع تنوع الأجناس بالفصول ومنه قيل الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء وهو اللهم صل على

محمد وعلى آل محمد ثم نقلت في عرف الشرع من أحد المعنيين إلى العبادة المخصوصة لتضمنها إياه وقال ابن حجر الصلاة من الله للنبي زيادة الرحمة ولغيره الرحمة وهذا يشكل بقوله تعالى { عليهم صلوات من ربهم ورحمة } حيث غاير بينهما ولأن سؤال الرحمة يشرع لكل مسلم والصلاة تخص النبي عليه الصلاة والسلام وكذا يشكل القول { ومن العباد بمعنى الدعاء بأن الدعاء يكون بالخير والشر والصلاة لا تكون إلا في

الخير وبأن { دعوت } يتعدى باللام والذي يتعدى بعلى ليس بمعنى صلى ويقال صليت صلاة ولا يقال صليت تصلية { والجمهور على أنها في الأصل بمعنى الدعاء استعمل مجازاً في غيره } وصلاة الله للمسلمين هي في التحقيق تزكية وهي من الملائكة الدعاء والاستغفار كما هو من الناس والصلاة التي هي العبادة المخصوصة أصلها الدعاء وسميت هذه العبادة بها كتسمية الشيء باسم بعض ما يتضمنه

والحق أن الصلاة كلها وإن توهم اختلاف معانيها راجعة إلى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة إنما معناها العطف ويكون محسوساً ومعقولاً فإن الصلاة في الأصل انعطاف جسماني لأنها من تحريك الصلوتين ثم استعمل في الرحمة والدعاء لما فيهما من العطف المعنوي ولذا عدي بعلى ولا يلزم من التساوق في المعنى التوافق في التعدية كما في { نظر } و { رأى } وقيل { على } مجردة عن المضرة كما في { فتوكل على الله } قال بعضهم أصل الصلاة من الصلاء ومعنى صلى الرجل أي أزال عن نفسه بهذه العبادة الصلاء الذي هو نار الله الموقدة وقال مجاهد الصلاة من الله التوفيق والعصمة ومن الملائكة العون والنصرة ومن الأمة الاتباع وقال بعضهم صلاة الرب على النبي تعظيم الحرمة وصلاة الملائكة إظهار الكرامة وصلاة الأمة طلب الشفاعة ولما لم يمكن أن تحمل على الدعاء في قوله تعالى { إن الله وملائكته يصلون على النبي } حمل على العناية بشأن النبي إظهاراً لشرفه مجازاً إطلاقاً للملزم على اللازم إذ الاستغفار والرحمة تستلزم الاعتبار وقال بعضهم إن الله يدعو ذاته العلية بإيصال الخير إليه ومن لوازم الرحمة والملائكة يستغفرونه وهو نوع من الدعاء ويجوز على تقدير كون الصلاة مشتركة بين الثلاثة إرادة الرحمة والاستغفار ممن يصلون على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله إن الله يرحم النبي عليه الصلاة والسلام ويوصل إليه من الخير والملائكة يعظمونه بما في وسعهم فائتوا بها أيها المؤمنون بما يليق بحالكم وهو الدعاء له والثناء عليه والحاصل أن معنى الصلاة من الله على نبيه هو أن ينعم عليه بنعم يصحبها تكريم وتعظيم على ما يليق بمنزلة النبي عنده بأن يسمعه من كلامه الذي لا مثل له ما تقر به عينه وتنهج به نفسه ويتسع به جاهه ومعنى السلام عليه هو أن يسلمه من كل آفة منافية لغاية الكمال والمخلوق لا يستغني عن زيادة الدرجة وإن كان رفيع المنزلة على القول بعدم تناهي كمال الإنسان

الكامل وكراهة إفراد الصلاة عن السلام إنما هي لفظا لا خطأ أو محمول على من جعله عادة وإلا فقد وقع الإفراد في كلام جماعة من أئمة الهدى والصلاة على محمد صلاة على سائر الأنبياء أيضا لأنهم كانوا منسلكين تحت المناطق المحمدية ومظهرين صفات كماله وكتابة الصلاة في أوائل الكتب قد حدثت في أثناء الدولة العباسية ولهذا وقع كتاب البخاري وغيره من القدماء عاريا عنها والظاهر أنهم يكتفون بالتلفظ قيل الصلاة جمع كثرة بدليل { أقيموا الصلاة } والصلوات جمع قلة تقول خمس صلوات وهذا غلط لأن بناء صلوات ليس للقلة لأن الله

تعالى لم يرد القليل بقوله { ما نفذت كلمات الله } وفي التشبيه في الصلاة الخيلية أقوال أقواها أنه بحسب الجنس لا بحسب الشخص كما في قوله تعالى { كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم } فيكون لمجرد الجمع بينهما في المشابهة لا من باب إلحاق الناقص بالكامل أو مدخول الأداة مشبه به الآل لا محمد والواو تجيء للاستئناف عند الكوفيين كالفاء والدعاء بالترحم على ما زاده ابن عباس رضي الله عنه وأبو هريرة رضي الله عنه وإن أوههم تقصيرا للمدعو له لكنه يكون من قبيل إرحم هذا الشيخ بالرحم على ابنه الجاني فالمعنى إرحم محمدا إذ الرحم على أمته كما في المبسوط والصلاة في التنزيل تأتي على أوجه الصلوات الخمس { وقيمون الصلاة } وصلاة العصر { تحبسونهما في بعد الصلاة } وصلاة الجمعة { إذا نودي للصلاة } وصلاة الجنائز { ولا تصل على أحد منهم } والدين { أصلاتك تأمرك } والقراءة { ولا تجهربصلاتك } والدعاء قيل منه { وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم } ولا يخفى أنه باعتبار تضمين معنى العطف ومواضع الصلاة { لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى } وأصل الصلاة { صلوة } بالتحريك قلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت صلاة تلفظ بالألف وتكتب بالواو إشارة إلى الأصل المذكور واتباعا للرسم العثماني مثل { الزكوة } و { الحياة } و { الربوا } غير أن المتطرفة يكتب بعدها الألف دون المتوسطة إلا إذا أضيفت أو نيت فإنها حينئذ تكتب بالألف نحو { صلاتك } و { صلاتان } وقال ابن درستويه لم تثبت بالواو في غير القرآن وفي الكافي { الربا } قد يكتب بالواو وهذا أقبح من كتابة الصلاة لأنه متعرض للوقف وأقبح منه أنهم زادوا بعدها ألفا تشبيها بواو الجمع وخط القرآن لا يقاس عليه وقال عصام الدين رحمه الله الكتابة بالواو والألف في { الربوا } لأن للفظ نصيبا منهما وإنما لم تكتب الصلاة والزكاة بهما لئلا يكون في مظنة الالتباس بالجمع

الصدق بالكسر هو إخبار عن المخبر به على ما هو به مع العلم بأنه كذلك والكذب إخبار عن المخبر به على خلاف ما هو به مع العلم بأنه كذلك وفي الأنوار في قوله تعالى { ويحلفون على الكذب وهم يعلمون } في هذا التقييد دليل على أن الكذب يعم ما يعلم المخبر عدم مطابقته وما لا يعلم ولا واسطة بينهما وهو كل خبر لا يكون عن بصيرة بالمخبر عنه وهذا افتراء والافتراء أخص من الكذب وقيل الكذب عدم المطابقة لما في نفس الأمر مطلقا وليس كذلك بل هو عدم المطابقة عما من شأنه أن يطابق لما في نفس الأمر والصدق التام

هو المطابقة للخارج والاعتقاد معا فإن انعدم واحد منهما لم يكن صدقا تاما بل إما أن لا يوصف بصدق ولا كذب كقول المبرسم الذي لا قصد له { زيد في الدار } وإما أن يقال له صدق وكذب باعتبارين وذلك إن كان مطابقا للخارج غير مطابق للاعتقاد أو بالعكس كقوله النافقين { نشهد أنك لرسول الله } فيصح أن يقال لهذا صدق اعتبارا بالمطابقة لما في الخارج وكذب لمخالفة ضمير القائل ولهذا أكذبهم الله تعالى وفي كون الكلام صادقا وكاذبا معا مغالطة مشهورة وهي فيما لو قال { كل كلام أتكلم به اليوم فهو كاذب } ولم يتكلم اليوم بما سوى هذا الكلام أصلا فإن كان هذا الكلام كاذبا يلزم أن يكون صادقا وبالعكس حتى أجاب عنه العلامة الدواني رحمه الله بأن القائل لو قال هذا مشيرا إلى نفس هذا الكلام لم يصح اتصافه بالصدق والكذب لانتفاء الحكاية عن النسبة الواقعة لأنه إنما يوصف بهما الكلام الذي هو إخبار وحكاية عن نسبة واقعة وهي مفقودة فيه بل لا حكاية حقيقة فيكون كلاما خاليا عن التحصيل لا يكون خبرا حقيقة والصدق والحق يتشاركان في المورد ويتفارقان بحسب الاعتبار فإن المطابقة بين الشئيين تقتضي نسبة كل منهما إلى الآخر بالمطابقة فإذا تطابقا فإن نسبنا الواقع إلى الاعتقاد كان الواقع مطابقا { بكسر الباء } والاعتقاد مطابقا { بفتح الباء } فتسمى هذه المطابقة القائمة

بالاعتقاد حقا وإن عكسنا النسبة كان الأمر على العكس فتسمى هذه المطابقة القائمة بالاعتقاد صدقا وإنما اعتبر هكذا لأن الحق والصدق لا حال القول والاعتقاد لا حال الواقع والصدق هو أن يكون الحكم لشيء على شيء إثباتا أو نفيا مطابقا لما في نفس الأمر والتصديق هو الاعتراف بالمطابقة لكن الاعتراف بالمطابقة في حكم لا يوجب أن يكون ذلك الحكم مطابقا والمطابقة التي أخذت في تفسير التصديق غير المطابقة التي هي واقعة في

نفس الأمر فإن الأولى داخله في التصديق على وجه التضمن والثانية خارجة عنه لازمة له في بعض المواضع والصدق والكذب يوصف بهما الكلام تارة والمنتكلم أخرى والمأخوذ في تعريف الخبر صفة الكلام وما يذكر الخبر في تعريفه هو صفة المنتكلم والصدق في القول مجانية الكذب وفي الفعل الإتيان به وترك الانصراف عنه قبل تمامه وفي النية العزم والإقامة عليه حتى يبلغ الفعل وصدق في الحرب ثبت كما أن كذب في الحرب بمعنى هرب وصدق الله أي قال مطابقا لما في نفس الأمر والكاتب صادق على الإنسان أي محمول عليه وصدقت هذه القضية في الواقع أي تحققت ويقال هذا الرجل الصدق بفتح الصاد وإذا أضفت إليه كسرتها الصداقة صدق الاعتقاد في المودة وذلك مختص بالإنسان دون غيره ورجل صدق أي ذو صلاح لا صدق اللسان ألا ترى أنك تقول { ثوب صدق } و { خمار صدق } أي ذو جودة ومعنى قوله تعالى { قد صدقت الرؤيا } ليس حققت ما أمرت به بل صدقت الرؤيا وحمله على ظاهره وإن كان مواطن الرؤيا تقتضي التعبير عنه إذ لو كان المراد تحقيقه وامثاله لما كان لوجوب الفداء بعده فائدة الصدقة ما أعطيته في ذات الله تعالى وفعله غب صادقة أي بعدما تبين له الأمر والصادق نعت النبي عليه الصلاة والسلام للمدح لا للتخصيص ولا للتوضيح لأن النبي عليه الصلاة والسلام

لا يكون إلا صادقا والتفعيل في التصديق للنسبة لا للتعدية وكذا في التكذيب فتصديق النبي نسبة الصدق إليه فيما يخبر به وقوله تعالى { لولا أخرجني إلى أجل قريب فأصدق } فمن الصدق أو من الصدقة { والذي جاء بالصدق وصدق به } أي حقق ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً والصديقية درجة أعلى من درجات الولاية وأدنى من درجات النبوة ولا واسطة بينها وبين النبوة فمن جاوزها وقع في النبوة بفضل الله تعالى في الزمان الأول وصديقات تصغير { أصدقاء } وإن كان لمؤنث وصديقون للمذكر وصدقت الرجل في الحديث تصديقا وأصدق المرأة صداقا { ولقد بوأنا بني إسرائيل مبوأ

صدق } أنزلناهم منزلاً صالحاً لصاحب الملائم إنساناً كان أو حيواناً أو مكاناً أو زماناً ولا يفرق بين أن تكون مصاحبته بالبدن وهو الأصل والأكثر أو بالعناية والهمة

{ ولا يقال في العرف إلا لمن كثرت ملازمته } ويقال للمالك للشيء هو صاحبه وكذلك لمن يملك التصرف وقد يضاف الصاحب إلى مسوسه نحو صاحب الجيش وإلى سائسه نحو صاحب الأمير والصحابة في الأصل مصدر أطلق على أصحاب الرسول لكنها أخص من الأصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في أصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي إليها بخلاف الأصحاب والصاحب مشتق من الصحبة وهي وإن كانت تعم القليل والكثير لكن العرف خصصها لمن كثرت ملازمته وطالت صحبته ثم الصحابي هو من لقي النبي عليه الصلاة والسلام بعد النبوة في حال حياته يقظة مؤمناً به ومات على ذلك ولو أعمى كابن أم مكتوم وغيره ممن حنكه النبي أو مسح وجهه من الأطفال أو من غير جنس البشر كوفد جن نصيبين واستشكل ابن الأثير في كتابه أسد الغابة دخوله في اسم الصحبة وكمن لقيه من الملائكة ليلة الإسراء وغيرها بناء على أنه مرسل إليهم أيضاً وعليه المحققون وقد عبر بعضهم بالاجتماع دون اللقاء إشعاراً باشتراط الاتصاف بالتمييز فلا يدخل في الصحبة من حنكه من الأطفال أو مسح على وجهه إذ لهم رؤية وليس لهم صحبة وخرج به أيضاً الأنبياء الذين اجتمعوا به ليلة الإسراء وغيرها ومن اجتمع به من الملائكة لأن المراد الاجتماع المتعارف لا ما وقع على وجه خرق العادة ومقامهم أجل من رتبة الصحبة والتابع هو الذي رأى الصحابي ولقيه وروى عنه أو لا ولا يشترط فيه ولادته في زمن النبي والتابع الذي هو من بني هاشم وبني المطلب هو من آل لا من الصحابة وصاحب يستعمل متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد نحو { صاحب زيد عمراً } ويقال { صاحب زيد مع عمرو } ويقال للأدون إنه صاحب الأعلى لا العكس الصحيح هو في العبادات والمعاملات ما استجمعت أركانه وشرائطه بحيث يكون معتبراً في حق الحكم على حسب ما استعمل في الحسيات والصحيح في الحيوان ما اعتدلت طبيعته واستكملت قوته والصحيح من الأفعال ما سلمت أصوله من حروف العلة وإن وجد الهمة والتضعيف في أحدها

والسالم ما سلم أصوله منهما أيضا والصحيح من البيع ما يكون مشروعاً بأصله ووصفه وهو المراد بالصحيح عند الإطلاق والصحة في الأصول إذا أطلقت يراد بها الصحة الشرعية الصواب هو الأمر الثابت في نفس الأمر لا يسوغ إنكاره

والصدق هو الذي يكون ما في الذهن موافقاً للخارج والحق هو الذي يكون ما في الخارج موافقاً لما في الذهن والسداد هو الصواب من القول والعمل والصواب والخطأ يستعملان في الفروع والمجتهادات والحق والباطل يستعملان في الأصول والمعتقدات وإذا وجد الثواب وجد الصواب ويوجد بدونه أيضا والصواب يستعمل في مقابلة الخطأ الصورة بالضم الشكل وتستعمل بمعنى النوع والصفة وهي جوهر بسيط لا وجود لمحل له فإنه إذ لو وجد فعرض على طريقة المتكلمين لكونها قائمة بالغير وجوهر على طريقة الفلاسفة لأنها موجودة لا في موضوع لأنها ليست في محل مقوم للحال بل هي مقومة للمحل وكذا الصورة الذهنية للجواهر والصورة ما تنتقش به الأعيان وتميزها عن غيرها وقد تطلق الصورة على ترتيب الأشكال ووضع بعضها من بعض واختلاف تركيبها وهي الصورة المخصوصة وقد تطلق على تركيب المعاني التي ليست محسوسة فإن للمعاني ترتيباً أيضاً وتركيباً وتناسباً ويسمى ذلك صورة فيقال صورة المسألة وصورة الواقعة وصورة العلوم الحسابية والعقلية كذا وكذا والمراد التسوية في هذه الصورة المعنوية والصورة النوعية هي الجوهر التي تختلف بها الأجسام أنواعاً والصورة الذهنية قائمة بالذهن قيام العرض بالمحل والصورة الخارجية هي إما قائمة بذاتها إن كانت الصورة جوهرية أو بمحل غير الذهن إن كانت الصورة عرضية كالصورة التي تراها مرتسمة في المرآة من الصورة الخارجية وقد يراد بالصورة الصفة كما في حديث رأيت ربي في منامي في أحسن صورة أي صفة يعني في أحسن إكرام ولطف وقالوا في حديث إن الله خلق آدم على صورته فإن أصل الصفات مشتركة والتفاوت فيها إنما نشأ من الانتساب إلى الموصوف لما تقرر عند أئمة الكشف والتحقيق أن للصفات أحكاماً في

الموصوف فإن العلم والقدرة يصير بهما الموصوف عالماً وقادراً كذلك للموصوفات أحكام في الصفات فإن العلم والقدرة بانتسابهما إلى القديم يصيران قديمين وبالانتساب إلى الحادث يصيران حادثين فوجوده تعالى وسائر صفاته مقتضى ذاته بل عين ذاته بخلاف وجود الإنسان وصفاته وفي هذا الحديث أقوال غير هذا منها أن الضمير عائد إلى آدم أي خلق الله آدم على صورته التي كان عليها في أول الخلقة وما كان فيه استحالة صورة وتبديل هيئة من النطفة إلى العلقة ومنها إلى غيرها كما في أولاده ويؤيد هذا الوجه قوله عليه الصلاة والسلام فكل من يدخل الجنة على صورة آدم وطوله ستون ذراعاً والرواية بالفاء في البخاري رضي الله عنه وجميع نسخ المصابيح وقال بعضهم هذا الحديث ورد في رجل لطم وجهه رجل فزجره النبي عليه الصلاة والسلام فقال ذلك فالضمير عائد إلى الملطوم الصيحة رفع الصوت قد يراد بها المصدر بمعنى الصياح فيحسن فيها التذكير وقد يراد بها الوحدة من المصدر فيحسن فيها التأنيث والأصوات الحيوانية من حيث إنها تابعة للتخيالات منزلة منزلة

العبارات الصبر الحبس صبر عنه يصبره حبسه والصبر في المصيبة وأما في المحاربة فهو شجاعة وفي إمساك النفس عن الفضول قناعة وعفة وفي إمساك كلام الضمير كتمان فاختلف الأسامي باختلاف المواقع والصبر بالضم ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن والصبور هو الذي لا يعاقب المسيء مع القدرة عليه وكذا الحليم وشهر الصبر شهر الصوم { فما أصبرهم على النار } أي ما أجراهم أو ما أعملهم بعمل أهلها واصطبر للعبادة كقولك للمحارب اصطبر لقرنك أعظم الخطية صبر البلية كما هو المستعمل في الجاهلية الصيغة هي الهيئة العارضة للفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وهي صورة الكلمة والحروف مادتها والأنبية هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة الصلح بالضم السلم وبؤنث والصلاح ضد الفساد وصلح { كمنع وكرم } وأصلحه ضد أفسده وأصلح إليه

أحسن حكى الفراء الضم فيما مضى وهو بالضم اتفاقا إذا صار الصلاح هيئة لازمة كالشرف ونحوه ولا يستعمل الصلاح في النعوت فلا يقال قول صلاح وإنما يقال قول صالح وعمل صالح

والصلاح هو سلوك طريق الهدى وقيل هو استقامة الحال على ما يدعو إليه العقل والصالح المستقيم الحال في نفسه وقال بعضهم القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق العباد والكمال في الصلاح منتهى درجات المؤمنين ومتمنى الأنبياء والمرسلين و سبيل رجاء الصلاح من سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام هو سبيل الاستغفار من سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وما ذاك وأمثاله إلا لهضم النفس وفي وقف الخصاص من كان مستورا ليس بمهتوك ولا صاحب ريبة وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية من الأذى قليل السوء ليس يعاقر النبيذ ولا ينادم عليه وليس بقذاف للمحصات ولا معروفا بكذب فهذا عندنا من أهل الصلاح { الصعود صعد في السلم { كسمع } صعودا وفي الجبل وعليه تصعيدا وأصعد في الأرض وهو أن يتوجه مستقبل أرض أرفع من الأخرى وعن أبي عمرو ذهب أينما توجه وقد يعدى إلى لتضمنه معنى القصد والتوجه واستعير الصعود لما يصل من العبد إلى الله { إليه يصعد الكلم الطيب } كما استعير النزول لما يصل من الله إلى العبد { والصعود { بالفتح } ضد الهبوط { وبلغ كذا فصاعدا أي فما فوق ذلك الصدع صدعه { كمنعه } شقه أو شقه نصفين أو شقه ولم يفترق وفلانا قصده لكرمه وبحق تكلم به جهارا وبالأمر أصاب به موضعه وجاهر به وإليه صدوعا مال وعنه أنصرف والفلاة قطعها وقوله تعالى { فاصدع بما تؤمر } أي شق جماعتهم بالتوحيد أو اجهر بالقرآن أو أظهر أو احكم بالحق وافصل بالأمر أو اقصد بما تؤمر أو فرق بين الحق والباطل الصعق { محرقة } شدة الصوت وك { كتف } الشديد الصوت الصاعقة في القاموس الموت وكل عذاب مهلك والنار فالموت كقوله تعالى { فصعق من في السموات ومن في الأرض } والعذاب كقوله { فأخذتهم صاعقة } والنار كقوله { يرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء } قوله تعالى { وخر موسى صعقا } أي

مغشيا عليه وصيحة العذاب والمخراق الذي بيد الملك سائق السحاب وهو جرم ثقيل مذاب مفرغ في الأجزاء اللطيفة الأرضية الصاعدة المسماة دخانا والمائية المسماة بخارا وهو حاد في غاية الحدة والحرارة لا يقع على شيء إلا تفتت وأحرق ونفذ في الأرض حتى يبلغ الماء فينطفئ ويقف ومنه الخارصيني الصريح هو ما ظهر المراد منه لكثرة استعماله فيه والكناية خفي استعماله فيه وفي غيره وحكم الأول ثبوت مدلوله مطلقا وحكم الثاني ثبوت بنية الصرف هو أخص من المنع لأن المنع لا يلزمه اندفاع الممنوع عن جهة بخلاف الصرف وفي الشريعة بيع الثمن بالثمن أي أحد الحجرين بالآخر وصرف الحديث أن يزداد فيه ويحسن من الصرف في الدراهم وهو فضل بعضها على بعض في القيمة والصيرفي المحتال في الأمور كالصريف وصراف الدراهم وتصريف الآيات تبينها وفي الدراهم إنفاقها وفي الكلام اشتقاق بعضه من بعض وفي الرياح تحويلها من وجه إلى وجه وفي الخمر شربها صرفا الصوت هو من صات يصوت وبصات إذا نادى والصيت الذكر الحسن الصدى هو ما يجيبك من الوادي قالوا في تعريف الصوت هو كيفية قائمة بالهواء تحدث بسبب تموجه بالقرع أو القلع فتصل إلى الصماخ بسبب وصول محلها وهو الهواء وليس كذلك إذ لو كان قائما بالهواء لما سمع من قعر الماء وكذا من وراء جدار دق ولا يشترط لإدراكه وصول الهواء المقروع لهذين ولأنه يسمع من المكان العالي والهواء لا ينزل طبعا ولا قسرا والصوت أعم من النطق والكلام وما لم يسمع من المتكلم من كان يقرب منه فهو دندنة لا كلام { والأصوات الحيوانية من حيث إنها تابعة للتخيلات منزلة منزلة العبادات } وما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فهو صوت وإن اشتمل ولم يفد معنى فهو لفظ وإن أفاد معنى فقول فإن كان مفردا فكلمة أو مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة فجملة أو أفاد ذلك فكلام أو من ثلاثة فكلم الصفح هو ترك التثريب وهو أبلغ من العفو وقد يفعو الإنسان ولا يصفح والصفح منك جنبك

ومن الوجه والسيف عرضه ويضم الصليب المربع المشهور للنصاري من الخشب يدعون أن عيسى النبي صلب على خشبة على تلك الصورة الصقع { بالقاف } الضرب بالراحة على مقدم الرأس و الصقع بالفاء هو الضرب على القفا ويقال ذو القاف في الأجسام الأرضية والصقع بتقديم العين في الأجسام العلوية والصفقة ضرب اليد على اليد في البيع والبيعة ثم جعلت عبارة عن العقد نفسه الصيغ { بالفتح } التلوين وبالكسر ما يصيغ به والصبغة { بالكسر } والسكون { الدين والملة وصبغة الله فطرته أو التي أمر بها محمدا في الختانة والصباغ من يلون الثياب الصنع هو تركيب الصورة في المادة وصنع إليه معروفا وصنع به صنعا قبيحا أي فعل الصلة هي في الاصطلاح ما هو في موقع المفعول به يقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة صلة الموصول وهي التي يسميها سيبويه حشوا أي ليست أصلا وإنما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح معناه وهذا الحرف صلة أي زائدة وحرف جر صلة بمعنى وصلة كقوله { مررت بزيد } الصراحية هي أنية للخمر و الصراحية بالتخفيف الخمر الخالصة الصدف هو حيوان من جنس السمك يخلق الله اللؤلؤ فيه من مطر الربيع ويخرج من ملتقى البحرين العذب والمالح وقد نظمت فيه

ولؤلؤة قد جردت صديها
وتأزرت لون السما زرقها
فيسئلت من وجه تلونها لما
فأجبتة إن ذاك من بحريها

الصقر هو كل طير يصيد من البزاة والشواهين واللبن الخالص والدبس وعسل
الرطب والزبيب الصوم هو في الأصل الإمساك عن الفعل مطعما كان أو كلاما
أو مشيا وفي الشرع إمساك المكلف بالنية من الخيط الأبيض إلى الخيط
الأسود عن تناول الأطيبين والاستمناء والاستقاء والصائم للواحد والجميع
والصوم مركب من أجزاء متفقة فينطلق على بعضه اسم الكل كاسم الماء
ينطلق على ماء البحر وعلى القطرة ولهذا لو حلف أن لا يصوم حنث بالامساك
ساعة ناويا إلا أن يذكر المصدر فحينئذ لا يحنث بما دون يوم كذا في { لا يصلي
{ فإنه يحنث بدون ذكر المصدر بركة صحيحة وبذكره لا يحنث بما دون
ركعتين إذ المصدر للكمال لكن فرق بين الصوم والصلاة من حيث إن

الصلاة ماهية مركبة من القيام والقعود والركوع والسجود إلا أنها لا ينطلق على
بعض جزئها اسم الكل كما في الصوم واعلم أن الصلاة لما اشتملت على
حركات وسكنات والحركة عبارة عن شغل حيز بعد أن كان في حيز آخر
والسكون عبارة عن شغل حيز واحد في زمانين فشغل الحيز جزء ماهية
الحركة والسكون وهما جزء ماهية الصلاة وجزء الجزء جزئي استدل به أحمد
والإمامية والزيدية وبعض المتكلمين كالإمام الرازي على عدم صحة الصلاة في
الأرض المغصوبة فإن شغل الحيز في هذه الصورة منهي عنه لأنه كون في
الأرض المغصوبة وهي منهي عنه فكان جزء ماهية هذه الصلاة منهي عنها وعلى
هذا التقرير فالغصب والمحرم ههنا جزء من ماهية الصلاة فاستحال تعلق الأمر
بهذه الصلاة فلم تكن هذه الصلاة مأمورا بها إذ الأمر بالكل التركيبي أمر
بالجزئي فلا يكون آتيا بالمأمور به والجواب عنه أن الصلاة في الأرض
المغصوبة ليست مأمورا بها من حيث إنها صلاة مقيدة بكونها في تلك الأرض
بل من حيث هي صلاة مطلقة وحينئذ كون جزء الصلاة المطلقة منهي عندهم
والهيئة الحاصلة بها بعد الجمع وإن كانت منهي عنها لكن لا تكون موجبة لنهي
الصلاة المطلقة ضرورة كونها غير لازمة لها إذ المطلقة قد تتحقق بدونها وإذا
كانت المطلقة غير منهي عنها أتى بها لأنه قد أتى بالصلاة المقيدة والمقيد
يستلزم المطلق فيكون قد أتى بالمأمور بها نظيره ما قال السيد لعبده أفعل
هذا أو لا تدخل هذه الدار فإنه إذا فعل المأمور في الدار المنهي عنها يقطع
بطاعته من حيث إنه أتى بالمأمور به ويقطع بعصيانته نسا من حيث إنه دخل
الدار المنهي عن دخولها كذلك فيما نحن فيه فلا يلزم توارد الأمر والنهي على
الشيء الواحد باعتبار الواحد وقد أجاب الإمام الغزالي عليه الرحمة عنه بأن
جهة كونها صلاة مغايرة لجهة كونها غصبا ولما تغايرت الجهتان لم يبعد أن
يتفرع على كل واحد من هاتين الجهتين ما يليق به انتهى وقد ضعفه الرازي بما
نقلناه صه هو صوت

أوقع موقع حروف الفعل ويقال للواحد والاثنين والجمع والمؤنث بخلاف { اسكت } وصه بالتنوين بمعنى اسكت سكوتا تاما في وقت ما وبلا تنوين اسكت سكوتك ثم أقيم { صه } مقامه ولما كان هو سادا مسد الفعل اعتبر النحويون بأنه اسم الفعل قصرا للمسافة وإلا فهو اسم للمصدر في الحقيقة صار هي تامة قد تكون لازمة بمعنى رجع وتتعدى إلى { وإلى الله المصير } وقد تكون متعدية بمعنى { آمال } نحو { فصرهن إليك } ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد { فارتد بصيرا } الصمم هو أن يكون الصماخ قد خلق باطنه

أصم ليس فيه التجويف الباطن المشتمل على الهواء الراكد الذي يسمع الصوت بتموجه والطرش والوقر هو أن تمنع الآفة عن الحس وصمم الأمر مضى على رأيه فيه وصممت عزيمتي بالتخفيف لا بالتشديد صدر عن المكان رجع ومنه طواف الصدر وإليه جاء واغلوارد الجائي والصادر المنصرف { الصبا صبا من اللهو يصبو صبوة وصبي من فعل الصبى يصبي صبي بالكسر والقصر وصباء بالفتح والمد الصحراء هو فضاء واسع لا نبات فيه والأثان التي يمازج بياضها غبرة وقد نظمت فيه
تعيش بلا أمن من الدهر لحظة
كصحراء في وادي السباع تعيش

الصغير قال سيويه لا يقال صغير وأصاغر إلا بالألف واللام كذا سمعنا العرب { تقول الأصاغر } وإن شئت قلت الأصغرون وصغر ككرم صغرا وصغارة بالفتح خلاف العظم أو الأول في الجرم والثاني في القدر صالح { النبي عليه الصلاة والسلام } وهو ابن عبيد بن سيف بن ناشخ بن عبيد بن حاذر بن ثمود بن عاد بن عوس بن إرم بن سام بن سيدنا نوح عليه الصلاة والسلام بعثه الله إلى قومه وهو شاب وكانوا عربا منازلهم بين الحجاز والشام فأقام فيهم عشرين سنة ومات بمكة وهو ابن ثمان وخمسين سنة نوع { الصمد } السيد المصمود إليه في الحوائج من { صمد } إذا قصد { الصاخة } النفخة { صرعى } موتى { كالصريم } كالبيستان الذي صرمت ثماره أي ذهب { من ماء صديد } هو ماء يسيل من جلود أهل النار { إلا من هو صال الجحيم } إلا من سبق في علمه أنه من أهل النار فيصلها لا محالة { فصعق } خر ميتا أو مغشيا عليه { فصكت وجهها } فلطمت بأطراف

الأصابع جبهتها فعل المتعجب { كان صديقا } ملازما للصدق كثير التصديق { صواف } قائمات قد صففن أيديهن وأرجلهن { أو كصيب من السماء } من الصوب وهو النزول يقال للمطر والسحاب { صبغة الله } فطرة الله التي فطر الناس عليها فإنها حلية الإنسان { صد } صرف ومنع { كمثل صفوان } كمثل حجر صلد أملس نقي من التراب { صاغرون } عاجزون أذلاء { صفراء فاقع } يقال أصفر فاقع وأحمر قان وأخضر ناضر وأسود حالك فهذه التوابع تدل على شدة الوصف وخلوصه { فيها صر } برد شديد والشائع إطلاقه للريح

الباردة { صدف { أعرض { صرة { صيحة { صدقاتهن { مهورهن { صراط
مستقيم { طريق النار { وقال صوابا { لا إله إلا الله { من صباصيمهم { من
حصونهم { الصور { القرن بلغة عك { فلا صريخ لهم { فلا مغيث لهم
يحرسهم من الغرق أو فلا إغاثة لهم { صغار { ذل وحقارة { عذابا صعدا {
شاقا يعلو المعذب ويغلبه { صفصفا { مستويا { وصيغ للأكلين { أي الدهن
إدام يصيغ به الخبز أي يغمس فيه للالتدام { وصلوات { كنائس اليهود
{ صوامع { صوامع الرهبانة { الصافنات { الصافن من الخيل الذي يقوم على
طرف سنبك يد أو رجل { صرفنا إليك { أملنا إليك

{ صعيدا زلقا { أرضا ملساء يزلق عليها باستئصال ما فيها من النبات
{ صارمين { قاطعين { بريح صرصر { أي شديدة الصوت أو البرد من الصر
أو الصر { صرعى { موتى { فقد صغت قلوبكما { فقد مالت { قلوبكما عن
الواجب من مخالصة الرسول { صواع الملك { أي صاعه { ولقد صرفنا {
كررنا وبيننا { الصلصال { الطين اليابس الذي له صلصلة أي صوت { فصرهن
{ فاملهن واضممن { صنوان { مجتمع { الصدفين { الجبلين أو ناحيتي
الجبل أو ناحيتين من الجبلين { لولا أن صبرنا عليها { ثبتنا عليها واستمسكنا
بعبادتها { وصهرا { وإنانا يصاهر بهن { صابئين { خارجين من دين إلى دين
وقيل هم الذين يعبدون الملائكة ويصلون إلى القبلة ويقرأون القرآن وقيل هم
قوم بين النصارى والمجوس { من الصاغرين { ممن أهانه الله بكبره { الصيد
{ هو ما كان ممتنعا ولم يكن له مالك وكان حلالا أكله صرفا { ولا نصرا { أي
حيلة ولا نصرة { صرح { قصر { صريم { ليل وصيح أيضا لأن كل واحد منهما
ينصرف عن صاحبه صهر قرابة من النكاح { صراط مستقيم { طريق واضح
وهو الإسلام

{ فصل الضاد }

الضلال كل عدول عن النهج عمدا أو سهوا قليلا كان أو كثيرا فهو ضلال

الضمار كل ما لا تكون منه على ثقة فهو ضمارة الضمان كل شيء جعلته في
وعاء فقد ضمنته الضمير كل ضمير وقع بين اثنين مذكر ومؤنث هما عبارتان
عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث كقولهم { الكلام يسمى جملة {
وتقديم الضمير على المذكور لفظا ومعنى غير جائز عند النحويين وقال ابن
جني بجوازه وإن كان متأخرا عنه لفظا ومعنى فلا نزاع في صحته وإن كان
متقدما لفظا ومتأخرا معنى كما في قولك { ضرب غلامه زيد { لأن المنصوب
متأخر عن المرفوع في التقدير فلا جرم كان جائزا وإن كان بالعكس كما في
قوله تعالى { وإذ ابتلى إبراهيم ربه { فلا جرم كان جائزا حسنا وإلحاق ضمير
المؤنث قبل ذكر الفاعل يجوز بالاتفاق ويحسن وإلحاق ضمير الجمع قبله قبيح
عند الأكثرين وإذا اجتمع في الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بدئ باللفظ ثم
بالمعنى هذا هو الجادة في القرآن كقوله { ومن الناس من يقول آمنا بالله
وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين { والعائد ينبغي أن يساوي عدته الموعود عليه
في الأفراد والتثنية والجمع ويوافقه في حاله من التذكير والتأنيث ولا يعود
الضمير غالبا على جمع العاقلات إلا بصيغة الجمع سواء كان للقلة أو للكثرة

نحو { والوالدات يرضعن } وورد الأفراد في قوله تعالى { وأزواج مطهرة }
وأما غير العاقل فالغالب في جمع الكثرة الأفراد وفي جمع القلة الجمع وقد
اجتمعا في قوله تعالى { إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا } إلى أن
قال { منها أربعة حرم } فأعاد منها بصيغة الأفراد على الشهور وهي للكثرة
{ فلا تظلموا فيهن } فأعاده جمعا على { أربعة حرم } وهي للقلة ولا بد
للضمير من مرجع يعود إليه ويكون ملفوظا به سابقا مطابقا نحو { وعصى آدم
ربه } أو متضمنا له نحو { اعدلوا هو أقرب } أو دالا عليه بالالتزام نحو { إنا
أنزلناه } أو متأخرا لفظا لا رتبة مطابقا نحو { ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون
{ أو رتبة أيضا وذلك في باب ضمير الشأن والقصة ونعم وبئس والتنازع أو
متأخرا

دالا بالالتزام نحو { حتى توارت بالحجاب } وقد يدل عليه السياق فيضمّر ثقة
بفهم السامع نحو { كل من عليها فان } وقد يعود على لفظ المذكور دون
معناه نحو { وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره }

وقد يعود على المعنى نحو { فإن كانتا اثنتين } فإن المعنى وإن كان من يرث
اثنتين فمن يرث مفرد { ثنى } نظرا إلى الخبر وقد يعود على لفظ شيء
والمراد به الجنس من ذلك الشيء نحو { إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما
{ وقد يذكر شيئان ويعاد الضمير إلى أحدهما والغالب كونه للثاني نحو
{ استعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة } وقد يثنى الضمير ويعود على أحد
المذكورين نحو { يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان } وقد يعود الضمير على
ملابس ما هو له نحو { إلا غشية أوضاها } أي ضحى يومها ومن سنن العرب
أن تذكر جماعة وجماعة أو جماعة وواحد ثم تخبر عنهما بلفظ الاثنين نحو قوله
{ أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقنهما } والأصل في الضمير عوده إلى
أقرب مذكور إلا أن يكون مضافا ومضافا إليه فحينئذ الأصل عوده إلى المضاف
لأنه المحدث عنه وقد يعود على المضاف إليه نحو { كمثل الحمار يحمل
أسفارا } وقد يبهّم الضمير بحيث لا يعلم ما معنى به إلا بما يتلوه من بيانه
كقولهم { هي العرب تقول ما شاءت } هي النفس ما حملتها تتحمل وقيل في
قوله تعالى { إن هي إلا حياتنا الدنيا } وضع المضمّر موضع المظهر حذرا من
التكرار والأصل توافق الضمائر في المرجع حذر التشّتت وقد يخالف بين
الضمائر حذرا من التنافر وتفكيك الضمائر إنما يكون مخلا بحسن النظام إذا
كان كل منها راجعا إلى غير ما يرجع إليه الباقي أو يرجع ما في الوسط منها
إلى غير ما يرجع إليه ما في الطرفين فلا بد من صون الكلام الفصيح عنه وأما
التفكيك الذي لا يفضي إليه كما إذا رجع الأول أو الآخر منها إلى غير ما يرجع
إليه الباقي كالذي وقع في آية الوصية وهي قوله تعالى { فمن بدله بعد ما
سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه } فلا يكون فيه شيء من الإخلال وقد
نظمت فيه

إذا كان تفكيك الضمائر مفضيا
إلى ما يخل النظم فاحذر من الخلل
بأن خالف الأطراف وسط بمرجع

كذا سابقا منها بباق فقد أخل
وأما إذا كان الخلاف لأول

بباق كذا للآخر اسمع فلا تخل
دليلك في حسن النظام وصية
ألم تر أن الله قد بين العمل

وقد تقع الضمائر بعضها موقع بعض كما تقول { ما أنا كأنت } فأنت في هذا
المقام مع أنه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور ويجوز عدم المطابقة بين
الضمير والمرجوع إليه عند الأمن من اللبس كقوله تعالى { وإن لكم في
الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه } فإن الضمير في { بطونه } راجع إلى
الأنعام وقد وضعوا مكان ضمير الواحد ضمير الجمع إما رفعا لمكانة المخاطب
وإظهارا لأبته كما في مخاطبات الملوك والعظماء أو تفخيما لما أولى من
النعم أو نحو ذلك وانظر إلى اختلاف الضمائر في كلمات الخضر { أردت } و {
أردنا } و { أراد ربك } فإنه لما ذكر العيب أضافه إلى نفسه والرحمة إلى الله
وعند القتل عظم نفسه تنبيها على أنه من العظماء في علوم الحكمة وإذا وقع
قبل الجملة ضمير غائب إن كان مذكرا يسمى ضمير الشأن نحو { هو زيد
منطلق } وإن كان مؤنثا يسمى ضمير القصة ويعود إلى ما في الذهن من شأن
أو قصة أي الشأن أو القصة { مضمون الجملة التي بعده ولا يخفى أن الشأن
أو القصة } أمر مبهم لا يتعين إلا لخصوصية يعتبر هو فيها ويتحد هو مع
مضمونها في التحقيق فيكون ضمير الشأن أو القصة متحدا مع مضمون الجملة
التي بعده ولهذا لا يحتاج في تلك الجملة إلى العائد إلى المبتدأ ويختار ثانيه
{ إذا كان فيها مؤنث غير فضلة نحو { هي هند مليحة } } فإنها لا تعمى
الأبصار { لقصد المطابقة لا لرجوعه إليه وضمير الشأن لا يحتاج إلى ظاهر
يعود عليه بخلاف ضمير الغائب وضمير الشأن لا يعطف عليه ولهذا كون
الضمير في { إنه يراكم } للشيطان أولى من الشأن يؤيده قراءة { وقبيله }
بالنصب ولا يؤكد ضمير الشأن ولا يبدل منه لأن المقصود منه الإبهام وكل
منهما للإيضاح بخلاف غيره من الضمائر ولا يفسر إلا بجملة ولا يحذف إلا قليلا
ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي ويستمر حذفه مع
{ أن } المفتوحة ولا يجوز تثنيته ولا جمعه ويكون لمفسره محل من الإعراب
بخلاف سائر المفسرات

ولا يستعمل إلا في أمر يراد منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز إظهار الشأن
والقصة وقد نظمت فيه
ولا تسألوا عما حوى القلب شأنه
وإظهار شأنه لا يجوز كقصتي
وإنما سمي ضمير الشأن لأنه لا يدخل إلا على جملة عظيمة الشأن نحو { قل
هو الله أحد } فإن أحديته جليلة عظيمة والضمير المنصوب لا يؤكد إلا

بالمنفصل المنصوب بخلاف البدل وإذا جعلت الضمير تأكيدا فهو باق على اسميته فتحكم على موضعه بإعراب ما قبله وليس كذلك إذا كان متصلا

وإذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب نحو { ظننتك إياك خيرا من زيد } وإذا أكدت أو فصلت فلا يكون إلا بضمير المرفوع وتأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس وضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عن إرادة الحصر ويفصل بينه وبين ضمير المجرور وعامله وضمير الفصل اسم لا محل له من الإعراب وبذلك يفارق سائر الضمائر وضمير الفصل إنما يتوسط بين المبتدأ والخبر لا بين الموصوف والصفة وبهذا الاعتبار سمي ضمير الفصل عند البصريين وأما عند الكوفيين فإنه سمي ضمير عناد وحق ضمير الفصل أن يقع بين معرفتين وأما في قوله تعالى { كانوا هم أشد منهم قوة } فلمضارعه { أفعل من } للمعرفة في امتناع دخول اللام عليه وضمير المخاطب لا يبدل منه إذا كان في غاية البيان والوضوح بخلاف إبدال المظهر من ضمير الغائب نحو { رأيته أسدا } و { مررت به زيد } لأن ضمير الغائب ليس فيه من البيان ما يستغنى به عن الإيضاح كما كان ذلك في ضمير المخاطب واختلف في الضمير الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أم معرفة قيل إنه نكرة مطلقا وقيل معرفة مطلقا وقيل إن النكرة التي يرجع الضمير إليها إما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته والأول كضمير { رب } ونحوه وإن كانت جائزة التنكير كما في قولك { جاءني رجل فأكرمته } فالضمير معرفة وجواز التنكير لكونه فاعلا والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون معرفة وأن يكون نكرة والضمير ناظر إلى الذات فقط واسم الإشارة ناظر إلى الذات والوصف معا وضمير المذكر يرجع إلى المؤنث باعتبار الشخص وبالعكس باعتبار النفس وضمير الفصل إنما يفيد القصر إذا لم يكن المسند معرفا بلام الجنس وإلا فالقصر من تعريف المسند وهو لمجرد التأكيد والضمير في اللغة المستور { فاعل } بمعنى { مفعول } أطلق على العقل لكونه مستورا عن الحواس { وضمير الشأن عينه }

الضمة هي عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي مقارن للحرف إن امتد كان واوا وإن قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحروف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا القول في الكسرة والسكون عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحروف ولا يحدث بغير الحرف

صوت فينجزم عند ذلك أي ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو وإذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت وعبروا عن هذه بحركات الإعراب لأنه لا يكون إلا بسبب وهو العامل كما أن

هذه الصفات إنما تكون بسبب وهو حركة العضو وعن أحوال البناء بذلك لأنه لا يكون بسبب أعني بعامل كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة والضمّة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا يشترط كونها إعرابية أو بنائية كضمّة فعل لكنها إذا أطلقت بلا قرينة يراد بها غير الإعرابية وتسمى أيضا رفعا ونصبا وجرا إذا كانت إعرابية كما عرفت ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الإعرابية أيضا قال بعضهم الضم والفتح والكسر مجردة عن التاء ألقاب البناء والوقف والسكون مختص بالبنائي والجزم بالإعرابي وسمى سيبويه حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرا وجزما وحركات البناء ضمّا وفتحاً وكسرا ووقفا فإذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل يحدث خلاف عمله وهذا أغنى عن أن يقول ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل ففي التسمية فائدة الإيجاز والاختصار والضمّة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظير المذكورين والتنوين نظير النون والضمّة علم منقول فإنه اسم للأسد وللرجل الشجاع لغة فإن قدر نقله من الأول فهو منقول من اسم عين وإن قدر من الثاني فهو منقول من صفة مشبهة الضرب هو اسم الفعل بصورة معقولة أي معلومة وهو استعمال آلة التأديب في محل صالح للتأديب ومعنى مقصود وهو الإيلاء فإن المقصود من هذا الفعل ليس إلا الإيلاء ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الإيلاء وضرب له في ماله سهما جعل له وضرب اللين اتخذه

وضرب في الأرض سار ومنه اشتقت المضاربة وضربت عنه أعرضت { وضربت اللين بعرضه ببعض خلطته ومنه الضريب { والضرب والضريب هما عبارة عن الشكل والمثل وجمع الضرب ضرباء ككرماء وضرب الخيمة بضرب أوتادها بالمطرقة وضرب المثل من ضرب الدراهم وهو ذكر شيء أثره يظهر في غيره روي عن الزمخشري أن الأضراب جمع { ضرب { بالكسر { فعل { بمعنى { مفعول {

كالطحن بمعنى المطحون وفي الأساس بالفتح وهو الذي يضرب به المثل ولا بد في ضرب المثل من المماثلة وضرب مثلا كذا أي بين وإنما سمي مثلا لأنه جعل مضربه وهو ما يضرب فيه ثانيا مثلا لمورده وهو ما ورد فيه أولا ثم استعير لكل حال أو قصة أو صفة لها شأن وفيها غرابة وقد ضرب الله الأمثال في القرآن تذكيرا أو وعظا مما اشتمل منها على تفاوت في ثواب أو على إحباط عمل أو على مدح أو ذم أو نحو ذلك { وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون { { فإنه يدل على الأحكام { وفيه تقريب المراد للعقل وتصويره بصورة المحسوس وتبكيك لخصم شديد الخصومة { وقع لصورة الجامع الآبي { ولذلك أكثر الله تعالى في كتابه وفي سائر كتبه الأمثال وهي على ما بين في محله قسمان قسم مصرح به وقسم كامن فلنورد نبذة من القسم الثاني { من جهل شيئا عاداه { وفي النظم { بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه { { وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم { { في الحركات البركات { وفي

النظم { ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة {
كما تدب تدان { في النظم { من يعمل سوءا يجز به { { احذر شر من
أحسن إليه { { وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله { { ليس
الخبر كالعيان { { أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي { { من أعان
ظالما سلطه عليه { { من تولاه فإنه يضله ويهديه إلى عذاب السعير { { لا
تلد الحية إلا الحية { { ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا { { للحيطان آذان { { وفيكم
سماعون لهم { { الجاهل مرزوق والعالم محروم { { من كان في الضلالة
فليمدد له الرحمن مدا { { خير الأمور أوساطها { { لا فارض ولا بكر عوان
بين ذلك { { ولا تهجر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا { { إلخ { ولا
تجعل يدك { إلى آخره قال الله تعالى { ولقد ضربنا للناس في هذا

القرآن من كل مثل لعلهم يتذكرون { والأمثال لا تتغير بل تجري كما جاءت ألا
تري إلى قولهم { أعط القوس باريها { بتسكين الياء وإن كان الأصل التحريك
و { الصيف ضيغت اللبن { بكسر التاء وإن ضرب للمذكر لما وقع في الأصل
للمؤنث والضرب إذا كان مشتملا على خسة وشرف تعين كون النتيجة تابعة
للخسة فقط وحيث كان مشتملا على خستين مفترقتين في المقدمتين
حازتهما معا الضد هو عند الجمهور يقال لموجود في الخارج مساو في القوة
لموجود آخر ممانع له ويقال عند الخاص لموجود مشارك لموجود آخر في
الموضوع معاقب له أي إذا قام أحدهما بالموضوع لم يقم الآخر به ولا بد في
الضد المصطلح من اعتبار محل واحد يمتنع اجتماع الضدين فيه وقد يراد بالضد
المنافي بحيث يمتنع اجتماعهما في الوجود وما لا يصدق عليه أنه موجود في
الخارج لا ضد له كالوجود لامتناع اتصافه بالوجود الخارجي وعدم تعلقه
بالموضوع لأن محله لا يتقوم بدونه ولأن الوجود يعرض بجميع الأشياء المعقولة
أما الموجودات الخارجية فيعرض لها الوجود الخارجي وأما غيرها فيعرض لها
الوجود العقلي وما له ضد لا يكون كذلك إذ الضد لا يعرض للضد الآخر والضدان
في اصطلاح المتكلم عبارة عما لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة وقد
يكونان وجوديين كما في السواد والبياض وقد يكون أحدهما سلبا وعدما كما
في الوجود والعدم والضدان لا يجتمعان لكن يرتفعان كالسواد والبياض
والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان كالوجود والعدم والحركة والسكون وضده
بالخصومة غلبه وعنه صرفه ومنعه برفق والضد يكون جمعا ومنه { ويكفون
عليهم ضدا { والمراد به العون فإن عون الرجل يضاد عدوه وينافيه بإعانتته
عليه والضاد حرف هجاء للعرب خاصة الضحك هو اسم جنس تحت نوعان
التبسم والقهقهة وحكي عن الإمام قاضيخان أن القهقهة هي أن تبدو نواجذه
مع صوت والضحك بلا صوت والتبسم دون الضحك نظير ذلك النوم والنعاس
والسنة وفي فتح الباري انبساط الوجه بحيث تظهر الأسنان

من السرور إن كان بلا صوت فتبسم وإن كان بصوت يسمع من بعيد فقهقهة
وإلا فضحك الضيق هو بالتشديد في الأجرام وبالتخفيف في المعاني { وقيل
بالكسر والتخفيف في قلة المعاش والمساكن وما كان في القلب فهو ضيق
بالتشديد { وقيل بالكسر في الشدة وبالفتح في الغم

والضيق إذا كان عارضا غير لازم يعبر عنه { بضائق } ك { سائد } و { جائد }
في سيد وجواد وهكذا كل ما يبنى من الثلاثي للثبوت والاستقرار على غير وزن
{ فاعل } فإنه يرد إليه إذا أريد معنى الحدوث ك { حاسن } من { حسن } و
{ ثاقل } من { ثقل } و { فارح } من { فرح } و { سامن } من { سمن }
وضاق به ذرعا أي ضعفت طاقته ولم يجد من المكروه فيه مخلصا وبإزائه
{ رحب ذرعه } كذا لأن طويل الذراع ينال ما لا ينال قصير الذراع الضعف
{ بالفتح } ضد القوة في العقل والرأي وبالضم في الجسم وبالكسر بمعنى
المثل يراد به الواحد كما يراد به الزوج { من كل زوجين اثنين } وقيل أربعة
أمثال فأقل الضعف محصور وهو المثل وأكثره غير محصور قال الطيبي
والصواب أن ضعف الشيء مثله وضعيفه ثلاثة أمثاله وهو الموافق لقوله
تعالى { فزده عذابا ضعفا في النار } وفي الراغب الضعف من الألفاظ
المتضايقة كالنصف والزوج وهو تركيب الزوجين المتساويين ويختص بالعدد
وعن أبي يوسف لو قال { علي لفلان دراهم مضاعفة } فعليه ستة وإن قال {
أضعاف مضاعفة } فعليه ثمانية عشر لأن ضعف الثلاثة ثلاث مرات تسعة ثم
ضاعفها مرة أخرى لقوله مضاعفة و قوله تعالى { خلقكم من ضعف } أي من
مني { وخلق الإنسان ضعيفا } أي يستميله هواه وأضعاف الكتاب أثناء
سظوره وحواشيه والضعيف من اللغات ما انحط عن درجة الفصح والمنكر
أضعف منه وأقل استعمالا بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه والمتروك
ما كان قديما من اللغات ثم ترك واستعمل غيره { وأمثلة ذلك كثيرة في كتب
اللغة } وضعف التأليف مثل فك الإدغام في نحو الأجلل الضمان ضمن الشيء
وبه { كعلم } ضمنا وضمنا فهو ضامن وضمين كفه وضمنته الشيء تضمينا
فتضمنه عني غرمته فالتزمه وما جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه والضمان أعم
من الكفالة لأن من الضمان ما لا يكون كفالة وهو عبارة عن رد مثل الهالك إن
كان مثليا أو قيمته إن كان قيميا وتقدير ضمان العدوان بالمثل ثابت

بالكتاب وهو قوله تعالى

{ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم } وتقديره بالقيمة
ثابت بالسنة وهو قوله عليه الصلاة والسلام من أعتق شقصا له في عبد قوم
عليه نصيب شريكه إن كان موسرا وكلاهما ثابت بالإجماع المنعقد على وجوب
المثل أو القيمة عند فوات العين الضرورة الاحتياج والضرورة الشعرية هي ما
لم يرد إلا في الشعر سواء كان للشاعر فيه مندوحة أم لا والضروري المقابل
للاكتسابي هو ما يكون تحصيله مقدورا للمخلوق والذي يقابل الاستدلالي هو ما
يحصل بدون فكر ونظر في دليل الضلال هو في مقابلة الهدى والغى في
مقابلة الرشد وقيل إن المقابل للضلال الهدى اللازم بمعنى الاهتداء لا الهدى
المتعدي الذي بمعنى الدلالة وليس كذلك بل لا فرق بين اللازم والمتعدي إلا
بأن اللازم تأثر والمتعدي تأثير لأن اللازم مطاوعة وتقول ضل بعيري ورحلي ولا
تقول غوي وضل هو عني أي ذهب وكذا أضلني كذا قال السيرافي إذا كان

الشيء مقيما قلت ضللتته وإذا ذهب منك قلت أضللتته والضللال أن لا يجد السالك إلى مقصده طريقا أصلا والغواية أن لا يكون له إلى المقصد طريق مستقيم والضللال هو أن تخطئ الشيء في مكانه ولم تهتد إليه والنسيان أن تذهب عنه بحيث لا يخطر ببالك والضلالة بمعنى الإضاعة كقوله تعالى { فلن يضل أعمالهم } والضلالة بمعنى الهلاك كقوله تعالى { أئذا ضللنا في الأرض } أي هلكنا فالضلالة أعم من الضلال والضللال العدول عن الطريق المستقيم وبيضاده الهداية ويقال لكل عدول عن المنهج ضلال عمدا كان أو سهوا يسيرا كان أو كثيرا فإن الطريق المرتضى صعب جدا قال الحكماء كوننا مصيبين من وجه وكوننا ضالين من وجوه كثيرة فإن الاستقامة والصواب يجري مجرى المقرطس من المرمى وما عداه من الجوانب كلها ضلال فصح أن يستعمل الضلال فيمن يكون منه خطأ ما ولذلك نسب إلى الأنبياء والكفار وإن كان بين الضلالين بون بعيد والضللال من وجه آخر ضربان ضلال في العلوم النظرية كالضللال في معرفة وحدانية الله

ومعرفة النبوة ونحوهما المشار إليهما بقوله تعالى { ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالا بعيدا } والضللال البعيد إشارة إلى ما هو كفر

وإما ضلال في العلوم العملية كمعرفة الأحكام الشرعية التي هي العبادات { والأصول وأما الإضلال فهو على ضربين أيضا أحدهما أن يكون { شبه الضلال وذلك على وجهين إما أن يضل عنك الشيء وإما أن تحكم بضلاله فالضللال في هذين سبب الإضلال والثاني { أن يكون الإضلال سببا للضللال وهو { أن يزين للإنسان الباطل ليضل قال الله تعالى عن الشيطان { ولأضلنهم ولأمنينهم { وإضلال الله تعالى على وجهين أحدهما أن يكون سببه الضلال وهو أن يضل الإنسان فيحكم الله بذلك في الدنيا ويعدل به عن طريق الجنة إلى النار في الآخرة فالحكم على الضلال بضلاله والعدول به عن طريق الجنة هو العدل والثاني أن الله تعالى وضع جبلة الإنسان على هيئته إذا راعى طريقا { محمودا كان أو مذموما { ألفه واستطابه ولزمه وتعسر عليه صرفه وانصرافه عنه ويصير ذلك كالطبع وهذه القوة في الإنسان فعل إلهي وقد نفى الله عن نفسه إضلال المؤمن حيث قال { وما كان الله ليضل قوما بعد إذ هداهم { ونسب الإضلال إلى نفسه للكافر والفاسق حيث قال { والذين كفروا فتعسا لهم وأضل أعمالهم وما يضل به إلا الفاسقين { كذلك يضل الله الكافرين { ويضل الله الظالمين { وعلى هذا الوجه تقلب أفئدتهم وأبصارهم والختم على قلوبهم وعلى سمعهم والزيادة في مرض قلوبهم كل ذلك للكافرين والمنافقين والضلالة لا تطلق إلا على الفعلة منه والضللال يصلح للقليل والكثير والضللال في القرآن يجيء لمعان الغي والفساد { ولأضلنهم { والخطأ { إن أبانا لفي ضلال { والخسار { وما كيد الكافرين إلا في ضلال { والزلل { لهمت طائفة منهم أن يضلوك { والبطلان { وأضل أعمالهم { والجهالة { وأنا من الضالين { والنسيان { أن تضل إحداهما { والتلاشي { أئذا

ضللنا في الأرض { الضياء هو جمع { ضوء { كسوط وسياط وحوض وحياض
أو مصدر { ضاء { ضياء كقام قياما وصام صياما

واختلف في أن الشعاع الفائض من الشمس هل هو جسم أو عرض والحق أنه
عرض وهو كيفية مخصوصة والنور اسم لأصل هذه الكيفية وأما الضوء فهو
اسم لهذه الكيفية إذا كانت كاملة تامة قوية ولهذا أضيف الضوء إلى الشمس
والنور إلى القمر فالضوء أتم من النور والنور أعم منه إذ يقال على القليل
والكثير ولما كان منافع الضوء أكثر مما يقابله قرن به { أفلا تسمعون {
وبالليل { أفلا تبصرون { لأن استفادة العقل من السمع أكثر من استفادته من
البصر والضوء شرط رؤية الألوان لا شرط وجودها إذ الجسم لا يبصر إلا بلونه
وشكله ومن أثبت الواسطة بين الموجود والمعدوم استدل بصحة رؤية السواد
مثلا فإنها ليست لكونه سوادا بل لكونه موجودا فلزم التباين بينهما فإن كانا
موجودين لزم قيام العرض بالعرض وإن كانا عديمين محضين يلزم أن يقال
السواد الموجود عدم محض ونفي صرف بقي كونهما لا موجودين ولا معدومين
فهذا هو الواسطة بين الموجود والمعدوم وتلك هي الحال والضوء شرط لوجود
اللون عند الحكيم فاللون ليس شرطا للضوء وإلا لدار إلا أن يقال كل منهما
شرط للآخر والدور معية ويجوز أن يكون اللون في وجوده في نفسه موقوفا
على الضوء والضوء في وجوده لغيره موقوفا على اللون فلا محذور الضرر
بالفتح شائع في كل ضرر وبالضم خاص بما في النفس كمرض وهزال ولا يزال
الضرر بالضرر ومن فروعه مسألة أبي هاشم وهي أن الساقط باختياره أو بغير
اختياره على جريح بين جرحى إن استمر عليه يقتله وإن لم يستمر يقتل كفاه
في صفة القصاص قيل يلزمه الاستمرار على الجريح ولا ينتقل إلى كفته لأن
الضرر لا يزال بالضرر وقيل يتخير للتساوي في الضرر وقال إمام الحرمين لا
حكم فيه من إذن أو منع وتوقف الغزالي { ويتحمل الضرر الخاص لأجل دفع
ضرر عام ومن فروعها جواز الحجر على العاقل البالغ الحر عند أبي حنيفة في
ثلاث المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكاري المفلس ومنها التسعير عند
التعدي في البيع بغبن فاحش وبيع طعام

المحتكر جبرا عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع وإباحة قتل الساعي بالفساد
ونحو ذلك { الضرع { بالفتح { لكل ذي ظلف وخف من ذوات الأربع وهو
بمنزلة الثدي من المرأة وقد وضعوا للعضو الواحد أسامي كثيرة بحسب
اختلاف أجناس الحيوان
في سر الأدب تندؤة الرجل ثدي المرأة خلف الناقة ضرع الشاة والبقرة طبي
الكلبة وإذا استعمل الشارع شيئا منها في غير الجنس الذي وضع له فقد
استعاره منه أو نقله عن أصله وجاز به موضعه الضيف مصدر { ضاف { يقال
للوحد والجمع وضافه مال إليه وأضافه أماله وضفت الرجل نزلت عليه ضيفا
وأفته أنزلته عليك وضيافته وإليه ألجأته الضباب { بالفتح { جمع ضبابة وهي
ندى كالغبار يغشى الأرض بالغدوات { وفي الاختيار قيل هو من نفس دابة
البحر فيكون مستعملا { الضبع { بضم الباء { اسم الأثني من الحيوان
المعروف والذكر ضبعان وبالسكون العضد الضغث { بالكسر { قبضة حشيش

تخلط الرطب باليابس وأضغات أحلام هي رؤيا لا يصح تأويلها لاختلاطها
الضمان ضمن الشيء وبه { كعلم } ضمنا وضمانا فهو ضامن وضمن كفه
وضمنته الشيء تضمينا فتضمنه عني غرمته فالتزمه وضمنا أي مفهوم ما
دل عليه اللفظ لا في محل النطق فكأنه تضمنه وانطوى عليه الضبط هو في
اللغة عبارة عن الحزم يقال ملك ضابط لمملكته أي حازم ومحافظ عليها وفي
الاصطلاح سماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه الذي أريد به ثم حفظه
ببذل مجهوده والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه وكمال الوقوف على معانيه
الشرعية { ضعفين من العذاب } مثلي ما أتينا منهم { ضنين } بخيل والضعف
{ بالكسر } من أسماء العذاب ومنه قال { لكل ضعف } نوع و { ضربت
عليهم الذلة } أحيطت بهم إحاطة القبة بمن ضربت عليه أو ألصقت بهم
{ وعلى كل ضامر } أي ركبانا على كل بعير مهزول أتعبه بعد السفر فهزله
{ في ضيق } في حرج صدر { وإذا مس الإنسان الضر } الشدة { فضرنا
على آذانهم في الكهف } أنماهم

وقيل منعناهم السمع { ضللنا في الأرض } بطلنا وصرنا ترابا وقرئ بالصاد
بمعنى أتنا وتغيرنا { وإذا ضربتم في الأرض } خرجتم في السفر { ضرب
مثل } بين حال مستغربة أو قصة عجيبة { عذابا ضعفا } مضاعفا { ما ضل
صاحبكم } ما عدل عن الطريق المستقيم { قسمة ضيزى } جائزة { وضحاها
} وضوئها إذا أشرقت { ووجدك ضالا } عن علم الحكم والأحكام { فهدى }
فعلمك بالوحي والإلهام والتوفيق للنظر { والعاديات ضبحا } خيل الغزاة تعدو
فتضح ضبحا وهو صوت أنفاسها عند العدو { ضلوا عنا } غابوا عنا { والضراء
} المرض والزمانة { والبأساء } الفقر والشدة { وما دعاء الكافرين إلا في
ضلال } ضياع لا يجاب { من ضريع } هو نبت أخضر يسمى شبرقا فإذا يبس
يسمى ضريعا { خلقكم من ضعف } ابتدأكم ضعفاء وجعل الضعف أساس
أمركم أو من أصل ضعيف هو النطفة { ضربا في الأرض } ذهابا فيها للكسب
{ فضحكت } سرورا وقيل حاضت { ضدا } أعوانا { ضلالك القديم } خطئك
{ معيشة ضنكا } ضيقا وهو عذاب القبر

{ فصل الطاء }

الطعام كل طعام في القرآن فهو نصف صاع الطامح كل مكان مرتفع فهو
طامح طغى كل شيء جاوز الحد فقد طغى الطبيب كل حاذق عند العرب فهو
طبيب

طم كل شيء كثر حتى علا وغلب فقد طم الطريق كل ما يطرقه طارق معتادا
كان أو غير معتاد فهو الطريق والسبيل من الطريق ما هو معتاد السلوك
والطريق الموصول إلى البلد يسمى عدلا وما لا يوصل إليه يسمى جائرا
والطرق جمع طريق جمع تكسير وطرقا جمع طريق جمع سلامة { ولقد
خلقنا فوقكم سبع طرائق } سبع سموات لأنها طورق بعضها فوق بعض
مطارقة النعل وكل ما فوقه مثله فهو طريقه كذا في الأنوار وقوله وكل ما
فوقه مثله فهو طريقه أي مطروقه أتى عليه مثله لأن سماء الدنيا طروق
فوقها مثلها وليس هذا القول وجها آخر بل تنمة قوله لأنها طورق بعضها فوق

بعض وفائدتها بيان أن مدار إطلاق الطريقة على السماء فوقية مثلها عليها لا فوقيتها على مثلها بل يكفي في الطريقة طاقتان في النهاية لابن الاثير طارق النعل إذا صيرها طاقا فوق طاق وركب بعضها فوق بعض الطوفان كل حادثة محيطة بالإنسان فهي الطوفان فصار متعارفا في الماء المتناهي في الكثرة لأجل أن الحادثة التي نالت قوم نوح كانت ماء الطوق كل ما استدار بشيء فهو طوق له الطول بالضم الفضل والزيادة يقال فلان علي طول أي زيادة ومنه الطول في الجسم والطول بالفتح بمعنى المنة يقال فلان ذو طول علي أي ذو منة والطول { بالضم } أيضا يقال للامتداد الواحد مطلقا من غير أن يعتبر معه قيد ويقال للامتداد المفروض أولا وهو أحد الأبعاد الجسمية ويقال لأطول الامتدادين المتقاطعين في السطح ويقال للامتداد الآخذ من مركز العالم إلى محيطه ويقال للامتداد الآخذ من رأس الإنسان إلى قدمه من رأس ذوات الأربع إلى مؤخرها والطولي تأنيث الأطول و { الطولين } تشنيها وفسرت الطولى بالأعراف والطولين بالأعراف والأنعام وهو في رواية النسائي الطلب هو يتعدى إلى أحد المفعولين بالذات والآخر بواسطة اللام والابتغاء يتعدى بالذات في الأساس ابتغ ضألتي أي اطلبها إلي وطلبه حاول وجوده وأخذه و طلب إلي رغب كما في القاموس والطلبة { بكسر اللام }

ما طلبته وافتحها جمع طالب والطلب عام حيث يقال فيما تسأله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال لا يقال إلا فيما تطلبه من غيرك والتوخي خاص بالخير

والطلب إن كان بطريق العلو سواء كان عاليا حقيقة أو لا فهو أمر وإن كان على طريق السفلى سواء كان سافلا في الواقع أم لا فدعاء { وعند صاحب الكشف من الأعلى أمر ومن الأدنى دعاء } والطلب مع الخضوع مطلقا ليس بدعاء بل الدعاء مخصوص بالطلب من الله تعالى في العرف وفي جميع الاصطلاحات والالتماس لا يستعمل إلا في مقام التواضع وأما السؤال فهو أعم منها والمطلوب به إن كان مما لا يمكن فهو التمني وإن كان ممكنا فإن كان حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وإن كان حصول أمر في الخارج فإن كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النهي وإن كان ثبوته فإن كان بأحد حروف النداء فهو النداء وإلا فهو الأمر والطلب فعل اختياري لا يتأتى إلا بإرادة متعلقة بخصوصية المطلوب موقوفة على امتيازها عما عداها والطلب من الله يجوز بلفظ الماضي والمضارع وبصيغة الأمر على اصطلاح الأدباء وكذا الثناء مثل { صلى الله عليه وسلم } وحمدت الله وأحمدته بخلاف أضرب وأبيع والفرق إمكان الوعد فيه وعدم إمكان الوعد في الثناء على الله والطلب منه إلا إذا قام دليل مثل سأستغفر الله فإن حرف التنفيس دليل الوعد الطهارة التنزه عن الأدناس ولو معنوية وشرعا النظافة المخصوصة المتنوعة إلى وضوء وغسل وتيمم وغسل البدن والثوب ونحوه والطهارة { بالضم } اسم لما يتطهر به من الماء والطهر خلاف المحيض وطهر بمعنى { اغتسل } مثلث الهاء والفتح أفصح وأقيس لأنه خلاف طمئت ولأنه يقال طاهر مثل قاعد وقائم والطهور إما مصدر على { فعول } من قولهم { تطهرت طهورا } و { توضأت وضوءا } أو

اسم غير مصدر كالفطور فإنه اسم لما يفطر به أوصفة كالرسول ونحو ذلك من الصفات وعلى هذا { شرابا طهورا } وهو لازم فتعديته بتطهير غيره مأخوذه من استعمال العرب لا من المتعدي واللازم فإن العرب لا تسمي الشيء الذي لا يقع به التطهير طهورا والتطهر الاغتسال قال المشايخ في كتب الأصول قوله تعالى { فلا تقربوهن حتى يطهرن } بالتخفيف يوجب الحل بعد

الطهر قبل الاغتسال فحملنا المخفف على العشرة والمشدد على الأقل وإنما لم يعكس لأنها إذا طهرت بعشرة أيام حصلت الطهارة الكاملة لعدم احتمال العود وإذا طهرت لأقل منها يحتمل العود فلم تحصل الطهارة الكاملة فاحتج إلى الاغتسال لتأكد الطهارة وإذا لم تغتسل ومضى عليها وقت صلاة حل وطؤها فجوزنا قربانهم قبل اغتسالهم إذا انقطع الدم في أكثر المدة عملا بقراءة عبد الله { حتى يطهرن }

بالتخفيف ولم نجوزه قبله أو قيل مضي وقت صلاة إذا انقطع في أقل المدة بقراءة { حتى يطهرن } بالتشديد خلافا لزفر والشافعي فإنهما قالا لا تحل بحال قبل الاغتسال واحتجا بقراءة التشديد وفيه نظر لأن شرط العمل بالمفهوم أن لا يكون مخالفا لمنطوق قراءة التشديد ونحن نقول ليس العمل بقراءة التخفيف بطريق المفهوم بل بطريق المنطوق فإن الدلالة على الحكم عند الغاية بحسب الوضع { قيل في قوله تعالى { لا يمسه إلا المطهرون } إنه لا يبلغ حقائق معرفته إلا من تطهر نفسه وتنقى من درن الفساد { الطاعة طاع له يطوع ويطاع إنقاد ويطيع لغة في يطوع ولا يقال أطعت أمر زيد بل يقال أطعت زيدا في أمره وامثلت أمره أطاع زيدا في أمره امثل أمره على الاستعارة أو جعل الأمر مطاعا على المجاز الحكمي والطاعة مثل الطوع لكن أكثر ما يقال في الائتمار فيما أمر والارتسام فيما رسم وقوله تعالى { فطوعت له نفسه { تابعت وطاوعته أو شجعت وأعانت وأجابته إليه والطاعة هي الموافقة للأمر أعم من العبادة لأن العبادة غلب استعمالها في تعظيم الله غاية التعظيم والطاعة تستعمل لموافقة أمر الله وأمر غيره والعبادة تعظيم يقصد به النفع بعد الموت والخدمة تعظيم يقصد به النفع قبل الموت والعبودية إظهار التذلل والعبادة أبلغ منها لأنها غاية التذلل والطاعة فعل المأمورات ولو ندبا وترك المنهيات ولو كراهة فقضاء الدين والإنفاق على الزوجة والمحارم ونحو ذلك طاعة الله وليس بعبادة وتجوز الطاعة لغير الله في غير المعصية ولا تجوز العبادة لغير الله تعالى والقربة أخص من الطاعة لاعتبار معرفة المتقرب إليه فيها والعبادة أخص منهما لأنه يعتبر فيها النية والتاء في الطاعة والعبادة ليست للمرة بل للدلالة على الكثرة أو لنقل الصفة إلى الاسمية والطاعة إذا أدت إلى معصية راجحة وجب تركها فإن ما يؤدي إلى الشر فهو شر والطاعة تحبط بنفس الردة عندنا لقوله تعالى { ومن يكفر بالإيمان فقد حبط
